

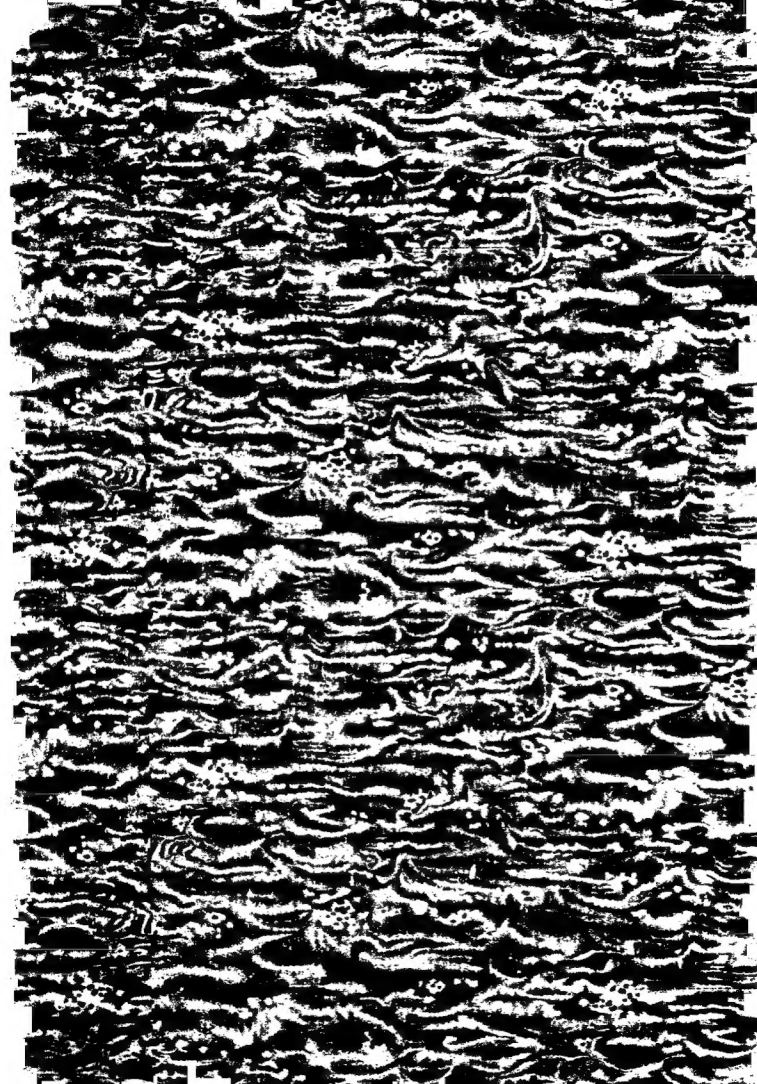
الحلى

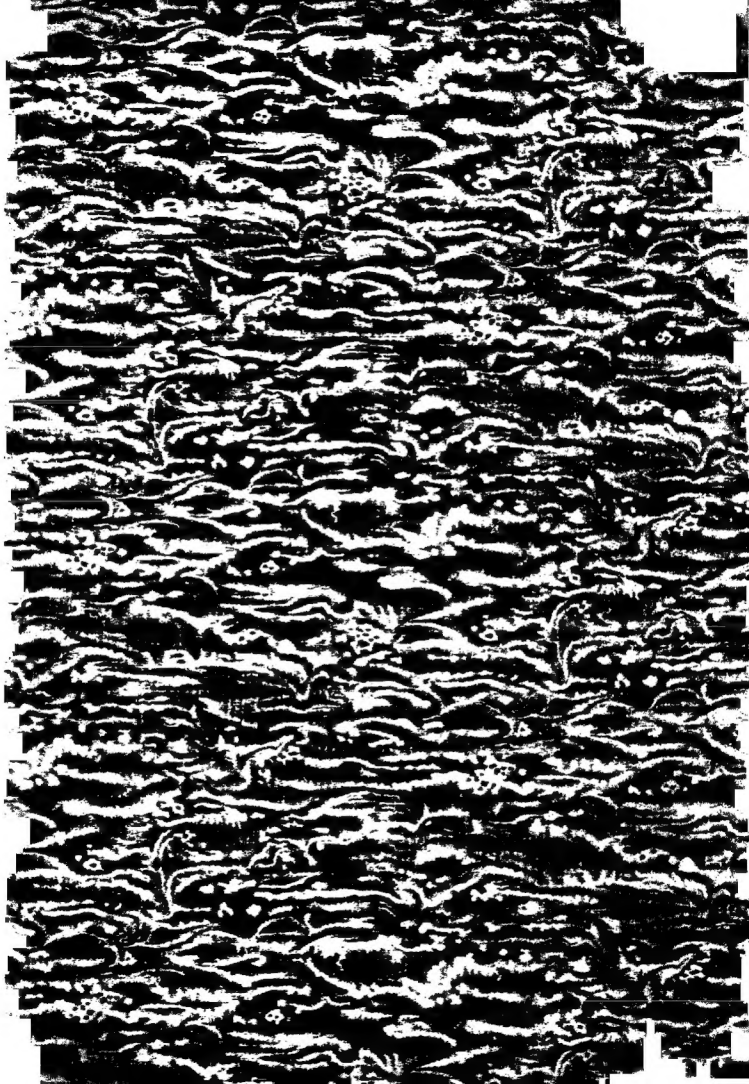
تصنيف للإمام أبي حنيفة ، والحديث ، الفقيه ، الأصمغلي ، قوي الاستدلال
 بتدريج المعارض ، بليغ البصائر ، بلال أكرم ، صاحب التصانيف
 المصنوعة في المعقول والمنقول ، والفتنة ، والفتنة ، والأصول
 وأخلاقه ، وجملة الفرائض ، والفرائض

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ٥٠٠ هـ
 المتوفى سنة ٩٥٦ هـ

الجزء الأول

المكتبة العامة للجامعة الإسلامية
 دمشق ١٩٥٦





إهداء ٢٠٠٦

**المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة**

الموسوعات الإسلامية

المحلى

تصنيف للإمام أبي حنبل ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي ، قوي المعارضة
شديد المعارضة ، بلغ البسابة ، بالغ الحكمة ، صاحب التصانيف
المتعة في العقول والنقول ، والسنة ، والفقه ، والأصول
والأخلاق ، مجتهد القرن الخامس ، فخر الأندلس
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مصححة ومقابلة
على عدة مخطوطات ونسخ معتمة
كما قبلت على النسخة التي حققها الأستاذ
أ. ش. أحمد محمد شاكر

المجلد الأول

منشورات

الكتاب للنشر والطباعة والنشر والتوزيع - بيروت

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على محمد وآله

قال علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رضى الله عنه:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خاتم النبيين والمرسلين وسلم تسليماً ونسأل الله تعالى أن يصحبنا العصمة من كل خطأ وزلل ويوفقنا للصواب في كل قول وعمل . آمين آمين *

﴿ أما بعد ﴾ وقفنا الله وإياكم لطاعته فانكم رغبتم أن نعمل للمسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا المرسوم بالحجلى شرحاً مختصراً أيضاً تقتصر فيه على قواعد البراهين بغير كثارة ليكون مأخذها سهلاً على الطالب والمبتدئ ودرجاً له الى التبحر في الحجاج ومعرفة الاختلاف وتصحيح الدلائل المؤدية الى معرفة الحق مما تنازع الناس فيه والاشراف على أحكام القرآن والوقوف على الثقات من رواة الاخبار وتمييزهم من غيرهم والتنبية على فساد القياس وتناقضه وتناقض القائلين به . فاستخرت الله عز وجل على عمل ذلك واستعنته تعالى على الهداية الى نصر الحق وسألته التأييد على بيان ذلك وتقريبه وأن يجعله لوجه خالصاً وفيه محضاً . آمين . آمين . رب العالمين *

وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتاج إلا بخبر صحيح من رواية الثقات مسند ولا خالفنا إلا خبراً ضعيفاً فبيننا ضعفه أو مفسوخاً فأوضحنا نسخه . وما توفيقنا إلا بالله تعالى *

﴿ التوحيد ﴾

١ - مسألة - قال أبو محمد رضى الله عنه : أول ما يلزم كل أحد ولا يصح الاسلام إلا به أن يعلم المرء بقلبه علم يقين وإخلاص لا يكون لشيء من الشك فيه وأثر وينطق

بلسانه ولا بد بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . برهان ذلك : ما حدثه
عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد
ابن علي نا مسلم بن الحجاج نا أمية بن بسطام نا يزيد بن زريع نا روح عن العلاء بن
عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « أمرت أن
أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به ، فإذا فعلوا ذلك
عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » . وقد روى معنى هذا مسنداً
معاذ وابن عباس وغيرهم . قال الله تعالى : (ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل
منه وهو في الآخرة من الخاسرين) وهو قول جميع الصحابة وجميع أهل الإسلام . وأما
وجوب عقد ذلك بالقلب فقول الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له
الدين) . والاخلاص فعل النفس . وأما وجوب النطق باللسان فنن الشهادة بذلك
المخرجة للدم والمال من التحليل الى التحريم كما قال رسول الله ﷺ - لا تكون إلا
باللسان ضرورة *

٢- مسألة - قال أبو محمد : وتفسير هذه الجملة - هو أن الله تعالى إله كل شيء
دونه، وخالق كل شيء دونه . برهان ذلك : أن العالم بكل ما فيه ذو زمان لم ينطق عنه
قط ولا يتوهم ولا يمكن أن يخلو العالم عن زمان . ومعنى الزمان هو مدة بقاء الجسم متحركاً
أو ساكناً ومدة وجود العرض في الجسم ، واذ الزمان مدة كما ذكرنا فهو عدد معدود
ويزيد بمروره ودوامه والزيادة لا تكون البتة الا في ذي مبدأ ونهاية من أوله الى ملازاد
فيه . والعدد أيضاً ذو مبدأ ولابد والزمان مركب بلا شك من أجزائه وكل جزء من
أجزاء الزمان فهو يبين ذو نهاية من أوله ومنتهاه، والكل ليس هو شيئاً غير أجزائه
وأجزاؤه كلها ذات مبدأ فهو كله ذو مبدأ ضرورة . فلما كان الزمان لا بد له من مبدأ ضرورة
وكان العالم كله لا ينفك عن زمان والزمان ذو مبدأ فالم يتقدم ذا المبدأ فهو ذو مبدأ
ولابد ، فالعالم كله جوهر وعرض ذو مبدأ واذ هو ذو مبدأ فهو محدث، والحديث يقتضي
محدثاً ضرورة اذ لا يتوهم أصلاً ولا يمكن محدث إلا وله محدث فالعالم كله مخلوق وله
خالق لم يزل وهو ملك كل ما خلق فهو إله كل ما خلق ويختبره لا إله الا هو *

٣- مسألة - قال أبو محمد : هو الله لا إله الا هو وانه تعالى واحد لم يزل ولا يزال.

برهان ذلك : أنه لما صح ضرورة أن العالم كله مخلوق وأن له خالقاً وجب أن لو كان الخالق أكثر من واحد أن يكون قد حصرهما العدد ، وكل معدود فذو نهاية كما ذكرنا وكل ذى نهاية فمحدث . وأيضاً فكل اثنين فهما غيران وكل غيرين فهما أوفى أحدهما معنى ماصار به غير الآخر ، فلى هذا كن يكون أحدهما ولا بد مركباً من ذاته وما غير به الآخر ، وإذا كن مركباً فهو مخلوق مدبر فبطل كل ذلك وعاد الأمر الى وجوب أنه واحد ولا بد وأنه بخلاف خلقه من جميع الوجوه والخلق كثير محدث فصيح أنه تعالى بخلاف ذلك وأنه واحد لم يزل اذ لو لم يكن كذلك لكان من جهة العالم تعالى الله عن ذلك . قال تعالى (ليس كمثل شيء) . وقال تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) •

٤- مسألة - وأنه خلق كل شيء لغير علة أوجبت عليه أن يخلق . برهان ذلك : أنه لو فعل شيئاً مما فعل لعله لكانت تلك العلة إما لم تزل معه وإما مخلوقة محدثة ولا سبيل الى قسم ثالث ، فلو كانت لم تزل معه لوجب من ذلك شيان ممتنعان : أحدهما أن معه تعالى غيره لم يزل فكان يبطل التوحيد الذى قد أبنا برهانه آتفاً ، والثانى أنه كان يجب اذ كانت علة الخلق لم تزل أن يكون الخلق لم يزل لأن العلة لا تفارق المعلول ولو فارقته لم تكن علة له ، وقد أوضحنا آتفاً برهان وجوب حدوث العالم كله . وأيضاً فلو كانت ههنا علة موجبة عليه تعالى أن يفعل ما فعل لكان مضطراً مطبوعاً أو مدبراً مقهوراً لتلك العلة وهذا خروج عن الألهمية ، ولو كانت العلة محدثة لكانت ولا بد إما مخلوقة له تعالى وإما غير مخلوقة ، فإن كانت غير مخلوقة فقد أوضحنا آتفاً وجوب كون كل شيء محدث مخلوقاً فبطل هذا القسم ، وإن كانت مخلوقة وجب ولا بد أن تكون مخلوقة لعله أخرى أو لغير علة ، فإن وجب أن تكون مخلوقة لعله أخرى وجب مثل ذلك في العلة الثانية وهكذا أبداً ، وهذا يوجب وجوب محدثين لانهائية لعددهم وهذا باطل لما ذكرنا آتفاً وبأن كل ما خرج الى الفعل قد حصره العدد ضرورة بمساحته أو بزمانه ولا بد وكل ما حصره العدد فهو متناه . فبطل هذا القسم أيضاً وصح ما قلناه والله تعالى الحمد . وإن قالوا : بل خلقت العلة لا لعله ، سئلوا : من أين وجب أن يخلق الاشياء لعله ويخلق العلة لا لعله ؟ ولا سبيل الى دليل •

٥- مسألة - وأن النفس مخلوقة . برهان هذا : أننا نجد الجسم في بعض أحواله لا يحسن شيئاً وإن المرء اذا فكر في شيء ما فانه كلما تمخلى عن الجسد كان أصح فهمه وأقوى لادراكه ، فلما أن الحساس العالم القاهر^(١) هو شيء غير الجسد ونجد الجسد اذا تمخلى منه ذلك الشيء موجوداً بكل أعضائه ولا حس له ولا فهم إما يموت وإما باغواء وإما بنوم ، فصح أن الحساس القاهر هو غير الجسد وهو المسمى في اللغة نفس وروحاً وقال الله تعالى ذكره : (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى الى أجل مسمى) فكانت النفوس كما نص تعالى كثيرة وكذلك وجدناها نفساً خبيثة وأخرى طيبة ونفساً ذات شجاعة وأخرى ذات جبن وأخرى عالة وأخرى جاهلة ، فصح يقيناً أن لكل حي نفساً غير نفس غيره ، فإذا تبين ذلك وكانت النفوس كثيرة مركبة من جوهرها وصفاتها فهي من جملة العالم وهي مالم ينفك قط من زمان وعدد فهي معدة مركبة وكل محدث مركب مخلوق . ومن جبل شيئاً مما دون الله تعالى غير مخلوق فقد خالف الله تعالى في قوله : (خلق كل شيء) وخالف ما جاءت به النبوة وما أجمع عليه المسلمون وما قام به البرهان العقلي^(٢) .

٦- مسألة - وهي الروح نفسه برهان ذلك : أنه قد قام البرهان كما ذكرنا بأن ههنا شيئاً مدبراً للجسد هي المحلى الحساس المخاطب ولم يتم برهان قط بأنها شيطان فكان من زعم بأن الروح غير النفس قد زعم بأنها شيطان وقال مالا برهان له بصحته وهذا باطل قال تعالى (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) فمن لا برهان له فليس صادقاً ، فصح أن النفس والروح اسمان لمسمى واحد . حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود السجستاني نا أحمد بن صالح نا عبد الله بن وهب أخبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة - في حديث ذكره - ان رسول الله ﷺ قال لبلال « إكلاً

(١) في النسخة الجينية « الدال » وما هنا أصح

(٢) في النسخة الجينية « برهان العقل »

لنا الليل فقلبت بلالا عيناه فلم يستيقظ النبي ﷺ ولا بلال ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس فكان رسول الله ﷺ أو لم استيقظا فقال: يا بلال (قَالَ) (١) أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك أبى أنت وأمى يا رسول الله » وذكر الحديث . وقال الله تعالى : (الله يتوفى الأنفس حين موتها) الى قوله (أجل مسمى) وحدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا علي بن نصر هو الجهمي نا الأسود بن شيبان نا خالد بن ميمر (٢) نا عبد الله بن رباح حدثني أبو قتادة الانصارى في حديث ذكر فيه نوم رسول الله ﷺ حتى طلعت الشمس أن رسول الله ﷺ قال « ألا إنا نحمد الله (أنا) (٣) لم نكن في شىء من أمر (٤) الدنيا يشغلنا عن صلاتنا ولكن أرواحنا كانت بيد الله عز وجل فأرسلها أى شاء » فعبر رسول الله ﷺ بالأنفس وبالأرواح عن شىء واحد (٥) ولا يثبت عنه عليه السلام في هذا الباب خلاف لهذا أصلا . والله تعالى تتأيد *

(١) لفظ « فقال » سقط من الاصل وزدناه من أبى داود فيكون قوله « أخذ بنفسى » من كلام بلال لامن المرفوع وهو الصواب قال شارح أبى داود : (فقال يا بلال) والعتاب محذوف أو مقدر أى لم نمت حتى فاتتنا الصلاة (فقال) أى بلال معتذرا (أخذ بنفسى) اه وفي صحيح مسلم في هذا الحديث : « فزع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أى بلال فقال بلال أخذ بنفسى » الخ وهو صريح في أنه كلام بلال

(٢) بضم السين المهملة مصفرا كما ضبطه الذهبي في المشتبه

(٣) الزيادة من أبى داود

(٤) في أبى داود : « من أمور الدنيا »

(٥) ظهر لك أن التعبير الاول هو من بلال وليس مرفوعا فلا حاجة فيه لما أوراده المؤلف . والامر أهون من هذا فان العرب يعبرون كثيرا عن النفس بالروح، قال الراغب الاصفهاني في المفردات : « وجعل الروح اسما للنفس قال الشاعر في صفة النار

فقلت له ارفعها اليك وأحيها بروحك واجعلها لها فيئة قدرا

٧- مسألة - والعرش مخلوق برهان ذلك قول الله تعالى : (ربالعرش العظيم) .
وكل ما كان مريباً فهو مخلوق *

٨- مسألة - وانه تعالى ليس كمثل شيء ولا يتمثل في صورة شيء مما خلق. قد مضى الكلام في هذا ولم يتمثل تعالى في صورة شيء لكأن تلك الصورة مثلاً له وهو تعالى يقول : (ليس كمثل شيء) *

٩ - مسألة - وان النبوة حق . برهان ذلك : أن ما غاب عنا أو كان قبلنا فلا يعرف الا بالخبر عنه . وخبر التواتر يوجب العلم الضروري ولا بد ، ولو دخلت في قل التواتر داخله أو شك لوجب أن يدخل الشك هل كان قبلنا خلق أم لا اذ لم نعرف كون الخلق موجوداً قبلنا إلا بالخبر ومن بلغ هنا فقد فارق المعقول ، وينقل التواتر المذكور صح أن قوماً من الناس أتوا أهل زمانهم يدعون أن الله تعالى خالق الخلق أوحي إليهم يأمرهم بإنذار قومهم بأوامر الربهم الله تعالى إياها ، فستلوا برهاناً على صحة مقالوا فأتوا بأعمال هي خلاف لطباع ما في العالم لا يمكن البتة في العقل أن يقدّر عليها مخلوق حاشا خالقها الذي ابتدعها كما شاء كقلب عصاً حية تسقى وشق البحر لسكر جازوا فيه وغرق من اتبهم وكأحياء ميت قد صح موته وكأبراء أكه ولد أعمى وكناقة خرجت من صخرة وكأنسان رعى في النار فلم يحترق وكأشباع عشرات من الناس من صاع شعير وكنبهان الماء من بين أصابع إنسان حتى روى المسكر كله . فصح ضرورة ان الله تعالى شهد لهم بما أظهر على أيديهم بصحة ما أتوا به عنه وانه تعالى صدقهم فيما قالوه *

وذلك لكون النفس بعض الروح كتسمية النوع باسم الجنس نحو تسمية الانسان بالإنسان . وجعل اسماً للجزء الذي تحصل به الحياة والتحرك واستجلاب المنافع واخطاع المضار وهو المذكور في قوله : « ويسئلونك عن الروح » وقال ابن الأنبي : « الروح والنفس واحد غير أن الروح مذكر والنفس مؤنثة عند العرب » وقال في اللسان : « النفس الروح . قال ابن سيده : وبينهما فرق ليس من غرض هذا الكتاب » ثم ذكر شواهد على استعمال النفس بمعنى الروح واستعمالها بمعاني أخر لم نر الاطالة بذكرها

١٠ - مسألة - وان محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله الى جميع الانس والجن كافرم ومؤمنهم برهان ذلك: انه عليه السلام أتى بهذا القرآن المنقول الينا بأتم ما يكون من قل التواتر وأنه دعا من خالفة الى أن يأتوا بمثله فمجزوا كلهم عن ذلك وأنه شق له القمر قال الله عز وجل : (اقربت الساعة وانشق القمر، وان يروا آية يرضوا ويقولوا سحر مستمر، وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر، وقد جاءهم من الانباء ما فيه مزدجر، حكمة بالغة فما تنفى النذر). وحن الجذع اذ قدمه حينئذ محممه كل من حضره وم جموع كثيرة، ودعا اليهود الى تمخي الموت ان كانوا صادقين وأخبرهم أنهم لا يتمنونه فمجزوا كلهم عن تمنيه جهاراً، ودعا النصارى الى مباہلته فأبوا كلهم. وهذان البرهانان مذكوران جميعاً في نص القرآن كما ذكر فيه تعجيزه جميع العرب عن أن يأتوا بمثله أولم عن آخرهم. ونبي لم الماء من بين أصابعه، وأطعم مئين من الناس من صاع شعير وجدى، وأذعن ملوك اليمن والبحرين وعمان لامره للآيات التي صحت عندهم عنه، قتلوا عن ملسكهم كلهم طوعاً دون رغبة أصلاً، ولا خوفاً من أن يشزوم ولا برغبة رغبهم بها بل كان فقيراً يتيماً. وهناك قوم يدعون النبوة كصاحب صنعاء وكصاحب اليمامة كلاهما أقوى جيشاً وأوسع منه بلاداً فما التفت لهم أحد غير قومهما وكان هو أضعفهم جنداً وأضعفهم بلداً وأبعدهم من بلاد الملوك داراً، فدعا الملوك والفرسان الذين قد ملؤوا جزيرة العرب - وهي نحو شهرين في نحو ذلك - الى اقامة الصلاة وأداء الزكاة واسقاط الفخر والتعجب والتزام التواضع والصبر لقصاص في النفس فما دونها من كل حقير أو رفيع دون أن يكون معه مال ولا عشيرة تنصره بل اتبعه كل من اتبعه مدعياً لما بهرم من آياته، ولم يأخذ قط بلدة عنوة وغلبة الا خبير ومكث فقط. وفي القرآن العظيم (يا أيها الناس إني رسول الله اليكم جميعاً) وقال تعالى (يا معشر الجن والانس). وقال تعالى (قل أوحى الي أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجيباً يهدي الى الرشـد فأآمننا به) الى قوله (وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحموا رشداً وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) وقال تعالى (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) *

١١ - مسألة - نسخ عز وجل يملته كل ملّة وأزّم أهل الارض جهنم وانهم اتباع

شريعته التي بثه بها ولا يقبل من أحد سواها وأنه عليه السلام خاتم النبيين لا نبي بعده برهان ذلك : قول الله تعالى (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) . حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور نا وهب بن مسرة (١) ثنا محمد ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن إدريس عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك قال « قال رسول الله ﷺ : ان النبوة والرسالة قد انقطعت بمخرج الناس فقال : قد بقيت مبشرات وهن جزء من النبوة »

١٢ مسألة - إلا أن عيسى بن مريم عليه السلام سينزل وقد كان قبله عليه السلام أنبياء كثيرة ممن صلى الله تعالى ومنهم من لم يسم والایمان بجميعهم فرض . برهان ذلك : ما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا الوليد بن شجاع وهارون بن عبد الله وحجاج بن الشاعر قالوا حدثنا حجاج - وهو ابن محمد - عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول سمعت النبي ﷺ يقول : « لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين الى يوم القيامة . قال : فينزل عيسى بن مريم ﷺ فيقول أميرون : تعال صل لنا . فيقول : لا ، إن بعضكم (٢) على بعض أمراء تكفرتم الله هذه الأمة » . وذكر الله تعالى في القرآن آدم ونوحاً وإدريس وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وموسى وهارون وداود

(١) مسرة بفتح الميم والسين وتشديد الزاء وفي نسخة (ميسرة) وهو خطأ ووهب هذا هو أبو الحزم التميمي كان حافظاً للفقهِ والحديث والعلل فضلاً ورعاً . أخذوا عليه هفوة في الكلام في القدر . حدث بمسند أبي بكر بن أبي شيبة مات في شعبان سنة ٣٤٦ وأما تلميذه أحمد بن محمد بن الجسور فأن في نسخة من الاصل (المحصور) وفي سائر الاصول (الجسور) وفي تذكرة الحفاظ (أبو عمر أحمد ابن الجسور) قاله في الرواة عن وهب وهو الصواب وسيأتي كذلك صحيحاً (٢) في الاصل (بعضهم) وصححه من صحيح مسلم

وسلمان ويونس واليسع وإلياس وزكريا ويحيى وأيوب وعيسى وهوداً وصالحاً وشعيباً ووطاً . وقال تعالى : (ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك) وقال تعالى : (يريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون تؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقاً) *

١٣ - مسألة - وأن جميع النبيين وعيسى ومحمداً عليهم السلام عبيد الله تعالى مخلوقون ناس كسائر الناس مولودون من ذكر وأنثى إلا آدم وعيسى فإن آدم خلقه الله تعالى من تراب بيده لا من ذكر ولا من أنثى وعيسى خلق في بطن أمه من غير ذكر . قال الله عز وجل عن الرسل عليهم السلام أنهم قالوا : (إنا نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده) وقال تعالى : (إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) . وقال تعالى : (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب) . وقال تعالى : (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) . وقال تعالى عن جبريل عليه السلام أنه قال لمريم عليها السلام : (إنما أنا رسول ربك لا هب لك غلاماً زكياً قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أك بشياً قال كذلك قال ربك هو على هين) . وقال تعالى : (ومريم ابنت عمران التى أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا) .

١٤ - مسألة - وأن الجنة حق دار مخلوقة للمؤمنين ولا يدخلها كافر أبداً قال تعالى : « وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين » . وقال تعالى : (ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة أن أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله قالوا ان الله حرمها على الكافرين) *

١٥ - مسألة - وأن النار حق دار مخلوقة لا يدخلها مؤمن . قال تعالى : (لا يصلها إلا الأثقى الذى كذب وتولى وسيجنها الأثقى) *

١٦ - مسألة - يدخل النار من شاء الله تعالى من المسلمين الذين رجحت كبرهم وسيئاتهم على حسناتهم ثم يخرجون منها بالشفاعاة ويدخلون الجنة . قال عز وجل : (ان تجنبوا كبراً ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم وتدخلكم مدخلاً كريماً) . وقال تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وان كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) . وقال تعالى : (فأما من

تقلت موازينه فهو في عيشة راضية وأما من خفت موازينه فألمه هاوية وما أدراك ما له نار حامية). حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان السلمي ومحمد بن المنني قالنا معاذ — هو ابن هشام القسطنطيني — ثنا أبي عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة » *

١٧ — مسألة — لا تنقضى الجنة ولا النار ولا أحد من فيها أبداً. يرهان ذلك: قول الله عز وجل مخبراً عن كل واحدة من هاتين الدارين ومن فيهما: (خالدين فيها أبداً) و(خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شمار بك عطاه غير محذوف) حدثنا عبد الله بن يوسف بن نايي ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودي ثنا إبراهيم بن سفيان ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ « يجاء بالموت ^(١) يوم القيامة كأنه كبش أملح فيقال: يا أهل الجنة هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون وينظرون ويقولون نعم. هذا الموت، ويقال: يا أهل النار هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون وينظرون فيقولون نعم هذا الموت. فيؤمر به فيذبح ثم يقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت. ثم قرأ رسول الله ﷺ (وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضى الأمر وهم في غفلة وهم لا يؤمنون) وأشار بيده إلى أهل الدنيا ^(٢) زاد أبو كريب في روايته بعد كبش أملح: « فيوقف بين الجنة والنار » وقال عز وجل في أهل الجنة (لا ينوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى) وقال في أهل النار (لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها). والله تعالى للتوفيق.

(١) في الاصل « يجيء الموت » وهو خطأ

(٢) في مسلم « إلى الدنيا » وفي النسخة اليمنية « إلى أهل النار »

١٨ - مسئلة - وأن أهل الجنة يأكلون ويشربون ويطلقون ويلبسون ويتلفذون ولا يرون بؤساً أبداً وكل ذلك بخلاف ما في الدنيا لكن ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وحوار العين حتى نساء مطهرات خلقهن الله عز وجل للمؤمنين. قال تعالى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحوار عين كما مثال اللؤلؤ المسكون جزاء بما كانوا يعملون) . وقال تعالى (ولباسهم فيها حرير) . وقال تعالى (وحلوا أساور من فضة وسقام ربهم شرايطهوا) . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « قال الله عز وجل : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، مصداق ذلك في كتاب الله تعالى (فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون) » (وبه إلى مسلم) حدثني الحسن الحلواني ثنا أبو عاصم عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله ﷺ « يأكل أهل الجنة فيها ويشربون ولا يتغطون ولا يمتخطون ولا يبولون ولكن طعامهم ذلك جش كشرح المسك يلهمون التسبيح والحمد كما يلهمون النفس » وهذا نص على أنه خلاف ما في الدنيا *

١٩ - مسئلة - وأهل النار يمدبون بالسلاسل والأغلال والقطران وأطباق النيران أكهم الزقوم وشربهم ماء كاللؤلؤ والحميم ، نموذج الله من ذلك. وقال تعالى (سرايلهم من قطران) . وقال تعالى (انا أعدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيراً) وقال تعالى (يريدون أن يخرجوا من النار ومما بخارجين منها) وقال تعالى (ان شجرة الزقوم طعام الأثيم) وقال تعالى (في معوم وحميم) وقال تعالى (وان يستنشقوا يغاثوا بماء كالملح يشوى الوجوه) *

٢٠ - مسئلة - وكل من كفر بما بلغه وصح عنده عن النبي ﷺ أو أجمع عليه المؤمنون مما جاء به النبي عليه السلام فهو كافر كما قال الله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين فوله ما تولى ونصله جهنم) *

٢١- مسألة - وإن القرآن الذى فى المصاحف بأيدي المسلمين شرقا وغربا فما بين ذلك من أول أم القرآن الى آخر المعوذتين كلام الله عز وجل ووحيه أنزله على قلب نبيه محمد ﷺ من كفر يحرف منه فهو كافر . قال تعالى (فأجره حتى يسمع كلام الله) وقال تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك) وقال تعالى (وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا) . وكل ما روى عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن فى مصحفه فكذب موضوع لا يصح وانما صحت عنه قراءة عاصم عن زر بن حبیش عن ابن مسعود وفيها أم القرآن والمعوذتان *

٢٢- مسألة - وكل ما فيه من خبر عن نبي من الأنبياء أو مسخ أو عذاب أو نعيم أو غير ذلك فهو حق على ظاهره لا رمز فى شيء منه . قال تعالى : (قرآنا عربيا) وقال تعالى (تبياننا لكل شيء) وأنكر تعالى على قوم خالفوا هذا فقال تعالى : (يحرفون الكلم عن مواضعه) *

٢٣- مسألة - ولا سرفى الدين عند أحد . قال الله عز وجل : (إن الذين يكتبون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس فى الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلا الذين تابوا وأصلحو وبينوا) وقال تعالى : (لتبيننه للناس ولا تكتمونه) *

٢٤- مسألة - وإن الملائكة حق ، وهم خلق من خلق الله عز وجل مكرمون كلهم رسل الله . قال الله تعالى : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب) . وقال تعالى : (بل عباد مكرمون) وقال تعالى : (جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة) *

٢٥- مسألة - خلقوا كلهم من نور وخلق آدم من ماء وتراب وخلق الجن من نار . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حديد ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « خلقت الملائكة من نور وخلق الجن من ملرج من نار وخلق آدم مما وصف لكم » . وقال تعالى : (وقد خلقنا الانسان من سلافة من طين) *

٢٦- مسألة - والملائكة أفضل خلق الله تعالى ، لا يعصى أحد منهم فى صغيرة

ولا كبيرة وهم سكان السموات . قال الله تعالى : (لا يصفون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) وقال تعالى : (لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله . ولا الملائكة المقربون) . فهذا تفضيل لم على المسيح عليه السلام وقال تعالى : (وقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) . ولم يقل تعالى على كل من خلقنا . ولا خلاف في أن بني آدم أفضل من كل خلق سوى الملائكة فلم يبق إلا الملائكة ، وإسجاده تعالى الملائكة لآدم على جميعهم السلام سجود تحية فلو لم يكونوا أفضل منه لم يكن له فضيلة في أن يكرم بأن يحيوه . وقد قسمنا هذا الباب في كتاب «الفصل» غاية التقصى والحمد لله رب العالمين .

وقال تعالى : (وترى الملائكة حافين من حول العرش) *

٢٧ - مسألة - وأن الجن حق وهم خلق من خلق الله عز وجل فبهم الكافر والمؤمن يروننا ولا نراهم يأكلون وينسلون ويموتون . قال الله تعالى : (يا معشر الجن والانس) . وقال تعالى : (والجان خلقناه من قبل من نار السموم) . وقال تعالى حاكياً عنهم أنهم قالوا : (وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك شحروا رشداً وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) . وقال تعالى : (إنه براكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) . وقال تعالى : (أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني) . وقال تعالى : (كل من عليها فن) . وقال تعالى : (كل نفس ذائقة الموت) . حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور وعبد الله بن ربيع قال أحمد أخبرنا وهب بن مسرة نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وقال عبد الله : نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شبيب نا هناد بن السرى ، ثم اتفق ابن أبي شيبة وهناد قالا : نا حفص بن غياث عن داود الطائى عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ :

« لا تستنجوا بالعظام ولا بالروث فانما زاد اخوانكم من الجن » *

٢٨ - مسألة - وأن البعث حق وهو وقت ينقضى فيه بقاء الخلق في الدنيا فيموت كل من فيها ثم يحيى الموتى يحيى عظامهم التي في القبور وهي رميم ويميد الأجسام كما كانت ويرد اليها الأرواح كما كانت ويجمع الأولين والآخرين في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة يحاسب فيه الجن والانس فيوفي كل أحد قدر عمله . قال

الله تعالى : (ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحيى الموتى وأنه على كل شيء قدير وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور) . وقال تعالى : (قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم) . وقال تعالى : (يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون) . وقال تعالى : (قل إن الأولين والآخرين لمجموعون الى ميقات يوم معلوم) . وقال تعالى : (في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة) . وقال تعالى : (اليوم نجزي كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم إن الله سريع الحساب) *

٢٩- مسألة - وأن الوحوش نحشر. قال الله تعالى : (وإذا الوحوش حشرت) . وقال تعالى : (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أم أمانا لكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم الى ربهم يحشرون) . حدثنا عبد الله بن يوسف . نا أحمد ابن فتح . نا عبد الوهاب بن عيسى . نا أحمد بن محمد . نا أحمد بن علي . نا مسلم ابن الحجاج . نا قتيبة بن سعيد . نا اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لتؤذن الحقوق الى أهلها يوم القيامة حتى يقاد لشاة الجلهاء من الشاة القراء » *

٣٠- مسألة - وأن الصراط حق وهو طريق يوضع بين ظهرائى جهنم فينحدر من شاء الله تعالى ويهلك من شاء . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللثبي أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال في حديث : « ويضرب الصراط بين ظهري جهنم » وقال عليه السلام في هذا الحديث أيضا : « وفي جهنم كلاليب مئا شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان ؟ فاتها مثل شوك السعدان غير أنه لا يعلم » (١) عظمها الا الله عز وجل تحطف الناس بأعمالهم فمنهم من الموبق

(١) في صحيح مسلم طبع بولاق ج ١ : ص ٦٥ « لا يعلم ما قدر » وما هنا

نسخة بهامش طبعة الاستانة ج ١ : ص ١١٣

بعمله (١) ومنهم المحدث (٢) حتى ينجى . وذكر باقي الخبر *

٣١ - مسألة - وأن الموازين حق توزن فيها أعمال العباد تؤمن بها ولا نفري كيف هي . قال الله عز وجل : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) . وقال تعالى : (والوزن يومئذ الحق) . وقال تعالى : (فأما من ظلمت موازينه فهو في عيشة راضية وأما من خفت موازينه فأله هاهوية وما أحراك ما هيه نار حامية) *

٣٢ - مسألة - وأن الخوض حق من شرب منه لم يظلم أبداً . ثنا عبد الله ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمري عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : « قلت يا رسول الله ما آتية الخوض ؟ قال : والذي نفسي بيده (٣) لا يفته أكثر من عدد نفيم السماء وكواكبها (ألا) (٤) في الليلة المظلمة المصحبة آتية الجنة من شرب منها لم يظلم آخر ما عليه يشخب فيه ميزابان من الجنة من شرب منه لم يظلم عرضه مثل طول ما بين عمان إلى أيلة ماؤه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل » *

٣٣ - مسألة - وإن شفاعة رسول الله ﷺ في أهل الكبائر من أمته حق فيخرجون من النار ويدخلون الجنة . قال الله عز وجل : (من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه)

(١) في مسلم طبع بولاق « ففهم المؤمن حتى بعمله » وفي طبعة الاستانة نسخ مختلفة منها ما ذكره المؤلف هنا وقد انتقده العلامة الامير الصنعاني وذكر في هامش النسخة الممنوعة لفظ مسلم كما في طبعة بولاق ، وقد ظهر لك أن النسخ مختلفة وسيأتي بهذا اللفظ في المسئلة ٨٣

(٢) المحدث المصروع المرمي وقيل المقطع تقطعه كلاليب الصراط حتى يهوي في النار قاله في اللسان . والذي في مسلم في الطبعين بدل ذلك « المجازي » وهو واضح

(٣) في صحيح مسلم ج ٢ : ص ٢٠٩ بولاق « والذي نفس محمد بيده »

(٤) زيادة من صحيح مسلم

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان المسمى ثنا معاذ - يعني ابن هشام الدستوائي - ثنا أبي عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن نبي الله ﷺ قال : « لكل نبي دعوة دعاها لأمته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة » * وبه إلى مسلم : ثنا نصر بن علي ثنا بشر - يعني ابن المغضل - عن أبي مسلمة - هوسعيد بن يزيد - عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « أما (١) أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم أو قال بخطاياهم فأما لهم الله إمارة حتى إذا كانوا لها أذن بالشفاعة فجاء (٢) بهم ضيائر ضباير (٣) فبشوا على أنهار الجنة ثم قيل يا أهل الجنة أفيضوا عليهم فينبتون نبات الحبة تكون في حبل السيل » *

٣٤ - مسألة - وإن الصحف التي تكتب فيها أعمال العباد الملائكة حق تؤمن بها ولا ندرى كيف هي. قال الله عز وجل (اذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد) وقال عز وجل (انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون) وقال تعالى (وكل انسان أزمانه طائر في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا اقرأ كتابك) *

٣٥ - مسألة - وإن الناس يسلون كتبهم يوم القيامة ، فالؤمنون الفائزون الذين لا يعذبون يسلونها . بأيمانهم والكفار بأفهامهم (٤) والمؤمنون أهل الكبرياء وراه ظهورهم قال الله عز وجل : (فاما من أوتي كتابه يمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا وينقلب الى أهله مسرورا وأما من أوتي كتابه وراه ظهره فسوف يدعو ثبورا

(١) زيادة عن صحيح مسلم ج ١ : ص ٦٨ بولاق

(٢) في الاصل « فيجيء » وهو خطأ

(٣) يعني جماعات

(٤) جمع شمال كشمائل وشمل قال أبو النجم : يأتي لها من أيمن وأشمل

(٣٤ - ج ١ المحلى)

ويصلى سبيراً انه كان في أهله مسروراً انه ظن أن لن يمحور (. وقال تعالى: (وأما من أوتي كتابه بشاه فيقول يا ليتنى لم أوت كتابي ، ولم أدر ما حاسي به ، باليتها كانت القاضية ، ما أغني عني ماليه ، ملك عني سلطانايه ، خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فسلوكوه ، انه كان لا يؤمن بالله العظيم ، ولا يحض على طعام المسكين) *

٣٦ - مسألة - وان على كل انسان حافظين من الملائكة بحصيان أقواله وأعماله قال عز وجل : (اذ يلقى المتلقين عن الجن وعن الشمال قيد ، ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد) *

٣٧ - مسألة - ومن بمحنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان عملها كتبت له عشرة . ومن م بسنة فان تركها لله تعالى كتبت له حسنة ، فان تركها بنبلة أو نحو ذلك لم تكتب عليه . فان عملها كتبت له سنة واحدة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد ابن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق اخبرنا معمر بن همام بن منبه هذا ما حدثنا ابو هريرة عن رسول الله ﷺ (فذكر أحاديث منها (١)) قال (قال رسول الله ﷺ (٢)) « قال الله عز وجل اذا تحدث عبدي بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة ما لم يعمل فاذا عملها فانما أكتبها بمشرا أمثالها واذا تحدث بأن يعمل سيئة فأنا أغفرها له ما لم يعملها فاذا عملها فانما أكتبها له بمثلها ، وقال رسول الله ﷺ : قالت الملائكة رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة وهو أبصر به - فقال ارقبوه فان عملها فاكتبوها له بمثلها وان تركها فاكتبوها له حسنة انما تركها من جرائي (٣) ، وقال رسول الله ﷺ : اذا أحسن أحدكم اسلامه فكل حسنة يعملها تكتب بمشرا أمثالها الى سبعائة ضعف وكل سيئة تكتب (له) (٤) بمثلها حتى يلقى الله عز وجل » *

(١) و (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ : ص ٤٧ - ٤٨ بولاق

(٣) أى من أجلى

(٤) الزيادة من صحيح مسلم

٣٨ - مسألة - ومن عمل في كفره عملاً سيئاً ثم أسلم، فإن تمادى على تلك الاسافة حوسب وجوزى في الآخرة بما عمل من ذلك في شركه واسلامه، وإن تاب من ذلك سقط عنه ما عمل في شركه. ومن عمل في كفره أعمالاً سالحة ثم أسلم جوزى في الجنة بما عمل من ذلك في شركه واسلامه، فإن لم يسلم جوزى بذلك في الدنيا ولم ينتفع بذلك في الآخرة. • حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حاتم بن ميمون وإبراهيم ابن دينار واللفظ له قالنا ثنا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج قال أخبرني علي بن مسلم أنه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس « أن ناساً من أهل الشرك قتلوا فأكثرُوا وزناً فأكثرُوا، ثم أتوا محمداً ﷺ (١) فقالوا إن الذي تقول وتدعو (إليه) (٢) لحسن (٣) ولو نخبرنا أن لما علمنا كفارة فنزلت : (والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً (٤) يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً الا من تاب وأمن وعمل عملاً صالحاً) » فلم يسقط الله عز وجل تلك الاعمال السيئة الا بالايان مع التوبة مع العمل الصالح. • وبه الى مسلم حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جري عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود قال « قال أناس لرسول الله ﷺ يا رسول الله أتؤاخذ بما علمنا في الجاهلية قال : أما من أحسن منكم في الاسلام فلا يؤاخذ بها ومن أساء أخذ بماله في الجاهلية والاسلام. • وبه الى مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود (قال قلنا يا رسول الله) (٥) أتؤاخذ بما علمنا في الجاهلية ؟

(١) هذا لفظ مسلم وفي الاصل « وأتوا النبي صلى الله عليه وسلم »

(٢) زيادة من صحيح مسلم

(٣) في الاصل « لو » بحذف الواو

(٤) في مسلم الى هنا ولم يذكر باقي الآيات

(٥) الزيادة من صحيح مسلم

قال « من أحسن في الاسلام لم يؤاخذ »^(١) بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أخذ بالاول والآخر » • وبه الى مسلم حدثنا حسن الحلواني ثنا يعقوب - هو ابن ابراهيم بن سعد - ثنا أبي عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب أخبرنا عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره^(٢) أنه قال لرسول الله ﷺ : « أي رسول الله أرايت أمورا كنت تبحث بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم أفبها أجر » فقال رسول الله ﷺ : « أسلفت على ما أسلفت من خير » فاز ذكروا قول الله عز وجل (قل للذين كفروا ان يفتنوا يغفر لهم ما قد سلف) وقوله عليه السلام لعمر بن العاص « ان الاسلام يهدم ما كان قبله ، وان الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وإن الحج يهدم ما كان قبله » قلنا : ان كلامه عليه السلام لا يعارض كلامه ولا كلامه . ولو كان ذلك - وقد أعاد الله من هذا - لما كان بضه أولى من بعض ولبطلت حجة كل أحد بما يتعلق به منه ، وكذلك القرآن لا يعارض القرآن ولا السنة قال عز وجل (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) فلما قوله تعالى (ان يفتنوا يغفر لهم ما قد سلف) فتم هذا هو نفس قولنا : ان من انتهى غفر له ، وأما من لم ينته عنه فلم يقل الله تعالى انه يغفر له فبطل تعليقهم بالآية . وأما قوله عليه السلام « ان الاسلام يهدم ما كان قبله » فحق وهو قولنا لان الاسلام اسم واقع على جميع الطاعات ، والتوبة من عمل السوء من الطاعات ، وكذلك قوله عليه السلام في الهجرة إنما هي التوبة من كل ذنب ، كما صح عنه عليه السلام : « المهاجر من هجر ما نهى عنه » حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا محمد بن يوسف الفريرى ثنا البخاري ثنا آدم (بن أبي ايس)^(٣) ثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر وامامه عيسى بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن النبي

(١) في الاصل « من أحسن منكم في الاسلام ولم يؤاخذ » وهو خطأ

صححه عن مسلم

(٢) في الاصل « أخبر »

(٣) زيادة من البخاري

ﷺ قال «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» • حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن داود^(١) عن الشعبي عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت «قلت يا رسول الله ان^(٢) ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويعلم المسكين فهل ذلك^(٣) نافه؟ قال: لا ينفعه إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين» • حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا يزيد بن هرون ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: «ان الله لا يظلم مؤمناً حسنة، يعطى بها في الدنيا ويجزي بها في الآخرة. وأما الكافر فيعطى^(٤) بحسب ما عمل بها الله في الدنيا حتى اذا أفضى الى الآخرة لم تكن له حسنة يجزي بها» •

٣٩ - مسئلة - وان عذاب القبر حق ومسألة الارواح بعد الموت حق ولا يحيا أحد بعد موته الى يوم القيامة • حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن بشار بن عثمان العبدى ثنا محمد بن جعفر - هو غندر - ثنا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال «ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت» قال نزلت في عذاب القبر يقال^(٥) له من ربك فيقول ربني الله ونبي محمد • • وبه الى مسلم ثنا عبيد الله بن عمر القواربرى ثنا حماد بن زيد ثنا بديل عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة قال: «اذا خرجت روح المؤمن

(١) هو ابن أبي هند. من هامش الاصل

(٢) في مسلم بحذف «ان»

(٣) في مسلم «ذاك»

(٤) في مسلم ج ٢ : ص ٣٤٥ «فيظلم»

(٥) في مسلم ج ٢ : ص ٣٥٨ «فيقال»

تلقاها (١) ملكان يصعدانها ويقول أهل السماء روح طيبة جاءت من قبل الأرض صلى الله عليك وعلى جسد كنت تعمينه ، فينطلقوا به الى ربه ثم يقول انطلقوا به الى آخر الأجل. قال وان الكافر اذا خرجت روحه يقول أهل السماء روح خبيثة جاءت من قبل الأرض فيقال انطلقوا به الى آخر الاجل. قال أبو هريرة: فرد رسول الله ﷺ ربطة (٢) كانت عليه على أفقه « وقال الله تعالى (كنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم) فصح أنهما حيأتان وموتان قطع ، ولا تزد الروح الا لمن كان ذلك آية ، كن أحياء عيسى عليه السلام وكل من جاء فيه بذلك نص وهو قول من روى عنه في ذلك قول من الصحابة رضي الله عنهم « حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسماعيل ابن اسحاق ثنا عيسى بن حبيب ثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ابن يزيد المقرئ ثنا جدي محمد بن عبد الله ثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن عن أم صافية بنت شيبه قالت « دخل ابن عمر المسجد فأبصر ابن الزبير مطروحاً قبل أن يصلب ، فقيل له هذه أسماء قال اليها وعزاهاء وقال ان هذه الجثث ليست بشيء وان الارواح عند الله عز وجل ، فقالت له أسماء وما بمنى وقد أهدى رأس زكريا (٣) الي بني من بني اسرائيل « ولم يرو أحد أن في عذاب القبر رد الروح الى الجسد الا المنهال بن عمرو وليس بالقوى *

٤٠ - مسألة - والحسنات تذهب السيئات بالموازنة ، والتوبة تسقط السيئات والقصاص من الحسنات. قال الله عز وجل (وانى لفنار لمن تاب) وقال تعالى (ان الحسنات يذهبن السيئات) « حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد

(١) في الاصل « اذا أخرجت روح المؤمن تلقاه » وصحناه من « سلم ج ٢ مر ٣٥٨ »
(٢) الربطة - بالياء المتناة التحتية - الملااة او الثوب الرقيق . قال
الا زهري : لا تكون الربطة الا بيضاء

(٣) هنا جهامى الاصل مانعه « المعروف في كتب التفسير والآثار أن يحيى هو الذي أهدى رأسه الى البغي وأما زكريا فانه نهر بالمنهار في بطن الشجرة فكانه سقط لقط (يحيى) وان الاصل يحيى بن زكريا «

ثنا الخليل عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « أتدرون ما المغلس قالوا المغلس فينا من لا درهم له ولا متاع فقال إن المغلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا (١) فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن خفيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار » وقال عز وجل (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت)

٤١ - مسئلة - وأن عيسى عليه السلام لم يقتل ولم يصلب ولكن توفاه الله عز وجل ثم رفعه اليه . وقال عز وجل (وما قتله وما صلبوه) وقال تعالى (انى متوفيك ورافعك الى) وقال تعالى عنه أنه قال (وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد) وقال تعالى (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها) فالوفاة قيمان : نوم وموت قطع ، ولم يرد عيسى عليه السلام بقوله (فلما توفيتنى) وفاة النوم فصح أنه انما عفى وفاة الموت ، ومن قال انه عليه السلام قتل أو صلب فهو كافر مرتد حلال دمه وماله لتكذيبه القرآن وخلافه الاجماع .

٤٢ - مسئلة - وأنه لا يرجع محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه رضي الله عنهم الا يوم القيامة اذا رجع (الله) المؤمنين والكافرين للحساب والجزاء . هذا اجماع جميع أهل الاسلام المتيقن قبل حدوث الروافضى المخالفين لاجماع أهل الاسلام المبدلين لقرآن المكذبين بصحيح سنن رسول الله ﷺ المجاهرين بتوليد الكذب المتناقضين في كذبهم أيضاً ، وقال عز وجل . (وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم) وقال تعالى (ثم انكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون) فادعوا من رجوع على رضى الله عنه ما لا يجوز أحد من أن يدعى مثله لسر أو لعنان أو لماوية رضى الله عنهم أو لغير هؤلاء - : اذالم يبال بالكذب

والصوى بلا برهان لا من قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من مقول
وبالله تعالى التوفيق *

٤٣ - مستق - وان الانفس حيث رآها رسول الله ﷺ لية أسرى به أرواح
أهل السعادة من يمين آدم عليه السلام وأرواح أهل الشقاء من شماله عند
سماء أهل الدنيا (١) لا تقى ولا تفتقل الى أجسام أخر لكنها باقية حية
حساسة عاقلة في نعيم أو نكد الى يوم القيامة تعود الى أجسادها للحنات وللجزاء
بلجنة أو النار حاشى أرواح الأنبياء عليهم السلام وأراح الشهداء فانها الآن تروق
وتنم . ومن قل بانتقال الانفس الى أجسام أخر بعد مفارقتها هذه الاجساد قد
كفر . برهان هذا * ماحدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب
ابن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا حرملة بن يحيى
ثنا ابن وهب انا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال
كان أبوذر يحدث أن رسول الله ﷺ قال « فرج سفف بيتى وأنا بمكة فزل جبريل
(عليه السلام) (٢) فرج صدري ثم غسله من ماء زمزم ثم جاء بطست (٣) من ذهب
ممتلىء حكمة وإيماناً فأفرغها فى صدري ثم أطبقه ثم أخذ بيدي فخرج به الى السماء
الدنيا فلما جئنا السماء الدنيا (٤) قال جبريل (عليه السلام) (٥) نلأزن السماء الدنيا افتح
قل من هذا قال جبريل قال هل معك أحد قال نعم معي محمد (ﷺ) (٦) قال
فأرسل اليه قال نعم ففتح (٧) فلما علونا السماء الدنيا فلذا رجل عن يمينه أسودة وعن

(١) كذا بالاصل بزيادة لفظ « أهل »

(٢) زيادة من مسلم ج ١ : ص ٩٠

(٣) بالسین المهملة وفي الاصل بالمعجمة وهو تصحيف

(٤) هذا لفظ صحيح مسلم وفي الاصل « فرج بنا الى السماء فلما جئنا الى

السماء الدنيا »

(٥) الصلاة في الموضعين ليست مذكورة في صحيح مسلم ولكنها في الاصل

(٧) في الاصل « فافتح » وهو خطأ

يساره أسودة فإذا نظر قبل يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى قال قتال مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح قلت (١) يا جبريل من هذا قال هذا آدم (عليه السلام) (٢) وهذه الاسودة (التي) (٣) عن يمينه وعن شماله نسم بفيه فأهل (٤) البين أهل الجنة والاسودة التي عن شماله أهل النار فإذا نظر قبل يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى (قال) (٥) ثم عرج (٦) بن جبريل (عليه السلام) (٧) حتى أتى السماء الثانية ، قال أنس: فذكر أنه وجد في السماوات آدم وادريس وعيسى وموسى وإبراهيم (صلوات الله عليهم) (٨) ولم يثبت كيف منازلهم (٩) غير أنه (ذكر أنه) (١٠) قد وجد آدم في السماء الدنيا وإبراهيم في السماء السادسة. وذكر الحديث. ففي هذا الخبر مكان الارواح وأن ارواح الانبياء في الجنة *

وأما الشهداء فإن الله عز وجل يقول (ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله اموات بل أحياء ولكن لا تشعرون) وقال تعالى (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله) ولا خلاف بين مسلمين (١) في أن الانبياء عليهم السلام أرفع قدراً ودرجة وأتم فضيلة عند الله عز وجل وأعلى كرامة من كل من دونهم ، ومن خالف في هذا فليس مسلماً * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن ديسم ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق

(١) في مسلم « قال قلت » (٢) الصلاة في المواضع الثلاثة ليست في صحيح

مسلم ولكنها في الاصل (٣) زيادة من مسلم

(٤) في الأصل « وأهل »

(٥) زيادة من مسلم

(٦) في الاصل « خرج » وهو خطأ

(٧) في الاصل « فلم يثبت منازلهم »

(٨) زيادة من مسلم

(٩) كذا في الاصل

تنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا مات الرجل عرض عليه مقعده بالفدأة والعشي ان كان من أهل الجنة فالبجنة (١) وان كان من أهل النار فالتارثم يقال له هذا مقعدك الذى تبعث اليه يوم القيامة » ففى هذا الحديث ان الارواح حساسة عالمة مميزة بعد فراقها الاجساد . وأما من زعم أن الارواح تنقل الى أجساد أخرى فهو قول أصحاب التناسخ ، وهو كفر عند جميع أهل الاسلام . والله تعالى التوفيق *

٤٤ - مسألة - وان الوحي قد انقطع منذ مات النبي صلى الله عليه وسلم . برهان ذلك أن الوحي لا يكون الا الى نبي وقد قال عز وجل : (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم لكن رسول الله وخاتم النبيين) *

٤٥ - مسألة - والدين قد تم فلا يزداد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل . قال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى : (لا تبدل لكلمات الله) والنقص والزيادة تبديل *

٤٦ - مسألة - قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين كله وبين جميعه كما أمره الله تعالى : قال تعالى : (وانك تهدي الى صراط مستقيم صراط الله) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) *

٤٧ - مسألة - وحجة الله تعالى قد قامت واستبان لكامل من بلغته التفاداة من مؤمن وكافر وبر وفاجر . قال الله عز وجل : (لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي) وقال تعالى : (ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى عن بينة) *

٤٨ - مسألة - الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرضان على كل أحد - على قدر طاقته - باليد فمن لم يقدر فبلسانه فمن لم يقدر فبقلبه وذلك أضعف الايمان ليس وراء ذلك من الايمان شيء . قال عز وجل : (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف

(١) فى الاصل « فمن أهل الجنة » وهو خطأ صححناه من صحيح مسلم

وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون (وقال تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بثت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المنثري قال ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن سفيان الثوري وقال ابن المنثري ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال أبو سعيد الخدري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » * وبه إلى مسلم حدثنا عبد بن حميد ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح ابن كيسان عن الحارث - هو ابن الفضيل الخطمي - عن جعفر بن عبد الله بن عبد الحكم عن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة عن أبي رافع - هو مولى رسول الله ﷺ - عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: « ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسفته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويضلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن ومن جاهدكم بلسانه (فهو مؤمن) (١) ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل »

قال علي: لم يختلف أحد من المسلمين في أن الآيتين المذكورتين محكمتان غير منسوختين ، فصح أن ما عارضهما أو عارض الأحاديث التي في معناها هو المنسوخ بلا شك *

٤٩ - مسئلة - فن عجز لجهله أو عجمته (٢) عن معرفة كل هذا فلا بد له أن يستمد بقلبه ويقول بلسانه - حسب طاقته بعد أن يفسر له - : لا اله الا الله محمد رسول الله

(١) سقط من الاصل واكملناه من صحيح مسلم ج ١ : ص ٢٩

(٢) كذا في النسخة الجينية وفي المصرية « وعجمته » وكلامها لا معنى له والصواب فيما يبدو « أو عجمته » كما هو ظاهر من سياق الكلام

كل ما جاء به حق وكل دين سواه باطل * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أمية بن بسطام ثنا يزيد بن زريع ثنا روح عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » . وقال عز وجل (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) *

٥٠ - مسألة - وبعد هذا قل أفضل الانس والجن الرسل ثم الانبياء - على جميعهم من الله تعالى ثم منا أفضل الصلاة والسلام - ثم أصحاب رسول الله ﷺ ثم الصالحون . قال تعالى (جاعل الملائكة رسلاً) . وقال تعالى : (الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس) وهذا لاختلاف فيه من أحد ، وقال عز وجل (لا يستوى من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا مسدد ثنا أبو معاوية - هو محمد بن خازم (١) الضرير - ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي سميد الخدرى قال قال رسول الله ﷺ « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مداً أحدهم ولا نصيفه » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا عمرو بن عون ومسدد قالوا ثنا أبو عوانة عن قتادة عن زارة بن أوفى عن عمران بن الحصين قال قال رسول الله ﷺ « خير أمتي القرن الذين (٢) بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يظهر قوم يشهدون ولا يستشهدون وينفرون ولا يوفون ويمحرون ولا يؤمنون ويشقو فيهم السمن » . هكذا

(١) بالغناء والزأى المعجمتين

(٢) في أبي داود المطبوع في الهند مع شرحه عون المعبود ج ٤ ص ٣٤٦ (الذي

حدثنا عبيد الله بن ربيع « يجر بون » بجاء غير منقوطة وراء مرفوعة و باء منقوطة واحدة من أسفل^(١) ورويناه من طرق كثيرة « يخنون » بالحاء المنقوطة من فوق وواو بعدها نون ، ومن خان فقد حرب^(٢) *

٥١ - مسألة - وإن الله تعالى خالق كل شيء سواء لخالق سواء . قال الله عز وجل : (خالق كل شيء) وقال تعالى : (هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه) وقال تعالى : (خلق السماوات والارض وما بينهما) *

٥٢ - مسألة - ولا يشبهه عز وجل شيء من خلقه في شيء من الاشياء قال عز وجل : (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) وقال تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) *

٥٣ - مسألة - وأنه تعالى لا في مكان ولا في زمان بل هو تعالى خالق الزمنة والامكنة . قال تعالى (خلق كل شيء فقدره تقديراً) وقال تعالى : (خلق السماوات والارض وما بينهما) والزمان والمكان فهما مخلوقان ، قد كان تعالى دونهما ، والمكان انما هو للجسام ، والزمان انما هو ممتدة كل ساكن أو متحرك أو محمول في ساكن أو متحرك ، وكل هذا مبعد عن الله عز وجل * —

٥٤ - مسألة - ولا يحمل لأحد أن يسمى الله عز وجل بغير ما سمي به نفسه ولا أن يصفه بغير ما أخبر به تعالى عن نفسه . قال عز وجل : (والله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه) فنعى تعالى أن يسمى إلا بأسمائه الحسنى وأخبر أن من ساء بغيرها فقد ألحد ، والأسماء الحسنى بالالف واللام لا تكون إلا معبودة ولا معروف في ذلك إلا ما نص الله تعالى عليه ، ومن ادعى زيادة على ذلك كلف البرهان على ما ادعى ولا سبيل له إليه ، ومن لا برهان له فهو كاذب في قوله ودعواه .

(١) هكذا في النسخة المصرية وهو ظاهر وفي المينية « وراء غير مرفوعة وباء غير منقوطة واحدة من أسفل » زيادة « غير » مرتين وهو خطأ و « يجر بون » من حربه يجر به حرباً كطلبه يطلبه طلباً إذا سلب ماله
(٢) رواية أبي داود في النسخ التي بأيدينا « يخنون » بالحاء والنون

قال عز وجل : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

٥٥ - مسألة - وان له عز وجل تسعة وتسعين اسماً مائة غير واحد، وهي اسماءه الحسنی، من زاد شيئاً من عند نفسه فقد ألد في اسمائه، وهي الاسماء المذكورة في القرآن والسنة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن أيوب وهام بن منبه قال أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة وقال هام عن أبي هريرة - ثم اتفقاً - عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ان لله تسعة وتسعين اسماً مائة الا واحداً من أحصاها دخل الجنة » زاد هام في حديثه « انه وتر يحب الوتر ». وقد صح انها تسعة وتسعون اسماً فقط ولا يحل لاحد أن يميز أن يكون له اسم زائد لانه عليه السلام قال « مائة غير واحد » فلو جاز أن يكون له تعالى اسم زائد لكانت مائة اسم، ولو كان هذا لكان قوله عليه السلام « مائة غير واحد » كذباً ومن أجاز هذا فهو كافر. وقال تعالى (هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون، هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنی) وقد تفصينا كثيراً منها بالاسانيد الصحاح في كتاب « الايصال » والحمد لله رب العالمين *

٥٦ - مسألة - ولا يحل لاحد أن يشتق لله تعالى اسماً لم يسم به نفسه . برهان ذلك أنه تعالى قال (والسماء وما بناها) وقال (وأكيد كيداً) وقال تعالى : (خير الماكرين) (ومكر واومكر الله) . ولا يحل لاحد أن يسميه البناء ولا الكياد ولا الماكر ولا المتجبر ولا المستكبر، لا على أنه المجازي بذلك ولا على وجه أصلا، ومن ادعى غير هذا فقد ألد في أسمائه تعالى وتفاضى وقال على الله تعالى الكذب وما لا برهان له به . وبالله تعالى التوفيق *

٥٧ - مسألة - وان الله تعالى ينزل كل ليلة الى سماء الدنيا، وهو فعل يفعله عز وجل ليس حركة ولا لاقة . برهان ذلك * ما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج

ثنا يحيى بن يحيى قرأت على مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي عبد الله (١) الاغر
(و) عن (٢) أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال: « ينزل
الله كل ليلة الى السماء الدنيا (٣) حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني (٤)
فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له » قال مسلم وحدثناه
قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب - هو ابن عبد الرحمن القاري - عن سويل بن أبي صالح عن
أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال « ينزل الله الى السماء (٥) الدنيا كل ليلة
حين (٦) يمضي ثلث الليل (الأول) (٧) فيقول أنا الملك أنا الملك من ذا الذي
يدعوني فأستجيب له من ذا الذي يسألني فأعطيه من ذا الذي يستغفرني فأغفر له
فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر » قال مسلم وحدثناه اسحاق بن منصور ثنا أبو
المغيرة ثنا الاوزاعي ثنا يحيى - هو ابن ابي كثير - ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن
ثنا أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا مضى شطر الليل أو ثلثاه
ينزل الله (تبارك وتعالى) (٨) الى السماء الدنيا فيقول هل من سائل يعطى هل من داع
يستجاب له هل من مستغفر يغفر له حتى يتفجر الصبح »

قال علي: فارواية عن أبي سلمة عن أبي هريرة من طريق الزهري « اذابقي ثلث
الليل الآخر » ومن طريق يحيى بن أبي كثير « اذا مضى شطر الليل أو ثلثاه » ومن طريق
أبي صالح عن أبي هريرة « اذا مضى ثلث الليل الأول الى أن يضيء الفجر » وهكذا رواه
ابن أبي شيبة وابن راهويه عن جرير عن منصور عن ابي اسحاق السبيعي عن الأغر عن أبي

(١) في الاصل « عبید الله » وهو خطأ صححناه من صحيح مسلم ٢١٠ :

(٢) الزيادة من صحيح مسلم

(٣) في مسلم « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى السماء الدنيا »

(٤) في الاصل « يدعيني » وهو خطأ

(٥) في مسلم « السماء »

(٦) في الاصل « حتى » وهو خطأ

(٧ و ٨) الزيادة من مسلم

هريرة وأبي سعيد الخدري ، وأوقات الليل مختلفة باختلاف تقدم غروب الشمس عن أهل المشرق وأهل المغرب ، فصح أنه فعل يفعله الباري عز وجل من قبول الدعاء في هذه الاوقات ، لاجل الحركة ، والحركة والنقلة من صفات المخلوقين حاشى لله تعالى منها *

٥٨ - مسألة - والقرآن كلام الله وعلمه غير مخلوق . قال عز وجل (ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم) فأخبر عز وجل أن كلامه هو علمه وعلمه تعالى لم يزل غير مخلوق

٥٩ - مسألة - وهو المكتوب في المصاحف والمسموع من القاريء والمحفوظ في الصدور والذي نزل به جبريل على قلب محمد ﷺ - : كل ذلك كتاب الله تعالى وكلامه القرآن حقيقة لا مجازاً ، من قل في شيء من هذا انه ليس هو القرآن ولا هو كلام الله تعالى فقد كفر ، بخلافه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واجماع أهل الاسلام . قال عز وجل (فأخبره حتى يسمع كلام الله) وقال تعالى (وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) وقال تعالى (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) وقال تعالى (في كتاب مكنون لا يمسح الا المطهرون تنزيل من رب العالمين) وقال تعالى (بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم) وقال تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا القعني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال « نعى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن الى ارض العدو » ولا يجل لاحد أن يصرف كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ الى المجاز عن الحقيقة بدعواه الكاذبة . والله تعالى التوفيق *

٦٠ - مسألة - وعلم الله تعالى حق لم يزل عز وجل علماً بكل ما كان أو يكون مما دق أو جل لا يخفى عليه شيء . قال عز وجل (وهو بكل شيء عليم) وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وقال تعالى (يعلم السر وأخفى) والاخفى من السر هو مما لم يكن بعينه (١)

٦١ - مستلة - وقدرته عز وجل وقوته حق لا يعجز عن شيء ، ولا عن كل ما يسأل عنه السائل من محال أو غيره مما لا يكون أبداً . قل عز وجل (أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) • حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ثنا معن بن عيسى ثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن قال حدثني جابر بن عبد الله قال • كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الاستخارة - فذكر الحديث وفيه - اللهم اني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك . وقال عز وجل (لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا ان كنا فاعلين) وقال تعالى (لو أراد الله أن يتخذ ولداً لاصطفى مما يخلق ما يشاء) وقد أخبر عز وجل أنه قادر على ما لا يكون أبداً . قل عز وجل (عسى ربه ان طلقن أن يبدله أزواجاً خيراً منك) وقال تعالى (والله على كل شيء قدير) وقال تعالى (انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون) ولولم يكن تعالى كذلك لكان متناهي القدرة ، ولو كان متناهي القدرة لكان محدثاً ، تعالى الله عن ذلك ، وهو تعالى مرتب كل ما خلق ، وهو الذي أوجب الواجب وأمكن الممكن وأحل المحال ، ولو شاء أن يفعل كل ذلك على خلاف ما فعله ، لما أعجزه ذلك ، ولكان قادراً عليه ، ولولم يكن كذلك لكان مضطراً لا مختاراً . وهذا كفر بمن قاله (١) . قل عز وجل (وربك يخلق ما يشاء ويختار)

٦٢ - مستلة - وان الله عز وجل عزاء وعزة وجلالا وكراما ويدا ويدين وأيديا ووجها وعينا وأعيناً وكبرياء ، وكل ذلك حق لا يرجع منه ولا من علمه تعالى وقدره وقوته الا الى الله تعالى ، لا الى شيء غير الله عز وجل أصلاً ، مقرر من ذلك مما في القرآن وما صح عن رسول الله ﷺ . ولا يحل أن يزداد في ذلك ما لم يأت به نص من قرآن أو سنة صحيحة . قل عز وجل (ذو الجلال والاكرام) وقال تعالى (يد الله فوق أيديهم)

(١) هذه المسألة كلها مطالبات من المؤلف ، ظاهر ذلك بآدنى نظر

و (لما خلقت يبدى) و (مما علت أيدينا أنصاما) (انما نطمعكم لوجه الله) (ولتصنع على عيني) (انك بأعيننا) . ولا يحمل أن يقال « عينين » ، لانه لم يأت بذلك نص ولا أن يقال « سمع وبصر ولا حياة » لانه لم يأت بذلك نص ، لكنه تعالى مبيح بصيرحي قيوم * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني احمد بن يوسف الازدي ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي ثنا الاعشى ثنا أبو اسحاق — هو السبيعي — عن أبي مسلم الأفر أنه حدثه عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالا (جميعا) (١) قال رسول الله ﷺ « المرأزاه والكبرياء رداؤه » — يعني الله تعالى — * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا اسحق بن ابراهيم أنا الفضل بن موسى ثنا محمد بن عمرو ثنا أبو سلمة — هو ابن عبد الرحمن ابن عوف — عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ — في حديث خلق الله تعالى الجنة والنار — « أن جبريل قال لله تعالى : وعزتك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد » ولو كان شيء من ذلك غير الله تعالى لكان إما لم يزل وأما محدثا ، فلو كان لم يزل لكان مع الله تعالى أشياء غيره لم يزل ، وهذا شرك مجرد ، ولو كان محدثا لكان تعالى بلا علم ولا قوة ولا قدرة ولا عز ولا كبرياء قبل أن يخلق كل ذلك ، وهذا كفر وقال تعالى (انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) وقال تعالى (ويسلمكم ما لم تكونوا تعلمون) وقال تعالى (وذروا الذين يلحدون في أممائه) فصح أنه لا يحمل أن يضاف اليه تعالى شيء ، ولا أن يخبر عنه بشيء ، ولا أن يسمى بشيء الا ما جاء به النص . وقول : إن الله تعالى مكر وكيدا . قال تعالى (أقامتوا مكر الله) وقال تعالى (وأكيد كيدا) وكل ذلك خلق له تعالى . والله تعالى التوفيق *

٦٣ - مستلة - وأن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة بقوة غير هذه القوة . قال

عز وجل (وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاهراقي ثنا أبو داود ثنا ابن أبي شيبة - هو أبو بكر - ثنا جرير ووكيع وأبو أسامة كلهم عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول - ونظر الى القمر - « انكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته » ولو كانت هذه القوة لكانت لا تقع الا على الألوان ، تعالى الله عن ذلك وأما الكفار فإن الله عز وجل قال (انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون)

٦٤ - مسألة - وان الله تعالى كلم موسى عليه السلام ومن شاء من رسله . قال تعالى (وكلم الله موسى تكليماً) (اني اصطفيتك على الناس برسالتى ^(١)) وبكلامى) (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله)

٦٥ - مسألة - وان الله تعالى اتخذ ابراهيم ومحمدا صلى الله عليهما وسلم خليلين . قال عز وجل (واتخذ الله ابراهيم خليلاً) * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج (حدثنا محمد بن بشار العبدى) ^(٢) ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن اسماعيل بن رجاء ^(٣) قال : سمعت عبد الله بن أبي الهذيل يحدث عن أبي الاحوص قال ^(٤) سمعت عبد الله بن مسعود (يحدث) ^(٥) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكنه أخى وصاحبى ، وقد اتخذ الله صاحبكم خليلاً » *

(١) بالافراد والمراد به المصدر أى بارسالى إياك وهى قراءة ناقص وان كثير وأبى جعفر وابن محيصن وقرأ باقى الاربعة عشر « برسالانى » بالجمع
(٢) هذا نقلناه من مسلم ٢ : ٢٣٠ وفى الاصل بدله « ثنا محمد بن المثنى » وهو خطأ ، فان ابن المثنى روى هذا الحديث عن محمد بن جعفر عن شعبة باسناد آخر ولفظ آخر ، وأما هذا الاسناد وهذا اللفظ اللذان هنا فهما رواية محمد بن بشار وحده ، وانظر الاسانيد فى صحيح مسلم
(٣) فى الاصل « اسماعيل بن أبي رجاء » وهو خطأ ^(٤) ليست فى صحيح مسلم
(٥) فى الاصل « يقول » وصححه من مسلم

٦٦ - مسألة - وإن محمدًا ﷺ أسرى به ربه بجسده وروحه، وطاف في السماوات سماء سماء، ورأى أرواح الانبياء عليهم السلام هناك . قال عز وجل (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى) ولو كان ذلك رؤيا منام ما كذبه في ذلك أحد كما لا نكذب نحن كافريناً في رؤيا يذكرها . وقد ذكرنا رؤيته عليه السلام للانبياء عليهم السلام قبل فأغنى عن اعادته

٦٧ - مسألة - وإن المعجزات لا يأتى بها أحد إلا الانبياء عليهم السلام . قال عز وجل (ما كان لرسول أن يأتي بآية الا بإذن الله) وقال تعالى (وإن يروا آية يرمضوا ويقولوا سحر مستمر) وقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام انه قال (أولو جئتكم بشيء مبين قال فأت به ان كنت من الصادقين فأتى عصاه) وقال تعالى (فدانك برهاتان من ربك الى فرعون وملئه) فصيح أنه لو أمكن أن يأتى أحد - ساحر أو غيره - بما يحيل طبيعة أو قلب نوعاً ، لما صحى الله تعالى ما يأتى به الانبياء عليهم السلام برهاتاً لهم ولا آية لهم ، ولا أنكر على من مى ذلك سحرأ ، ولا يكون ذلك آية لهم عليهم السلام . ومن ادعى أن احالة الطبيعة لا تكون آية الا حق يتحدى فيها النبي صلى الله عليه وسلم الناس فقد كذب وادعى ما لا دليل عليه أصلاً ، لا من عقل ولا من نص قرآن ولا سنة ، وما كان هكذا فهو باطل ، ويجب من هذا أن حنين الجنح واطمام النفر الكثير من الطعام اليسير حتى شعروا وهم مثون من صاع شعير ونبعان (١) الماء من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم وارواء الف وأربعمائة من قدح صغير تضيق سسته عن شبر - ليس شيء من ذلك آية له عليه السلام ، لأنه عليه السلام لم يتحد (٢) بشيء من ذلك أحداً

٦٨ - مسألة - والسحر حيل وتخيل لا يحيل طبيعة أصلاً . قال عز وجل (يخيل اليه من سحرهم أنها نسي) فصيح أنها تخييلات لا حقيقة لها ، ولو أحال

(١) هذا مصدر لم يذكره الا صاحب مختار الصحاح وقوله شارح القاموس عن شيفه ، واستعمله المؤلف ايضا في الاحكام في الاصول (ج ٢ ص ١٩) (٢) بالحاء والادال المهملتين من التحدى ، وفي الاصل (لم يتخذ) بالمجتمتين وهو خطأ

الساحر طيبة لكان لا فرق بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذا كفر من أجازوه •

٦٩ - مسألة - وأن القدر حق، ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا. قال الله عز وجل (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم الا في كتاب من قبل أن نبرأها) •

٧٠ - مسألة - ولا يموت أحد قبل أجله، مقتولا أو غير مقتول، قال الله عز وجل (وما كان لنفس أن تموت الا بإذن الله كتاباً مؤجلاً) وقال تعالى (فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) وقال تعالى (قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم) •

٧١ - مسألة - وحتى يستوفى رزقه ويعمل بما يسر له، السعيد من سعد في علم الله تعالى، وللشقي (١) من شقى في علمه تعالى : حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي (٢) ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي وأبو معاوية ووكيع قالوا ثنا الاعشى عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود (قال) (٣) حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق « ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون (في ذلك) (٤) علة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل (الله تعالى) (٥) الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقى أو سعيد، فواللهي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها »

٧٢ - مسألة - وجميع أعمال العباد - خيرها وشرها - كل ذلك مخلوق

(١) في النسخة البغية « والشر » وهو خطأ (٢) في البغية « احمد بن مسلم » وهو خطأ (٣ و ٤ و ٥) الزيادة في المواضع الثلاثة من مسلم ٢ - ٢٩٧

خلقه الله عز وجل ، وهو تعالى خالق الاختيار والارادة والمعرفة في نفوس عباده . قال عز وجل (خلقكم وما تعملون) وقال تعالى (انا كل شيء خلقناه بقدر) وقال تعالى (خلق السبلوات والارض وما بينهما) *

٧٣ - مسألة - لا حجة على الله تعالى ، والله الحجة القائمة على كل أحد . قال تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) وقال تعالى (قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين) *

٧٤ - مسألة - ولا عنر لأحد بما قدره الله عز وجل من ذلك ، لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وكل أفضاله تعالى عدل وحكمة . لان الله تعالى واضح كل موجود في موضعه ، وهو الحاكم الذي لا حاكم عليه ولا معقب لحكمه . قال تعالى (فما يريد) *

٧٥ - مسألة - الايمان والاسلام شيء واحد . قال عز وجل (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين) وقال تعالى (يمنون عليكم أن أسلوا قل لا تمنوا علي اسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للايمان ان كنتم صادقين) *

٧٦ - مسألة - كل ذلك عقد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمصيبة . وقال عز وجل (فاما الذين آمنوا فزادتهم ايمانا) حدثنا عبد الله ابن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هيب الله بن معاذ بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا كهس التميمي ^(١) عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يسر قال قال لي (٢) عبد الله بن عمر : حدثني أبي عمر بن الخطاب قال « بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرف منا أحد حتى جلس الى رسول الله ﷺ وقال يا محمد اخبرني عن الاسلام

(١) في الاصلين « الغيري » وهو خطأ (٢) في النسخة الجنية « عبيد الله » وهو خطأ

قال رسول الله ﷺ (الاسلام) ^(١) أن تشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله
 وقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا
 قال : صدقت فأخبرني عن الايمان، قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
 الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره، قل صدقت - وذكر باقى الحديث - وفيه أن رسول الله ﷺ
 قال : يا عمر أنتدري من السائل، قلت الله ورسوله أعلم قال : فأنهجيريل عليه السلام أنا كم
 يعلمكم دينكم * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى
 ثنا البخارى ثنا عبد الله بن محمد ثنا ابو عامر المقدى ثنا سليمان بن بلال عن عبد الله
 ابن دينار عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال « الايمان بضع وستون ^(٢)
 شعبة والحياة شعبة من الايمان » * وبه الى البخارى : ثنا قتيبة ثنا الليث عن
 يزيد بن أبى حبيب عن أبى الخير عن عبد الله بن عمرو « أن رجلا سأل رسول الله
 ﷺ أي الاسلام خير، قال : تطعم الطعام وتحزأ السلام على من عرفت ومن لم
 تعرف » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
 احمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن ربيع ثنا الليث عن
 ابن الهاد عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ قال للنساء
 « ما رأيتم من ناقصات دين وعقل ^(٣) أغلب لدى لب عنكن : قالت (امرأة) ^(٤)

(١) زيادة من مسلم (١: ١٧)

(٢) في الاصلين « بضة وسبعون » وهو خطأ في موضعين، لاذلالمصحيح
 من روايات البخارى « بضع » بدون التاء . قال ابن حجر : ووقع في بعض
 الروايات بضة بناء التأنيت ويحتاج الى تأويل اه، ثم إن رواية البخارى « وستون »
 لا « وسبعون » ولم تختلف الطرق عن أبى عامر المقدى في ذلك، وتابعه يعقوب الحماني
 ورواه مسلم من طريق سهيل عن ابن دينار « بضم وستون أو بضع وسبعون »
 (٣) كذا في الاصلين وفي صحيح مسلم (ج ٣ ص ٣٥) « عقل ودين »

(٤) ليست لفظه « امرأة » في صحيح مسلم وانما زادها المؤلف لانه

اختصر الحديث

يا رسول الله وما قصان القتل والدين؟ قال: أما قصان القتل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا قصان القتل، وتمكث الليالي ما تصلى وتغترق رمضان فهذا قصان الدين.

(قال على) قال الله عز وجل (ان الدين عند الله الاسلام) فصيح أن الدين هو الاسلام، وقد صح أن الاسلام هو الايمان، فالدين هو الايمان، والدين ينقص بنقص الايمان ويزيد. وبالله تعالى التوفيق •

٧٧ - مسألة - من اعتقد الايمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه دون تقيه فهو كافر عند الله تعالى وعند المسلمين. ومن نطق به دون أن يستقدمه بقلبه فهو كافر عند الله وعند المسلمين. قال الله تعالى عن اليهود والنصارى انهم يعلمون رسول الله ﷺ كما يعلمون أبناءهم (١)، وقال تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا) وقال تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) •

٧٨ - مسألة - من اعتقد الايمان بقلبه ونطق به بلسانه فقد وفق، سواء استدلل أو لم يستدل، فهو مؤمن عند الله تعالى وعند المسلمين. قال الله تعالى (فقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم واحصروهم واقصدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) ولم يشترط عز وجل في ذلك استدلالا، ولم يزل رسول الله ﷺ مذبذبا مذبذبا الى أن قبضه يقاتل الناس حتى يقرأوا بالاسلام ويلتزموه ولم يكلفهم قط استدلالا، ولا سألهم هل استدللوا أم لا، وعلى هذا جرى جميع الاسلام الى اليوم. وبالله تعالى التوفيق •

٧٩ - مسألة - ومن ضيع الاعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الايمان لا يكفر • حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن ابراهيم

ابن سعد ثنا أبى عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثى أن أباه هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال في حديث طويل «حتى إذا فرغ الله من قضائه (١) بين العباد وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئا من أراد الله عز وجل أن يرجه من يقول لا إله إلا الله» •
 ٨٠ - مسألة - واليقين لا يتفاضل، لكن إن دخل فيه شيء من شك أو جحد بطل كله. برهان ذلك أن اليقين هو اثبات الشيء، ولا يمكن أن يكون اثبات أكثر من اثبات، فإن لم يحقق الاثبات ما شكنا •

٨١ - مسألة - والمعاصى كباثر فواحش (٢) وسيئات صغائر ولم، والله مغفور جملة، فالكبار الفواحش هي ما توعده الله تعالى عليه بالنار في القرآن أو على لسان رسوله ﷺ، فمن اجتنبها غفر له جميع سيئاته الصغائر. برهان ذلك قول الله عز وجل (الذين يجتنبون كبار الآثام والفواحش إلا اللوم إن ربك واسع المغفرة) واللوم هو اللم بالشئ وقد تقدم ذكرنا الأثر في أن من هم بيعة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء • حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو هوانة عن قتادة عن زارة بن أوفى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «إن الله تجاوز لأمتي (٣) عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به» وقال الله عز وجل (إن تجتنبوا كبار ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) وبالضرورة نعرف أنه لا يكون كبيراً إلا بالإضافة إلى ما هو أصغر منه، لا يمكن غير هذا أصلاً، فإذا كان القلب بالغاً أشد ما يتخوف فالوجوب له هو كبير بلا شك، وما لا توعده فيه بالنار فلا يلحق في المعظم ما توعده فيه بالنار فهو الصغير بلا شك إذ لا سبيل إلى قسم ثالث •

(١) في مسلم «من القضاء بين العباد»

(٢) كذا بالنسخة المصرية وفي اليمنية (مسئلة والمعاصى كباثر فواحش هي)

الحج: والذي هنا أحسن (٣) في صحيح مسلم ١: ٤٧ «ما حدثت»

يحذف «عن»

٨٢ - مسألة - ومن لم يجتنب الكبائر حوسب على كل ما عمل، ووازن الله عز وجل بين أعماله من الحسنات وبين جميع معاصيه التي لم يقب منها ولا أقيم عليه حدّها : فمن رجحت حسناته فهو في الجنة، وكذلك من ساوت حسناته سيئاته. قال الله عز وجل (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) وقال تعالى (فأما من تقلت موازينه فهو في عيشة راضية) ومن تساوت فهم أهل الاعراف. قال الله عز وجل (إن الحسنات يذهبن السيئات) ولا خلاف في أن التوبة تسقط الذنوب * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني إسماعيل بن سالم أخبرني هشيم ثنا خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن عبادة بن الصامت قال «أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء : أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا ولا يعضه (١) بعضنا بعضاً فن وفي منكم فأجره على الله ومن أتى منكم حداً فاقم عليه فهو كفارة له (٢) ومن ستره الله عليه فأمره إلى الله أن شاء عذبه وإن شاء غفر له »

٨٣ - مسألة - ومن رجحت سيئاته بحسناته فهم الخارجون من النار بالشفاعة على قدر أعمالهم. قال الله عز وجل (وأما من خفت موازينه فأما هاهنا وما أدراك ما هاهنا حامية) وقال عز وجل (من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وقال تعالى (اليوم نحجز كل نفس بما كسبت) * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللبي أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال في

(١) أي لا يرميه بالمضيئة وهي البهتان والكذب. وقد عضه بعضه - بفتح الضاء فيهما - عضها - باسكانها - قاله ابن الأثير، فبابه اذن «منع» وفي القاموس واللسان أنه يأتي أحياناً من باب «فرح». والمضه والمضيئة القالة القبيحة والنميمة (٢) في مسلم ٢ : ٣٩ «فهو كفارته»

حديث طويل (١) « ويضرب الصراط بين ظهري جهنم ، فأكون أنا وأمتي أول من يجيز ولا يتكلم يومئذ إلا الرسل ، ودعوي الرسل يومئذ اللهم سلم سلم . وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان ، غير أنه لا يعلم ما قدر عظمها إلا الله عز وجل ، تخطفت الناس بأعمالهم فبنهم (يعني) المويق بعمله ومنهم المخردل حتى ينجي (٢) » وبه إلى مسلم أنه أبو غسان المسمى ومحمد بن المنثي قالا لنا ماذا هو ابن هشام المستوائي - أخبرنا أبي عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شميرة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة »

(قال على) وليس قول الله عز وجل (إن الله لا يفر أن يشرك به ويفر ما دون ذلك لمن يشاء) وقول النبي ﷺ في حديث عبادة الذي ذكرناه آفاً ان شاء غفر له وان شاء عذبه ، بمعارض لما ذكرنا ، لأنه ليس في هذين النصين إلا أنه تعالى يفر ما دون الشرك لمن يشاء ، وهذا صحيح لاشك فيه ، كما أن قوله تعالى (ان الله يفر الذنوب جميعاً) وقوله تعالى في النصارى حاكياً عن عيسى عليه السلام انه قال (ان تمذهبهم فاتهم عبادك وان تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) ليس بمعارض لهذين النصين ، وليس في شيء من هذا انه قد يفر ولا يعتب من رجحت سيئاته على حسناته ، والمبين لاحكام هؤلاء مما ذكرنا هو الحاكم على سائر النصوص المجملة ، وكذلك تقضى هذه النصوص على كل نص فيه : من فعل كذا حرم الله عليه الجنة ، ومن قال لا إله إلا الله مخلصاً حرم الله عليه النار ، وعلى قوله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها) ومعنى كل هذا أن الله يحرم الجنة عليه حتى يقتص منه ، ويحرم النار عليه أن يخلد فيها أبداً ، وخالفاً فيها مدة حتى تخرجه الشفاعة ، اذ لا بد من جمع النصوص كلها ، وبالله التوفيق .

(١) مضي بعضه في المسئلتين ٣٠ و ٧٩ ورواه مسلم بطوله ج ١ ص ٦٤ - ٦٥ طبع بولاق (٢) انظر هامش المسئلة ٣٠

٨٤- مسألة - والناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى ، فأفضل الناس أعلامهم في الجنة درجة . برهان ذلك قوله تعالى (والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم) ولوجاز أن يكون الأفضل اتخص درجة لفضل ولم يكن له معنى ولا رغب فيه راغب ، وليس لأفضل معنى إلا أمر الله تعالى بتعظيم الأرفع (١) في الدنيا وتزويج منزلته في الجنة •

٨٥- مسألة - وهم الانبياء ثم أزواجهم ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميعهم في الجنة . وقد ذكرنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لو كان لأحدنا مثل أحد ذهباً فأنفقه ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ، وقد ذكرنا أن أفضل الناس أعلام درجة في الجنة ، ولا منزلة أعلى من درجة الانبياء عليهم السلام فمن كان معهم في درجاتهم فهو أفضل ممن دونهم وليس ذلك إلا لنسائهم فقط . وقال تعالى (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) وقال عز وجل (ان الذين سبقتم لم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون ، لا يسمعون حسيها وهم فيها اشتبهت أنفسهم خالون ، لا يميزهم الفرع الا كبر) فجاء النص أن من صحب (٢) النبي صلى الله عليه وسلم فقد وعده الله تعالى الحسنى . وقد نص الله تعالى (ان الله لا يظلف الميعاد) وصح بالنص كل من سبق له من الله تعالى الحسنى فانه مبعد عن النار لا يسمع حسيها وهو فيها اشتبهى خالد لا يميزه الفرع الا كبر . وهذا نص ما قلنا ، وليس المناقون ولا سائر الكفار : من أصحابه عليه السلام ولا من المضافين اليه عليه السلام •

٨٦- مسألة - ولا تجوز الخلقة الا في قریش ، وهم ولد فهر بن مالك بن النضر بن كنانة الذين يرجعون بألساب آبائهم اليه • حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن (عبد الله بن) (٣) يونس ثنا عاصم بن محمد

(١) في اليمنية « الافضل » (٢) في اليمنية « بأن كل من صحب »

(٣) الزيادة من صحيح مسلم ٧٩ : ٢

ابن زيد (١) بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه قال : قال عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يزال هذا الامر في قريش ما بقي من الناس اثنان » (قال على) هذه اللفظة لفظة الخير ، فان كان معناه الامر فخرام أن يكون الامر في غيرهم أبداً ، وان كان معناه معنى الخير كلفظه فلا شك في أن من لم يكن من قريش فلا أمر له وان ادعاه ، فلي كل حال فهذا خير يوجب منع الامر عن سواهم *

٨٧ - مسألة - ولا يجوز الامر لغير بالغ ولا لمجنون ولا امرأة ، ولا يجوز أن يكون في الدنيا الا امام واحد فقط ، ومن بات ليلة وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، ولا يجوز التردد بعد موت الامام في اختيار الامام أكثر من ثلاث . برهان ذلك • ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « رفع القلم عن التائب حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يبلغ وعن المبتلى حتى يعقل » (٢) (قال على) الامام اما جمل لقيم الناس الصلاة وياخذ صدقاتهم وقيم حدودهم

(١) وقع في صحيح مسلم طبع بولاق بمصر « يزيد » وهو خطأ
(٢) هذا الحديث رواه أبو داود في باب « المجنون يسرق أو يصيب حدا » ولفظه من هذا الطريق : « عن ابي ظبيان قال اني عمر بأمرأة قد جبرت فأمر برجمها ، فرأى رضى الله عنه فأخذها غلى سبيلها ، فأخبر عمر قال ادعوا الى عليا فجاء علي رضى الله عنه فقال يا أمير المؤمنين لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن التائب حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ . وإن هذه ممتوحة بنى فلان لسل القدي أناها وأناها وهي في بلائها . قال : فقال عمر لا أدري . فقال علي عليه السلام وأنا لا أدري » ورواه أيضا عن ابي ظبيان عن ابن عباس بالفاظ أخر ليس فيها « وعن المبتلى حتى يعقل » كما هنا ورواه من حديث الأسود عن عائشة مختصراً ولفظه : « رفع القلم عن ثلاثة عن التائب حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكر » فلمل المؤلف رواه من حفظه بالمعنى

ويعفى أحكامهم ويجاهد عدوم، وهذه كلها عقود ولا يخاطب بها من لم يبلغ أو من لا يقل * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا الليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » * وبه إلى مسلم ثنا وهب بن قتيبة الواسطي ثنا خالد بن عبد الله الواسطي عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا بويح ظليفتين فاقتلوا الآخر منهما » * وبه إلى مسلم ثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا عاصم - هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر (عن زيد ابن محمد) (١) عن نافع عن عبد الله بن عمر قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » * حدثنا أحمد بن محمد الجسوري ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن عيينة (٢) بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لن يقام قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي (٣) عن ثوبان

(١) حذف من الأصل وزدناه من صحيح مسلم . وزيد هذا هو أخو حاصم بن محمد الراوي عنه (٢) في أحد الأصلين « عتبة » وفي الآخر « عتيبة » وكلاهما خطأ، وعيينة هذا هو ابن عبد الرحمن بن جوشن النطقي الجوشني أبو مالك وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي وابن حبان . وأبو هرة وثقه ابن سعد وأبو زرعة والمجمل وكان صهر أبي بكرة على ابنته . وهذا الحديث موجود في مسند الطيالسي بصحيفة ١١٨ رقم ٨٧٨ . ورواه أيضا البخاري في الصحيح في كتاب « الفتن » عن عثمان بن الهيثم عن عوف عن الحسن عن أبي بكرة بمعناه (٣) بفتح الحاء المهملة واسمه عمرو بن مرثد

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك » (١) فصح أن أهل كل عصر لا يجوز أن يخلوا من أن يكون فيهم قائل بالحق، فإذا صح إجماعهم على شيء فهو حق مقطوع بذلك، اذا تيقن أنه لا يخالف في ذلك وقطع به ، وقد صح يقينا أن جميع أهل الاسلام رضا بقاء الستة — اذ ملت عمر رضى الله عن جميعهم — ثلاثة أيام يرتضون في امام ، فصح هذا وبطل ما زاد عليه، اذ لم تبعه سنة ولا إجماع . والله تعالى التوفيق . ثم تدبرنا هذه القصة فوجدنا عمر رضى الله عنه قد ولى الامر أحد الستة الميينين أيهم اختاروا لانفسهم فصح يقيناً أن عثمان كان الامام ساعة موت عمر في علم الله تعالى، بإسناد عمر الامر اليه بالصفة التي ظهرت فيه من اختيارهم اياه ، فارتفع الاشكال وصح أنهم لم يبقوا ساعة فكيف ليلة دون امام ، بل كان لهم امام معين محدود موصوف مسهود اليه بعينه وان لم تعرفه الناس بعينه مدة ثلاثة أيام (٢)

(١) رواه مسلم في كتاب الامارة (٢ : ١٠٥ - ١٠٦) عن سعيد بن منصور وأبي الربيع المتكى وقتيبة بهذا اللفظ وقال في آخره « وليس في حديث قتيبة : وهم كذلك » فكان اذن على ابن حزم اما أن يمحذفها — وقد رواه من طريق قتيبة — واما أن يرويه من أحد الطريقين الآخرين (٢) هذه مغالطة ظاهرة من أبي محمد فان حصر عمر استخلافه في ستة ترك لهم اختيار واحد منهم لا يكون تعييناً له مطلقاً ولو وصفه بأوصاف تنطبق عليه . ثم إن الواقع أن عمر لم يصف خليفته بأوصاف ترشدهم اليه، بل جعل الشورى للستة الذين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنهم من أهل الجنة . ونصحهم وحذرهم الفتنة ثم قال « وما أظن أن يلى الا أحد رجلين على أو عثمان فان ولى عثمان فرجل فيه لين وان ولى على فقيه دابة، وأحربه أن يحملهم على طريق الحق » ثم وصف الباقيين بما فيهم من فضل . وأجلهم ثلاثاً للشورى ولم يخالفه الصحابة رضوان الله عليهم ، لأنه أمبرهم أمر بمصلحة للمسلمين وطاعته في أعناقهم، فليس هذا إجماعاً ولا تشريعاً . بل هو من المصالح المرسله التي يجوز لأولى الامر الفصل فيها وتحديددها بما يروونه خيراً للمسلمين . ولو أن عمر جعل أمداً للشورى أكثر من

٨٨-مسئلة- والتوبة من الكفر والزنى وفضل قوم لو طوا الحنروا أكل الاشياء المحرمة كالخنزير والحم والميتة وغير ذلك: تكون بالندم والافلاع والعزيمة على أن لا عودة أبدا واستغفر الله تعالى . هذا أجماع لا خلاف فيه . والتوبة من ظلم الناس في أعراضهم وأبشارهم وأموالهم لا تكون الا برد أموالهم اليهم ورد كل ما تولد منها معها أو مثل ذلك ان قات ظن جبهلوا في المساكين ووجوه بالبر مع النعم والافلاع والاستغفار وتحملهم من أعراضهم وأبشارهم، فإن لم يمكن ذلك فلا امر الى الله تعالى . ولا بد للظلم من الاتصاف يوم القيامة يوم يقتص لشاة الجماء من القرناء . والتوبة من القتل أعظم من هذا كله، ولا تكون الا بالقصاص، فإن لم يمكن فليكثر من فعل الخير ليرجح ميزان الحسنات * حدثنا عبد الله ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي ثنا مروان - يعني ابن محمد القمشي - ثنا سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تعالى أنه قال « يا عبادي انما هي أعمالكم أحصيا لكم ثم أوفيكم ايها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه » * وبه الى مسلم ثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أتدرون من المفلس ؟ قالوا المفلس فينا من لادره له ولا متاع . فقال عليه السلام : ان المفلس من أمئ من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار، لتؤذن الحقوق الى أهلها يوم القيامة

ثلاث لما اعرضه واحد منهم . ولو رأى ذلك أولو الرأي من المسلمين ما كان عليهم من بأس . وأخيرا نعجب لابن حزم كيف رضى لنفسه أن يداور ويحاول اثبات أنهم كانوا في الثلاثة الايام لهم انبام معين محدود موصوف بمينه وكيف يكون اماما قبل أن يختاروه وأن يكلوا اليه أمورهم ، ولا بيعة له في أعناقهم !

حتى يقاد لثاة الجلعاء من الثاة القرناء (١) *

(قال على) : هذا كله خبر مفسر مخصص لا يجوز نسخه ولا تخصيصه بعموم خبر آخر *

٨٩ - مسألة - وأن الدجال سيأتى وهو كافر أعور ممخوق (٢) ذو حيل * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد (٣) ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنثري ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنس بن مالك يقول إن النبي ﷺ قال : « ما من نبي الا وقد أنذر أمته الأعور الكذاب ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور مكتوب بين عينيه ك ف ر » وبه الى مسلم ثنا سريج بن يونس ثنا هشيم عن اسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبه قال : « ما سأل أحد النبي ﷺ عن الدجال أكثر مما سألته عنه (٤) قال وما سؤالك عنه قال (قلت) انهم يقولون معه جبال من خبز ولحم ونهر من ماء قال: هو أهون على الله من ذلك » * ثنا

(١) من قوله (لتؤذن) حديث آخر في صحيح مسلم رواه بهذا الاسناد وكان على المؤلف أن يبين هذا أو يشير اليه . وأصل الجلع انحسار الشعر عن جانبي الرأس ثم استعمل بمعنى مالا قرن له . قال الازهرى . « وهذا يبين أن الجلعاء من الشاة والبقر بمنزلة الجماء التي لا قرن لها » وقال ابن سيده : « وغز جلعاء جماء على التشبيه بجلع الشعر »

(٢) كتب في الاصل المصرى « محرق » بدون ضبط والصواب كما في النسخة الليبية « ممخوق » بضم الاولى وفتح الثانية واسكان الخاء وكسر الزاء . قال في اللسان : « الممخوق المموء وهى المخرفة مأخوذة من مخاريق الصبيان » وقد ورد وصف الدجال بالمخرفة بمعنى التثوية

(٣) في النجبية : « عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج » وللمؤلف إسنادان الى مسلم من طريق عبد الوهاب بن عيسى هما هذان (٤) لفظ « عنه » ليس في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٧٨

(٧٢ - ج ١ - المحلى)

عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل نا جرير نا حميد بن هلال عن أبي القهلاء قال : سمعت عمران بن حصين يحدث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سمع بالرجال قليلاً عنه فوافقه ان الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيقبه مما يبعث به من الشبهات أو لما يبعث به من الشبهات قال هكذا قال نعم » *

٩٠ - مسألة - والنبوة هي الوحي من الله تعالى بأن يعلم الموحى اليه بأمر ما يعلمه يمكن فعله قبل . والرسالة هي النبوة وزيادة وهي بعثته الى خلق ما بأمر ما - هذا ما لا خلاف فيه - والخضر عليه السلام نبي قد مات ومحمد صلى الله عليه وسلم لا نبي بعده قال الله عز وجل حاكياً عن الخضر (وما فعلته عن أمري) فصحت نبوته وقال تعالى (ولكن رسول الله وخاتم النبيين) *

٩١ - مسألة - وان ابليس باقى حتى قد خاطب الله عز وجل معترفا بذنبه مصرراً عليه موقناً بأن الله عز وجل خلقه من نار وأنه تعالى خلق آدم من تراب وأنه تعالى أمره بالسجود لآدم فامتنع واستخف بآدم فكفر . قال تعالى حاكياً عنه أنه قال (أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين) وأنه قال (أنظرنى الى يوم يبعثون) وأنه قال : (فبما أغويتنى لأقعدن لهم صراطك المستقيم) . وقال تعالى : (وكان من الكافرين) *

مسائل من الاصول

٩٢ - مسألة - دين الاسلام للزمام لكل أحد لا يؤخذ الا من القرآن أو مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اما برواية جميع علماء الامة عنه عليه الصلاة والسلام وهو الاجماع واما بنقل جماعة عنه عليه الصلاة والسلام وهو قلة الكافة . واما برواية الثقات واحداً عن واحد حتى يبلغ اليه عليه الصلاة والسلام ولا مزيد *

قال تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) وقال تعالى : (اتبعوا

ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) فان تضارضا فيما يرى المرء آياتان أو حديثان صحيحان أو حديث صحيح وآية فالواجب استعمالهما جميعاً لان طاعتها سواء في الوجوب فلا يحل ترك أحدهما للأخر ما دنا قدر على ذلك . وليس هذا الا بأن يستثنى الاقل معاني من الاكثر فان لم قدر على ذلك وجب الاخذ بآرائه حكماً لانه متيقن وجوبه ولا يحل ترك اليقين بالظنون ، ولا اشكال في الدين قد بين الله تعالى دينه ، قال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى (تبيننا لكل شيء) *

٩٣ - مسألة - الموقف والمرسل لا تقوم بهما حجة ، وكذلك ما لم يروه إلا من لا يوثق بدينه وبحفظه ، ولا يحل ترك ما جاء في القرآن أو صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قول صاحب أو غيره سواء كان هو راوي الحديث أو لم يكن ، والمرسل هو ما كان بين أحد رواة أو بين الراوى وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا يعرف ، والموقف هو ما لم يبلغ به الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم برهان بطلان الموقف - قول الله عز وجل (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) فلا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا يحل لاحد أن يضيف ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لانه ظن وقد قل تعالى (وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) وقال تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) *

وأما المرسل ومن في رواة من لا يوثق بدينه وحفظه فقول الله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم) فأوجب عز وجل قبول نذارة النافر للفتنة في الدين وقال (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) وليس في العالم إلا عدل أو فاسق فحرم تعالى علينا قبول خبر الفاسق فلم يبق الا العدل وصح أنه هو المأمور بقبول نذارته *

وأما المجهول فلسنا على ثقة من أنه على الصفة التي أمر الله تعالى معها بقبول نذارته وهي التفقه في الدين فلا يحل لنا قبول نذارته حتى يصح عندنا قبه في الدين وحفظه لما ضبط عن ذلك وبراهنه من الفسق . والله تعالى التوفيق *

ولم يختلف أحد من الامم في أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث الى الملوك رسولا - رسولا واحداً - الى كل مملكة يدعوهم الى الاسلام واحداً واحداً، الى كل مدينة وإلى كل قبيلة كصنعاء والجنند^(١) وحضرموت وتيماء ونجران والبحرين وعمان وغيرها ، يعلمهم احكام الدين كلها ، واقترض على كل جهة قبول رواية اميرهم ومعلمهم ، فصح قبول خبر الواحد الثقة عن مثله مبلغا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

ومن ترك القرآن أو ماصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقول صاحب أو غيره سواء كان راوى ذلك الخبير أو غيره قد ترك ما أمره الله تعالى باتباعه قول من لم يأمره الله تعالى قط بطاعته ولا باتباعه ، وهذا خلاف لأمر الله تعالى *

وليس فضل الصاحب عند الله بموجب تقليد قوله وتأويله لأن الله تعالى لم يأمر بذلك ، لكن موجب تعظيمه ومحبة وقبول روايته فقط لأن هذا هو الذى أوجب الله تعالى *

٩٤ - مسألة - والقرآن ينسخ القرآن والسنة تنسخ السنة والقرآن^(٢) *

قال عز وجل (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وقال تعالى (لتبين للناس ما نزل اليهم) وقال تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى)

(١) بفتح حين بلد باليمن

(٢) ما ذهب اليه من نسخ القرآن بالسنة حكى قولاً للشافعي وحكى كثيرون عنه انه لا ينسخ الكتاب بالسنة جزماً كما في المحلى على جمع الجوامع وقال ابن تيمية - : يتوجه الاحتجاج بآية (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) على انه لا ينسخ القرآن إلا قرآن كما هو مذهب الشافعي وهو أشهر الروايتين عن الامام احمد وعليها عامة أصحابه اهـ ودليله جلي وهو ان الظني الدلالة لا يساوي قطعياً فلا يقوى على نسخه وقد نقل الرازي وغيره عن أبي مسام الاصغها في ان النسخ غير واقع في التنزيل ورد كل آية قيل بنسخها الى انها محكمة كما تراه مبسوطاً في مواضع من تفسيره والمسألة مبسوطة في مواضع أخر

يوحى) وأمره تعالى أن يقول (ان اتبع الا ما يوحى الىّ) وقال تعالى (ولو تقول علينا بعض الاقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين) وصح ان كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فن الله تعالى قلّه ، والنسخ بعض من أباض البيان وكل ذلك من عند الله تعالى *

٩٥ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يقول في آية أو في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثابت : - هذا منسوخ وهذا مخصوص في بعض ما يقتضيه ظاهر لفظه، ولا أن لهذا النص تأويلا غير مقتضى ظاهر لفظه، ولا أن هذا الحكم غير واجب علينا من حين وروده الا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر أو باجماع متيقن بأنه كما ذكر أو بضرورة حس موجبة انه كما ذكر والا فهو كاذب *

برهان ذلك قول الله عز وجل (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) وقال تعالى (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم) وقال تعالى (بلسان عربى مبين) وقال تعالى (وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه) وقال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) قوله تعالى (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع) موجب طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل ما أمر به ، وقوله تعالى (أطيعوا الله) موجب طاعة القرآن ، ومن ادعى في آية أو خبر نسخاً فقد أسقط وجوب طاعتها فهو مخالف لأمر الله في ذلك . وقوله تعالى (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم) موجب أخذ كل نص في القرآن والاخبار على ظاهره ومقتضاه ، ومن حمله على غير مقتضاه في اللغة العربية فقد خالف قول الله تعالى وحكمه ، وقال عليه عز وجل الباطل وخلاف قوله عز وجل ، ومن ادعى ان المراد بالنص بعض ما يقتضيه في اللغة العربية لا كل ما يقتضيه فقد أسقط بيان النص وأسقط وجوب الطاعة له بدعواه الكاذبة وهذا قول على الله تعالى بالباطل ، وليس بعض ما يقتضيه النص بأولى بالاعتصام عليه من سائر ما يقتضيه ، وقوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) موجب الوعيد على من قال : لا نجب على مواهنة أمره ، وموجب أن جميع النصوص على الوجوب ، ومن ادعى تأخير الوجوب مدة ما قد أسقط وجوب طاعة الله ووجوب ما أوجب

عز وجل من طاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة، وهذا خلاف لأمر الله عز وجل ، فإذا شهد لدعوى من ادعى بعض ما ذكرنا قرآن أو سنة ثابتة اما بإجماع أو نقل صحيح فقد صح قوله ووجب طاعة الله تعالى في ذلك ، وكذلك من شهدت له ضرورة الحس، لانها فعل الله تعالى في النفوس، والا فهي أقوال مؤدية الى ابطال الاسلام وابطال جميع العلوم وابطال جميع الفاعات كلها وكفى بهذا فساداً والله تعالى التوفيق *

٩٦ - مسألة - والاجماع هو ما يتيقن ان جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرفوه وقالوا به ولم يختلف منهم أحد كتيقنا انهم كلهم رضى الله عنهم صلوا معه عليه السلام الصلوات الخمس كما هي في عدد ركوعها وسجودها أو علموا انه صلاها مع الناس كذلك وانهم كلهم صادوا معه أو علموا انه صام مع الناس رمضان في الحضر وكذلك سائر الشرائع التي تيقنت مثل هذا اليقين والتي من لم يقر بها لم يكن من المؤمنين. وهذا ما لا يختلف أحداً في انه اجماع وهم كانوا حينئذ جميع المؤمنين لا مؤمن في الارض غيرهم ومن ادعى ان غير هذا هو اجماع كلف البرهان على ما يدعى ولا سبيل اليه *

٩٧ - مسألة - وما صح فيه خلاف من واحد منهم أو لم يتيقن ان كل واحد منهم رضى الله عنهم عرفه ودان به فليس اجماعاً ، لان من ادعى الاجماع ههنا فقد كتب وقفاً ما لا علم له به ، والله تعالى يقول (ولا تقف ما ليس لك به علم) *

٩٨ - مسألة - ولو جاز أن يتيقن اجماع أهل عصر بعدم أو لم عن آخرهم على حكم نص لا يقطع فيه بإجماع الصحابة رضى الله عنهم لوجب القطع بأنه حق وحيجة وليس كلن يكون اجماعاً *

أما القطع بأنه حق وحيجة فلما ذكرناه قبل بسنده من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لن تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله » . فصح من هذا انه لا يجوز البتة أن يجمع أهل عصر ولو طرفة عين على خطأ، ولا بد من قاتل بالحق فيهم . وأما انه ليس اجماعاً فلأن أهل كل عصر بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم ليس جميع المؤمنين وانما هم بعض المؤمنين، والاجماع انما هو اجماع جميع المؤمنين لا اجماع بعضهم، ولو جاز أن يسمى اجماعاً ما خرج عن

الجملة واحد لا يعرف أيوافق سائرهم أم يخالفهم لجاز أن يسى اجماعا ما خرج عنهم فيه اثنان وثلاثة وأربعة وهكذا أبداً الى أن يرجع الامر الى أن يسى اجماعا ما قلّه واحد وهذا باطل ولكن لا سبيل الى تيقن اجماع جميع أهل عصر بعد الصحابة رضى الله عنهم كذلك بل كانوا عدداً ممكناً حصره وضبطه وضبط أقوالهم في المسألة والله تعالى التوفيق . وقيل بعض الناس يعلم ذلك من حيث يعلم رضا أصحاب مالك وأصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعى بأقوال هؤلاء . قال على « وهذا خطأ لأنه لا سبيل أن يكون مسألة قال بها أحد من هؤلاء الفقهاء الا وفي أصحابه من يمكن أن يخالفه فيها وإن واقفه في سائر أقواله »

٩٩ - مسألة - والواجب اذا اختلف الناس أو فازع واحد في مسألة ما أن يرجع الى القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا الى شيء غيرهما ولا يجوز الرجوع الى عمل أهل المدينة ولا غيرهم •

برهان ذلك قول الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فصح انه لا يحمل الرد عند التنازع الى شيء غير كلام الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذا تحريم الرجوع الى قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان من رجع الى قول الانسان دونه عليه السلام فقد خالف أمر الله تعالى بأمر الله والى رسوله لا سيما مع تطبيقه تعالى ذلك بقوله (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يأمر الله تعالى بالرجوع الى قول بعض المؤمنين دون جميعهم ، وقد كان ائلافاء رضى الله عنهم كأبي بكر وعمر وعثمان بالمدينة وعلمهم بأهين ومكة وسائر البلاد وعمل عمر بالبصرة والكوفة ومصر والشام . ومن الباطل المتيقن المستقيم الذى لا يمكن أن يكونوا رضى الله عنهم طموا علم الواجب والحلال والحرام عن سائر الامصار واختصوا به أهل المدينة فهذه صفة سوء قد أعادهم الله تعالى منها وقد عمل ملوك بنى أمية باسقاط بعض التكبير من الصلاة وتقديم الخطبة على الصلاة للميدين حتى فشا ذلك في الارض فصح انه لا حجة في عمل أحد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم •

١٠٠ - مسألة - ولا يحمل القول بالقياس في الدين ولا بإرأى (١) لأن أمر الله تعالى عند التنازع بإرد إلى كتابه وإلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم قد صرح فن رد إلى قياس وإلى تحليل يدعيه أو إلى رأي قد خاف أمر الله تعالى المطلق بالإيمان ورد إلى غير من أمر الله تعالى بإرد إليه وفي هذا ما فيه « قال علي » وقول الله تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقوله تعالى (تبياناً لكل شيء) وقوله تعالى (لتبين للناس ما نزل إليهم) وقوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) ابطال للقياس وللرأى لانه لا يختلف أهل القياس والرأى انه لا يجوز استعمالها ما دام يوجد نص وقد شهد الله تعالى بان النص لم يفرط فيه شيئاً وان رسوله عليه الصلاة والسلام قد بين للناس كل ما نزل إليهم وان الدين قد كل فصح ان النص قد استوفى جميع الدين فاذا كان ذلك كذلك فلا حاجة بأحد إلى قياس ولا إلى رأي ولا إلى رأي غيره *

ونسأل من قال بالقياس هل كل قياس قامه قائل حق أم منه حق ومنه باطل فان قال كل قياس حق أحال لأن المقاييس تتعارض ويبطل بعضها بعضاً ومن المحال أن يكون الشيء وضه من التحريم والتحليل حقاً معاً وليس هذا مكان نسخ ولا تفصيل كالأخبار المتعارضة التي ينسخ بعضها بعضاً ويخصص بعضها بعضاً، وان قال منها حق ومنها باطل قيل له فرفنا بماذا تعرف القياس الصحيح من الفاسد ولا سبيل لم إلى وجود ذلك أبداً وإذا لم يوجد دليل على تصحيح الصحيح من القياس من الباطل منه قد بطل كله وصار دعوى بلا برهان فان ادعوا أن القياس قد أمر الله تعالى به سئلوا أين وجدوا ذلك فان قالوا : قال الله عز وجل (فاعتبروا بأولى الأبصار) قيل لم ان الاعتبار ليس هو في كلام العرب الذي به نزل القرآن الا التعجب قال الله تعالى عز وجل (وان لكم في الاضام لبرة) أي لعجبا وقال تعالى (لقد كن

(١) فسر المصنف الرأي في بعض رسائله بأنه الحكم في الدين بنبر نص بل بما يراه المفتي احوط واعدل في التحليل والتحريم والايجاب (قال) ومن وقف على هذا الحد وعرف مامعنى الرأي اكتفى في ايجاب المنع منه بنبر برهان اذ هو قول بلا برهان اه وكان حدوث الرأي في القرن الاول قرن الصحابة والقياس في القرن الثانى اه من حاشية الاصل منسوباً للسيد محمد بن اسمعيل الامير علامة المجلد

في قسمهم عبرة) أى عجب ومن العجيب أن يكون معنى الاعتبار للقياس ويقول الله تعالى لنا قيسوا ثم لا يبين لنا ماذا قيس ولا كيف قيس ولا على ماذا قيس . هذا ما لا سبيل اليه لانه ليس في وسع أحد أن يعلم شيئا من الدين الا بتعليم الله تعالى له اياه على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال تعالى (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فان ذكرنا أحاديث وآيات فيها تشبيه شيء بشيء وأن الله قضى وحكم بأمر كذا من أجل أمر كذا قلنا لم كل ما قوله الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك فهو حق لا يحل لاحد خلافه وهو نص به قول ، وكل ماتريدون أن تشبهوه في الدين وأن تملوه مما لم ينص عليه الله تعالى ولا رسوله عليه الصلاة والسلام فهو باطل ولا بد وشرع لم يأذن الله تعالى به وهذا يبطل عليهم فهو يلزم بذكر آية جزاء الصيد و «أرأيت لو مضمضت» و (من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل) . وكل آية وحديث موهوا بإرادته هو مع ذلك حجة عليهم على ما قد بيناه في كتاب «الاحكام لاصول الاحكام» وفي كتاب «النكت» وفي كتاب «الدره» وفي كتاب «النبذ» (١) *

(قال علي) وقد عارضناهم في كل قياس قاسوه بقياس مثله وأوضح منه على أصولهم لترتيبهم فساد القياس جملة فهو منهم موهون بأن قالوا أنتم دائماً تبطلون القياس بالقياس وهذا منكم رجوع الى القياس واحتجاج به وأنتم في ذلك بمنزلة المحتج على غيره بحجة العقل ليبطل حجة العقل و بدليل من النظر ليبطل به النظر *

(قال علي) قلنا هذا شغب سهل افساده والله الحمد ونحن لم نحتج بالقياس في ابطال القياس ومماذا الله من هذا لكن أريناكم أن أصلكم الذي أنبتموه من تصحيح القياس يشهد بفساد جميع قياساتكم ولا قول أظهر باطلا من قول أ كذب نفسه وقد نص تعالى على هذا قتل تعالى (وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يذبكم بذنوبكم) فليس هذا تصحيحاً لقولهم انهم أبناء الله وأحباؤه ولكن الزام لهم ما يفسد به قولهم ولسنا في ذلك كمن ذكرتم ممن يحتج في ابطال حجة العقل

(١) في اليمينية «النبذ»

بحجة العقل لكن فاعل ذلك مصحح لقضيته العقلية التي يحتاج بها فظهر تناقضه من قريب ولا حجة له غيرها قد ظهر بطلان قوله ، وأما نحن فلم نحتاج قط في ابطال القياس بقياس نصحه ، لكن نبطل القياس بالنصوص وببراهين العقل ثم نزيد بياناً في فساد منه فنه بأن نرى تناقضه جملة قط ، والقياس الذي نعارض به قياسكم نحن قرر بفساده وفساد قياسكم الذي هو مثله أو اضعف منه ، كما نحتاج على أهل كل مقالة من معزلة ورافضة ومرجئة وخوارج ويهود ونصارى ودهرية من أقوالهم التي يشهدون بصحتها قريتهم تفاسدها وتناقضها ، وأنتم تحتاجون عليهم معنا بذلك ، ولسنا نحن ولا أنتم ممن يقر بتلك الاقوال التي نحتاج عليهم بها ، بل هي عندنا في غاية البطلان والفساد ، واحتجاجنا على اليهود والنصارى من كتبهم التي بأيديهم . ونحن لا نصحبها بل نقول انها محرقة مبدلة ، لكن لريهم تناقض أصولهم وفروعهم لأسباب وجميع أصحاب القياس مختلفون في قياساتهم ، لا تكاد توجد مسألة الا وكل طائفة منهم تأتي بقياس تدعى صحته تعارض به قياس الاخرى وهم كلهم مقرون بمجموع ، على أنه ليس كل قياس صحيحاً ولا كل رأى حقا ، قلنا لهم ، فها تواتر حد القياس الصحيح والرأى الصحيح الذي يتميزان به من القياس الفاسد والرأى الفاسد وها تواتر حد الملة الصحيحة التي لا تفتنون إلا عليها من الملة الفاسدة فلجلجوا (١) .

(قال على) وهذا مكان إن زم^(٢) عليهم فيه ظهر فساد قولهم جملة ، ولم يكن لهم الى جواب يفهم سبيل أبداً والله تعالى التوفيق ، فإن اتوا في ذلك بنص قلنا النص حق والذي تريدون أنتم اضافته الى النص بأرائكم باطل وفي هذا خولعتم ، وهكذا أبداً فإن ادعوا أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على القول بالقياس قيل لهم ، كذبتم بل الحق أنهم كلهم

(١) الملة الصحيحة هي ما دل عليها التعليل للحكم بها في نص الكتاب او السنة باي حروف التعليل المعروفة في اللغة أو بتعليق الحكم على الوصف المناسب لتعليل . والدة الفاسدة ما لم يأت تعليل الحكم بها في كتاب ولا سنة كالشبه والدوران ونحوهما من مسالكها الباطلة اه عن الامير الصنعاني
(٢) معنى زم شد قال في اللسان « زم الشيء يزمه زما فانزم شده »

أجمعوا على إبطاله ، برهان كذبهم أنه لا سبيل لهم الى وجود حديث عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم انه أطلق الامر بالقول بالقياس أبداً الا في الرسالة المكنوبة الموضوعه على عمر رضى الله عنه فان فيها : واعرف الاشياء والامثال وقس الامور . وهذه رسالة لم يروها الا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه وهو ساقط بلا خلاف (١) وأبوه أسقط منه أو من هو مثله في السقوط فكيف وفي هذه الرسالة

(١) في الميزان عبد الملك بن الوليد بن معدان عن حاصم بن أبي النجود قال يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم ضعيف وقال ابن حبان يقلب الاسانيد لا يحمل الاحتجاج به وقال البخارى فيه نظر اهـ من حاشية الاصل وكتب فيها ايضا : تأمل القول بان كتاب عمر الى أبي موسى كتاب مكذوب وقد شرحه ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين اهـ ولا يلزم من شرحه صحته فان المدار في الصحة على الرجال لا على الشروح .

قال أبو الاشبال عفا الله عنه : أما عبد الملك فقد اختلف في شأنه كما ترى وانفرد ابن حزم بتضعيفه الى النهاية وانما هو متوسط ، وأما أبوه فقال ابن حبان في الثقات : « الوليد بن معدان الصفي يروى عن ابن عمر روى عنه ابنه عبد الملك يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه » نقله ابن حجر في اللسان وقال : « انفرد بحديث عمر في كتابه الى أبي موسى » واسناد رسالة عمر ذكره ابن القيم في اعلام الموقعين ج ١ ص ٩٨ هكذا : « قال أبو عبيد ثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان وقال أبو نعيم عن جعفر بن برقان عن معمر البصرى عن أبي العوام . وقال صفيان بن عيينة ثنا ادریس أبو عبد الله بن ادریس قال أتيت سميد بن أبي بردة فسأته عن رسل عمر بن الخطاب التي كان يكتب الى أبي موسى الأشعري وكان أبو موسى قد أوصى الى أبي بردة فأخرج اليه كتاباً فرأيت في كتاب منها » وذكر الرسالة بنصها ثم قال : « قال أبو عبيد قلت لكثير هل اسنده جعفر قال لا . وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة والحاكم والمفتى أخرج شيء الى شيء تأمله والتفقه فيه » وذكرها المبرد في أول كتابه الكامل بدون إسناد وشرحها . ودروها المدارة ظني في سنه ص ٥١٢ واسناده : « حدثنا أبو جعفر محمد بن سليمان بن محمد النعماني ثنا عبد الله بن

ففيها اشياء خالفوا فيها عمر رضى الله عنه منها قوله فيها : والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد او ظنينا في ولاء أو نسب ، وهم لا يقولون بهذا يعني جميع الحاضرين من أصحاب القياس حنفية وشافعية ومالكية وان كان قول عمر — لو صح في تلك الرسالة — في القياس حجة فقله في ان المسلمين عدول كلهم الا مجلودا في حد حجة وان لم يكن قوله في ذلك حجة فليس قوله في القياس حجة لو صح فكيف ولم يصح *

واما برهان صحة قولنا في اجماع الصحابة رضى الله عنهم على ابطال القياس نانه لا يختلف اثنان في ان جميع الصحابة مصدقون بالقرآن وفيه (اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) وفيه (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فمن الباطل المحال ان يكون الصحابة رضى الله

عبد الصمد بن ابي خدّاش ناعيسى بن يونس ناعبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليلح المذلى قال كتب عمر بن الخطاب « الخ قال شارحه « في اسناده عبيد الله ابن أبي حميد وهو ضعيف وأخرجه انه سقى في المعرفة أخبرنا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو المباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن اسحاق الصفاي ثنا محمد بن عبد الله ابن كناسة ثنا جعفر بن برقان عن معمر المصري عن أبي العوام البصري قال كتب عمر فذكره . وخير هذه الاسانيد فيما رى اسناد سفيان بن عيينة عن ادریس — وهو ادریس بن يزيد بن عبد الرحمن الاودى وهو ثقة — أن سميد بن أبي بردة بن أبي موسى أراء الكتاب وقرأه لديه وهذه وجادة جيدة في قوة الاسناد الصحيح ان لم تكن اقوى منه فالقراءة من الكتاب اوثق من التلقى عن الحفظ . وقد نقلها ايضا ابن الجوزي في سيرة عمر بن الخطاب ص ١٣٥ « عن ابي عبد الله بن ادریس — وهو ادریس بن يزيد — قال اتيت سعيد بن ابي بردة فسألته عن رسائل عمر بن الخطاب التي كان يكتب بها الى أبي موسى وكان أبو موسى قد اوصى الى ابي بردة قال فاخرج الى كتباً فأريت في كتاب منها ، الخ

عنهم يعلمون هذا ويؤمنون به ثم يردون عند التنازع الى قياس او رأي (١)
هذا ما لا يظنه بهم ذو عقل فكيف وقد ثبت عن الصديق رضي الله عنه أنه قال :
أي أرض تقلى أو أي سماء تظلى ان قلت في آية من كتاب الله برأي أو بما لا أعلم (٢)
وصح عن الفاروق رضي الله عنه أنه قال : اتهموا الرأي على الدين وان الرأي منا هو
الظن والتكلف . وعن عثمان رضي الله عنه في فتيا أقي بها انما كان رأيا رأيت من شاء أخذ
ومن شاء تركه ، وعن علي رضي الله عنه : لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخلف
أولى بالمسح من أعلاه (٣) *

وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه : ايها الناس اتهموا رأيكم على دينكم . وعن ابن
عباس رضي الله عنهما من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار ، وعن ابن مسعود
رضي الله عنه : سأقول فيها بمحمد رأي فان كان صوابا فن الله وحده وان كان خطأ فني ومن
الشيطان والله ورسوله بريء ، وعن معاذ بن جبل في حديث يبتدع كلاما ليس من كتاب الله

(١) يقال عليه هم اذا ردوه الى قياس له علة منصوبة في كتاب أو سنة
فقد ردوا الى الله تعالى والرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكر العلامة
ابن القيم رحمه الله أن عمل الصحابة بالقياس والرأي متواتر تواترا منوبيا في عدة
قضايا ذكر منها شطرا واسما هـ . عن الامير الصنعاني (بحاشية الاصل)

(٢) هذا أثر خاص بتفسير القرآن والنزاع في الاحكام أخرج أبو عبيد في
فضائله وعبد بن حميد عن ابراهيم التيمي قال : سئل أبو بكر عن الاب ما هو
فقال أي سماء تظلى وأي أرض تقلى اذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم فكلما
في تفسير لقطة لغوية جهل معناها فليس من محل النزاع في ورد ولا اصدار إذ
النزاع الحاق فرع بأصل في حكمه لمشاركته في علة منصوبة لافي تفسير لقطة لغوية
وقد اتفق للمعركا انفق لابي بكر في الآية فاخرج عبد بن حميد وابن الانباري
في المصاحف عن أنس قال قرأ عمر (وفاكة وأبا) قال هذه الفاكة قد عرفناها
فما الاب قال قد نهينا عن التكلف اهـ . عن الامير الصنعاني

(٣) تمامه « لكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على أعلاه »
فكانه قال : لولا النص لمسحتا برأينا أسفل الخلف ففيه اثبات للرأي لولا
النص اهـ أمير

عز وجل ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأياكم وإياه فانه بدعة وضلالة . وعلى هذا النحو كل رأى روي عن بعض الصحابة رضى الله عنهم لا على أنه إلزام ولا أنه حق لكنه إشارة بفوق أو صلح أو تورع فقط لا على سبيل الإيجاب (١) وحديث معاذ الذي فيه أجهد رأيي ولا آلو لا يصح لانه لم يروه أحد الا الحارث بن عمرو وهو مجهول لا ندري من هو عن رجال من أهل حمص لم يسمهم عن معاذ وقد (٢) تصميننا أسانيد هذه الاحاديث كلها في كتابنا المذكور والله تعالى الخد .

حدثنا احمد بن قاسم حدثنا أبي قاسم بن محمد حدثنا جدي قاسم بن اصبح أخبرنا محمد بن اسماعيل الترمذي حدثنا نعيم بن حماد أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا عيسى بن يونس بن أبي اسحق السبيعي عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن ابن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الاشجى قال قال رسول الله ﷺ « تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمهم فتنة على أمتي قوم يقيسون الامور بأرائهم (٣) فيحلون الحرام ويحرمون الحلال (٤) » قال على « والشرعة كلها إما

(١) يقال : وقع للصحابة الخلاف في ميراث الجد والحكم بالرأى لانهم لم يجهلوا فيه نصا وغير ذلك من الآراء التي حكوا بها اه . أمير

(٢) حديث معاذ رواه أبو داود والترمذي وقال « لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بم متصل . انظر شرح أبي داود ج ٣ ص ٣٣٠ وجامع بيان العلم لابن عبد البر الترمي ج ٢ ص ٥٥

(٣) هذا في قوم يخالفون صراخ النصوص بقياساتهم فان قوله فيحلون الحرام ويحرمون الحلال دال على أنهم يفعلون ذلك فيما ثبت النص فيهما على خلاف ما قالوه لانه كان حلالا وحراما ولا يتصف بذلك الا عن نص وكون الاصل الحل هو عن نص وهو ما ذكره المصنف من قوله تعالى (خلق لكم ما في الارض جميعا) اه امير وأقول المصنف حكم في الفصل بوضع هذا الحديث (٤) هذا الحديث رواه أيضا ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ج ٢

ص ٧٦ : « حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن اصبح قال حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثني عيسى بن

فرض يعصى من تركه، واما حرام يعصى من فعله، وإما مباح لا يعصى من فعله ولا من تركه، وهذا المباح ينقسم ثلاثة أقسام اما مندوب اليه يؤجر من فعله ولا يعصى من تركه، واما مكروه يؤجر من تركه ولا يعصى من فعله، واما مطلق لا يؤجر من فعله ولا من تركه ولا يعصى من فعله ولا من تركه . وقال عز وجل (خلق لكم ما فى الارض جميعاً) وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فصح ان كل شيء حلال الا ما فصل بحريمه فى القرآن أو السنة *

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا احمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى

يونس عن حريز بن عثمان ، الخ وليس فيه ذكر لعبد الله بن المبارك بين نعم وعيسى وهو الصواب لان الحديث معروف أنه من رواية نعم عن عيسى . ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد الى الطبراني في الكبير والبراز . ورجال اسناد الحديث ثقات كلهم الا أنه حديث ضعيف جدا أخطأ فيه نعم واليك ما قاله أئمة الحديث . قال ابن حجر فى التهذيب « قال أبو زرعة الدمشقي قلت لـهـجـم حدثنا نعم بن حماد عن عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تغترق أمي على بضع وسبعين فرقة . الحديث . فقال . هذا حديث صفوان بن عمرو وحديث معاوية يعنى ان اسناده مقلوب . قال أبو زرعة وقلت لابن معين فى هذا الحديث فأنكره . قلت فمن أين يؤتى قال شبه لهم . وقال محمد بن علي المروزي سألت يحيى ابن معين عنه فقال ليس له اصل قلت فنعم قال ثقة قلت كيف يحدث ثقة يبطل قال شبه له وقال ابن عدي بعد ان اورد هذا الحديث من رواية سويد ابن سعيد عن عيسى هذا انما يعرف بنعيم بن حماد رواه عن عيسى بن يونس فتكلم الناس فيه ثم رواه رجل من اهل خراسان يقال له الحكم بن المبارك ثم سرقه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث . وقال عبد النبي بن سعيد المصرى كل من حدث به عن عيسى بن يونس غير نعم بن حماد انما اخذه من نعم وبهذا الحديث سقط نعم عند كثير من اهل العلم بالحديث الا ان يحى بن معين لم يكن ينسبه الى الكذب بل كان ينسبه الى الوهم »

حدثنا احمد بن محمد حدثنا احمد بن على حدثنا مسلم بن الحجاج أخبرنى زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هرون حدثنا ازييع بن مسلم القرشى عن محمد بن زياد عن أبى هريرة ان رسول الله ﷺ خطب فقال « أيها الناس ان الله قد فرض عليكم (١) الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى أعادها ثلاثاً (٢) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ذرونى ما تركتكم فاتموا ذلك من كان قبلكم بكثره سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » *

« قال على » فجمع هذا الحديث جميع أحكام الدين أولها عن آخرها ففيه ان ماسكت عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح وليس حراماً ولا فرضاً وان ما أمر به فهو فرض وما نهى عنه فهو حرام وان ما أمرنا به فأنما يلزمنا منه ما نستطيع فقط وأن فعل مرة واحدة تؤدى ما ألزمنا ولا يلزمنا تكراره فأى حاجة باحد الى قياس أو رأى مع هذا البيان الواضح (٣) ونحمد الله على عظم نعمه *

(فان قال قائل لا يجوز ابطال القول بالقياس إلا حتى توجدونا تحريم القول به

(١) في صحيح مسلم قد فرض الله عليكم الحج

(٢) في صحيح مسلم حتى قالها ثلاثاً

(٣) قلت أما مع النص على الحكم فلا قائل بالقياس ولكنه من المعلوم يقيناً أنه لم يأت في كل حادثة نص بحكمها فانه من المعلوم يقيناً أنها اتفقت قضايا تختلف فيها الصحابة لعدم النص وهم أعرف الناس بالنصوص فانهم اختلفوا في مسائل من المواريث كبراث الجد ومسائل العول ومسألة بيع أمهات الاولاد وهذه مسائل لا تنحصر في التنوع من الطلاق والعدد وحكوا فيها تحميلاً ونحوها بالآراء وقد صرح المصنف رحمه الله أنه وقم الرأى في القرن الاول وهو قرن الصحابة فكيف يقول فأى حاجة للقياس على أننا حققنا لك أن القياس على السلة المنصوبة هو من النص فالرجوع اليه عند التنازع رجوع الى الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وليس هذا القياس من ضرب الامثال في الدين بل هو من الدين اه السيد محمد الامير

نصاً في القرآن. قلنا لهم: قد أوجدنا لكم البرهان نصاً بذلك وبأن لا يرد التنازع الا الى القرآن والسنة فقط، وقال تعالى (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى (فلا تضربوا لله الامثال ان الله يعلم وأنتم لا تعلمون) والقياس ضرب أمثال في الدين لله تعالى . ثم يقال لهم : ان عارضكم الروافض يمثل هذا فقالوا لكم: لا يجوز القول بابطال الالهام ولا بابطال اتباع الامام الا حتى توجدوا لنا تحريم ذلك نصاً، أو قال لكم ذلك أهل كل مقالة في تقليد كل انسان بعينه. بماذا تنفصلون؟ بل الحق انه لا يحل أن يقال على الله تعالى انه حرم أو حلال أو أوجب الا بنص فقط. والله تعالى التوفيق *

١٠١ - مسألة - وأفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليست فرضاً الا ما كان منها بياناً لامر فهو حينئذ أمر، لكن الاتساع به عليه الصلاة والسلام فيها حسن * برهان ذلك هذا الخبر الذي ذكرنا آنفاً من أنه لا يلزمنا شيء الا ما أمرنا به أو نهانا عنه وان ما سكت عنه فمفوض ساقط عنا، وقال عز وجل (لقد كن لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

١٠٢ - مسألة - ولا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا صلى الله عليه وسلم قال عز وجل (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) *

حدثنا احمد بن محمد بن الجصور حدثنا وهب بن مسرة حدثنا محمد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن يزيد القمير أخبرنا جابر ابن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أعطيت خساً لم يعطهن أحد قبلى ، نصرت بأربع مسيرة شهر وجلت لى الارض مسجدا وطهوراء فأبما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل ، وأحلت لى الفئام ولم تحل لأحد قبلى ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة (١) » فاذا صح أن الأنبياء عليهم السلام لم يبعث أحد منهم الا الى قومه خاصة فقد صح أن شرائعهم

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم والنسائي

لم تلزم الا من بنوا اليه قطعاً واذا لم يبشوا اليها فلم يخاطبونا قط بشيء ولا أمرنا ولا نهونا ، ولو أمرنا ونهونا وخاطبونا لما كان لتبينا صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة عليهم في هذا الباب . ومن قال بهذا فقد كذب هذا الحديث وأبطل هذه الفضيلة التي خصه الله تعالى بها ، فإذا قد صح أنهم عليهم السلام لم يخاطبونا بشيء فقد صح يقيناً أن شرائعهم لا تلزمنا أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

١٠٣ - مسألة - ولا يحمل لاحد أن يقلد أحداً لاحيا ولا ميتاً وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته ، فمن سأل عن دينه فاعما يريد معرفة ما أزمه الله عز وجل في هذا الدين ، ففرض عليه إن كان أجهل البرية أن يسأل عن أعلم أهل موضعه بالدين الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فإذا دل عليه سأل ، فإذا أفناه قال له : هكذا قال الله عز وجل ورسوله ؟ قل له نعم أخذ بذلك وعمل به أبداً ، وإن قل له هذا رأي أو هذا قياس أو هذا قول فلان وذكر له صاحباً أو تابياً أو فقيها قديماً أو حديثاً أو سكت أو اتهمه أو قل له لا أدري ، فلا يحمل له أن يأخذ بقوله ولكنه يسأل غيره

برهان ذلك قول الله عز وجل (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) فلم يأمرنا عز وجل قط بطاعة بعض أولي الامر ، فمن قلد عالماً أو جماعة علماء فلم يطع الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أولى الامر ، وإذا لم يرد الى من ذكرنا فقد خالف أمر الله عز وجل ولم يأمر الله عز وجل قط بطاعة بعض أولي الامر دون بعض (١) *

(١) كلام المصنف رحمه الله مبني على ان المراد بأولى الامر العلماء وهو احد اقوال السلف في تفسير الآية ، ولكنه اخرج ابن أبي شيبة والبخاري ومسلم وابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من اطاعني فقد اطاع الله ومن اطاع أميري فقد اطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى أميري فقد عصاني » وفي الآية احاديث مرفوعة بنحوه وآثار عن السلف مختلفة منهم من فسرهم بالعلماء ثم على كلام المصنف المراد استرووا العلماء عن احكام الكتاب والسنة وان الفتيا

فلن قيل : قلن الله عز وجل قال (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) وقال تعالى : (ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم) . قلنا : نعم ولم يأمر الله عز وجل أن يقبل من النافر للفتقه في الدين رأيه ، ولا أن يطاع أهل الذكر في رأيهم ولا في دين يشرعونه لم يأذن به الله عز وجل وإنما أمر تعالى بأن يسأل أهل الذكر عما يعلمونه في الذكر الوارد من عند الله تعالى فقط لاعن قلبه من لاسمع له ولا طاعة ، وإنما أمر الله تعالى بقبول نذارة النافر للفتقه في الدين فيما تفقه فيه من دين الله تعالى الذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا في دين لم يشرعه الله عز وجل ، ومن ادعى وجوب تقليد العالمى للفقى فقد ادعى الباطل وقال قولاً لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ، وما كان هكذا فهو باطل لانه قول بلا دليل ، بل البرهان قد جاء بإبطاله ، قل تعالى إذا ما تقوم قالوا (انا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأفصلونا السبيلا) والاجتهاد انما معناه بلوغ الجهد في طلب دين الله عز وجل الذى أوجبه على عباده ، وبالضرورة يدرك كل ذى حس سليم أن المسلم لا يكون مسلماً إلا حتى يقر بأن الله تعالى اله لا إله غيره وأن محمداً هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الدين اليه والى غيره ، فاذا لاشك في هذا فكل سائل في الأرض عن نازلة في دينه فانما يسأل عما حكم الله تعالى به في هذه النازلة ، فاذا لاشك في هذا ففرض عليه أن يسأل اذا سمع فتياً : أهذا حكم الله وحكم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ وهذا لا يعجز عنه من يدرك ما الاسلام ولو أنه كما جلب من قوقوا (١) والله تعالى التوفيق .

١٠٤ - مسألة - واذا قيل له - اذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين : هذا صاحب حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا صاحب رأى وقياس فليسأل صاحب

معناها رواية الكتاب والسنة ، وقبول رواية العالم ليس تقليداً له بل من العمل بخبر الآحاد الذي تعبد الله بالعمل به المبادوهو العمل بالظن المستفاد من اخبار الآحاد ، وفي قوله لم يأمر الله بطاعة بعض اولى الامر دون بعض ايها ان لا يقبل فتوى العالم الواحد حتى تكون اجماعاً وهو خلاف ما قرره كما لا يخفى اه السيد محمد الامير رضى الله عنه وانظر ما كتبناه تعليقا على الاحكام للقولف (ج ٢ ص ١٣٥) (١) هكذا في الاصل ولعله من قاف وهو على ما يزعمون الجبل المحيط بالدنيا والمراد المبالغة في بعد ما بينهما

الحديث ولا يحمل له أن يسأل صاحب الرأي أصلاً*
برهان ذلك قول الله عز وجل (اليوم أكملت لكم دينكم) وقوله تعالى (لتبين
لفناس ما نزل إليهم) فهذا هو الدين ، لا دين سوى ذلك ، والرأي والقياس ظن
والظن باطل *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا أحمد بن سعيد حدثنا ابن وضاح
حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث »
(حدثنا) يونس بن عبد الله حدثنا يحيى بن مالك بن عائذ أخبرنا أبو عبد الله بن
إبي حنيفة أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي حدثنا يوسف بن
يزيد القراطيسي أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا جرير بن عبد المجيد عن المغيرة
ابن مقسم عن الشعبي قال : السنة لم توضع بالمقاييس . (حدثنا) محمد بن سعيد
ابن نبات أخبرنا اسماعيل بن اسحق البصري أخبرنا أحمد بن سعيد بن حزم
أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن حيون الحجازي أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال
سمعت أبي يقول : الحديث الضعيف أحب إلينا من الرأي (حدثنا) حمام بن
أحمد أخبرنا عباس بن أصغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا عبد الله
ابن أحمد بن حنبل قال : سألت أبي عن الرجل يكون يبلاً لا يجد فيه إلا صاحب
حديث لا يعرف صحيحه من سقيم وإصحاب رأى ، فنزل به النازلة من يسأل ؟
قال أبي : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي ، ضعيف الحديث
أقوى من رأى أبي حنيفة *

١٠٥ - مسألة - ولا حكم لخطأ ولا للنسيان إلا حيث جاء في القرآن أو
السنة لها حكم *

قال تعالى (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال
تعالى (وبئنا لا نتأخذنا أن نسينا أو أخطأنا) *

١٠٦ - مسألة - وكل فرض كلفه الله تعالى الإنسان فإن قدر عليه لزمه ، وإن
عجز عن جميعه سقط عنه ، وإن قوي على بعضه وعجز عن بعضه سقط عنه ما عجز عنه

وزمه ما قدر عليه منه سواء اقله او اكثره

برهان ذلك قول الله عز وجل : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقد ذكرناه قبل بأسناده . وبالله تعالى التوفيق *

١٠٧ - مسألة - ولا يجوز ان يعمل أحد شيئاً من الدين مؤقتاً بوقت قبل وقته، فإن كان الاول من وقته والآخر من وقته لم يجوز أن يعمل قبل وقته ولا بعد وقته * لقول الله تعالى (ومن يتمدد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال تعالى (تلك حدود الله فلا تمتدوها) والاوليات حدود فمن تعدى بالعمل وقته الذي حده الله تعالى له فقد تعدى حدود الله *

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا احمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا احمد بن محمد اخبرنا احمد بن علي اخبرنا مسلم بن الحجاج اخبرنا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن ابي عامر المقدى حدثنا عبد الله بن جعفر الزهرى عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن قال : سألت القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق فقال اخبرتنى عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد » *

قال علي : ومن امره الله تعالى ان يعمل عملاً في وقت سماه له فعمله في غير ذلك الوقت - اما قبل الوقت واما بعد الوقت - فقد عمل عملاً ليس عليه امر الله تعالى ولا امر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، فهو مردود باطل غير مقبول ، وهو غير العمل الذي امر به ، فان جاء نص بأنه يجوز في وقت آخر فهو وقته ايضاً حينئذ ، وانما الذي لا يكون وقتاً للعمل فهو ما لا نص فيه . وبالله تعالى التوفيق *

١٠٨ - مسألة - والمجتهد المخطئ افضل عند الله تعالى من المقلد المصيب . هذا في أهل الاسلام خاصة ، واما غير أهل الاسلام فلا عذر للمجتهد المستدل ولا للمقلد ، وكلاهما هالك *

برهان هذا ما ذكرناه آنفاً بأسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله اجر » وذم الله التقليد جملة ، فالمقلد عاص والمجتهد مأجور ،

وليس من اتبع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقلداً لانه فعل ما امره الله تعالى به، وانما المقلد من اتبع من دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه فعل ما لم يأمره الله تعالى به، وأما غير أهل الاسلام فلان الله تعالى يقول (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) *

١٠٩ - مسألة - والحق من الاقوال في واحد منها وسائرهما خطأ . والله تعالى التوفيق *

قال الله تعالى (فاذا بعد الحق الا الضلال) ، وقال تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وذم الله الاختلاف فقال (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا) وقال تعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا) وقال تعالى (تبياناً لكل شيء) فصح أن الحق في الاقوال ما حكم الله تعالى به فيه، وهو واحد لا يختلف، وأن الخطأ ما لم يكن من عند الله عز وجل . ومن ادعى أن الاقوال كلها حق وأن كل مجتهد مصيب فقد قال قولاً لم يأت به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا معقول، وما كان هكذا فهو باطل ، ويطلبه أيضاً قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » فنص عليه الصلاة والسلام أن المجتهد قد يخطئ ، ومن قال : ان الناس لم يكافؤوا الا اجتهدا فقد أخطأ ، بل ما كفوا الا اصابه ما أمر الله به قال الله عز وجل (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) فافترض عز وجل اتباع ما أنزل اليه وأن لا تتبع غيره وأن لا تمتدى حدوده ، وانما أجر المجتهد المخطئ أجر واحد على نيته في طلب الحق فقط ، ولم يأنم اذا حرم الاصابة ، فلو اصاب الحق اجر أجراً آخر كما قال عليه السلام « إنه اذا اصاب أجر أجراً ثانياً » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد اخبرنا ابراهيم بن احمد الفريزي حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا حيوة بن شريح حدثنا يزيد ابن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم فاصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » *

ولا يحمل الحكم بالظن أصلاً (١) لقول الله تعالى (ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث » وبالله تعالى التوفيق *

(١) اقول هذا النفي في انه لا يحمل الحكم بالظن مشكل غاية الاشكال وقد آن أن نحقق البحث للناظرين دفماً للاغترار بكلام هذا المحقق رحمه الله فنقول :
الظن لفظ مشترك بين معان يطلق على الشك كما صرح ائمة اللغة في القاموس :
الظن التردد والراجع بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم انتهى فهذا انطلاقة. ويطلق على اليقين كما في قوله تعالى (الذين يظنون انهم ملأوا ربهم وانهم اليه راجعون) مع قوله في صفة المؤمنين (وهم بالآخرة هم يقنون) لانه لا بد من اليقين في الايمان بالآخرة ويطلق على التهمة كما في قوله تعالى (وما هو علي الغيب بظنين) فيمن قرأه بالظن المشالة اي بتهمة كما قال ائمة التفسير. واذا عرفت هذا عرفت ان المذموم من الظن هو ما كان بمعنى الشك وهو التردد بين طرفي الامر ، فطرطاه مستويان لاراجع فيها ، فهذا يحرم العمل به اتفاقاً وهو الذي هو اكذب الحديث ، وهو الذي لا يغني من الحق شيئاً ، وهو بعض الائم الذي اراد تعالى (ان بعض الظن اثم) وذلك لما تقرر في الفطرة وقررت الشريعة ان لا عمل الا براجح استفاد من علم او ظن . واما الظن الذي بمعنى الطرف الراجح فهو متمبذ به قطعاً بل اكثر الاحكام الشرعية دائرة عليه : وهو البعض الذي ليس فيه اثم ، المفهوم من قوله تعالى (ان بعض الظن اثم) فان خبر الاحاد معمول به في الاحكام وهو لا يفيد بنفسه الا الظن . والمصنف (ابن حزم) تقدم له ان الجاهل يسأل العالم عن الحكم فيما يعرض له فاذا افتاه وقال هذا حكم الله ورسوله عمل به ابداً ، ومعلوم ان هذه رواية آحادية من العالم بالمعنى ولا تقيد الا بالظن وقد اوجب قبولها ، وكذلك امر الله بشهاد ذوي عدل فان شهدا وجب على الحاكم الحكم بما شهدا به ، وشهادتهما لا تقيد الا بالظن ، بل كونهما ذوي عدل لا يكون الا بالظن ، بل قال صلى الله عليه وسلم « انكم تختصمون الي ، الى قوله « فانما اقطع له قطعة من نار » وهذا صريح انه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بالظن الحاصل عن البينة ، اذ لو كان بالعلم لما كان المحكوم به قطعة من نار ، لانه يجوز ان البينة التي حكم بها باطلة في

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم
 ١١٠ - مسألة - الوضوء للصلاة فرض لا تجزئ الصلاة الا به لمن وجد الماء .
 هذا اجماع لا خلاف فيه من أحد ، وأصله قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا

تقس الامر ، وفي حديث ابن مسعود في سجود السهو « اذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع واكثر ظنك على أربع » الحديث ، فاعتبر الظن في اشرف العبادات وحديث الطبراني والحاكم « قال الله : انا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء » وحديث « لا يعون أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله » أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه . فهذا كله عمل بالظن الراجح الصادر عن اماره صحيحة ، وأما ما صدر لا عن اماره صحيحة نحو ظن الكفار أنه (لن ينقلب الرسول والمؤمنون) الآية (وظننهم ظن السوء وكنتم قوما بورا) فهذا ظن باطل مستند الى أن الله تعالى لا ينصر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين ، ومثل ظننهم أن الله لا يعلم كثيراً مما تعملون الذي حكاه الله تعالى عنهم بقوله (ولكن ظننهم أن الله لا يعلم كثيراً مما تعملون وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين) فظنهم هذا مستند الى الجهل بعلم الله وإحاطته ، ومنه في قصة الاحزاب في ظن المنافقين (واذا زاغت الابصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا) فانهم ظنوا غلبة الاحزاب للرسول صلى الله عليه وسلم ولقد قالوا (ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا) وعكسهم أهل الايمان فانهم قالوا (هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادكم إلا ایماناً وتسليماً) فهذا البحث بمحمد الله تعالى لا تجده في كتاب . وانما هو من فتح الكرم الوهاب وبه يزول الاشكال والاضطراب ، وتعلم أن المصنف أوجز في محل الاطنباء ، فأبخل بما يذكره هو في هذا الكتاب ، فانه لا يزال يستدل فيه بأخبار الآحاد وبعموم ألقاها وألفاظ القرآن ، والسلك لا يخرج عن الأدلة الظنية ، فاعرف قدر هذه الفائدة السنية اه من افادة خاتمة المحققين السيد محمد بن اسماعيل الامير جزاه الله عن الاسلام خيراً

قم الى الصلاة فاعسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى السكبين) *

١١١ - مسألة - ولا يجزىء الوضوء الا بنية الطهارة للصلاة فرضا وتطوعا لا يجزىء أحدهما دون الآخر ولا صلاة دون صلاة *

برهان ذلك الآية المذكورة . لان الله تعالى لم يأمر فيها بالوضوء الا للصلاة على عمومها ، لم يخص تعالى صلاة من صلاة فلا يجوز تخصيصها ، ولا يجزىء لغیر ما أمر الله تعالى به .

وقال أبو حنيفة : يجزىء الوضوء والغسل بلا نية وبنية التبرد والتنظيف . كان حجتهم أن قالوا : انما أمر بغسل جسمه أو هذه الاعضاء فقد فعل ما أمر به ، وقالوا : قسنا ذلك على ازالة النجاسة فانها تجزىء بلا نية ، ومن قولهم : ان التيمم لا يجزىء الا بنية . وقال الحسن بن حي : الوضوء والغسل والتيمم يجزىء كل ذلك بلا نية وقال أبو يوسف : ان انفمس جنب في بئر ليخرج دلواً منها لم يجزه ذلك من غسل الجنابة ، وقال محمد بن الحسن : يجزيه من غل الجنابة

قال علي : أما احتجاجهم بأنه أمر بغسل جسمه أو هذه الاعضاء وقد فعل ما أمر ، فكذب بل ما أمر الا بفعلها بنية القصد الى العمل الذي أمره الله تعالى به في ذلك الوجه ، قال الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فنفى عز وجل أن يكون أمرنا بشيء الا بعبادته مفردين له نياتنا بدينه الذي أمرنا به فعم بهذا جميع أعمال الشريعة كلها *

حدثنا حماد بن احمد ثنا عبد الله بن ابراهيم ثنا ابو زيد المروزي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحيمسي ثنا سفيان بن عيينة ثنا يحيى بن سعيد الانصاري أخبرني محمد بن ابراهيم التيمي انه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول على المنبر سمعت رسول الله ﷺ يقول « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » فهذا أيضا عموم لكل عمل ، ولا يجوز أن يخص به بعض الاعمال دون بعض بالدعوى

وأما قياسهم ذلك على ازالة النجاسة فباطل لانه قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل ، لوجوه : منها أن يقال لهم : ليس قياسكم الوضوء والغسل على ازالة النجاسة بأولى من قياسكم ذلك على التيمم الذى هو وضوء فى بعض الاحوال أيضا ، وكما قسم التيمم على الوضوء فى بعض الاحوال وهو بلوغ المسح الى المرفقين ، فهلا قسم الوضوء على التيمم فى أنه لا يجرىء كل واحد منهما الا بنية لان كليهما طهر للصلاة *

فان قالوا : ان الله تعالى قال (فتيمموا صعيدا طيبا) ولم يقل ذلك فى الوضوء ، قلنا نعم فكان ماذا ؟ وكذلك قال تعالى (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا) فصح انه لا يجرىء ذلك الغسل الا للصلاة بنص الآية *

والوجه الثانى أن دعواهم أن غسل النجاسة يجرىء بناية باطل ليس كما قالوا ، بل كل تطهير لنجاسة أمر الله تعالى به على صفة ما فانه لا يجرىء الا بنية وعلى تلك الصفة قول رسول الله ﷺ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد ذكرناه بإسناده قبل ، وكل نجاسة ليس فيها أمر بصفة ما فانما على الناس أن يصلوا بغير نجاسة فى أجسامهم ولا فى ثيابهم ولا فى موضع صلاتهم ، فاذا صلوا كذلك فقد فعلوا ما أمروا به ، فظهر فساد احتجاجهم وعظم تناقضهم فى الفرق بين الوضوء والغسل وبين التيمم والصلاة وغير ذلك من الاعمال بلا برهان ، واختلافهم فى الجنب ينغمس فى البئر كما ذكرنا بلا دليل

وقال بعضهم : لو احتاج الوضوء الى نية لاحتاجت النية الى نية وهكذا أبدا ، قلنا لهم : هذا لازم لكم فيما أوجبتم من النية للتيمم والصلاة وهذا محال ، لان النية المأمور بها هي مأمور بها لنفسها لانها المقصد الى ما أمر به فقط . وأما الحسن بن حي فانه ينقض قوله بالآية التى ذكرنا والحديث الذى أوردنا *

وقولنا فى هذا قول مالك والشافعي . واحمد بن حنبل واسحاق وداود وغيرهم وبالله تعالى التوفيق *

١١٢ - مسألة - ويجزىء الوضوء قبل الوقت وبعده ، وقال بعض الناس لا يجزىء الوضوء ولا التيمم الا بعد دخول وقت الصلاة ، وقال آخرون : يجزىء الوضوء

قبل الوقت ولا يجزئ التيمم الا بعد الوقت ، وقال آخرون : الوضوء والتيمم يجزيان قبل الوقت •

واحتج من رأى كل ذلك لا يجزئ الا بعد دخول الوقت بقول الله تعالى : (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق واسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى السكبين وان كنتم جنبا فطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) •

قال على وهذا لاحجة لم فيه بل هو حجة عليهم كافية ، لأن الله تعالى لم يقل : اذا قمتم الى صلاة فرض ، ولا اذا دخل وقت صلاة فرض قمتم اليها ، بل قل عز وجل : (اذا قمتم الى الصلاة) فم تعالى ولم يخص ، والصلاة تكون فرضا وتكون تطوعا بلا خلاف ، وقد أجمع أهل الأرض قاطبة من المسلمين على أن صلاة التطوع لا تجزئ الا بطهارة من وضوء أو تيمم أو غسل ولا بد ، فوجب بنص الآية ضرورة أن المرء اذا أراد صلاة فرض أو تطوع وقم اليها أن يتوضأ أو يقتل ان كان جنبا أو يتيمم ان كان من أهل التيمم ثم ليصل ، فاذ ذلك نص الآية يبين ان صلاة التطوع لا تجزئ الا بطهارة من وضوء أو تيمم فقد طهر بلا شك ، واذ قد صحت طهارته فجائز له أن يجمل بين طهارته وبين الصلاة التي قام اليها مهلة من مشى أو حديث أو عمل ، لأن الآية لم توجب اتصال الصلاة بالطهارة لا بنصها ولا بدليل فيها ، واذا جاز أن يكون بين طهارته وبين صلاته مهلة فجائز أن تمتد المهلة ما لم يمنع من تمامها قرآن أو سنة ، وذلك يمتد الى آخر أوقات الفرض ، وأما في التطوع فاشاء •

فصح بنص الآية جواز التطهر بالنسل وبالوضوء وبالتيمم قبل وقت صلاة الفرض ، وانما وجب بنص الآية أن لا يكون شيء من ذلك الا بنية التطهر للصلاة فقط ولا مزيد •

ودليل آخر : وهو أن الصلاة جائزة بلا خلاف في أول وقتها ، فاذ ذلك كذلك فلا يكون ذلك البتة الا وقد صحت الطهارة لها قبل ذلك ، وهذا ينتج ولا بد جواز التطهر بكل ذلك قبل أول الوقت •

برهان آخر وهو ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد ابن شعيب (١) ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح (٢) فكأنما قدم (٣) بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقره ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر . فهذا نص جلي على جواز الوضوء للصلاة والتيمم لها قبل دخول وقتها ، لأن الإمام يوم الجمعة لا بد ضرورة من أن يخرج قبل الوقت أو بعد دخول الوقت ، وأي الأمرين كان فتطهر هذا الرابع من أول النهار كان قبل وقت الجمعة بلا شك ، وقد علم رسول الله ﷺ أن في الزائحين إلى الجمعة التيمم في السفر والمتوضوء . *

وأما من فرق بين جواز الوضوء قبل الوقت وجواز التيمم قبل الوقت فنع منه : فاتهم ادعوا أن حكم الآية يوجب أن يكون كل ذلك بعد الوقت ، وادعوا أن الوضوء خرج بصلاة رسول الله ﷺ يوم الفتح الصلوات كلها بوضوء واحد ، وهذا لا حاجة لهم فيه ، لأنه ليس في هذا الخبر أن رسول الله ﷺ توضأ قبل دخول وقت الصلاة ، ولعله توضأ بعد دخول الوقت ثم بقي يصلي بطهارته ما لم تنتقض ، فاذ هذا ممكن فلا دليل في هذا الخبر على جواز الوضوء قبل دخول الوقت . وبالله تعالى التوفيق . *

١١٣ - مسألة - فإن خلط بنية الطهارة للصلاة نية لتبرد أو لغير ذلك لم تجزه الصلاة بذلك الوضوء . *

برهان ذلك قول الله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء) فمن مزج بالنية التي أمر بها نية لم يؤمر بها فلم يخلص لله تعالى العبادة بدينه ذلك ، وإذا لم يخلص فلم يأت بالوضوء الذي أمره الله تعالى به ، فلو نوى مع وضوئه للصلاة أن

(١) هو النسائي

(٢) في النسائي (ج : ١ ص ٢٠٦) « ثم راح »

(٣) في النسائي « قرب »

يعلم الوضوء من يحضرته أجزأته الصلاة به ، لأن تعليم الناس الدين مأمور به . وبالله تعالى التوفيق *

١١٤ - مسألة - ولا تجزى النية في ذلك ولا في غيره من الأعمال إلا قبل الابتداء بالوضوء أو بأى عمل كان متصلة بالابتداء به لا يحول بينهما وقت قل أم أكثر *
برهان ذلك أن النية لما صح أنها فرض في العمل وجب أن تكون لا يخلو منها شيء من العمل ، وإذا لم تكن كما ذكرنا فهي إما أن يحول بينها وبين العمل زمان فيصير العمل بلا نية ، وأيضاً فإنه لو جاز أن يحول بين النية وبين العمل دقيقة لجاز أن يحول بينهما دقيقتان وثلاث وأربع وما زاد إلى أن يبلغ الأمر إلى عشرات أعوام ، وإما أن يكون مقارنا للنية فيكون أول العمل خالياً من نية دخل فيه بها ، لأن النية هي القصد بالعمل والارادة به ما اقترض الله تعالى في ذلك العمل ، وهذا لا يكون إلا معتقداً قبل العمل ومعه كما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

١١٥ - مسألة - ومن غس أعضاء الوضوء في الماء ونوى به الوضوء للصلاة ، أو وقف تحت ميزاب حتى عمها الماء ونوى بذلك الوضوء للصلاة ، أو صب الماء على أعضاء الوضوء للصلاة ، أو صب الماء على أعضاء الوضوء غيره ونوى هو بذلك الوضوء للصلاة أجزأه *

برهان ذلك أن اسم « غسل » يقع على ذلك كله في اللغة التي بها نزل القرآن ، ومن ادعى أن اسم الغسل لا يقع إلا على التدليك باليد (١) فقد ادعى ما لا برهان له به . وقولنا هذا قول أبى حنيفة والشافعي وداود . وبالله تعالى التوفيق *

١١٦ - مسألة - وقراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله تعالى جائز كل ذلك بوضوء وبغير وضوء وللجنب والحائض *

برهان ذلك أن قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله تعالى أفعال

(١) قال الامير الصنعاني : يقال غسل لنية تقتضي مباشرة الفاعل فلا يجزى وقوفه تحت ميزاب ولا صب غيره على أعضائه ، فتأمل فإن المصنف أعمل المباشرة وتكلم على ذلك اهـ .

خير مندوب اليها ماجور فاعلمها، فن ادعى المنع فيها في بعض الاحوال كلف أن يأتي بالبرهان فأما قراءة القرآن فإن الحاضرين من المخالفين موافقون لنا في هذا لمن كان على غير وضوء، واختلفوا في الجنب والحائض، فقالت طائفة: لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن، وهو قول روى عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهما وعن غيرهما روى أيضاً كالحسن البصري وقتادة والنخعي وغيرهم، وقالت طائفة: أما الحائض فتقرأ ما شاعت من القرآن، وأما الجنب فيقرأ الآيتين ونحوهما، وهو قول مالك، وقال بعضهم: لا يتم الآية وهو قول أبي حنيفة *

فأما من منع الجنب من قراءة شيء من القرآن فاحتجوا بما رواه عبد الله بن سلمة عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه « أن رسول الله ﷺ لم يكن يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنابة » وهذا لاحجة لم فيه، لأنه ليس فيه نهى عن أن يقرأ الجنب القرآن، وإنما هو فعل منه عليه السلام لا يلزم، ولا بين عليه السلام أنه انما يمتنع من قراءة القرآن من أجل الجنابة، وقد يتفق له عليه السلام ترك القراءة في تلك الحال ليس من أجل الجنابة، وهو عليه السلام لم يصم قط شهراً كاملاً غير رمضان، ولم يزد قط في قيامه على ثلاث عشرة ركة، ولا أكل قط على خوان، ولا أكل متكاً. أفيحرم أن يصام شهر كامل غير رمضان، أو أن يتهجد المرء بأكثر من ثلاث عشرة ركة، أو أن يأكل على خوان أو أن يأكل متكاً؟ هذا لا يقولونه، ومثل هذا كثير جداً. وقد جاءت آثار في نهى الجنب ومن ليس على طهر عن أن يقرأ شيئاً من القرآن، ولا يصح منها شيء، وقد بينا ضعف أسانيدھا في غير موضع، ولو صحت لكانت حجة على من يبيح له قراءة الآية التامة أو بعض الآية، لاتها كلها نهى عن قراءة القرآن للجنب جملة.

وأما من قال يقرأ الجنب الآية أو نحوها، أو قال لا يتم الآية، أو أباح للحائض ومنع الجنب فأقوال فاسدة، لأنها دعاوى لا يعضدها دليل لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من اجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من رأى سديد، لأن بعض الآية والآية قرآن بلا شك، ولا فرق بين أن يباح له آية أو أن يباح له أخرى، أو بين أن يمتنع من آية أو يمتنع من أخرى، وأهل هذه الأقوال

يشعرون مخافة صاحب القى لا يعرف له مخالف ، وهم قد خالفوا هنا عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وسلمان الفارسي ، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم *

وأيضاً قلن من الآيات ما هو كلمة واحدة مثل (والضحى) و (مدهامتان) و (والعصر) و (والفجر) ومنها كلمات كثيرة كآية الدين ، فاذ لا شك في هذا فإن في إباحتهم له قراءة آية الدين والتي بعدها أو آية الكرسي أو بعضها ولا يتمها ومنهم إياه من قراءة (والفجر وليال عشر والشفع والوتر) أو منهم له من اتعالم (مدهامتان) لمجاً وكذلك تفرقهم بين الحائض والجنب بأن أمر الحائض يطول ، فهو محال ، لانه ان كانت قراءتها لقرآن حراماً فلا يبيحها لها طول أمرها ، وان كان ذلك لها حلالاً فلا معنى للاحتجاج بطول أمرها * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات (١) ثنا عبد الله بن نصر عن قاسم بن أصبغ عن محمد بن وضاح عن موسى بن معاوية ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال : لا بأس أن يقرأ الجنب القرآن . وبه الى موسى ابن معاوية ثنا يوسف بن خالد السعني (٢) ثنا ادريس عن حماد قل : سألت سعيد بن المسيب عن الجنب هل يقرأ القرآن ؟ قال : وكيف لا يقرؤه وهو في جوفه . وبه الى يوسف السعني عن نصر الباهلي قال : كان ابن عباس يقرأ البقرة وهو جنب * أخبرني محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن حنبل الله (٣) ثنا

(١) بالنون والباء والتاء في الاحكام المؤلف والمشتبه للذهبي وشرح القاموس . ومحمد بن سعيد هذا هو أبو عبد الله النبائي - بفتح النون - نسبة الى جده مات بعد سنة ٤٠٠ قاله السمعاني *

(٢) بفتح السين المهملة واسكان الميم وبمدها تاء . قيل له ذلك لميئته ومثته . قال ابن سعد : كان له بصير بالراي والقنوى والشروط . وقال ابن معين : كذاب زنديق لا يكتب حديثه . وكذلك كذبه الفلاس وأبو داود وضعفه الشافعي وابن قانع والساجي . وقال ابن حبان : كان يضع الاحاديث على الشيوخ . مات سنة ١٨٩ *

(٣) في الاحكام المؤلف : « أحمد بن حنبل » فيحمر *

قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخثني ثنا محمد بن بشار ثنا غندر ثنا شعبة عن حماد بن أبي سليمان قال : سألت سعيد بن جبير عن الجنب يقرأ فليقرأ به بأساً ، وقل : أليس في جوفه القرآن ؟ وهو قول داود وجميع أصحابنا *

وأما سجود القرآن فإنه ليس صلاة أصلاً . لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن بن مهدي ومحمد ابن جعفر قالوا ثنا شعبة عن يعلى بن عطاء انه سمع عليا الازدى (١) - وهو على بن عبد الله البارقي ثقة - انه سمع ابن عمر يقول (٢) عن رسول الله ﷺ انه قال « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » وقد صح عليه السلام انه قال « الوتر ركعة من آخر الليل » فصيح ان ما لم يكن ركعة تامة أو ركعتين فصاعداً فليس صلاة ، والسجود في قراءة القرآن ليس ركعة ولا ركعتين فليس صلاة ، وإذ ليس هو صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب وللحائض وإلى غير القبلة كسائر الذكر ولا فرق ، إذ لا يلزم الوضوء الا للصلاة فقط ، إذ لم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قياس *

فان قيل . ان السجود من الصلاة ، وبعض الصلاة صلاة . قلنا - وبالله تعالى التوفيق - : هذا باطل ، لانه لا يكون بعض الصلاة صلاة الا اذا تمت كما أمر بها المصل ، ولو ان امرأً كبر وقرأ وركع ثم قطع عمداً لما قال أحد من أهل الاسلام إنه صلى شيئاً ، بل يقولون كلهم انه لم يصل ، فلو أتتها ركعة في الوتر أو ركعتين في الجمعة والصبح والسفر والتطوع لكان قد صلى بلا خلاف *

ثم نقول لهم : ان القيام بعض الصلاة والتكبير بعض الصلاة وقراءة أم القرآن بعض الصلاة والجلوس بعض الصلاة والسلام بعض الصلاة - : فيلزمكم على هذا أن لا تجزئوا لاحد أن يقوم ولا أن يكبر ولا أن يقرأ أم القرآن ولا يجلس ولا يسلم الا على وضوء ، فهذا ما لا يقولونه ، فبطل احتجاجهم . وبالله تعالى التوفيق *

(١) في أحد الاسلين « الاسدي » وهو خطأ صححه من النسخة المنيية والنسائي والتهذيب *

(٢) في النسائي : « يحدث » *

فان قالوا : هذا اجماع ، قلنا لم : قد أقررتم (١) بصحة الاجماع على بطلان
حجتكم وافساد علتكم وبالله تعالى التوفيق (٢)
وأما من المصحف فان الآثار التي احتج بها من لم يميز للجنب منه فانه لا يصح
منها شيء ، لأنها اما مرسله واما صحيقة لا تسند (٣) وإما عن مجهول وإما عن

(١) في النسخة اليمنية « قبل فقد أقررتم » *

(٢) قال البخاري في الصحيح : « باب سجود المسلمين مع المشركين .
والمشرك نجس ليس له وضوء . وكان ابن عمر رضى الله عنهما يسجد على غير
وضوء » ثم روى حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم
وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس » قال ابن حجر : « وأما
ما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن القيث عن نافع عن ابن عمر قال لا يسجد الرجل
إلا وهو طاهر . فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطهارة الكبرى أو الثاني
على حالة الاختيار والاول على الضرورة » ثم قال بعد كلام : « ويحتمل أن يجمع
بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في المادة أن يكون جميع من حضر من
المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء لانهم لم يتأهبوا لذلك ، وإذا كان
كذلك فمن يادر منهم الى السجود خوف القوات بلا وضوء وأقره النبي صلى
الله عليه وسلم على ذلك استدل بذلك على جواز السجود بلا وضوء عند وجود
المشقة بالوضوء ، ويؤيده أن لفظ المتن : وسجد معه المسلمون والمشركون
والجن والانس ، فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع وفيهم من
لا يصح منه الوضوء ، فيلزم أن يصح السجود ممن كان بوضوء ومن لم يكن
بوضوء والله أعلم » ثم قال « لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء
إلا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح وأخرجه أيضاً بإسناد حسن
عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسلم وهو على غير وضوء
الى غير القبلة وهو يعيش يومئذ إمام » *

(٣) يشير الى حديث مالك في الموطأ : « عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم :
ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم : أن
لا يمس القرآن إلا طاهر » . وهذا مرسل وهو قطعة من كتاب كتبه رسول الله

ضعيف ، وقد تقيصناها في غير هذا المكان . وإنما الصحيح ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن أحمد بن مفرج^(١) نا سعيد بن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحكم بن نافع ثنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره أن أباسفيان أخبره أنه كان عند هرقل فدعا هرقل بكتلب رسول الله ﷺ الذي بث به دحية إلى عظيم بصرى فدفعه إلى هرقل فقرأه فإذا

صلى الله عليه وسلم إلى أقيال اليمن وبث به عمرو بن حزم وبقي بعده عند آله . وروى الدارقطني في السنن والحاكم في المستدرک عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة الانصاري التابعي الثقة « أن عمر بن عبد العزيز حين استخلف أرسل إلى المدينة يلتمس عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات فوجد عند آل عمرو بن حزم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم في الصدقات ووجد عند آل عمر بن الخطاب كتاب عمر إلى عماله في الصدقات بمثل كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم ، فأمر عمر بن عبد العزيز عماله على الصدقات أن يأخذوا بما في ذينك الكتلين » . وكتاب عمرو بن حزم هذا بحثت عن لفظه كله حتى وفقني الله للاهتمام إليه ، فوجدت الحاكم رواه بطوله في المستدرک (ج ١ ص ٣٩٥ طبع الهند) من طريق الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده . وروى بعضه بهذا الاسناد النسائي وابن حبان والدارقطني والبيهقي ، وهو اسناد صحيح بينت صحته بيانا شافيا والمحدثه في شرحي على التحقيق لابن الجوزي ج ١ ص ٩٧ في المسئلة رقم ٤٢

(٤) هكذا في النسخة المصرية وهو الصواب ، وفي النسخة « احمد بن محمد ابن مفرج » وهو خطأ وهو محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج ، انظر تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١٤٠) في ترجمة ابن السكن ولسان الميزان (ج ٥ ص ٣٨٧) . وأما « مفرج » هل هو بالجيم أو بالحاء فهذا موضع نظر ووقع في جميع هاذكرنا بالحاء الا في النسخة المصرية وفي تذكرة الحفاظ في ترجمة ابن الاعرابي (ج ٣ ص ٦٦) فانه بالجيم . وأنا أميل إلى ترجيح أنه بالجيم فان شارح القاموس لم يذكر في الاعلام من اسمه « مفرج » بالحاء المهمة . وانظر ماسيا في بهامش المسئلة رقم ١١٨

فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله ^(١) الى هرقل عظيم الروم . سلام على من اتبع الهدى (أما بعد) فإني أدعوك بدعاية الاسلام ، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين فان توليت فان عليك اثم الأريسين و(يا أهل الكتاب تماثلوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون) » فهذا رسول الله ﷺ قد بحث كتاباً وفيه هذه الآية الى النصرارى وقد أيقن أنهم يسمون ذلك الكتاب *

فان ذكر واما حديثه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن نافع عن ابن عمر قال : « كان ينهى النبي صلعم أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو يخاف أن يناله العدو ^(٢) » فهذا حق يلزم اتباعه وليس فيه أن لا يمس المصحف جنب ولا كافر ، وانما فيه أن لا ينال أهل أرض الحرب القرآن قطب *

فان قالوا : انما بحث رسول الله ﷺ الى هرقل آية واحدة ، قيل لهم : ولم يمنع رسول الله ﷺ من غيرها وأنتم أهل قياس فان لم تهيسوا على الآية مالهو أكثر منها فلا تقيسوا على هذه الآية غيرها *

فان ذكروا قول الله تعالى : (في كتاب مكنون لا يمس الا المطهرون) فهذا لاحجة لهم فيه لانه ليس أمراً وانما هو خبر ، والله تعالى لا يقول الا حقاً ، ولا يجوز أن يصرف لفظ الخبر الى معنى الامر إلا بنص جلي أو اجماع منيقن ، فلما رأينا المصحف يمس الطاهر وغير الطاهر علمنا أنه عز وجل لم يعن المصحف وانما عني كتابا آخر ، كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشقي ثنا محمد بن المنفى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن جامع بن أبي راشد عن سعيد بن جبير في قول الله تعالى (لا يمس الا المطهرون) قال : الملائكة الذين في السماء * حدثنا حمام بن أحمد ثنا

(١) في المصرية « عبد الله رسول الله » وفي اليمنية « من محمد رسول الله » وصححه من البخارى (انظر الفتحة ١ : ٣٠-٤٢)

(٢) رواه أيضا مالك والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه

ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري (١) ثنا عبد الرزاق ثنا يحيى بن العلاء (٢) عن
الاعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال : أتينا سليمان الفارسي فخرج علينا من
كنيف له قلنا له : لو توضأت بأبأ عبد الله ثم قرأت علينا سورة كذا ، فقال صلن : انما
قال الله عز وجل (في كتاب مكنون لا يمس الا المطهرون) وهو الذكر الذي في السماء
لا يمس الا الملائكة (٣) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عبد البعير ثنا قاسم بن أصبغ
ثنا محمد بن عبد السلام النخعي ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة
ثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس : انه كان اذا أراد أن
تتخذ مصحفاً أمر نصرانياً فسخه له . *

وقال أبو حنيفة : لا بأس أن يحمل الجنب المصحف بعلاقته ولا يحمله بغير
علاقة ، وغير المتوضي . عندهم كذلك ، وقال مالك : لا يحمل الجنب ولا غير المتوضي .
المصحف لا بعلاقة ولا على وسادة ، فان كان في خرج أو تابوت فلا بأس أن يحمله
اليهودي والنصراني والجنب وغير الطاهر . *

قل على : هذه تفاريق لا دليل على صحتها لا من قرآن ولا من سنة - لا صحيحة
ولا سنية - ولا من اجماع ولا من قياس ولا من قول صاحب ، ولئن كان الخرج
حاجزاً بين الحامل وبين القرآن فان اللوح وظهر الورقة حاجز أيضاً بين الماس وبين
القرآن ولا فرق ، وبالله تعالى التوفيق . *

(١) بفتح الدال والباء نسبة الى دبر وهي قرية من قري صناعاء الجني وهو
أبو يعقوب اسحق بن ابراهيم بن عباد راوى كتب عبد الرزاق بن همام عنه
مات سنة ٢٨٥

(٢) يحيى بن العلاء البجلي أبو سلمة . قال احمد بن حنبل : كذاب يضع
الحديث ، وقال ابن معين : ليس بثقة ، وقال وكيع : كان يكذب .

(٣) في الموطأ : قال مالك أحسن ما سمعت في هذه الآية (لا يمس الا المطهرون)
أنها بمنزلة هذه الآية التي في عبس وتولى قول الله تعالى (كلا انها تذكرة فمن
شا . ذكره في صحف مكربة مرفوعة مطهرة بأيدي سفره كرام برودة) *

١١٧ - مسألة - وكذلك الاذان والاقامة يجزئان أيضا بلا طهارة وفي حل الجنابة •

وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه وقول أبي سليمان وأصحابنا، وقال الشافعي : يكره ذلك ويجزئ. إن وقع ، وقال عطاء : لا يؤذن المؤذن الا متوضئاً ، وقال مالك : يؤذن من ليس على وضوء ولا يقيم الا متوضئاً •

قال على : هذا فرق لا دليل على صحته لا من قرآن ولا من سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، قلن قالوا : ان الاقامة متصلة بالصلاة ، قيل لم : وقد لا متصل ويكون بينهما مهلة من حديث بدأ فيه الامام مع انسان يمكن فيه النسل والوضوء ، وقد يكون الاذان متصلاً بالاقامة والصلاة كصلاة المغرب وغيرها ولا فرق واذا لم يأت نص بإيجاب أن لا يكون الاذان والاقامة الا بطهارة من الجنابة وغيرها نقول من أوجب (١) ذلك خطأ ، لانه احداث شرع من غير قرآن ولا سنة ولا اجماع وهذا باطل ، قلن قيل : قد صح عن النبي ﷺ انه قال « كرهت أن أذكر الله إلا على طهر (٢) » ، قيل لم : هذه كراهة لا منع ، وهو عليكم لا لكم لانكم تميزون الاذان وقراءة القرآن وذكر الله تعالى على غير طهر وهذا هو الذي نص على كراهته في الخبر ، وأنتم لا تكرهونه أصلاً ، فهذا الخبر أعظم حجة عليكم ، وأما نحن فهو قولنا وكل ما ذكرنا فهو عندنا على طهارة أفضل ، ولا نكرهه على غير طهارة ، لان هذه الكراهة منسوخة على ما نذكره بعد ان شاء الله تعالى •

١١٨ - مسألة - ويستحب الوضوء للجنب اذا أراد الأكل أو النوم وورد السلام ولذ كر الله تعالى وليس ذلك بواجب .

قلن قيل : فهلا أوجبت ذلك كله لقول رسول الله ﷺ « اني كرهت أن أذ كر الله

(١) في الجنبية « أحب »

(٢) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ولفظ أبي داود : « عن المهاجر ابن لخط قال : انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ ثم اعتذر اليه فقال اني كرهت أن أذ كر الله تعالى إلا على طهر . أو قال على طهارة » واسناده صحيح

إلا على طهر » وقوله ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه - إذ ذكر له أنه تصيبه الجنابة من الليل - فقال له رسول الله ﷺ « توضأ واغسل ذكرك ثم نم » (١) ولا روته عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » (٢)

قلنا والله تعالى التوفيق : أما الحديث في كراهة ذكر الله تعالى إلا على طهر فانه منسوخ بما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا صدقة ثنا الوليد بن مسلم ثنا الاوزاعي حدثني عمر بن هانئ حدثني جنادة بن أبي أمية ثنا عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال : « من تمار (٣) من الليل قال : لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله (ولا اله الا الله) (٤) والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله (ثم قال) (٥) اللهم اغفر لي أو دعا استجيب له، فإن توضأ وصلى قبلت صلاته » *

قال علي : فهذه اباحة لتذكر الله تعالى بعد الانتباه من النوم في الليل وقبل الوضوء نصا ، وهي فضيلة ، والفضائل لا تنسخ لأنها من نعم الله علينا ، قال الله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمي) وهذا أمر باق غير منسوخ بلا خلاف من أحد . وقال تعالى (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) فهذا عموم ضمان لا ينجس (٥) ، قال الله تعالى (ان الله لا يخلف الميعاد) ، وقد أيقنا بما ذكرنا قبل من إخباره عليه السلام انه قال « لا تزال طائفة من أمتي على الحق » ، ان جميع

(١) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن

(٢) رواه مسلم وغيره

(٣) بفتح التاء المثناة والعين المهملة والراء المشددة أي هب من نومه واستيقظ

(٤) الزيادة في الموضعين من البخاري .

(٥) إلحاه المعجمة والسين المهملة ، يقال . غاس فلان بوعده يخيس اذا

أخلف ، وغاس بمعده اذا غدر ونكث .

الامة لا تغير أصلاً ، وإذا صح ان الامة كلها لا تغير أبداً ، فقد أيقنا ان الله تعالى لا يغير نعمه عند الامة أبداً . والله تعالى التوفيق .

وأما أمره عليه السلام بالوضوء فهو ندب ، لما حدثناه حمام قال ثنا عمر بن مفرج (١) قال ثنا ابن الاعرابي قال ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ ينام جنباً ولا يمس ماء » (٢) . وهذا لفظ يدل على مداومته ﷺ لذلك وهي رضى الله عنها أحدث الناس عهداً بميته ونومه جنباً وطاهراً *

فلن قيل : ان هذا الحديث أخطأ فيه سفيان ، لأن زهير بن معاوية خالفه فيه . قلنا بل أخطأ بلا شك (٣) من خطأ سفيان بالدعوى بلا دليل ، وسفيان أحفظ من زهير بلا شك . والله تعالى التوفيق *

قال على : وكان اللازم للقائلين بالقياس أن يقولوا : لما كانت الصلاة وهي ذكر لا تجزى إلا بوضوء أن يكون سائر الذكر كله كذلك ، ولكن هذا مما تناقضوا فيه ، ولا يمكنهم ههنا دعوى الاجماع ، لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن

(١) هنا رسم في النسخة الجنية « مفرج » بالحاء المهملة ووضع الناسخ نقطة تحت الحاء خارج دوائرهما وهذه علامة التأكيـد بأنها مهمة ، فراجع هذا فانه موضع نظر مع ما قلناه في هامش المسئلة رقم ١٦٦

(٢) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه

(٣) القول ما قال المؤلف والحديث صحيح ، والمحدثون انما عللوه بتخطئة أبي اسحق - لاسفيان - في ذكر « ولا يمس ماء » ، قال البيهقي « وذلك لان الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة وتوهوها مأخوذة عن غير الاسود ، وأن أبا اسحق ربما دلس قراؤها من تدليساته ، واحتجوا على ذلك برواية ابراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الاسود عن الاسود بخلاف رواية أبي اسحق » . ثم ذكر الروايات الاخرى التي فيها انه كان يتوضأ قبل الاكل أو النوم ، ولا مناقاة بين هذه الروايات ، فان الوضوء مستحب للجنب قبل الاكل أو النوم ، والترك لبيان الجواز .

ثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المهال ثنا حماد ابن سلمة عن أبيوب عن نافع عن ابن عمر : انه كان لا يقرأ القرآن ولا يرد السلام ولا يذكر الله الا وهو طاهر *

الإمعاودة الجنب للجماع فالوضوء عليه فرض بينهما * للخبر القوي رويناه من طريق حفص بن غياث وابن عينة كلاهما عن عاصم الأحول عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يباود فليتوضأ بينهما وضوءاً» ، هذا لفظ حفص بن غياث ولفظ ابن عينة «إذا أراد أن يسود فلا يسود حتى يتوضأ» (١) ، ولم نجد لهذا الخبر ما يخصه ولا ما يخرج به إلى التندب إلا خبراً ضعيفاً من رواية يحيى بن أيوب ، وبإيجاب الوضوء في ذلك يقول عمر بن الخطاب وعطاء وعكرمة وإبراهيم والحسن وابن سيرين *

١١٩ - مسئلة - والشرايع لا تلزم الا بالاحتلام أو بالانبات للرجل والمرأة أو بانزال الماء الذي يكون منه الولد وان لم يكن احتلام أو بتمام تسعة عشر عاماً كل ذلك للرجل والمرأة أو بالحيض للمرأة *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا أحمد بن عمرو بن السرح عن ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن سليمان - هو الأعشى - عن أبي ظبيان عن عبد الله بن عباس ، ان علي بن أبي طالب قال لعمر بن الخطاب : أو ما تذكر ان رسول الله ﷺ قال «رفع القلم عن ثلاث ، عن المجنون المتأولب علي عقله وعن التائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم»

والصبي لفظ يميم الصنف كله الذكر والانثى في اللغة التي بها خطبنا . حدثنا حماد

(١) اللفظ الاول نلفظ مسلم في الصحيح (ج ١ - ص ٩٨) وفيه «ثم أراد أن يسود» والحديث رواه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وفي رواية ابن حبان وابن خزيمة والحاكم والبيهقي زيادة «فانه أنشط للسود» وهذه الزيادة قرينة على صرف الأمر إلى التندب

ابن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن (١) ثنا عبد الله ابن روح ثنا يزيد بن هارون ثنا حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير عن عطية القرظي قال : « لما كان يوم قرينة جل رسول الله ﷺ من أنبت ضرب عنقه فكنت فيمن لم ينبت فعرضت على رسول الله ﷺ نخل عني (٢) » •

قال علي لا معنى لفرق بين أحكام الانبات ، فأباح سفك الدم به في الاسراء (٣) خاصة ، جله هنالك بلوغاً ولم يجعله بلوغاً في غير ذلك ، لأن من المحال أن يكون رسول الله ﷺ يستحل دم من لم يبلغ مبلغ الرجال ويخرج عن الصبيان الذين قد صح نهي النبي ﷺ عن قتلهم . ومن الممتنع المحال أن يكون انسان واحد رجلاً بالغاً غير رجل ولا بالغ معاً في وقت واحد •

وأما ظهور الماء في اليقظة التي يكون منه الحمل فيصبر به الذكر أباً والانى أما فبلوغ لا خلاف فيه من أحد •

وأما استكمال التسعة عشر عاماً فاجماع متيقن ، وأصله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد المدينة وفيها صبيان وشبان وكهول ، فألزم الأحكام من خرج عن الصبا الى الرجولة ، ولم يلزمها الصبيان ، ولم يكشف أحداً من كل من حواليه من الرجال : هل احتملت يافلان ؟ وهل أشمرت ؟ وهل أنزلت ؟ وهل حضت يافلانة ؟ — هذا أمر متيقن لا شك فيه ، فصح يقيناً أن ههنا سناً إذا بلغها الرجل أو المرأة فهما بمن ينزل أو ينبت أو يحيض ، إلا أن يكون فيهما آفة تمنع من ذلك ،

(١) في الجنية « ثنا محمد بن عبد الملك بن عمير عن أيمن » وهو خطأ فاحش واضح والصواب ما هنا ، ومحمد هذا هو الحافظ الكبير الامام أبو عبد الله القرطبي ٢٥٢-٣٣٠ وتوجهته في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٥٣)

(٢) الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطيالسي وقال الترمذي « حسن صحيح » .

(٣) في اللسان « الاسير المسجون والجمع أمراء وأسارى وأسارى وأسرى »

كما بالأطلس (١) آفة منعت من الحية ، لولاها لكان من أهل الحى (٢) بلا شك ، هذا أمر يعرف بما ذكرنا من التوقف وبضرورة الطبيعة الجارية في جميع أهل الأرض ولا شك في أن من أكل نبع عشرة سنة ودخل في عشرين سنة فقد طرد الصا ولحق بالزجال - لا يختلف اثنان من أهل كل ملة وبلة في ذلك - وإن كانت به آفة منعت من إزال الملى في أو نوم يقظة ومن إنبات الشعر ومن الحيض *

وأما الحيض فحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا أبو سعيد بن الأعرابي ثنا محمد بن الجارود القطان ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد ابن زيد ثنا قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة حائض الا بنحو (٣) » فأخبر عليه السلام أن الحائض تلزمها الاحكام ، وأن صلاتها تقبل على صفة ما ولا تقبل على غيرها *

وقال الشافعي : من استكمل خمس عشرة سنة فهو بالغ ، واحتج بأن رسول الله

(١) الأطلس من الذئاب الذي تساقط شعره وهو أخبث ما يكون

(٢) الحى بكسر اللام وضمها وفتح الهاء مقصور ، جمع الحية

(٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان

والحاكم . قال أبو داود : « رواه سعيد يمي ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم » . وقال الحاكم : « حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وأظن انه لخلاف فيه على قتادة » ثم رواه من طريق ابن أبي عروبة . وكأنهما يشيران الى تمثيل الموصول بالمرسل . وهو تمثيل ضعيف فان الطريقين مختلفان وحماد بن سلمة الذي رواه عن قتادة موصولا ثقة امام حجة

وقد أخطأ أبو محمد بن حزم هنا في ذكر حماد بن زيد عن قتادة ، فان الحديث حديث حماد بن سلمة كما هو مصرح به في سنن الترمذي وابن ماجه وعلل الدارقطني ، وكما يفهم من تصحيح الحاكم له على شرط مسلم لان حماد بن سلمة روى له مسلم ولم يرو له البخاري ، وأما ابن زيد فانه روى له الشيخان ولو كان هو لكان الحديث على شرطهما في اصطلاح الحاكم *

ﷺ عرض عليه ابن عمر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه ، وعرض عليه يوم الخندق هو ورافع بن خديج وهما ابنا خمس عشرة سنة فأجازهما
قال علي : وهذا لا حاجة له فيه لوجعين : أحدهما أن رسول الله ﷺ لم يقل
إني أجزئهما من أجل أنهما ابنا خمس عشرة سنة ، فذلك كذلك فلا يجوز لأحد
أن يضيف إليه عليه السلام ما لم يخبر به عن نفسه (١) ، وقد يمكن أن يجيزها يوم
الخندق لأنه كان يوم حصار في المدينة نفسها ، يقتفع فيه بالصبيان في رمى الحجارة
وغير ذلك ، ولم يجزه يوم أحد لأنه كان يوم قتال بعدوا فيه عن المدينة فلا يحضره
إلا أهل القوة والجلد .

والوجه الثاني أنه ليس في هذا الخبر أنهما في تلك الساعة أكلا معاً خمسة
عشر عاماً لا بنص ولا بدليل كما قال الشافعي ، ولا خلاف في أنه يقال في الأمة لمن بقي
عليه من ستة عشر عاماً الشهر والشهران : هذا ابن خمسة عشر عاماً ، فبطل التعلق بهذا
الخبر جملة . والله تعالى التوفيق *

١٢٠ - مسألة - وأزالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى بإزالته فهو فرض

(١) الذي في كتب السير وتراجم الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم رد ابن
عمر في غزوة أحد وأجازه في الخندق كما هنا . وأما رافع فقد رده يوم بدر وأجازه
يوم أحد فشهدا ، انظر الإصابة (ج ٢ ص ١٨٦) وغيرها وقال ابن هشام في السيرة
(٥٦٠) : « وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ صخرة بن حذنب التزاري
ورافع بن خديج أخا بني حارثة وهما ابنا خمس عشرة سنة وكان قد ردهما فقبل
له يا رسول الله أن رافعاً رام فأجازه فلما أجاز رافعاً قيل له يا رسول الله فإن
صخرة يصرع رافعاً فأجازه » وفي تاريخ الطبري (ج ٣ ص ١٣) أنه أمرهما بالمصاوعة
فتصارعا فصرع صخرة رافعاً فأجازه . وفيه أيضاً (ج ٣ ص ١٢) : « وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد استصفر رافعاً فقام على خفين له فيها رقع وتطاول
على أطراف أصابعه فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم أجازه » . وكل هذا
يؤيد أن سبب الاجازة ليس البلوغ أو السن وإنما هو القوة والقدرة على مخاطر
الحروب *

هذه المسألة تنقسم أقساما كثيرة بجمعها أن كل شيء أمر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ باجتنابه أو جأه نص بتحريمه أو أمر كذلك بفعله أو مسحه ، فكل ذلك فرض يعصى من خالفه ، لما ذكرنا قبل من أن طاعته تعالى وطاعة رسوله ﷺ فرض . والله تعالى التوفيق (١) *

١٢١ - مسألة - فما كان في الخلف أو النعل من دم أو خمر أو عنزة أو بول أو غير ذلك فقطوهرها بأن يسحها بالتراب حتى يزول الاترثم يصلى فيها ، فإن غسلها أجزأه إذا مسحها بالتراب قبل ذلك *

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا من الدم والخمر والعنزة والبول حرام ، والحرام فرض اجتنابه لاختلاف في ذلك ، حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا سليمان بن حرب الواسطي (٢) ثنا حماد بن سلمة عن أبي نعيم عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : « كان النبي ﷺ يصلى بأصحابه فخلع نعليه فوضعهما عن يساره ، فخلع التوم فاعلم ، فلما سلم قال : لم خلعت نعالكم ؟ قالوا : رأيناك خلعت فخلعنا ، فقال : ان جبريل أتاني

(١) يحتاج هنا الى البحث في حكم الصلاة مع وجود النجاسة الحقيقية في الجسد أو الثوب أصححة هي أم باطلة . أما الآيات والاحاديث فالحق أنها تدل على وجوب التطهر من النجاسات خلافا لمذهب مالك في أنه سنة . ولكن هل هو شرط في صحة الصلاة - والفرق واضح بين الفرض والواجب وبين الشرط - يظهر لنا أن المؤلف رحمه الله يميل الى القول بأنه شرط وهو ظاهر القول في المذاهب المعروفة ولكن أين الدليل على الشرطية ؟ لم ير إلا أوامر فقط ، والامر للوجوب ، لا يخالف فيه ، وإما الشرطية لا تثبت إلا بدليل يدل على أن من صلى وثوبه أو بدنه نجس فصلاته باطل . وهذا ما لم نجده قط بعد التتبع . بل وجدنا الأدلة متضادة على صحة هذه الصلاة . وانظر تحقيق ذلك فيما كتبناه على التحقيق لابن الجوزي في المسئلة رقم ١١٨ *

(٢) بالثين المعجمة والحاء المهملة ، نسبة الى واشع وم بطن من الازد من

قبائل القطايف نزولوا البصرة

فأخبرني أن فيها قدراً . قال عليه السلام إذا جاء أحدكم الى الصلاة فليُنظر الى نعليه فإن كان فيها قنر أو أذى فليمسحه وليصل فيها (١) « أبو نامة هو عبد ربه السمدى ، وأبو نضرة هو المنذر بن مالك العبدي (٢) كلاهما ثقة »

حدثنا عبد الله بن الربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم . ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود ثنا احمد بن ابراهيم حدثني محمد بن كثير عن الوزاعي عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « من وطئ الاذى بخفيه فظهورها التراب » (٣)

(١) الحديث رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة ورواه الدارمي عن حجاج بن منهال وأبي النعمان عن حماد بن سلمة . ورواه الحاكم في المستدرک من طريق يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة ، وكذلك رواه البيهقي من طريق حماد بن سلمة . ورواه أبو داود السجستاني في سننه عن موسى بن اسمعيل المتقري التبوذكي عن حماد بن زيد عن أبي نامة . وهذا في رأينا خطأ لاتفاق كل هؤلاء على أنه حماد بن سلمة ، ولأنه لم يذكر في التراجع رواية لحداد ابن زيد عن أبي نامة بل الراوي عنه حماد بن سلمة وكذلك لم تذكر رواية لموسى بن اسمعيل عن حماد بن زيد بل هو يروي عن حماد بن سلمة . ولعل الخطأ من أبي داود أو من رواة كتابه ، وقد صحح الحاكم الحديث على شرط مسلم ووافقه الذهبي *

(٢) أبو نضرة بفتح النون واسكان الضاد المعجمة . والعبدي بالعين والباء والذال . وفي هامش النسخة الجنية هنا ما نصه : « في التقريب العوق بفتح المهملة والواو ثم قاف انتهى وكأنه تصحف هنا على النسخ إلا أن الذي في الجامع لابن الاثير العبدي كما هنا فينظر » . وكلاهما صحيح فانه أبو نضرة العبدي ثم العوق كما في تهذيب التهذيب ، والعوق بالعين المهملة والواو المفتوحتين وآخره قف نسبة الى العوق بطن من عبد القيس ومعه من محال البصرة قال ابن السمعاني في (النسب) « يشبه أن تكون هذه القبيلة نزلت ذلك الموضع فنسب اليهم » وكذلك قال ياقوت * (٣) في الاصلين بحذف « وطئ » وهو خطأ ولفظ ابي داود « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ الاذى بخفيه فظهورها التراب » . والحديث

قال علي : وروينا عن عروة بن الزبير فيمن أصاب نعليه الروث ، قال بمسحهما ولا يصلي فيهما ، وعن الحسن البصري انه كان يمسح نعليه مسحاً شديداً ويصلي فيهما ، وهو قول الاوزاعي وأبي ثور وأبي سليمان (١) وأصحابنا

قال علي : الفصل بالماء وغيره يقع عليه اسم مسح ، تقول مسحت الشيء بالماء وبالدهن ، فكل غسل مسح وليس كل مسح غسلاً ، ولكن الخبر القوي رويناه من طريق أبي داود ثنا أحمد بن إبراهيم ثنا محمد بن كثير عن الاوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « اذا وطئ أحدكم الاذى بنجفه أو نعله فليمسحها التراب » (٢) وهذا زائد على حديث أبي سعيد الخدري في المسح بيانا وحكما ، فواجب أن يضاف الزائد الى الأنقص حكماً ، فيكون ذلك استمالة لجميع الآثار ، لان من استعمل حديث أبي هريرة لم يخالف خبر أبي سعيد ، ومن استعمل خبر أبي سعيد خالف خبر أبي هريرة

وقال مالك والشافعي لا تجزيه ازالة النجاسة حيث كانت الا بالماء حاشا المنزلة في المقعدة خاصة والبول في الاحليل خاصة فيزالان بغير الماء ، وهذا مكان تركوا في أكثره النصوص كما ذكرنا في هذا الباب وغيره ، ولم يقيسوا سائر النجاسات على النجاسة في المقعدة والاحليل وهما أصل النجاسات . قال علي : وهذا خلاف لهذه النصوص المذكورة وللقياس *

وقال أبو حنيفة : اذا أصاب الخلف أو النمل روث فرس أو حمار أو أى روث كان فإن كان أكثر من قدر الدرهم البغلي لم يجز أن يصلي به ، وكذلك ان أصابها عنزة انسان أو دم أو مني فإن كان قدر الدرهم البغلي فأقل أجزأت الصلاة به ، فإن كان كل ما ذكرنا يابساً أجزأه أن يحكه فقط ثم يصلي به ، وإن كان شياً من ذلك رطباً لم يجزه

رواه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال « صحيح على شرط مسلم » وصححه النووي أيضا

(١) في الجنة « وأبي موسى »

(٢) لم أجده هذا الافظ في سنن أبي داود

الصلاة به إلا أن يفسله بلءاء ، فإن أصاب الخلف بول انسان أو حمار أو ما لا يؤكل لحمه فإن كان أكثر من قدر الدرهم البغلي لم يجزه الصلاة به ، ولم يجزه فيه مسح أصلاً ، ولا بد من الفسل بلءاء كان يابساً أو رطباً ، فإن كان قدر الدرهم البغلي فأقل جاز أن يصلي به وإن لم يفسله ولا مسحه ، قال : وأما بول الفرس فالصلاة به جائزة ما لم يكن كثيراً فاحشاً ، وكذلك بول ما يؤكل لحمه ، ولم يحذف في الكثير الفاحش من ذلك حداً فإن كان فيهما خروء ما لا يؤكل لحمه من الطير أو ما يؤكل لحمه منها وكان أكثر من قدر الدرهم فالصلاة به جائزة ما لم يكن كثيراً فاحشاً ، فإن كان كل ذلك في الجسد لم تجز ازالته إلا بلءاء ، وأما ما كان من ذلك في الثوب فتجزئ ازالته بلءاء وغيره من المائعات كلها !! وهذه أقوال ينبئني حمد الله تعالى على السلامة عند سماعها . وبالله تعالى التوفيق *

وأعجب من ذلك أنهم لم يتعلقوا بالنصوص الواردة في ذلك البتة ، ولا قاسوا على شيء من النصوص في ذلك ، ولا قاسوا النجاسة في الجسد على النجاسة في الجسد وهي العذرة في المخرج والبول في الاحليل ، ولا قاسوا النجاسة في الثياب على الجسد ، ولا تتعلقوا في أقوالهم في ذلك بقول أحد من الامة قبلهم ! ويسألون قبل كل شيء : أين وجدوا تغليظ بعض النجاسات وتخفيف بعضها ؟ أفي قرآن أو سنة أو قياس ! اللهم إلا أن النى قد جاء في ازالته التغليظ قد خالفوه كالاناء يلغ فيه الكلب وكالعنزة فما يستنجى فيه فقط *

١٢٢ - مسألة - وتطهير القبل والدبر من البول والغائط والدم من الرجل والمرأة لا يكون إلا بلءاء حتى يزول الازر ، أو بثلاثة أحجار متفابة - فإن لم ينقض على الوزر أبداً يزيد كذلك حتى ينقضي ، لا أقل من ذلك ، ولا يكون في شيء منها غائط - أو بالتراب أو الرمل بلا عدد ، ولكن ما أزال الازر فقط على الوزر ولا بد ، ولا يجزئ أحداً أن يستنجى بيمينه ولا وهو مستقبل القبلة ، فإن بدأ بمخرج البول أجزأت تلك الاحجار بأعيانها لمخرج الغائط ، وإن بدأ بمخرج الغائط لم يجزه من تلك الاحجار لمخرج البول إلا ما كان لا رجيع عليه فقط *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنقر ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن الاعمش ومنصور بن المعتمر كلاهما عن ابراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي قال : « قال لنا المشركون : انى أرى صاحبكم يمسك كل شيء حتى (يملكه) » (١) الخراقة فقال سلمان أجل ، انه نهانا أن نستنجى أحدنا يمينه أو يستقبل (٢) القبلة ونهانا عن الروث والعظام ، وقال : لا يستنجى (٣) أحدكم بدون ثلاثة أحجار » *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصغى ثنا محمد ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع بن الجراح عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي « ان بعض المشركين قال له : انى لأرى صاحبكم يمسك كل شيء حتى الخراقة قال أجل ، أمرنا أن لا نستقبل القبلة ، ولا نستنجى بأيماننا ، ولا نكتفى بدون ثلاثة أحجار ليس فيهن رجيم ولا عظم » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - ثنا أبو معاوية ثنا الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي قال : « ان رسول الله ﷺ نهانا أن نستقبل القبلة لناط أو بول أو نستنجى بأيماننا أو نكتفى بأقل من ثلاثة أحجار » *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا احمد بن سعيد ثنا عبيد (٤) الله بن يحيى بن يحيى ثنا أبي ثنا مالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « وإذا استجمرت فأوتر » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة

(١) لفظ « يملكه » زدناه من صحيح مسلم ج ١ - ص ٨٨

(٢) في الاصل « مستقبل » بالميم وصحناه من مسلم *

(٣) هكذا هو في الاصول وفي صحيح مسلم في جميع نسخه ، وله وجه

في العربية *

(٤) بالتصغير وفي النسخة المصرية بالتكبير وهو خطأ *

سمع أنس بن مالك قال : « كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء (١) فأجل أنا و غلام (٢) إدواة من ماء وعذرة يستنجى بالماء » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً » ورويناه أيضاً من طريق جابر مسنداً *

وقال أبو حنيفة ومالك: بأي شيء استنجى دون عدد فأنقأ أجزاءه ، وهذا خلاف ما أمر به رسول الله ﷺ لأنه نهي أن يكتبني أحد بدون ثلاثة أحجار وأمر بالوتر في الاستجمار وما نعلم لهم متعلقاً إلا أنهم ذكروا أن رأيهم : ان عمر رضي الله عنه كان له عظم أو حجر يستنجي به ثم يتوضأ ويصلي ، وهذا لا حجة فيه ، لأنه شك : اما حجر واما عظم ، وقد خالفوا عمر في المسح على العامة وغير ذلك ، ولو صح لكان لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، لا سيما وقد خالفه سلمان وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ، فأخبروا ان حكم الاستنجاء هو ما علمهم إياه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ألا يكتبني بدون ثلاثة أحجار *

فإن قيل : أمره عليه السلام بثلاثة أحجار هو لفائض والبول معاً ، فوقع لكل واحد منهما أقل من ثلاثة أحجار . قلنا : هذا باطل لأن النص قد ورد بأن لا يستنجى بأقل من ثلاثة أحجار ومسح البول لا يسمى استنجاء ، فحصل النص في الاستنجاء والخمر أن لا يجزئ أقل من ثلاثة أحجار ، وحصل النص مجمل في أن لا يجزئ.

(١) في النسخة المصرية « اذا دخل الخلاء » وما هنا هو الموافق لليمنية ولصحيح البخاري (ج ١ ص ٢٨) *

(٢) في النسخة اليمنية « وأنا غلام » بتقديم الواو ، وما هنا هو الموافق للمصرية والبخاري *

أقل من ثلاثة أحجار على البول نفسه وعلى النجس (١) فصح ماقلناه .
ومسح البول باليمين جائز ، وكذلك مستقبل القبلة ، لأنه لم ينه عن ذلك في البول ،
وانما نهى في الاستنجاء قط .

وقال الشافعي ثلاث مسحات بمجر واحد ، وأجاز الاستنجاء بكل شيء حاشا
العظم والروث والحمة (٢) والقصب والجلود التي لم تدبغ ، وهذا أيضاً خلاف لأمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأىكتفى بأقل من ثلاثة أحجار .
فلن قالوا : قمنا على الاحجار ، قلنا لهم : قمسوا على التراب فى التيمم
ولا فرق . *

فلن ذكروا حديثاً رواه ابن أخى الزهري مسنداً أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قل : « اذا تنوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرات » * قيل : ابن أخى الزهري
ضعيف والذى رواه عنه محمد بن يحيى الكنانى وهو مجهول (٣) ولو صح لما كانت فيه حجة
لأنه ليس فيها أن تلك المسحات تكون بمجر واحد ، فزيادة هذا لا تحل .
وأما من قل : ان حديث « من استجمر فليور » معارض لحديث الثلاثة
الاحجار . قلنا هذا خطأ ، بل كل حديث منها قلّم بنفسه ، فلا يجزىء من الاحجار

- (١) يفتح النون واسكان الجيم وهو العذرة .
(٢) بضم الحاء وباليمين . قال فى اللسان . « الحمة القم واحدة حممة . والحمة
الرماد والقسم وكل ما احترق من النار » وهو المراد هنا
(٣) هو أبو غسان محمد بن يحيى بن على بن عبد الحميد . روى عنه كثير
وذكره ابن جبان فى الثقات وأخرج له البخارى . قال ابن حجر : « وقال
الحافظ أبو بكر بن معوز الشافعى كان أحد الثقات المشاهير يحمل الحديث
والادب والتفسير ومن بيت علم ونباهة . قلت : هذا الكلام راد على ابن حزم
فى دعواه أن أبوغسان مجهول . ولفظ ابن حزم : محمد بن يحيى الكنانى مجهول .
فلمله فنه آخر » اه كلام ابن حجر وأما ابن أخى الزهري فهو محمد بن عبد الله
ابن مسلم . وهو ثقة روى له البخارى حديثين . ومسلم استشهاده وكان فى حفظه
شيء وأنكروا عليه بعض أحاديث انفرد بها ليس هذا منها *

الا ثلاثة لا رجم فيها، ويمجزى من التراب الوتر، ولا يمجزى غير ذلك من كل مالا يسمى أرضاً الا الماء *

فان كان على حجر نجاسة غير الرجيع أجزأ ما لم يأت عنه نهى (١). ومن جاء عنه الا يمجزى الا ثلاثة احجار سميد بن المسيب والحسن وغيرهما *

فان ذكر ذاكر حديثاً رويناه من طريق ابن الحصين الجبراني عن ابي سميد أو ابي سعد عن ابي هريرة - سنداً: « من استجمر فليوتر من فعل قد احسن ومن لا فلا حرج » فان ابن الحصين مجهول وابو سميد أو ابو سعد الخير كذلك (٢) *

(١) هذا خلط من المؤلف أن لا يرى جواز الاستجمار بغير جنس الارض اذا كان طاهراً وهو يمجزى بحجر عليه نجاسة، فان المقصود للشارع التطهير والنظافة لا النجاسة والقدر.

(٢) رواه أبو داود في سننه عن ابراهيم بن موسى الرازي عن عيسى بن يونس عن ثور عن الحصين الجبراني عن أبي سميد عن أبي هريرة. ورواه ابن ماجه عن محمد بن بشار وعبد الرحمن بن عمر عن عبد الملك بن الصباح عن ثور ابن يزيد عن حصين الجميري عن أبي سميد الخير عن أبي هريرة. وقال أبو داود بعد روايته: « رواه أبو حاتم عن ثور قال حصين الجميري. ورواه عبد الملك ابن الصباح عن ثور فقال أبو سميد الخير، قال أبو داود، أبو سميد الخير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ». والجبراني بضم الحاء المهملة واسكان الباء الموحدة. وحران بطن من حبر. وحصين هذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال الذهبي لا يعرف. وقد أخطأ المؤلف هنا في تسميته « ابن الحصين ». وأما أبو سميد أو أبو سعد فقد اختلف فيه فظن بعضهم أنهما واحد والصحيح أن راوى هذا الحديث هو أبو سميد الجبراني الجمري الحمصي وهو مجهول كما قال أبو زرعة. قال ابن حجر في التهذيب « الصواب التفريق بينهما فقد نص على كون أبي سميد الخير صحابياً البخاري وأبو حاتم وابن حبان والبخاري وابن قانع وجماعة. وأما أبو سميد الجبراني فتابعي قطعا، وانما وم بعض الرواة فقال في حديثه عن أبي سميد الخير ولعله تصحيف وحذف »

فان ذكروا حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « ابني احجاراً فأنتيه بحجرين وروثة فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : انها ركس » فهذا لا حجة فيه لانه ليس في الحديث أنه عليه السلام اكتفى بالحجرين ، وقد صح أمره عليه السلام له بأن يأتيه بأحجار ، فالأمر باق لازم لا بد من إلقائه ، وعلى أن هذا الحديث قد قيل فيه : ان أبا اسحاق دلّسه ، وقد رويناه من طريق أبي اسحاق عن علقمة وفيه : « ابني ثالثاً (١) » *

فان قيل : انما نعي عن العظم والروث لانهما زاد اخواننا من الجن . قلنا : نعم فكان ماذا ؟ بل هذا موجب أن المستنجي بأحدهما عاص مرتين : إحداها خلافه نص الخبر ، والثاني تقديره زاد من نهي عن تقدير زاده ، والمصيبة لا تجزى ببل الطاعة ، ومن قال لا يجزى بالعظم ولا باليمين الشافعي وأبوسليمان وغيرهما *

١٢٣ - مسألة - وتطهير بول الذكر - اى ذكر كان فى اى شيء كان فبأن يرش الماء عليه رشاً يزيل أثره ، و بول الانثى ينسل ، فان كان البول فى الارض - اى بول كان - فبأن يصب الماء عليه صباً يزيل أثره فقط *

حدثنا احمد بن محمد بن الجصور ثنا احمد بن الفضل الدينوري (٢) ثنا محمد ابن جرير ثنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا يحيى بن الوليد عن عمل (٣)

(١) رواية علقمة هذه رواها أحمد في المسند من طريق ميمون عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث وفيه : « فألقى الروثة وقال : انها ركس اثنتي بحجر » ورجاله ثقات أثبات . وانظر كلامنا تفصيلاً على هذا الحديث في شرحنا لتحقيق لابن الجوزي في المسئلة رقم ٢٨ *

(٢) قال ابن القرضي : « قدم الاندلس سنة ٣٤١ وكان يكتب كتاباً ضعيفاً لزم محمد بن جرير - يعني الطبري - وخدمه وتحقق به وسمع منه . وكان عنده من أكبر » . وقال أبو عبد الله محمد بن يحيى « لقد كان بمصر يلعب به الاحداث ويسرقون كتبه وما كان ممن يكتب عنه توفي في المحرم سنة ٣٤٩ » نقل ذلك ابن حجر في اللسان

(٣) بضم الميم وكسر الحاء المهمة وتشديد اللام

بن خليفة البطائي ثنا أبو السمع قال : « كنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتي بحسن أو حسين فبال على صدره فدعا بماء فرشه عليه ثم قال عليه السلام : هكذا يصنع يرش من الداء كرويسل من الالتهى » (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم قيس بنت محسن : « أنها أتت بأين لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم على حجره فبال على ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا عليه السلام بماء فنضجه ولم يغسله » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى بن اسماعيل ثنا همام — هو ابن يحيى — ثنا اسحاق — هو ابن عبد الله بن أبي طلحة — عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى اعرابياً يبول في المسجد فدعا بماء فصبه عليه » *

قال علي : ليس تحديد ذلك بأكل الصبي الطعام من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، ومن فرق بين بول الغلام وبول الجارية أم سلمة أم المؤمنين وعلى بن

(١) رواه أبو داود بلفظ « أتى بحسن أو حسين فبال على صدره فحُثَّتْ أغسله فقال يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » ورواه الحاكم في المستدرک بلفظ : « فأرادوا أن يغسلوه فقال رشوه رشافته يغسل بول الجارية ويرش بول الغلام » وصححه ووافقه الذهبي ، ورواه أيضاً البزار والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وقال البخاري « حديث حسن » وأبو السمع هو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه . قال أبو زرعة « لا أعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث »

(٢) ولكنهم فقهوا ذلك من لفظه وإشارته ، فقد قال في حديث أبي السمع « الغلام » والرواية التي ذكرها المؤلف بلفظ « الدكر » فيها ضعف من قبل أحمد بن الفضل الدينوري ، وقد روى أحمد والترمذي من حديث علي بن أبي طالب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع ينضح وبول الجارية

ابن طالب ، ولا يخالف لهما من الصحابة رضي الله عنهم ، وبه يقول قتادة والزهري .
وقال : مضت السنة بذلك ، وعطاء بن ابي رباح والحسن البصري وابراهيم النخعي
وسفيان الثوري والاوزاعي والشافعي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وابو ثور
وداود بن علي وابن وهب وغيرهم . الا انه قد روى عن الحسن وسفيان التسوية
بين بول الغلام والجارية في الرش عليهما جميعاً . وقال ابو حنيفة ومالك والحسن بن
حي : يفضل بول الصبي كبول الصبية ، وما نعلم لهم متعلقاً لا من قرآن ولا من سنة
ولا من قول صاحب ، نعم . ولا عن احد من التابعين ، الا ن بعض المتأخرين
ذكر ذلك عن النخعي ، والمشهور عنه خلاف ذلك ، وقوله عن سعيد بن المسيب :
الرش من الرش والصب من الصب من الابوالكلها ، وهذا نصاً (١) خلاف قولهم .
وبالله تعالى التوفيق *

١٢٤ - مسألة - وتطهر دم الحيض أو أى دم كان سواء دم صمك كان أو غيره
إذا كان في الثوب أو الجسد فلا يكون الا بلأء ، جاشاً دم البراغيث ودم الجسد ، فلا
يلزم تطهيرهما إلا ما لا حرج في غسله على الانسان ، فيطهر المرء ذلك حسب
ما لا مشقة عليه فيه *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو
كريب قالا جميعاً ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « جاءت
فاطمة بنت أبي حبيش الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله اني امرأة أستحاض فلا
أطهر أفأدع الصلاة ؟ قال لا انما ذلك عرق وليست بالحيضة ، فاذا أقبلت الحيضة
فدعي الصلاة فاذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » وهذا عموم منه صلى الله عليه

يفضل « وحسنه الترمذي . والمطلق يحمل على المقيد ، وبخاصة لتشديد من الشارع
في الاحراز من البول والتوعد من أجله ، فيجب أن تقتصر على ماورد ولا تتوسع فيه
(١) كذا في المصرية وفي الجنية « أيضا »

وسلم لنوع الدم^(١) ولا نبأى بالسؤال اذا كان جوابه عليه السلام قائماً بنفسه غير
مردود بضمير الى السؤال

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا
البخارى ثنا محمد بن المنفى ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام بن عروة
حدثني فاطمة - هي بنت المنذر بن الزبير - عن أسماء - هي ابنة أبي بكر الصديق -
قالت « أتت امرأة النبي ﷺ فقالت : أرأيت احداً نأحيض في الثوب كيف تصنع
قال : تحتها ثم تفرسه^(٢) بالماء وتنضجه وتصلي فيه » *

ويستحب أن تستعمل في غسل الحيض شيئاً من مسك ، حدثنا عبد الرحمن
ابن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخارى ثنا يحيى ثنا
ابن عيينة عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة : « ان امرأة سألت النبي ﷺ
عن غسلها من الحيض فأمرها كيف تفتسل قال : خذي فرصة من مسك^(٣) فتطهري

(١) هنا بهامش الجنية مانعه « بل الاظهر أنه يريد دم الحيض . واللام
للمعد الذي كرهى الدال عليه ذكر الحيضة والسياق فهو كمود الضمير سواء فلا
يتم قوله : وهذا عموم الخ » وهو استدراك واضح صحيح

(٢) قال ابن حجر في الفتح . « بالفتح واسكان القاف وضم الراء والصاد
المهملتين كذا في روايتنا . وحكى القاضي عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف
وتشديد الراء المكسورة أي تدلك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك
ويخرج ما تشربه الثوب منه »

(٣) الفرصة بكسر القاء - ويجوز ثلثتها - قطعة من صوف أو قطن . والمسك
بكسر الميم معروف ، وفي بعض نسخ البخاري يفتحها وتأوله الشراح كثيراً وكله
تكلف والصواب الكسر ، ويدل عليه ترجمة البخاري على الحديث بقوله « وتأخذ
فرصة ممسكة » ثم رواه من طريق وهيب عن منصور بلفظ « خذي فرصة
ممسكة » وهي الزاوية التي أتى بها المؤلف هنا من صحيح مسلم . والروايات
يفسر بعضها بعضاً

بها قالت : كيف أتطهر بها ؟ قال : سبحان الله تطهري ! فاجتنبتها الى قلت تنبئى بها
أمر الله (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن سعيد الدارمي ثنا
حبان - هو ابن هلال - ثنا وهيب ثنا منصور - هو ابن صفية - عن أمه عن عائشة
« ان امرأة سألت النبي ﷺ : كيف أغتسل عند الطهر ؟ قال : خذي فرصة ممسكة
فتوضئي بها » ثم ذكر نحو حديث سفيان *

قال علي : أمر رسول الله ﷺ بأن تتطهر بالفرصة المذكورة - وهي القطعة - وأن
توضأ بها ، وإنما بعثه الله تعالى ميئناً ومعافاً ، فلو كان ذلك فرضاً لعلها عليه السلام
كيف توضأ بها أو كيف تتطهر ، فلما لم يفعل كان ذلك غير واجب مع صحة الاجماع
جيلاً بعد جيل على ان ذلك ليس واجباً ، فلم تزل النساء في كل بيت ودار على عهده
ﷺ الى يومنا هذا يتطهرون من الحيض ، فما قال أحد إن هذا فرض . ويكنى من هذا
كله أنه لم تسند هذه اللفظة الا من طريق ابراهيم بن مهاجر وهو ضعيف ، ومن طريق
منصور بن صفية وقد ضعف (٢) وليس ممن يحتاج بروايته (٣) فسقط هذا الحكم جملة
والحمد لله رب العالمين *

وكل ما أمرنا الله تعالى أو رسوله ﷺ فيه بالتطهير أو الغسل فلا يكون الا بالماء
أو بالتراب ان عدم الماء ، الا أن يأتي نص بأنه بغير الماء فتقف عنده ، لما حدثناه عبد

(١) الرواية في الاصلين . « خذي فرصة من مسك فتطهري بها قلت كيف
أتطهر قال تطهري بها قلت كيف أتطهر قال سبحان الله تطهري » الخ والذي
أخذناه هنا هو رواية البخاري في الصحيح فلعل المؤلف رواه من حفظه
فأخطأ فيه (٢) في البنية « وهو ضعيف ليس » الخ
(٣) أما ابراهيم بن المهاجر فروايته في صحيح مسلم وهو ثقة لا بأس به
وثقه ابن سعد وقال ابن حبان هو كثير الخطأ . وأما منصور بن صفية فأبوه
عبد الرحمن بن طلحة الحنظلي وأمه صفية بنت شيبة وهو ثقة روى له الشيخان
كما ترى ، ولم أجد أحداً ضعفه قبل ابن حزم ولا أرى له حجة في هذا

الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال أبو بكر ثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الاشجعي ، وقال أبو كريب ثنا ابن أبي زائدة - هو يحيى بن زكريا - عن أبي مالك - هو سعد بن طارق - عن ربي بن حراش عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ « فضلنا على الناس بثلاث » - فذكر فيها - « وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » ولا شك في أن كل غسل مأمور به في الدين فهو تطهر وليس كل تطهر غسلاً . فصح انه لا طهر الا بالماء أو بالتراب عند عدم الماء *

وقال أبو حنيفة : دم السمك كثر أو قل لا ينجس الثوب ولا الجسد ولا الماء ، ودم البراغيث والبق كذلك ، وأما سائر الدماء كلها فإن قليتها وكثيرها يفسد الماء ، وأما في الثوب والجسد : فإن كان في أحدهما منه مقدار الدرهم البغلي فأقل فلا ينجس ويصلي به وما كان منه أكثر من قدر الدرهم البغلي فإنه ينجس وتبطل به الصلاة ، فإن كان في الجسد فلا يزال الا بالماء ، وإذا كان في الثوب فإنه يزال بالماء وبأى شيء أزاله من غير الماء ، فإن كان في خف أو نعل فإن كان ياباً أجزأ فيه الحلك فقط ، وإن كان رطباً لم يجزىء الا الغسل بأى شيء غسل *

وقال مالك : ازالة ذلك كله ليس فرضاً ، ولا يزال الا بالماء . وقال الشافعي : ازالته فرض ولا يزال الا بالماء *

قال علي : قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وبالضرورة ندري انه لا يمكن الانفكاك من دم البراغيث ولا من دم الجسد ، فإذا ذلك كذلك فلا يلزم من غسله الا ما لا حرج فيه ولا عسر مما هو في الوسع *

وفرق بعضهم بين دم ماله نفس سائلة ودم ماله ليس له نفس سائلة ، وهذا خطأ لانه قول لم يأت به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس *

وفرق بعضهم بين الدم المسفوح وغير المسفوح ، وتلقوا بقوله تعالى (أودما مسفوحا)

وقد قال تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) فسم تعالى كل دم وكل ميتة ، فكان هذا شرعاً زائداً على الآية الأخرى ، ولم يخص تعالى من تحريم الميتة ما لها نفس سائلة بما لا نفس سائلة لها *

وتعلق بعضهم في الدم البغلي بمحدث ساقط ، ثم لو صح لكان عليهم ، لان فيه الاعادة من قدر الدم ، بخلاف قولهم . وقال بعضهم : قيس على الدبر ، فقيل لهم : فهلا قسموه على حرف الاحليل ومخرج البول وسكهما في الاستنجاء سواء ، وقد تركوا قياسهم هذا إذ لم يروا ازالة ذلك من الجسد بما يزال به من الدبر . وأما من لم ير غسل ذلك فرضاً فالسنن التي أوردناها مخالفة لقوله . وبالله تعالى التوفيق

١٢٥ - مسئلة - والمذى تطهيره بالماء يفضل مخرجه من الذكر وينضح بالماء ما مس منه الثوب . قال مالك يفضل الذكر كله *

حدثنا احمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن واضح ثنا يحيى بن يحيى ثنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الاسود « ان على بن أبي طالب أمره أن يسأله رسول الله ﷺ عن الرجل اذا دنا من امرأته فخرج منه المذى (١) ، قال فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال اذا وجد أحدكم ذلك فلينضح فرجه (بالماء) (٢) وليتوضأ وضوءه للصلاة حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا ابن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو الوليد - هو الطيالسي - ثنا زائدة عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال : « كنت رجلاً مذاء فأمرت رجلاً يسأل النبي ﷺ لكان ابنه فسأل فقال : توضأ واغسل ذكرك » *

حدثنا حماد بن احمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا

(١) في الموطأ ص (١٤) : « اذا دنا من أهله فخرج منه المذى ماذا عليه ؟ قال علي : فان عندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أستحي أن أسأله ، قال المقداد : فسألت الخ

(٢) الزيادة من الموطأ ، وفي اليمنية « فليفضل ذكره » وما هنا هو الموافق للموطأ

بكر بن حماد ومحمد بن وضاح قال بكر ثنا مسدد ثنا حماد بن زيد، وقال ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا اسماعيل بن عليّة ويزيد بن هرون، ثم اتفق حماد واسماعيل ويزيد كلهم عن محمد بن اسحاق ثنا سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سول بن خنيف قال حماد في حديثه « كنت ألقى من المذي شدة فكننت أكثر الفضل منه » ثم اتفقوا كلهم قال : « سألت رسول الله ﷺ عن المذي فقال : يكفيك منه الوضوء ، قلت : أرايت ما يصيب ثوبي منه ؟ قال : تأخذ كفاً من ماء فتضع ثوبك حيث ترى أنه أصابه » (١)

قال علي : غسل مخرج المذي من الذكر يقع عليه اسم غسل الذكر ، كما يقول القائل اذا غسله : غسلت ذكرى من البول ، فزيادة ايجاب غسل كله شرع لادليل عليه ، وقال بعضهم : في ذلك تقليص (٢) فيقال له : فانوا ذلك بالتواضع من المقابر اذن فهو أبلغ *

وهذا الخبر يرد على أبي حنيفة قوله : ان النجاسات لا تنزل من الجسد الا بالماء وتنزل من الثياب بغير الماء . فان تعلقوا بأن عائشة رضى الله عنها كانت تميز إزالة دم الحيض من الثوب بالريق ، قيل لهم فان ابن عمر كان يميز مسح الدم من المحاجم بالحصاة دون غسل ، ولا حجة إلا فيما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم *

١٢٦ - مسألة وتطهير الاناء اذا كان لكتاني من كل ما يجب تطهيره منه بالماء وعلى كل حال اذا لم يجدها - سواء علمنا فيه نجاسة أو لم نعلم - بالماء ، فان كان اناء مسلم فهو طاهر ، فان تيقن فيه ما يلزم اجتنابه في أي شيء أزاله كائنا ما كان من

(١) رواه أيضا أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة . قال الترمذي « هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث محمد بن اسحاق في المذي مثل هذا . وقد اختلف أهل العلم في المذي يصيب الثوب . فقال بعضهم لا يميزىء الا الفضل ، وهو قول الشافعي واسحاق ، وقال بعضهم : يميزه النضح ، وقال احمد أرجو أن يميزه النضح بالماء » ج ١ ص ٢٤ . وفي اسناد الحديث محمد بن اسحاق وهو قد بدلس ولكنه صرح بالتحديث فهو اذن حجة (٢) هذا القائل هو الطحاوي

الطهارات إلا أن يكون لحم حمار أهلى أو وده أو شحمه أو شيئاً منه فلا يجوز أن يطهر إلا بالماء ولا بد *

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن محمد بن بشر ثنا سعيد بن أبي عروبة عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال : « يابى الله أنا بأرض أهل كتاب نحتاج فيها إلى قدورهم وأنيتهم ، فقال عليه السلام : لا تقربوها ما وجدتم بداً ، فإذا لم تجدوا بداً فاغسلوها بالماء واطبخوها واشربوا (١) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد وقتيبة قال ثنا حاتم — هو ابن اسماعيل — عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر (ثم إن الله تعالى فتحها عليهم) (٢) فلما أمسى الناس (مساء) (٣) اليوم الذى فتحت عليهم أوقفوا نيراناً كثيرة ، فقال رسول الله ﷺ : ما هذه النيران على أى شيء توقدون ؟ قالوا : على لحم قال : (على) (٤) أى لحم ؟ قالوا (على) (٥) لحم الحمر الإنسية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أهرقوها واكسروها فقال رجل : يا رسول الله أنهرقها ونفسها (٥) قال : أو ذاك » *

(١) رواه أيضاً البخاري ومسلم وغيرهما بمعناه

(٢) هذه الجملة ليست من لفظ الحديث في صحيح مسلم وإنما هي من المؤلف اختصاراً لقصة الفتح

(٣) زيادة من مسلم

(٤) لفظ « على » في الموضعين لم يوجد في صحيح مسلم

(٥) التي في مسلم « فقال رجل أو يهرقوها وينفسلوها » وفي شرحه المطبوع بهامشه في الاستانة : هكذا رواية مسلم بالجزم أي وليهرقوها وينفسلوها ، فالتفعل مجزوم بلام الامر المحذوفة عند القائلين مجوز حذفها مطرداً في نحو قولك : قل له يفعل ، وقول الشاعر — محمد تمعد تصك كل نفس — أي لتفعد

قال علي: قد قدمنا أن كل غسل أمر به في الدين فهو تطهير، وكل تطهير فلا يكون إلا بالماء . وبالله تعالى التوفيق *

ولا يجوز أن يقاس تطهير الاناء من غير ما ذكرنا من الحر الاهلية على تطهيره من لحوم الحر لان النصوص اختلفت في تطهير الآنية من الكلب ومن لحم الحمار فليس القياس على بعضها أولى من القياس على بعض ، لو كان القياس حقاً ، ولا يجوز أن يضاف الى ما حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يحكم ، لانه يكون قولاً عليه ما لم يقل ، او شرعاً في الدين ما لم يأذن به الله تعالى . والوقوف عند اوامره عليه السلام أولى من الوقوف عند الدرهم البغلي ، وتلك الفروق الفاسدة وبالله تعالى التوفيق *

١٢٧ - مسألة - فان ولغ في الاناء كلب اى اناء كان واى كلب كان - كلب صيده او غيره صغيراً او كبيراً - فلفرض اهراق ما في ذلك الاناء كائنا ما كان ثم يغسل بالماء سبع مرات ولا بد أولاً من بالتراب مع الماء ولا بد ، وذلك الماء الذى يطهر به الاناء طاهر حلال ، فان اكل الكلب في الاناء ولم يبلغ فيه او أدخل رجله او ذنبه أو وقع بكفه فيه لم يلزم غسل الاناء ولا هرق ما فيه البتة وهو حلال طاهر كله كما كنز ، وكذلك لو ولغ الكلب في بقعة في الارض او في يد انسان او في مالا يسمى اناء فلا يلزم غسل شيء من ذلك ولا هرق ما فيه . والولوغ هو الشرب قط (١) فلو مس

حتى جعلوا منه قوله تعالى (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا) أي ليقموا وينفقوا . أو هو مجزوم لوقوعه في جواب أمر محذوف تقديره أو قل لهم أمر يقوها واغسلوها يهريقوها وينسلوها اه (١) كل هذا تنال ومبالغة في التمسك بالظاهر بدون نظر الى معاني الشرمة وما يتفق مع المقول . فما حرم الله شيئاً الا وهو قدر مؤذ ، ولا حكم بنجاسة شيء الا وكان مما تتجنبه الطباع النقية . وازالة النجاسات واجب مقول المعنى فن المجيب اذن أن يفرق ابن حزم بين أكل الكلب من الاناء وبين شربه ! بل الاعجب أن يفرق بين الشرب وبين وقوع الكلب كله في الاناء !! والكلب قذر بكل حال ، وقد ثبت من الطب الحديث أنه يحمل كثيراً من الامراض

لعاب الكلب او عرقه الجسد او الثوب او الاناء او متاعا ما او الصيد :- ففرض ازالة ذلك بما ازاله ماء كفن أو غيره ، ولا بد من كل ما ذكرنا الا من الثوب فلا يزال الا بالماء *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السدي ثنا علي بن مسير أنا الاعشى عن أبي رزين وإبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليرقه ثم يغسله سبع مرار » *

وبه الى مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا اسماعيل بن ابراهيم عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « مطهور إناؤه احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبع مرات اولاهن بالتراب » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القعان ثنا شعبة ثنا أبو التياح عن مطرف ابن عبد الله بن الشخير عن ابن مفل قال : « أمر ^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ثم قال : ما لهم ولها ؟ فرخص في كلب الصيد و ^(٢) كلب الغنم وقال عليه السلام : اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات والثامنة عفروه بالتراب » ^(٣)

قال علي : فأمر عليه السلام بهرق ما في الاناء اذا ولغ فيه الكلب ، ولم يخص شيئاً من شيء : ولم يأمر عليه السلام باجتنب ما ولغ فيه في غير الاناء ، بل نهى عن اضاعه المال ، وقد جاء هذا الخبر بروايات شتى ، في بعضها : « والسابعة بالتراب » وفي بعضها : « احداهن بالتراب » وكل ذلك لا يختلف معناه ، لان الاولى هي بلا

الخبثية ينقلها للانسان ، والتوقي منه ضرورى ، وهذا مصدق لما تقدم من معاني الشريعة في هذا الباب . والنظافة من الايمان

(١) الذي في أبي داود « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر » الخ

(٢) زيادة من أبي داود

(٣) رواه أيضا مسلم والنسائي وابن ماجه

شك احدى الفسلات ، وفي لفظة « الاولى » بيان آيتين هي ، فن جل التراب في أولاهن قد جعله في احدهن بلا شك واستعمل اللفظين معاً ، ومن جعله في غير أولاهن قد خالف أمر رسول الله ﷺ في أن يكون ذلك في أولاهن وهذا لا يحل ، ولا شك ندري أن تعفيره بالتراب في أولاهن تطهير ثامن الى السبع فسلات ، وان تلك الفسلة سابقة لسايرهن اذا جمعن ، وبهذا تصح الطاعة لجميع الفاظه عليه السلام المأثورة في هذا الخبر ، ولا يجزئ بدل التراب غيره ، لأنه تعدل لحد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)

والماء الذي يغسل به الاناء طاهر ، لانه لم يأت نص باجتنابه ، ولا شريعة الا ما أخبرنا بها عليه السلام ، وما عدا ذلك فهو مما لم يأذن الله تعالى به ، والماء حلال شربه طاهر فلا يحرم الا بأمر منه عليه السلام (٢)

وأما ما أكل فيه الكلب أو وقع فيه أو دخل فيه بعض أعضائه فلا يغسل في ذلك ولا يرق لأنه حلال طاهر قبل ذلك ييقين — ان كان مما أباحه الله تعالى من المطاعم والمشارب وسائر المباحات — فلا ينتقل الى التحريم والتنجيس الا بنص لا بدعوى *

وأما وجوب ازالة لعاب الكلب وعرقه في أى شيء كان فلأن الله تعالى حرم كل ذى ناب من السباع ، والكلب ذو ناب من السباع ، فهو حرام ، وبعض الحرام حرام بلا شك ، ولعابه وعرقه بعضه فهما حرام ، والحرام فرض ازالته واجتنابه (٣)

(١) ثبت في الطب ان بعض مافي لعاب الكلب من الامراض لاعلاج له
الا ذلك بالتراب

(٢) معاذ الله أن يكون هذا الماء طاهراً وهو مما دل قوله صلى الله عليه وسلم « طهور اناء أحدكم » على نجاسته بمعناه الظاهر الذي لا يحتاج الى تأويل وهو ماء قدر مستنكر

(٣) اذن أفليس ما أكل منه الكلب من طعام أو وقع فيه من شراب أو دخل فيه بعض أعضائه بقي فيه شيء من لعابه أو عرقه أو نثته ويحرم تناوله وتجب اراقته لذلك ؟ اللهم غفرا

ولم يجوز أن يزال من الثوب الا بالماء لقول الله تعالى (وثيابك فطهر) وقد قلنا ان التطهير لا يكون الا بالماء وبالتراب عند عدم الماء *

ومن قال بقولنا في غسل ما ولغ فيه الكلب سبعاً أبو هريرة ، كما حدثنا يونس ابن عبد الله ثنا أبو بكر بن احمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا اسماعيل - هو ابن علية - عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : اذا ولغ الكلب في الاناء غسل سبع مرات أولاً من او احداهن بالتراب والمهمرة ، وروينا عن الحسن البصري : اذا ولغ الكلب في الاناء أهرقه واغسله سبع مرات ، وبه يقول ابن عباس وعروة بن الزبير وطاوس وعمر بن دينار ، وقال الاوزاعي : ان ولغ الكلب في اناء فيه عشرة أقساط ^(١) لم يهرق كله ويفسل الاناء سبع مرات احداهن بالتراب ، فلن ولغ في ماء في بقعة صغيرة مقدار ما يتوضأ به انسان فهو طاهر ، ويتوضأ بذلك الماء ويفسل لعاب الكلب من الثوب ومن الصيد *

قال علي : قول الاوزاعي هو نفس قولنا ، وبهذا يقول - يعني غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعاً احداهن بالتراب - احمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وأبو عبيد وأبو ثور وداود وجملة أصحاب الحديث *

وقال الشافعي كذلك إلا انه قال : ان كان الماء في الاناء خمسمائة رطل لم يهرق ولو لغ الكلب فيه ، ورأى هرق ما عدا الماء وان كثر ، ورأى أن يفسل من ولوغ الخنزير في الاناء سبعاً كما يفسل من الكلب ، ولم يرد ذلك في ولوغ شيء من السباع ولا غير الخنزير أصلاً *

قال علي : وهذا خطأ لان عموم أمر رسول الله ﷺ في الامر بهرقه أولى أن يتبع ، واما قياس الخنزير على الكلب فخطأ ظاهر - لو كان القياس حقاً - لأن الكلب بعض السباع

(١) في السائب « كل مقدار فهو قسط في الماء وغيره » وفيه أيضاً « والقسط الكوز عند أهل الامصار والقسط مكيال وهو نصف صاع ، والفرق ستة أقساط. المبرد : القسط أربعمئة واحد وثمانون درهما »

لم يحرم إلا سبعة من لحوم السباع قط ، فكان قياس السباع وما ولدت فيه على الكلب القبيح هو بعضها والتي يجوز أكل صيدها إذا علمت - : أولى من قياس الخنزير على الكلب ، وكذا لم يجوز أن يقاس الخنزير على الكلب في جواز انخاذه وأكل صيده ، فكذلك لا يجوز أن يقاس الخنزير على الكلب في عدد غسل الاناء من ولوغه ، فكيف والقياس كله باطل *

وقال مالك في بعض أقواله : يتوضأ بثلث الماء وتردد (١) في غسل الاناء سبع مرات ، فمرة لم يره ومرة رآه ، وقال في قول له آخر : يهرق الماء ويغسل الاناء سبع مرات ، فإن كان لبنا لم يهرق ولكن يغسل الاناء سبع مرات ويؤكل ما فيه ، ومرة قال : يهرق كل ذلك ويغسل الاناء سبع مرات *

قال علي : هذه تنازير ظاهرة للخطأ . لا النص اتبع في بعضها ، ولا القياس اطرد فيها ، ولا قول أحد من الصحابة أو التابعين رضي الله عنهم قلد فيها * وروى عنه أنه قال : اني لأراه عظيماً أن يعمد الى رزق من رزق الله فيهرق من أجل كلب ولغ فيه *

قال علي : فيقال لمن احتج بهذا القول : أعظم من ذلك أن تخالف أمر الله على لسان نبيه ﷺ بهرقه . وأعظم مما استعظمتموه أن يعمد الى رزق من رزق الله فيهرق من أجل عصفور مات فيه بغير أمر من الله بهرقه . قلن قالوا : العصفور الميت حرام ، قلنا : نعم لم تخافكم في هذا ، ولكن المانع الذي مات فيه حلال ، فتحرر بكم الحلال من أجل محاسنة الحرام هو الباطل ، إلا أن يأمر بذلك رسول الله ﷺ فيقطع أمره ، ولا يتمدى حده ، ولا يضاف اليه ما لم يقل *

وقال أبو حنيفة : يهرق كل ملوئ فيه الكلب أي شيء كان كثر أم قل ، ومن توضأ بذلك الماء أعاد الوضوء والصلاوات أبداً ، ولا يغسل الاناء منه إلا مرة *

(١) في التنية « وزجج » وفي المصرية « ويرجج » وكلامهما فيها نظن خطأً ترجح ان صوابه « وردد » كما يقضى السياق
(م ١٥٠ - ج ١ - المحل)

قال علي : وهذا قول لا يحفظ عن أحسن الصحابة ولا من التابعين ، إلا أننا روينا عن إبراهيم أنه قال فيها ولغ فيه الكلب : اغسله ، وقال مرة : اغسله حتى تنقيه ، ولم يذكر محمداً . وهو قول يخالف لسنة رسول الله ﷺ التي أوردنا ، وكفى بهذا خطأ .

واحتج له بعض مقلديه بأن قال : إن أبا هريرة - وهو أحد من روى هذا الخبر - قد روى عنه أنه خالفه .

قال علي : فيقال له : هذا باطل من وجوه ، أحدها : أنه إنما روى ذلك الخبر الساقط عبد السلام بن حرب وهو ضعيف ، ولا مجاهرة أقبح من الاعتراض على ما رواه عن أبي هريرة ابن علية عن أيوب عن ابن سيرين - النجوم الثواقب - بمثل رواية عبد السلام بن حرب ^(١) ، وثانيتها : أن رواية عبد السلام - على

(١) أثر أبي هريرة رواه الطحاوي في معاني الآثار (ج ١ ص ١٣) من طريق عبد السلام بن حرب عن عبد الملك - هو ابن أبي سليمان - عن عطاء عن أبي هريرة ، ورواه الدارقطني في سننه (ص ٢٤ و ٢٥) من طريق اسحق الأزرق وابن فضيل عن عبد الملك ، فبرأ عبد السلام بن حرب من التفرد به ، وعبد السلام ثقة روى له الشيخان ، وإنما حكم حفاظ الحديث بالخطأ فيه على عبد الملك بن أبي سليمان ، قال الدارقطني : « لم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء » وقال البيهقي في سننه الكبرى (١ : ٢٤٧) « وقد روى حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فتواه بالسبع كما رواه ، وفي ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة في الثلاث ، وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات »

وقال ابن حجر في التتبع : « ثبت أنه - يعني أبا هريرة - أفتى بالنسل سبعا ، ورواية من روى عنه موافقة فتياه لروايته أرحح من رواية من روى عنه مخالفتها ، من حيث الاسناد ومن حيث النظر ، أما النظر فظاهر ، وأما الاسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه ، وهذا من أصح الاسانيد ، وأما المخالفة فمن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء

نحسبها - (١) إنما فيها أنه يفضل الاناء ثلاث مرات ، فأبجصلوا لإعلى خلاف السنن وخلاف ما اعترضوا به عن أبي هريرة ، فلا النبي ﷺ اتبعوا ، ولا أبا هريرة الذي احتجوا به قائلوا . وثالثها : أنه لو صح ذلك عن أبي هريرة لما حل أن يترى بذلك على ما رواه عن النبي ﷺ ، لأن الحجة إنما هي في قول رسول الله ﷺ لافي قول أحد سواء (٢) ، لأن الصاحب قد ينسى ما روى وقد يتأول فيه ، والواجب اذا وجد مثل هذا ان يضعف ما روى عن الصاحب من قوله ، وأن يطلب عليه ما روى عن النبي ﷺ ، لا أن يضعف ما روى عن النبي ﷺ وتطلب عليه ما روى عن الصاحب ، فهذا هو الباطل الذي لايحل ، ورابعها : أنه حتى لو صح عن أبي هريرة خلاف ما روى - ومعاذ الله من ذلك - فقد رواه من الصحابة غير أبي هريرة وهو ابن مفل ولم يخالف ما روي .

وقال بعضهم : إنما كان هذا اذا أمر بقتل الكلاب ، فلما نهى عن قتلها نسخ ذلك قال على : وهذا كذب بحت لوجهين ، أحدهما : لأنه دعوى قاضية بلا دليل ، وقفوما لاعلم لقائله به ، وهذا حرام . والثاني : أن ابن مفل روى النهي عن قتل الكلاب والامر بقتل الاناء منها سبعا في خبر واحد معاً ، وقد ذكرناه قبل . وأيضا : فإن الأمر بقتل الكلاب كان في أول الهجرة ، وإما روى غسل الاناء منها سبعا أبو هريرة وابن مفل ، وإسلامهما متأخر *

وقال بعضهم : كان الأمر بقتل الاناء سبعا على وجه التعليل .

قال على : يقال لهم : أبحق أمر النبي عليه السلام في ذلك وبما تلزم طاعته فيه أم أمر بباطل وبما لا مؤونة في معصيته في ذلك ؟ فإن قالوا : ببحق وبما تلزم طاعته فيه ، فقد أسقطوا شعبهم بذكر التعليل . وأما القول الآخر فالقول به كفر مجرد لايقوله مسلم *

عنه ، وهو دون الاول في القوة بكثير ، وعبد الملك ثقة ثبت حجة أخرج له مسلم ، وإنما أنكروا عليه تفرده عن عطاء بنجر الشفعة لجار ، وما هذا بقادح في صحة روايته ، ولعله أخطأ أو نسي أبو هريرة حين أفتى بالثلاث .

(١) في الجنية « تحميمها »

(٢) في الجنية « غيره »

وقال بعضهم : قد جاء أثر بأنه إنما أمر بقتلها لأنها كانت تروع المؤمنين . قيل
ه : لسنا في قتلها ! إنما نحن في غسل الاناء من ولوغها ، مع أن ذلك الأثر ليس فيه
إلا ذكر قتلها فقط ، وهو أيضاً موضوع لأنه من رواية الحسين بن عبيد الله المجلى (١)
وهو ساقط *

وشبب بعضهم قد ذكر الحديث القى فيه المغفرة للبني التي سقت الكلب بخفها
قال على : وهذا عجب جداً ، لأن ذلك الخبر كان في غيرنا ، ولا تلزمنا شريعة
من قبلنا . وأيضاً : فمن لم ان ذلك الخلف شرب فيه ما بعد ذلك ، وانه لم ينسل ،
وأن تلك البني عرفت سنة غسل الاناء من ولوغ الكلب ؟ ولم تكن تلك البني نبية
فيحتاج فعلها ، وهذا كله دفع بإراح ، وخبط يجب أن يستحي منه *
ويجزئ غسل من غسله وان كان غير صاحبه ، قوله عليه السلام : « فاعلموه »
فهو أمر عام *

قال على : فإن أنكرنا علينا التفريق بين ما ولغ الكلب فيه وبين ما أكل
فيه أو وقع فيه أو أدخل فيه عضواً من أعضائه غير لسانه . قلنا لم : لا نكرة على
من قل ما قل رسول الله ﷺ ، ولم يقل ما لم يقل عليه السلام ولم يخالف ما أمره به
نبيه عليه السلام ، ولا شرع ما لم يشرعه عليه السلام في الدين ، وإنما النكرة على
من أبطل الصلاة بما زاد على الحرم البخل في الثوب من دم الدجاج فأبطل به الصلاة ، ولم
يبطل الصلاة بثوب غس في دم السمك ، ومن أبطل الصلاة بقدر الحرم البخل في
الثوب من خمر الدجاج وروث الخيل ، ولم يبطلها بأقل من ربع الثوب من بول
الخيل وخر الغراب ، وعلى من أراق الماء بلغ فيه الكلب ، ولم يرق اللبن إذا ولغ فيه
الكلب ، وعلى من أمر بهرق خمائة رطل غير أوقية من ماء وقع فيه درهم من لعاب
كلب ، فإن وقع فيه رطل من لعاب الكلب كان طاهراً لا يراق منه شيء (٢) فهذه

(١) الحسين هذا قال البارقيطي : كان يضع الحديث .

(٢) الكلام هنا ناقص سقط منه شيء ويظهر أن صوابه : فإن كان خمائة
رطل ووقع فيه رطل من لعاب الكلب . الخ لأنه يريد بهذا الرد على الشافعية
الذين يذهبون إلى أن الماء لا ينجس إذا كان قلتين ، وفسروها بخمائة رطل .

هي النكرات حقاً لا ما قلنا . والله تعالى تأيد *

١٢٨ - مسئلة - فان ولغ في الاناء الهر لم يهرق مافيه، لكن يؤكل أو يشرب أو يستعمل ، ثم يضل الاناء بالماء مرة واحدة فقط ، ولا يلزم إزالة لعابه مما عدا الاناء والتوب بالماء لكن بما أزاله ومن التوب بالماء فقط *

حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلفنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو البزار ثنا عمرو بن علي الصبري ثنا أبو عاصم الضحاك ابن محمد ثنا قرة بن خالد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « اذا ولغ الكلب في الاناء فأغسله سبع مرات والهرمة (١) »

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا زيد بن الحبيب ثنا مالك بن أنس أخبرني اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الانصارى عن حميدة بنت عبيد بن رافع (٢) عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ولد أبي قتادة : « أنها صبت لأبي قتادة ماء يتوضأ به ، فجاءت هرة تشرب فأصغى لها الاناء فجعلت أنظر ، فقال : أتصجين يا ابنة أخي ! قل رسول الله ﷺ : انها ليست بنجس انما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات (٣) »

قال علي : فوجب غسل الاناء ولم يجب اوراق مافيه ، لانه لم ينجس ، ووجب

(١) هذا الحديث رواه أيضا الترمذى والدارقطنى والحاكم وغيرهم، وقد رجح حفاظ الحديث أن قوله « والهرمة » موقوف من كلام أبي هريرة ، وأوضحنا ذلك فيما علقناه على التحقيق في المسئلة رقم ١٦

(٢) حميدة - بضم الحاء - بنت عبيد - بضم العين - بن رفاع بن رافع بن مالك الانصارى . وأخطأ يحيى القتيبي في روايته الموطأ عن مالك فقال « حميدة - بفتح الحاء - بنت أبي عبيدة بن فروة »

(٣) رواه أيضا الشافعى واحمد والدارمى وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطنى وصححه البخارى والمقبلى والدارقطنى والبيهقى والحاكم ووافقه الذهبي ، وقال الترمذى « حديث حسن صحيح » .

غسل لعابه من الثوب ، لأن المهر فوناب من السباع فهو حرام ، وبعض الحرام حرام ، وليس كل حرام نجسا ، ولا نجس الامامعاء الله تعالى أو رسوله نجسا ، والحريز والذهب حرام على الرجال وليس بنجسين ، وقل الله تعالى : (وثيابك فطهر) .

وقال أبو حنيفة: يبرق ما ولغ فيه المهر ولا يبرق الوضوء به ، وينسل الاناء مرة (١) ، وهذا خلاف كلام رسول الله ﷺ من رواية أبي قتادة . وقل مالك والشافعي : يتوضأ بما ولغ فيه المهر ولا ينسل منه الاناء . وهذا خلاف أمر رسول الله ﷺ من رواية أبي هريرة . ومن أمر ينسل الاناء من ولوغ المهر أبو هريرة وسعيد بن المسيب والحسن البصري وطاوس وعطاء ، إلا أن طاوسا وعطاء جملاه بمنزلة ما ولغ فيه الكلب . ومن أباح أن يستعمل ما ولغ فيه المهر أبو قتادة وابن عباس وأبو هريرة وأم سلمة وعلي وابن عمر - باختلاف عنه - ، فصح قول أبي هريرة كقولنا نصا . والحمد لله رب العالمين

١٢٩ - مسألة - وتطهير جلد الميتة أى ميتة كانت - ولو أنها جلد خنزير أو كلب أو سبع أو غير ذلك - : فانه بالبيع - بأى شيء دبح - طاهر ، فإذا دبح حل بيحه والصلاة عليه ، وكان كجلده ما ذكى مما يحل أكله ، إلا أن جلد الميتة المذكور لا يحل أكله بحال ، حاشا جلد الانسان ، فانه لا يحل أن يدبح ولأن يسلخ ، ولا بد من دفنه وإن كان كافرا . وصوف الميتة وشعرها وريشها ووبرها حرام قبل الدباغ حلال بده ، وعظمها وقرنها مباح كله لا يحل أكله ، (٢) ولا يحل بيع الميتة ولا الاتقاع بصحبها ولا شحمها •

حدثني أحمد بن قاسم ثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدى قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن اسماعيل الترمذى ثنا الحيدى ثنا سفيان - هو ابن عيينة - ثنا زيد بن أسلم أنه سمع عبد الرحمن بن وعلة المصرى يقول : سمعت ابن عباس يقول : سمعت

(١) هذا النقل خطأ . قال في الهداية : « وسور الهرة طاهر مكروه ، وعن أبي يوسف انه غير مكروه »
(٢) في المصرية « حرام كله ولا يحل بيحه »

رسول الله ﷺ يقول : « أيما أهل دبع قد طهر (١) »

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن
معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس
قال : « مر رسول الله ﷺ على شاة لمولاة لميمونة ميتة فقال : أفلا انتفتم باهايا !
قلوا : وكيف وهي ميتة يا رسول الله ؟ قال : إنما حرم لحمها (٢) . »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا
سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن
ميمونة (٣) : « أن رسول الله ﷺ مر على شاة ملقاة ، فقال : لمن هذه ؟ قالوا : لميمونة ،
قال : ما عليها لو انتفتم باهايا ! قالوا أنها ميتة ، قال : إنما حرم الله أكلها . »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي
شيبه وعمرو الناقد وابن أبي عمير عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد
الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : « تصدق على مولاة لميمونة بشاة فأتت ، فر
بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هلا أخذتم إهابها فذبتموه فانتفتم به ؟
فقالوا : أنها ميتة ، قال : إنما حرم أكلها »

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أرونا ابن
جريج عن عطاء عن ابن عباس : « أخبرني ميمونة أن شاة ماتت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : ألا ذبتم إهابها ! »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عبيد الله

(١) رواه أيضا مسلم واحد والنسائي وابن ماجه والترمذى وابن حبان في صحيحه والدارقطني وغيرهم .

(٢) رواه أيضا البخاري ومسلم وأصحاب السنن .

(٣) سقط من اليمينية ذكر ميمونة وصار فيها من حديث ابن عباس وهو خطأ ، وما هنا هو الصواب الموافق للعصرية ولسنن النسائي (ج ٢ ص ١٩٠-١٩١)

ابن سعيد ثنا معاذ بن هشام الدستوائى حدثني أبى عن قتادة (١) عن الحسن بن الجون بن قتادة عن سلمة بن المحبق : « أن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك دعا بماء من عند امرأة قتالت : ما عندى الا في قرية لى مينة ، قل : أليس قد دبغتها ؟ قالت بلى . قل : فإن دبغها ذكاتها . »

حدثنا أحمد بن محمد الجسوري ثنا أحمد بن الفضل الدينورى ثنا محمد بن جرير الطبرى ثنا محمد بن حاتم ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحسن بن الجون بن قتادة التميمي (٢) قل : « كنا مع رسول الله ﷺ - فقال في حديث ذكره - : فإن دبغ الميتة طهرها » قل على : جون وسلمة لها صحبة (٣)

(١) في المصرية « معاذ بن هشام الدستوائى ثنا قتادة » والصواب ما في اليمنية وهو الموافق لسنن النسائي (٢ : ١٩١)

(٢) في اليمنية « التميمي » وهو خطأ . انظر التهذيب والاصابة

(٣) حديث سلمة بن المحبق رواه أيضا ابو داود والبيهقي وابن حبان والحاكم ، وقال ابن حجر استاده صحيح ، وزواه البغوي وابن منده وابن قانع من حديث الحسن بن جون قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم . الخ قال البغوي : « هكذا حدث به هشيم لم يجاوز به جون بن قتادة وليست لجون صحبة » واتفق حفاظ الحديث على أن هشيا أخطأ في هذا الحديث . قال الحافظ ابن حجر : « واغتر أبو محمد بن حزم بظاهر استاده هشيم فروى من طريق الطبرى عن محمد بن حاتم عن هشيم فذكره . وقال : هذا حديث صحيح وجون قد صحت صحبته . وتمقبه أبو بكر بن مفوز فقال : هذا خطأ لجون رجل تابعي مجهول ، لا يعرف من روى عنه الا الحسن ، وروايته لهذا الحديث انما هي عن سلمة بن المحبق ، أخطأ فيه محمد بن حاتم . قلت ولم يصب في نسبته للخطأ فيه الى محمد بن حاتم . وأما قوله ان جونا مجهول فقد قاله أبو طالب والأزم عن أحمد ابن حنبل . وقال أبو الحسن بن البراء عن على بن المدنى : جون معروف وان كان لم يرو عنه الا الحسن ، وعده في موضع آخر في شيخو الحسن المجهولين . وقد روى جون بن قتادة أيضا عن الزبير بن العوام وشهد معه الجلي » ٨١ من الاصابة (ج ١ ص ٧٨٤) باختصار

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله انه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة : « ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة ^(١) والغزير والاصنام ، قيل يا رسول الله : أرايت شحوم الميتة فانه يطلى بها السفن وتنعن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟ قل لا : هو حرام (فقال رسول الله ﷺ عند ذلك) ^(٢) : قاتل الله اليهود ، ان الله لما حرم عليهم شحومها أجملوه ^(٣) ثم باعوه فأكلوا منه » .

قال علي : ذهب أحمد بن حنبل الى انه لا يحل استعمال جلد الميتة وان دبغ ، وذكر ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد ابن قدامة ثنا جرير عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال : « كتب الينا رسول الله ﷺ ألا تستنقصوا ^(٤) من الميتة باهاب ولا عصب » .

قال علي : هذا خبر صحيح ^(٥) ولا يخالف ما قبله ، بل هو حق ، لا يحل أن يفتنم من الميتة باهاب الا حتى يدبغ ، كما جاء في الاحاديث الأخر ، إذ ضم أقواله عليه السلام بعضها لبعض فرض ، ولا يحل ضرب بعضها ببعض ، لانها كلها حق

(١) هنا في اليمينية زيادة « والدم » ولا توجد في سنن النسائي (٢ : ١٩٧)

(٢) الزيادة التي بين القوسين من النسائي

(٣) في النسائي « الشحوم جلوه » وأجل الشحم وجله أذابه واستخرج

دهنه ، وجله أفصح من أجل . قاله في اللسان

(٤) كذا في المصرية وفي اليمينية « تفتنموا » وفي النسائي (٢ : ١٩٧)

« تفتنموا »

(٥) كلا ، بل هو حديث مضطرب أو مرسل ، لان عبد الله بن عكيم

- بضم الميم وفتح الكاف - ليس صحابيا . ولم يسمه ابن أبي ليلى منه ، وقد

أوفينا الكلام عليه في حواشينا على التحقيق في المسئلة ١٧

(١٦٢ - ج ١ - المحل)

من عند الله عز وجل ، قال الله تعالى: (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى)
وقال تعالى: (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) . وروى عن
عائشة أم المؤمنين باسناد في غاية الصحة: «دباغ الاديم ذكاته» (١) وهذا حميم لكل
أديم ، وعن ابن عباس عن أم المؤمنين ميمونة: انها دبغت جلد شاة ميتة فلم تزل تلبس
فيه حتى بلى ، وعن عمر بن الخطاب : دباغ الاديم ذكاته .

وقال ابراهيم النخعي - في جلود البقر والغنم تموت فتدبح - : إنها تباع وتلبس ،
وعن الأوزاعي اباحة بيعها ، وعن سفيان الثوري اباحة الصلاة فيها ، وعن الليث بن
سعد اباحة بيعها ، وعن سعيد بن جبير في الميتة : دباغها ذكاتها ، وأباح الزهري جلود
الغور ، واحتج بما جاء عن النبي ﷺ في جلد الميتة ، وعن عمر بن عبد العزيز وعروة
ابن الزبير وابن سيرين مثل ذلك *

وقال أبو حنيفة : جلد الميتة اذا دبح وعظامها وعصبها وعقبها وصوفها وشعرها
وزيورها وقرنها لأبأس بالاتفاق بكل ذلك ، وبيعه جثث ، والصلاة في جلدها اذا دبح
جثث ، أى جلده كان حاشا جلد الخنزير *

وقال مالك : لا خير في عظام الميتة ، وهى ميتة ، ولا يصلى في شيء من جلود
الميتة وإن دبغت ، ولا يحمل بيعها أى جلدها كالت ، ولا يستقى فيها ، لكن جلود
ما يؤكل لحمة اذا دبغت جثث القعود عليها وأن يضر بل عليها ، وكره الاستقاء فيها
بآخرة لنفسه ، ولم يمنع عن ذلك غيره ، ورأى جلود السباع اذا دبغت مباحة للجلوس
والقربلة ، ولم ير جلد الحمار وان دبح يجوز استعماله ، ولم ير (٢) استعمال قرن (٣) الميتة
ولا سننها ولا ظلفها ولا ريشها ، وأباح صوف الميتة وشعرها ووبرها ، وكنتك ان
أخذت من حى *

وقال الشافعى : يتوضأ في جلود الميتة اذا دبغت أى جلدها كان ، إلا جلد كلب

(١) رواه الدارقطنى مرفوعا بلفظ : « طهور كل أديم دباغه » وقال « اسناد
حسن كلهم ثقات » ورواه النسائي وابن حبان والطبراني والبيهقي .

(٢) في اليمنية « ولم يجز » .

(٣) في اليمنية « جلد » وما هنا أظهر .

أو خنزير، ولا يظهر بالدباغ لا صوف ولا شعر ولا وبر ولا عظم ولا قرن ولا سن ولا ريش، إلا الجلد وحده قطع •

قل على : أما إباحة أبي حنيفة العظم والعقب من الميتة خطأ، لأنه خلاف الأثر الصحيح الذى أوردنا : « ألا نتنع من الميتة بأعقاب ولا عصب » وجاء الخبر بإباحة الأهاب إذا دبغ، فبقى العصب على التحريم، والعقب عصب بلا شك، وكذلك تفرقه بين جلود السباع والميتات وجلد الخنزير خطأ، لأن كل ذلك ميتة محرم، ولا نعلم هذه التفاريق ولا هذا القول من أحد قبله .

وأما تفریق مالك بين جلد مايؤكل لحمه وبين جلد ما لا يؤكل لحمه خطأ، لأن الله تعالى حرم الميتة كما حرم الخنزير ولا فرق، قال الله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) ولا فرق بين كبش ميت وبين خنزير ميت عنده ولا عندنا ولا عند مسلم فى التحريم، وكذلك فرقه بين جلد الحمار وجلد السباع خطأ، لأن التحريم جاء فى السباع كما جاء فى الحمار ولا فرق، والمجب أن أصحابه لا يميزون الانتفاع بجلد الفرس إذا دبغ، ولحمه إذا ذكى حلال بالنص، ويميزون الانتفاع بجلد السبع إذا دبغ، وهو حرام لاتعمل فيه الذكوة بالنص، وكذلك منعه من الصلاة عليها إذا دبغت خطأ، لأنه تفریق بين وجوه الانتفاع بلا نص قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا تابع ولا قياس، ولا نعلم هذا التفریق من أحد قبله .

وأما تفریق الشافعي بين جلود السباع وجلد الكلب والخنزير خطأ، لأن كل ذلك ميتة حرام سواء، ودعواه أن معنى قوله عليه السلام : « إذا دبغ الأهاب قد طهر » - : أن مضاه عاد الى طهارته خطأ، وقول بلا برهان، بل هو على ظاهره أنه حينئذ طهر، ولا نعلم هذا التفریق من أحد قبله •

قل على : أما كل ما كلف على الجلد من صوف أو شعر أو وبر فهو بيد الدباغ طاهر كله لا قبل الدباغ، لأن النبي ﷺ قد علم أن على جلود الميتة الشعر والريش والوبر والصوف، فلم يأمر بإزالة ذلك ولا أباح استعمال شيء من ذلك قبل الدباغ، وكل ذلك قبل الدباغ بعض الميتة حرام، وكل ذلك بعد الدباغ طاهر ليس ميتة، فهو حلال لحاشا أكله، وإذا هو حلال فلباسه فى الصلاة وغيرها وبيع كل ذلك داخل فى الانتفاع

الذى أمر به رسول الله ﷺ ، فإن أزيل ذلك عن الجلد قبل البياغ لم يجز الانتفاع بشيء منه ، وهو حرام ، إذ لا يدخل البياغ فيه ، وإن أزيل بعد البياغ فقد طهر ، فهو حلال بعد كسائر المباحات حاشا أن كله قط •

وأما العظم والريش والقرن فشكل ذلك من الحلى بعض الحلى ، والحلى مباح ملكه (١) وبينه إلا ما منع من ذلك نص ، وكل ذلك من الميتة ميتة ، وقد صح تحريم النبي ﷺ بيع الميتة ، وبعض الميتة ميتة ، فلا يحل بيع شيء من ذلك ، والانتفاع بكل ذلك جائز ، لقوله عليه السلام : « إنما حرم أكلها » فأباح ما عدا ذلك إلا ما حرم باسمه من بيعها والادهان بشحونها ، ومن عصبتها ولحمها •

وأما شعر الخنزير وعظمه فحرام كله ، لا يحل أن يملك ولا أن ينتفع بشيء منه ، لأن الله تعالى قال : (أولم خذوا من رجس) والضير يرجع إلى أقرب مذكور ، فخنزير كله رجس ، والرجس واجب اجتنابه ، بقوله تعالى : (رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) حاشا الجلد فإنه بالبياغ طاهر ، بموم قوله عليه السلام : « وأما أهلب دبح فقد طهر » •

قال على : وأما جلد الإنسان فقد صح نهى رسول الله ﷺ عن المثلة ، والسلخ أعظم المثلة ، فلا يحل التمثيل بكافر ولا مؤمن ، وصح أمره عليه السلام بإبقاء قتلى كفار بدر في القليب ، فوجب دفن كل ميت كافر ومؤمن . والله تعالى التوفيق •
١٣٠ - مسئلة - وإناء الخمر إن تخلت الخمر فيه فقد صار طاهراً يتوضأ فيه ويشرب وإن لم يغسل ، فإن أهرقت أزيل أثر الخمر - ولا بد - بأى شيء من الطاهرات أزيل ، ويظهر الاناء حيثئذ سواء كان فخاراً أو عوداً أو خشباً أو نحاساً أو حجرأ أو غير ذلك .

أما الخمر فحرمه بالنص والاجماع المتيقن ، فواجب اجتنابها ، قال تعالى : (إنما الخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) فإذا تخلت الخمر أو تخلت فخلل حلال بالنص طاهر •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الأهرابي ثنا أبو داود ثنا

(١) في الجنة « لا مباح أكله وبينه »

عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان - هو الثوري - عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « نعم الادام لخل (١) » فهم عليه السلام ولم يخص ، وانخل ليس خراً ، لان الحلال الظاهر غير الحرام الرجس بلا شك ، فاذن لا خرمنا لك أصلاً ، ولا أثر لها في الاثاء ، فليس هنالك شيء يجب اجتنابه وإزالته ، وأما اذا ظهر أثر الخرفى الاثاء فعلى هنالك بلا شك ، وإزالتها واجتنابها فرض ، ولا نص ولا إجماع في شيء ما يمينه تزال به ، فصح أن كل شيء أزيلت به قد أديننا ما علينا من واجب إزالتها . والحمد لله رب العالمين . وإذا أزيلت فلا ثاء طاهر ، لأنه ليس هنالك شيء يجب اجتنابه من أجله .

١٣١ مسألة - والمقي طاهر في الماء كن أو في الجسد أو في الثوب ولا يجب إزالته ، والبصاق مثله ولا فرق .

حدثنا حماد بن ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الهبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري وسفيان بن عيينة كلاهما عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن هام بن الحارث قال : « أرسلت عائشة أم المؤمنين الى ضيف لها تدعوه فقالوا : هو يفضل جنباً في توبه ، قالت ولم يسله ؟ لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ . فأنكرت رضى الله عنها غسل المني .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن جواس (٢) الحنفى أبو عاصم ثنا ابو الاحوص عن شبيب بن غرقدة (٣) عن عبد الله بن شهاب المخولاني قال : « كنت نازلاً على عائشة فاحتلت في ثوبي فغسستها في الماء فرأيتني جارية لعائشة فأخبرتها ، فبعثت الى عائشة : ما حملك على ما صنعت بثوبيك ؟ قلت : رأيت ما يرى النائم في منامه ، قالت : هل رأيت فيها شيئاً ؟ قلت : لا ، قالت : فلو رأيت شيئاً غسلته لقد رأيتني واني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يا بسا بظفري . »

(١) رواه أيضا الترمذى وابن ماجه ، ورواه الترمذى من حديث عائشة

(٢) بالجيم المفتوحة وتشديد الواو وآخره سين مهمة .

(٣) بفتح النون المعجمة واسكان الراء .

فهذه الرواية تبين كذب من تخرص بلا علم ، وقال : كانت تفركه بالماء .

حدثنا حماد ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن أبين ثنا احمد بن زهير بن حرب ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة ثنا حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن الاسود بن يزيد ان عائشة قالت : « كنت أفرك المتى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصل في فيه » وقد رواه أيضا علقمة بن قيس والحارث بن نوفل عن عائشة مسندا ، وهذا تواتر ، وصح عن سعد بن أبي وقاص انه كان يفرك المتى من ثوبه ، وصح عن ابن عباس في المتى يصيب الثوب : هو بمنزلة النخل والبراق امسحه بإذخرة أو بخرقة ، ولا تغسله ان شئت الا أن تغدنه أو تتركه أن يرى في ثوبك ، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وجميع أصحابهم .

وقال مالك : هو نجس ولا يجرىء الا غسله بالماء ، وروينا غسله عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب
وقال أبو حنيفة : هو نجس ، فان كان في الجسد منه أكثر من قدر الدرهم البخل لم يجرىء في ازالته غير الماء ، فان كان قدر الدرهم البخل فأقل أجزأت ازالته بغير الماء ، فان كان في الثوب أو النمل أو الخلف منه أكثر من قدر الدرهم البخل ، فان كان رطبا لم يميز الا غسله بأي مائع كان ، فان كان يابسا أو كان قدر الدرهم البخل فقل (١) وان كان رطبا أجزأ مسحه فقط ، وروينا عن ابن عمر انه قال : ان كان رطبا فغسله وان كان يابسا فغته .

قال علي : واحتج من رأى نجاسة المتى بحديث رويناه من طريق سليمان بن ينار عن عائشة : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينسل المتى وكنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقالوا : هو خارج من مخرج البول فينجس قلك ، وذكرنا حديثنا رويناه من طريق أبي حنيفة عن سفيان الثوري ، مرة قال : عن الاعمش ، ومرة قال : عن منصور ، ثم استمر ، عن ابراهيم عن همام بن الحارث

(١) أين جواب الشرط ؟ له سقط من النسخ

عن عائشة في النبي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بحته »
قال علي : وهذا لاحجة لم فيه . أما الصحابة رضى الله عنهم فقد روينا عن
عائشة وسعد وابن عباس مثل قولنا ، وإذا تنازع الصحابة رضى الله عنهم فليس
بعضهم أولى من بعض ، بل الرد حينئذ واجب الى القرآن والسنة . وأما حديث
سليمان بن يسار فليس فيه أمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه ولا بإزالته ولا
بأنه نجس ، وإنما فيه أنه عليه السلام كان يفسله ، وأن عائشة كانت تفسله ، وأفعاله عليه السلام ليست
على الوجوب ، وقد حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا مالك بن اسماعيل ثنا زهير - هو ابن مملوكة - ثنا حميد ثنا
عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في القبة فحكها (١)
بيده ورأى كراهيته لذلك (٢) » . فلم يكن هذا دليلا عند خصومنا على نجاسة النخامة ،
وقد يفسل المرء ثوبه مما ليس نجسا . وأما حديث سفيان قالما انفرد به أبو حذيفة
موسى بن مسعود التهمدي ، بصري ضعيف مصنف كثير الخطأ ، روى عن سفيان
البواطل ، قال أحمد بن حنبل فيه : هو شبه لاشيء ، كأن سفيان القى يحدث عنه
أبو حذيفة ليس سفيان القى يحدث عنه الناس (٣)

- (١) في الاصلين (حكاه) ومصحناه من البخاري (ج ١ ص ٦٤)
(٢) في البخاري « فرأى منه كراهية أو رأى كراهيته لذلك وشدته عليه »
(٣) حديث عائشة الذي رواه أبو حذيفة أخرجه ابن الجارود في المنتقى (ج ٧١ ص ٧٧) ونصه : « حدثنا محمد بن يحيى واحمد بن يوسف قالنا ثنا أبو حذيفة قال ثنا
سفيان عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحارث قال : كان ضيف عند عائشة
رضى الله عنها فأجنب فجعل يفسل ما أصابه ، فقالت عائشة رضى الله عنها : كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بحته » وهو اسناد صحيح كما قال ابن حجر
في التلخيص (ج ١ ص ١٩١) وقال : « وهذا الحديث قد رواه مسلم من هذا
الوجه بلفظ : لقد رأيتني أحكم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإيسا
بظفري . ولم يذكر الأمر » فالحديث له أصل صحيح ، وأبو حذيفة ثقة أخرج
له البخاري ، وقال أبو حاتم « صدوق معروف بالثوري ولكن كان يصعب »

وأما قولهم : إنه يخرج من مخرج البول ، فلاحجة في هذا ، لأنه لاحق للبول
مالم يظهر ، وقد قال الله تعالى : (من بين فرث ودم لبنا خالصا) فلم يكن خروج اللبن
من بين الفرث والدم منجساً له ، فسقط كل ما تعلقوا به . وبالله تعالى التوفيق .

وقال بعضهم : يشبهه رطباً على حديث سليمان بن يسار ، ويحكه يابساً على سائر
الأحاديث . قال علي : وهذا باطل ، لأنه ليس في حديث سليمان أنه كان رطباً ،
ولا في سائر الأحاديث أنه كان يابساً ، إلا في حديث الخولاني وحده ، فحصل هذا
القتال على الكذب والتحكم ، اذ زاد في الاخبار ما ليس فيها

قال علي : وقد قال بعضهم : معنى : « كنت أفركه » أى بالماء ، قال علي :
وهذا كذب آخر وزيادة في الخبر ، فكيف وفي بعض الأخبار - كما أوردنا - :
« يابساً بظفري » . قال علي : ولو كان نجساً لما ترك الله تعالى رسوله ﷺ يصلي به ،
ولا خبره كما أخبره إذ صلى بنعليه وفيهما قدر نعلهما ، وقد ذكرناه قبل هذا بأسناده .
وبالله تعالى التوفيق .

١٣٣ - مسئلة - وإذا أحرقت الصفرة أو الميتة أو تغيرت فصارَت وماداً أو
تراباً ، فكل ذلك طاهر . ويتيمم بذلك التراب . برهان ذلك ان الاحكام انما هي
على ما حكم الله تعالى بها فيه مما يقع عليه ذلك الاسم الذي به خاطبنا الله عز وجل .
فاذا سقط ذلك الاسم قد سقط ذلك الحكم . وانه غير الذي حكم الله تعالى فيه .
والصفرة غير التراب وغير الرماد . وكذلك الحجر غير الخلل . والانسان غير الدم الذي
منه خلق . والميتة غير التراب

وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٥٥) « كان كثير الحديث ثقة . ن.
شاء الله تعالى ، وكان حسن الرواية عن عكرمة بن عمار وزهير بن محمد وسفيان
الثوري ، وبذكرون أن سفيان كان تزوج أمه حين قدم البصرة » مات في جمادى
الآخرة سنة ٢٢٠ . وكذا أحمد فيه لعلها لما جاء به من أحاديث عن سفيان
لا يعرفها غيره ، وليس هذا قدساً فيه ، وقد قال احمد حين سئل عنه - أما من أهل
الصدق فتم . »

١٣٣ - مسئلة - ولعاب المؤمنين من الرجال والنساء - الجنب منهم والحائض وغيرهما - ولعاب الخليل وكل ما يؤكل لحمه ، وعرق كل ذلك دمه ، وسؤر كل ما يؤكل لحمه - : طاهر مباح الصلاة به •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي بن عبد الله ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطن - ثنا حميد ثنا بكر عن أبي رافع عن أبي هريرة : « أن النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وأبو هريرة جنب (١) ، قال فأنخست منه (٢) فنهبت فغسلت ثم جئت (٣) فقال : أين كنت يا أبا هريرة ؟ قال : كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة ، قال : سبحان الله ! ان المؤمن لا ينجس » •

قال علي : وكل ما يؤكل لحمه فلا خلاف في انه طاهر ، قل الله تعالى (ويحمل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فكل حلال هو طيب ، والطيب لا يكون نجساً بل هو طاهر ، وبعض الطاهر طاهر بلا شك ، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أباضه الا أن يأتي نص بتحريم بعض الطاهر فيوقف عنده ، كالدّم والبول والرجيع ، ويكون مستثنى من جملة الطاهر ، ويبقى سائرهما على الطهارة . والله تعالى التوفيق •

١٣٤ - مسئلة - ولعاب الكفار من الرجال والنساء - الكتائبين وغيرهم - نجس كله ، وكذلك العرق منهم والدمع ، وكل ما كان منهم ، ولعاب كل ما لا يحمل أكل لحمه من طائر أو غيره ، من خنزير أو كلب أو هر أو سبع أو قار ، حاشا الضبع قطع ، وعرق كل ما ذكرنا ودمه - : حرام واجب اجتنابه •

برهان ذلك قول الله تعالى (انما المشركون نجس) ويقتضيان أن بعض النجس نجس ، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أباضه ، فن قيل : ان معناه نجس

(١) في البخاري (ج ١ ص ٤٥) : « وهو جنب »

(٢) في الاصلين « عنه » وصححه من البخاري

(٣) في البخاري : « فنهبت فغسلت ثم جاء » . وأنخست أى مضى مستخفياً

من الخنوس وهو الاقباض والاستخفاء

(م ١٧ - ج ١ - الحلى)

الدين ، قيل : هبكم أن ذلك كذلك ، أوجب من ذلك أن المشركين طاهرون ؟
 حاش لله من هذا ، وما فهم قط من قول الله تعالى (إنما المشركون نجس) مع قول
 نبيه صلى الله عليه وسلم « أن المؤمن لا ينجس » أن المشركين طاهرون ، ولا عجب
 في الدنيا أعجب من يقول فيمن نص الله تعالى : أنهم نجس : إنهم طاهرون ، ثم
 يقول في المني الذي لم يأت قط بنجاسته نص : - أنه نجس ، - يكفي من هذا القول
 صماحه . ونحمد الله على السلامة *

فان قيل : قد أبيع لنا نكاح الكتائيات ووطؤهن ، قلنا : نعم فأبي دليل في
 هذا على أن لعابها وعرقها ودمها طاهر ؟ قل قيل : انه لا يقدر على التحفظ من
 ذلك ، قلنا : هذا خطأ ، بل يفعل فيما منه من لعابها وعرقها مثل الذي يفعل اذا مسه
 بولها أو دما أو مائية فرجها ولا فرق ، ولا حرج في ذلك ، ثم هبك أنه لو صح لهم
 ذلك في نساء أهل الكتاب ، من أين لهم طهارة رجالهم أو طهارة النساء والرجال من
 غير أهل الكتاب ؟ فان قالوا : قلنا ذلك قياساً على أهل الكتاب ، قلنا : القياس كله
 باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لان أول بطلانه أن علتهم في
 طهارة الكتائيات جواز نكاحهن ، وهذه العلة ممدومة بأقرارهم في غير الكتائيات ،
 والقياس عندهم لا يجوز إلا بلة جامعة بين الحكمين ، وهذه علة مفرقة لا جامعة
 وبالله تعالى التوفيق (١) *

(١) القول بنجاسة بدن الكافر وعرقه وريقه الخ قول شاذ لم أعرفه روى
 عن أحد من العلماء إلا ما نقله ابن كثير في تفسيره (ج ٤ ص ٣٧٧) عن بعض أهل
 الظاهر ولم يبريد المؤلف ، وإلا ما نقله الطبري في تفسيره (ج ١٠ ص ٧٤) عن الحسن
 « لا تصالحوهم فن صالحهم فليتوضأ » ومن العجب المجاب أن ينسب أبو حيان
 في النهر بهامش البحر (ج ٥ ص ٢٧) للطبري القول بنجاسة أعيانهم ! والطبري إنما
 ذكره قولاً عن أناس ، وحكى أنه مذوب لان عباس من غير وجه حميد فكره
 ذكره ، والمؤلف إنما أتى بمغالطات زعمها أدلة ، وقد أباح الله للمؤمنين طعام
 أهل الكتاب ومؤاكلتهم ، ولن يخلو هذا من آثارهم ، وزواج الكتائيات يدعو
 الى مخالطتهم أتم مخالطة ، مما لا يمكن معه الاحتراز عن ريقهن وعرقهن في بدن

وأما كل ما لا يحل أكله فهو حرام بالنص ، والحرام واجب اجتنابه ، وبعض
الحرام حرام ، وبعض الواجب اجتنابه واجب اجتنابه ، وروينا من طريق شعبة عن
قنادة عن أبي الطفيل قال سمعت حذيفة بن أسيد (١) يقول عن النجاشي : « ولا
يسخره من المطايا الا الحمار فهو رجس على رجس » (٢) وقد قال احمد بن حنبل :
عرق الحمار نجس *

وأما استثناء الضبع فلما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن
الاعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن ميمون بن مهران عن
ابن عباس قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع

لمؤمن وثوبه وفراشه ، والآية ظاهرة في أن المراد نجاستهم المعنوية من جهة
لاعتقاد الباطل ، وعدم الحرص على الطهارات وانهم ، لا يتحززون من
النجاسات . قال السيد الأمير الصنماني فما علقه على هامش المحلّى : « وقوله تعالى :
(انما المشركون نجس) ليس المراد به المعنى الثرعي بل الاستقذار وعدم أهليتهم
قربان المسجد الحرام ، ولفظ « نجس » في اللغة مشترك بين معان ، والقرائن
هنا تدل أنه أريد به أن المشركين مستقذرون مبعدون عن بيوت الله
لما معهم من نجاسة الاعتقاد والهيئة الاوثان ، فيقصون عن أشرف مكاذ ، ويبعدون
عن أفضل متعبدات أهل الايمان »

(١) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة

(٢) لم أجد هذا اللفظ ، ولكنني وجدت حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا
في خروج النجاشي ، رواه مسلم (ج ٢ ص ٣٦٧) من طريق شعبة عن فرات القزاز
عن أبي الطفيل ، ورواه أبو داود (ج ٤ ص ١٩٧) من طريق أبي الأحوص وهناد
عن فرات عن أبي الطفيل ، ورواه الطيالسي (ص ١٤٣) عن المسعودي عن فرات
عن أبي الطفيل ، فاتفق هذه الطرق يرجح عندي أن ذكر قنادة هنا خطأ من
الناسخين في الاصلين وأن صوابه « فرات القزاز » ، وإن كان قنادة يروي
أيضا عن أبي الطفيل ويروي عنه شعبة .

وعن كل ذي غلب من الطير» (١) هو به الى أبي داود ثنا محمد بن عبد الله أنظر اعي
 ثنا جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي عمار عن
 جابر بن عبد الله قال : « سألت رسول الله ﷺ عن الضئع ، قال : هو صيد
 ويحمل فيه كبش اذا صاده المحرم » (٢) *

١٣٥ - مسئلة - وسؤر كل كافر أو كفرة وسؤر كل ما يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه
 من خنزير أو سبع أو حمار أصلي أو دجاج غلي أو غير غلي - اذا لم يظهر هناك
 لعاب ما لا يؤكل لحمه أثر - فهو طاهر حلال ، حاشا ما ولغ فيه الكلب قط ، ولا
 يجب غسل الاناء من شيء منه حاشا ما ولغ فيه الكلب والهر قط *

برهان ذلك : ان الله تعالى حكم بطهارة الطاهر وتنجس النجس وتحريم الحرام
 وتحليل الحلال ، وذم (٣) أن تتعدى حدوده . فكل ما حكم الله تعالى انه طاهر فهو
 طاهر ، ولا يجوز أن يتنجس بملاقاة النجس له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا
 رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ما حكم الله تعالى أنه نجس فانه لا يطهر بملاقاة الطاهر
 له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ما أحله الله تعالى
 فانه لا يحرم بملاقاة الحرام له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم
 وكل ما حرمه الله تعالى فانه لا يحمل بملاقاة الحلال له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا
 رسوله صلى الله عليه وسلم . ولا فرق بين من ادعى أن الطاهر يتنجس بملاقاة النجس .
 وان الحلال يحرم بملاقاة الحرام ، وبين من عكس الامر فقال : بل النجس يطهر بملاقاة
 الطاهر ، والحرام يحمل بملاقاة الحلال . وكلا القولين باطل . بل كل ذلك باق على حكم الله عز
 وجل فيه ، الا أن يأتي نص بخلاف هذا في شيء ما فيوقف عنده ، ولا يتعدى الى
 غيره . فاذا شرب كل ما ذكرنا في اناء أو أكل أو أدخل فيه عضوا منه أو وقع
 فيه فسؤره حلال طاهر ولا يتنجس بشيء مما ماسه من الحرام أو النجس ، إلا أن

(١) رواه مسلم (ج ٢ ص ١١٠) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٥٣) ونسبه المنتقى أيضا
 للنسائي ولم أجده فيه

(٢) رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن صحيح

(٣) في الجنية « وحرم »

يظهر بعض الحرام في ذلك الشيء وبعض الحرام حرام كما قدمنا . حاشى الكلب
والهر ، فقد ذكرنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم . والحمد لله رب العالمين •

وقال أبو حنيفة : إن شرب في الاناء شيء من الحيوان القى يؤكل لحمه فهو
طاهر ، والوضوء بذلك الماء جائز ، الفرس والبقر والضأن وغير ذلك سواء ، وكذلك
أسائر جميع الطيور ، وما أكل لحمه وما لم يؤكل لحمه منها ، والدجاج المحلى وغيره ، فإن
الوضوء بذلك الماء جائز وأكرهه ، وأكل أسرارها حلال . قال : فإن شرب في الاناء
ملا يؤكل لحمه من بطل أو حمار أو كلب أو هر أو سبع أو خنزير فهو نجس ، ولا يجزئ
الوضوء به ، ومن توضأ به أعاد أبداً ، وكذلك ان وقع شيء من لعابها في ماء أو غيره ،
قال : وهذا وما لا يؤكل لحمه من الطير سواء في القياس ، ولكن أدع القياس وأستحسن •
قال على : هذا فرق فاسد ، ولا نعلم أحداً قبله فرق هذا الفرق ، ولئن كان
القياس حقاً ، فقد أخطأ في تركه الحق ، وفي استحسن خلاف الحق ، ولئن كان
القياس باطلاً ، فقد أخطأ في استعمال الباطل حيث استعمله ودان به •

وقال بعض القائلين : حكم المائع حكم اللحم الممس له .

قال على : هذه دعوى بلا دليل ، وما كان هكذا فهو باطل ، وأيضا فإن كان
أراد أن الحكم لها واحد في التحريم ، فقد كذب ، لأن لحم ابن آدم حرام ، وم
لا يحرمون ما شرب فيه أو أدخل فيه لسانه ، وإن كان أراد في النجاسة والطهارة ،
فمن له بنجاسة الحيوان القى لا يؤكل لحمه مادام حياً ؟ ولا دليل له على ذلك ، ولا يكون
نجسا إلا ما جاء النص بأنه نجس ، والأفلو كان كل حرام نجسا لكان ابن آدم نجسا •
وقال مالك : سؤر الحمار والبغل وكل ما لا يؤكل لحمه طاهر كسؤر غيره ولا فرق ،
قال : وأما ما أكل الجيف - من الطير والسباع - فإن شرب من ماء لم يتوضأ به
وكذلك الدجاج التي تأكل التبن ، فإن توضأ به لم يعد إلا في الوقت ، فإن شرب شيء
مع ذلك في لبن فإن تبين في منقاره قدر لم يؤكل ، وأما ما لم يرف منقاره فلا بأس .
قال ابن القاسم صاحبه : يتوضأ به إن لم يجد غيره ويقيم ، إذا علم أنها تأكل التبن ،
وقال مالك : لا بأس بلعاب الكلب •

قال على : إيجابه الاعادة في الوقت خطأ على أصله ، لأنه لا يخلو من أن يكون

أدى الطهارة والصلاة كما أمر ، أو لم يؤدها كما أمر ، فن كان أدى الصلاة والطهارة كما أمر فلا يحل له أن يصلي ظهريين ليوم واحد في وقت واحد ، وكذلك سائر الصلوات ، وإن كان لم يؤدها كما أمر فالصلاة عليه أبدا ، وهي تؤدي عنده بعد الوقت *

وقد قال بعض المتعصبين له - اذ سئل بهذا السؤال - فقال : صلى ولم يصل ، فلما أنكر عليه هذا ذكر قول الله تعالى : (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) قال أبو محمد علي : وهذا الاحتجاج بالآية في غير موضعها أقبح من القول الموه له بذلك ، لأن الله تعالى أخبر أن رسوله ﷺ لم يرم إذ رمى ، ولكنه تعالى هو رماها ، فهذا البائس الذي صلى ولم يصل ، من صلاها عنه ؟ فلا بد للصلاة - ان كانت موجودة منه - من أن يكون لها فاعل ، كما كان للرمية رام ، وهو الخلاق عز وجل ، اذ وجود فعل لا فاعل له محال وضلال ، وليس من أقوال أهل التوحيد ، وإن كانت الصلاة التي أمر بها غير موجودة منه فليصلها على أصلهم أبدا *

وأما قول ابن القاسم : انه ان لم يجده غيره يتوضأ به ويتيمم اذا علم أنها تأكل للثنت : فتناقض لانه إما ماء وإما ليس ماء ، فإن كان ماء فانه لئن كان يجزى الوضوء به اذا لم يجده غيره ، فانه يجزى وإن وجد غيره ، لانه ماء ، وإن كان لا يجزى اذا وجد غيره ، فانه لا يجزى اذا لم يجده غيره ان كان ليس ماء ، لانه لا يعوض من الماء الا التراب ، وادخال التيمم في ذلك خطأ ظاهر ، لأن التيمم لا يحل مادام يوجد ماء يجزى به الوضوء *

وقال الشافعي : سؤر كل شيء من الحيوان - الحلال أكله والحرام أكله - طاهر ، وكذلك لعابه حاشى الكلب والخنزير ، واحتج بقوله هذا بعض أصحابه بأنه قلن ذلك على أسار بنى آدم ولعابهم ، قلن لحومهم حرام ولعابهم وأسارهم كل ذلك طاهر *

قال علي : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل ، لان قياس سائر السباع على الكلب - الذي لم يحرم إلا أنه من جلتها ، وبموم تحريم الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم لحم كل ذي ناب من السباع قطع فضلك الكلب في جلتها بهذا النص : ولولا لكان حلالا - أولى من قياسها على ابن

آدم القتي لا علة تجمع بينه وبينها . لان بنى آدم متعبدون ، والسباع وسائر الحيوان غير متعبدة ، وإنك بنى آدم حلال لذكورهم بالتزويج المباح وبملك البين المبيع لوطه ، وليس كذلك انك سائر الحيوان والبان نساء بنى آدم حلال وليس كذلك البان انك السباع والان . فظهر خطأ هذا القياس بيقين •

فلن قالوا : قسناها على الهرء قيل لم : وما القتي أوجب أن تقيسوها على الهرء دون أن تقيسوها على الكلب ؟ لا سببا وقد قسم للتزوير على الكلب ولم تقيسوه على الهرء ، كما قسم السباع على الهرء هذا لو سلم لكم أمر الهرء . فكيف والنص الثابت - القتي هو أنبت من حديث حميدة عن كبشة - قد ورد مبينا لوجوب غسل الاناء من ولوغ الهرء . فهذه مقاييس أصحاب القياس كما ترى . والحمد لله رب العالمين على عظيم نعمه •

١٣٦ - مسألة - وكل شيء مائع - من ماء أو زيت أو مخم أو بان (١) أو ماء ورد أو غسل أو مرق أو طيب أو غير ذلك ، أي شيء كان - : اذا وقعت فيه نجاسة أو شيء حرام يجب اجتنابه أو ميتة ، فان غير ذلك لون ما وقع فيه أو طعمه أو ريحه ، قد فسد كله ، وحرم أكله ، ولم يجوز استعماله ولا بيعه . فان لم يغير شيئا من لون ما وقع فيه ولا من طعمه ولا من ريحه ، فذلك المائع حلال أكله وشربه واستعماله - ان كان قبل ذلك كذلك - والوضوء حلال بذلك الماء ، والتطهر به في الغسل أيضا كذلك ، وبيع ما كان جائزا بيعه قبل ذلك حلال . ولا معنى لتبين أمره ، وهو بمنزلة ما وقع فيه غطاء أو بصاق ، الا أن البائل في الماء الراكد القتي لا يجزى - : حرام عليه الوضوء بذلك الماء والاغتسال به لفرضه أو لفغيره ، وحكمه للتيمم ان لم يجد غيره . وذلك الماء طاهر حلال شربه له وفغيره ، ان لم يغير البول شيئا من أوصافه وحلال الوضوء به والغسل به لفغيره (٢) فلو أحدث في الماء أو بال

(١) كذا في الاصلين ، والبان شجر له دهن ، والاطر والانسب أن يكون سوا به « أو لبن »

(٢) هنا بهامش اليمانية ما نصه « هذه المسئلة استوفى المحقق ابن دقيق النميد رحمه الله في شرح الامام البحث فيها مع المصنف وتبعم كلامه فيها » والامام هو كتاب ألفه ابن دقيق العيد في أحاديث الاحكام وقرره شرحا وافيا فماده

خارجا منه ثم جرى البول فيه فهو طاهر ، يجوز الوضوء منه والفضل له ولغيره ، الا أن ينير ذلك البول أو الحدث شيئا من أوصاف الماء ، فلا يجوز . حينئذ استعمله أصلا لاله ولا لغيره ، وحاشى ما وقع فيه الكلب ، فانه يهرق ولا بد ، كما قدمنا في بابه ، وحاشى السمن يقع فيه الفأر ميتا أو يموت فيه أو يخرج منه حيا . ذكرّا كل الفأر أو أنثى ، صغيرا أو كبيرا . فانه إن كان ذائبا حين موت الفأر فيه ، أو حين وقوعه فيه ميتا أو خرج منه حيا أهرق كله . ولو أنه الف الف قطار ، أو أقل أو أكثر . ولم يحل الاتئاع به ، جمد بعد ذلك أو لم يجمد ، وإن كان حين موت الفأر فيه أو وقوعه فيه ميتا جامدا واتصل جموده فان الفأر يؤخذ منه وما حوله ويرى ، والباقي حلال أكله وبيعه والادهان به ، قل أو أكثر . وحاشى الماء فلا يحل بيعه لنهى النبی صلى الله عليه وسلم عن ذلك على ما نذكر في البيوع ان شاء الله تعالى *

برهان ذلك : ما ذكرنا قبل من أن كل ما أحل الله تعالى وحكم فيه بأنه طاهر فهو كذلك أبداً ما لم يأت نص آخر بتحريمه أو نجاسته (١) وكل ما حرم الله تعالى أو نجسه فهو كذلك أبداً ما لم يأت نص آخر بإباحته أو تطهيره ، وما عدا هذا فهو تعد لحدود الله تعالى . وقال تعالى : (تلك حدود الله فلا تعتدوها) . وقال تعالى : (ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام) . وقال تعالى : (قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) وصح بهذا يقيناً أن الطاهر لا ينجس بملاقاة النجس ، وأن

« الامام » قال الادفوي في الطالم السميد « لو كملت بسخته في الوجود لا غنت عن كل مصنف في ذلك » . ويظهر من كثرة النقول عنه أنه آتبه وهو عزيز الوجود لم نسلم بوجوده في عصرنا ، الا أن هذه التعليقة تدل على وجوده بالافتقار اليمنية السعيدة ، ونرجو عن ظلم على كلتنا هذه من أهل اليمن . بعد طبع الجزء الاول . اذا وحد لديهم هذا الكتاب أو شيء منه أن ينقل ما كتبه ابن دقيق على هذه المسئلة وأن يرسله إلينا حبا في خدمة العلم ، لنطبعه في رسالة خاصة نلحقها بالجزء الثاني من المحلى . والتوفيق من الله سبحانه وتعالى .

(١) في اليمنية « او انجاسه »

النجس لا يطهر بملاقاة الطاهر، وأن الحلال لا يحرم بملاقاة الحرام، والحرام لا يجل بملاقاة الحلال، بل الحلال حلال كما كان، والحرام حرام كما كان، والطاهر طاهر كما كان والنجس نجس كما كان، إلا أن يرد نص بإخافة حكم من ذلك، فسمماً وطاعة، وإلا فلا *

ولو تنجس الماء بما يلاقيه من النجاسات ما طهر شيء أبداً، لأنه كان إذا صيب على النجاسة لنسلها ينجس على قولهم ولا بد، وإذا تنجس وجب تطهيره، وهكذا أبداً، ولو كان كذلك لتنجس البحر والأنهار الجارية كلها، لأنه إذا تنجس الماء القى خالطته النجاسة وجب أن يتنجس الماء القى بماءه أيضاً، ثم يجب أن يتنجس بماءه أيضاً كذلك أبداً، وهذا لا مخلص منه *

فإن قالوا في شيء من ذلك: لا يتنجس. تركوا قولهم ورجعوا إلى الحق، وتناقضوا وفي إجماعهم معنى على بطلان ذلك وعلى تطهير المخرج والدم في الفم والثوب والجسم — إقرار بأنه لا نجاسة إلا ما ظهرت فيه عين النجاسة، ولا يحرم إلا ما ظهر فيه عين المنصوص على تحريمه فقط، وسائر قولهم قلند *

فإن فرقوا بين الماء الوارد وبين القى تروى النجاسة. زادوا في التخليط بلا دليل *

وأما إذا تغير لون الحلال الطاهر — بما مازجه من نجس أو حرام — أو تغير طعمه بذلك، أو تغير ريحه بذلك، فأننا حينئذ لا نقدر على استعمال الحلال إلا باستعمال الحرام، واستعمال الحرام في الأكل والشرب وفي الصلاة حرام كما قلنا، ولذلك وجب الامتناع منه، لا لأن الحلال الطاهر حرم ولا تنجست عينه، ولو قدرنا على تخلص الحلال الطاهر من الحرام والنجس، لكان حلالاً بحسبه *

وكذلك إذا كانت النجاسة أو الحرام على جرم طاهر فأزلناها، فإن النجس لم يطهر والحرام لم يجل، لكنه زایل الحلال الطاهر، قدرنا على أن نستعمله حينئذ حلالاً طاهراً كما كان (١) *

(١) في المعرية: «كأن كذا كان»

(م ١٨ — ج ١ الحلى)

وكذلك اذا استحالت صفات عين النجس أو الحرام ، فبطل عنه الاسم الذي به ورد ذلك الحكم فيه ، وانتقل الى اسم آخر. وارد على حلال طاهر - : فليس هو ذلك النجس ولا الحرام ، بل قد صار شيئاً آخر ، ذا حكم آخر *

وكذلك اذا استحالت صفات عين الحلال الطاهر ، فبطل عنه الاسم الذي به ورد ذلك الحكم فيه ، وانتقل الى اسم آخر وارد على حرام أو نجس - : فليس هو ذلك الحلال الطاهر ، بل قد صار شيئاً آخر ذا حكم آخر ، كالصبر يصير خمرًا ، أو الخمر يصير خلًا ، أو لحم الخنزير تأكله دجاجة يستحيل فيها لحم دجاج حلالًا ، وكاللاء يصير بولًا ، والطعام يصير عذرة ، والمعدة والبول تدهن بهما الارض فيعودان ثمرة حلالًا ، ومثل هذا كثير ، وكنقطة ماء تقع في خمر أو قطعة خمر تقع في ماء ، فلا يظهر لشيء من ذلك أثر ، وهكذا كل شيء . والاحكام للاسماء ، والاسماء تابعة للصفات التي هي حد ماهي فيه (١) ، المرقى بين أنواعه *

وأما الاجة بيعة والاستصباح به ، فتما بيع الجرم الحلال ، لاما ما زجه من الحرام ، وبيع الحلال حلال كما كان قبل ، ومن ادعى خلاف ذلك فقلبه الدليل *

ومن أجاز بيع المائعات تقع فيها النجاسة والانتفاع بها - : على وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبو موسى الأشعري وأبو سعيد الخدري والقاسم وسالم وغطاء واليث وأبو حنيفة وسفيان واسحق وغيرهم *

فان قيل : فان في الناس من يحرم ذلك ، ولا يستجيز أن يأخذه ولو أعطيه بلا ثمن ، فكيف كان ذلك غش ، والغش حرام ، والدين النصيحة . قلنا : نعم ، كما أن أكثر الناس لا يستهل أن يأخذ مائتاً وقعت فيه غطة مجذوم ، أو ادخل فيه يده ، ولو أعطيه باطلا (٢) ، وهذا عند الجامدين (٣) من خصومنا لا معنى له ، وليس شيء

(١) في المصرية « التي هي حدود ماهيته »

(٢) كذا في الاصلين ، ولعله يقصد به انه بلا ثمن

(٣) في المجنية « عند الحاضر »

من هذا غشا ، انما القش ما كان في الدين ، والنصيحة كذلك ، لافي الظنون المكاذبة
الخاتمة لامر الله تعالى •

على أن في القائلين من يقول بأن البصاق نجس عن هو أفضل من الارض معلومة (١)
من مثل من قلده هؤلاء المتأخرون ، كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن
عبد البصير نا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا أبو
عمر القسدي ثنا سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ربيع بن حراش عن
سلمان - هو الفارسي صاحب رسول الله ﷺ - قال : إذا بصقت (٢) على جلدك
وأنت متوضئ. قل البصاق (٢) ليس بظاهر فلا تصلى حتى تغسله ، قل ابن المثنى :
وحدثنا محمد بن يزيد الحرائقي عن التميمي عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي
قال : البصاق بمنزلة المنذرة . ولكن لاحجة في أحد من الناس مع رسول الله ﷺ •
فأما حكم البائل فلما حدثنا أحمد بن القاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم
ثنا جدي قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا حامد بن يحيى البلخي ثنا سفيان بن
عيينة عن أيوب - هو السخيتاني - عن محمد - هو ابن سيرين - عن أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ قال : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه » •
حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد
الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن أيوب
عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء
الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه » • حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا
أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل
ثنا أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة
قال قال رسول الله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » (٣) •

(١) كذا في الاصلين ، ولعل الصواب : ممن هو أفضل من ملء الارض من
مثل من قلده الخ

(٢) في التنية « بزقت » و « البزاق »

(٣) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه

فلو أراد عليه السلام أن ينهى عن ذلك غير البائل لما سكت عن ذلك هجراً ولا نهيانا ولا تنبيهاً لنا بأن يكلفنا علم ما لم يبد لنا من القيب (١)، فأما أمر الكلب فقد مضى الكلام فيه •

وأما السمن فإن حام بن أحمد ثنا قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الهري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة

(١) تنال أبو محمد رحمه الله في التمسك بالظاهر حتى أغرب جداً ، وذهب في هذه المسألة مذهباً لا يؤيده عقل ولا يوافقه النقل ، وقد رد عليه النووي في المجموع أبلغ رد فقال (ج ١ ص ١١٨ - ١١٩) : « نقل أصحابنا عن داود بن علي الظاهري الأصبهاني رحمه الله مذهباً عجيباً ، فقالوا : انفرد داود بأن قال : لو بال رجل في ماء راكد لم يجوز أن يتوضأ هو منه لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » وهو حديث صحيح ، قال ويجوز لغيره لأنه ليس بنجس عنده ، ولو بال في إناء ثم صبه في ماء أو بال في شط نهر ثم جرى البول إلى النهر ، قال يجوز أن يتوضأ هو منه ، لأنه ما بال فيه بل في غيره ، قال ولو تقوط في ماء جار جاز أن يتوضأ منه ، لأنه تقوط ولم يبل . وهذا مذهب عجيب وفي غاية الفساد ، فهو أشنع ما نقل عنه أن صح عنه رحمه الله . وفساده مغن عن الاحتجاج عليه ، ولهذا أعرض جماعة من أصحابنا المعتنين بذكر الخلاف عن الرد عليه بعد حكايته مذهب ، وقالوا : فساد مغن عن إفساده . وقد خرق الاجماع في قوله في الغائط ، إذ لم يفرق أحد بينه وبين البول ، ثم فرقه بين البول في نفس الماء والبول في إناء يصب في الماء من أعجب الأشياء ! ومن أخصر ما يرد به عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم ييه بالبول على ما في مناه من التقوط ويبول غيره ، كما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال في القارة تموت في السمن : « ان كان جامداً فالقوها وماحولها » وأجموا أن السنود كالقارة في ذلك ، وغير السمن من الدهن كالسمن ، وفي الصحيح : « اذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليقلعه » فلو أمر غيره فقلعه ، ان قال داود لا يطهر لكونه ماضيه هو ، خرق الاجماع ، وان قال يطهر ، فقد نظر الى المعنى وناقض قوله . والله أعلم »

قال : « مثل رسول الله ﷺ من الفأرة تقع في السمن قال : اذا كان جامدا فأتقوها وما حولها وان كان مائما فلا تقربوه (١) » قال عبد الرزاق : وقد كان معمر يذكره أيضا عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ميمونة . قال : وكذلك حدثناه ابن عيينة .

قال علي : الفأرة والحية والسحابة والحمامة والعرس أسماء كل واحد منها يقع على الذكر في لغة العرب وقوعه على الانثى ، وفي قوله ﷺ : « أتقوها وما حولها » برهان بأنها لا تكون الامينة ، اذ لا يمكن ذلك من الحية .

قن قيل : قن عبد الواحد بن زياد روى عن معمر عن الزهري عن ابن السيب عن أبي هريرة هذا الخبر قال : « وان كان ذائبا أو مائما فاستصبحوا به أو قال : اتغنموا (٢) به » . قلنا وبالله تعالى التوفيق : عبد الواحد قد شك في لفظة الحديث ، فصح انه لم يضبطه . ولا شك في أن عبد الرزاق أحفظ للحديث معمر . وأيضا قلنا يختلف عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة . ومن لم يختلف عليه أحق بالضبط ممن اختلف عليه . وأما الذي نتمد عليه في هذا فهو أن كلا الروایتين حق ، فأما رواية عبد الواحد فوافقة لما كنا نكون عليه لو لم يرد شيء من هذه الرواية ، لان الاصل اباحة الاتفاف بالسمن وغيره ، قول الله تعالى : (خلق لكم ما في الارض جميعا) . وأما رواية عبد الرزاق فشرع وارد وحكم زائد ناسخ للإباحة المتقدمة ييقن لا شك فيه . ونحن على يقين من أن الله تعالى لو أعاد حكم المنسوخ وأبطل حكم الناسخ لين ذلك بياننا يرفع به الاشكال ، قل الله تعالى :

(١) رواه أبو داود (ج ٣ ص ٤٢٩) من طريق عبد الرزاق، وذكره الترمذي مطلقا (ج ١ ص ٣٣٢) ونقل عن البخاري انه قال : « هذا خطأ أخطأ فيه معمر قال والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة » وحديث ابن عباس عن ميمونة الذي ذكره المؤلف عقب هذا وأشار إليه البخاري رواه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه .

(٢) في اليمينية « فاستغنموا به »

(تبيين كناس منازل اليم). فبطل حكم رواية عبيد الواحد ييقن لاشك فيه.
وبالله تعالى التوفيق *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا
محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثني ثنا محمد بن فضيل ثنا عطاء بن السائب
عن ميسرة التهدي (١) عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه - في الفأرة اذا وقعت
في السمن فماتت فيه - قل : ان كان جامدا فطرحها وما حولها وكل بقيته ، وان كان
دائبا فاهرقه . قل علي : والمأخوذ مما حولها هو أقل ما يمكن أن يؤخذ وأرقه غلظا ،
لان هذا هو الذى يقع عليه اسم ما حولها ، وأما ما زاد على ذلك فن المأمور بأكله
والمهي من تضييعه *

فان قيل : قد روى : خذوا مما حولها قدر الكف . قيل : هذا انما جاء
مرسلا من رواية أبي جابر البياضى (٢) - وهو كذاب - عن ابن المسيب قط ،
ومن رواية شريك بن أبي نمر - وهو ضعيف - عن عطاء بن يسار ، وشريك
ضعيف (٣) ، ولا حاجة في مرسل ولورواه الثقات ، فكيف من رواية الضعفاء *

ولا يجوز أن يحكم لغير الفأر في غير السمن ، ولا الفأر في غير السمن ولا لغير الفأرة
في السمن : يحكم الفأر في السمن ، لأنه لانص في غير الفأر في السمن . ومن المحال
أن يريد رسول الله ﷺ حكما في غير الفأر في غير السمن ثم يسكت عنه ولا ينهينا به
ويكلمنا الى علم الغيب والقول بما لا نعلم على الله تعالى ، وما يمجز (٤) عليه السلام قط عن أن
يقول لو أراد : اذا وقع النجس أو الحرام في المائم فافعلوا كذا ، حاش لله أن يدع عليه
السلام بيان ما أمره به تعالى بتليقه ، هذا هو الباطل المقطوع على بطلانه بلا شك *

- (١) هذا منقطع لان ميسرة بن خبيب الهدي متأخر لم يدرك عليا .
(٢) نقل بهامش الجنية عن التقريب . « صدوق يخفي » وهو خطأ فليس
لابي جابر ذكر في التقريب بل هو في لسان الميزان واسمه محمد بن عبد الرحمن
ج . ص ٢٤٤) وهو كذاب كما قال ابن معين وغيره .
(٣) كلاب شريك ثقة روى له الشيخان ودفقه ابن سعد وأبو داود وغيرهما .
(٤) في الجنية « وما يجز »

فإن قيل : فإنه قد روى أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة وقعت في ودك فقال عليه السلام : « اطرحوها وما حولها إن كان جامداً ، قيل : وإن كان مائماً ؟ قال : فانتفضوا به ولا تأكلوه (١) » قلنا : هذا لم يروه أحد إلا عبد الجبار بن عمر (٢) ، وهو لا شيء ، ضعفه ابن ميين والبخاري وأبو داود والساجي (٣) وغيرهم ، وأيضاً فليس فيه إلا الفأر في الودك فقط ، وقد قيل : إن الودك في اللغة للسنن والمرق خاصة والدم للشحم * .

وقال أبو حنيفة : إن وقعت خمر أو ميتة أو بول أو عنزة أو نجاسة في ماء راكد نجس كله قلت النجاسة أو كثرت ، ووجب هرقه كله ولم تجز صلاة من توضأ منه أو اغتسل منه ولم يحمل شربه كثر ذلك الماء أو قل ، إلا أن يكون إذا حرك أحد طرفيه لم يتحرك الآخر ، فإنه طاهر حينئذ ، وجائز التطهر به وشربه . فإن وقعت كذلك في مائع غير الماء حرم أكله وشربه ، وجاز الاستصباح به والانتفاع به وبيعه . فإن وقعت النجاسة أو الحرام في بئر ، فإن كان ذلك عصفوراً مات أو فأرة ماتت فأخرجها فإن البئر قد تنجست وطهورها إن استقى منها عشرون دلو والباقي طاهر . فإن كانت دجاجة أو سنوراً فأخرجها حين ماتا فطهورها أربعون دلو والباقي طاهر . فإن كانت شاة فأخرجت حين ماتت أو بعد ما انتفخت أو تمسخت أو لم تخرج الفأرة ولا المصفور ولا الحجاجة أو السنور إلا بعد الانتفاخ أو الانفاسخ ، فطهور البئر أن تنزع . وحد النزع عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يطلب الماء ، وعند محمد بن الحسن مائتا دلو . فلو وقع في البئر سنور أو فأر أو حنش فأخرج ذلك وهي أحياء ، فطاه طاهر يتوضأ به ، ويستحب أن ينزع منها عشرون دلو . فلو وقع فيها كلب أو حمار فأخرج حين فلا بد من نزع البئر حتى يطلبهم الماء . فلو زالت شاة في البئر وجب نزعها حتى يطلبهم قل البول أو كثر .

(١) الحديث نقله الذهبي في الميزان (ج ٢ ص ٩٢) عن العقيلي بأسناده .
(٢) هو الأبيلى « بفتح الهمزة واسكان الباء المثناة » قال أبو حاتم ، « منكر الحديث ضعيف ليس بحله الكذب » .

(٣) كذا في الأصلين ، وبهامش المصرية ما يدل على أن في نسخة اصلاح ذلك وجهه « والنسائي » وهو الصواب ، فإن النسائي ضعف عبد الجبار هذا .

وكذلك لو بل فيها بئر عسدم . فلو وقع فيها برتلان من بر الابل أو بر الضم لم يضرها ذلك . وكذلك لو وقع في الماء خرء حمام أو خرء عصفور لم يضره . قال أبو حنيفة : من توضع من بئر ثم أخرج منها ميتة : فأرة أو دجاجة أو نحو ذلك فإن كانت لم تنفسخ أعاد صلاة يوم وليلة وإن كانت قد انفسخت أعاد صلاة ثلاثة أيام بلياليها . فإن كان طائراً رآوه وقع في البئر ، فإن أخرج ولم ينفسخ لم يمسوا شيئاً وإن أخرج متفسخاً أعادوا صلاة ثلاثة أيام بلياليها . فإن رمي شيء من خرء أو دم في بئر نزلت كلها . فلورمي في بئر عظم ميتة ، فإن كان عليه لحم أو دم تنجست البئر كلها ، ووجب نزحها ، فإن لم يكن عليه دم أو لحم (١) لم تنجس البئر ، إلا أن يكون عظم خنزير أو شجرة واحدة من خنزير ، فإن البئر كلها تنجس ويجب نزحها ، كان عليهما لحم أو دسم أو لم يكن •

وقال أبو يوسف ومحمد : لومات فأرة في ماء في طست وصب ذلك الماء في بئر ، فإنه ينزح منها عشرون دلواً فقط ، فلو توضع رجل مسلم طاهر في طست طاهر بماء طاهر وصب ذلك الماء في البئر ، قال أبو يوسف : قد تنجست البئر وتنزح كلها ، وقال محمد بن الحسن : ينزح منها عشرون دلواً كما ينزح من الفأرة الميتة ، فلو وقعت فأرة في خاية ماء فماتت فصب ذلك الماء في بئر ، فإن أبا يوسف قال : ينزح منها مثل الماء الذي رمي فيها فقط . وقال محمد بن الحسن : ينزح الاكثر من ذلك الماء أو من عشرين دلواً . وقال أبو يوسف : لومات فأرة في خاية فرميت الفأرة في بئرورمي الماء في بئر أخرى فإن الفأرة تخرج ويخرج معها عشرون دلواً فقط . ويخرج من الماء من البئر الأخرى مثل الماء الذي رمي فيها وعشرون دلواً زيادة فقط . فلو أن فأرة وقعت في بئر فأخرجت وأخرج معها عشرون دلواً ثم رميت الفأرة وتلك العشرون دلواً معها في بئر أخرى فإنه يخرج الفأرة وعشرون دلواً فقط . قالوا : فلو مات في الماء مضعع أو ذباب أو زنبور أو عقرب أو خنفساء أو جراد أو نمل أو صرار أو حنك فظفأ أو كل ما لا دم له : فإن الماء طاهر جائز الوضوء به والفلس ، والسلك المطاقي عسدم لا يحمل أكله . وكذلك

(١) في الجنية « فإن لم يكن عليه لحم ولا دسم » .

إن مات كل ذلك في مائع غير الماء فهو طاهر حلال أكله ، قلوا : فإن ماتت في الماء أوفى مائع غيره حية فقد تنجس ذلك الماء وذلك المائع ، لأن لها دما . قل ذبح كلب أو حمار أو سبع ثم روى كل ذلك في راكد لم يتنجس ذلك الماء ، وإن ذلك اعم حرام لا يحمل أكله ، وهكذا كل شيء الا الخنزير وابن آدم ، فلهما وإن ذبحا ينجسان الماء •

قل على : فمن يقول هذه الأقوال - التي كثير مما يأتي به المبرسم أتبه منها - ألا يستحي من أن ينكر من أتبع أوامر رسول الله ﷺ وموجبات القول في فهم ما أمر الله تعالى به على لسان نبيه ﷺ ، ولم يتعد حدود ما أمر الله تعالى به ! ولكن ما رأينا سنة مضاعة ، إلا ومعهما بدعة مذاعة . وهذه أقوال لو تتبع ما فيها من التخليط لقام في بيان ذلك سفر ضخيم ، إذ كل فصل منها مصيبة في التحكم والفساد والتناقض ، وإنها أقوال لم يقلها قط أحد قبلهم ، ولا لها حظ من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من قياس يعقل ، ولا من رأى سديد ، ولا من باطل مطرد ، ولكن من باطل متخاذل في غاية السخافة . والعجب أنهم وهووا برواية عن ابن عباس وابن الزبير : انهما نزحازمزم من زنجي مات قتيها ، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن ابراهيم النخعي وعطاء والشامي والحسن وحجاج بن أبي سليمان . وسعة ابن كليل •

قال علي بن أحمد : وكل ما روى عن هؤلاء الصحابة وهؤلاء التابعين رضي الله عنهم فمخالفة لأقوال أبي حنيفة وأصحابه
أما على قاتنا روينا عنه أنه قال في فأرة وقعت في بئر فماتت : انه ينزح ماؤها ، وأنه قال في فأرة وقعت في بئر فتقطعت : ينزح (١) منها سبع دلاء ، فإن كانت الفأرة كيانها لم تقطع : ينزح (٢) منها دلو أو دلوان ، فإن كانت منقطة : ينزح (٣) من البئر

(١) في الجنية « ينزح »

(٢) في الجنية « نزح »

ما يذهب ازريح ، وهاتان الروايتان ليست واحدة منهما قول أبي حنيفة أصلاً .
وأما الرواية عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما فلو صح ذلك عن النبي ﷺ
لم يجب بذلك فرض نزح البئر مما يقع فيها من التجلسات ، فكيف عن دونه عليه
السلام ، لأنه ليس فيه أنهما أوجبا نزحها ولا أمرا به ، وإنما هو فعل منهما قد
يفعلانه عن طيب النفس ، لا على أن ذلك واجب . فبطل تعطيمهم بفعل ابن عباس
وابن الزبير ، وأيضاً قلن في الخبر نفسه : أنه قيل لابن عباس : قد غلبتنا عين من
جدة الحجر ، فأعطاهم كساء خز فحشوه فيها حتى ينزحوها ، وليس هذا قول أبي حنيفة
وأصحابه ، لأن حد النزح عند أبي حنيفة أن يطلبهم الماء قطع ، وعند محمد ماثنا
دلو قطع ، وعند أبي يوسف كقول أبي حنيفة ، فمن أضل ممن يحتج بخبر - يقضى
بأنه حجة على من لا يراه حجة - ثم يكون المحتج به أول مخالف لما احتج ! فكيف
ولو صح أنهما رضي الله عنهما أمرا بنزحها لما كان للمحتفين في ذلك حجة ، لأنه
لا يجوز أن يظن بهم إلا أن زمزم تغيرت بموت الزنجي ، وهذا قولنا . ويؤيد هذا
صحة الخبر عن ابن عباس الذي روينا من طريق وكيع عن زكرياء بن أبي زائدة عن
الشعي عن ابن عباس : أربع لا تنجس ، الماء والثوب والانس والارض . وقد روينا
عن عمر بن الخطاب : ان الله جبل الماء طهوراً *

وأما التابعون المذكورون ، فإن ابراهيم النخعي قال : في الفأرة أربعون دلو ، وفي
السنور أربعون دلو ، وقال الشعبي : في الدجاجة سبعون دلو ، وقال حماد بن أبي
سليمان : في السنور ثلاثون دلو ، وفي الدجاجة ثلاثون دلو ، وقال سلمة بن كهيل :
في الدجاجة أربعون دلو ، وقال الحسن : في الفأرة أربعون دلو ، وقال عطاء : في
الفأرة عشرون دلو ، وفي الشاة تموت في البئر أربعون دلو ، فإن تفسخت فائة دلو
أوتنزع ، وفي الكلب يقع في البئر ان أخرج منها حيا عشرون دلو ، فإن مات
فأخرج حين موته فستون دلو ، فإن تفسخ فائة دلو أوتنزع . فهل من هذه الأقوال
قول يوافق أقوال أبي حنيفة وأصحابه إلا قول عطاء في الفأرة ؟ دون أن يقسم
تقسيم أبي حنيفة ، وقول ابراهيم في السنور دون أن يقسم أيضاً تقسيم أبي حنيفة ،
فلم يحصلوا إلا على خلاف الصحابة والتابعين كلهم فلا تعلق بشيء من السنن أو المتأخرين

ومن عجيب ما أوردنا عنهم قولهم في بعض أقوالهم : أن ماء وضوء المسلم الطاهر
التطيف أنجس من الفأرة الميتة ! ولو أوردنا التشنيع عليهم بالحق لأتيناهم ذلك
في وضوء رسول الله ﷺ ، فاما أن يتركوا قولهم ، واما أن يخرجوا عن الاسلام ،
أو في وضوء أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم . وقولهم : إن حرك طرفه لم
يتحرك الطرف الآخر ، فليت شعري هذه الحركة بماذا تكون ! ألبصبع جفلى ، أم
جنبته ، أو بؤد مزل ، أو بؤم عام ، أو بوقوع فيل ، أو بحصاة صغيرة ، أو بحجر منجنيق ،
أو بلهدام جرف ؟ ! نحمد الله على السلامة من هذه التخاليل ، لا سيما فرقم في ذلك
بين الماء وسائر المائعات ، فإن ادعوا فيه اجماعا ، قلنا لهم : كذبتم ، هذا ابن
المالجشون يقول : أن كل ماء أصابته نجاسة قد تنجس ، إلا أن يكون غديرا اذا حرك
وسطه لم تتحرك أطرافه *

وقال مالك في البرقع فيها (١) الدجاجة فتموت فيها : انه ينزف الا أن تغلبهم
كثرة الماء ، ولا يؤكل طعام عجن به ، ويشل من الثياب ما غسل به ، ويبيد كل
من توشا بذلك الماء أو اغتسل به كل صلاة صلاها ما كان في الوقت . قال : فإن
وقعت في البر الوزغة أو الفأرة فماتتا : انه يستقى منها حق تطيب ، ينزفون منها
ما استطاعوا ، فلو وقع خمر في ماء فإن من يتوضأ منه يبيد في الوقت فقط ، فلو وقع
شيء من ذلك في مائع غير الماء لم يحل أكله تغير أو لم يتغير ، فإن بل في الماء
خبز لم يجر الوضوء منه ، وأعاد من توشا به أبدا ، فلو تغير الماء من النجاسة
المذكورة أو من شيء طاهر أعاد من توشا به وصلى أبدا ، فلو مات شيء من
خشاش الارض في ماء أو في طعام أو شراب أو غير ذلك لم يضره ، ويؤكل كل ذلك
ويشرب ، وذلك نحو از نبور والمقرب والصرار والخنفاء والسرطان والضفدع وما
أشبه ذلك *

وقال ابن القاسم صاحبه : قليل الماء يفسده قليل النجاسة ويقيم من لم يجد
سواه (٢) ، فإن توشا وصلى به لم يد إلا في الوقت *

(١) في الاصابين « فيه » وهو خطأ لأن البر مؤنثة .

(٢) في اليمينية « غيره »

قال على : إن كان فرق بهذا القول بين ما ماتت فيه الموزفة والفسادة وبين ما ماتت فيه الحاجة فهو خطأ ، لأنه قول بلا برهان ، وإن كان سلوى بين كل ذلك قد تناقض قوله ، إذ منعه من أكل الطعام المصنوع بذلك الماء ، وإذا أمر بصل ما به من الثياب ، ثم لم يأمر بإعادة الصلاة إلا في الوقت ، وهذا عنده اختيار لا إيجاب . فإن كانت الصلاة التي يأمره بأن يأتي بها في الوقت تطوعا عنده ، فأى معنى لتطوع في إصلاح ما فسد من صلاة الفريضة ؟ فإن قلل : أن ذلك معنى ، قيل له : فما الذى يفسد ذلك المعنى إذا خرج الوقت ؟ وما الوجه الذى رغبتموه من أجله في أن ينطوع في الوقت ، ولم ترغبوه في التطوع بعد الوقت ؟ وإن كانت الصلاة التى يأمره أن يأتي بها في الوقت فرضا ، فكيف يجوز أن يصلى ظهرين ليوم واحد في وقت واحد ؟ وما الذى أسقطها عنه إذا خرج الوقت ؟ وهو يرى أن الصلاة للفرض يؤذيها التارك لها فرضاً ولا بد وإن خرج الوقت *

ثم العجب من تفريق أبى حنيفة ومالك بين مالا دمه يموت في الماء وفي المائعات وبين ماله دم يموت فيها ! وهذا فرق لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول ، والعجب من تحديد ذلك بماله دم ! وبالعيان ندرى أن البرغوث له دم والقطب له دم *

فإن قالوا : أردنا ماله دم سائل ، قيل : وهذا زائد في العجب !! ومن أين لكم هذا التقسيم بين السماء في الميتات ؟ وأنتم تجمعون معنا ومع جميع أهل الاسلام على أن كل ميتة فهي حرام ، وبذلك جاء القرآن ، والبرغوث الميت والقطب الميت والمقرب الميت والخنفساء الميت : حرام بلا خلاف من أحد ، فمن أين وقع لكم هذا للتفريق بين أصناف الميتات المحرمات ؟ فقال بعضهم : قد أجمع المسلمون على أن كل البقلاء المطبوخ وفيه الدقش ^(١) الميت ، وعلى أن كل الصل وفيه

(١) بفتح الدال المهمة واسكان القاف وآخره شين معجمة ، ورسم في الاصل المصرى بدون نقط ، وفي النسخ هكذا « الرقيس » ولم أصل الى تحقيق الصواب إلا أن ما ذكرناه أقرب الى الصحة ، قال في اللسان : « الدقشة دويبة رقتاء وقيل رقتاء أصغر من العطاء » والله أعلم

النحل الميتة وعلى أكل الخيل وفيه الود الميتة ، وعلى أكل الجبن والتين كذلك ، وقد أمر رسول الله ﷺ بحلق (١) القباب في الطعام .

قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : إن كان الاجماع صح بذلك كما ادعينم ، وكان في الحديث المذكور دليل على جواز أكل الطعام يموت فيه القباب كما زعمتم - : فإن وجه الصل في ذلك أحد وجهين : إما أن تقتصروا على ما صح به الاجماع من ذلك وجاء به الخبر خاصة ، ويكون ما عدا ذلك بخلافه ، إذ أصلكم أن ما لاقى الطاهرات من الانجاس فإنه ينجسها ، وما خرج عن أصله عندكم فأنكم لا ترون القيلس عليه سائفا أو تقيسوا على القباب كل طائر ، وعلى القش كل حيوان ذى أرجل ، وعلى الود كل منسوب . ومن أين وقع لكم أن تقيسوا على ذلك مالا دم له ؟ فأخطأتم مرتين : أحدهما أن القباب له دم ، والثانية اقتصاركم بالقياس على مالا دم له ، دون أن تقيسوا على القباب كل ذى جناحين أو كل ذى روح •

فإن قالوا : قسمنا ما عدا ذلك على حديث الفأر في السنن . قيل لهم : ومن أين لكم عموم القياس على ذلك الخبر ؟ فهلا قسم على الفأر كل ذى ذنب طويل ، أو كل حشرة من غير السباع ، وهذا مالا انفصال لهم منه أصلا . والمجب كله من حكمهم إن ما كان له دم سائل فهو النجس ، فيقال لهم : فأى فرق بين تحريم الله تعالى الميتة وبين تحريم الله تعالى الدم ؟ فمن أين جعلتم النجاسة للدم دون الميتة ؟ وأغرب ذلك أن الميتة لا دم لها بعد الموت ! فظهر فساد قولهم بكل وجه •

وأما قول ابن القاسم فظاهر الخطأ ، لأنه رأى التيمم أولى من الماء النجس ، فوجب أن المستعمل له ليس متوضئا ، ثم لم ير الاعادة على من صلى كذلك إلا في الوقت ، وهو عنده مصل (٢) بنير وضوء •

(١) مقل النسيء في الشيء يحمله مقلًا - من باب قتل - خمسة وعطسه .

٤٦ في السان .

(٢) في الاصطلاح « مصل » وهو غلط

وقال الشافعي: إذا كان الماء غير جار فسواء البئر والاناء والبقعة وغير ذلك إذا كان أقل من خمسمائة رطل بالبغدادي ، بما قل أو كثر - : فإنه ينجسه كل نجس وقع فيه وكل ميتة ، سواء ماله دم سائل وما ليس له دم سائل ، كل ذلك ميتة نجس يفسد ما وقع فيه ، فإن كان خمسمائة رطل لم ينجسه شيء مما وقع فيه إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه . فإن كان ذلك في مائع غير الماء نجس كله وحرم استعماله ، كثيراً كان أو قليلاً *

وقال أبو ثور صاحبه : جميع المائعات بمنزلة الماء ، إذا كان المائع خمسمائة رطل لم ينجسه شيء مما وقع فيه إلا أن يثير لونه أو طعمه أو ريحه ، فإن كان أقل من خمسمائة رطل ينجس *

ولم يختلف أصحاب الشافعي - وهو الواجب ولا بد على أصله - في أن (١) إلقاء فيه خمسمائة رطل من ماء غير أوقية فوقه قطرة بول أو خمر أو نجاسة ما فإنه كله نجس حرام ولا يجوز (٢) الوضوء فيه وإن لم يظهر ذلك فيه أثر ، فلو وقع فيه (٣) رطل بول أو خمر أو نجاسة ما لم يظهر لها فيه أثر فالماء طاهر يجوز الوضوء به ويجوز شربه . واحتج أصحاب الشافعي قولهم هذا بالحديث المأثور عن رسول الله ﷺ في غسل الاناء من ولوغ الكلب وهرقه ، وبأمره ﷺ من استيقظ من نومه بغسل يده ثلاثاً قبل أن يدخلها في وضوئه فإنه لا يدرى أين باتت يده ، وبأمره ﷺ البائل في الماء ألا يتوضأ منه ولا يقتسل ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء »

(١) في الأصلين « فهو أن » وهو خطأ

(٢) في النجنية « لا يجوز »

(٣) بهامش النجنية « لعله يريد ماء هو خمسمائة رطل وأوقية » وهو غير صحيح ، بل مراد المؤلف أن يرد على الشافعية بالقياس على أصلهم ، لأن الماء إذا كان خمسمائة رطل إلا أوقية ثم وقع فيه رطل مما ذكر صار كثيراً أكثر من القلتين فلم ينجس إذا لم يظهر فنجاسة أثر ، وإيما كان في هذا من المناظرة الظاهرة ما فيه .

ولم يقبل الخبيث . قالوا : فدلّت هذه الأحاديث على أن الماء يقبل النجاسة ما لم يبلغ حداً ما ، قالوا : فكانت القلتان حداً منصوباً عليه فيما لا يقبل النجاسة منه ، واحتج بهذا أيضاً أصحاب أبي حنيفة في قولهم *

ثم اختلفوا في تحديد القلتين ، قال بعض أصحاب أبي حنيفة : القلة أعلى الشيء ، فعنى القلتين ههنا - القامتان ، وقال الشافعي - بما روى عن ابن جريج : أن القلتين من قلال حجر ، وأن قلال حجر القلة الواحدة قربتان أو قربتان وشيء ، قال الشافعي : القربة مائة رطل ، وقال أحمد بن حنبل بنك ، ولم يجد في القلتين حداً أكثر من أنه قال مرة : القلتان أربع قرب ، ومرة قال : خمس قرب ، ولم يجدها بأرطال . وقال اسحاق : القلتان ست قرب ، وقال وكيع ويحيى بن آدم : القلة الجرة وهو قول الحسن البصري ، أي جرة كانت فهي قلة ، وهو قول مجاهد وأبي عبيد ، قال مجاهد : القلة الجرة ، ولم يجد أبو عبيد في القلة حداً *

وأخرب شوء تفريقهم بين الماء الجاري وغير الجاري ! فإن احتجوا في ذلك بأن الماء الجاري إذا خالطته النجاسة مضي وخلفه طاهر : فقد علموا يقينا أن القى خالطته النجاسة إذا انحدر قائما ينحدر كما هو ، وهم يبيحون لمن تناوله في انحدره فتطهر به أن يتوضأ منه ويغتسل ويشرب ، والنجاسة قد خالطته بلا شك ، فوقوا في نفس ما شنعوا وأنكروا . فإن قالوا : لم نحتاج في الفرق بين الماء الجاري وغير الجاري إلا بأن النهي إنما ورد عن الماء الراكد الذي يبال (١) فيه : قلنا : صدقم ، وهذا هو الحق ، وبذلك الأمر نفسه في ذلك الخبر نفسه فرقنا نحن بين من ورد عليه النهي وهو البائل ، وبين من لم يرد عليه النهي وهو غير البائل ، ولا سبيل إلى دليل يفرق بين ما أخفوا به من ذلك الخبر وبين ما تركوا منه . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بحديث الثأرة في السنن فيما ادعوه من قبول ما عدا الماء للنجاسة *

قال علي : هذا كل ما احتجوا به ، ما لم حجة أصلاً غير ما ذكرنا ، وكل هذه الأحاديث صحاح ثابتة لا منزع فيها ، وكلها لا حجة لهم في شيء منها ، وكلها حجة

عليهم لنا ، على مانعين ان شاء الله عز وجل وبه تعالى نستعين .
 فأول ذلك أنهم كلهم أقوالهم مخالفة لما في هذه الاخبار ، ونحن نقول بها كلها
 والحمد لله على ذلك .

أما حديث ولوغ الكلب في الاناء ، فان أبا حنيفة وأصحابه خالفوه جهارا ،
 وأمر رسول الله ﷺ بشله سبع مرات أولاها بالتراب ، فقالوا هم : لا بل مرة واحدة
 فقط ، فسقط تلقيم بقولهم أول من عصاه وخالفه ، قتركوا ما فيه وادعوا فيه ما ليس
 فيه وأخطأوا مرتين .

وأما مالك فقال : لا يهرق إلا أن يكون ماء ، يخالف الحديث أيضا علانية ، وهو
 وأصحابه موافقون لنا على أن هذا الخبر لا يمتدى به الى سواء ، وأنه لا يقاس شيء
 من النجاسات بولوغ الكلب . وصدقوا في ذلك ، إذ من ادعى خلاف هذا فقد
 زاد في كلام رسول الله ﷺ ما لم يقله عليه السلام قط .

وأما الشافعي فانه قال : ان كان مائي الاناء من الماء خمسمائة رطل فلا يهرق
 ولا ينسل الاناء ، وان كان فيه غير الماء أهرق بالغنا ما بلغ ، وهذا ليس في الحديث
 أصلا لا بنص ولا بدليل . فقد خالف هذا الظاهر وزاد فيه ما ليس فيه من أنه إن أدخل
 فيه يده أو رجله أو ذنبه أهرق وغسل سبع مرات إحداهن بالتراب ، وهذه زيادة
 ليست في كلامه عليه السلام أصلا ، وقال : إن ولغ في الاناء خنزير كان حكمه حكم
 ما ولغ فيه الكلب : يفضل سبعا إحداهن بالتراب ، قال : فان ولغ فيه سبع لم يفضل
 أصلا ولا أهرق . فقام الخنزير على الكلب ، ولم يقس السباع على الكلب - وهو
 بعضها - وإنما حرم للكلب بعموم التهي عن أكل كل ذي ناب من السباع . قد
 ظهر خلاف أقوالهم لهذا الخبر وموافقتنا نحن لما فيه ، فهو حجة لنا عليهم . والحمد لله
 رب العالمين كثيرا ، وظهر فساد قياسهم وبطلانه ، وأنه دعوى لا دليل على شيء منها .
 وأما الخبر فيمن استيقظ من نومه فليفضل يده ثلاثا قبل أن يدخلها في وضوئه
 فمن أحدهم لا يدرى أين باتت يده - فانهم كلهم مخالفون له ، وقالوا : إن هذا
 لا يجب على المستيقظ من نومه ، قلنا نعم : بل هو واجب عليه ، وقالوا كلهم : إن
 للنجاسات التي احتجوا بهذه الاخبار في قبولها لله ، وفرقوا بها بين ورود النجاسة

على الماء وبين ورود الماء على النجاسة - فاتها تزال بفلة واحدة . وهذا خلاف
 على هذين الخبرين جهارا ، لأن في أحدهما تطهير للأفاء بسبع غسلات أولا من
 بالتراب ، وفي الآخر تطهير اليد بثلاث غسلات . ومما يقولون بهذا في النجاسات ،
 ولو كان هذان الخبران دليلين على قبول الماء للنجاسة لوجب أن يكون حكمهما مستصلا
 في إزالة النجاسات . فبطل احتجاجهم بهذين الخبرين جملة . والحمد لله •

ومن الباطل المتيقن أن يكون ما ظنت به للنجاسة من اليد لا يطهر إلا بثلاث
 غسلات ، وإذا تيقنت النجاسة فيها اكتفى في إزالتها بفلة واحدة . فهذا قولهم
 القى لاشعة أشنع منه ، وهم يدعون إنقاذ حكم العقول في قياساتهم ، ولا حكم أشد
 منافرة للعقل من هذا الحكم ، ولو قلله رسول الله ﷺ لسعنا وأطعنا ، وقلنا : هو
 الحق ، لكن لما لم يقله رسول الله ﷺ وجب اطراحه والرغبة عنه ، وأن نوقن بأنه
 الباطل . ومن المحال أيضا أن يكون الأمر للتنبيه بفلة اليد ثلاثا خوف أن جمع على
 نجاسة ، إذ لو كان كذلك لكانت رجله في ذلك كيد ، ولكان باطن تغذيه وباطن
 إلبتيه أحق بذلك من يده •

وأما مالك فوافق لنا في الخبر أنه ليس دليلا على قبول الماء للنجاسة ، فبطل
 تعلقيهم أيضا بهذا الخبر جملة ، وصح أنه حجة لنا عليهم ، والحمد لله رب العالمين ،
 فصح اتفاق جميعهم على أن هذين الخبرين لا يجلان أصلا لسائر النجاسات ، والأقوال
 سائر النجاسات على حكمها ، فبطل تعلقيهم بهما •

وأما حديث نهي البائل في الماء الراكد عن أن يتوضأ منه أو ينتقل ، فاتهم
 كلهم مخالفون له أيضا . أما أبو حنيفة فانه قال : ان كان الماء بركة اذا حرك طرفها
 الواحد لم يتحرك طرفها الآخر فانه لو بطل فيها ماشاء أن يقول الله أن يتوضأ منها
 وينتقل ، فان كانت أقل من ذلك لم يكن له ولا تنبيه أن يتوضأ منها ولأن ينتقل .
 فزاد في الحديث ما ليس فيه من تحريم ذلك على غير البائل ، وخالف الحديث فيها
 فيه بإباحته - في بعض أحوال كثرة الماء وقلته - لبائل فيه أن يتوضأ منه وينتقل .
 وكذلك قول الشافعي في الماء اذا كان خمائة رطل أو أقل من خمائة رطل ، يخالف

الحديث كما خالفه أبو حنيفة ، وزاد فيه كما زاد أبو حنيفة . وأما مالك فخالفه كله ، قال : إذا لم يتغير الماء ببوله فله أن يتوضأ منه ويتنسل ، وقال في بعض أقواله : إذا كان كثيراً . فبطل تطعيم بهذا الخبر جملة لمخالفتهم له . وأما نحن فأخذنا به كما ورد ، والله الحمد كثيراً *

وأما حديث الفأر في السمن فأنهم كلهم خالفوه ، لأن أبا حنيفة ومالك والشافعي أباحوا الاستصباح به ، وفي الحديث : « لا تبرؤ به » وأباح أبو حنيفة بيمه ، فبطل تطعيم بجميع هذه الآثار وصح خلافهم لها ، وأنها حجة لنا عليهم *

فان قيل : فامضى هذه الآثار ان كانت لا تدل على قبول الماء للنجاسة وما فائدتها قلنا : معناها ما اقتضاه لفظها ، لا يحل لأحد أن يقول إنساناً من الناس ما لا يقتضيه كلامه ، فكيف رسول الله ﷺ الذي جاء الوعيد الشديد على من قوله ما لم يقل *

وأما فائدتها فهي أعظم فائدة ، وهي دخول الجنة بالطاعة لها ، ولعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه *

وأما حديث القلتين فلا حجة لهم فيه أصلاً : أول ذلك أن رسول الله ﷺ لم يجد مقدار القلتين ، ولا شك في أنه عليه السلام لو أراد أن يجعلها حداً بين ما يقبل للنجاسة وبين ما لا يقبلها لما أهمل أن يعدها لنا بحد ظاهر لا يحيل ، وليس هذا مما يوجب على المرء وبشكل فيه إلى اختياره ، ولو كان ذلك لسكانت كل قلتين - صغرتا أو كبرتا - حداً في ذلك . فلما أبو حنيفة وأصحابه قالوا : القلة القائمة ، ومع ذلك فقد خالفوا هذا الخبر - على أن نسلم لهم تأويلهم الفاسد - لأن البئر وإن كان فيها قلمتان أو ثلاث قلتهما عندهم تنجس . وأما الشافعي فليس حده في القلتين بأولى من حد غيره ممن فسر القلتين بغير تفسيره ، وكل قول لا برهان له فهو باطل . وأما نحن فنقول بهذا الخبر حقاً ، ونقول : إن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجس ولم يقبل الخبث . والقلتان ما وقع عليه في اللغة اسم قلتين ، صغرتا أو كبرتا ، ولا خلاف في أن القلة التي تسع عشرة أوطال ماء تسمى عند العرب قلة ، وليس في هذا الخبر ذكر لقلال هجر أصلاً ، ولا شك في أن بهجر قللاً صغراً وكباراً *

ذَن قِيلَ : إِنَّهُ ﷺ قَدْ ذَكَرَ قُلَّالَ هَجَرَ فِي حَدِيثِ الْأَسْرَاءِ (١) . قُلْنَا : نَعَمْ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَجِبٍ أَنَّهُ ﷺ مَقَى مَا ذَكَرَهُ قَاتِمًا أَرَادَ مِنْ قُلَّالِ هَجَرَ ، وَلَيْسَ تَضْيِيقُ ابْنِ جَرِيرٍ الْقَلْتَيْنِ بِأَوَّلَى مِنْ تَضْيِيقِ مُجَاهِدٍ الْقَتَى قُلَ : هُمَا جَرْتَانِ ، وَتَضْيِيقُ الْحَسَنِ كَذَلِكَ : لَهَا أَى جَرَّةٌ كَانَتْ .

وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ ﷺ هَذَا دَلِيلٌ وَلَا نَصٌّ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ الْقَلْتَيْنِ يَنْجُسُ وَيُحْمَلُ انْطِلَاقُ (٢) ، وَمَنْ زَادَ هَذَا فِي الْخَبَرِ قَدْ قَوْلَهُ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ ، فَوَجِبَ طَلَبُ حَكْمٍ مَا دُونَ الْقَلْتَيْنِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْخَبَرِ ، فَنَظَرْنَا فَوَجَدْنَا مَا حَدَّثَنَا حَمَامٌ قُلَ : ثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنُ أَبِي سَكِينَةَ - وَهَوَاقِفُ - ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ أَبُو عَمَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قُلَ : « قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَنَا تَتَوَضَّأُ (٣) مِنْ بَرٍّ بَضَاعَةٌ وَفِيهَا مَا يَنْجِي (٤) النَّاسَ وَالْحَائِضُ وَالْجَلِيفُ ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : الْمَاءُ لَا يَنْجِسُهُ » (٥) .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْجَسُورِ أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ مَسْرُورٍ ثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ حَذِيفَةَ قُلَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ - وَذَكَرَ ﷺ فِيهَا - وَجَعَلْنَا لَنَا الْأَرْضَ

(١) بهامش الجنبية « يعني في ثمر سدره المنتهى »

(٢) بهامش الجنبية « هذا مبني على عدم القول بالمفهوم وهو مذهب المصنف »

(٣) في المصرية « أنك تتوضأ » وهو الموافق لما في التلخيص .

(٤) بضم الياء واسكان النون ، والنحو ما يخرج من البطن ، وأنجي أحدث أو ألقى محو .

(٥) حديث بَرٍّ بَضَاعَةٌ معروف من حديث أبي سعيد الخدري ، وأما من حديث سهل بن سعد فإما لم نره إلا في هذه الرواية وهي رواية محمد بن وضاح ، فقد رواه عنه قاسم بن أصبغ في مصنفه ، ومحمد بن عبد الملك بن أَيْمَنٍ في مستخرجه على سنن أبي داود ، ذكر هذا ابن حجر في التلخيص (ج ١ ص ٩١) وقال : « قال ابن وضاح لقيت ابن أبي سَكِينَةَ بحلب فذكره . وقال قاسم بن أصبغ : هذا

عليها سجداً وجعلت ترتبها لها طهوراً اذا لم نجد الماء (١) ، ثم عليه السلام كل ماء
و لم ينجس ماء من ماء .

قَالُوا : فانكم تقولون ان الماء اذا ظهرت فيه النجاسة تغيرت لونه وريحه ووجعه
فانه ينجس ، قد خالفتم هذين الخبرين . قلنا : معاذ الله من هذا أن نقوله ، بل الماء
لا ينجس أصلاً ، ولكنه طاهر بحسبه (٢) ، لو أمكننا تخليصه من جهة المحرم علينا
لاحتصاصه ، ولكننا لما لم ندر على الوصول الى استعماله كما أمرنا سقط عنا حكمه ،
وهكذا كل شيء ، كتوب طاهر صب عليه خمر أو دم أو بول ، فالتوب طاهر كما
كان ، إن أمكننا إزالة النجس عنه حلينا فيه ، وإن لم يمكننا الصلاة فيه الا باستعمال
النجس المحرم سقط عنا حكمه ، ولم تبطل الصلاة للبس ذلك الثوب ، لكن لاستعمال
النجاسة التي فيه . وكذلك خبز دهن يودك خنزير ، وهكذا كل شيء ، حاشى ما جاء

من أحسن شيء في بئر بضاعة ، وقال ابن حزم : عبد الصمد ثقة مشهور ، قال قاسم
ويروى عن سهل بن سعد في بئر بضاعة من طرق هذا خبرها ، قلت : ابن أبي
سكينه الذي زعم ابن حزم انه مشهور قال ابن عبد البر وغير واحد : انه مجهول
ولم نجد عنه راوياً الا محمد بن واضح ، وهذا الحديث رواه الدارقطني (ص ١١) من
طريق فضيل بن سليمان عن أبي حازم عن سهل مختصراً بدون ذكر قعة بئر بضاعة
ونقله عنه ابن الجوزي في التحقيق رقم ٢ وله شاهد قوى رواه البيهقي في سننه
(ج ١ ص ٢٥٩) عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه قال : « دخلت على سهل بن سعد الساعدي
في نسوة فقال لو أبي أستقيم من بضاعة لكرهتم ذلك ، وقد والله سقيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم بيدي منها » قال البيهقي : « وهذا اسناد حسن موصول »
ورواه الدارقطني (ص ١٢) من هذا الطريق مختصراً ، فدللت هذه الاسانيد على أن
للحديث عن سهل أصلاً صحيحاً ، وأن جهل ابن عبد البر حال عبد الصمد فلقد
عرفه غيره : قاسم بن أصبغ وابن حزم ومن عرف حجة على من لم يعرف .

(١) رواه مسلم وغيره

(٢) هامش المجنية « يقال عاد الخلاف لفظياً يتعلق بالتسمية لا بالحكم فانه
متفق عليه » وهذا صحيح .

النص بنحره بيمينه فتجب الطاعة له ، كالمائع يلع فيه الكلب في الاناء ، وكالماء الراكد البائل ، وكالسن القائب يقع فيه الفأر الميت ، ولا مزيد . وقد روينا من طريق قتادة أن ابن مسعود قال : لو اختلط الماء بالماء لكان الماء طهوراً . وبالله تعالى التوفيق *

ولو كان الماء ينجس بملاقاة النجاسة للزم إذا بال إنسان في ساقية ما الا يحمل لأحد أن يتوضأ بما هو أسفل من موضع البائل ، لأن ذلك الماء الذي فيه البول أو العذرة منه يتوضأ بلا شك ، ولما تطهر فم أحد من دم أوقيه فيه ، لأن الماء اذا دخل في الفم النجس تنجس وهكذا أبداً ، والمفرق بين الماء وسائر المائعات في ذلك مبطل متحكم قائل بلا برهان . وهذا باطل *

قال أبو محمد على : وأما تشنيعهم علينا بالفرق بين البائل المذكور في الحديث وغير البائل الذي لم يذكر فيه ، وبين الفأريقع في السن المذكور في الحديث وبين وقوعه في الزيت أو وقوع حرام ما في السن إذ (١) لم يذكر شيء من ذلك في الحديث - : فتشنيع فاسد عائد عليهم ، ولو تدبروا كلامهم لعلوا أنهم مخطئون في التسوية بين البائل الذي ورد فيه النص وغير البائل الذي لانس فيه ، وهل فرقنا بين البائل وغير البائل إلا كفرهم معنا بين الماء الراكد المذكور في الحديث وغير الراكد الذي لم يذكر فيه ؟ والا فليقولوا لنا : ما الذي أوجب الفرق بين الماء الراكد وغير الراكد ولم يوجب الفرق بين البائل وغير البائل ؟ ! إلا أن ما ذكر في الحديث لا يتصدى بحكمه الى ما لم يذكر فيه بغير نص ، وكفرهم بين الغاصب للماء فيحرم عليه شربه واستماله ، وهو حلال لغير الغاصب له ، وهل البائل وغير البائل إلا كالزاني وغير الزاني ، والسارق وغير السارق ، والمصلى وغير المصلى ؟ لسلك ذى اسم منها حكمه ، وهل الشئمة والخطأ الظاهر الا أن يرد نص في البائل فيحمل ذلك الحكم على غير البائل ! وهل هذا إلا كمن حل حكم السارق على غير السارق ، وحكم الزاني على

غير الزاني ، وحكم المصلى على غير المصلى ، وهكذا في جميع الشريعة ! ونمود
بأنه من هذا .

ولو أنصفوا أنفسهم لأنكر المالكين والشافعيون على أنفسهم تفريقهم بين مس
الذكر بباطن الكف فينقض الوضوء ، وبين مسه بظاهر الكف فلا ينقض الوضوء .
ولأنكر المالكين على أنفسهم تفريقهم بين حكم الشرفة وحكم الدنية في النكاح ،
ومافرق الله تعالى بين فرجيهما في التحليل والتحريم والصداق والحد . ولأنكر
المالكين والشافعيون تفريقهم بين حكم التمر وحكم البسر في المرايا .

وهؤلاء المالكين يفرقون معنا بين ما أدخل فيه الكلب لسانه وبين ما أدخل
فيه ذنبه المبول من الماء . ويفرقون بين بول البقرة وبول الفرس ، ولا نص في
ذلك . بل أشنع من ذلك تفريقهم بين خره الحاجة المحلاة وخرتها إذا كانت مقصورة
وبين بول الشاة إذا شربت مائاً نجساً وبين بولها إذا شربت مائاً طاهراً ،
وفرقوا بين الفول وبين نفسه ، فجعلوه في الزكاة مع الجلبان صنفاً واحداً ، وجعلوها
في البيوع صنفين ، وكل ذى عقل يدري أن الفرق بين البائل والمتغوط بنص جاء
في أحدهما دون الآخر أوضح من الفرق بين الفول أمس والفول اليوم ، وبين الفول
ونفسه بغير نص ولا دليل أصلاً .

وهؤلاء الشافعيون فرقوا بين البول في مخرجه من الاحليل فجعلوه يطهر بالحجارة
وبين ذلك البول نفسه من ذلك الانسان نفسه إذا بلغ أعلى الحشفة — : فجعلوه
لا يطهر الا بالماء ، وفرقوا بين بول الرضيع وبين غائطه في الصب والغسل ، وهذا هو
الذي أنكروا علينا هنا بينه .

وهؤلاء الحنفيون فرقوا بين بول الشاة في البئر فيفسدها ، وبين ذلك المقدار
نفسه من بولها بيمينها في الثوب فلا يفسده ، وفرقوا بين بول البعير في البئر فيفسده ،
ولو أنه ، قطرة فإن وقعت بمرتان من بئر ذلك الجبل في ماء البئر لم يفسد الماء . وهذا
نفس ما أنكروه علينا . وفرقوا بين روث الفرس يكون في الثوب منه أكثر من
قدر الحرمة البغلي فيفسد الصلاة ، وبين بول ذلك الفرس نفسه يكون في الثوب فلا

يلسد الصلاة إلا أن يكون رجع التوب عند أبي حنيفة، وشبرا في شبر عند أبي يوسف، فيفسدها حينئذ، وزفر منهم يقول: بول ما يؤكل لحمه طاهر كله ورجيمه نجس، وهذا هو الذى أنكروا علينا. وفرقوا بين ما يملأ الفم من القلس وبين ما لا يملأ الفم منه، وفرقوا بين البول في الجسد، فلا يزيله إلا الماء، وبين البول في التوب فيزيله غير الماء.

ولو تنجسنا سقطاتهم اقام منها ديوان.

فان قالوا: من قال بقولكم هذا في الفرق بين البائل والمنقوط في الماء الزاكد قبلكم؟ قلنا: قلله رسول الله صلى الله عليه وسلم - الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - اذ بين لنا حكم البائل وسكت عن المنقوط والمتنخم والمتمخط، ولكن اخبرونا: من قال من ولد آدم بفروقكم هذه قبلكم؟ من الفرق بين بول الشاة في البر وبولها في التوب، وبين بولها في الجسد وبولها في التوب؟ وبين بول الشاة تشرب مائاً نجساً وبولها اذا شربت مائاً طاهراً؟ وبين البول في رأس الحشفة وبينه فوق ذلك؟ فهذا هو الذى لم يقله أحد قط قبلهم! وليتهم اذ قالوه مبتدئين قالوه بوجه يفهم او يسئل، وكذلك سائر فروقهم المذكورة والحمد لله رب العالمين. ونحن لا ننكر القول بما جاء به القرآن والسنة، وان لم نعرف قائلًا مسمى به، وهم ينكرون ذلك ويقولونه، فالفواثم لهم لازمة لانا، وانما ننكر غاية الانكار القول في دين الله تعالى وعلى الله ما لم يقله تعالى قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم، فهذا والله هو المنكر حقاً، ولو قاله أهل الارض.

وكذلك ان قالوا لانا: من فرق قبلكم بين السمن يقع فيه الغار وبين غير السمن نجوابنا هو الذى ذكرنا بعينه، فكيف وقد روينا الفرق بينهما عن ابن عمر، كما حدثنا احمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا هشيم بن معمر عن أبان عن راشد مولى قريش (١)

(١) الاسناد فيه خطأ في الاصلين، فهو في النسخة المصرية « هشيم بن معمر ابن أبان عن راشد مولى قريش » وفي الجوزية « هشيم بن معمر بن أبان عن راشد مولى قريش » والصواب ما ذكرنا، فهشيم هو ابن بشير، وممر هو ابن

عن ابن عمر أنه سئل عن قارة وقعت في سمن، فقال: إن كان ماؤها فاقه كره، وإن كان جامداً
فألقى القارة وما حولها وكل ما بقي. حدثنا حلم ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الليثي
ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن أيوب السخيتاني عن نافع
مولى ابن عمر عن ابن عمر أنه سئل عن قارة وقعت في عشرين فرقا من زيت، فقال
ابن عمر: استخرجوا به وادعنوا به الأدم. وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج
قال: قلت لعطاء: القارة تقع في السمن القائب فتصوت فيه أو في الدهن فتؤخذ قد
تسلخت أو قد ماتت وهي شديدة لم تتلخخ؟ فقال: سواء إذا ماتت فيه، فأما
الدهن فينش فيدهن به إن لم تقدره، قلت: فالسمن أينش فيؤكل؟ قال: لا ليس
ما يؤكل، كهيئة شيء في الرأس يدهن به^(١). (قل أبو محمد): والزيت دهن بنص
القرآن، قال الله تعالى: (وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للأكليين)
وقد رأى مالك غسل الزيت تقع فيه النجاسة ثم يؤكل، وقد روى ابن القاسم عن
مالك في النقطة من الخمر تقع في الماء والطعام: أنه لا يفسد شيء من ذلك، وأن ذلك
الماء يشرب وذلك الطعام يؤكل.

قال علي: ويقال للحنفيين: أنتم تختلفون بين أحكام النجاسات في الشدة
والخفة بآرائكم بغير نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ ولا من إجماع ولا قياس،

راشد الأزدي، وأبان هو بن أبي عياش البصري. وأما راشد مولى قريش فأنى
لم أجده له ترجمة ولم أعرف من هو.

(١) العبارة محرفة في الأصلين، فكتب في أحدهما «ينش» وفي الآخر
«يلش» وصححناها من لسان العرب مادة (ن ش ش) ونص عبارته «النش
المخلط... وروى عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لعطاء: القارة تموت في
السمن القائب أو الدهن، قال: أما الدهن فينش ويدهن به إن لم تقدره تسك،
قلت: ليس في تسك من أن يأنم إذا نش؟ قال: لا، قلت: فالسمن ينش ثم
يؤكل؟ قال: ليس ما يؤكل به كهيئة شيء في الرأس يدهن به. وقوله: ينش
ويدهن به إن لم تقدره تسك، أي يخلط ويذاف. و«يدهن» بضم الياء
وفتح الدال المشددة.

فبعضها عندكم لا ينجس الثوب والبدن والخلف والنعل منه الا مقداراً كبيراً من الدم
البقي وربعاً قل ، و بعضها لا ينجس هذه الاشياء الا ما كان ربيع الثوب ، ولا ندرى
ما قولكم في الجسد والنعل والخلف والارض ، وبعضها تفرون بين حكمها في نفسها
في الثوب والجسد وبين حكمها في نفسها في البشر ، فتقولون : ان قطرة خمر أو بول تنجس
البير ولا تنجس الثوب ولا الجسد حتى يكون ذلك أكثر من الدم البقي ،
فأخبرونا عن غدير اذا حرك طرفه الواحد لم يتحرك الآخر وقت فيه قطعة بول
كلب أو قطعة بول شاة أو حلة (١) ميتة أو قيل ميت متفسخ ، هل كل هذا سواء أم
لا ؟ فان ساووا بين ذلك كله تقضوا أصلهم في تنظيف بعض النجاسات دون بعض ،
وتركوا قولهم ان برتين من بر الابل أو برتين من بر الغنم لا تنجس البئر ، وإن
فروقا بين كل ذلك سألناهم تفصيل ذلك ، ليكون ذلك زيادة في السخرياء (٢) والتخليط .
قال على : وقالوا لنا : ما قولكم في خمر أو دم أو بول وقع ذلك في الماء فلم
يظهر لشيء من ذلك في الماء طعم ولا لون ولا ريح ، هل صار الخمر والبول والدم ماء أم
بقي كل ذلك بحسبه ؟ فان كان صار كل ذلك ماء فكيف هذا ؟ وان كان بقي كل ذلك
بحسبه فقد أبغمت الخمر والبول والدم وهذا عظيم وخلاف للإسلام ؟ (قال أبو محمد) :
جوابنا وبالله تعالى التوفيق : إن العالم كله جوهر واحدة تختلف أبعاضها بأعراضها
وبصفاتهما فقط ، وبحسب اختلاف صفات كل جزء من العالم تختلف أسماء تلك
الأجزاء التي عليها تقع أحكام الله عز وجل في الديانة ، وعليها يقع التخاطب والتفاهم
من جميع الناس بجميع اللغات ، فالعنب عنب وليس زيبيا ، والزبيب ليس عنباً ،
وعصير العنب ليس عنباً ولا خراً ، والخمر ليس عصيراً ، والنخل ليس خراً ، وأحكام
كل ذلك في الديانة تختلف ، والمين الحاملة واحدة ، وكل ذلك له صفات منها يقوم

(١) الحلة بفتح الحاء واللام القراة الكبيرة وهي دويبة تمض الابل معروفة

وقيل هي الصميرة ، وفي النسخة اليمنية « حلة منتنة »

(٢) كذا في الاصلين بالمد ولم أجده في شيء من كتب اللغة ، بل المصدر السخري

بضم السين ، والاسم السخري بضم السين وكسرهما مع تشديد الياء

(م ٢١ - ج ١ المحلى)

حده ، فما دامت تلك الصفات في تلك العين فهي ماء وله حكم الماء ، فإذا زالت تلك الصفات عن تلك العين لم تكن ماء ولم يكن لها حكم الماء ، وكذلك الدم والخمر والبول وكل ما في العالم ، لكل نوع منه صفات ما دامت فيه فهو خمر له حكم الخمر ، أو دم له حكم الدم ، أو بول له حكم البول أو غير ذلك ، فإذا زالت عنه لم تكن تلك العين خمرًا ولا ماء ولا دما ولا بولا ولا الشيء الذي كان ذلك الاسم واقعا من أجل تلك الصفات عليه ، فإذا سقط ما ذكرتم من الخمر أو البول أو الدم في الماء أو في الخلل أو في اللبن أو في غير ذلك — : فإن بطلت الصفات التي من أجلها سمى الدم دما والخمر خمرًا والبول بولا ، وبقيت صفات الشيء الذي وقع فيه ما ذكرنا بحسبها ، فليس ذلك الجرم الواقع بعد خمرًا ولا دما ولا بولا ، بل هو ماء على الحقيقة أو لبن على الحقيقة ، وهكذا في كل شيء . *

فإن غلب الواقع مما ذكرنا وبقيت صفاته بحسبها وبطلت صفات الماء أو اللبن أو الخلل فليس هو ماء بعد ولا خلا ولا لبنًا ، بل هو بول على الحقيقة أو خمر على الحقيقة أو دم على الحقيقة . فإن بقيت صفات الواقع ولم تبطل صفات ما وقع فيه فهو ماء وخمر أو ماء وبول أو ماء ودم ، أو لبن وبول أو دم وخل وهكذا في كل شيء . *

ولم يحرم علينا استعمال الحلال من ذلك لو أمكننا تخليصه من الحرام ، لكننا لا نقدر على استعماله إلا باستعمال الحرام فمجزنا عنه فقط ، والافهو طاهر مطهر حلال بحسبه كما كان ، وهكذا كل شيء في العالم ، فالدَّم يستحيل لحمًا فهو حينئذ لحم وليس دماً ، والعين واحدة ، والدم يستحيل شحاً فليس لحماً بعد بل هو شحم والعين واحدة ، والزبل والبراز والبول والماء والتراب يستحيل كل ذلك في النخلة ورقاً وورطاً ، فليس شيء من ذلك حينئذ بلا ولا تراباً ولا ماء ، بل هو رطب حلال طيب ، والعين واحدة ، وهكذا في سائر النبات كله ، والماء يستحيل هواء متصمداً وملحاً جامداً فليس هو ماء بل ولا يجوز الوضوء به والعين واحدة ، ثم يعود ذلك الهواء وذلك الملح ماء ، فليس حينئذ هواء ولا ملحاً ، بل هو ماء حلال يجوز الوضوء به والغسل . *

فإن أنكرتم هذا وقلمتم أنه وإن ذهب صفاته فهو الذي كان فسه ، لزمكم ولا بد إباحة الوضوء بالبول لأنه ماء مستحيل بلا شك ، وبالبرق لأنه ماء مستحيل ، ولزمكم

تحريم الثمار المغذاة بالزبل وبالمدرة ، وتحريم لحوم النجاس لانها مستحيلة عن المحرمات *

فان قالوا : فنحن نجد اللحم يلقى في الماء أو الخمر أو البول فلا يظهر له لون ولا ريح ولا طعم فيؤثر طرحة فتظهر صفاته فيه ، فهلا صار الثاني ماء كما صار الاول ؟ قلنا لهم : هذا السؤال لسنا نحن المستولين به ، لكن جريتم فيه على عادتكم القميعة في التسبب على الله تعالى والاستدراك عليه في أحكامه تعالى وأفعاله ، وإياه تعالى تسألون عن هذا لان نحن ، لانه هو الذى أحل الاول ولم يحل الثاني كما شاء لان نحن ، وجوابه عز وجل لكم على هذا السؤال بأنكم يوم القيامة بما تطول عليه ندامة السائل ، لان الله تعالى حرم هذا السؤال اذ يقول تعالى : (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) *

ثم نحن نجيبكم قائلين الله تعالى كما افترض عز وجل علينا اذ يقول : (كونوا قوامين لله) فنقول لكم : هذا خلق الله تعالى ما خلق كله من ذلك كله كما شاء لا مقبب لحكمه ولا يسأل عما يفعل ، ونحن نجد الماء يصعده الهواء بالتجفيف فيصير الماء هواء مصعداً وليس ماء أصلاً ، حتى اذا كثر الماء المستحيل هواء في الجوعاد ماء كما كان ، وأنزله الله تعالى من السحاب ماء ، وهذا نفس ما احتججتم به علينا من أن الدم يخفى في الماء والفضة تخفى في النحاس ، فاذا تويع بهما ظهرا *

ولا فرق بين هذا السؤال الاحق وبين من سأل : لم خلق الله الماء يتوضأ به ولم يجعل ماء الورد يتوضأ به ؟ ولم جعل الصلاة الى الكعبة والحج ولم يجعلهما الى كسركر أو الى الفرما ^(١) أو الطور ؟ ولم جعل المغرب ثلاثاً والصبح ركعتين بكل حال ، والظهر في الحضر أربعاً ؟ ولم جعل الحمار طويل الاذنين ، والجلل صغيرهما ، والغار طويل الذنب ،

(١) كسركر بفتح الكافين وبينهما سين مهملة ساكنة وآخره راء ، قال ياقوت : « كودة واسعة . . . وقصبها اليوم واسط القصبه التي بين الكوفة والبصرة » و « الفرما » بفتح الفاء والراء والميم مقصور : مدينة قديمة بين العريش والفسطاط شرقي تنيس على ساحل البحر . قاله ياقوت ، وموقعها يكون الآن شرقي « بورقوآد » بين بحيرة « البردويل » وبين بحيرة تنيس المعروفة ببخيرة « المنزلة »

والغلب كذلك والمرزى قصرة الذنب والارنب كذلك؟ ولم صار الانسان يحدث من أسفل ريحاً فيلزم فصل وجهه وخرابه ومسح رأسه وغسل وجهه ولا يفصل مخرج تلك الريح؟ وهذا كله ليس من سؤال العقلاء المسلمين، ولا يشبه اعتراضات العلماء المؤمنين، بل هو سؤال نوكر الملحدين وحق المهرين المتعبرين الجبال •

وإذا أخلصناكم وسألناكم خصوصاً على الميلان ومشاهدة الحواس في انتقال الاسماء بانتقال الصفات التي فيها تقوم الحدود، ثم أريناكم بطلان الصفات التي لا تجب تلك الاسماء — عندكم وعندنا وعند كل من على أديم الارض قديماً وحديثاً — على تلك الاعيان الا بوجودها، ثم أخلصناكم على البراهين الضرورية العقلية على أن الله تعالى خالق كل ذلك على ما هو عليه كما شاء، فاعتراضكم كله هوس وباطل يؤدي الى الالحاد •

قالوا: فما تقولون في فضة خالطها نحاس فلم يظهر له فيها أثر ولا غيرها، أنزكى بوزنها وتباع بوزنها فضة محضة أم لا؟ قلنا والله تعالى التوفيق: القول في هذا كقول في الماء سوا سواه ولا فرق، إن بقيت صفات الفضة بحسبها ولم يظهر للنحاس فيها أثر، فإنها تزكى بوزنها وتباع بوزنها من الفضة، لا بأقل ولا بأكثر ولا نسيئة، وإن غلبت صفات النحاس حتى لا يبقى للفضة أثر، فهو كله نحاس محض لا زكاة فيه أصلاً، سواء كثرت تلك الفضة التي استحال فيها أو لم تكثر، وجاز بيمه بالفضة قدماً ونسيئة بأقل مما خالطه من الفضة ويمثل ذلك وبأكثر، وإن ظهرت صفات النحاس وصفات الفضة معاً فهو نحاس وفضة، تجب الزكاة فيها فيه من الفضة خاصة إن بلغت خمس أواق وإلا فلا، كما لو اغتردت، ولا يحمل بيع تلك الجملة بفضة محضة أصلاً لا بمقدار ما فيها من الفضة ولا بأقل ولا بأكثر لا قدماً ولا نسيئة، لأننا لا قدر فيها على المائلة بالوزن، وتباع تلك الجملة باللحوب قدماً ولا نسيئة •

فقالوا: من قدر طيخت بالخمر أو طرح فيها بول أودم أو عذرة ولم يظهر من ذلك كله هنالك أثر أصلاً، قلنا: من طرح في القدر شيئاً من ذلك عصا فهو فاسق عاص لله عز وجل، لأنه استعمل الحرام المقترض اجتنابه، وأما إذا بطل (١) كل

(١) جهامش اليمنية: «يعنى استعملت صفاته كلها»

ذلك (١) فما في القدر حلال أكله ، لأنه ليس فيه شيء من المحرمات أصلاً ، وقد أبطل الله تعالى تلك المحرمات وأحلها إلى الحلال . ثم قلب عليهم هذا السؤال في حين خل رمى فيه خر قلم يظهر للخمر أثر ، فقولهم إن ذلك الذي في الدن كله حلال ، فهذا تناقض منهم ، وقول منهم بالذي شنعوا به فازمهم التشنيع ، لانهم عظموه ورأوه حجة ، ولم يلزمنا لأننا لم نعلمه ولا رأيناه حجة . والله الحمد *

قال علي : وأما متأخروهم فانهم لما رأوا أنهم لا يقدرّون على ضبط هذا المذهب لمفساده وسخافته فروا إلى أن قالوا : إننا لا نفرق بين غدير كبير ولا بحر ولا غير ذلك ، لكن الحكم لفظة الظن والرأي في الماء الذي يتوضأ منه ويفتسل منه ، فإن تيقنا أو غلب في ظنوتنا أن النجاسة خالطته حرم استعماله ولو أنه ماء البحر ، وإن لم نتيقن ولا غلب في ظنوتنا أنه خالطته نجاسة توضأنا به *

قال علي : وهذا المذهب أشد فساداً من القى رغبوا عنه لوجوه : أولها ، أنهم مقرون بأنه حكم بالظن ، وهذا لا يحمل ، لأن الله تعالى يقول : (إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يثبت من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » . ولا أسوأ حالاً ممن يحكم في دين الله تعالى الذي هو الحق المحض بالظن الذي هو مقر بأنه لا يثبت . والثاني ، أن يقال لهم : كما تظنون أن النجاسة لم تخالطه فظنوا أنها خالطته فاجتنبوه ، لأن الحكم بالظن أصل من أصولكم ، فما الذي جعل إحدى جنبتي الظن أولى من الأخرى ؟ . والثالث ، أن قولكم هذا تحكم منكم بلا دليل ، وما كان هكذا فهو باطل . والرابع ، أن قولهم : عرفونا ما معنى هذه المخالطة من النجاسة للماء ؟ فلسنا نفهمها ولا أئتم ولا أحد في العالم - والله الحمد - فإن كنتم تريدون أن كل جزء من أجزاء الماء قد جلور جزءاً من أجزاء النجاسة فهذه مجاورة لا مخالطة ، وهذا لا يمكن البتة إلا بأن يكون مقدار النجاسة كقedar الماء سواء سواء ، وإلا فقد فضلت أجزاء من الماء لم يجاورها شيء من النجاسة *

فإن قالوا : قد تنجس كل ذلك وإن كان لم يجاورها شيء من النجاسة شيء ، قلنا

(١) بهامش اليمنية . « أي لون ماطر وحريمه وطعمه »

لهم : هذا لازم لكم في البحر بنقطة بول تقع فيه ولا فرق ، فإن أبوا (١) من هذا قلنا لهم : فزفونا بالمقدار من النجاسة التي اذا جاور مقداراً معدوداً أيضاً من الماء ولا بد نجسه ، فن أقدموا على تحديد ذلك زادوا في الضلال والهوس ، وان لم يقدموا على ذلك تركوا قولهم ، ككلىة فسادا وجهولاً لا يحل القول به في الدين *

وأيضاً فان كان الحكم عندكم لنال الظن فانه يلزمكم أن تقولوا في قدح فيه أوقيتان من ماء فوقت في مقدار الصابة (٢) من بول كلب :- إنه لم ينجس من الماء إلا مقدار ما يمكن أن تخاطه تلك النجاسة ، وليس ذلك الا لمقدارها من الماء قطع ، ويبقى سائر ماء القدح طاهراً حلالاً شربه والوضوء به . وهكذا في جب فيه كرماء (٣) وقمت فيه أوقية بول فانه على أصلكم لا ينجس الا مقدار ما مزجته تلك الأوقية ، وبقى سائر ذلك طاهراً مطهراً حلالاً ، ونحن موقنون وأتم أنها لم تملج عشر الكر ولا عشر عشره ، فإن التزمت هذا طرقتم جميع مذاهبكم القديمة والحديثة ، التي هي أفكار سوء مفسدة للدماغ ، فان رجتم الى أن ما قرب من النجاسة ينجس ، لزكم ذلك كما قد الزمنكم في النيل واليحيون ، وفي كل ماء جار ، لأنه يتصل بعضه ببعض فينجس جميعه للاقائه الذي قد تنجس ولا بد - نم - وفي البحر من قطعة بول تقع في كل ذلك ، فاختاروا ما شئتم *

فن قالوا : لسنا على يقين من أن النهر الكبير أو البحر تنجس ، ولان أن المتوضئ به توضأ بماء خالطته النجاسة منه . قلنا لهم : هذا نفسه موجود في الجب والبحر وفي القلة وفي قدح فيه عشرة أرطال ماء اذا لم يظهر أثر النجاسة في شيء من ذلك ولا فرق ،

- (١) « أبى » فعل يتعدى بنفسه ، وقد استعمله المؤلف كثيراً متمدياً بمن كما في الأحكام (ج ٢ ص ٢٧) وقد رد هذا نقلاً عن القارسي . واستعمله مرة في الأحكام متمدياً بمن (ج ٤ ص ٢٣٧) ولم أجده سندا
- (٢) بضم الصاد المهمة وفتح الهيمزة وبعدها ألف وباء . هي بيض البرغوث والقمل وجمها « صئبان » وفي اليمينية « الصوانة » بالنون وهو خطأ
- (٣) « الكر » بفتح الكاف وباء المشددة مكيا لآهل العراق وهو ستون قبزا وقيل ستة أوقار حمار ، قاله في القاموس

ولا يقين في أن كل ماء فيها ذكرنا تنجس ، ولا في أن المتوضؤ من ذلك والشارب
توضأً بنجس أو شرب نجساً ، ثم حتى لو كان كما ذكرنا لما وجب أن يتنجس الماء
الظاهر الحلال أو المائع لتلك مجاورة النجس أو الحرام له ، ما لم يحمل صفات الحرام
أو النجس . وبالله تعالى التوفيق *

قل على : رأيت بعض من تكلم في الفقه ويميل الى النظر يقول : ان كل ماء
وقعت فيه نجاسة فلم يظهر لها فيه أثر فسواء كان قليلاً أو كثيراً ، الحكم واحد ، وهو
أن من توضأ بذلك الماء كله أو شربه حاشى مقدار ما وقع فيه من النجاسة ، فوضوؤه
جائز وصلاته تامة وشربه حلال ، وكذلك غسله منه ، إذ ليس على يقين من أنه
استعمل نجاسة ولا أنه شرب حراماً ، فان استوعب ذلك الماء كله فلا وضوء له ولا مله
وهو عاص في شربه ، لأننا على يقين من أنه استعمل نجاسة وشرب حراماً ، قال :
وهكذا القول في البحر فمادونه ولا فرق ، قال : فان توضأ بذلك الماء اثنان فصاعداً
فلستوعباه أو استوعبوه كله بانفسل أو الوضوء أو الشرب فكل واحد منهما أو منهم
وضوؤه جائز في الظاهر ، وكذلك غسله أو شربه ، الآن فيهما أو فيهم من لا وضوء له
ولا غسل ، ولا أعرفه بعينه ، فلا أزم أحداً منهم إعادة وضوء ولا إعادة
صلاة بالظن *

قال علي : وقد ناظرت صاحب هذا القول رحمه الله في هذه المسألة ، وأزمته على
اصل آخر له كان يذهب اليه — : أن يكون يأمر جميعهم بإعادة الوضوء والصلاة ، لان
كل واحد منهم ليس على يقين من الطهارة ، وشك في الحدث ، بل على أصلنا وأصل
كل مسلم من أن كل واحد منهم على يقين من الحدث وعلى شك من الطهارة ، فالواجب
عليه أن يأتي بيقين الطهارة ، وأرأيت أيضاً بطلان القول الاول بما قدمنا من استحالة
الاحكام باستحالة الاسماء ، وان استحالة الاسماء باستحالة الصفات التي منها تقوم
الحدود ، وقلت له : فرق بين ما أجزت من هذا وبين اثناءه في أحدهما وفي الآخر
عصير بعض الشجر ، وبين بضعى لم إحداها من خنزير والثانية من كبش ، وبين
شاتين إحداها مذكة والأخرى عقيرة سبع ميتة ، ولا يقدر على الفرق بين شيء
من ذلك أصلاً *

قال على : ومن روى عنه هذا القول يمثل قولنا - ان الماء لا ينجسه شيء - :
عائشة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
والحسين بن علي بن أبي طالب وميمونة أم المؤمنين وأبو هريرة وحذيفة بن اليمان
رضي الله عن جميعهم ، والأسود بن يزيد وعبد الرحمن اخوه وعبد الرحمن بن أبي
ليلى وسعيد بن جبير ومجاهد وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق
والحسن البصري وعكرمة وجابر بن زيد وعثمان البتي وغيرهم . فان كان التقليد جائزا
فتقليد من ذكرنا من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أولى من تقليد أبي حنيفة
ومالك والشافعي *

١٣٧ - مسألة - والبول كله من كل حيوان - إنسان أو غير إنسان ، مما يؤكل
لحمه أولا يؤكل لحمه نحو ما ذكرنا كذلك ، أو من طائر يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه - :
فكل ذلك حرام أكله وشربه إلا لضرورة تدأوا أو إكراه أو جوع أو عطش فقط ،
وفرض اجتنابه في الطهارة والصلاة الا مالا يمكن التحفظ منه الا يخرج فهو مفعوف عنه
كونهم (١) القهاب ونحو البراغيث *

وقال ابو حنيفة : أما البول فكله نجس سواء كان مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل
لحمه ، إلا أن بعضه أغلظ نجاسة من بعض ، فبول كل ما يؤكل لحمه - من فرس أو شاة
أو بغير أو بقرة أو غير ذلك - لا ينجس الثوب ولا تماد منه الصلاة ، الا أن يكون
كثيرا فاحشا فينجس حينئذ وتماد منه الصلاة أبدا . ولم يحد أبو حنيفة في المشهور
عنه في الكثير حدا ، وحدهم أبو يوسف بأن يكون شبرا في شبر ، قال : فلو بأت شاة
في بشر فقد تنجست وتنزع كلها ، قالوا : وأما بول الانسان ومالا يؤكل لحمه فلا تماد
منه الصلاة ولا ينجس الثوب الا أن يكون أكثر من قدر الدرهم البغلي ، فان كان
كذلك نجس الثوب واعيدت منه الصلاة أبدا ، فان كان قدر الدرهم البغلي فأقل لم
ينجس الثوب ولم تمده الصلاة ، وكل ما ذكرنا - قبل وبعد - فالمد عندم
والنسيان سواء في كل ذلك . قال : وأما الروث فانه سواء كله كان مما يؤكل لحمه أو مالا

يؤكل لحمه من بقر كان أو من فرس أو من حمار أو غير ذلك، إن كان في الثوب منه أو النمل أو الخلف أو الجسد أكثر من قدر الدرهم البغلى - : بطلت الصلاة وأعادها أبداً ، وإن كان قدر الدرهم البغلى فأقل لم يضر شيئاً ، فإن وقع في البثر برتان فأقل من أبار الابل أو الضم لم يضر شيئاً ، فإن كان من الروث المذكور في الخلف والنمل أكثر من قدر الدرهم : فإن كان يابساً أجزأً فيه الحلك ، وإن كان رطباً لم يميز فيه إلا الفسل ، فإن كان مكان الروث بول لم يميز فيه إلا الفسل ييس أو لم ييس . قال : فإن صلى وفي ثوبه من خرو الطير الذي يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه أكثر من قدر الدرهم لم يضر شيئاً ولا أعيبت منه الصلاة ، إلا أن يكون كثيراً فاحشا فتعاد منه الصلاة ، إلا أن يكون خرو دجاج فإنه من صلى وفي ثوبه أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة أبداً ، فلو وقع في الماء خرو حمام أو عصفور لم يضره شيئاً . وقيل زفر : بول كل ما يؤكل لحمه طاهر أكثر أم قل ، وأما بول مالا يؤكل لحمه ونجوه ونجوه ما يؤكل لحمه فكل ذلك نجس •

وقال مالك : بول مالا يؤكل لحمه ونجوه نجس ، وبول ما يؤكل لحمه ونجوه طاهر إن إلا أن يشرب ماء نجسا فيبوله حينئذ نجس ، وكذلك ما يأكل الدجاج من نجاسات نفروها نجس

وقال داود : بول كل حيوان ونجوه - أكل لحمه أو لم يؤكل - فهو طاهر، حاشى بول الانسان ونجوه فقط فمما نجسان

وقال الشافعي مثل قولنا الذي صدرنا به

قال على : أما قول أبي حنيفة في غاية التخليط والتناقض والفساد ، لا تملك له بسنة لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا بقرآن ولا قياس ولا بدليل إجماع ولا بقول صاحب ولا برأى شديد ، وما نعلم أحداً قسم النجاسات قبل أبي حنيفة هذا التقسيم ، بل قطع على أنه لم يقل بهذا الترتيب فيها أحد قبله ، فوجب اطراح هذا القول بيقين .

وأما قول أصحابنا (١) قاتهم قالوا : الأشياء على الطهارة حتى يأتي نص بتحريم شيء أو تنجيسه فيوقف عنده ، قالوا : ولا نص ولا إجماع في تنجيس

(١) ينص الظاهرية

بول شيء من الحيوان ونجوم حاشى بول الانسان ونحوه ، فوجب أن لا يقبل بقتنجيس شيء من ذلك ، وذكروا ما رويناه من طريق أنس : « أن قوماً من عكبل وعرينة قدموا على رسول الله ﷺ وتكلموا بالاسلام ، فقالوا : يا رسول الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف ، واستوخوا المدينة ، فأمر لهم رسول الله ﷺ بنود وراع وأمرهم أن يخرجوا فيها فيشربوا من ألبتها وأبوالها ، وذكر الحديث . وبحديث رويناه أيضاً من طريق أنس : « أن رسول الله ﷺ كان يصلي في المدينة حيث أدركته الصلاة وفي مرابض الغنم » . وبحديث رويناه من طريق ابن مسعود : « كان رسول الله ﷺ يصلي عند البيت وملاً من قريش جلوس وقد نحرُوا جزوراً لهم ، قال بعضهم أياكم يأخذ هذا الفرث بدمه ثم يحمله حتى يضع وجهه ساجداً فيضمه على ظهره ، قال عبد الله : فأنبت أشقاها (١) فأخذ الفرث ، فأمهله ، فلما خر ساجداً وضعه على ظهره ، فآخبرت فاطمة بنت رسول الله ﷺ وهى جارية ، فجاءت تسمى فأخذته من ظهره ، فلما فرغ من صلاته قل : اللهم عليك بقريش » وذكر الحديث . وبحديث رويناه من طريق ابن عمر : « كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله ﷺ وكنت شاباً عزباً ، وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ، فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » . وذكروا في ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم ومن بعدهم ما رويناه من طريق شعبة وسفيان كلاهما عن الأعمش عن مالك بن الحارث (٢) عن أبيه قل : « صلى بنا أبو موسى الأشعري على مكان فيه سرقين » ، هذا لفظ سفيان ، وقل شعبة : « روث الدواب » ورويناه من طريق غيرهما « والصحراء أمام » ، وقال : هنا وهناك سواء » وعن أنس : « لا بأس ببول كل ذات كرش » وعن إبراهيم النخعي ، قال منصور : سألت عن السرقين يصيب خف الانسان أو نعله أو قدمه ؟ قل : لا بأس . وعن إبراهيم أنه رأى رجلاً قد تنحى عن بقل يبول ، فقال له إبراهيم : ما عليك لو أصابك . وقد صح عنه أنه كان لا يجيز أكل البخل . وعن الحسن البصري : لا بأس بأبوال الغنم . وعن محمد بن علي بن الحسين وثافع مولى ابن عريفين أصاب عمامته بول بئر ، فلا يجيماً : لا يغسله . وعن عبد الله بن منفل أنه كان يصلي وعلى رجله أثر

السرقيين. وعن عبيد بن عمير قال: إن لي غنيقا (١) تبع في مسجدى
قال أبو محمد: أما ألا تارالتى ذكرنا فكلها صحيح ، إلا أنها لا حاجة لهم فى شيء منها
أما حديث ابن عمر فغير مسند لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ عرف ببول
الكلاب فى المسجد ففقره ، وأذ ليس هذا فى الخبر فلا حاجة فيه ، إذ لا حاجة
إلا فى قوله عليه السلام أو فى عمله أو فيما صح أنه عرفه ففقره ، فسقط هذا الاحتجاج
بهذا الخبر ، لكن يلزم من احتج بحديث أبى سعيد: « كنا نخرج على عهد رسول الله
ﷺ صدقة الفطر صاعا من طعام » أن يحتج بهذا الخبر ، لأنه أقرب إلى أن يعرفه
رسول الله ﷺ منه إلى أن يعرف عمل بنى خدره فى جهة من جهات المدينة ، ويلزم
من شنع لعمل الصحابة رضى الله عنهم أن يأخذ بحديث ابن عمر هذا ، فلا يرى أحوال
الكلاب ولا غيرها نجسا ، ولكن هذا مما تنقضوا فيه .

وأما حديث ابن مسعود فلاحاجة لهم فيه ، لأن فيه أن الفرس كان معه دم ، وليس
هذا دليلا عندم ، على طهارة الدم ، فإن الباطل أن يكون دليلا على طهارة الفرس دون
طهارة الدم ، وكلاهما مذكوران معا . وأيضا قل شعبة وسفيان و زكريا بن أبى زائدة وروا
كلهم هذا الخبر عن الذى رواه عنه على بن صالح ، وهو أبو اسحاق عن عمر بن ميمون
عن ابن مسعود ، فقد كروا أن ذلك كان سلى (٢) جزور ، وم أوثق واحفظ من على بن صالح
وروايتهم زائدة على روايته (٣) وإذا كان الفرس والدم فى السلى فهما غير طاهرين ، فلا

- (١) تصغير عناق ، وهى الأنثى من ولد المعز
(٢) السلى هو الجلدة الرقيقة التى يكون فيها الولد من الدواب والابل ، وهو
من الناس المشيمة ، قال ابن السكيت : يكتب بالياء . قل فى اللسان
(٣) أما رواية على بن صالح فقد رواها النسائي (ج ١ ص ٥٨) باللفظ الذى
ذكره المؤلف ، وأما الروايات الأخرى فقد روى الحديث البخاري (ج ١ ص ٣٩ ، ٧٨
و ٢ : ٤٣ ، ٨٣ ، ١٨٢) ومسلم (ج ٢ ص ٦٧ ، ٦٨) واحمد (ج ١ ص ٤١٧) والطيالسي برقم
(٣٧٥) وفيها كلها « سلى جزور » الأرواية البخاري (ج ١ ص ٢٨) - فى الباب
الأخير من كتاب الصلاة قبل كتاب المواقيت - من طريق اسرائيل عن أبى
اسحق . ولفظه : « أيكم يقوم إلى جزور آل فلان فيحمد إلى فرسها ودمها وسلاها »

حكم لها ، ولتقاطع هنا أن هذا الخبر كان بمكة قبل ورود الحكم بتحريم النجس والدم ،
فصار منسوخا بلا شك وبطل الاحتجاج به بكل حال .

وأما حديث أنس في الصلاة في مريض الغنم قلوا : إن مريض الغنم لا تخلو
من أبوالها ولا من أبقارها . قلنا لهم : أما قولكم أنها لا تخلو من أبوالها ولا من أبقارها
قد يقول الراعى أيضا بينها ، وليس ذلك دليلا على طهارة بول الانسان .

وأما قلنا عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا
أبو داود السجستاني ثنا محمد بن كريب ثنا الحسين بن علي الجعفي عن زائدة عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بيناه المساجد
في الفور وأن تطيب وتنظف » . قال علي : الدور هي دور السكنى ، وهي أيضا المحلات ،
تقول دار بنى ساعدة ، ودار بنى النجار ، ودار بني عبد الأشهل ، هكذا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وهو كذلك في لغة العرب ، فقد صح أمره عليه السلام بتنظيف
المساجد وتطعيمها ، وهذا يوجب الكفس لها من كل بول وبر وغيره .

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيخان بن فروخ وأبو الربيع
الزهراني كلاهما عن عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم من أحسن (١) الناس خلقا ، فرجما رأيت تحضر الصلاة (٢) فيأمر
بالبساط الذى تحته فيكنس وينضح (٣) ثم يؤم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم
خلفه فيصلى بنا » . فهذا أمر منه عليه السلام بكنس ما يصلى عليه ونضجه .
حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر

الحج ، وهي متابعة لرواية علي بن صالح تؤيدها وهو ثقة ، وروايته هي التي فيها
زيادة الثمر والدم ، والزيادة مقبولة من الثقة .

(١) كذا في الاصلين بزيادة « من » وقد رواه مسلم كاملا في كتاب الصلاة
(ج ١ ص ١٨٣) وروى القسم الأول منه بهذا الاسناد في كتاب الفضائل (ج ٢
ص ٢١٢) بخلاف « من » في الموضعين (٢) في مسلم في الصلاة « فرجما تحضر
الصلاة وهو في بيتنا » (٣) في مسلم « ثم ينضح »

ابن أبي شيبة ثنا اسماعيل بن علي عن ابن عون - هو عبد الله - عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس بن مالك قال : « منع بعض عومق للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً وقال اني أحب أن تأكل في بيتي وتصل في ، فأنا موق البيت لخل (١) من تلك الفحول - يعني حصيرا - فأمر عليه السلام بمجانبة منه فكئس ورش فصلي وصلينا معه . فهذا أمر منه عليه الصلاة والسلام بكئس ما يصل عليه ورشه بالماء ، فدخل في ذلك مريض الغنم وغيرها (٢) »

وأيضاً قال هذا الحديث نفسه أتما رويناه من طريق عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس ، وقد رويناه من طريق البخاري عن سليمان بن حرب عن شعبة عن أبي التياح عن أنس : « كان رسول الله ﷺ يصل في مريض الغنم قبل أن يني المسجد » فصح أن هذا كان في أول الهجرة قبل ورود الاخبار باجتناب كل نجس وبول . وأيضاً قال يونس بن عبد الله قال ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اذا لم تجدوا إلا مريض الغنم وأعطان الابل فصلوا في مريض الغنم ولا تصلوا في ماعن الابل »

حدثنا حمام (٣) ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب : « أن رسول الله ﷺ سئل أنصلي في أعطان الابل ؟ قال لا . قال : أنصلي في مريض الغنم قل نم »

(١) الفحل والفعال ذكر للفحل ، والفحل حصير تنسج من خال النخل والجمع فحول . قاله في اللسان (٢) الظاهر أن أمره عليه السلام بكئس المصير ونفضه بالماء في حديثي أنس إنما هو من باب النظافة وتخير مكان الصلاة . وبمبدأ أن يكون أمراً بكئس مكانها ورشه كلما أراد المصل الصلاة . وهذا واضح (٣) في المصرية « ثنا حمام بن مفرج » وفي اليمنية « ثنا ابن مفرج » بمذهب حمام ، وكلاماً خطأ ، لأن ابن حزم إنما يروي عن ابن مفرج بالواسطة كما مضى مراراً . انظر المسئلة رقم ١١٦ و ١١٨ والاحكام ج ٤ ص ١٣٢

قال علي : عبد الله هذا هو عبد الله بن عبد الله قته كوفي ولي قضاء الري (١) .
حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن
محمد البرقي (٢) ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا يونس عن الحسن عن
عبد الله بن منفل قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أتيتم على مراض الغنم فصلوا فيها ،
وإذا أتيتم على مبارك الأبل فلا تصلوا فيها ، فإنها خلقت من الشياطين »

قال أبو محمد : فلو كان أمره عليه السلام بالصلاة في مراض الغنم دليلا على
طهارة أبوالها وأبصارها كان نهي عليه السلام عن الصلاة في إعطان الأبل دليلا على
نجاسة أبوالها وأبصارها ، وإن كان نهي عليه السلام عن الصلاة في إعطان الأبل ليس
دليلا على نجاسة أبوالها ، فليس أمره عليه السلام بالصلاة في مراض الغنم دليلا على
طهارة أبوالها وأبصارها ، والمفرق بين ذلك متحكم بالباطل ، لا يعجز من لا ورع له عن
أن يأخذ بالطرف الثاني بدعوى كدعواه *

فإن قال : إنما نهي عن الصلاة في إعطان الأبل لأنها خلقت من الشياطين كما
في الحديث . قيل له : وإنما أمر بالصلاة في مراض الغنم لأنها من دواب الجنة كما
قد صح ذلك أيضا في الحديث ، فخرجت الطهارة والنجاسة من كلا الخبرين ، فسقط
التعلق بهذا الخبر جملة . والله تعالى التوفيق *

وأما حديث انس في ابوال الأبل والبانها فلا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله
ﷺ إنما أباح للبرنيين شرب ابوال الأبل والبان الأبل على سبيل التداوى من المرض ،
كما روينا من طريق مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن علية عن حجاج بن أبي عثمان
حدثني أبو رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة حدثني انس بن مالك : « أنفرا من
عكل ثمانية قدموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الإسلام ، فاستوخوا الأرض وسقمت
اجسامهم ، فشكلوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال : ألا تخرجون مع راعينا في إبله فتصيبون

(١) هو أبو جعفر الرازي مولى بني هاشم . (٢) كتب في المصرية بدون نقط ،
وفي النجنية « البركي » وكلامه غير معروف عندي ، وقد يكون صوابه « البرقي »
ولكني لأرجح ذلك ، وإنما أظنه ظنا ، لأن « أحمد بن محمد البرقي » الحافظ هو من هذه
الطبقة ، ونظر رحمتي في تذكرة الحفاظ (ج ٥ ص ١٥٧) وفي الجواهر المضية (ج ١ ص ١١٤)

من ابوالها والبانها ، فصبحوا ، فقتلوا الراعي وطردهوا الابل ، وذكر الحديث (١) فصح
يقينا ان رسول الله ﷺ انما امرم بذلك على سبيل الهواء من السقم الذى كان
اصابهم ، وانهم صحت اجسامهم بذلك ، والتداوى بمنزلة ضرورة . وقد قل تعالى :
(وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فاضطر المرء اليه فهو غير محرم
عليه من الماء كل والمرتب *

فان قيل : قد قل رسول الله ﷺ مارو يتنوه من طريق شعبة عن سماك عن
علقمة بن وائل عن أبيه قال : ذكر طارق بن سويد أو سويد بن طارق : « أنه سأل
رسول الله ﷺ عن الخرقهات ثم سألته قهات ، فقال : يا بني الله انها دواء ، فقال النبي
ﷺ : لا ولسكنها داء » وما روى من طريق جرير عن سليمان الشيباني عن حسان
ابن المخارق عن أم سلمة عن النبي ﷺ : « ان الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم
عليكم » . فهذا كله لا حجة لهم فيه لان حديث علقمة بن وائل انما جاء من طريق
سماك بن حرب وهو قبل التلقين ، شهد عليه بذلك شعبة وغيره (٢) ثم لوصح لو يكن فيه

(١) هو مطول في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٢٥)

(٢) سماك بن حرب ثقة وكان تغير في آخر حياته فربما لقن ، ولذلك كان من
سمع منه قديما مثل شعبة وسفيان الخديثهم صحيح مستقيم . وهذا الحديث رواه
مسلم (ج ٢ ص ١٢٥) وابوداود (ج ٤ ص ٧) والترمذي (ج ٢ ص ٤) والطيالسي (١٣٧)
واحمد (٤ : ٣١١ و ٦ : ٣٩٩) كلهم من طريق شعبة عن سماك عن علقمة بن
وائل عن أبيه ، وفي لفظ احمد : « أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم » الخ
ورواه أحمد أيضا (٤ : ٣١٧) من طريق اسرائيل عن سماك . وفي جيم هذه
الروايات الحديث من رواية وائل بن حجر . ورواه أحمد (٤ : ٣١١ و ٥ : ٢٩٢)
وابن ماجه (٢ : ١٨٥) من طريق حماد بن سلمة عن سماك عن علقمة بن وائل
عن طارق بن سويد ، فحملة حماد من مسند طارق ، وهو محتمل الا أي أرجح
خطأ حماد في هذا فقد دخله شعبة واسرائيل وهما أحفظ منه فحملة من مسند
وائل بن حجر والله علقمة . ويؤيد هذا أن علقمة روى الشك في اسم طارق بن
سويد . فلو كان روى عنه الحديث مباشرة لرفع هذا الشك . والحديث فيما نرى
صحيح من طريق شعبة واسرائيل . والله أعلم *

حجة، لأن فيه أن الحمر ليست دواء، وأذ ليست دواء فلا خلاف بيننا في أن ماليس دواء فلا يحل تناوله إذا كان حراماً، وأما الخلاف في الدواء، وجميع الحاضرين لا يقولون بهذا، بل أصحابنا والمالكيون يبيحون للمختنق شرب الحمر إذا لم يجد ما يسيغ أكله به غيرها، والحنفيون والشافعيون يبيحونها عند شدة العطش *

وأما حديث الدواء الخبيث فنعم^(١) وما أباحه الله تعالى عند الضرورة فليس في تلك الحلال خبيثاً، بل هو حلال طيب، لأن الحلال ليس خبيثاً، فصح أن الدواء الخبيث هو القتال الخوف، على أن يونس بن أبي اسحاق الذي انفرد به ليس بالقوى *

وأما حديث «لم يجعل الله شفاءكم فيما حرم عليكم» فباطل، لأن راويه سليمان الشيباني وهو مجهول^(٢)، وقد جاء اليقين باباحة الميتة والخنزير عند خوف الهلاك من

(١) لم يسق ذكر هذا الحديث ولعله سقط من الأصول. وهو حديث يونس ابن أبي اسحق عن مجاهد عن أبي هريرة قال - «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث» رواه الترمذي (٤: ٢) وابن ماجه (٢: ١٨٠) والحاكم (٤١٠: ٤) ونسبه ابن تيمية في المنتقى أيضاً إلى أحمد ومسلم انظر نيل الاوطار (٩: ٩٣). ونسبه ابن حجر في التلخيص (٣٦٠) إلى ابن حبان أيضاً.

(٢) حديث أم سلمة نسبه ابن حجر في الفتح (١٠: ٦٩) إلى أبي يعلى وابن حبان وصححه، وفي التلخيص (٣٥٩ - ٣٦٠) أيضاً إلى البيهقي. ولقظه كما في الفتح: «قالت اشكت بنت لي فنبذت لها في كوز فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغلى فقال: ما هذا؟ فأخبرته فقال: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» وتصحيح ابن حبان للحديث وإقرار ابن حجر عليه أوثق في نقوسنا من تعليل ابن حزم إياه. وسليمان الشيباني ليس مجهولاً بل هو «أبو اسحق الشيباني سليمان بن أبي سليمان» وهو إمام ثقة، وجريه هو ابن عبد الحميد الضبي وأما حسان بن المخارق فإني لم أجد ترجمته إلا أن ابن سعد ذكر في الطبقات (٦: ١٠٢) أنه يروي عن عمر بن الخطاب. ثم إن هذا اللفظ «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» ورد أيضاً موقوفاً على ابن مسعود من طريق صحيحة، فذكره البخاري تعليقاً، ونسبه ابن حجر في الفتح (١٥٠: ٦٩) إلى فوائد على بن حرب وأحمد في الأشربة والطبراني في الكبير وداد بن نصير

الجوع ، فقد جعل تعالى شفاءنا من الجوع المهلك فيما حرم علينا في غير تلك الحال ،
وقول : نعم ان الشيء مادام حراماً علينا فلا شفاء لنا فيه ، فإذا اضطرونا اليه فلم
يحرم علينا حيث نل بل هو حلال فهو لنا حيث نل شفاء ، وهذا ظاهر الخبر *

وقد قال الله تعالى فيما حرم علينا : (فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه)
وقد قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) . وصح أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحرير والقنب حرام على ذكور أمتي لحلال لآناها »
وقال عليه السلام : « انما يلبس الحرير في الدنيا من لاخلق له في الآخرة من الطرق
الثابتة الموجبة للعلم . روى تحريم الحرير عمر وابنه وابن الزبير وأبو موسى وغيرهم ،
ثم صح يقينا أنه عليه السلام ألبس لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام لبس
الحرير على سبيل التداوى من الحكة والقمل والوجع ، فسقط كل ما تنقوا به *

وأما قولهم : إن الاشياء على الاباحة بقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم
عليكم الا ما اضطررتم اليه) وبقوله تعالى : (خلق لكم ما في الأرض جميعا)
فصحيح وهكنا قول : إنا إن لم نجد نصاً على تحريم الأبول جملة والانجاء جملة
والا فلا يحرم من ذلك شيء إلا ما أجمع عليه من بول ابن آدم ونجوه كما قالوا ، فإن
وجدنا نصاً في تحريم كل ذلك ووجوب اجتنابه فالتقول بذلك واجب ، فنظرنا في
ذلك فوجدنا * ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد
البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا ابن سلام أخبرنا عبيدة بن حميد أبو عبد الرحمن
عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ سمع صوت إنسانين
يعذبان في قبريهما فقال عليه السلام : يعذبان وما يعذبان في كبير وإنه لكبير ،
كان أحدهما لا يستتر من البول وكان الآخر يمشى بالنميمة » (١) — وذكر الحديث

الطائي . وقال : وأخرجه ابن أبي شيبة عن جرير عن منصور وسنده صحيح
على شرط الشيخين اه . ورواه الحاكم في المستدرک (ج ٤ ص ٢١٨)

(١) البغاري في كتاب الأدب (ج ٣ ص ١٣٥)

(م ٢٢ ج ١ — المحلى)

قال أبو محمد : كل كبير فهو صغير بالإضافة الى ما هو أكبر منهم من الشرك أو القتل •
ومن طريق البخاري • حدثنا محمد بن المتى ثنا أبو معاوية الضرير — هو محمد
ابن خازم (١) — ثنا الأعمش عن مجاهد عن طلوس عن ابن عباس قال : « مر
رسول الله ﷺ بقبرين فقال : إنيهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما
فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » (٢). وذكر باقي الخبر
ورويناه أيضا من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر عن شعبة عن
الأعمش ، ومن طريق وكيع عن الأعمش ، ومن طريق جرير وشعبة عن منصور
ابن المتمر عن مجاهد •

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث (٣) ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا
أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عفان بن مسلم ثنا أبو حوالة
عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « أكره عذاب
القبر في البول » : ورويناه أيضا من طريق أبي معاوية عن الأعمش بإسناده •
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا
أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد — هو القطان — عن أبي حنيفة (٤)
هو يعقوب بن مجاهد القاسم — ثنا عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخو القاسم
ابن محمد قال : كنا عند عائشة أم المؤمنين فقالت سمعت رسول الله ﷺ يقول :
« لا يصلي بحضرة طعام » (٥) ولا وهو يدافعه الاخبثان « يعني البول والنحو . ورويناه
أيضا من طريق مسدد عن يحيى بن سعيد بإسناده . ومن طريق مسلم عن محمد بن
عبد بن حاتم بن اسماعيل عن أبي حنيفة (٦) •

-
- (١) بالغاء المعجمة (٢) البخاري في كتاب الطهارة (ج ١ ص ٣٧)
(٣) في النجاسة « عن مجاهد بن يونس بن عبد الله بن مغيث » وهو خطأ
انظر اسناد حديث أبي ثعلبة في المسئلة ١٢٦
(٤) أبو حنيفة : بفتح الحاء المهملة واسكان الزاي وفتح الراء . والقاسم :
بتشديد الصاد المهملة وفي الاصلين « القاضى » وهو خطأ
(٥) في سنن أبي داود (ج ١ ص ٣٣) « الطعام » (٦) مسلم (ج ١ ص ١٥٥)

قال أبو محمد : فافترض رسول الله ﷺ على الناس اجتناب البول جملة ، وتوعد على ذلك بالعذاب ، وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه بول دون بول ، فيكون فاعل ذلك مدعياً على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ما لا علم له به بالباطل إلا بالنص ثابت جلي ووجدناه عليه السلام قد سمى البول جملة والنجس جملة « الأخشين » والخبيث محرم ، قال الله تعالى : (يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فصح أن كل أخبث وخبيث فهو حرام •

فان قيل : انما خاطب عليه السلام الناس فانما أراد نجسهم وبولهم فقط . قلنا : نعم انما خاطب عليه السلام الناس ولكن آتى بالاسم الأعم الذى يدخل تحته جنس البول والنجس . ولا فرق بين من قال : انما أراد عليه السلام نجس الناس خاصة وبولهم ، وبين من قال : بل انما أراد عليه السلام بول كل إنسان عليه خاصة لا بول غيره من الناس وكذلك فى النجس ، فصح أن الواجب حمل ذلك على ما تحت الاسم الجامع للجنس كله •

فان قيل : ان هذا الخبر الذى فيه العذاب فى البول إنما هو من رواية الأعمش عن مجاهد ، وقد تكلم فيها ، وأيضاً فانه مرة رواه عن مجاهد عن ابن عباس ، ومرة عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس ، وأيضاً فان ابن راهويه ومحمد بن العلاء ويحيى وأبا سعيد الأشج ورووه عن وكيع عن الأعمش فقالوا فيه : « كان لا يستمر من بوله » وهكذا رواه عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن مجاهد •

قال أبو محمد : هذا كله لاشئ . أما رواية الأعمش عن مجاهد فان الامامين شعبة ووكيعاً ذكرا فى هذا الحديث سمعا الأعمش له من مجاهد فقط هذا الاعتراض ، وأيضاً فقد روينا آناً من غير طريق الأعمش لكن من طريق منصور عن مجاهد عن ابن عباس ، فقط التمثل جملة . وأما رواية هذا الخبر مرة عن مجاهد عن ابن عباس ومرة عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس فهذا قوة للحديث ، ولا يتمثل بهذا إلا جاهل مكابر للحقائق ، لأن كليهما إمام ، وكلاهما صاحب ابن عباس الصحبة الطويلة ، فسمعه مجاهد عن ابن عباس ، وسمعه أيضاً من طاوس عن ابن عباس فرواه كذلك ، وإلا فأى شئ فى هذا مما يقدح فى الرواية ؟ وددنا أن تبينوا لنا ذلك ، ولا سبيل اليه إلا بدعوى فلسة لمج

بها قوم من أصحاب الحديث ، وم فيها غلطون عين الخطأ ، ومن قدم أسوأ حالا منهم . وأما رواية من روى « من بوله » قد عارضهم من هوفرقهم ، فروى هنا بن السرى وزهير بن حرب ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار كلهم عن وكيع فقالوا : « من البول » ، ورواه ابن عون وابن جرير عن أبيه عن منصور عن مجاهد فقالا : « من البول » ورواه شعبة وعبيدة بن حديد كلاهما عن منصور عن مجاهد فقالا « من البول » ورواه شعبة وأبو معاوية الضرير وعبد الواحد بن زياد كلهم عن الأعمش فقالوا : « من البول » فكللا الروایتين حق ، ورواية هؤلاء تزيد على رواية الآخرين ، وزيادة العدل واجب قبولها ، فسقط كل ما تملأوا به ، وصح فرضاً وجوب اجتناب كل بول ونحوه .

وعن قال بهذا جملة من السلف كما حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد ابن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البركي (١) القاضي ثنا أبو معمر (٢) ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا عمار بن أبي حفصة حدثني أبو مجاز قال : سألت ابن عمر عن بول ناقى قال : اغسل ما أصابك منه . وعن أحمد بن حنبل عن المعتمر بن سليمان التيمي عن سلم بن أبي الديال (٣) عن صالح الدهان عن جابر بن زيد قال : الا بوال كلها أنجاس . وعن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : البول كله يفسل . وعن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : الرش بارش والصيب بالصيب من الا بوال كلها . وعن معمر بن الزهري فيما يصيب الراعي من ا بوال الابل قال : ينضح . وعن سفيان بن عيينة عن أبي موسى اسرائيل (٤) قال : كنت مع محمد بن سيرين فسقط عليه بول خفاش فنضحه ،

-
- (١) كذا في الجنة وفي المصرية « البرى » ولا أدري أيتهما الصواب .
 (٢) في الجنة « معمر » وهو خطأ . وأبو معمر هو عبد الله بن عمرو بن ابى الحجاج المقعد راوية عبد الوارث بن سعيد مات سنة ٢٢٤
 (٣) سلم باسكان اللام ، وفي الأصلين « سالم » وهو خطأ ، والديال بفتح الدال المجمة وتقديد الياء آخر الحروف وآخره لام .
 (٤) هو اسرائيل بن موسى البصرى نزيل الهند ، كان يسافر اليها .

وقال : ما كنت أرى النضج شيئاً حتى بلغني عن سبعة (١) من أصحاب رسول الله ﷺ وعن وكيم عن شعبة قال : سألت حماد بن أبي سليمان عن بول الشاة فقال : اغسله . وعن حماد أيضاً في بول البعير مثل ذلك *

قال أبو محمد : وأما قول زفر فلا متعلق له بشيء من هذه الاخبار ، لما نذكره في إفساد قول مالك إن شاء الله تعالى . لكن متعلق من ذهب منهجه بمحدث رواه عيسى بن موسى بن أبي حرب الصفار عن يحيى بن بكير (٢) عن سوار بن مصعب عن مطرف عن أبي الجهم عن البراء بن عازب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أكل لحمه فلا بأس ببوله » قال علي : هذا خبر باطل موضوع ، لأن سوار بن مصعب متروك عند جميع أهل النقل ، متفق على ترك الرواية عنه ، بروى الموضوعات . فإذا سقط هذا فإن زفر قال : بعض الإبول على بعض ، ولم يقس النجس على البول ، وهذا هو الذي أنكره أصحابه علينا في فترقنا بين حكم البائل في الماء الزاكد وبين المتغوط فيه ، إلا أننا نحن قلناه اتباعاً لرسول الله ﷺ وقوله زفر برأيه الفاسد * وأما قول مالك فظاهر الخطأ ، لأنه ليس فيها احتج به إلا أبوال الأبل فقط ، واستدلال على بول الغنم وبعرها فقط ، فأدخل هو في حكم الطهارة أبوال البقر وأخشامها وأجار الأبل وبعر كل ما يؤكل لحمه وبوله *

فإن قالوا : قلنا ذلك قياساً لما يؤكل لحمه على ما لا يؤكل لحمه . قلنا لهم : فهلا قسم على الأبل والغنم كل ذي أربع ، لأنها ذوات أربع وذوات أربع ؟ أو كل حيوان لأنه حيوان وحيوان ؟ أو هلا قسم كل ما عدا الأبل والغنم المذكورين في الخبر على

(١) في الجنية « ستة »

(٢) في الأصلين « يحيى بن أبي بكر » وفي التحقيق لابن الجوزي المخطوط في المسئلة رقم (٢١) « يحيى بن أبي بكير » وكلاهما خطأ ، والصواب فيها ترجيح لـ « يحيى بن بكير » وهو يحيى بن عبد الله بن بكير وهو الموافق لما في سنن الدارقطني (ص ٤٧) وقد روى الحديث عن أبي بكر الآدمي عن عبد الله ابن أيوب الحرزمي عن يحيى بن بكير .

بول الانسان ونحوه المحرمين ؟ فهذه علة أهم من علتكم ان كنتم تقولون بالأهم في العلل ، فان لجأتم هنا الى القول بالأخص في الملل قلنا لكم : فهلا قسمتم من الانعام المسكوت عنها على الابل والغنم وهي ما تكون أضحية من البقر فقط كما الابل والغنم تكون أضحية ، أو ما يكون فيه الزكاة من البقر فقط كما يكون في الابل والغنم ، أو ما يجوز ذبحه للمحرم من البقر خاصة كما يجوز ذلك في الابل والغنم ، دون أن تقيسوا على الابل والغنم والصيد والطير ؟ فهذا أخص من علتكم ، فظهر فساد قياسهم جملة يميناً *

فلن قالوا : قسنا أبوال كل ما يؤكل لحمه وأنجاءها على ألبانها . قلنا لهم : فهلا قسم أبوالها على دماها فأوجبتم نجاسة كل ذلك ؟ وأيضاً فليس للذكور منها ولا للطير ألبان فتقاس أبوالها وأنجاءها عليها . وأيضاً فقد جاء القرآن والسنة والاجماع المتيقن بإفساد علتكم هذه وإبطال قياسكم هذا ، لصحة كل ذلك بأن لا تقاس أبوال النساء ونحوهن في ^(١) البانين في الطهارة والاستحلال . وهذا لا مخلص منه البتة . وهلا قاسوا كل ذى رجلين من الطير في نحوه على نحوه الانسان فهو ذو رجلين ؟ فكل هذه قياسات كتياسكم أو أظهر، وهذا يرى من نصح نفسه إبطال القياس جملة ، وصح أن قول أنى حنيقة ومالك وأصحاب أبي حنيفة في هذه المسألة باطل ييقين ، لانهم لا شيئاً من النصوص اتبعوا ، ولا شيئاً من القياس ضبطوا ، ولا يقول أحد من المتقدمين تعلقوا ، لا سيما تغريق مالك بين بول ما شرب ماء نجسا فقال بنجاسة بوله ، وبين بول ما شرب ماء طاهراً فقال بطهارة بوله ، وهو يرى لحم اللجاجة حلالاً طيباً ، وهذا وهو يراه متولفاً عن الميتات والمنزلة ، وهذا تناقض لا خفاء به . وبالله تعالى التوفيق *

١٣٨ - مسئلة - والصوف والوبر والقرن ^(٢) والسن يؤخذ من حي فهو طاهر

ولا يحل أكله *

(١) كذا في الاصلين ولعل صوابه « على ألبانها » كما هو ظاهر

(٢) في الجنية « والثرث » وهو خطأ واضح

برهان ذلك أن المحلي طاهر وبعض الطاهر طاهر، والمحلي لا يجل أكله، وبعض ما لا يجل أكله لا يجل أكله *

١٣٩ - مسألة - وكل ذلك من الكافر نجس ومن المؤمن طاهر، والقيح من المسلم والقلس والقصة البيضاء (١) وكل ما قطع منه حياً أو ميتاً وبين المؤمنة - : كل ذلك طاهر، وكل ذلك من الكافر والكافرة نجس *

برهان ذلك ما قد ذكرنا من قول الله عز وجل (إنما المشركون نجس) وقول رسول الله ﷺ : « المؤمن لا ينجس » وقد ذكرناه بإسناده قبل، وبعض النجس نجس، وبعض الطاهر طاهر، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أبعاضه. والله تعالى التوفيق ١٤٠ - مسألة - وألبان الجلالة حرام، وهي الألبان التي تأكل الجلالة - وهي العذرة - والبقرة والغنم كذلك - : فإن منعت من أكلها حتى سقط عنها اسم جلالة فألبانها حلال طاهرة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن المنفى وعثمان بن أبي شيبة قال ابن المنفى ثنا أبو عامر العقدي ثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ نهى عن لبن الجلالة » وقال عثمان بن أبي شيبة : حدثنا عبدة عن محمد بن اسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها » (٢)

١٤١ - مسألة - والوضوء بالماء المستعمل جائز، وكذلك الغسل به للجنابة، وسواء وجد ماء آخر غيره أو لم يوجد، وهو الماء الذي توشأ به بينه لغريضة أو نافذة

(١) القلس التي . والقصة البيضاء بفتح القاف القطنية أو الحرقة البيضاء التي تحتش بها المرأة عند الحيض، وهذا التفسير لا معنى له هنا . وعين : - القصة كالخيط الأبيض تخرج بعد انقطاع الدم كله . وهذا المعنى أقرب أن يكون مراداً للمؤلف، وكل ما قال المؤلف هنا غريب

(٢) انظر شرح سنن أبي داود (ج ٣ ص ٤١٢ - ٤١٣)، ونيل الاوطار (ج ٨ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) الطبعة المنيرية

أو اغتسل به بينه لجنازة أو غيرها ، وسواء كان المتوضىء به رجلاً أو امرأة •
 برهان ذلك قول الله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر أوجاه أحد منكم من
 النائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا) فم تعالى كل ماء ولم يخصه ، فلا يحل
 لأحد أن يترك الماء في وضوئه وغسله الواجب وهو يجده إلا ما منعه منه نص ثابت
 أو إجماع متيقن مقطوع بصحته . وقال رسول الله ﷺ : « وجئت لنا الأرض
 كلها مسجداً وجئت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » فم أيضاً عليه السلام ولم
 يخص ، فلا يحل تخصيص ماء بالمتع لم يخصه نص آخر أو إجماع متيقن •
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد
 ثنا عبد الله بن داود - وهو الخريبي - عن سفیان الثوري عن عبد الله بن محمد بن
 عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت : « أن رسول الله ﷺ مسح برأسه من فضل ماء
 كان بيده (١) » •

وأما من الإجماع فلا يختلف اثنان من أهل الاسلام في أن كل متوضىء فانه
 يأخذ الماء فيغسل به ذراعيه من أطراف أصابعه الى مرفقه ، وهكذا كل عضوفي
 الوضوء وفي غسل الجنابة ، وبالضرورة والحس يدري كل مشاهد لتلك أن ذلك
 الماء قد وضئت به الكف وغسلت ، ثم غسل به أول الذراع ثم آخره ، وهذا ماء
 مستعمل يتيقن ، ثم إنه يرد يده الى الإناء وهي تقطر من الماء الذي طهر به العضو ،
 فيأخذ ماء آخر للعضو الآخر ، وبالضرورة يدري كل ذي حس (٢) سليم أنه لم
 يطهر العضو الثاني إلا بماء جديد قد مازجه ماء آخر مستعمل في تطهير عضو آخر ،
 وهذا ما لا مخلص منه •

وهو قول الحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح ، وهو أيضاً قول
 سفیان الثوري وأبي نوره داود وجميع أصحابنا •

(١) في سنن أبي داود « كان في يده » وهذا الحديث رواه أيضاً الدارقطني بلفظ
 « نوحاً ومسح رأسه بيده » وفي متن الحديث اضطراب انظر شرح سنن أبي
 داود (ج ١ ص ٤٩) (٢) في الجنية « حسن » وهو خطأ

وقال مالك : يتوضأ به ان لم يجد غيره ولا يقيم *
وقال أبو حنيفة : لا يجوز الفسل ولا الوضوء بماء قد توضأ به أو اغتسل به ، ويكره
شربه ، وروي عنه أنه طاهر ، والأظهر عنه أنه نجس ، وهو الذى روى عنه
نصا ، وأنه لا ينجس الثوب اذا أصابه الماء المستعمل الا أن يكون كثيرا فاحشا *
وقال أبو يوسف : ان كان الذى أصاب الثوب منه شبر فى شبر قد نجسه ،
وان كان أقل لم ينجسه *

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : ان كان رجل طاهر قد توضأ للصلاة أو لم يتوضأ
لها فتوضأ فى بئر قد تنجس ماؤها كله وتزرح كلها ، ولا يجزيه ذلك الوضوء ان كان
غير متوضئ ، فان اغتسل فيها أيضا أنجسها كلها ، وكذلك لو اغتسل وهو طاهر غير
جنب فى سبعة (١) آبار نجسها كلها *

وقال أبو يوسف : ينجسها كلها ولو أنها عشرون بئرا ، وقالا جميعا : لا يجزيه
ذلك الفسل . فان طهر فيها يده أو رجله قد تنجست كلها ، فان كان على ذراعيه جبائر
أو على أصابع رجله جبائر فمسها فى البئر ينوى بذلك المسح عليها لم يجزه وتنجس
ماؤها كله ، فلو كان على أصابع يده جبائر فمسها فى البئر ينوى بذلك المسح عليها
أجزأه ولم ينجس ماؤها اليد بخلاف سائر الاعضاء ، فلو انغمس فيها ولم ينو غسلا
ولا وضوءا ولا تدلك فيها لم ينجس الماء حتى ينوى الفسل أو الوضوء . وقال أبو يوسف (٢)
لا يظهر بذلك الانقاس . وقال محمد بن الحسن : يطهر به . قال أبو يوسف : فان غمس
رأسه ينوى المسح عليه لم ينجس الماء ، وانما ينجسه نية تطهير عضو يلزم فيه الفسل ،
قال : فلو غسل بعض يده بنية الوضوء أو الفسل لم ينجس الماء حتى يفسل العضو
بأكمله ، فلو غمس رأسه أو خفه ينوى بذلك المسح أجزاءه ولم يفسد الماء ، وانما يفسده
نية الفسل لا نية المسح . وهذه أقوال هى الى الهوس أقرب منها الى ما يقتل *

(١) فى الجنة « ستة » (٢) فى المصرية « أبوسفيان » وهو خطأ ظاهر من
سياق الكلام وصححه من اليمنية .

وقال الشافى : لا يجزى الوضوء ولا الغسل بماء قد اغتسل به أو تروأ به وهو طاهر كله ، وأصق أصحابه (١) على أن من أدخل يده في الاناء ليتوضأ فأخذ الماء فتمضمض واستنشق وغسل وجهه ثم أدخل يده في الاناء فقد حرم الوضوء بذلك الماء لأنه قد صار ماء مستعملاً ، وإنما يجب أن يصب منه على يده ، فإذا وضأها أدخلها حيثئذ في الاناء •

قال أبو محمد : واحتج من منع ذلك بالحديث الثابت عن رسول الله ﷺ من نهي الجنب أن يغتسل في الماء المأم •
قال أبو محمد : وقالوا : إنما نهى رسول الله ﷺ عن ذلك لأن الماء يصير مستعملاً ، وقال بعض من خالفهم : بل ماتهم عن ذلك عليه السلام إلا خوف أن يخرج من إحليله شيء ينجس الماء •

قال أبو محمد : وكلا القولين باطل فعوذ بالله من مثله ، ومن أن نقول رسول الله ﷺ ما لم يقل ، وأن نخبر عنه ما لم يخبر به عن نفسه ولا فعله . فهذا هو الكذب على رسول الله ﷺ وهو من أكبر الكبائر من قطع به ، فإن لم يقطع به فأنما هو ظن ، وقد قال عز وجل : (وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » ولا بد لمن قال بأحد هذين القولين من إحدى (٢) هاتين المترتين . فبطل تعليقهم بهذا الطبر جملة •

واحتج بعضهم فقال : لم يقل أحد للتوضوء ولا للغسل أن يردد ذلك الماء على أعضائه ، بل أوجبوا عليه أخذ ماء جديد ، وبذلك جاء عمل النبي ﷺ في الوضوء والغسل فوجب أن لا يجزى •

قال أبو محمد : وهذا باطل ، لأنه لم ينه أحد من السلف عن ترديد الماء على الأعضاء في الوضوء والغسل ، ولا نهى عنه عليه السلام قط •
وقال محققين : قد أجزتم تنكيس (٣) الوضوء ولم يأت قط عن النبي ﷺ أنه

(١) أي الطبق (٢) في الاصطلاح « أحد » وهو خطأ (٣) في المصرية « قد أخذتم بتنكيس »

نكس وضوعه ، ولا أن أحداً من المسلمين فعل ذلك ، فأخذه عليه السلام ماء جديداً لكل عضو إنما هو فعل منه عليه السلام وأفضله عليه السلام لا نكس . وقد صح عنه مسح رأسه المقدس بفضل ماء مستعمل *

فان قيل : قد روى يؤخذ للرأس ماء جديد . قلنا : إنما رواه دهشم بن قران (١) - وهو ساقط لا يحتج به - عن نمران بن جارية وهو غير معروف (٢) فكيف وقد أباح عليه السلام غسل الجنابة بشير نجديد ماء * كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن ابراهيم وابوبكر بن أبي شيبة وعمر والنقاد وابن أبي عمر كلهم عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن

(١) «دهشم» بالثاء المثناة «ابن قران» بضم القاف وتثنية الراء «المكفي» بضم العين المهملة واسكان الكاف ، وفي المصرية «دهشم بن قران» بالشين والفاء وهو خطأ فيها

(٢) «نمران» بكسر النون واسكان الميم «ابن جارية» بالجيم ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان : حاله مجهول . وكتب هنا بهامش اليمنى مانعه «بل رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن زيد : ومسح برأسه بماء غير فضل يديه . وليس في طريقه من ذكره المؤلف» والحديث في صحيح مسلم (ج ١ ص ٨٣) من طريق عمرو بن يحيى بن حمارة عن أبيه عن عبد الله بن زيد ابن عاصم وفيه «ثم أدخل يده فاستخرجها فمسح برأسه» ومن طريق حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد وفيه «ومسح برأسه بماء غير فضل يديه» ورواه أيضاً أبو داود (ج ١ ص ٤٦) والترمذي (ج ١ ص ٩) وقال «حسن صحيح» والدارمي (ص ٦٨) والبيهقي (ج ١ ص ٦٥) كلهم من طريق حبان . قال الترمذي «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، رأوا أن يأخذ لرأسه ماء جديداً» وأما طريق نمران التي ذكرها المؤلف فقد أشار إليها الحافظ ابن حجر في التلخيص (ج ١ ص ٤٣٩) وليس ضعفها سبباً لضعف رواية عبد الله بن زيد الصحيحة التي أخذ بها أهل العلم .

عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال لها في غسل الجنابة : « انما يكفيك أن تحمى على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين^(١) عليك الماء فتطهرين » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو نعيم — هو الفضل بن دكين — ثنا معمر بن يحيى بن سام^(٢) حدثني أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين قال لي جابر^(٣) : « سألت ابن عمك فقال : كيف التسل من الجنابة ؟ قلت : كان رسول الله ﷺ يأخذ ثلاثة أكف ويفيضها على رأسه ثم يفيض على سائر جسده »

قال أبو محمد : ولو كان ما قاله أصحاب أبي حنيفة من تنجس الماء المستعمل لما صح طهر ولا وضوء ولا صلاة لأحد ابداً ، لأن الماء الذي يفيضه المقتسل على جسده يطهر منكبيه وصدوره ، ثم ينحدر الى ظهره وبعطنه ، فكان يكون كل أحد مفتسلاً بماء نجس ، ومعاذ الله من هذا ، وهكذا في غسله ذراعه ووجهه ورجله في الوضوء ، لأنه لا يغسل ذراعه إلا بالماء الذي غسل به كفه ، ولا يغسل أسفل وجهه إلا بالماء الذي قد غسل به أعلاه وكذلك رجله *

وقال بعضهم : الماء المستعمل لا بد من أن يصحبه من هرق الجسم في التسل والوضوء شيء ، فهو ماء مضاف *

قال أبو محمد : وهذا غث جداً ، وحتى لو كان كما قالوا فكان ماذا ؟ ومتى حرم الوضوء والتسل بماء فيه شيء طاهر لا يظهر له في الماء رسم فكيف وهم يميزون الوضوء بماء قد تبرد فيه من الحر ؟ وهذا أكثر في أن يكون فيه العرق من الماء المستعمل *

(١) تفيضين بالنون كما في مسلم (ج ١ ص ١٠٢) وفي الاصلين بحذف النون
(٢) معمر باسكان العين وبه جزم المزي ، وفي رواية بوزن محمد وبه جزم الحاكم ، وسام بالسين المهملة وتخفيف الميم . قاله في التتبع (ج ١ ص ٣١٦)
(٣) في البخاري (ج ١ ص ٤١) : « اتاني ابن عمك يعرض بالحسن بن محمد ابن الحنفية »

وقال بعضهم : قد جاء أثر يأن الخطايا تخرج مع غسل أعضاء الوضوء *
قلنا : نعم - والله الحمد - فكان ماذا ؟ وإن هذا لما يضبط باستعماله مراراً إن
أمكن لفضله ، وما علينا للخطايا أجراً مما تحل في الماء *

وقال بعضهم : الماء المستعمل كحصى الجمار الذي رمى به لا يجوز أن يرمى به ثانية *
قال أبو محمد : وهذا باطل ، بل حصى الجمار إذا رمى بها فجائز أخذها والرمي بها
ثانية ، وما ندرى شيئاً يمنع من ذلك ، وكذلك التراب الذي تيمم به فالتيمم به جائز ،
والثوب الذي سترت به العورة في الصلاة جائز أن تستر به أيضاً العورة في صلاة
أخرى ، فإن كانوا أهل قياس فهذا كله باب واحد *

وقال بعضهم : الماء المستعمل بمنزلة الماء الذي طبخ فيه فول أو حصص *
قال على : وهذا هوس مردود على مثله ^(١) وما ندرى شيئاً يمنع من جواز الوضوء
والغسل بماء طبخ فيه فول أو حصص أو ترمس أو لوبيا ، ما دام يقع عليه اسم ماء *
وقال بعضهم : لما لم يطلق على الماء المستعمل اسم الماء مفرداً دون أن يتبع باسم
آخر وجب أن لا يكون في حكم الماء المطلق *

قال أبو محمد : وهذه حماقة ، بل يطلق عليه اسم ماء فقط ، ثم لا فرق بين
قولنا ماء مستعمل فيوصف بذلك ، وبين قولنا ماء مطلق فيوصف بذلك ، وقولنا
ماء ملح أو ماء عذب أو ماء مر أو ماء سخن أو ماء مطر ، وكل ذلك لا يمنع من
جواز الوضوء به والغسل *

ولو صح قول أبي حنيفة في نجاسة الماء المتوضأ به والمغتسل به لبطل أكثر
الدين ، لأنه كان الإنسان إذا اغتسل أو توضأ ثم لبس ثوبه لا يصلى إلا بثوب
نجس كاه ، ولزمه أن يطهر أعضائه منه بماء آخر *

وقال بعضهم : لا ينجس إلا إذا طرقت الأعضاء *
قال أبو محمد : وهذه جراءة على القول بالبطل في الدين بالدعوى . ويقال لهم :
هل تنجس عندكم إلا بالاستعمال ؟ فلا بد من نعم ، فمن المحال أن لا ينجس في الحال

المتنجسة له ثم ينجس بعد ذلك ، ولا جرأة أعظم من أن يقال : هذا ماء طاهر تؤدي به الفرائض ، فلذا تقرب به الى الله في أفضل الأعمال من الوضوء والغسل تنجس أو حرم أن يتقرب الى الله تعالى به ، وما ندرى من أين وقع لهم هذا التخليط ١٠

وقل بعضهم : قد جاء عن ابن عباس أن الجنب اذا اغتسل في الخوض أفسد ماءه ، وهذا لا يصح بل هو موضوع ، وانما ذكره الحنفيون عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن ابن عباس ، ولا نعلم من هو قبل حماد ، ولا نعرف لابراهيم سماعا من ابن عباس (١) والصحيح عن ابن عباس خلاف هذا (٢)

قال أبو محمد : وقد ذكرنا عن ابن عباس قبل خلاف هذا من قوله : أربع لا تنجس الماء والارض والانسان ، وذكر رابعا .
وذكروا عن رسول الله ﷺ في تحريمه الصدقة على آل محمد : « انما هي غسالة أيدي الناس » وعن عمر مثل ذلك .

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه أصلا ، لان اللازم لم في احتجاجهم بهذا الخبر أن لا يحرم ذلك الا على آل محمد خاصة ، فان عليه السلام لم يكره ذلك ولا منعه أحدا غيرهم ، بل أباحه لسائر الناس . وأما احتجاجهم بقول عمر قاتهم مخالفون له ، لانهم يميزون في أصل أقوالهم شرب ذلك الماء . وأيضا فن غسالة أيدي الناس غير وضوئهم الذي يتقربون به الى الله تعالى ، ولا يجب أكثر من اباحتهم غسالة أيدي الناس وفيها جاء ما احتجوا به ، وقولهم : إنها طاهرة ، وتحريمهم الماء الذي قد توشأ به قرابة الى الله تعالى وليس في شيء من هذين الاثرين نهي عنه . ونمود بالله من الضلال وتحريف الكلم عن مواضعه .

ونسأل أصحاب الشافعي عن وضأ عضوا من أعضاء وضوئه فقط ينوي به الوضوء في ماء دائم أو غسله كذلك وهو جنب ، أو بعض عضوا أو بعض أصبع أو

(١) هكذا قال حفاظ الحديث : انه لم يرسم من أحد من الصحابة . وقيل إنه رأى عائشة ولم يسمع منها ، وأدرك أنسا ولم يسمع منه .

(٢) انظر السنن الكبرى للبيهقي (ج ١ ص ٢٣٦) فقد روى أثرنا عن ابن عباس في ان المستعمل طهور ولا يطهر .

شعرة واحدة أو مسح شعرة من رأسه أو خفه أو بعض خفه - : حتى عرف أقوالهم في ذلك *

وقد صح أن رسول الله ﷺ توضأ وسقى إنساناً ذلك الوضوء، وأنه عليه السلام توضأ وصب وضوءه على جابر بن عبد الله، وأنه عليه السلام كان إذا توضأ تمسح الناس بوضوئه، فقالوا بأرائهم الملعونة : ان المسلم الطاهر النظيف إذا توضأ بماء طاهر ثم صب ذلك الماء في بئر فعي بمنزلة لو صب فيها فار ميت أو نجس . ونسأل الله العافية من هذا القول *

١٤٢ - مسألة - وونيم^(١) الذباب والبراغيث والنمل وبول الخفاش^(٢) ان كان لا يمكن التحفظ منه وكان في غسله حرج أو عسر لم يلزم من غسله إلا مالا حرج فيه ولا عسر *

قال ابو محمد : قد قدمنا قول الله تعالى : (ماجعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . فالخرج والعسر مرهفوعان عنا ، وما كان لاجرج في غسله ولا عسر فهو لازم غسله ، لانه بول ورجيع . وبالله تعالى التوفيق *

١٤٣ - مسألة - والقيء من كل مسلم أو كافر حرام يجب اجتنابه . قول رسول الله ﷺ : « العائد في هبته كالعائد في قيته » . وانما قال عليه السلام ذلك على منع العودة في الهبة *

١٤٤ - مسألة - والحجر والميسر والانصاب والازلام رجس حرام واجب اجتنابه ، فمن صلى حاملاً شيئاً منها بطلت صلاته . قال الله تعالى : (انما الحجر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) . فمن لم يجتنب ذلك في صلاته ظم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل^(٣) .

(١) بفتح الواو وكسر النون وآخره ميم ، هو خرو الذباب .

(٢) في النجاسة والنمل والخفافيش

(٣) شذ ابن حزم شذوذاً غريباً في القول بنجاسة الميسر والانصاب والازلام ولو شئنا أن نقول كما يقول متأخرو الفقهاء في مناظراتهم لقلنا : انه خالف الاجماع

فقد نقل النووي وغيره الاجماع على طهارتها ، ونحن لم نعلم قائلًا ذهب الى ما اختاره المؤلف رحمه الله . ولا بأس بذلك ان كان القول المختار يرجعه الدليل الصحيح . والآية التي استدلت بها المؤلف لاتدل على ما ذهب اليه ، فان الرجس كما يطلق على النجس يطلق على المستقذر وعلى الخبيث وعلى المأثم وعلى العذاب ، قال الزجاج : « الرجس في اللغة اسم لكل ما استقذر من محل فبالغ الله تعالى في ذم هذه الاشياء ومماها رجساً » نقله في اللسان ، وقال الراغب الاصفهاني : « الرجس الشيء القذر ، يقال رجل رجس ورجال أرجاس ، قال تعالى (رجس من عمل الشيطان) ، والرجس يكون على أربعة أوجه ، إما من حيث الطبع ، وإما من جهة العقل ، وإما من جهة الشرع ، وإما من كل ذلك كالهيئة ، فان الهيئة تنافطبعاً وعقلاً وشرعاً . والرجس من جهة الشرع الحمر والميسر ، وقيل ان ذلك رجس من جهة العقل ، وعلى ذلك نبه بقوله تعالى (وانهما أكبر من نعمهما) لان كل ما يورث في آثمه على نعمه فالعقل يقتضى تجنبه » . وليس معقولاً في معنى الآية ارادة الرجس بمعنى النجس رغمًا عما اختاره المؤلف ، فالميسر مثلاً هو لعب القمار ولا يعقل فيه نجاسة من طهارة ، وان ادعى أنه يريد آله اللعب فهي دعوى غير موفقة ، لانه ليس في آله اللعب تحريم ، انما التحريم على محل المكلف ، قال ابن جرير في التفسير (٧ : ٢١) : « (رجس) : يقول : اثم وثمن سخطه الله وكرهه لكم (٥٠) محل الشيطان) يقول : شربكم الحمر وقاركم على الجزر وذبحكم للانصاب واستنقاسكم بالازلام من تزين الشيطان لكم ودعائه اياكم اليه وتحسينه لكم ، لامن الاعمال التي ندبكم اليها ربكم ، ولا بما يرضاه لكم ، بل هو مما يسخطه لكم (فاجتنبوه) يقول : فاركوه وارفضوه ولا تعملوه » وهذا تفسير دقيق لمعنى الآية يدل على خطأ ما فهمه ابن حزم من أن الرجس هو نفس الانصاب الخ وان الواجب اجتناب ذواتها وأجرامها .

ومن هذا تعلم أن الآية لا تدل على نجاسة الحمر أيضاً وهو الصحيح ، قال النووي في المجموع (٧ : ٥٦٤) : « ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة لأن الرجس عند أهل اللغة القذر ولا يلزم من ذلك النجاسة ، وكذا الامر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة » ثم ذكر دليلاً آخر على نجاستها ورده ثم قال : « وأقرب ما يقال ما ذكره الفرياني أنه يحكم بنجاستها تغليظاً وزجراً عنها قياساً على الكلب وما وُلغ فيه والله أعلم » وهذا دليل ضعيف جداً وان رآه النووي أقرب الى القوة

- ١٤٥ - مسئلة - وفيئذ البسر والتمر والزهر (١) والرطب والزبيب اذا جمع فيئذ واحد من هذه الى فيئذ غيره فهو حرام واجب اجتنابه *
- حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا ابن - هو ابن يزيد المطار - ثنا يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن أبي قتادة عن ابيه عن رسول الله ﷺ : « أنه نهى عن خليط الزبيب والتمر ، وعن خليط البسر والتمر ، وعن خليط الزهر والرطب ، وقال : اتقنوا (٢) كل واحد على حدة (٣) » وليس كذلك اخلطتان من غير هذه الخمسة بل هو طاهر حلال ما لم يسكر ، لانه لم يسه الا عما ذكرنا *
- ١٤٦ - مسئلة - ولا يجوز استقبال القبلة واستدبارها للفائط والبول ، لا في بئان ولا في صحراء ، ولا يجوز استقبال القبلة فقط كذلك في حال الاستنجاء *

والحق أنه لا دليل في الشريعة صريحاً أصلاً يدل على نجاسة الحجر ، والاصل الطهارة ، وحرمة شربها لاتدل على نجاستها ، فان المسم حرام ليس بنجس ، وكذلك المخدرات الاخرى ، واليه ذهب ربيعة وداود فيما حكاه النووي تلامذته القاضي أبي الطيب ، وهو الذي يختاره ، والمحمد لله . ويظهر من كلام الراغب الاصفهاني الذي نقلنا آتفا - أنه يميل اليه أو يختاره ، واليه يرمي كلام القاضي الشوكاني كما يفهم من الدرر البهية وشرحه الروضة الندية (١ : ٢٠ - ٢١) واختاره أيضاً العلامة محمد بن اسمعيل الأثير في سبل السلام (ج ١ ص ٤٢) الطبعة المنيرية (١) « الزهر » بفتح الزاى وبضمها مع اسكان الهاء وآخره واو ، هو البسر اذا ظهرت فيه الحمة

- (٢) في الاصلين انبذوا وصحناه من أبي داود (ج ٣ ص ٣٨٣)
- (٣) كذا في الجنية وأبي داود وفي المصرية « على حدته » . وهو يوافق لفظ مسلم في صحيحه (ج ٢ ص ١٢٦) والحديث رواه أيضاً النسائي مكرراً (ج ٢ ص ٢٢٣ - ٢٢٤) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٧٣) وفيها أيضاً « على حدته » وفي بعض روايات النسائي « على حدة »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى قال قلت لسفيان بن عيينة : سمعت الزهري يذكر عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا أتيتهم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بيول ولا غائط ، ولكن شرقوا أو غربوا » ؟ قل سفيان : نعم *

وقد روى أيضاً النهي عن ذلك أبو هريرة وغيره ، وقد ذكرنا قبل حديث سلمان عن النبي ﷺ : ألا يستنجي أحد مستقبل القبلة ، في باب الاستنجاء *
ومن أنكر ذلك أبو أيوب الأنصاري - كما ذكرنا - في البيوت نصاً عنه ، وكذلك أيضاً أبو هريرة وابن مسعود ، وعن سراقه بن مالك ألا تستقبل القبلة بذلك ، وعن السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم جملة ، وعن عطاء وإبراهيم النخعي ، وبقولنا في ذلك يقول سفيان الثوري والأوزاعي وأبو ثور^(١) ومنع أبو حنيفة من استقبالها لبول أو غائط ، وكل هؤلاء لم يفرق بين الصحاري والبناء في ذلك ، وروينا من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكره أن تستقبل القبلتان بالفروج ، وهو قول مجاهد *

قال أبو محمد : لا نرى ذلك في بيت المقدس لأن النهي عن ذلك لم يصح وقال عروة بن الزبير وداود بن علي : يجوز استقبال الكعبة واستدبارها بالبول والغائط ، وروينا ذلك من ابن عمر من طريق شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن نافع عن ابن عمر ، وروينا عن ابن عمر من طريق أبي داود عن محمد بن يحيى بن فارس عن صفوان بن عيسى عن الحسن بن ذكوان عن مروان الأصغر عن ابن عمر أنه قال : إنما نهى عن ذلك في الفضاء ، وأما إذا كان^(٢) بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس ، وروينا أيضاً هذا عن الشعبي ، وهو قول مالك والشافعي فأما من أباح ذلك جملة فاحتجوا بحديث رويناه عن ابن عمر في بعض ألفاظه :

(١) في المصرية « وأبو داود » وهو خطأ (٢) في أبي داود (ج ١ ص ٧)
« فإذا كان » وهو أيضاً انمط الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ١٥٤)

« رقيت على بيت أختي حفصة فرأيت رسول الله ﷺ قاعداً حاجته مستقبل القبلة (١) » وفي بعضها : « رأيت رسول الله ﷺ يبول حيال القبلة » وفي بعضها : « اطلعت يوماً ورسول الله ﷺ على ظهر بيت يقضى حاجته محجور عليه بلان فرأيته مستقبل القبلة » وبحديث من طريق جابر : « نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها (٢) » وبحديث من طريق عائشة : « أن رسول الله ﷺ ذكر عنده أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال رسول الله ﷺ : قد فعلوها ؟ استقبلوا بمقعدنى القبلة » (٣)

قال على : لا حجة لهم غير ما ذكرنا ، ولا حجة لهم في شيء منه .
أما حديث ابن عمر : فليس فيه أن ذلك كان بعد النهي ، وإذا لم يكن ذلك فيه ، فنحن على يقين من أن ما في حديث ابن عمر موافق لما كان الناس عليه قبل أن ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، هذا ما لا شك فيه ، فاذ لا شك في

(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وفي ألفاظهم : « مستقبل الشام مستدير الكعبة » . ووقع في رواية ابن حبان « مستقبل القبلة مستدير الشام » قال ابن حجر : « وهو خطأ تعد من قسم المقالوب » انظر الشوكاني (ج ١ ص ٩٨) المطبعة المنيرية

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن الجارود وابن خزيمة والحاكم والدارقطني (ص ٢٢) قال الترمذي (ج ١ ص ٤) « حديث حسن غريب » وقال الحاكم (ج ١ ص ١٥٤) « صحيح على شرط مسلم » ورواه البيهقي (ج ١ ص ٩٢) (٣) رواه أحمد وابن ماجه (ج ١ ص ٦٩) والبيهقي (ج ١ ص ٩٢-٩٣) (والدارقطني (ص ٢٢) وقال النووي في المجموع (ج ٢ ص ٧٨) « اسناده حسن لكن أشار البخاري الى أن فيه علة » قال السندي في شرح ابن ماجه : « رجاله ثقات معروفون وأخطأ من قال خلاف ذلك ، وقد علل البخاري الخبر بما ليس بقادح فيه فقال : وجاء عن عائشة أنها كانت تنكر قولهم لا تستقبلوا القبلة ، وهذا أصح . فان ثبوت ما قال لا يستلزم نفي هذا ، فبعد صحة الاسناد يجب القول بصحته » وسيأتي الكلام على الحديث بعد قليل

ذلك لحكم حديث ابن عمر منسوخ قطعاً بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، هذا يعلم ضرورة ، ومن الباطل المحرم ترك اليقين بالظنون ، وأخذ المتيقن نسخه وترك المتيقن أنه ناسخ *

وقد أوضحنا في غير هذا المكان أن كل ما صح أنه ناسخ لحكم منسوخ فن المحال الباطل أن يكون الله تعالى يعيد الناسخ منسوخا والمنسوخ ناسخا ولا يبين ذلك نبياً لا إشكال فيه ، إذ لو كان هذا لكان الدين مشكلاً غير بين ، ناقصاً غير كامل ، وهذا باطل . قل الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *

وأيضاً قلنا في حديث ابن عمر ذكر استقبال القبلة قطع ، فلو صح أنه ناسخ لما كان فيه نسخ تحريم استدبارها ، ولكان من أقبح في ذلك إباحة استدبارها كاذباً مبطلاً لشرعة ثابتة ، وهذا حرام . فبطل تعليقهم بحديث ابن عمر *

وأما حديث عائشة فهو ساقط ، لانه رواية (١) خالد الحذاء - وهو ثقة - عن خالد بن أبي الصلت وهو مجهول لا يدري من هو (٢) ، وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه

(١) في الاصلين « لان رواية » وهو خطأ

(٢) حديث عائشة رواه خالد الحذاء ، واختلف الرواة عنه فيه ، فرواه بعضهم عن خالد الحذاء عن عراك عن عائشة ، ورواه بعضهم عن خالد الحذاء عن رجل عن عراك ، ورواه حماد بن سلمة وعلى بن حاصم وعبد العزيز بن المغيرة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك ، فرواية حماد بن سلمة في ابن ماجه (ج ١ ص ٦٩) والدارقطني (ص ٢٢) وأشار إليها البيهقي في السنن الكبرى (ج ١ ص ٩٣) ، ورواية على بن حاصم في سنن البيهقي والدارقطني ، ورواية عبد العزيز بن المغيرة في ابن ماجه ، ومن بين وحفظ حجة على من أبهم ولم يحفظ ، وأوضح الروايات رواية على بن حاصم ، فرواها الدارقطني من طريق هارون بن عبد الله ، والبيهقي من طريق يحيى بن أبي طالب ، كلاهما عن على بن حاصم : « ثنا خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال : كنت عند عمر بن عبد العزيز في خلافته وعنده عراك بن مالك ، فقال عمر : ما استقبلت القبلة ولا استدبرتها

عن خالد الحذاء عن كثير بن الصلت ، وهذا أبطل وأبطل ، لان خالداً الحذاء لم يدرك كثير بن الصلت ، ثم لو صح لما كان لم فيه حجة لان نصه يبين أنه انما كان قبل النهي ، لان من الباطل المحال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم ينههم عن

يبول ولا غائط منذ كذا وكذا ، فقال عراك : حدثني عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه قول الناس في ذلك أمر بمقعدته فاستقبل بها القبلة « قال الدارقطني : « هذا أضيظ اسناد ، وزاد فيه خالد بن أبي الصلت وهو الصواب » . وقد ادعى ابن حزم أن خالد بن أبي الصلت مجهول ، وتمقبه ابن مفوز فقال : « هو مشهور بالرواية معروف بمحمل العلم لكن حديثه معلول » وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره أسلم بن سهل في تاريخ واسط وحكى عن سفيان بن حسين قال : « كنا نأفي خالد بن أبي الصلت وكان عينا للمعمر ابن عبد العزيز بواسط وكانت له هيئة » والملة التي فيه هي ما نقله السندي كما ذكرنا آنفاً ، وقد نقل ذلك ابن حجر في التهذيب في ترجمته عن الترمذي في العلل الكبير عن البخاري أنه قال : « فيه اضطراب والصحيح عن عائشة قولها » أي إنه رجح أنه موقوف على عائشة ، وهذا ترجيح لادليل عليه ، فان رواية بعض الرواة اياه موقوفة لا يمنع أن يكون مروياً مرفوعاً من طريق أخرى صحيحة وقد صرح علي بن عاصم في روايته بسامع خالد بن أبي الصلت من عراك بن مالك ، وصحاح عراك من عائشة ، وعلى ثقة له أوهام وأغلط ، وقد تابعه على ذلك حماد بن سلمة ، فارتفعت شبهة الخلط ، فقد نقل ابن حجر في التهذيب (ج ٣ ص ٩٧) عن تاريخ البخاري قال : « قال موسى ثنا حماد هو ابن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال كنا عند عمر بن عبد العزيز فقال عراك ابن مالك : سمعت عائشة رضي الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم : حولي مقعدتي الى القبلة » وقد نقل الحازمي في الناسخ والمنسوخ (ص ٣٧) أنه تابعه أيضا عبد الله بن المبارك ، فهذه الروايات تؤكد صحة الحديث بالسند الصحيح الثابت بالسامع ، وقد أعلاه أحمد بن حنبل بأن عراكا لم يسمع من عائشة ، فقد نقل ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٦٠) ذلك عن أحمد ونقله ابن حجر عن الأثرم عنه . وهذه علة غير صحيحة لما رأيت من تصريحه بالسامع منها ، ورواية عراك بعض الأحاديث عن عروة عن عائشة لا تفي بمعاها ، قال ابن دقيق

استقبال القبلة بالبول والغائط ، ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك ، هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل ، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم ، فلو صح لكان منسوخا بلا شك ، ثم لو صح لما كان فيه إلا إباحة الاستقبال قط ، لا لإباحة الاستدبار أصلا فبطل تعليقهم بحديث عائشة جملة .

وأما حديث جابر فانه رواية (١) أبان بن صالح وليس بالمشهور (٢) ، وأيضا

العبد في الامام : « ولمراك أحاديث عديدة عن عروة عن عائشة ، قال : ولكن لقائل أن يقول : اذا كان الراوي عنه قوله سمعت ثمة فهو مقدم ، لاحتمال أنه لقي الشيخ بعد ذلك خدته اذا كان ممن يمكن لقائه ، وقد ذكروا سمع عراك من أبي هريرة ولم ينكروه وأبو هريرة توفي هو وعائشة في سنة واحدة - سنة ٥٨ - فلا يبعد سماعه من عائشة مع كونهما في بلد واحد ، ولعل هذا هو الذي أوجب لمسلم أن أخرج في صحيحه حديث عراك عن عائشة من رواية يزيد بن أبي زياد مولى ابن عباس عن عراك عن عائشة : جاءني سكيئة تحمل ابنتين لها . الحديث » ثم أيد ذلك ابن دقيق العيد برواية علي بن حاصم التي ذكرنا . نقل ذلك عنه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٧٣) . وبهذا التحقيق - الذي قد لا نجهده مفصلا في كتاب - يظهر لك أن حديث عائشة صحيح على شرط مسلم . والله تعالى التوفيق .

(١) في الاصلين « فان رواية » وهو خطأ

(٢) أبان وثقه ابن معين والمجلى وأبو زرعة وأبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر في التهذيب : « قال ابن عبد البر في التمهيد : حديث جابر ليس صحيحا لأن أبان بن صالح ضعيف . وقال ابن حزم في المحلى عقب هذا الحديث : أبان ليس بالمشهور انتهى . وهذه غفلة منهما ، وخطأ تراردا عليه ، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما ، ويكنى فيه قول ابن معين ومن تقدم معه » وهذا الحديث هو من رواية محمد بن اسحق عن أبان . قال الزيلعي (ج ١ ص ٢٧٣) . « وأخرجه ابن حبان في صحيحه في القسم الثاني والحاكم في المستدرک والدارقطني ثم البيهقي في سننها ، وعندهم الأربعة : حدثني أبان بن صالح ، فزالت تهمة التدليس » ثم نقل عن الترمذي في الملل الكبير قال : « سألت محمد بن اسمعيل - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال : حديث صحيح » .

فليس فيه بيان أن استقباله القبلة عليه السلام كان بعد نميه ، ولو كان ذلك لقال جابر :
ثم رأيت^(١) ، وأيضاً فلو صح لما كان فيه الالنسخ للاستقبال قطع ، وأما الاستدبار
فلا أملاً ، ولا يحل أن يزداد في الأخبار ما ليس فيها ، فيكون من فعل ذلك كاذباً ،
وليس إذا نهى عن شيئين ثم نسخ أحدهما وجب نسخ الآخر ، فيبطل كل ما شغبوا به
وبالله تعالى التوفيق ، وسقط قولهم لتعريه عن البرهان *

وأما من فرق بين الصحاري والبناء في ذلك فهو لا يقوم عليه دليل أصلاً ،
إذ ليس في شيء من هذه الآثار فرق بين صحراء وبنیان ، فقول بذلك ظن ،
والظن أ كذب الحديث ، ولا يعني عن الحق شيئاً ، ولا فرق بين من حل النهي
على الصحاري دون البنيان ، وبين آخر قل : بل النهي عن ذلك في المدينة أو مكة
خاصة ، وبين آخر قال : في أيام الحج خاصة . وكل هذا تخليط لا وجه له *

وقل بعضهم : إنما كان في الصحاري لأن هنالك قوما يصلون فيؤذون بذلك *
قال أبو محمد : هذا باطل ، لأن وقوع الفائط كيفما وقع في الصحراء فوضعه لا بد
أن يكون قبلة لجهة ما ، وغير قبلة لجهة أخرى ، نخرج قول مالك عن أن يكون له
متعلق بسنة أو بدليل أصلاً ، وهو قول خالف جميع أقوال الصحابة رضي الله عنهم
الرواية عن ابن عمر قد روى عنه خلافها . وبالله تعالى التوفيق *

١٤٧ - مسألة - وكل ماء خالطه شيء طاهر مباح فظهر فيه لونه وريحه وطعمه
الا أنه لم يزل عنه اسم الماء فالوضوء به جائز والفصل به للجنابة جائز *

(١) هذه من أضعف حجج ابن حزم فإن حكاية عربي فصيح كجابر بن
النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، ثم تمقيبه إياها برويته صلى الله عليه وسلم
قبل موته بما يفعله ذلك : صريح جداً في أنه يريد بيان النسخ ، وأن النهي إنما
كان قبل الفعل ، ومثل هذا الحديث - فيما نقل - لا يقوله الصحابي اعتباطاً
بدون مناسبة ، وأما المفهوم أنه يكون في سياق سؤال أو جдал في هذا الأمر .
ومع كل هذا فقد جاءت الرواية بلفظ « ثم » في رواية الدارقطني والبيهقي .
« ثم قد رأيت قبل موته بما يبطل مستقبل القبلة » وفي رواية الحاكم « ثم رأيت^١
قبل موته وهو يبطل مستقبل القبلة »

برهان ذلك قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء) وهذا ماء ، سواء كان الواقع فيه مسكا أو عسلا أو زعفرانا أو غير ذلك *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عطاء بن أبي رباح عن أم هانئ بنت أبي طالب أنها قالت : « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو في قبة له ، فوجدته قد اغتسل بماء كان في صحفة ، إني لأرى فيها أثر المعجین ، فوجدته يصلي الضحى » *

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن المطلب بن عبيد الله بن حنطب عن أم هانئ قالت : « نزل رسول الله ﷺ يوم الفتح بأعلى مكة ، فأثبته بماء في جفنة إني لأرى أثر المعجین فيها (١) ، فستره أبو ذر فاغتسل رسول الله ﷺ ثم ستر عليه السلام أبا ذر فاغتسل ، ثم صلى ثماني ركعات وذلك في الضحى » *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب العكلى عن إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أم هانئ : « أن ميمونة أم المؤمنين ورسول الله ﷺ اغتسلا من قصعة فيها أثر المعجین » *

قال علي : وهذا قول ثابت عن ابن مسعود قال : إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي أجزأه ، وكذلك نصا عن ابن عباس *

وروي أيضا هذا عن علي بن أبي طالب ، وثبت عن سعيد بن المسيب وابن جريج وعن صواحبه النبي ﷺ من نساء الانصار والتابعات منهن : أن المرأة الجنب (٢) والحائض إذا امتشطت بمحناء (٣) رقيق أن ذلك يجزئها من غسل رأسها للحيضه والجنابة ولا تعيد غسله ، وثبت عن إبراهيم بن نجيح وعطاء بن أبي رباح وأبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن جبیر أنهم قالوا في الجنب يغسل رأسه بالسدر

(١) في الجنة « إني لأرى فيها أثر المعجین » (٢) الجنب يطلق على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، ومن العرب من يشي ويجمع ،
 (٣) الحناء بالمد والتشديد والجمع حنآن بكسر الحاء وضمها وتشديد التثنية وفي آخره نون ثانية ، وقيل أيضا حنآن بالهمز بوزن عثمان ، وظاهر جوع على غير قياس .

وللطلى : انه يميزه ذلك من غسل رأسه للجنابة *

وقولنا في هذا هو قول ابي حنيفة والشافعي وداود *

وروى عن مالك نحو هذا أيضا . وروى سحنون عن ابن القاسم ^(١) انه سأل مالكا عن القدير زده المواشي فتبول فيه وتبرح حتى يتغير لون الماء ، ويرى : أيتوضأ منه للصلاة ؟ قال مالك : أكرهه ولا أحرمه ، كان ابن عمر يقول : لئلا أحب أن أجعل بيني وبين الحرام سترة من الحلال *

واللهي عليه أصحابه بخلاف هذا ، وهو أنه روي عنه في الماء يبل فيه الخبز أو يقع فيه الدهن : أنه لا يجوز الوضوء به ، وكذلك الماء ينقع فيه الجلد ^(٢) ، وهذا خطأ من القول ، لانه لا دليل عليه من قرآن ولا من سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل خالفوا فيه ثلاثة من الصحابة رضی الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف ، وخالفوا فيه فقهاء المدينة كما ذكرنا ، وما نعلمهم احتجوا بكثير من أن قالوا : ليس هو ماء مطلقا قال أبو محمد : وهذا خطأ ، بل هو ماء مطلق وإن كان فيه شيء آخر ، ولا فرق بين ذلك الذي فيه وبين حجر يكون فيه ، وهم يميزون الوضوء بالماء الذي تغير من طين موضعه ، وهذا تناقض *

(١) في المصرية «عن ابن غانم» وفي الجينية «عن أبي غانم» وكلاهما فيما نرى خطأ ، والضواب «عن ابن القاسم» فإن سحنون إنما يروي الفقه عن ابن القاسم عن مالك ، وهكذا المدونة ، هي رواية سحنون عن ابن القاسم . وقد جهدت أن أبجد هذه المسئلة — التي رواها المؤلف — في المدونة فلم أوفق الى وجودها . (٢) هذا هو الذي في المدونة ونصها (ج ١ ص ٤) : «قال مالك : لا يتوضأ بالماء الذي يبل فيه الخبز ... قال ابن القاسم : وأخبرني بعض أصحابنا أن إنسانا سأل مالكا عن الجلد يقيم في الماء فيخرج مكانه أو الثوب ، هل ترى بأسا أن يتوضأ بذلك الماء ؟ قال : قال مالك : لا أرى به بأسا ، قال فقال له : فما بال الخبز ؟ فقال له مالك : أرايت إن أخذ رجل جلدًا فائقه إياما في ماء ، أيتوضأ بذلك الماء وقد ابتل الجلد في ذلك الماء ؟ فقال : لا فقال مالك : هذا مثل الخبز ولكل شيء وجهه»

ومن العجب أنهم لم يجعلوا حكم الماء الباء التي مازجه شيء طاهر لم يرز عنه اسم الماء ، وجعلوا لفظة المخلوطة بالنجاس — خلطاً يغيرها — حكم الفضة المخفضة ، وكذلك في الذهب المزوج فجعلوه كالذهب الصرف في الزكاة والصرف ، وهذا هو الخطأ وعكس الحقائق ، لانهم أوجبوا الزكاة في الصفر الممازج للفضة ، وهذا باطل ، وأباحوا صرف فضة وصفر بمثل وزن الجميع من فضة محضة ، وهذا هو الربا بعينه ، وأما الوضوء بماء قد مازجه شيء طاهر قائماً يتوضأ وينقل بالماء ، ولا يضره مرور شيء طاهر على أعضائه مع الماء *

وقال بعضهم : هو ماء الورد . قال أبو محمد : وهذا باطل ، لان ماء الورد ليس ماء أصلاً ، وهذا ماء وشيء آخر منه فقط *

١٤٨ — مسألة فان سقط عنه اسم الماء جملة كالنبيذ وغيره ، لم يجز الوضوء به ولا الغسل ، والحكم حينئذ التيمم ، وسواء في هذه المسألة والتي قبلها وجد ماء آخر أم لم يوجد *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) ، وقول رسول الله ﷺ : « وجعلت تربتها لنا طهورا اذا لم تجد الماء »

ولما كان اسم الماء لا يقع على ماغلب عليه غير الماء حتى تنزل عنه جميع صفات الماء التي منها يؤخذ حكمه — صح أنه ليس ماء ، ولا يجوز الوضوء بغير الماء ، وهذا قول مالك والشافعي وأحمد وداود وغيرهم ، وقال به الحسن وعطاء بن أبي رباح وسفيان الثوري وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور وغيرهم *

وروى عن عكرمة أن النبيذ وضوء اذا لم يوجد الماء ولا يتيمم مع وجوده *
وقال الأوزاعي : لا يتيمم اذا غسم الماء مادام يوجد نبيذ غير مسكر ، فان كان مسكراً فلا يتوضأ به *

وقال حميد^(١) صاحب الحسن بن حي : نبيذ التمر خاصة يجوز الوضوء به والغسل المقترض في الحضر والسفر ، وجد الماء أو لم يوجد ، ولا يجوز ذلك بغير نبيذ التمر ، وجد الماء أو لم يوجد *

(١) هو حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي الكوفي الثقة .

وقال أبو حنيفة في أشهر قوله : ان نبيذ التمر خاصة اذا لم يسكر فانه يتوضأ به ويفتسل - فيما كان خارج الأمصار والقرى خاصة - عند عدم الماء ، فان أسكر ، فان كان مطبوخاً جاز الوضوء به والتسل كذلك ، فان كان نيئاً لم يجز استعماله أصلاً في ذلك ، ولا يجوز الوضوء بشيء من ذلك ، لا عند عدم الماء - ولا في الأمصار ولا في القرى أصلاً - وان عدم الماء - ، ولا بشيء من الأنبة غير نبيذ التمر لا في القرى ولا في غير القرى ، ولا عند عدم الماء ، والرواية الأخرى عنه أن جميع الأنبة يتوضأ بها ويفتسل ، كما قال في نبيذ التمر سواء حواء *

وقال محمد بن الحسن : يتوضأ بنبيذ التمر عند عدم الماء ويتمم ماءً *
قال أبو محمد : أما قول عكرمة والأوزاعي والحسن بن حي فانهم احتجوا بحديث رويناه من طريق ابن مسعود من طرق : « أن رسول الله ﷺ قال له ليلة الجبن : ملك ماء ؟ قال : ليس بماء ، ولكن معي إداوة فيها نبيذ ، فقال النبي ﷺ : ثمرة طيبة وماء طهور ، فتوضأ ثم صلى الصبح » وفي بعض ألفاظه : « أن رسول الله ﷺ توضأ بنبيذ ، وقال : ثمرة طيبة وماء طهور (١) » *

وقال بعضهم : ان جماعة من الصحابة رضی الله عنهم ركبوا البحر فلم يجدوا إلا ماء البحر ونبيذاً فتوضأ بالنبيذ ، ولم يتوضأ بماء البحر ، وذكروا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات قال : ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنثي ثنا يزيد بن هارون ثنا عبد الله بن ميسرة (٢) عن مزينة بن جابر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : اذا لم تجد الماء فلتوضأ بالنبيذ . قال محمد بن المنثي : وحدثننا أبو معاوية محمد بن خازم الضرير ثنا الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : لا بأس بالوضوء بالنبيذ *

قالوا : ولا يخالف لمن ذكرنا يعرف من الصحابة رضي الله عنهم ، فهو إجماع على قول بعض مخالفينا *

(١) من أول قوله « فتوضأ وصلى الصبح » الى هنا محذوف من
النسخة الجينية (٢) في المصرية « عبد الله بن مسرة » وما هنا هو الصواب والموافق لليمنية

وقالوا : النبيذ ماء بلا شك خالطه غيره ، فاذ هو كذلك فالوضوء به جائز*
قال أبو محمد : هذا كل ما يمكن أن يشغبوا به ، ولا حجة لهم في شيء منه .
وقلله الحمد *

أما الظاهر المذكور فلم يصح ^(١) ، لأن في جميع طرقه من لا يعرف ، أو من لا خبر فيه ، وقد تكلمنا عليه كلاماً مستقصى ^(٢) في غير هذا الكتاب ، ثم لو صح بنقل التواتر لم يكن لهم فيه حجة ، لأن ليلة الجن كانت بمكة قبل الهجرة ولم تنزل آية الوضوء إلا بالمدينة في سورة النساء وفي سورة المائدة ، ولم يأت قط أثر بأن الوضوء كان فرضاً بمكة ، فاذ ذلك كذلك فالوضوء بالنبيذ كالأوضوء ، فسقط التعلق به لو صح *

وأما الذي روه من صل الصحابة رضي الله عنهم فهو عليهم لا لهم ، لأن الاوزاعي والحسن بن حي وأبا حنيفة وأصحابه كلهم مخالفون لما روى عن الصحابة في ذلك ، يجيزون للوضوء بماء البحر ، ولا يجيزون الوضوء بالنبيذ ، ما دام يوجد ماء البحر ، وكلهم - حاشا حميداً صاحب الحسن بن حي - لا يجيز الوضوء البتة بالنبيذ ما دام يوجد ماء البحر ، وحيد صاحب الحسن يجيز الوضوء بماء البحر مع وجود النبيذ ، فكلمهم بخلاف ^(٣) لما ادعوه من فعل الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ، ومن الباطل أن يرى المرء حجة على خصمه ما لا يراه حجة عليه *

وأما الأثر عن علي رضي الله عنه فلا حجة في أحد غير رسول الله ﷺ ، وأيضاً فإن حميداً صاحب الحسن بن حي يخالف الرواية عن علي في ذلك ، لأنه يرى الوضوء بنبيذ التمر مع وجود الماء ، وهذا خلاف قول علي ، ويرى سائر الانبيذ لا يحل بها الوضوء أصلاً ^(٤) ، وهذا خلاف الرواية عن علي *

وأما قولهم : إن في النبيذ ماء خالطه غيره ، فهو لازم لهم في ابن مزج بماء ، وفي الخبر لأنه ماء مع حفص وزاج ، وفي الأثر لأن ماء وزيت وخل ، أو ماء

(١) في اليمينية «فلا يصح» (٢) في اليمينية «متقصى» (٣) في المصرية مخالفون
(٤) في اليمينية «ويرى أن سائر الانبيذ لا يحل منها الوضوء أصلاً»

وزيت ومري (١) ونحو ذلك ، وم لا يقولون بشيء من هذا ، فظهر تناقضهم في كل ما احتجوا به . والله الحمد *

وأما قولاً أبى حنيفة فهو أبسدم من أن يكون له في شيء مما ذكرنا حجة . أما الحديث المذكور فليس فيه أن النبي ﷺ كان حين الوضوء بالنبذ خارج مكة ، فن أين له بتخصيص جواز الوضوء بالنبذ خارج الأمصار والقرى ؟! وهذا خلاف لما في ذلك الخبر ، لا سيما وهو لا يرى التيمم فيما يقرب من القرية ، ولا قصر الصلاة إلا في ثلاثة أيام ، أحد وعشرين فرسخاً فصاعداً ، ولا سبيل له إلى دليل في شيء من ذلك إلا ودليله في ذلك جارٍ في جميع هذه المسائل *

وأما قوله الثاني القى قلس فيه جميع الأنبة على نبذ التمر ، فهلا قلس أيضاً داخل القرية على خارجها ! وما المميز له أحد القياسين والمانع له من الآخر ؟! لا سيما مع ما في الخبر من قوله : « تمر طيبة وماء طهور » فاذ هو ماء طهور فما المانع من استعماله مع وجود ماء غيره ، وكلاهما ماء طهور ؟! وهذا ما لا انفكاك له . وإن كان لا يميزه مع وجود الماء فليجزه للمريض في الحضر مع عدم الماء *

وأما فعل الصحابة رضي الله عنهم وقول على فهو مخالف له ، لانه لا يميز الوضوء بالنبذ مع وجود ماء البحر ، ولا يميز الوضوء بالنبذ وإن عدم الماء في القرى ، وليس هذا في قول على ، ولم يخص علي نبذ تمر من غيره ، وأبو حنيفة يخصه في أحد قوليهِ (٢) ، ولا أمقت في الدنيا والآخرة ممن ينكر على مخالفته ترك قول هو أول تارك له ! ولا سيما ومخالفه لا يرى ذلك القى ترك حجة ، قال الله تعالى : (لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) *

وأما قولهم : إن النبذ ماء وتمر ، فيلزمهم هذا كما قلنا في الامراق وغيرها من

(١) كتب بهامض الجنية « هو القفل » وفي لسان العرب ضبط بالقلم بضم الميم وكسر الراء وتشديد الباء وقال : « والمرى معروف ، قال ابو منصور : لأدري أعربي أم دخيل . وأنا لأدري هل هو المراد هنا أو غير » (وفوق كل ذي علم عليم) (٢) في الجنية « بخصه في أشهر قوايه »

الابنية ، وهو خلاف قوله ، فظهر فساد قولي أبي حنيفة ما . واحمد الله رب العالمين *
وأما قول محمد بن الحسن فساد ، لانه لا يخلو أن يكون الوضوء بالنبيذ جائزاً
فالتييم منه فضول ، أو لا يكون الوضوء به جائزاً فاستعماله فضول ، لا سيما مع قوله : إنه
إذا كان في ثوب المرء أكثر من قدر الدرهم البغلى من نبيذ مسكر بطلت صلاته ،
ولا شك أن المجتمع على جسد المتوضىء بالنبيذ أو المعتسل به وفي ثوبه أكثر من
درام بظلية كثيرة *

فلن قل من ينتصر له : إنا لا ندرى أيلزم الوضوء به فلا يجوز تركه ، وإما أنه
لا يخل (١) الوضوء به فلا يجوز تركه ، فجمعنا الأمرين *

قيل لم : الوضوء بالماء فرض متيقن عند وجوده ، فلا يجوز تركه ، والوضوء بالتييم
عند عدم ما يجوز الوضوء به فرض متيقن ، والوضوء بالنبيذ عندكم غير متيقن ،
وما لم يكن متيقناً فاستعماله لا يلزم ، وما لا يلزم فلا معنى لفعله ، ولوجئتم الى استعمال
كل ما تشكون في وجوبه لعلم الأمر عليكم ، لا سيما وأنتم على يقين من أنه نجس
يفسد الصلاة كونه في الثوب ، وأنتم مقرون أن الوضوء بالنجس المتيقن لا يخل *
وأما المالكيون والشافعيون فاتهم كثيراً ما يقولون في أصولهم وفروعهم : إن خلاف
الصاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم لا يخل . وهذا مكان تقضوا فيه هذا الأصل .
وبالله تعالى التوفيق *

وأبو حنيفة يقول بالقياس وقد تقضى ههنا أصله في القول به ، فلم يقس الأمران
ولا سائر الابنية على نبيذ التمر ، وخالف أيضاً أقوال طائفة من الصحابة رضى الله عنهم
كما ذكرنا دون مخالف يعرف لهم في ذلك ، وهذا أيضاً هادم لأصله ، فليقف على ذلك
من أراد الوقوف على تناقض أقوالهم ، وهدم فروعهم لأصولهم . وبالله تعالى التوفيق *
١٤٩ - مسألة - وفرض على كل مستيقظ من نوم - قل النوم أو أكثر ، نهارة كان أوليلاً ،
قاعداً أو مضطجعا أو قائماً ، في صلاة أوفي غير صلاة ، كيفاً نام - ألا يدخل يده في
وضوئه - في إنااء كان وضوءه أو من نهر أو غير ذلك - إلا حتى يغسلها ثلاث مرات

ويستشقى ويستنثر ثلاث مرات، فإن لم يفعل لم يجزه الوضوء ولا تلك الصلاة،
ناسياً ترك ذلك أو عامداً، وعليه أن يفسلها ثلاث مرات ويستشقى كذلك ثم يبتدئ
الوضوء والصلاة، والماء طاهر بحسبه، فإن صب على يديه وتوضأ دون أن يغمس يديه
فوضوؤه غير تام (١) وصلاته غير تامة *

برهان ذلك ما حدثناه يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد
ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي
سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « إذا استيقظ
أحدكم من نوم فلا يغمس - يعني يده - حتى يفسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده »
قال أبو محمد: زعم قوم أن هذا الفصل خوف نجاسة تكون في اليد، وهذا باطل
لأنه عليه السلام لو أراد ذلك لما عجز عن أن يبينه، ولما كتمه عن أمته
وأيضاً فلو كان ذلك خوف نجاسة لكانت الرجل كاليد في ذلك، ولكان باطن
الغضدين وما بين الاليتين أولى بذلك (٢). ومن العجب على أصولهم أن يكون ظن
كون النجاسة في اليد يوجب غسلها ثلاثاً، فإذا تيقن كون النجاسة فيها أجزأه إزالتها
بفسلة واحدة. وإنما السبب الذي من أجله وجب غسل اليد هو مانص عليه السلام
من مغيب النائم عن درايته أين باتت يده فقط، وبجمل الله تعالى ما شاء منبأ لما
شاء، كما جعل تعالى الريح الخارج من أسفل سبباً يوجب الوضوء وغسل الوجه ومسح
الرأس وغسل الذراعين والرجلين (٣) *

وادعى قوم أن هذا في نوم الليل خاصة، لقوله: « أين باتت يده » وادعوا أن
المبيت لا يكون إلا بالليل *

(١) هنا بهامش اليمنية: « قال شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي: قلت لم
يرهن بشئ على أن وضوءه غير تام »

(٢) هذا صحيح إذا كان المتوضئ سيفترق الماء برجليه أو بغضديه أو
باليدين ١١ وما هكذا التمسك بطواهر النصوص

(٣) هذا غير ذلك، فإن تمليل وجوب غسل اليد ثلاثاً بأن النائم لا يدري

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، بل يقال : بات القوم يدبرون أمر كذا ، وإن كان نهارا . وحدثنا عبد الرحمن بن خالد الحمداني ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري عن (١) إبراهيم بن حمزة — هو الزبيرى — عن ابن أبي حازم (٢) — هو عبد العزيز — عن يزيد بن عبد الله — هو ابن أسامة بن الهاد — عن محمد بن إبراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستغثر ثلاثرات (٣) فإن الشيطان يبيت على خيشومه » كتب إلى سالم بن أحمد بن فتح قال ثنا عبد الله بن سعيد الشنتجالي (٤) قال ثنا عمر بن محمد بن داود السجستاني ثنا محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودى ثنا إبراهيم بن محمد حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني (٥) بشر بن الحكم ثنا عبد العزيز بن محمد القراوردي عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة

أين بات يده ، يشير إلى المعنى الذى من أجله وجب الغسل ، وهو احتمال مباشرتها النجاسة ، وهذا هو الفرق بينه وبين طهرها بغسله واحدة عند تيقن النجاسة ، فإن النجاسة إذ ذاك براها المتطهر ويوقن بازالتها .

(١) فى البخارى فى كتاب بدء الخلق (ج ٢ ص ٩٨) «حدثنا إبراهيم بن حمزة»

(٢) فى الأصلين « عن ابن حازم » وهو خطأ .

(٣) فى البخاري « ثلاثاً » ومخذف مرات

(٤) نسبة إلى « شنتجالة » — بالشين المعجمة والنون والتاء والجيم بعدها

ألف ولام وهاء — بلد بالأندلس ، ووقع فى النسخة اليمنية « الشنعاني » وفى المصرية « الشحال » وفى تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٢٨٥) فى ترجمة أبي ذر المروى « الشيخاني » وكل ذلك خطأ صوابه ما ذكرنا ، وعبد الله هذا كنيته أبو محمد ، صاحب أباذر المروى ولقى أبا سعيد السجزي — وأظنه هو عمر بن محمد بن داود شيخه هنا ، والنسبة إلى سجستان سجزي وسجستاني — وسمع منه صحيح مسلم ، وأقام بالحرم أربعين عاما ، رحل سنة ٣٩١ وعاد إلى الأندلس سنة ٤٣٠ وأقام بقرطبة إلى أن مات فى رجب سنة ٤٣٦ . وله ترجمة فى معجم البلدان (ج ٥ ص ٣٠٠) والديباج المذهب (ص ١٤٠) (٥) فى الجينية « أخبرني » .

أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاثاً ثم قال
الشیطان يبيت على خيشومه (١) » •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو يحيى زكريا بن يحيى
الساجي (٢) ثنا محمد بن زنبور المكي ثنا عبد العزيز بن أبي حازم ثنا يزيد
ابن الهاد أن محمد بن إبراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة قال : قال
رسول الله ﷺ : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاث مرات (٣)
فإن الشيطان يبيت على خيشومه » •

قال أبو محمد : أمر رسول الله ﷺ على الفرض . قال الله تعالى : (فليحذر الذين
يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) ومن توضأ بغير أن يغسل
ما أمره رسول الله ﷺ أن يغسله فلم يتوضأ الوضوء الذي أمره الله تعالى به ، ومن لم
يتوضأ كذلك فلا صلاة له ، لا سيما طرد الشيطان عن خيشوم المرء ، فما تعلم مسلماً
يستهل الأنس بكون الشيطان هناك •

وقد أوجب المالكيون متابعة الوضوء فرضاً لا يتم الوضوء والصلاة إلا به ،
وأوجب الشافعي الصلاة على رسول الله ﷺ فرضاً لا تتم الصلاة إلا به ، وأوجب
أبو حنيفة الاستنشاق والمضمضة في غسل الجنابة فرضاً لا يتم الغسل والصلاة إلا به ،
وكل هذا لم يأمر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ ، فهذا الذي يجب أن ينكر ، لا فضل
من أوجب ما أمر به رسول الله ﷺ ، ولم يقل فيما قاله نبيه عليه السلام : أفضل كذا

(١) في مسلم (ج ١ ص ٤٨) « على خياشيمه » (٢) الساجي بالسين المهملة والجيم
نسبة الى صنع الساج أو ييمه ، وهو نوع من الخشب ، ووقع في المصرية « أبو
يحيى بن زكريا بن يحيى الباجي » وهو خطأ في الموضعين ، والساجي هذا له كتاب
جليل في حلال الحديث ، مات سنة ٣٠٧ وقد قارب التسعين ، وترجمته في تذكرة
الحفاظ (ج ٢ ص ٢٥٠) ولسان الميزان (ج ٢ ص ٢٨٨) (٣) في النجدة « ثلاثاً »
وبحذف « مرات »

قَالَ هُوَ : لَا أَفْضَلُ (١) إِلَّا أَنْ أَشَاءَ ، وَدَعَا لِاجْمَاعِ بِتَبْيِيقِ كُتُبِ عَلَى الْأَمَةِ كُلِّهَا . نَمُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ •

حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ مَرْجَانٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ تَنَاوَلَهُ عِبْدَ الرَّزَاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : قُلْتُ لِعَلَّاهُ : أَحَقُّ عَلَيَّ أَنْ أَسْتَنْشِقُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ : كَمْ ؟ قَالَ : ثَلَاثًا ، قُلْتُ : عَنْ ؟ قَالَ : عَنْ عَمَّانَ . قَالَ عِبْدُ الرَّزَاقِ : تَنَاوَلَهُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مَعْبِدِ الْجَنْبِيِّ قَالَ : فِي الْمَضْمُضَةِ وَالْأَسْتَنْشَاقِ - : إِنْ كَانَ جَنْبًا ثَلَاثًا ، وَإِنْ كَانَ جَاءَ مِنَ الْفَائِطِ قَائِمَتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ جَاءَ مِنَ الْبُولِ فَوَاحِدَةً . وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ إِعَادَةَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةَ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْلُ يَدَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي الْوُضُوءِ ، وَبِهِ يَقُولُ دَاوُدُ وَأَصْحَابُنَا •

١٥٠ - مَسْئَلَةٌ - وَلَا يَجْزِيهِ غَسْلُ الْجَنَابَةِ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ ، فَإِنْ اغْتَسَلَ فِيهِ قَلَمٌ يَنْقُصُ ، وَالْمَاءُ طَاهِرٌ بِحَسْبِهِ ، وَلَهُ أَنْ يَمِيدَ الْفَسَلُ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجْزِيهِ الْجَنْبُ أَنْ يَنْقُصَ لِفَرْضِ غَيْرِ الْجَنَابَةِ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ جَنْبٍ أَجْزَأَهُ الْإِغْتِسَالُ فِي الْمَاءِ الرَّائِجِ ، وَالْوُضُوءُ جَائِزٌ فِي الْمَاءِ الرَّائِجِ ، فَإِنْ اغْتَسَلَ وَهُوَ جَنْبٌ فِي جَوْنٍ مِنْ أَجْوَانِ النَّهْرِ وَالنَّهْرِ رَاكِدٌ لَمْ يَجْزِهِ ، وَأَمَّا الْبَحْرُ فَهُوَ جَارٍ أَبَدًا مُضْطَرِبٌ مُتَحَرِّكٌ غَيْرُ رَاكِدٍ ، هَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ عَيْنَانِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ بَالَ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ ثُمَّ مَرَحَ لَتِلْكَ الْمَاءِ فَجَرَى فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْوُضُوءُ مِنْهُ وَلَا الْإِغْتِسَالُ ، لِأَنَّهُ قَدْ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْإِغْتِسَالُ وَالْوُضُوءُ مِنْ عَيْنِ ذَلِكَ الْمَاءِ بِالنَّصِّ ، وَلَوْ بَالَ فِي مَاءٍ جَارٍ ثُمَّ أَغْلَقَ صَبِيهَ (٢) فَكَرَكَ جَاوِزَ الْوُضُوءِ مِنْهُ وَالْإِغْتِسَالِ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبَلْ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ . وَالْإِغْتِسَالُ لِلْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا فِي الْمَاءِ الْجَارِيِّ مَبَاحٌ ، وَإِنْ بَالَ فِيهِ لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْوُضُوءُ مِنْهُ وَفِيهِ وَالْفَسَلُ مِنْهُ وَفِيهِ •

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عَمْرٍو تَنَاوَلَهُ عِبْدَ الرَّهَابِ بْنِ عَمْرٍو تَنَاوَلَهُ

(١) فِي الْمَصْرِفَةِ « فَقَالَ هُوَ لَا أَفْضَلُ » وَفِي الْجَمْعِ « فَقَالَ لَا أَفْعَلُ لَا إِنْ أَشَاءَ » وَكَلَامًا خَطَأً ظَاهِرًا . (٢) الصَّبَبُ بِالْعَادِ الْمَهْمَلَةِ وَالْبَاءِ الْمُفْتُوحَتَيْنِ - مِنَ الصَّبِّ - تَصَوُّبُ نَهْرٍ أَوْ طَرِيقٌ يَكُونُ فِي حُدُودِهِ ، وَالْمَرَادُ هُنَا الْمَكَانَ الَّذِي يَنْصَبُ مِنْهُ الْمَاءُ فَيَجْرِي .

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر وهارون بن سعيد
 الايلي عن ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أن أبا السائب
 مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : « لا يقتل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، وقال : كيف يفضل يا أبا هريرة ؟
 قال : يقتلوه تناوولا » (١) فهذا أبو هريرة لا يرى أن يقتل الجنب في الماء الدائم
 وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، إلا أن أبا حنيفة قال : ان فعل تنجس الماء ، وقد
 بينا فساد هذا القول قبل . وكراهه مالك ، وأجاز غسله ان اغتسل كذلك . وهذا
 خطأ ، خلافاً لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسواء كان الماء الزاكد قليلاً أو
 كثيراً ، ولو أنه فراسخ في فراسخ ، لا يبرئ الجنب أن يقتل فيه ، لان رسول
 الله ﷺ لم يخص ماء من ماء ، ولم ينه عن الوضوء فيه ولا عن الغسل لنهر الجنب
 فيه ، فهو مباح (ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه) .

١٥١ - مسألة - وكل ماء توشأت منه امرأة - حائض أو غير حائض - أو
 اغتسلت منه فأفضلت منه فضلاً ، لم يحل لرجل الوضوء من ذلك الفضل ولا الغسل
 منه ، سواء وجدوا ماء آخر أو لم يجدوا غيره ، وفرضهم التيمم حينئذ ، وحلال شربه
 للرجال والنساء ، وجائز الوضوء به والغسل للنساء على كل حال . ولا يكون فضلاً إلا
 أن يكون أقل مما استعملته منه ، فإن كان مثله أو أكثر فليس فضلاً ، والوضوء
 والغسل به جائز للرجال والنساء •

وأما فضل الرجال فالوضوء به والغسل جائز للرجل والمرأة ، إلا أن يصح خبر في
 نهى المرأة عنه فنقف عنده ، ولم نجد صحيحاً (٢) فإن توشأ الرجل والمرأة من إناء
 واحد أو اغتسلا من إناء واحد يترفان معا فنكح جائز ، ولا نبالي أيهما بدأ قبل ، أو
 أيهما أتم قبل •

(١) مسلم (ج ١ ص ٩٣) (٢) بل وجد صحيحاً بأصح من الإسناد الذي
 احتج به المؤلف ، وفي نفس الحديث الذي استند إليه ، كما سيأتي في الكلام على
 حديث عبد الله بن سرجس .

برهان ذلك ماحدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود — هو السجستاني — ثنا محمد بن بشار ثنا أبو داود — هو الطيالسي — ثنا شعبة عن عاصم بن سليمان الاحول عن أبي حبيب — هو سودة بن عاصم — عن الحكم بن عمرو الغفاري : « أن رسول الله ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة (١) »

أخبرني أصبح قال ثنا اسحاق بن احمد ثنا محمد بن عمر العقيلي (٢) ثنا علي بن عبد العزيز ثنا معلى بن أسد ثنا عبد العزيز بن المختار عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس : « أن النبي ﷺ نهى أن يقتل الرجل بفضل وضوء المرأة (٣) »

(١) الحديث صحيحه ابن حبان وحسنه الترمذى . وانظر تفصيل الكلام عليه في نيل الأوطار (ج ١ ص ٣١ — ٣٢) الطبعة المنيرية وشرح أبي داود (ج ١ ص ٣٠ — ٣١) والسنن الكبرى للبيهقى (ج ١ ص ١٩٠ — ١٩٣)

(٢) في المصرية « محمد بن عمرو العقيلي » ورحلنا ما هنا — ابتاطا لليمنية — لأننا وجدنا في لسان الميزان (٣٢١ : ٥) ترجمة « محمد بن عمر أبو بكر العقيلي » عن هلال بن العلاء الرقي وجماعة ، وعنه أبو الفتح الأزدى وابن شاهين وعدة ، قال الدارقطني : ضعيف جداً ، وهذا من طبقة القدي هناء ، فإن علي بن عبد العزيز البصري الحافظ شيخ العقيلي في هذا الاسناد توفي سنة ٢٨٦ ، وهلال بن العلاء الرقي مات سنة ٢٨٠ .

(٣) في المصرية « بفضل المرأة » وسرجس يفتح السين المهمة واسكان الراء وكسر الجيم . والحديث رواه أيضاً الدارقطني (ص ٤٣) من طريق أبي حاتم الرازي عن معلى بن أسد بهذا الاسناد ولقظه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقتل الرجل بفضل المرأة ، والمرأة بفضل الرجل ، ولكن يقرمان جميعاً » وهذا الاسناد أصح من الذي رواه به المؤلف . ورواه البيهقي (١ : ١٩٢) مختصراً . ثم روى الدارقطني وتبعه البيهقي عقبه أثرأ موقوفاً على عبد الله بن سرجس بهذا المعنى ، وقال الدارقطني : « هذا موقوف صحيح وهو

ولم يجز عليه السلام بنجاسة الماء، ولا أمر غير الرجال لمجتنابه، وبهذا يقول
عبد الله بن سرجس والحكم بن عمرو، وهما صاحبان من أصحاب رسول الله ﷺ
وبه قول جبرية أم المؤمنين وأم سلمة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب، وقد روى عن
هم أنه ضرب بالردة من خالف هذا القول. وقال قتادة: سألت سعيد بن المسيب
والحسن البصري عن الوضوء بفضل المرأة، فكلاهما نهأني عنه *

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضا
أو جنباً. وقد صح عن النبي ﷺ أنه كان يقتل مع عائشة رضي الله عنها من اتاه
واحد معاقب يقول: «ابقي لي» وتقول له: «ابقي لي» وهذا حق وليس شيء من
ذلك فضلاً حتى يتركه. هذا حكم اللفظ بلا خلاف *

أولى بالصواب «يريد بذلك أن رفعه خطأ، ولكن الحق أن الرفع زيادة تقبل
من الثقة، وأن الموقوف فتوى من الصحابي تؤيد روايته المرفوعة ولا تمارضها،
قال ابن الترمذي في الرد على البيهقي: «وعبد العزيز بن المختار أخرج له الشيخان
وغيرهما ووثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة فلا يضره وقف من وقفه». وله
أيضاً شاهد صحيح رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي عن حميد بن
عبد الرحمن الحميري قال: «لقيت رجلاً يحب النبي صلى الله عليه وسلم كما
يحب أبو هريرة أربع سنين قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمشط
أحدنا كل يوم أو يبول في مئطته أو تفتسل المرأة بفضل الرجل أو يفتسل
الرجل بفضل المرأة وليغفرها جميعاً» هذا لفظ البيهقي. قال ابن حجر في الفتح
(ج ١ ص ٢٦٠): «رجال ثقات ولم أقف لمن أعلاه على حجة قوية، ودعوى البيهقي
أنه في معنى المرسل مردودة، لأن إبهام الصحابي لا يضر، وقد صرح التابعي
بأنه لقيه، ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو
ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة، فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة
وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره» وصرح في بلوغ المرام بأن إسناده
صحيح، وما قلعه عن ابن حزم لم نجده في المحلى، ولعله في كتاب آخر له أوفى
موضع آخر.

واحتج من خالف هذا بخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس : « ان امرأة من نساء النبي ﷺ استحمت من جنابة نجاه النبي ﷺ فتوضأ من فضلها ^(١) فقالت له : اني اغتسلت ^(٢) » قال : ان الماء لا ينجسه شيء ^(٣) » وبحديث آخر رويناه من طريق الطبراني عن عبد الرزاق : أخبرني ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن ابي الشفاء عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة مختصر » قال ابو محمد : هكذا في نفس الحديث مختصر *

قال ابو محمد : وهذان حديثان لا يصحان ، فأما الحديث الاول فرواية سماك ابن حرب ، وهو قبل التلقين ، شهد عليه بذلك شعبة وغيره ، وهذه جرعة ظاهرة ^(٤) والثاني أخطأ فيه الطبراني ^(٥) ييقين ، لان هذا أخبرناه عبد الله بن يوسف

(١) في النجاسة « بفضلها » ^(٢) في المصرية « فقالت له انك اغتسلت بفضلها » وهو خطأ ^(٣) رواية الثوري رواها الدارمي (ص ٧١) ولم يذكر لفظها ورواه أيضاً عن يزيد بن عطاء ، ورواه أبو داود (١ : ٢٦) والترمذي (١ : ١٥) عن أبي الأحوص والدارقطني (ص ١٩) عن شريك والحاكم (١ : ١٥٩) عن سفيان وشعبة ، كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة ، وفي لفظ أبي داود والترمذي « ان الماء لا ينجس » وأما اللفظ الذي هنا فهو في رواية الحاكم عن سفيان . ورواه أيضاً البيهقي (١ : ١٨٨) من طريق سفيان عن سماك ولفظه : « انتهى النبي صلى الله عليه وسلم الى بعض أزواجه وقد فضل من غسلها فأراد أن يتوضأ به » فقالت : يا رسول الله اني اغتسلت منه من جنابة ، فقال : ان الماء لا ينجس » ^(٤) قال ابن حجر في التتبع (١ : ٢٦٠) « وقد أعلاه قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه الا صحيح حديثهم » . (٥) الطبراني — بكسر الطاء المهملة واسكان الراء — نسبة الى طبران الرى وضبطه في الخلاصة « بكسر التاء الممجة » وهو خطأ ، والطبراني هو الحافظ الثقة أبو عبد الله محمد بن حماد الرازي نزيل صقلان ، وثقه ابن أبي حاتم وابن خراش والدارقطني وغيرهم ، ومات

ثنا أحمد بن قنص ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي
ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن ابراهيم - هواين واهوه - ومحمد بن حاتم
قال اسحاق اخبرنا محمد بن بكر قال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر وهو الهيراني ثنا
ابن جريج ثنا عمرو بن دينار قال: أ بكر علي والقي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء
أخبرني عن ابن عباس أنه أخبره (١): «أن رسول الله ﷺ كان يقتل بفضل ميمونة»
قال أبو محمد: فصح أن عمرو بن دينار شك فيه ولم يقطع بسنده، وهؤلاء أوثق من
الطبراني وأحفظ لملاشك

ثم لوصح هذان الظهران ولم يكن فيها مغفر لما كانت فيهما حجة ، لان حكمهما هو الذي كان قبل نهي رسول الله ﷺ عن أن يتوضأ الرجل أو أن يقتل (٢) بفضل ظهور المرأة ، بلا شك في هذا ، فنحن على يقين من أن حكم هذين الظهريين المنسوخ قطعا ، حين نطق عليه السلام بالنهي عافيهما ، لا مريية في هذا ، وأذ ذلك كذلك فلا يحمل الاخذ بالمنسوخ وترك الناسخ ، ومن ادعى ان المنسوخ قد عاد حكمه ، والناسخ قد بطل رحمه ، فقد ابطال وادعى غير الحق ، ومن المحال المتع أن يكون ذلك ولا يبينه رسول الله ﷺ وهو المقرض عليه البيان . والله تعالى التوفيق *

على أن أبا حنيفة والشافعي - المحققين بهذين الخبرين - غافلان في أحدهما من قوله عليه السلام : « الماء لا ينجس » ومن التقيح احتجاج قوم بما يقرون أنه حجة ثم يخالفونه وينكرون خلافه على من لا يراه حجة . والله تعالى التوفيق .

« وروى بإسناد صحيح عن عائشة عن فضل المرأة من الرجل من فضل المرأة عن عائشة وعلى إلا أنه لا ينصح (٣) »

سنة ٢٧١. ورد التميمي على ابن حزم قوله هذا فقال كما نقل عنه ابن حجر في التهذيب « ما أخطأ إلا أنه اختصر صورة التحمل ». وانظر ترجمته في التهذيب ٩: ١٢٤ - ١٢٦) وأنساب السمعاني (٣٧٤) ومجمع البلدان (٦ : ٧٤) وتذكرة الحفاظ (٢ : ١٦٨).

(١) الذي في مسلم (١: ١٠١) «أذن ابن عباس أخبره» (٢) في اليمنية «ونفصل» (٣) في المصرية «والصحيح أنه لا يصح».

فأما الطريق عن عائشة فغيرها للعرزى (١) وهو ضيف ، عن أم كلثوم وهي مجهولة لا يدري من هي . وأما الطريق عن علي فن طريق ابن ضميرة (٢) عن أبيه عن جده ، وهي صحيفة موضوعة مكنوبة ، لا يحتاج بها إلا جاهل . فبقى ما روى في ذلك عن ابن سرجس وغيره من الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف له منهم يصح ذلك عنه أصلا . والله تعالى التوفيق •

١٥٢ - مسألة - ولا يحل الوضوء بماء أخذ بغير حق ، ولا من إناء مقصوب أو مأخوذ بغير حق ، ولا الفصل - : إلا لصاحبه أو بأذن صاحبه ، فمن فعل ذلك فلا صلاة له ، وعليه إعادة الوضوء والفصل (٣) •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا بشر - هو ابن عمر - ثنا عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين

(١) يفتح العين والراء بينهما راء ساكنة نسبة الى جبانة عرزم بالكوفة ، وهو محمد بن عبد الله بن أبي سليمان . (٢) بضم الضاد مضمر ، وفي المصرية « ابن حميرة » وهو خطأ ، وابن ضميرة هذا هو الحسين بن عبد الله بن ضميرة ابن أبي ضميرة الحميري المدني ، كذبه مالك وأبو حاتم وابن الجارود ، أنظر لسان الميزان (ج ٢ ص ٢٨٩) (٣) ما ذهب اليه المؤلف من بطلان الوضوء بالماء المقصوب داخل تحت المسألة الخلافية المشهورة في الصلاة في الدار المقصوبة ، والكلام عليها معروف في كثير من كتب الأصول والفقه ، والذي نراه حقا أن أهم الغاصب بنفسه لا أثر له في صحة وضوئه أو صلاته ، لأن الغصب فعل خاص له آثار : منها وجوب رد المقصوب أو قيمته وعقاب فاعله ، والوضوء أو الصلاة فعل آخر له آثار أخرى ، واتصال الغصين أو تجاوزهما لا يجعل لأحدهما أثرا في الآخر ، وقد يصل المرء وهو يضر في نفسه قتل آخر ويعزم عليه ويصر ، فهل يؤثر هذا في صلاته فيجعلها باطلة ؟ نعم ان ملابسة الماء للوضوء واتصال المكان بالصلاة أكثر دخولا في فعل الوضوء والصلاة من العزم الذي في القلب ، ولكن المثال لا يزال صحيحا ، لأن كل فعل من هذه الأفعال له مقومات خاصة تجعلها ماهية وحدها ، ترتب عليها آثارها ، ولا تمتد لغيرها ، فمما اشتدت الرابطة بينهما ، إلا بنص صريح من الشارع •

عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه : « قصد النبي ﷺ على بعيره (١) فقال - وذكر الحديث وفيه - : إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، يبلغ الشاهد الغائب ، فإن الشاهد عسى أن (٢) يبلغ من هو أوعى له منه » . وروينا أيضاً من طريق جابر بن عبد الله وابن عمر مسنداً صحيحاً ، ومن طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ : « كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وعرضه وماله (٣) » . فكان من توضأ بماء منسوب أو أخذ بغير حق أو اغتسل به أو من إناء كذلك ، فلا خلاف بين أحد من أهل الاسلام أن استعماله ذلك الماء وذلك الاناء في غسله ووضوئه حرام (٤) وبضرورة يدري كل ذي حسن سليم (٥) أن الحرام المنهي عنه هو غير الواجب المفترض عليه ، فلا شك في هذا فلم يتوضأ الوضوء الذي أمره الله تعالى به ، والذي لا تجزئ الصلاة إلا به ، بل هو وضوء محرم ، هو فيه عاص لله تعالى ، وكذلك للفعل ، والصلاة بغير الوضوء الذي أمر الله تعالى به وبغير الغسل الذي أمر الله تعالى به لا تجزئ ، وهذا أمر لا إشكال فيه *

ونسأل المخالفين لنا عن عليه كفارة إطعام مساكين ، فطعمهم مال غيره ، أو من عليه صيام أيام ، فصام أيام الفطر والنحر والتشريق ، ومن عليه عتق رقبة فأعتق أمة غيره : أيجزئ ذلك مما افترض الله تعالى عليه ؟ فنقولهم : لا ، فيقال لهم : فنأين منعم هذا وأجزتم الوضوء والغسل بماء منسوب وإناء منسوب ؟ وكل هؤلاء مفترض عليه عمل موصوف في مال نفسه ، محرم عليه ذلك من مال غيره باقراكم سواء سواء . وهذا لا سبيل لهم الى الانفكاك منه . وليس هذا قياساً بل هو

(١) في البخاري (ج ١ ص ١٥) « ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قعد على بعيره » . (٢) في المصرية بحذف « أن » وزدناها من الجنية والبخاري .

(٣) في الجنية « دمه وماله وعرضه » وللهديث روايات كثيرة .

(٤) هذا نص الجنية وهو أحسن ، وفي المصرية « أن استعماله ذلك الماء في

وضوئه وذلك الاناء في غسله حرام » . (٥) في المصرية « يدري من كل ذي حسن سليم » وهو خطأ .

حكم واحد داخل (١) تحت تحريم الأموال ، ونحت العمل بخلاف أمر الله تعالى ، وقد قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وكل هؤلاء عمل عملا ليس عليه أمر الله تعالى وأمر رسول الله ﷺ ، فهو مردود بحكم النبي ﷺ ، وفي هذا ومن قال إنما يحرم من الأموال اللبر والتمر وأما الشمير والزبيب فلا ، وهذا تحكم قاسد (٢) . والمجب أن الحنفيين يطلون طهارة من تطهر بماء مستعمل ، وكذلك للشافعيون ، وأن المالكيين يطلون طهارة من تطهر بماء بل فيه خبز ، دون نص في تحريم ذلك ، ولا جبة بأيديهم إلا تشييب يدعون أنه نهي عن هذين الماءين ، ثم يميزون الطهارة بماء وإناء يقرأون كلهم بأنه قد صح النهي عنه ، وثبت تحريمه وتحريم استعماله في الوضوء والنسل عليه . وهذا عجب لا يكاد يوجد مثله ! وهذا مما خالفوا فيه النص والاجماع المتيقن الذين هم من جملة المأمنين منه في الأصل ، وخالفوا أيضاً القياس ، وما تعلموا في جوازه بشيء أصلاً . والله تعالى التوفيق *

١٥٣ — مسألة — ولا يجوز الوضوء ولا النسل من إناء ذهب ولا من إناء فضة لا لرجل ولا لامرأة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة (٣) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن الحرير والديباج وآنية الذهب والفضة ، وقال : هو لهم في الدنيا وهو لكم (٤) في الآخرة » وقد روينا أيضاً عن البراء بن عازب عن رسول الله ﷺ النهي عن آنية الفضة (٥)

(١) في الجنية « واقع » (٢) كذا في المصرية ، وفي اليمنية « وم يوافقون في هذا ومن قال أنه يحرم من الأحوال البر والتمر وأما الشمير والزبيب فلا وهذا حكم قاسد » والمبارتان مضطربتان ، ولعل المراد أنهما يوافقون في هذا ويخالفون من قال الخ والله أعلم . (٣) بضم الميم وفتح التاء المثناة من فوق والباء الموحدة بينهما باء ساكنة ، وفي الأصلين « عينة » ياءين ونون وهو خطأ . (٤) في المصرية « لنا » وما هنا هو الذي في الجنية والموافق لما في البخاري (ج ٣ ص ٨٣) ومسلم (ج ٢ ص ١٥٠) (٥) حديث البراء رواه مسلم (ج ٢ ص ١٤٩)

فان قيل : إنما نهي عن الأكل فيها والشرب . قلنا : هذان الخبران نهي عام عنهما جملة ، فهما زائدان حكما وشرعا على الأخبار التي فيها النهي عن الشرب قط أو الأكل والشرب فقط ، والزيادة في الحكم لا يحل خلافها .

فان قيل : قد جاء أن الذهب والحري « حرام على ذكر أمتي حل لانتها » . قلنا : نعم ، وحديث النهي عن آية الذهب والفضة مستثنى من إباحة الذهب للنساء ، لأنه أقل منه ، ولا بد من استعمال جميع الأخبار ، ولا يوصل إلى استعمالها إلا هكذا ، وهم قد فعلوا هذا في الشرب في إناء الذهب والفضة ، فنهى منوا النساء من ذلك ، واستثنوه من إباحة الذهب لمن .

فان قيل : قد صح عن النبي ﷺ : « إن طرقا لا يحل شيئا ولا يحرم شيئا ^(١) » ، قلنا : نعم ، هذا حق وبه قول ، والماء الذي في إناء الذهب والفضة شر به حلال ، والتطهر به حلال ، وإنما حرم استعمال الإناء ، فلما لم يكن بد في الشرب ^(٢) منه وفي التطهر منه من مصية الله تعالى - التي هي استعمال الإناء المحرم - صار فعل ذلك مجرعا في بطنه نار جهنم بالنص ، وكان في حال وضوءه وغسله عاصيا لله تعالى بذلك التطهر نفسه ، ومن الباطل أن تنوب المصية عن الطاعة ، وأن يجزى تطهير محرم عن تطهير مقرر .

ثم قول لم : ان من العجب احتجاجكم بهذا الخبر علينا ، ونحن نقول به وأنتم تخالفونه ، فأبو حنيفة والشافعي يحرمون الوضوء والغسل بماء في إناء كان فيه خمر لم يظهر منها في الماء أثر ، فقد جعلوا هذا الإناء يحرم هذا الماء ، خلافا للخبر الثابت ، وأما مالك فإنه يحرم التبيذ الذي في الدباء والمزفت ، وهو الذي أبطل هذا الخبر وفيه ورد ، وقد صح عن عائشة رضي الله عنها إباحة الحلى للنساء ، وتحريم الإناء من الفضة أو الإناء المفضض عليهن . وهو قولنا والله تعالى التوفيق .

١٥٤ - مسألة - ولا يحل الوضوء من ماء بئار الحجر - وهي أرض عمود -

(١) رواه الجماعة إلا البخاري وأبو داود كما قال ابن تيمية في المنتقى . وانظر نيل الأوطار (ج ٩ ص ٦٩) الطبعة المنيرية (٢) في المجنية « من الشرب » وهو خطأ

ولا الشرب، حاشى بئر الناقة فكل ذلك جائز منها •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن مسكين ثنا يحيى بن حسان بن حيان ثنا سليمان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : « لما نزل رسول الله ﷺ الحجر في غزوة تبوك أمرم أن لا يشربوا من بئرها ولا يستقوا منها ، قالوا : قد عجبنا منها واستقينا ، فأمرم النبي ﷺ أن يطرحوا ذلك العجين ويهرقوا (١) ذلك الماء » •

وبه الى البخاري : حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ثنا أنس بن عياض عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أخبره : « أن الناس نزلوا مع رسول الله ﷺ أرض نمرود الحجر واستقوا من بئرها (٢) ، فأمرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهرقوا (٣) ما استقوا من بئرها (٤) ، وأن يطفوا الابل العجين ، وأمرم أن يستقوا من بئر الناقة التي كان تردها للناقة (٥) » قال أبو محمد : هي معروفة بتبوك • ١٥٥ - مسئلة - وكل ماء اعتصر من شجر كاه الورد وغيره فلا يحل الوضوء به للصلاة ، ولا الغسل به لشيء من الفرائض (٦) لأنه ليس ماء ، ولا طهارة الا بالماء والتراب أو الصعيد عند عهده •

١٥٦ - مسئلة - والوضوء للصلاة والغسل لفروض جائز بماء البحر وبلقاء المسخن والمشمس وماء أذيب من الثلج أو البرد أو الجليد أو من الملح الذي كان أصله ماء ولم يكن أصله معدنا • ---

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا يقع عليه اسم ماء ، وقال تعالى : (فلم يجدوا ماء فقيموا صعيدا طيبا) والماء كان ماء ثم جد كما يجمد الثلج ، فسقط عن كل ذلك

- (١) ما هنا هو الذي في اليمنية والبخاري (ج ٢ ص ١١٢) وفي المصرية «ويهرقوا»
- (٢) في البخاري (ج ٢ ص ١١٣) «فاستقوا من بئرها واعتجنوا»
- (٣) في المصرية «يهرقوا» (٤) في البخاري «بئرها»
- (٥) في البخاري «وأمرم أن يستقوا من البئر التي كان تردها للناقة»
- (٦) في اليمنية «الفرغوض»

اسم الماء ، فحرم الوضوء للصلاة به والفصل للفروض ، فإذا صار ماء عاد عليه اسم الماء ، فساد حكم الوضوء والفصل به كما كان ، وليس كذلك الملح المعدني ، لأنه لم يكن قط ماء . وبالله تعالى التوفيق *

وفي بعض هذا خلاف قديم : روينا عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة أن الوضوء للصلاة والفصل من ماء البحر لا يجوز ولا يجزىء ، وقد كان يلزم من يقول بتقليد الصحاب ويقول إذا واقه قوله : مثل هذا لا يقال بالرأى — أن يقول بقولهم ههنا ، وكذلك من لم يقل بالعدم ، لأن الثبوت : « هو الطهور ماؤه الحل ^(١) ميتة » لا يصح ^(٢) ، ولعلك لم تحتاج به ، وروي عن مجاهد الكراهة للماء المسخن ، وعن الشافعي الكراهة للماء الشمس ^(٣) ، وكل هذا لا معنى له ، ولا حاجة إلا في قرآن أو سنة ثابتة أو إجماع متيقن . وبالله تعالى التوفيق *

١٥٧ — مستقلة الأشياء الموجبة للوضوء ولا يوجب الوضوء غيرها ، قال قوم : ذهاب العقل بأي شيء ذهب من جنون أو اغماء أو سكر من أي شيء سكر ، وقالوا : هذا إجماع متيقن *

وبرهان ذلك أن من ذهب عقله سقط عنه الخطاب ، وإذا كان كذلك فقد بطلت

(١) في اليمينية « والحل » وهي رواية في الحديث (٢) كلابيل هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک وغيرهم ، وصححه الترمذي وحكى عن البخاري تصحيحه وصححه أيضا كثير من العلماء الحفاظ ، وأطال ابن حجر في التلخيص (ص ٢-٣) وتبعه الشوكاني (ج ١ ص ١٧-١٩) الكلام على أصانيده وليس لمن ضعفه حجة . (٣) ليس في الماء الشمس خبر صحيح ولا ضعيف ، انظر البهقي (ج ١ ص ٦-٧) وورد أثر عن عمر باسناد لا بأس به ، والشافعي إنما كرهه من جهة الطب — وقد كان عالما به — فقد قال في الأم (ج ١ ص ٣) : ولا أكره الماء الشمس إلا من جهة الطب ، فالعجب من الشافعية إذ أخذوا قوله هذا حكما وجعلوه مكرها شرما ، ولا حاجة لهم وقد بخطى الطبيب . وقد نص الشافعي في الأم على أنه إنما كرهه من جهة الطب ، ولم يدع أنه اعتمد فيه على حديث .

حال طهارته التي كان فيها، ولولا صحة الاجماع أن حكم جنابته لا يرجع عليه لوجب أن يرجع عليه (١). والله تعالى التوفيق •

قال ابو محمد : وليس كما قالوا، أما دعوى الاجماع فباطل، وموجودنا في هذا من أحد من الصحابة كلة، ولا عن أحد التابعين إلا عن ثلاثة نفر : ابراهيم النخعي - على أن الطريق اليه واهية - وحامد والحسن فقط، عن اثنين منهم الوضوء، وعن الثالث ابجاب الفسل، رويانا عن سميد بن منصور عن سويد بن سعيد الحدثاني (٢) وهشيم قال سويد أخبرنا مغيرة عن ابراهيم في المجنون اذا أفاق : يتوضأ، وقال هشيم عن بعض أصحابه عن ابراهيم مثله، ومن طريق عبد الرزق عن معمر بن حماد بن أبي سليمان قال : اذا أفاق المجنون توضأ وضوءه للصلاة، ومن طريق عبد الرزق عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : اذا أفاق المجنون اغتسل . فإن الاجماع لیت شری ۱۹

فان قالوا : قسناه على النوم، قلنا : القياس باطل، ولكن قد وافقتمونا على أنه لا يوجب إحدى الطهارتين وهي الفسل، فقيسوا على سقوطها سقوط الاخرى وهي الوضوء، فهذا قياس يارض قياسكم، والنوم لا يشبه الاغناء ولا الجنون ولا السكر فيقاس عليه، وقد اتفقوا على أنه لا يبطل احرامه ولا صيامه ولا شيء من عقوده، فمن أين لهم ابطال وضوئه بغير نص في ذلك ؟ وقد صح عن رسول الله ﷺ الخبر المشهور الثابت من طريق عائشة أم المؤمنين : أنه عليه السلام في علته التي مات فيها أراد الخروج للصلاة غشي عليه، فلما أفاق اغتسل. ولم تذكر وضوءاً وإنما كان غسله ليقوى على الخروج فقط •

١٥٨ — مسألة — والنوم في ذاته حدث ينقض الوضوء سواء قل أو كثر، قاعداً أو قائماً، في صلاة أو غيرها، أورا كما كذلك أو ساجداً كذلك أو متمكناً أو مضجعا، أي من حواليه أنه لم يحدث أو لم يوقنوا •

(١) في الجنية « لا يرجع » وهو خطأ (٢) يفتح الحاء والذال المهملتين نسبة الى المدينة بلد على القرات

برهان ذلك ما حدثناه يونس بن عبد الله وعبد الله بن ربيع قالا ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن عبد الأعلى ويحيى بن آدم وقتيبة بن سعيد قال محمد ثنا شعيب وقال قتيبة ثنا سفيان بن عيينة وقال يحيى ثنا سفيان الثوري وزهير - هو ابن معاوية - ومالك بن مغول وسفيان بن عيينة واللفظ ليحيى ، ثم اتفق شعيب وسفيان وسفيان ^(١) وزهير وابن مغول عن عاصم ابن أبي النجود عن زرين حبش قال : سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال : « كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ^(٢) » ولا نزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة » ولفظ شعيب في روايته : « أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا (إذا كنا مسافرين) ^(٣) ألا نزعها ثلاثاً إلا من جنابة ، لكن من غائط وبول ونوم » ^(٤) فم عليه السلام كل نوم ، ولم يخص قليله من كثيره ، ولا حالاً من حال ، وسوى بينه وبين الغائط والبول . وهذا قول أبي هريرة وأبي رافع وهروبة بن الزبير وعطاء والحسن البصري وسعيد بن المسيب وعكرمة والزهري والمزني وغيرهم كثير .

(١) في الجنية لم يذكر سفيان إلا مرة واحدة ، وما هنا هو الصواب لأن المراد الثوري وابن عيينة . (٢) في الجنية « أخفافنا » وخف يجمع على خفاف » و « أخفاف » . (٣) زيادة من الجنية . (٤) لا أدري أين هذه الاسانيد في سنن النسائي ، والذي فيها هو : « أخبرنا أحمد بن سليمان الراوى قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا سفيان الثوري ومالك ابن مغول وزهير وأبو بكر بن عياش وسفيان بن عيينة عن عاصم عن زر قال : سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ولا نزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة » (ج ١ ص ٣٢) وفي الاسناد الذى جاء به المؤلف خطأ واضح لا شك فيه ، فقد جعل النسائي يروي عن يحيى بن آدم بنير واسطة ، وهذا غير صحيح ، فان يحيى مات سنة ٢٠٣ والنسائي ولد سنة ٢١٤ أو ٢١٥ أي بعد وفاة يحيى بأكثر من عشر سنين .

وذهب الاوزاعي الى أن النوم لا ينقض الوضوء كيف كان . وهو قول صحيح
عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم وعن ابن عمر وعن مكحول وعبيدة السلماني
نذكر بعض ذلك باسناده ، لأن الحاضرين من خصومنا لا يعرفونه ، ولقد ادعى
بعضهم الاجماع على خلافه جهلا وجرأة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا
محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة عن
قتادة عن أنس بن مالك قال : « كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون (١) الصلاة
فيضعون جنوبهم فنهيم من ينام ثم يقومون الى الصلاة » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن حبيب الحارثي ثنا
خالد - هو ابن الحارث - ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنسا يقول : « كان أصحاب
رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون » قلت لقتادة : سمعته من أنس قال
إي والله (٢) *

قال أبو محمد : لو جاز القطع بالاجماع فيما لا يتيقن أنه لم يشذ عنه أحد لكان
هذا يجب أن يقطع فيه بأنه إجماع ، لا لتلك الأكاذيب التي لا يبالي من لادين له
بإطلاق دهمى الاجماع فيها *

وذهب داود بن علي الى أن النوم لا ينقض الوضوء إلا نوم المضطجع فقط ،
وهو قول روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعن ابن عباس ، ولم يصح عنهما ،
وعن ابن عمر ، صح عنه ، وصح عن ابراهيم النخعي وعن عطاء والليث وسفيان
الثوري والحسن بن حي *

وذهب أبو حنيفة الى أنه لا ينقض النوم الوضوء إلا أن يضطجع أو يتكىء أو

(١) في المصرية « ينتظرون » وهو خطأ . (٢) صحيح مسلم (ج ١ ص ١١٢) .

متوكفاً على إحدى إيديه أو إحدى رجليه ^(١) قطع ، ولا ينقضه ساجداً أو قاعداً أو قائماً أو راكعاً ، طال ذلك أو قصر ، وقال أبو يوسف : إن نام ساجداً غير متعمد فوضوؤه باق ، وإن تعمد ذلك بطل وضوؤه ، وهو لا يفرق بين العمد والغلبة فيما ينقض الوضوء والصلاة من غير هذا ، وهو قول لا يعلم ^(٢) عن أحد من المتقدمين إلا أن بعضهم ذكر ذلك عن حماد بن أبي سليمان والحكم ، ولا نعلم كيف قالوا *
وقال مالك وأحمد بن حنبل : من نام نوماً يسيراً وهو قاعد لم ينتقض وضوؤه ، وكذلك النوم القليل للراكب ، وقد روى عنه نحوه ذلك في السجود أيضاً ، ورأى أيضاً فيما عدا هذه الاحوال أن قليل النوم وكثيره ينقض الوضوء ، وهو قول الزهري وربيعة ، وذكر عن ابن عباس ولم يصح *

وقال الشافعي : جميع النوم ينقض الوضوء قليله وكثيره ، إلا من نام جالسا غير زائل عن مستوى الجلوس ، فهذا لا ينتقض وضوؤه ، طال نومه أو قصر ، وما نعلم هذا التقسيم يصح عن أحد من المتقدمين ، إلا أن بعض الناس ذكر ذلك عن طاوس وابن سيرين ولا نحققه *

قال أبو محمد : احتج من لم ير النوم حدثاً بالناس عن رسول الله ﷺ من أنه كان ينام ولا يبيد وضوءاً ثم صلى *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم لأن عائشة رضي الله عنها ذكرت أنها قالت لرسول الله ﷺ : « أتنام قبل أن توتر ؟ » قال : « ان عيني تنامان ولا ينام قلبي » ^(٣) ، فصح أنه عليه السلام بخلاف الناس في ذلك ، وصح أن نوم القلب الموجود من كل من دونه هو النوم الموجب للوضوء ، فسقط هذا القول . والله الحمد *

ووجدنا من حجة من لا يرى الوضوء من النوم إلا من الاضطجاع حديثاً روى فيه : « اتما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه اذا اضطجع استرخت مفاصله » وحديثاً

(١) في اليمينية « أحد اليدين أو أحد رجليه » وهو خطأ لأن الآية والواردك مؤنثتان (٢) في اليمينية « لا نعلمه » (٣) رواه البخاري (ج ١ ص ١٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٠٤ - ٢٠٥) وغيرها

آخر فيه : « أعليّ في هذا وضوء يارسلو الله ؟ قال : لا إلا أن تضع جنبك » وحديثا آخر فيه : « من وضع جنبه فليتوضأ »
قال أبو محمد : وهذا كله لاحجة فيه

أما الحديث الأول فإنه من رواية عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس ، وعبد السلام ضعيف لا يحتج به ، ضعفه ابن المبارك وغيره ، والدالاني ليس بالقوي ، وروينا عن شعبة أنه قال : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا أربعة أحاديث ، ليس هذا منها ، فسقط جملة والله الحمد (١) *

(١) الحديث رواه احمد وأبو داود (ج ١ ص ٨٠ - ٨١) والترمذي (ج ١ ص ١٦ - ١٧) والدارقطني (ص ٥٨) والبيهقي (ج ١ ص ١٢١ - ١٢٢) كلهم من طريق عبد السلام بن حرب عن أبي خالد ، قال البيهقي « تفرد بهذا الحديث على هذا الوجه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني » وقال الدارقطني « تفرد به أبو خالد عن قتادة ولا يصح » وقال أبو داود « قوله الوضوء على من نام مضطجعا » هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئا من هذا ، وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظا ، وقالت عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم تنام عيناى ولا ينام قلى ، وقال شعبة : إنما سمع قتادة عن أبي العالية أربعة أحاديث : حديث يونس بن متى ، وحديث ابن عمر في الصلاة ، وحديث القضاة ثلاثة ، وحديث ابن عباس حدثني رجال مرضيئون منهم عمر وأرضام عندي عمر . قال أبو داود : وذكرت حديث يزيد الدالاني لاحمد بن حنبل فأنه في استعظاما له فقال : ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة ولم يعبأ بالحديث » وقال الترمذي : « وقد روي حديث ابن عباس سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله : ولم يذكر فيه أبا العالية ولم يرفعه » . والحديث في رأينا حسن الاسناد ، لأن عبد السلام بن حرب ثقة روى له مسلم ، ويزيد ليس ضعيفا ضعفاً تطرح معه رواياته ، قال ابن معين والنسائي وأحمد بن حنبل « ليس به بأس » وقال أبو حاتم « صدوق ثقة » وقال الحاكم « أن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والانفان » وضعفه ابن سعد وابن حبان وابن عبد البر ، كما في التهذيب

والثاني . لا تحمل روايته الا على بيان سقوطه لأن رواية بحر بن كنيز السقاء (١) وهو لا خير فيه متفق على اطراحه ، فقط جملة •
والثالث رواه معاوية بن يحيى وهو ضعيف يحدث بالنكير (٢) فقط هذا

ونقل الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٥) عن اليرمذي في العلل : « سألت محمد بن اسماعيل — يعني البخاري — عن هذا الحديث فقال : لا شيء ، رواه سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العالية ، ولا أعرف لابي خالد الدالاني معهما من قتادة ، وأبو خالد صدوق ولكنه يهيم في الشيء . » قال الزيلعي « وكان هذا على مذهبه في اشتراطه في الاتصال السماع ولو مرة » يعني أن البخاري شرطه معروف وهو ثبوت سماع الراوى من شيعته ، ولكنه خولف في هذا الشرط والراجع عند المحققين الاكتفاء بالمعاصرة اذا كان الراوى ثقة ، ومن عادة المتقدمين رحمهم الله الاحتياط الشديد فاذا راوا راويا زاد عن غيره في الاسناد شيخا أو كلاما لم يروه غيره بادروا الى اطراحه والانسكار على راويه ، وقد يجهلون هذا سببا طمئن في الراوي الثقة ولا مطمئن فيه ، ويظهر للنظر في الكلام على هذا الحديث أنه سبب طمئنهم على أبي خالد وردهم له بالخطأ أو التدليس ، والحق أن الثقة اذا زاد في الاسناد راويا أو في لفظ الحديث كلاما كان هذا أقوى دلالة على حفظه واتقانه ، وانه علم ما لم يعلم الآخر أو حفظ ما نسيه . وانما ترد الزيادة التي رواها الثقة اذا كانت بخلاف رواية من هو أوثق منه وأكثر ثقة لا يمكن بها الجمع بين الروایتين ، فاجعل هذه القاعدة على ذكر منك فقد تنفع كثيرا في الكلام على عال الاحاديث ، وصنيع ابن حزم في كتبه يدل على أنه يتخذها دستوراً له ، وقد خالفها هنا ولا ترى وجهاً لذلك . والعلم عند الله (١) في المصرية « يحيى بن كثير » وفي اليمينية « بحر بن كثير » وكلاما خطأ وصوابه بحر بن كنيز وحديثه هذا رواه البيهقي (ج ١ ص ١٢٠) من حديث حذيفة ، وقال : « هذا الحديث ينفرد به بحر بن كنيز السقاء عن ميمون الخطاط وهو ضعيف لا يحتج بروايته » (٢) هذا الحديث الثالث لم أجده ، ومعاوية بن يحيى ان كان أبا مطيع الاطرابلسي فليس ضعيفاً بل هو صدوق لا بأس به ، وان كان أبا روح الصدي فهو ضعيف حقا .

الباب كله . والله تعالى تأييد *

وذكروا أيضاً حديثاً فيه : « إذا نام العبد ساجداً باهى الله به الملائكة ، وهذا لا شيء ، لانه مرسل لم يخبر الحسن من محمه ، ثم لو صح لم يكن فيه اسقاط الوضوء عنه » *

وذكروا أيضاً حديثين صحيحين أحدهما عن عطاء عن ابن عباس ، والآخر من طريق ابن جريج عن نافع عن ابن عمر فيهما (١) : ان النبي ﷺ أخر الصلاة حتى نام الناس ثم استيقظوا ثم ناموا ، ثم استيقظوا ، فجاء عمر فقال : الصلاة يا رسول الله فصلوا ، ولم يذكر أنهم توضؤا (٢) *

قال أبو محمد : والثاني من طريق شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس : « أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يناجى رجلاً ، فلم يزل يناجيه حتى نام أصحابه ، ثم جاء فصلى بهم (٣) » وحديثنا ثابتاً (٤) من طريق عروة عن عائشة قالت : « أعمى (٥) النبي ﷺ بالشاء ، حتى ناداه عمر : نام النساء والصبيان ، فخرج عليه السلام (٦) » *

قال أبو محمد : وكل هذا لا حجة فيه البتة لمن فرق بين أحوال النائم ولا بين أحوال النوم ، لأنها ليس في شيء منها ذكر حال من نام كيف نام ، من جلوس أو اضطجاع أو انكاء أو تورك أو استناد ، وإنما يمكن أن يحتج بها من لا يرى الوضوء من النوم أصلاً ، ومع ذلك فلا حجة لهم في شيء منه لانه ليس في شيء منها أن

(١) في المصرية « فيه » وهو خطأ (٢) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وأبو داود اظفر شرح سنن أبي داود (ج ١ ص ٧٩) (٣) رواه البخاري ومسلم وأبو داود ، ورواه أيضاً أبو داود من طريق ثابت البناني عن أنس أنظر الشرح (ج ١ ص ٧٩ - ٨٠) و (ج ١ ص ٢١٤) (٤) في المصرية « ثالثاً » وكذلك في الجنية ولكن صححه ناسخها بحاشية النسخة « ثابتاً » (٥) أعم أي دخل في العتمة ، بمعنى آخر صلاة العشاء (٦) رواه البخاري ومسلم والنسائي (أظفر نيل الاوطار (ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢) طبع ادارة الطباعة المنيرية

رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بنوم من نام ولم يأمره بالوضوء ، ولا حجة لم الا فيها علمه النبي ﷺ فأقره ، أو فيها أمر به ، أو فيها فعله ، فكيف وفي حديث ابن عمر وعائشة : « أنه لم يكن اسلام يومئذ الا بالمدينة ، فلو صح أنه عليه السلام علم ذلك منهم لكان حديث صفوان ناسخا له ، لان اسلام صفوان متأخر (١) ، فقطع التعلق بهذه الاخبار جملة ، والله تعالى التوفيق •

وأما (٢) قول أبي حنيفة والشافى ومالك وأحمد فلا متعلق لمن ذهب الى شيء منها لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا بعمل صحابة ولا بقول صح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، ولا بقياس ولا باحتياط ، وهى أقوال مختلفة كما ترى ، ليس لأحد من مقلديهم أن يدعى مھلا الا كان لخصومه أن يدعى لنفسه مثل ذلك ، وقد لاح ان كل ما شغبوا به من أفعال الصحابة رضى الله عنهم فاما هو إيهام مفتضح ، لانه ليس فى شيء من الروايات أنهم ناموا على الحال التى يسقطون الوضوء عن نام كذلك ، فسقطت الاقوال كلها من طريق السنن الاقوال . والمحمد لله رب العالمين •

قال أبو محمد وأما من طريق النظر فانه لا يتخلو النوم من أحد وجهين لاناث لها : اما أن يكون النوم حدثا واما ان لا يكون حدثا ، فإن كان ليس حدثا قليلا وكثيره — كيف كان لا ينقض الوضوء ، وهذا خلاف قولهم ، وان كان حدثا قليلا وكثيره — كيف كان — ينقض الوضوء . وهذا قولنا فصح أن الحكم بالتفريق بين أول النوم خطأ وتحكم بلا دليل ، ودعوى لا برهان (٣) عليها •

(١) لا أدرى من أين جاء ابن حزم بدعوى أن صفوان متأخر الاسلام ؟ فليس فى ترجمته شيء من هذا ، ولكن روى أحمد فى مسنده (ج ٤ ص ٢٣٩) عن عبد الصمد بن عبد الوارث وان سعد فى الطبقات (ج ٦ ص ١٧) عن عمرو ابن حاصم السكلابي كلاهما عن همام عن حاصم عن زر بن حبیش قال : « لقيت صفوان بن عسال المرادى ، فقلت له : هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم وغزوت معه ثنى عشرة غزوة » وهذا اسناد صحيح جداً ، وهو يدل على أنه قديم الاسلام (٢) فى اليمنية « فأ.أ. » (٣) فى اليمنية « بلا برهان »

فلن قل قائل . أن النوم ليس حدثا وانما يخاف أن يحدث فيه المرء . فلنا لهم :
 هذا لا متعلق لكم بشيء منه، لان الحدث ممكن كونه من المرء في أخف مايكون من
 النوم ، كما هو ممكن أن يكون منه في النوم الثقيل (١) ويمكن أن يكون من الجالس كما هو
 ممكن أن يكون من المضجع ، وقد يكون الحدث من اليقظان وليس الحدث علایطول
 بل هو كلج البصر ، وقد يمكن أن يكون النوم الكثير من المضجع لحدث فيه ،
 ويكون الحدث في أقل مايكون من نوم الجالس ، فهذا لافتة لهم فيه أصلا وأيضا فان
 خوف الحدث ليس حدثا ولا ينتقض به الوضوء، وانما ينتقض الوضوء يقين الحدث .
 والله تعالى التوفيق *

واذا الامر كما ذكرنا فليس الا أحد أمرين: اما أن يكون خوف كون الحدث
 حدثا، فقليل النوم وكثيره يوجب نقض الوضوء ، لأن خوف الحدث جار فيه . وأما
 أن يكون خوف الحدث ليس حدثا فلنوم قليله ونشيره لا ينتقض الوضوء وبملت
 أقوال هؤلاء على كل حال ييقن لاشك فيه *
 وقد ذكر قوم أحاديث منها ما يصح ومنها ما لا يصح ، يجب أن ننبه عليها بعون
 الله تعالى *

منها حديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ : « اذا نكس أحدكم
 وهو يصلي فابرقد حتى يذهب عنه النوم ، لان أحدكم اذا صلى وهو ناعس لا يدري
 لله يستغفر فيسب نفسه » وفي بعض الفاظه « لعله يدعو على نفسه وهو لا يدري »
 وحديث أنس عن النبي ﷺ : « اذا نكس أحدكم في الصلاة فليكن حتى يدري
 ماقرأ » *

قال أبو محمد : هذان صحيحان ، وهما حجة لنا ، لأن فيهما أن الناعس لا
 يدري ماقرأ ولا مايقول ، والنهي عن الصلاة على تلك الحال جملة ، فذ الناعس
 لا يدري مايقول فهو في حال ذهاب العقل بلا شك ، ولا يختلفون أن من ذهب

عقله بطلت طهارته، فيلزمهم أن يكون النوم كذلك •

والآخر من طريق معاوية عن النبي ﷺ « العينان وكاء الله فإذا نامت العينان استطاق الوكاء ». والثاني من طريق علي عن النبي ﷺ : « العينان وكاء الله فمن نام فلينوضأ » (١)

قل على بن أحمد: لو صحا لكانا أعظم حجة قولنا، لأن فيهما إيجاب الوضوء من النوم جملة، دون تخصيص حال من حال، ولا كثير نوم من قليله، بل من كل نوم فص، ولكننا لسنا بمن يمتنع بما لا يحل الاحتجاج به نعتراً لقوله ومعاذ الله من ذلك، وهذان أثران ساقطان لا يحل الاحتجاج بهما •

أما حديث معاوية فن طريق بقية وهو ضعيف، عن ابن بكر بن أبي مريم وهو مذكور بالكذب عن عطية بن قيس وهو مجهول (٢) •

وأما حديث علي فراويه أيضاً بقية عن الوضين بن عطاء وكلاهما ضعيف (٣). والله تعالى التوفيق •

(١) حديث معاوية رواه أحمد والدارقطني والبيهقي. وحديث علي رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني وأنظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٢) (٢) أما بقية بن الوليد فليس ضعيفاً، وإنما أخطأ في بعض حديثه من حفظه وهو ثقة إذا صرح بالسماع. وأما أبو بكر بن أبي مريم فهو ابن عبد الله بن أبي سريم كان من العباص المجتهدين ومن خيار أهل الشام، وكان رديء الحفظ كثير الزم فرك حديثه، ولم أر أحداً رماه بالكذب وأما عطية بن قيس فإنه ليس بمجهول ولعل ابن حزم حمله ولم يعرفه، وما هذا بمعظم فيه، قال ابن سعد: « كان معروفاً وله أحاديث » وقال أبو حاتم « صالح الحديث » وذكره ابن حبان في الثقات وروى له مسلم في صحيحه. مات سنة ١٢١ وله ١٠٤ سنة (٣) الوضين بفتح الواو وكسر الصاد المعجمة. وثمة أحمد وابن معين ودحيم وقال أبو داود « صالح الحديث » ومن ضعفه فإنه تكلم فيه لأنه كان يري القدر، وليس هذا كافياً في الحكم بضعف الراوي، وقال الساجي « عنده حديث واحد منكر

١٥٩ — مسألة والمذي والبول والغائط من أى موضع خرجا من الدبر والاحليل أو من جرح في المثانة أو البطن أو غير ذلك من الجسد (١) أو من الفم . *

فاما المذي فقد ذكرنا في باب تطهير المذي من كتابنا هذا قول رسول الله ﷺ فيمن وجده : « وليتوضأ » (٢) وضوءه للصلاة « وأما البول والله يطهّر فاجماع متيقن ، وأما قوائنا من أى موضع خرج فلم يعم أمره عليه السلام بالوضوء منها ، ولم يخص خروجها من المخرجين دين غيرها ، وهذان الاسمان واقعان عليهما في اللغة التي بها خاطبنا عليه السلام من حيث ما خرجا ، ومن قال بقولنا ههنا أبو حنيفة وأصحابه ، ولا حجة لمن أسقط الوضوء منها إذا خرجا من غير المخرجين ، لأن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل القرآن جاء بما قلناه ، قال الله تعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء) وقد يكون خروج الغائط والبول من غير المخرجين ، فلم يخص تعالى بالأمر بالوضوء والتيمم من ذلك حالا دون حال ، ولا المخرجين من غيرهما . وبالله تعالى التوفيق . *

١٦٠ — مسألة — والريح الخارجة من الدبر — خاصة لامن غيره — بصوت خرجت أم بغير صوت . وهذا أيضاً إجماع متيقن ، ولا خلاف في أن الوضوء من الفسوق والضراط ، وهذان الاسمان لا يقعان على الريح البتة (٣) إلا إن خرجت من الدبر ، والا فأنما يسى جشاء أو عطاسا فقط . وبالله تعالى التوفيق . *

عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ عن علي حديث : « العنان وكاء الله » قال الساجي : « رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب السنن ولا أراه ذكره الا وهو عنده صحيح » وانظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٨١ — ٨٢) وظاهر من كل هذا أن الحديث بطريقين حديث حسن ، والطريقان يؤيد بعضهما بعضاً . والله بفتح السين المهملة والهاء الدبر . والكاء ما تشد به القرية وغرها والمعى اليتقط . وكاء الدبر أى حافظة ما فيه من الخروج

(١) في اليمنية « أو من أن خرج من المثانة أو البطن وغير ذلك من الجسد

(٢) في المصرية « فليتوضأ »

(٣) في المصرية « اسمان لا يقعان على ريح البتة » الخ

١٦١ مسألة — فمن كان مستنكحاً (١) بشيء مما ذكرنا توضأ — ولا بد — لكل صلاة فرضاً أو نافلة ، ثم لاشيء عليه فيما خرج منه من ذلك في الصلاة أو فيما بين وضوئه وصلاته ، ولا يميزه الوضوء الا في أقرب ما يمكن أن يكون وضوؤه من صلاته ، ولا بد المستنكح أيضاً أن يغسل ما خرج منه من البول والنفث والذي حسب طاقته ، مما لا حرج عليه فيه ، ويسقط عنه (٢) من ذلك ما فيه عليه الحرج منه .
 برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) فصح أنه مأثور بالصلاة والوضوء من الحدث ، وهذا كله حدث ، قالوا بـ أن يأتي من ذلك ما يستطيع ، وما لا حرج عليه فيه ولا عسر ، وهو مستطيع على الصلاة وعلى الوضوء لها ، ولا حرج عليه في ذلك ، فليهد أن يأتي بها ، وهو غير مستطيع للامتناع (٣) مما يخرج عنه من ذلك في الصلاة ، وفيما بين وضوئه وصلاته ، فسقط عنه ، وكذلك القول في غسل ما خرج منه من ذلك .
 قل أبو محمد : وهذا قول سفيان الثوري وأصحاب الظاهر .

وقل أبو حنيفة : يتوضأ هؤلاء لكل وقت صلاة ، ويقفون على وضوئهم الى دخول وقت صلاة أخرى فيتوضئون ، وقال مالك : لا وضوء عليه من ذلك ، وقال الشافعي : يتوضأ لكل صلاة فرض فيصلي بذلك الوضوء ما شاء من التواقل خاصة قل علي : إنما قالوا كل هذا قياساً على المستحاضة ، على حسب قول كل واحد

(١) المراد منه واضح وهو من غلب عليه شيء من هذا . قال في اللسان : « ونكح الله من عينه وناله المطر الأرض وناله الناس عينه اذا غلب عليها » ولم أجد استعمال « مستنكح » كما استعمله المؤلف .

(٢) في المهرية « عليه » وهو خطأ .
 (٣) استعمل المؤلف استطاع متمدياً بمعنى ثم متمدياً باللام ، وهو يتقدم بنفسه ، ولم أجد نصاً على تعديته بالحرف

منهم فيها ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لأن الثابت في المستحاضة هو غير ما قلوه ، لكن ما سنذكره إن شاء الله تعالى في باب المستحاضة ، وهو وجوب الغسل لكل صلاة فرض ، أو للجمع بين الظهر والعصر ، ثم بين المغرب والعشاء ، ثم للصبح ، ودخول وقت صلاة ما ليس حدثا بلا شك ، وإذا لم يكن حدثا فلا ينقض طهارة قد صحت بلا نص وارد في ذلك ، واسقاط مالك الوضوء مما قد أوجبه الله تعالى منه ورسوله ﷺ منه بالإجماع والنصوص الثابتة خطأ لا يبل .

وقد شغب بعضهم في هذا بما روينا عن عيسى بن عمر رضي الله عنه وعن سعيد بن المسيب في المذي قال عمر : إني لأجده ينحدر على نخذي على المنبر فما أباليه ، وقال سعيد مثل ذلك عن نفسه في الصلاة ، فأرجموا أنهما رضى الله عنهما كانا مستنكحين بذلك

قال أبو محمد : وهذا كذب مجرد ، لا ندري كيف استحله من أطلق به لسانه ، لأنه لم يأت في شيء من هذا الأثر ولا من غيره نص ولا دليل بذلك ، ونعوذ بالله من الاقدام على مثل هذا ، وإنما الحق من ذلك أن عمر كان لا يرى الوضوء منه وكذلك ابن المسيب لأن السنة في ذلك لم تبلغ عمر ثم بلنته فرجع إلى إيجاب الوضوء من .

حدثنا أحمد بن محمد بن الجاسور ثنا محمد بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر العبدي ثنا مسعر بن كدام عن مصعب بن شيبة عن أبي حبيب بن يعلى بن منية ^(١) عن ابن عباس أنه وعمر بن الخطاب أتيا إلى أبي بن كعب ففرج إليهما أبي وقال : إني وجدت بهذا فضلت ذكرى وتوضأت ، فقال له عمر : أو يجزى ذلك ؟ قل : نعم ، قال عمر أمعته من رسول الله ﷺ ؟ قل نعم ^(٢) .

حدثنا حماد ثنا ابن فرح ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبدة الرزاق عن معمر وسفيان بن عيينة عن زيد بن أرم عن أبيه قل : سمعت عمر بن الخطاب يقول : انه ليخرج من أحدنا مثل الجانة ^(٣) فإذا وجد أحدكم ذلك فليقل ذكره

(١) بضم الميم واسكان للنون وفتح اليم . (٢) الأثر رواه ابن ماجه (ج ١ ص ٩٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده . وقال شارحه السندي : « وقد نبه صاحب الروايات على أن الحديث في الروايات وأن أصله في الصحيحين » (٣) الجمان بضم الجيم المثلث واحدته جمانة

وليتوضأ، وبه الى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قل في المذي: يسفل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة، فهذا هو الثابت من عمر *
وتذكر قول الشافعي أيضا خفا ظاهرا، لأن من المحال الظاهر أن يكون انسان متوضئا طاهرا نافلة ان أراد أن يصلبها غير متوضي. ولا طاهر لغريضة ان أراد أن يصلبها فهذا قول لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس، ولا وجدوا له في الاصول نظيرا، وهم يدعون أنهم أصحاب نظر وقياس، وهذا مقدار نظرم وقياسهم، وبقى قول أبي حنيفة وذلك والشافعي عاريا من أن تكون له حجة من قرآن أو سنة صحيحة أو سقيمة أو من إجماع أو من قول صاحب أو من قياس أصلا *

١٦٢ - مسألة - فهذه الوجوه تنقض الوضوء عمداً كمن أو نسيانا أو بظلمة، وهذا إجماع الا ما ذكرنا مما فيه اختلاف، وقام البرهان من ذلك على ما ذكرنا. والله تعالى التوفيق *

١٦٣ - مسألة - ومس الرجل ذكر نفسه خاصة عمداً بأي شيء منه من باطن يده أو من ظاهرها أو بذراعه - حاشا منه بالفخذ أو الساق أو الرجل من نفسه فلا يوجب وضوءاً - ومس المرأة فرجها عمداً كذلك أيضا سواء سواء، ولا ينقض الوضوء شيء من ذلك بالنسيان، ومس الرجل ذكر غيره من صغير أو كبير ميت أو حي بأي عضو منه عمداً من جميع جسده من ذى رحم عرمة أو من غيره ومس المرأة فرج غيرها عمداً أيضا كذلك سواء سواء، لا معنى للذة في شيء من ذلك، فإن كان بكل ذلك على ثوب رقيق أو كثيف، للذة أو لغريزة، باليد أو بغير اليد، عمداً أو غير عمد، لم ينقض الوضوء، وكذلك ان منه بقلابة أو نسيان فلا ينقض الوضوء *

برهان ذلك ما حدثناه حماد بن أحمد قل: ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قل: « تذكر هووم وان الوضوء فقال مروان حدثتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر ^(١) بالوضوء من مس الفرج » *

قال أبو محمد : قلن قيل : إن هذا خبر رواه الزهري عن عبد الله بن أبي بكر ابن عمرو بن حزم عن عروة ، قلنا : مرجأ بهذا ، وعبد الله ثقة ، والزهري لا خلاف في أنه سمع من عروة وجالسه ، فرواه عن عروة ورواه أيضا عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة ، فهذا قوة للخبر والحمد لله رب العالمين •

قال علي : مروان ما نعلم له جرعة قبل خروجه على أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ، ولم يلقه عروة قط الا قبل خروجه على أخيه لا بعد خروجه هذا ما لا شك فيه ^(١) وبسرة مشهورة من صواحب رسول الله صلى الله عليه وسلم المبايعات المهاجرات - هي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد المزي بن بنت أخي ورقة ^(٢) بن نوفل ، وأبوها ابن عم خديجة أم المؤمنين لحا ^(٣) •

ولفظ هذا الحديث عام يقتضي كل ما ذكرناه ^(٤) وأما من الرجل ^(٥) فرج نفسه بساق ورجله ونفخه فلا خلاف في أن المرء مأمور بالصلاة في قميص كثيف وفي مئزر وقميص ، ولا بد له ضرورة في صلاته كذلك من وقوع فرجه على ساقه ورجله

(١) في الجيبة « مما لا شك فيه » (٢) وكان مروان بن الحكم زوج بنت ابنها عائشة بنت معاوية بن المغيرة بن أبي العاص فولدت له أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان . كذا ذكره ابن سعد في الطبقات (ج ١ ص ١٠) وتقل الحاكم في المستدرك (ج ١ ص ١٣٨) عن مالك أنها جدة عبد الملك أم أمه . وعن مصعب ابن عبد الله الزيري أنها زوجة معاوية بن المغيرة بن أبي العاص . فيكون مروان زوج بنتها عائشة (٣) بفتح اللام وتشديد الحاء المهمة . وفي اللسان : « وهو ابن عم لح في النكرة ؛ لكسر لانه نعت للمم وهو ابن عمي لحا في المعرفة أي لأرق النسب من ذلك ، ونصب لحا على الحال لأن ما قبله معرفة والواحد والاثنا والجميع والثلث في هذا سواء بمنزلة الواحد ، وقال العجاني : هما ابنا عم لح ولحا وهما ابنا خالة ولا يقل هما ابنا خال لح ولا ابنا عم لحا لانهما مفترقان اذ هما رجل وامرأة ، واذا لم يكن ابن المم لحا وكان رجلا من المشيرة قلت هو ابن عم الكلالة وابن عم كلالة »

(٤) في الجيبة « ولفظ هذا الحديث عام لم يقتضي كمالا قلنا » وهو خطأ صرف

(٥) في الجيبة « المرء »

ونفذه ، فخرج هذا بهذا الاجماع المنصوص عليه من جملة هذا الخبر •
 ومن قال بالوضوء من مس الفرج سعد بن أبي وقاص وابن عمر رضي الله عنهما
 وعطاء وعروة وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأبان بن عثمان وابن جريج والاوزاعي
 والليث والشافعي وداود واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وغيرهم ، إلا أن الأوزاعي
 والشافعي لم يريا الوضوء ينقض ذلك إلا بمسه بباطن الكف قطعاً لا بظاهرها ، وقال عطاء بن
 أبي رباح : لا ينقض الوضوء من الفرج بالفتح والساق وينقض (١) من بالقراع ،
 وقال مالك : من الفرج من ازجل فرج نفسه الذكر قطعاً بباطن الكف
 لا بظاهرها ولا بالقراع ، فأن صلى ولم يتوضأ لم يمد الصلاة إلا في الوقت
 وقال أبو حنيفة : لا ينقض الوضوء من الذكر كيف كان ، وقال الشافعي : ينقض
 الوضوء من الدبر ومس المرأة فرجها ، وقال مالك لا ينقض الوضوء من الدبر ولا من
 المرأة فرجها إلا أن قبض وتلطف (٢) أي تدخل أصبعها بين شفرها ، ونحاً بعض
 أصحابه ينقض الوضوء من مس الذكر نحو اللذة •
 فاما قول الأوزاعي والشافعي ومالك في مراعاة باطن الكف دون ظاهرها فقول
 لا دليل عليه لا من قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس
 ولا من رأى صحيح •
 وشغب بعضهم بأن قال : في بعض الآثار : « من أفضى يده إلى فرجه فليتوضأ » (٣)

(١) في الحنية « وينقضه » (٢) في الحنية « تطف » بتقديم الطاء وهو خطأ .
 وفي اللسان « ألطف الرجل البير وألطف له أدخل قضيبه في حياء الناقة »
 (٣) نسبة في المنتقى إلى احمد من حديث أبي هريرة ولفظه « من أفضى
 يده إلى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء » ونسب شارحه الشوكاني
 (ج ١ ص ٢٥١) إلى ابن حبان في صحيحه وأنه قال « حديث صحيح سند عذول نقلته
 إلى الخاتم وابن عبد البر والطبراني في الصغير . ولم أجده في المستدرك بهذا اللفظ
 بل بلفظ : « من مس فرجه فليتوضأ » وصححه (ج ١ ص ١٣٨) ورواه من حديث
 بسرة بلفظ : « إذا أفضى أحدكم إلى ذكره فلا يصل حتى يتوضأ » (ج ١ ص ١٣٦)
 وروى البيهقي حديث أبي هريرة (ج ١ ص ١٣٣) بلفظ قريب من لفظ احمد بن حنبل

قال أبو محمد : وهذا لا يصح أصلاً ، ولو صح لما كان فيه دليل على ما يقولون ، لان الأفضاء باليد يكون بظاهر (١) اليد كما يكون بباطنها ، وحقه لو كان الأفضاء بباطن اليد لما كان في ذلك ما يسقط الوضوء عن غير الأفضاء ، اذا جاء أثر زيادة على لفظ الأفضاء ، فكيف والأفضاء يكون بجميع الجسد ، قال الله تعالى : (وقد أفضى بعضكم إلى بعض) •

وأما قول مالك في إيجاب الوضوء منه ثم لم ير الاعادة الا في الوقت فتقول متناقض لانه لا يخلو أن يكون انتقض وضوؤه أو لم ينتقض ، فن كان انتقض فعلى أصله يلزمه أن يعيد أبداً ، وان كان لم ينتقض فلا يجوز له أن يصلي صلاة فرض واحدة في يوم مرتين ، وكذلك فرق مالك بين من الرجل فرجه وبين المرأة فرجها فهو قول لا دليل عليه فهو ساقط •

وأما إيجاب الشافى الوضوء من من الدبر فهو خطأ ، لان الدبر لا يسمى فرجا فن قال : قسته على الذكر قيل له : القياس عند القائلين به لا يكون الا على علة جامعة بين الحسنيين ، ولا علة جامعة بين من الذكر ومن الدبر ، فن قل : كلاهما مخرج للنجاسة ، قيل له : ليس كون الذكر مخرجاً للنجاسة هو علة انتقاض الوضوء من من ، ومن قوله ان من النجاسة لا ينقض الوضوء ، فكيف من مخرجها . والله تعالى التوفيق •

وأما أصحاب أبي حنيفة فاحتجوا بحديث طلق بن علي : « ان رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يمس ذكره بعد أن يتوضأ (٢) فقال رسول الله ﷺ : حل هو الا بضعة منك (٣) »

(١) في الحنية «بظهر»

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي والدارقطني وصححه حمرو بن علي الفلاس والطحاوي وابن حبان والطبراني .

(٣) ليس في الحنية قوله « بعد ان يتوضأ »

(٤) في المصرية « بين »

قال علي : وهذا خبر صحيح ، الا أنهم لا حجة لهم فيه لوجوه : أحدها أن هذا الخبر موافق لما كان الناس عليه قبل ورود الامر بالوضوء من مس الفرج ، هذا لا شك فيه ، فإذ هو كذلك فحكمه منسوخ يقينا حين أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالوضوء من مس الفرج ، ولا يحل ترك ما يقين أنه فاسخ والاخذ بما يقين أنه منسوخ ، وثانيها أن كلامه عليه السلام « هل هو الا بضمة منك » دليل بين على أنه كان قبل الامر بالوضوء منه ، لانه لو كان بعده لم يقل عليه السلام هذا الكلام ، بل كان يبين أن الامر بذلك قد نسخ ، وقوله هذا يدل على أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلاً وأنه كسائر الاعضاء .

قال أبو محمد : وقال بعضهم : يكون الوضوء من ذلك غسل اليد
قال أبو محمد : وهذا باطل ، لم يقل أحد إن غسل اليد واجب أو مستحب
من مس الفرج ، لا المتأولون لهذا التأويل الفاسد ولا غيرهم ، ويقال لهم : ان كان كما تقولون فأنتم من أول (١) من خالف أمر رسول الله ﷺ بما تأولتموه في أمره ، وهذا استخفاف ظاهر ، وأيضاً فإنه لا يطلق الوضوء في الشريعة الا لوضوء الصلاة فقط ، وقد أنكر رسول الله ﷺ إيقاع هذه اللفظة على غير الوضوء للصلاة ، كما رواه
من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس قال : « كنا عند رسول الله ﷺ فجاء من الغائط وأتى بطعام فقيل : ألا تتوضأ : « فقال عليه السلام : لم أصلي (٢) فأتوضأ » فكيف وقد روينا من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول : ان مروان قال له : أخبرني بكرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وضوءه للصلاة (٣) » ورواه أيضاً غير مالك عن الثقات

(١) في المجيبة « فأنتم أول »

(٢) كذا في الأصلين بأثبات الياء وهو جائز (٣) أما موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى فليس فيه لفظ « وضوءه للصلاة » (ص ١٤) فلعل هذا في رواية أخرى من روايات الموطأ مما ليس بين أيدينا . وقد رواه بهذه الزيادة البيهقي

كذلك ، كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبو صالح الحكم ابن موسى ثنا شعيب بن إسحاق أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن مروان بن الحكم حدثه عن بسرة بنت صفوان - وكانت قد صحبت رسول الله ﷺ - أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مس أحدكم ذكره فلا يصل ^(١) حتى يتوضأ » فأنكر ذلك عروة ، وسأل بسرة فصدمته بما قال ^(٢) .

قال علي : أبو صالح وشعيب ثقتان مشهوران ، فبطل التعليل بمروان ، وصح أن بسرة مشهورة صاحبة ، ولقد كان ينبغي لم أن ينكروا على أنفسهم شرع الدين وأبطال السنن برواية أبي نصر بن مالك وعمر ^(٣) والعالية زوجة أبي إسحاق وشيخ من بني كنانة ^(٤) ، وكل هؤلاء لا يدري أحد من الناس من هم ؟

(ج ١ ص ١٢٨) من طريق يحيى بن بكير عن مالك . فيظهر من هذا أنه في الموطأ برواية ابن بكير (١) في البنية « فلا يصلين » ^(٢) هذا اللفظ لم يذكره عبد الله بن أحمد في مسند أبيه ولعله في كتاب آخر من كتبه ، وقد رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ١٣٧) من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي عن الحكم بن موسى بلفظ « من فرجه فليتوضأ » وأنا أعتقد أن هذا خطأ من الناسخين فقد رواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠) عن الحكم بهذا الاسناد بلفظ « إذا مس أحدكم ذكره فلا يصلين حتى » يتوضأ ورواه البيهقي أيضاً عن الحكم من طريق علي بن المديني عن أبي الأسود حميد بن الأسود عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة بهذا اللفظ . وهو أيضاً في المستدرک الا أنه سقط بعض الاسناد وظهرت صحة ذلك من المقابلة على سنن البيهقي . وكذلك رواه البيهقي من طريق الدارقطني عن عبد الله ابن محمد بن عبد المززع عن الحكم . ورواه الحاكم من طريق عتبة بن عبد الواحد عن هشام . وهذه الطرق تؤيد صحة الحديث بهذا اللفظ والله أعلم

(٣) في البنية « قبر » (٤) هؤلاء الاربعة لا أدري من هم ، ولا أعرف لهم روايات احتج بها من يرد عليهم ابن حزم ، والعلم عند الله

وقال بعضهم : هذا مما تعظم به البلوى ، فلو كان لما جله ابن مسعود ولا غيره من العلماء *

قال أبو محمد وهذه حماقة ، وقد غاب عن جمهور الصحابة رضى الله عنهم الفصل من الإيلاج الذى لا إزال معه ، وهو مما تكثر به البلوى ، ورأى أبو حنيفة الوضوء من الرعاف وهو مما تكثر به البلوى ولم يعرف ذلك جمهور العلماء ورأى الوضوء من ملء الفم من القلس ولم يره من أقل من ذلك ، وهذا تعظم به البلوى ، ولم يعرف ذلك أحد من ولد آدم قبله ، ومثل هذا لهم كثير جدا ، ومثل هذا من التخليط لا يعارض به سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا غنول . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : والماس على الثوب ليس ماسا ، ولا معنى للفة ، لانه لم يأت بها نص ولا إجماع ، وانما هي دعوى بظن كاذب ، وأما النسيان فى هذا فقد قال الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ، وهذا قول ابن عباس ، وروينا من طريق وكيع عن خصيف عن عكرمة عنه أنه قال : من الذكرا عمداً ينقض الوضوء ولا ينقضه بالنسيان ^(١) *

١٦٤ - مسألة - وأكل لحوم الابل نيئة ومطبوخة أو مشوية عمداً وهو يدري أنه لحم جمل أو ناقة فإنه ^(٢) ينقض الوضوء ، ولا ينقض الوضوء أكل شحومها عضة ولا أكل شيء منها غير لحمها ، فان كان يقع على بطونها أو رؤسها أو أرجلها اسم لحم عند العرب نقض أكلها الوضوء وإلا فلا ، ولا ينقض الوضوء كل شيء مسته النار غير ذلك ، وبهذا يقول أبو موسى الأشعرى وجابر بن سمرة ، ومن الفقهاء أبو خيثمة زهير بن حرب وبجي بن بجي وأحمد بن حنبل واسحق بن راهوية *

(١) هذا الأثر لم أجده فى شيء من الروايات الأخرى . ولا أعرف اسناده الى وكيع ، وأما خصيف - بضم الخاء الممجة وفتح الصاد المهملة - فهو ابن عبد الرحمن الجزرى ضعفه أحمد بن حنبل وغيره ، وهو ثقة الا أنه كان كثير الخطأ فى حديثه ، واذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه ^(٢) فى الغنية بحذف «فانه» (٣١٠م - ج ١ الحلى)

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الفضيل بن حسين الجحدري والقاسم بن زكريا قال الفضيل ثنا أبو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهب وقال القاسم ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عثمان بن عبد الله بن موهب وأشعث بن أبي الشعثاء كلاهما عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال : « سأل رجل رسول الله ﷺ أتوضأ ؟ (١) من لحوم الغنم ؟ قال : إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ ، قال : أتوضأ ؟ (٢) من لحوم الابل ؟ قال : نعم فتوضأ من لحوم الابل » . *

وحدثنا يحيى بن عبد الرحمن ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتتوضأ من لحوم الابل ؟ قال : نعم (٣) » . *

قال أبو محمد : عبد الله بن عبد الله الرازي أبو جعفر قاضي الري ثقة قال أبو محمد : وقد مضى الكلام في الفصل الذي قبل هذا في إبطال قول من تطل في رد السنن بأن هذا مما تعظم به البلوي ، وإبطال قول من قال : لعل هذا الوضوء فصل اليد ، فأغنى عن إعادته ، ولو أن الممرض بهذا ينكر على نفسه القول

(١) في الجينية « أتوضأ » بحذف همزة الاستفهام وفي المصرية « أتتوضأ » والذي هنا هو ما في مسلم (ج ١ ص ١٠٨) (٢) في المصرية « أتتوضأ » وما هنا هو الذي في مسلم وفي الجينية (٣) الحديث مطول في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣٠٣) بهذا الاسناد وقال عبد الله بن أحمد عقب روايته : « عبد الله ابن عبد الله رازي وكان قاضي الري وكانت جدته مولاة لعل أو جارية ، قال عبد الله قال أبي : ورواه عنه آدم وسعيد بن مسروق وكان ثقة » ورواه أحمد أيضا (ج ٤ ص ٢٨٨) عن أبي معاوية عن الأعمش .

بالوضوء من التيقظة في الصلاة ولا يرى فيها الوضوء في غير الصلاة - : لكان أولى به وأما الوضوء مما مست النار، فانه قد صحت في إيجاب الوضوء منه أحاديث ثابتة من طريق عائشة وأم حبيبة أمي المؤمنين وأبي ايوب وأبي طلحة وأبي هريرة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وقال به كل من ذكرنا وابن عمر وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك وأبو مسعود، وجماعة من التابعين منهم أهل المدينة جملة وسعيد بن المسيب وأبو ميسرة وأبو مجاز (١) ومجيب بن يعمر والزهري وستة من أبناء النقباء من الانصار والحسن البصري وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ومعمر وأبو قلابه وغيرهم، ولولا أنه منسوخ لوجب القول به •

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عمرو بن منصور ثنا علي بن عياش ثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك لوضوء مما مست النار (٢) » فصح نسخ تلك الاحاديث والله الحمد •

قال علي : وقد ادعى قوم أن هذا الحديث مختصر من الحديث الذي حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا ابراهيم بن الحسن الخثعمي ثنا حجاج قال قال ابن جريج أخبرني محمد بن المنكدر سمعت جابر بن عبد الله يقول : « قرب رسول الله صلى الله عليه وسلم خبز ولحم (٣) فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ (به) (٤) » ثم صلى الظهر ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ • قال أبو محمد : القلق بأن ذلك الحديث مختصر من هذا قول بالظن، والظن أكذب الحديث (٥) بل هما حديثان كما وردا •

(١) أبو ميسرة هو عمرو بن شر حبيب الهمداني ومجاز بكسر الميم واسكان الجيم وفتح اللام وآخره زاي واسمه « لاحق بن حميد السدوسي » وفي المصرية « أبو مخلد » وهو خطأ (٢) في سنن النسائي (ج ١ ص ٤٠) (٣) في أبي داود (ج ٧ ص ٧٥) « قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً ولحماً » (٤) لفظ « به » زيادة من أبي داود (٥) ائني قال بأن الحديث الأول مختصر من هذا هو أبو داود في سننه، وهذا ادعاء لادليل عايه، بل هما حديثان كما قال ابن حزم

قال علي : وأما كل حديث احتج به من لا يرى الوضوء مما مست النار من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كنف شاة ولم يتوضأ ونحو ذلك — : فلاحجة لهم فيه ، لأن أحاديث إيجاب الوضوء هي الواردة بالحكم الزائد على هذه التي هي موافقة لما كان الناس عليه قبل ورود الأمر بالوضوء مما مست النار ، ولولا حديث شعيب بن أبي حمزة الذي ذكرنا لما حل لأحد ترك الوضوء مما مست النار •

قال أبو محمد فإن قيل : لم خصصتم لحوم الابل خاصة من جملة ما نسخ من الوضوء مما مست النار ؟ قلنا : لأن الأمر الوارد بالوضوء من لحوم الابل إنما هو حكم فيها خاصة ، سواء مستها النار أو لم تمسها النار ، فليس من النار إياها — أن طبخت — يوجب الوضوء منها بل الوضوء واجب منها كما هي فحكما خارج عن الاخبار الواردة بالوضوء مما مست النار ، وبفسخ الوضوء منه . والله تعالى التوفيق •

وأما أكلها بنسيان أو غير علم أنه من لحوم الابل — : فقد ذكرنا قول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) فمن فعل شيئا عن غير قصد فسواء ذلك وتركه ، إلا أن يأتي نص في إيجاب حكم النسيان فيوقف عنده . والله تعالى التوفيق •

١٦٥ مسألة — ولس الرجل المرأة والمرأة الرجل (١) بأي عضو من أحدهما الآخر ، إذا كان عمداً ، دون أن يحول بينهما ثوب أو غيره ، سواء أمة كانت أو ابنته (٢) ، أو مست ابنها أو أبها ، الصغير والكبير سواء ، لأمعني لفظة في شيء من ذلك (٣) ، وكذلك لو مسها على ثوب لفظة لم ينتقض وضوؤه وبهذا يقول الشافعي وأصحاب الظاهر •

برهان ذلك قول الله تبارك وتعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لاستم النساء فلم يجدوا ماء فميموا صعيداً طيباً) •

قال أبو محمد : والملامسة فعل من فاعلين ، ويبقن ندرى أن الرجال والنساء

(١) في الجنية « ولس المرأة الرجل » (٢) في الجنية « سواء كانت أمة أو بنته » (٣) الخبر محذوف يفهم من بساط القول وسياق الكلام ، والمراد أن من فعل شيئاً : ذكره المؤلف انتقض وضوؤه فيما اختاره ابن حزم

مخاطبون بهذه الآية، لاختلاف بين أحد من الأمة في هذا، لأن أول الآية وأخرها عموم للجميع من الذين آمنوا، فصيح أن هذا الحكم لازم للرجال إذا لامسوا النساء، والنساء إذا لامسن الرجال، ولم يخص الله تعالى امرأة من امرأة، ولا لغة من غير لغة، فتخصيص ذلك لا يجوز، وهو قول ابن مسعود وغيره *

وادعى (١) قوم أن اللبس (٢) المذكور في هذه الآية هو الجماع *
قال أبو محمد: وهذا تخصيص لا برهان عليه، ومن الباطل الممتنع أن يريد الله عز وجل لباساً من لباس فلا يبينه. نعوذ بالله من هذا *

قال على: واحتج من رأى اللباس المذكور في هذه الآية هو الجماع بحديث فيه: «ان رسول الله ﷺ كان يقبل ولا يتوضأ» وهذا حديث لا يصح، لأن راويه أبو روق وهو ضعيف، ومن طريق رجل اسمه عروة المزني، وهو مجهول، ورويناه من طريق الأعمش عن أصحاب له لم يسمهم عن عروة المزني، وهو مجهول (٣)

(١) في المصرية «قادعى» (٢) في اليمنية «اللباس» مصدر «لامس»
(٣) هذا الحديث ورد من ثلاث طرق: أولها طريق أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة رواه أبو داود (ج ١ ص ٦٩) والنسائي (ج ١ ص ٣٩) وهو مرسل لأن إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئاً كما قال البخاري وأبو داود، وأما أبو روق فاسمه عطية بن الحارث الهمداني الكوفي وهو صدوق لا بأس به، لم أر أحداً ضعفه غير ابن حزم، والطريق الثاني طريق عبد الرحمن بن مفراء عن الأعمش عن أصحاب له عن عروة المزني عن عائشة، رواه أبو داود (ج ١ ص ٧٠) وهو ضعيف لجهل شيوخ الأعمش وجهل حال عروة المزني، وعبد الرحمن بن مفراء ثقة إلا أنه ينكر عليه بعض أحاديث رواها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات، وهذا منها قطعاً لأن الثقات من أصحاب الأعمش خالفوه كوكيع وهلي بن هاشم وأبي يحيى الحماني، الطريق الثالث طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب - هو ابن أبي ثابت - عن عروة عن عائشة «أن أنبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نساءه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ فقلت لها من هي الأنثى؟ فضحكت» رواه أبو داود (ج ١ ص ٧٠) والترمذي (ج ١ ص ١٩) وابن ماجه

ولو صح لما كان (١) لم فيه حجة ، لأن معنى هذا الخبر مفسوخ بيقين ، لأنه موافق لما كان الناس عليه قبل نزول الآية ، ووردت الآية بشرع زائد لا يجوز تركه ولا تخصيصه *

وذكروا أيضاً حديثين صحيحين : أحدهما من طريق عائشة أم المؤمنين : « التمس رسول الله ﷺ في الليل فلم أجده ، فوقعت يدي على باطن قدمه وهو ساجد » (٢) *

(ج : ١ ص ٩٣) والبيهقي (ج : ١ ص ١٢٥ - ١٢٦) قال أبو داود : « وروى عن الثوري قال ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني ، يعني لم يحدّثهم عن عروة بن الزبير بشيء ، قال أبو داود وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً » فهذا رد من أبي داود على الثوري زعمه أن حبيب بن أبي ثابت لم يحدّث عن عروة بن الزبير ، وأصرح من هذا أن رواية ابن ماجه صرح فيها بأنه عروة بن الزبير ، قال شارح أبي داود : « ثم الاعمش أيضاً ليس متفرداً بهذا بل تابعه أبو أويس بلقظ عروة بن الزبير ثم حبيب بن أبي ثابت أيضاً ليس متفرداً بل تابعه هشام بن عروة عن أبيه ، ومعلوم قطعاً أنه ابن الزبير فثبت أن المفوظ عروة بن الزبير فبعض الحفاظ أطلقه وبمضهم نسبه ، وقد تقرر في موضعه أن زيادة الثقة مقبولة ، وأما عروة المزني فغلط من عبد الرحمن ابن مغراء . ويؤيد صحة الحديث ما رواه البزار في مسنده ونقله عنه ابن البركاني في الجوهر النقي (ج : ١ ص ١٢٥) من طريق عبد الكريم الحزري عن طائفة « أنه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ » وإسناده جيد وتقل عن عبد الحق أنه قال « لا أعلم له علة توجب تركه » وذكر له طريقين آخرين يقويانه

(١) في المصرية « لما كانت »

(٢) أصرح من هذا ما روى النسائي (ج : ١ ص ٣٨) عن عائشة قالت : « ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي وإني لمعرضة بين يديه اعتراض الجنابة حتى إذا أراد أن يوتر مسني برجله » وإسناده صحيح كما قال ابن حجر في التلخيص ومثله كثير ، وتأول كل هذه الأحاديث باحتمال وجود الحائل حين المس تكلف

قال أبو محمد: وهذا لاحجة لهم فيه، لأن الوضوء إنما هو على القاصد إلى
اللمس، لأعلى المعوس دون أن يقصد هو إلى فعل الملامسة لأنه لم يلبس، ودليل
آخر، وهو أنه ليس في هذا الخبر أنه عليه السلام كان في صلاة، وقد يسجد المسلم
في غير صلاة، لأن السجود فعل خير، وحتى لو صح لم أنه عليه السلام كان في صلاة
— وهذا مالا يصح — فليس في الخبر أنه عليه السلام لم ينقض وضوؤه، ولا أنه صلى
صلاة مستأنفة دون تجديد وضوء، فاذ ليس في الخبر شيء من هذا فلا متعلق لهم به
أصلاً، ثم لو صح أنه عليه السلام كان في صلاة، وصح أنه عليه السلام تهادى عليهما
أو صلى غيرها دون تجديد وضوء — وهذا كله لا يصح أبداً — فإنه كان يكون هذا
الخبر موافقاً للحال التي كان الناس عليها قبل نزول الآية بلا شك، وهي حال لا مزية
في نسخها وارتفاع حكمها بنزول الآية، ومن الباطل الأخذ بما قد تبين نسخه وترك
الناسخ، فبطل أن يكون لهم متعلق بهذا الخبر. والحمد لله رب العالمين *

والخبر الثاني من طريق أبي قتادة: « أن رسول الله ﷺ حل إمامة بنت أبي
العاصي — وأما زينب بنت رسول الله ﷺ — على عاتقه يضعها، إذا سجد،
وبرفها إذا قام » *

قال أبو محمد: وهذا لاحجة لهم فيه أصلاً، لأنه ليس فيه نص أن يديها ورجليها
لمست (١) شيئاً من بشرته عليه السلام، إذ قد تكون (٢) موشحة برداء أو بقفازين
وجوربين، أو يكون ثوبها سابقاً (٣) يوارى يديها ورجليها، وهذا الأولى أن يظن
بمثلها بحضرة الرجال (٤)، وإذا لم يكن ما ذكرنا في الحديث فلا يحل لأحد أن يزيد
فيه ما ليس فيه (٥) فيكون كاذباً، وإذا كان ما ظنوا ليس في الخبر وما قلنا ممكناً،

شديد ولا دليل عليه في الشريعة، واللمس واللماس في الآية — على القراءتين —
إنما هو الجهاج كما فسر ابن عباس وكما هو ظاهر لمن تأمل معنى الآية وسياقها ولم
يملكه الهوى والمصيبة

(١) في الجنية « مست » (٢) في المصرية « وقد تكون » (٣) في المصرية
« ماننا » وما هنا أو متح (٤) أليس هذا غاية في التكلف والمحاولة؟ (٥) في
الجنية « ما ليس منه »

والذي لا يمكن غيره * فقد بطل صلواتهم به ، ولم يحل ترك الآلة المتيقن وجوب حكمها
لفظ كاذب ، وقال تعالى : (ان الظن لا يغني عن الحق شيئاً) *

وأيضاً فإن هذا الخبر والذي قبله ليس فيهما أيهما كانا بعد نزول الآلة والآلة
متأخرة النزول ، فلو صح أنه عليه السلام مس يديها ورجليها في الصلاة لكان موافقاً
للحال التي كان الناس عليها قبل نزول الآلة ، وعلى كل حال فنحن على يقين من
أن معنى هذا الخبر — لو صح لم كما يريدون — فإنه منسوخ بلا شك ولا يحل الرجوع
إلى المتيقن أنه منسوخ وترك الناسخ *

فصح أنهم يوهمون بأخبار لا متعلق لهم بشيء منها ، يرومون بها ترك اليقين من
القرآن والسنة *

وقال أبو حنيفة : لا ينقض الوضوء قبله ولا ملامسة للذة كانت أو لتبر للذة ، ولا
أن يقبض ^(١) يده على فرجها كذلك ، إلا أن يباشرها بمجسده دون حائل وينعظ فهذا
وحده ينقض الوضوء *

وقال مالك : لا وضوء من ملامسة المرأة الرجل ، ولا الرجل المرأة ، إذا كانت
لتبر شهوة تحت الثياب أو فوقها ، فإن كانت الملامسة للذة فعلى الملتزم منهما الوضوء ،
سواء كان فوق الثياب أو تحتها ، أنظر أو لم ينعظ ، والقبلة كاللامسة في كل ذلك ،
وهو قول أحمد بن حنبل *

وقال الشافعي كقولنا ، إلا أنه روى عنه أن مس شعر المرأة خاصة لا ينقض
الوضوء *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فظاهر التناقض ، ولا يمكنه التماق بالتأويل
الذي تأوله قوم في الآية : أن الملامسة المذكورة فيها هو الجماع فقط ، لأنه أوجب
الوضوء من المباشرة إذا كان معها انعاظ ، وأما مناقضته فتفرقه بين القبلة يكون معها
إنعاظ فلا ينقض الوضوء ، وبين المباشرة يكون معها إنعاظ فتتقضى الوضوء ، وهذا
فروق لم يؤيده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا إجماع ولا قول صاحب ولا
قياس ، بل هو مخالف لكل ذلك ، ومن مناقضاته أيضاً أنه جعل القبلة لشهوة

(١) في المصرية « يفتض » وهو خطأ

والمس لشهوة بمنزلة القبلة لغير الشهوة والمس لغير الشهوة لا ينقض الوضوء شيء من ذلك ، ثم رأى ان القبلة لشهوة والمس لشهوة رجعة في الطلاق ، بخلاف القبلة لغير شهوة والمس لغير شهوة ، وهذا كما ترى لا اتباع القرآن ، ولا التعلق بالسنة ولا طرد قياس ، ولا سداد رأى ، ولا تقليد صاحب . ونسأل الله تعالى التوفيق *

وأما قول مالك في مراعاة الشهوة والنية ، قول لا دليل عليه لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا ضبط قياس ولا احتياط ، وكذلك تفريق الشافعي بين الشعر وغيره ، قول لا يعضده أيضا قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل هو خلاف ذلك كله ، وهذه الأقوال الثلاثة كما أوردناها لم نعرف أنه قال بها أحد قبلهم والله تعالى التوفيق *

فان قيل : قد رويتم عن النخعي والشافعي : اذا قبل أولمس لشهوة فغلبه الوضوء ، وعن حماد : أى الزوجين قبل صاحبه والآخر لا يريد ذلك ، فلا وضوء على الذى لا يريد ذلك ، إلا أن يجده لينة ، وعلى القاصد لذلك الوضوء . قلنا : قد صح عن الشعبي والنخعي وحماد إيجاب الوضوء من القبلة على القاصد بكل حال ، واذا ذلك كذلك فاللينة داخله في هذا القول ، وبه قول ، وليس ذلك قيل مالك *

والمعجب ان مالك لا يرى الوضوء من الملامسة إلا حتى يكون معها شهوة ، ثم لا يرى الوضوء يجب من الشهوة دون ملامسة فكل واحد من المعنيين لا يوجب الوضوء على انفراده ! فمن أين له إيجاب الوضوء عند اجتماعهما ؟ *

١٦٦ - مسألة - وإيلاج الذكر في الفرج يوجب الوضوء ، كان معه انزال أو لم يكن *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب محمد بن الصلاء ثنا أبو معاوية محمد بن خازم ثنا هشام - هو ابن عروة - عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب قال : « سألت رسول الله ﷺ عن الرجل

يصيب من المرأة ثم يكسل (١)، قال يفسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلي (٢)، ورويناه أيضاً عن شعبة (عن الحكم (٣)) عن أبي صالح عن ذكوان عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ . فالوضوء لا بد منه مع الفسل على ما ذكره (٤) أبعد هذا انشاء الله تعالى (٥)

١٦٧ - مسئلة - وحمل الميت في نكس أوفى غيره .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المهال ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من غسل ميتاً فليقتل ومن حملها فليتوضأ » (١) قال أبو محمد : يعني الجنائزة . ورويناه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن اسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، واسحاق مولى زائدة ثقة مدني وتابعي، وثقه أحمد بن صالح الكوفي وغيره ، وروى عن سعد بن أبي وقاص وأبي هريرة ورويناه بالسند المذكور الى حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : كنت مع عبد الله بن عتبة بن مسعود (٢) في جنازة ، فلما جئنا دخل

- (١) اكسل الرجل اذا جامع ثم ادركه فتور فلم ينزل اى صار ذا كسل
(٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٦) (٣) سقط من الأصلين في الاسناد
« عن الحكم » وهو ضروري انظر صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٦)
(٤) في المصرية « على ما سئذكره »

(٥) غلا أبو محمد رحمه الله في التمسك بظواهر النصوص حتى كاد يخرج ببعضها عن معانيها الأصلية التي تفسرها الروايات الأخرى كما سبق مراراً ولما جنم هنا فان هذين الحديثين حديث أبي بن كعب وحديث أبي سعيد الخدري إنما هما في أن الفسل لا يجب الا عند إزال الماء وان الإيلاج بدون إزال لا غسل فيه . وهذا واضح لكل من له علم بالسنة ، فلا يدان على وجوب الوضوء بلبس المرأة (٦) رواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي وانظر تفصيل الكلام عليه في نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٧ - ٢٩٨) (٧) هو ابن أخي عبد الله بن مسعود، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له عنه رواية ، وروى عن عمه عبد الله بن مسعود وعمر وعمار وأبي هريرة وغيرهم ، مات سنة ٧٤ .

المسجد ، فدخل عبد الله بيته يتوضأ ثم خرج الى المسجد فقال لى : أما توضأت ؟ قلت : لا ، فقال : كان عمر بن الخطاب ومن دونه من الخلفاء اذا صلى أحدم على الجنازة ثم أراد أن يصلى المكتوبة توضأ ، حتى إن أحدم كان يكون فى المسجد فيدمو بالثشت (١) فيتوضأ فيها *

قال أبو محمد : لا يجوز أن يكون وضوءهم رضى الله عنهم لأن الصلاة على الجنازة حدث ، ولا يجوز أن يظن بهم إلا اتباع السنة التي ذكرنا ، والسنة تكفى . وقد ذكرنا من أقوال أبي حنيفة ومالك والشافعي التي لم يقلها أحد قبلهم كثيرا ، كالأبواب التي قبل هذا الباب يباين ، وكنقض الوضوء بملء الفم من القلس دون ما يملؤه منه ، وسائر الأقوال التي ذكرنا عنهم ، لم يملقوا فيها بقرآن ولا سنة ولا قياس ولا بقول قائل . والله تعالى التوفيق *

١٦٨ مسألة — وظهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج اذا كان بعد انقطاع الحيض فانه يوجب الوضوء ولا بد لكل صلاة تلى ظهور ذلك الدم سواء تميز دما أو لم يتميز ، عرفت أيامها أو لم تعرف *

برهان ذلك ما حدثنا يونس (٢) بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا يحيى بن حبيب بن عري عن حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « استحيضت فاطمة بنت أبي حبيش فسألت النبي ﷺ ، قالت يا رسول الله : اني أستحاض فلا أطهر ، فأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله ﷺ : إنما ذلك عرق وليست بالحيضة ، فاذا اقبلت الحيضة فدمى الصلاة فإذا (٣) أدبرت فاعسلى عنك أثر الدم وتوضىء (وصلى) (٤) فاما ذلك عرق وليست (٥) بالحيضة » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المثني ثنا محمد بن أبي هدي من كتابه (٦) عن محمد هو ابن عمرو بن علقمة بن

(١) فيه لفتان : السين المهمة والفين المعجمة .

(٢) فى المصرية يوسف وهو خطأ (٣) فى سنن النسائي (ج ١ ٦٦) « واذا »

(٤) لفظ « وصلى » ليس فى الاصلين وزدناه من سنن النسائي (٥) فى

المصرية « فليست » وهو خطأ (٦) يعنى حدثهم هذا الحديث من أصله المكتوب

وقص — عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن قاطمة بنت أبي حبيش : « أنها كانت تستحاض فقال لها رسول الله ﷺ : إذا كان الحيض فانه دم اسود يعرف ، فامسكي (١) عن الصلاة ، وإذا (٢) كان الآخر فتوطئي ، فانه عرق (٣) » •

قال علي : فم عليه السلام كل دم خرج من الفرج بعد دم الحيضة ولم ينحصر ، وأوجب الوضوء منه لانه هرق •

ومن قال بإيجاب الوضوء لكل صلاة على التي يتأدى بها الدم من فرجها متصلاً بدم الحيض — : عائشة أم المؤمنين وعلى بن أبي طالب وابن عباس وقهاء المدينة عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ومحمد بن علي بن الحسين وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري ، وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي عبيد وغيرهم . قالت عائشة رضي الله عنها : تفتسل وتوضأ لكل صلاة رويناه من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالده عن الشعبي عن امرأة (١) مسروق عن عائشة ومن طريق عدي بن ثابت عن أبيه عن علي بن أبي طالب : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، وعن شعبة عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، وعن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب :

لا من حفظه ، وفي النسائي بعد رواية لفظ الحديث « قال محمد بن المنثري حدثنا ابن أبي عدي هذا من كتابه » ووقع في الأصابع « من كنانته » وهو خطأ واضح (١) في الأصابع « فأمكن » بنون المخاطبات وهو خطأ صححه من النسائي (ج : ١ ص : ٦٦)

(٢) في اليمينية « فإذا » وما هنا هو الذي في المصرية والنسائي (٣) لفظ « فانه عرق » ليس في اليمينية والذي في النسائي « فأما هو عرق » (٤) في اليمينية « أهيلة مسروق » وامرأة مسروق هذه تابعة ثقة اسمها « قير بوزن عظيم — بنت عمرو الكوفية » . وروايتها عن عائشة رواها أبو داود (ج : ١ ص : ١٢٠) مرفوعة وموقوفة بأن المستحاضة تفتسل كل يوم مرة ، وروي أحاديث أخرى ثم قال : « وهذه الاحاديث كلها ضعيفة الاحديث قير وحديث عمار مولى بني هاشم وحديث هشام ابن عروة عن أبيه » وروايت عنها تخالف ما رواه المؤلف هنا

المستحاضة تتوضأ لكل صلاة . وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة في التي يتأدى بها الدم أنها تتوضأ لكل صلاة ، وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن محمد بن علي بن الحسين : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة في المتصلة الدم كما ذكرنا : أنها تتوضأ لدخول كل وقت صلاة فتكون طاهرا بذلك الوضوء ، حتى يدخل وقت صلاة أخرى فينتقض وضوؤها ويلزمها أن تتوضأ لها ، وروى عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في هذه : إذا توضأت إثر طلوع الشمس للصلاة أنها تكون طاهرا الى خروج وقت الظهر ، وأنكر ذلك عليه أبو يوسف ، وحكى أنه لم يرو عن أبي حنيفة إلا أنها تكون طاهراً الى دخول وقت الظهر ، وغلب بعض أصحابه رواية محمد *

قال أبو محمد : وليس كما قل ، بل قول أبي يوسف أشبه بأقوال أبي حنيفة وقال مالك : لا وضوء عليها من هذا الدم إلا استحباباً لا إيجاباً ، وهي طاهرا ما لم تحدث حدثاً آخر *

وقال الشافعي واحد عليها فرضاً أن تتوضأ لكل صلاة فرض وتصلى بين ذلك من النوافل ما أحببت ، قبل الفرض وبعده . بذلك الوضوء *

قال أبو محمد أما قول مالك نغطاً لأنه خلاف للحديث الوارد في ذلك ، والمعجب أنهم يقولون بالمنقطع من الخبر إذا واقفهم ، وههنا منقطع أحسن من كل ما أخذوا به ، وهو ماروناه من طريق ابن أبي شيبه وموسي بن معاوية عن وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت : « جاءت فاطمة بنت أبي حبيش الى رسول الله ﷺ فقالت : انى استحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : لا انما ذلك عرق وليس بالحیضة فاجتنبى الصلاة أيام محيضك ثم اغتسلى وتوضأ لكل صلاة وصلى (١) وإن قطر الدم على الحصى (٢) » *

(١) في المصرية « فصلی » (٢) في الاصلين « على الحصر » والحديث رواه الدارقطني (ص ٧٨) من طريق علي بن هاشم وقره بن عيسى وعبد الله بن داود ومحمد بن ربيعة ووكيع ورواه البيهقي (ج ١ ص ٣٤٤) من طريق وكيع كلهم عن الأعمش بهذا الاسناد . ورواه أبو داود (١ : ١٢٠) مختصراً

فان قالوا هذا علي الندب، قيل لهم : وكل ما أوجبتموه من الاستطهار وغير ذلك لعلة ندب، ولا فرق، وهذا قول يؤدي الى ابطال الشرائع كلها مع خلافه لامر الله تعالى في قوله عز وجل : فليحذر الذين يخافون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وما نعلم لهم متعلقا في قولهم هذا لا بقرآن ولا بسنة ولا بدليل ولا بقول صاحب ولا بقياس *

وأما قول أبي حنيفة ففساد أيضا ، لانه مخالف للخبر الذي تعلق به ، ومخالف للمعقول والقياس ، وما وجدنا قط طهارة تنتقض بخروج وقت وتصح بكون الوقت قائما ، وموه بعضهم في هذا بأن قالوا : قد وجدنا الماسح في السفر والحضر تنتقض طهارتهما بخروج الوقت المحدود لها فتقيس عليهما المستحاضة *

قال أبو محمد : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لانه قياس خطأ وعلى خطأ ، وما انتقضت قط طهارة الماسح بانقضاء الامد المذكور بل هو طاهر كما كان ، ويصلى ما لم ينتقض وضوؤه يحدث من الاحداث ، وانما جاءت السنة بمنه من الابتداء للمسح فقط ، لا بانتقاض طهارته ، ثم لو صح لهم ما ذكروا في الماسح - وهو لا يصح - لكان قياسهم هذا باطلا ، لانهم قاسوا خروج وقت كل صلاة في السفر والحضر على انقضاء يوم وليلة في الحضر ، وعلى انقضاء ثلاثة أيام لباليهن في السفر ، وهذا قياس سخيف جدا ، وانما كانوا يكونون قائلين على ما ذكروا لوجعلوا المستحاضة تبقى بوضوئها يوما وليلة في الحضر ، وثلاثة في السفر ولو فعلوا هذا لوجدوا فيما يشبه بعض ذلك سلفا ، وهو سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ، فقد صح عنهم ^(١) انها تفتسل من الظهر الى الظهر ^(٢) وأما قولهم هذا فمار من أن يكون لهم فيه سلف ، وما نعلم لقولهم حجة ، لا من قرآن ولا

وقد ذهب ابن حزم الى انه منقطع اتباعا لمن زعم أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير ، وقد بينا خطأ هذا الزعم في كلامنا على حديث عدم الوضوء من التقبيل في المسئلة رقم ١٦٥

(١) في الاصلين « عنها » وهو خطأ ظاهر (٢) في الجينية « من الظهر الى المصر » وهو خطأ

من سنة ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من مقول *
وأما المسألة التي اختلف فيها عن أبي حنيفة فإن قول أبي يوسف أشبه بأصولهم
لأن أثر طلوع الشمس ليس هو وقت صلاة فرض ماراً الى وقت الظهر (١) وهو
وقت طلوع ، فالتوضوء فيه للصلاة كالتوضوء لصلاة العصر في وقت الظهر ، ولا يجزئها
ذلك عندهم *

وأما قول الشافعي وأحمد خطأ ومن المحال المحتنع في الدين الذي لم يأت به قط
نص ولا دليل — : أن يكون انسان طاهراً إن اراد أن يصلى تطوعاً ومحدثاً
غير طاهر في ذلك الوقت بيئته إن اراد أن يصلى فريضة ، هذا ما لا خفاء به
وليس إلا طاهر أو محدث ، فإن كانت طاهراً فانها تصلى ما شئت من الفرائض ،
والتوافل ، وإن كانت محدثة فما يحل لها أن تصلى لا فرضاً ولا نافلة *

وأقبح من هذا يدخل على المالكين في قولهم : من تيمم لفريضة فله أن يصلى
بذلك التيمم بعد أن يصلى الفريضة ما شاء من التوافل ، وليس له أن يصلى نافلة
قبل تلك الفريضة بذلك التيمم ، ولا أن يصلى به صلاتي فرض ، فهذا هو نظرم
وقياسهم وأما تعلق بأثر ، فلا تار حاضرة وأقوالهم حاضرة *

قال أبو محمد : وهم كلهم يشغبون بخلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم
وجميع الحنفيين والمالكين والشافعيين قد خالفوا في هذه المسألة عائشة وعليها وابن
عباس رضي الله عنهم ، ولا مخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك
وخاف المالكين في ذلك فقهاء المدينة كما أوردنا فصارت أقوالهم مبتدأة ممن
قلنا بلا برهان أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

١٦٩ - مسألة - قال على لا ينتقض الوضوء شيء غير ما ذكرنا ، لا رعايف
ولا دم مسائل من شيء من الجسد أو من الخلق أو من الاسنان أو من الاحليل أو
من الدبر . ولا حجامه ولا فصد ، ولا قيء كثر أو قل ، ولا قلس ولا قيح ولا ماء
ولادم تراه الحامل من فرجها ، ولا أذى المسلم ولا ظلمه ، ولا مس الصليب والوزن ،
ولا الزدة ولا الانفاظ قلنة أو لغير قلنة ، ولا المعاصي من غير ما ذكرنا ، ولا شيء يخرج

(١) في التيمنية « مازال وقت الظهر » وهو تصحيح

من الدبر لا عنده عليه، سواء في ذلك اللود والحجر والحيات، ولا حقنة ولا تقطير دواء في المخرجين ولا مس حيا بهيمة، ولا قبلها، ولا حلق الشعر بعد الوضوء، ولا قص الظفر ولا شيء يخرج من فرج المرأة من قصة بيضاء أو صفرة أو كبرة أو كفسالة الاحم أو دم أحمر لم يتقدمه حيض، ولا الضحك في الصلاة، ولا شيء غير ذلك *

قال أبو محمد: برهان اسقاطنا الوضوء من كل ما ذكرنا، هو أنه لم يأت قرآن ولا سنة ولا إجماع بإيجاب وضوء في شيء من ذلك ولا شرع الله تعالى على أحد من الأنس والجن إلا من أحد هذه الوجوه، وما عداها فباطل، ولا شرع إلا ما أوجبه الله تبارك وتعالى وأتانا به رسوله ﷺ، وفي كل ما ذكرنا خلاف نذكر منه ما كان المخالفون فيه حاضرين، ونضرب عما قد درس القول به، إلا ذكرنا أخفها. وبالله تعالى التوفيق *

قال علي: قال أبو حنيفة: كل دم سائل أو قيح سائل أو ماء سائل من أي موضع سال من الجسد فإنه ينتقض الوضوء، فإن لم يسلم لم ينتقض الوضوء منه، إلا أن يكون خرج ذلك من الأنف أو الأذن، فإن خرج من الأنف أو الأذن، فإن كان ذلك دما أو قيحا فبلغ إلى موضع الاستنشاق من الأنف أو إلى ما يلحقه الفسل من داخل الأذن فالوضوء منتقض، وإن لم يبلغ إلى ما ذكرنا لم ينتقض الوضوء، فإن خرج من الأنف غطا (١) أو ماء فلا ينتقض (٢) الوضوء، وكذلك إن خرج من الأذن ماء فلا ينتقض الوضوء *

قال: فإن خرج من الجوف إلى الفم أو من اللسان دم فإن كان غالبا على البزاق (٣) ففيه الوضوء وإن لم يملأ الفم، وإن لم يملأ على البزاق (٣) فلا وضوء فيه، فإن تساوى فيستنسن فيأمر (٤) فيه بالوضوء، فإن خرج من الجرح دم فظهر ولم يسلم فلا وضوء فيه، فإن سال ففيه الوضوء، فلو خرج من الجرح دود أو لم فلا وضوء فيه، فإن خرج اللود من الدبر ففيه الوضوء، فإن عصب الجرح نظره فإن كان لوترك سال ففيه الوضوء، وإن كان لوترك لم يسلم فلا وضوء *

(١) في المصرية « غطا » وهو لحن (٢) في اليمنية « البصاق » في الموضعين (٣) في اليمنية « لم ينتقض » (٤) في اليمنية « ويأمر »

قال وأما التقي والقلس وكل شيء خرج من الجوف إلى الفم فإن ملا الفم قضى الوضوء وإن لم يملأ الفم لم ينقض الوضوء، وحد بعضهم مائلاً الفم بمقدار القصة — على أن القصة تختلف — وحد بعضهم مالا يقدر على إمساكه في الفم. قال أبو حنيفة حاشا البلغم فلا وضوء فيه وإن ملا الفم وكثر جدهاء قال أبو يوسف: بل فيه الوضوء إذا ملا الفم، وقال محمد بن الحسن كقول أبي حنيفة في كل ذلك إلا الفم، فإن قوله فيه: إن خرج من الفم أو من الجسد أو من الفم كقول أبي حنيفة فإن خرج من الجوف لم ينقض الوضوء إلا إن ملا الفم فينقض الوضوء حيثنزه، وقال زفر كقول أبي حنيفة في كل شيء إلا القلس فإنه قال ينقض الوضوء قليله وكثيره.

قال على مثل هذا لا يقبل — ولا كرامة — إلا من رسول الله ﷺ المبلغ عن خاتنا ورازقنا تعالى أمره ونهيه وأما من أحد دونه فهو هذين وتخليط كتخليط البرسم وأقوال مقطوع على أنه لم يملأ أحد قبل أبي حنيفة، ولم يؤيدها (١) معقول ولا نص ولا قياس، أفسوخ لمن يأتي بهذه الوسواس أن ينكر على من اتبع أمر رسول الله ﷺ في البائل في الماء الراكد وفي الفأرة تموت في السمن ١٩ إن هذا لعجب مائله عجب.

قال أبو محمد وموه بعضهم بخبر رويناه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبيه يرضه إلى رسول الله ﷺ قال: «الوضوء من التقي وأن كان قلماً يقلسه فليتوضأ إذا رجع أحد في الصلاة أو زرعه التقي وأن كان قلماً يقلسه أو وجد مذياً فليتصرف وليتوضأ ثم يرجع فيتم ما بقي من صلاته ولا يستقبلها جديداً» وخبر آخر رويناه من طريق اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه وعن ابن أبي مليكة عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: «إذا قام أحدكم أو قلس فليتوضأ ثم لين على ما مضى ما لم يتكلم».

قال أبو محمد: وهذان الأثران ساقطان لأن والده ابن جريج لاصحبه له فهو منقطع، والآخر من رواية اسماعيل بن عياش وهو ساقط لاصحابه فياروى عن الحجازيين، ثم لوصحا لكانا (٢) حجة على الحنفيين، لأنه ليس شيء من هذين الخبرين

(١) في اليمنية «ولا يؤيدها» (٢) في المصرية «لكان» وهو خطأ

يفرق بين ملء الفم من التقي والقلس وما دون ملء الفم من التقي والقلس ، ولا بين ما يخرج من فمطة فينقض الوضوء وما يسيل من الأنف فلا ينقض الوضوء ولا فيه ذكر دم خارج من الجوف ولا من الجسد ولا من الثآليل ولا من الجرح وإنما فيها التقي والقلس والراف فقط فلا على الخبيرين اقتصروا كما فعلوا بزعمهم في خبر الوضوء من القهقهة والوضوء بالنبيذ ، ولا قاسوا عليهما (١) فطردوا قياسهم ، لكن خطئوا تخليطاً خرجوا به إلى الموضع المحض فقط ، فهو حجة عليهم — لوصح — وقد خالفوه *

واحتجوا أيضاً بحديث رويناه من طريق الأوزاعي عن عيش بن الوليد عن أبيه عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء : « أن رسول الله ﷺ قال قنوضاً فقلت ثوبان فذكرت ذلك له قال : صدقت أنا صبيت له وضوءه يعني النبي ﷺ » ورويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عيش بن الوليد عن خالد ابن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء قال : « استقاء (٢) رسول الله ﷺ فافطر ودعا بماء قنوضاً » *

قال أبو محمد : هذا الحديث الأول فيه عيش بن الوليد عن أبيه وليس مشهورين والثاني مدلس لم يسمه يحيى من عيش ، ثم لو صح لما كان لهم فيه متعلق ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ قال من قنوضاً ، ولا أن وضوءه عليه السلام كان من أجل التقي ، وقد صح عنه عليه السلام التيمم لذكر الله تعالى ، وهم لا يقولون بذلك وليس فيه أيضاً فرق بين ما يملأ الفم من التقي وبين ما لا يملؤه ، ولا فيها شيء غير التقي ، فلا على ما فيها اقتصروا ، ولا قاسوا عليهما قياساً مطرداً *

وذكروا أيضاً الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ في فمطة بنت أبي حبيش — وقد ذكرناه قبل — وهو قوله عليه السلام : « إنما ذلك عرق وليس بالخبيضة » وأوجب عليه السلام فيه الوضوء ، قالوا : فوجب ذلك في كل عرق سائل *

قال علي : وهذا قياس ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأنه إذا لم يميز أن يقيسوا دم العرق الخارج من الفرج على دم الحيض الخارج

(١) في المصرية « عليها » وهذا خطأ (٢) في اليمنية « استسقى » وهو خطأ

من الفرج ، وكلاهما دم خارج من الفرج وكان الله تعالى قد فرق بين حكميهما فمن الباطل أن يقاس دم خارج من غير الفرج على دم خارج من الفرج وأبطل من ذلك أن يقاس القيح على الدم ، ولا يقدرّون على ادعاء إجماع في ذلك ، فقد صح عن الحسن وأبي مجاز الفرق بين الدم والقيح ، وأبطل (١) من ذلك أن يقاس الماء الخارج من النفاطة على الدم والقيح ، ولا يقاس الماء الخارج من الانف والاذن على الماء الخارج من النفاطة ، وأبطل من ذلك أن يكون دم العرق الخارج من الفرج يوجب الوضوء قليلاً وكثيره ، ويكون القيح (٢) المقيس عليه لا ينقض الوضوء إلا حتى يملأ الفم ، ثم لم يقيسوا الدود الخارج من الجرح (٣) على الدود الخارج من الدبر ، وهذا من التخليط في النهاية القصوى •

فإن قالوا : قسنا كل ذلك على الغائط ، لأن كل ذلك نجاسة قلنا لهم : قد وجدنا الريح تخرج من الدبر فتنقض الوضوء وليست نجاسة ، فبلا قسم عليها الجسوة والمعسة لأنها ريح خارجة من الجوف كذلك ولا فرق ؟ وأنتم قد أبطلتم قياسكم هذا فنقضتم الوضوء بقليل البول والغائط وكثيره ، ولم تنقضوا الوضوء من القيح والقيح والدم والماء إلا بمقدار ملء الفم أو بما سال أو بما غلب ، وهذا تخليط وترك للقياس •

فإن قالوا : قد روى الوضوء من الرعاف ومن كل دم سائل عن عطاء وإبراهيم ومجاهد (٤) وقنادة وابن سيرين وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والحسن البصري وفي الرعاف عن الزهري (نعم) (٥) وعن علي وابن عمر رضي الله عنهم ، وعن عطاء الوضوء من القلس والقيح ، وعن قنادة في القيح ، وعن الحكم بن عتيبة في القلس ، وعن ابن عمر في القيح ، قلنا : نعم إلا أنه ليس منهم أحد حدّ شيئاً من ذلك بملء الفم ، ولو كان فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خاف

(١) في اليمينية « وأبطلوا » وهو خطأ (٢) في الاصليين « القيح » وسياق الكلام يأباه والخطأ فيه واضح ، وقد كتب بهامش اليمينية أن الظاهر « القيح » وهو الصواب (٣) في المصرية « من الخارج » وهو خطأ (٤) مجاهد لم يذكر في اليمينية (٥) لفظ « نعم » زيادة من اليمينية

هؤلاء نظراؤهم ، فصيح عن أبي هريرة : أنه أدخل إصبعه في أنفه فخرج فيها دم فنته بإصبعه ثم صلى ولم يتوضأ ، وعن ابن عمر : أنه عصر بثرة بوجهه فخرج منها دم فنته بين إصبعيه وقلم فصلى (١) ، وعن طاوس أنه كان لا يرى في الرعاف وضوءاً ، وعن عطاء أنه كان لا يرى في الرعاف وضوءاً ، وعن الحسن أنه كان لا يرى في القلس وضوءاً ، وعن مجاهد أنه كان لا يرى في القلس وضوءاً •

والمعجب كله أن أبا حنيفة وأصحابه لا يرون النسل من المني إذا خرج من الذكر لذير لثة ، وهو المني نفسه الذي أوجب الله تعالى ورسوله عليه السلام فيه النسل ثم يوجبون الوضوء من التقيح يخرج من الوجه قياساً على الدم يخرج من الفرج ! والمعجب كله أنهم سمعوا قول رسول الله ﷺ في نهيه عن التذكية بالسن فانه عظم ، فرأوا الذكوة غير جائزة بكل عظم ، ثم أتوا إلى قوله عليه السلام في وضوء المستحاضة : « فانه عرق » فحاسبوا عليه دم الرعاف والثآليل والقبيح ! فهذا مقدار علمهم باتقياس ، ومقدار اتباعهم للأثر ، ومقدار تقليدكم من سلف •

وأما الشافعي فانه جعل العلة في قسّ الوضوء للخروج وجعله أبو حنيفة للخارج وعظم تناقضه في ذلك كما ذكرنا ، وتلليل كلا الرجلين مضاد لتلليل الآخر ومعارض له ، وكلاهما خطأ لانه قول بلا برهان ، ودعوى لا دليل عليها ، قل الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) •

قل أبو محمد : ويقال للشافعيين والحنفيين معاً : قد وجدنا الخارج من المخرجين مختلف الحكم ، فنه ما يوجب النسل كالحيض والمني ودم النفاس ، ومنه ما يوجب الوضوء قط كالول والثآليل والبرص والمذي ، ومنه ما لا يوجب شيئاً كالقصة البيضاء ، فن أين لكم أن تقيسوا ما اشتبهتم فأوجبتم فيه الوضوء قياساً على ما يوجب الوضوء من ذلك ، دون أن توجبوا فيه النسل قياساً على ما يوجب النسل من ذلك ، أو دون أن لا توجبوا فيه شيئاً قياساً على ما لا يجب فيه شيء من ذلك ؟ وهل هذا إلا التحكم الموهى الذي حرم الله تعالى الحكم به وبالفلن الذي أخبر تعالى أنه لا ينفع

من الحق شيئا ، مع فساد القياس ومعارضة بعضه بعضا .
وأما المالكيون فلم يقيسوا ههنا فوقوا ، ولا عللوا ههنا بخارج ولا بمخرج ولا بنجاسة
خاصابوا ، ولوضئوا ذلك في تحليلهم الملازمة بالشبهة ، وفي تحليلهم النهي عن البول في
الماء الراكد ، والغارة تموت في السن - : لو قوا ولكن لم يطردوا أقوالهم . فالحد لله
على عظم نعمه علينا . وهم يدهون أنهم يقولون بالمرسل ، وقد أوردنا في هذا الباب
مرسلات لم يأخذوا بها ، وهذا أيضا تنافض *

وأما الوضوء من أذى المسلم فقد روينا (١) عن عائشة رضي الله عنها قالت :
يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب ، ولا يتوضأ من الكلبة العوراء يقولها لأخيه ! وعن
ابن مسعود رضي الله عنه : لأن أتوضأ من الكلبة الخبيثة أحب إلى من أن أتوضأ من
الطعام الطيب . وعن ابن عباس : الحدث حدثان ، حدث الفرج وحدث اللسان ،
وأشدهما حدث اللسان . وعن إبراهيم النخعي : إني لأصلي الظهر والعصر والمغرب
بوضوء واحد ، إلا أن أحدث أو أقول منكرا ، الوضوء من الحدث وأذى المسلم .
وعن عبيدة السلماني : الوضوء يجب من الحدث وأذى المسلم (٢) . وروينا من طريق داود بن
المجبر عن شعبه عن قتادة عن أنس : « أن النبي ﷺ كان يتوضأ من الحدث وأذى المسلم » (٣)
قال علي : داود بن المجبر كذاب مشهور بوضع الحديث ، ولكن لا فرق بين تقليد
من ذكرنا قبل في الوضوء من الرعاف والقيء والقلس ، والأخذ بذلك الأثر الساقط ،
وبين تقليد من ذكرنا ههنا في الوضوء من أذى (٤) المسلم ، والأخذ بهذا الأثر
الساقط ، بل هذا على أصولهم أوكد ، لأن الخلاف هناك بين الصحابة رضي الله
عنهم موجود ، ولما خالف يعرف ههنا لعائشة وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ،
وهم يشنعون مثل هذا إذا وافقهم *

وأما نحن فلا حاجة عندنا إلا فيما صح عن رسول الله ﷺ من قرآن أو خبر
وأما مس الصليب والوثن فانتا روينا عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة

(١) في الجنية « فروينا » (٢) قول عبيدة لم يذكر في الجنية

(٣) هذا الحديث ظاهر الوضع لنسبة أذى المسلم للرسول صلى الله عليه وسلم

(٤) في المصرية « آذاء »

عن عمار الدهني عن أبي عمرو الشيباني : « أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه استلب المستورد المحلى ، وأن عليا من يديه صليبا كانت في عنق المستورد فلما دخل علي في الصلاة قدم رجلا وذهب ، ثم أخبر الناس أنه لم يفعل ذلك لحدث أحدثه ، ولكنه من هذه ^(١) الاتجاس فأحب أن يحدث منها وضوءا . وروينا أنرا من طريق يعلى بن عبيد عن صالح بن حي أن ابن بريدة عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ أمر بريدة وقد من صبا فتوضأ » *

قال علي : صالح بن حيان ضعيف لا يحتاج به ، ولقد كان يلزم من يظلم خلاف صاحب ويرى الأخذ بالأثار الواهية مثل القى ^(٢) قدمنا أن يأخذ بهذا الخبر ، فهو أحسن من كثير مما يأخذون به مما قد ذكرناه ، ولا يعرف لعل ههنا مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وهذا مما تناقضوا فيه *

وأما نحن فلا حجة عندنا الا في خبر ثابت عن رسول الله ﷺ أول القرآن . والحمد لله رب العالمين . لاسيما وعلى رضى الله عنه قد قطع صلاة الفرض بالناس من أجل ذلك ، وما كان رضى الله عنه ليقطعها فيما لا يراه واجبا *

فإن قلوا : لعل هذا استحباب قلنا : ولعل كل ما أوجبتم فيه الوضوء من الرعايف وغيره تقليدا لمن سلف انما هو استحباب وكذلك المني ، وهذا كله لا معنى له وانما هي دعاو مخالفة للحقائق . والله تعالى التوفيق *

وأما الردة فإن المسلم لو توضأ واغتسل للجنابة أو كانت امرأة فاعتسلت من الحيض ثم ارتدت ثم راجعا الاسلام دون حدث يكون منها فانه لم يأت قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا اجماع ولا قياس بأن الردة حدث ينقض الطهارة وهم يجمعون معنا على أن الردة لا تنقض غسل الجنابة ولا غسل الحيض ولا أحبابه الساقطة ولا عتقه السالف ولا حرمة الرجل فمن أين وقع لهم انها تنقض الوضوء . وهم اصحاب قياس فهلا قسوا الوضوء على الفسل في ذلك فكان يكون أصح قياس

(١) في المصرية « من هذه » (٢) في المصرية « التي »

لو كان شيء من القياس صحيحاً قلنا ذكروا قول الله تعالى : (لئن اشركت ليعبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) قلنا هذا على من مات كافراً لا على من راجع الاسلام يبين ذلك قول الله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) وقوله تعالى (ولتكونن من الخاسرين) شهادة صحيحة قاطعة لقولنا لانه لاخلاف بين أحد^(١) من الامة في ان من ارتد ثم راجع الاسلام ومات مسلماً فإنه ليس من الخاسرين ، بل من الراجحين المفلحين ، وانما الخاسر من مات كافراً وهذا بين والحمد لله . واما الدم الظاهر من فرج المرأة الحامل فقد اختلف الناس فيه فروينا من طريق أم علقمة عن عائشة أم المؤمنين ان الحامل تفيض وهو احد قولى الزهري ، وهو قول عكرمة وقتادة ويكره ابن عبد الله المزني وربيعة ومالك واليث والشافعي ، وروينا عن سعيد بن المسيب والحسن وحماد بن أبي سليمان أنها مستحاضة لاحائض^(٢) وروى عن مالك أنه قال في الحامل ترى الدم انها لا تصلى الا ان يطول ذلك بها فتغتسل وتغسل وتصل ، ولم يحد في الطول حداً وقال أيضاً ليس اول الحمل كآخره ، ويجتهد لها ولا حد في ذلك ، وروينا من طريق عطاء عن عائشة أم المؤمنين : أن الحامل وان رأت الدم قلها تتوضأ وتصل وهو قول عطاء والحكم بن عتيبة والنخعي والشعبي وسليمان بن يسار ونافع مولي ابن عمر وأحد قولى الزهري وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة واحد ابن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد وداود وأصحابهم : قال ابو محمد صح ان رسول الله ﷺ نهي عن طلاق الحائض وأمر بالطلاق في حال الحمل واذا كانت حائلاً فصح ان حال الحائض والحائض غير حال الحامل^(٣) . وقد اتفق المخالفون لنا على أن ظهور الحيض استبراء وبرائة من الحمل ، فلو جاز أن تفيض الحامل لما كان الحيض برائة من الحمل ، وهذا بين جلياً والحمد لله ، واذا كان ليس حياً ولا عرق استحاضة فهو غير موجب للغسل ولا للوضوء إذ لم يوجب ذلك نص ولا اجماع وكذلك دم

(١) في الجنية « فإنه لاخلاف من أحد » (٢) في الجنية « أنها لا مستحاضة ولا حائض » (٣) في الجنية « أن حال الحمل والحائض غير حال الحائض »

التنفاس قائما بوجوب الغسل لانه دم حيض على ما بينا بهذا (١) والحمد لله رب العالمين •

وكذلك القول في الذبح والقتل وان كان مصية فلن كل ذلك لا ينقض الطهارة لانه لم يأت بذلك قرآن ولا سنة، وكذلك من مس المرأة على ثوب لانه انما لاس الثوب لا المرأة، وكذلك مس الرجل الرجل بشير الفرج ومس المرأة المرأة بشير الفرج والاضاظ والتذكر وقرقرة البطن في الصلاة ومس الابط وتنفوس الانثيين والرفين وقص الشعر والاعطاف لان كل ما ذكرنا لم يأت نص ولا اجماع بإيجاب (٢) الوضوء في شيء منه •

وقد اوجب الوضوء في بعض ما ذكرنا بل في أكثره بل في كله، طوائف من الناس فاجب الوضوء من قرقرة البطن في الصلاة إبراهيم النخعي واجب الوضوء في الاضاظ والتذكر والمس على الثوب لشبهة بعض المتأخرين، وروينا إيجاب الوضوء في مس الابط عن عمر بن الخطاب ومجاهد وإيجاب الغسل من تنغه عن علي ابن ابي طالب وعبد الله بن عمرو (٣) وعن مجاهد الوضوء من تنقية الاف، وروينا عن علي بن ابي طالب ومجاهد وذروالد عمر بن ذر، إيجاب الوضوء من قص الاعطاف وقص الشعر، وأما الدود والحجر بخرجان من الدبر فان الشافعي اوجب الوضوء من ذلك ولم يوجب مالك ولا اصحابنا وقد رويانا عن رسول الله ﷺ : « من مس انثيين أو رفقته فليتوضأ » ولكنه مرسل لا يستند

واما الصفرة والكبرة والدم الاحمر فيسد كرفي الكلام في الحيض - ان شاء الله - حكمه وانه ليس حيضا ولا عرقا فلا يوجب الوضوء فيه . اذ لم يوجب في ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع •
وأما الضحك في الصلاة فانا رويانا في إيجاب الوضوء منه أثرا واهيا لا يصح ،

(١) كذا في الأصلين ولعل صوابه « على ما بينا بهذا (٢) في المصرية
« فإيجاب » وهو خطأ (٣) في الجنية « وعبد الله بن عمر »

لأنه مرسل (١) من طريق أبي العالقة وإبراهيم النخعي وابن سيرين والزهرى وعن الحسن بن محمد بن صبيح (٢) ومحمد بن الجهم ، وإما مستنصر طريق أنس وأبي موسى وأبي هريرة وعمر بن الخطاب بن حصين وجابر وأبي المليح ، وروينا بإيجاب للوضوء منه عن أبي موسى الأشعري وإبراهيم النخعي والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن وأبي حنيفة وأصحابه •

فأما حديث أنس فإنه من طريق أحمد بن عبد الله بن زيادة التنبري عن عبد الرحمن بن عمرو وأبي حنيفة وهو مجهول ، وأما حديث أبي موسى ففيه محمد بن نعيم وهو مجهول ، وأما حديث أبي هريرة ففيه عبد الكريم بن أبي الحارث وهو غير ثقة وأما حديث عمران بن حصين ففيه إسماعيل بن عياش وعبد الوهاب بن نجدة ومها ضعيفان ، وأما حديث جابر ففيه أبو سفيان وهو ضعيف ، وأما حديث أبي المليح ففيه الحسن بن دينار وهو مذكور بالكذب •

ولا حجة إلا في القرآن أو أثر صحيح مسند •

وقد كان يلزم المالكيين والشافعيين القائلين بالتواتر من الأخبار حتى ادعوا للتواتر لحديث معاذ « اجتهد رأيي » والقائلين بمرسل سعيد وطاوس أن يقولوا بهذه الآثار ، قلنا أشد تواتراً مما ادعوا له التواتر ، وأكثر ظهوراً في عدد من أرسله من النخعي عن بيع اللحم والحيوان بالحيوان ، وسائر ما قالوا به من المراسيل •

وكذلك كان يلزم أبا حنيفة وأصحابه المخالفين الخبر الصحيح - في المصراة وفي حج المرأة عن المهرم الحلى وفي سائر ما تركوا فيه السنن الثابتة لقياس - : أن يرفضوا هذا الخبر القاسد قياساً على ما أجمع عليه من أن الضحك لا ينقض الوضوء في غير الصلاة ، فكذلك لا يجب أن ينقضه في الصلاة ، ولكنهم لا يطردون لقياس ولا يتبعون السنن ولا يلتزمون ما أحلوا من قبول المرسل والمتواتر ، إلا ريتنا

(١) كذا بالاصلين ولعل صوابه «لأنه إما مرسل» (٢) لم أجده من يسمى

«معبود بن صبيح» هذا فيبحث عنه

يأتى موافقاً لأرائهم أو تقليد، ثم هم أول رافضين له اذا خالف تقليدهم وأراهم،
وحسبنا الله ونعم الوكيل *

ويقال لهم: في أي قرآن أوفى أي سنة أوفى أي قياس وجدتم تنليظ بعض
الاحداث فينقض الوضوء قليلاً وكثيرها، وتخفيف بعضها قد ينقض الوضوء الا
مقداراً حددتموه منها؟ والنص فيها كلها جاء مجيئاً واحداً، قال رسول الله ﷺ:
« لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ولا يخفى على ذي عقل أن بعض الحدث
حدث، فإذا هو كذا قليله وكثيره ينقض الطهارة، وما لم يكن حدثاً فكثيره
وقليله لا ينقض الطهارة. وبالله تعالى التوفيق *

ثم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه طبع الجزء الاول من كتاب المحلى شرح
المحلى للإمام العلامة أبي محمد علي بن حزم الاندلسي رحمه الله وجعل الجنة مثواه
ويتلو الجزء الثاني ان شاء الله تعالى ومطلعه (الاشياء الموجبة غسل الجسد
كله) ونسأل الله عز وجل الاعانة على إكمالته وصلى الله على نبيينا محمد ﷺ وعلى
الآل والأصحاب والتابعين لهم بإحسان الى يوم المآب

فهرست الجزء الاول من المحلى

نمرة الصفحة

٢ خطبة المؤلف وموضوع الكتاب

(مسائل التوحيد)

- | | |
|----|--|
| ٢ | المسألة الأولى في بيان أول ما يلزم كل أحد ولا يصح الاسلام إلا به |
| ٣ | » الثانية تفسير كلمة التوحيد |
| ٣ | » الثالثة في بيان ان الله تعالى واحد لم يزل ولا يزال |
| ٤ | » الرابعة في بيان ان الله خلق كل شيء لغيره وبرهان ذلك |
| ٥ | » الخامسة ان النفس مخلوقة وبرهان هذا |
| ٥ | » السادسة ان الروح نفس الجسد وبرهان ذلك |
| ٧ | » السابعة برهان ان العرش مخلوق |
| ٧ | » الثامنة الدليل على ان الله ليس كشيء |
| ٧ | » التاسعة بيان ان النبوة حق وبرهان ذلك |
| ٨ | » العاشرة بيان ان محمدا صلى الله عليه وسلم أرسل الى جميع الانس |
| | والجن كافرم ومؤمنهم والدليل على ذلك |
| ٨ | » المسألة الحادية عشرة الدليل على ان ملة الاسلام نسخت كل ملة |
| | تقدمها من لدن آدم الى عيسى عليه السلام |
| ٩ | » الثانية عشرة بيان ان عيسى بن مريم سينزل آخر الزمان |
| ١٠ | » الثالثة عشرة ان جميع النبيين وعيسى ومحمدا عبيد الله تعالى |
| | ومخلوقون لله تعالى |
| ١٠ | » الرابعة عشرة ان الجنة حق مخلوقة للمؤمنين |
| ١٠ | » الخامسة عشرة ان النار حق لا يخلد فيها مؤمن |
| ١٠ | » السادسة عشرة يدخل النار من المسلمين الذين رجعت كبائرهم |
| | وسبائهم على حسناتهم |

نمرة المصيفة

- ١١ المسألة السابعة عشرة في بيان ان الجنة والنار لا يفتنيان ولا أحد
من قبيها أبداً ودليل ذلك
- ١٢ » الثامنة عشرة في بيان ان أهل الجنة يأكلون ويشربون
ويطؤون وغير ذلك ولا يرون بؤساً أبداً
- ١٢ » التاسعة عشرة ان أهل النار يمدحون بالسلاسل والاغلال
والقطران وأطباق النيران أكلمهم الزقوم وشربهم ماء كالمهل
والحميم
- ١٢ » المشرون كل من كفر بما بلغه وصح عنده عن النبي صلى الله عليه
وسلم أو أجمع عليه المؤمنون بما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام
فهو نافر لا خلاف في ذلك
- ١٣ » الحادية والعشرون ان القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين
شرفاً وغرباً من أول أم القرآن الى آخر المودتين كلام الله عز وجل
ووحيه أنزله على قلب نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من جسد
حرفاً منه فهو كافر
- ١٣ » الثانية والعشرون كل مافي القرآن من خبر أو مسخ عن نبي
أو عذاب أو نعيم فهو حق على ظاهره لا رمز في شيء منه
- ١٣ » الثالثة والعشرون لاسر في الدين عند أحد يختص به
- ١٣ » الرابعة والعشرون ان الملائكة حق وهم مخلوقون مكرمون كلهم
رسل الله لا يمضون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون
- ١٣ » الخامسة والعشرون الملائكة خلقوا كلهم من نور وخلق آدم
من ماء و تراب والجن من نار
- ١٣ » السادسة والعشرون في بيان ان الملائكة أفضل خلق الله تعالى
لا يمضون الله في صغيرة ولا كبيرة
- ١٤ » السابعة والعشرون الجن حق مخلوقون فيهم الكافر والمؤمن
يروننا ولا نراهم
- ١٤ » الثامنة والعشرون ان البعث حق ودهل ذلك
- ١٥ » التاسعة والعشرون في بيان ان الوحوش تحشر يوم القيامة

- ١٥ المسألة الثلاثون ان الصراط حق وهو طريق يوضع بين ظهرفاني جهنم
فتمر عليه الخلق كلهم
- ١٦ الحادية والثلاثون ان الموازين حق توزن فيها أعمال العباد تؤمن
بها ولا ندري كيف هي
- ١٦ الثانية والثلاثون ان الخوض حق من شرب منه لم يظلم بعده أبدا
- ١٦ الثالثة والثلاثون شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل
الكباثر من أمته حق
- ١٧ الرابعة والثلاثون الصحف التي تكتب فيها أعمال العباد والملائكة
حق تؤمن بها ولا ندري كيف هي
- ١٧ الخامسة والثلاثون الناس يمطون كتبهم يوم القيامة المؤمنون
القائرون بإيمانهم والكفار بأشغالهم والمؤمنون أهل الكبار ورواه
ظهورهم
- ١٨ السادسة والثلاثون على كل انسان حافظان من الملائكة
يحصيان أقواله وأعماله
- ١٨ السابعة والثلاثون من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان
عملها كتبت له عشرأ وتفصيل السيئة في ذلك
- ١٩ الثامنة والثلاثون من عمل في كفره عملا سيئا ثم أسلم فان تعادى
على تلك الاساءة حوسب وجوزى في الآخرة بما عمل من ذلك
في شركه واسلامه وان تاب عن ذلك سقط عنه ما عمل في شركه
ودليل ذلك من الكتاب والسنة
- ٢١ التاسعة والثلاثون عذاب القبر حق ومساواة الارواح بعد
الموت حق ولا يحيا أحد بعد موته الي يوم القيامة
- ٢٢ الاربعون الحسنات تذهب السيئات بالموازنة والتوبة تسقط
السيئات والقصاص من الحسنات
- ٢٣ الحادية والاربعون نبى الله عيسى عليه السلام لم يقتل ولم
يصلب ولكن توطاه الله عز وجل ثم رفعه اليه

- ٢٣ المسألة الثانية والاربعمون لاربع محمد صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه الا يوم القيامة
- ٢٤ » الثالثة والاربعمون الاتس التي رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به أرواح أهل السعادة من عيسى آدم وأرواح أهل الشقاء عن شهابه عند سبأ أهل الدنيا لا تنقي ولا تنتقل الى اجسام آخر الخ
- ٢٥ » أرواح الشهداء ترقى وتتم الآن وأرواح الانبياء صلوات الله عليهم أيضا كذلك
- ٢٦ ١ الرابعة والاربعمون الوحي انقطع منذ مات النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٦ » الخامسة والاربعمون دين الاسلام قد تم فلا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل
- ٢٦ » السادسة والاربعمون قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين كله كما أمره الله
- ٢٦ » السابعة والاربعمون حجة الله قد قامت واستبانت لكل من بلغتة النذارة من مؤمن وكافر ويرو فاجر
- ٢٦ المسألة الثامنة والاربعمون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرضان على كل احد على حسب المراتب والطاقة
- ٢٧ » التاسعة والاربعمون فمن عجز لجهله او مجتمته عن معرفة كل ما ذكر فلا بد له أن يمتد بقلبه ويقول بلسانه لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما جاء به حق وكل دين سواه باطل
- ٢٨ » العاشر أفضل الانس والجن الرسل ثم الانبياء ثم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الصالحون
- ٢٩ » الحادية والعاشر الله خلق كل شيء سواه لا خالق سواه
- ٢٩ » الثانية والعاشر لا يشبه الله عز وجل من خلقه شيء
- ٢٩ » الثالثة والعاشر اعتقاد ان الله تعالى لا في مكان ولا في زمان بل هو خالقها

نمرة الصحيحة

- ٢٩ » الرابعة والخمسون لا يحل لاحد أن يسمى الله عز وجل بغير ما
 هي به نفسه ولا أن يصفه بغير ما اخبر به
- ٣٠ » الخامسة والخمسون بيان أن الله تعالى عز وجل تسعة وتسعين
 اسما من زاد شيئا من عند نفسه فقد ألحد
- ٣٠ » السادسة والخمسون لا يحل لاحد أن يفتق الله تعالى اسما لم يسم
 به نفسه
- ٣٠ » السابعة والخمسون اعتقاد أن الله تعالى ينزل كل ليلة الى سماء
 الدنيا وهو فعل ليس حركة ولا تقه
- ٣٢ » الثامنة والخمسون القرآن كلام الله وعلمه غير مخلوق
- ٣٢ » التاسعة والخمسون القرآن هو المكتوب في المصاحف المسموع
 من القارئ والمفوظ في الصدور والذي نزل به جبريل على
 قلب محمد صلى الله عليه وسلم حقيقة لا مجازاً
- ٣٢ » الستون علم الله تعالى حق لم يزل عليها بكل ما كان أو يكون مما
 دق أو جل لا يخفى عليه شيء
- ٣٣ » الحادية والستون قدرته عز وجل وقوته حق لا يعجز عن شيء
 والدليل على ذلك
- ٣٣ » الثانية والستون اعتقاد أن الله عز وجل عز وأعزة وجلالا وكراما
 ويدا ويدين وايديا ووجها وعينا وأعينا وكبرا بكل ذلك حق ودليل
 ذلك
- ٣٤ » الثالثة والستون اعتقاد أن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة
 بقوة غير هذه القوة
- ٣٥ » الرابعة والستون اعتقاد أن الله تعالى كلم موسى عليه الصلاة
 والسلام ومن شاء من رسله
- ٣٥ » الخامسة والستون اعتقاد ان الله تعالى انخذ ابراهيم ومحمد صلى
 الله عليه وسلم خليلين
- ٣٦ » السادسة والستون اعتقاد ان محمداً صلى الله عليه وسلم اسرى

- به ربه بمجده وروحه وطاف في السموات سماء سماء ورأى
أرواح الانبياء عليهم السلام
- ٣٦ المسألة السابعة والستون في اعتقاد أن المعجزات لا يأتي بها أحد الا
الانبياء عليهم السلام
- ٣٦ » الثامنة والستون اعتقاد أن السحر حيل وتخيل لا بحيل طبيعة أصلا
- ٣٧ » التاسعة والستون اعتقاد أن القدر حق ما أصابنا لم يكن ليخطئنا
وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا
- ٣٧ » السبعون اعتقاد أن لا أحد يموت قبل أجله مقتولا أو غير مقتول
- ٣٧ » الحادية والسبعون لا يموت أحد حتى يستوفى رزقه ويعمل ما يسره
- ٣٧ » الثانية والسبعون اعتقاد أن جميع أعمال العباد خيرها وشرها
مخلوق لله تعالى
- ٣٨ » الثالثة والسبعون اعتقاد أن لا حجة على الله تعالى والله الحجة
القائمة على كل أحد
- ٣٨ » الرابعة والسبعون لا عذر لأحد بما قدره الله عز وجل لا في
الدنيا ولا في الآخرة
- ٣٨ » الخامسة والسبعون الايمان والاسلام شيء واحد وهو
مذهب المصنف رحمه الله
- ٣٨ » السادسة والسبعون الايمان والاسلام عقد بالقلب وقول
باللسان وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية والدليل
على ذلك من الكتاب والسنة
- ٤٠ » السابعة والسبعون من اعتقد الايمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه
دون نية فهو كافر
- ٤ » الثامنة والسبعون من اعتقد الايمان بقلبه ونطق به بلسانه
فقد وفق سواء استدلل أو لم يستدل
- ٤٠ » التاسعة والسبعون من ضيع الاعمال كلها فهو مؤمن ماض
ناقص الايمان لا يكفر

نمرة الصحيفة

- ٤١ المسألة الثمانون اليقين لا يتفاضل
- ٤١ » الحادية والثمانون المعاصي كبائر فواحش وسيئات صفائر ولم
- ٤٢ » الثانية والثمانون من لم يجتنب الكبائر حوسب على كل ما عمل فإذا رجعت حسناته فهو في الجنة وكذلك من ساوت سيئاته حسناته
- ٤٢ » الثالثة والثمانون من رجعت سيئاته بحسناته فهم الخارجون من النار بالشفاعا على قدر أعمالهم والدليل على ذلك
- ٤٤ » الرابعة والثمانون الناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى
- ٤٤ » الخامسة والثمانون أعلى الناس في الجنة درجة الانبياء ثم أزواجهم ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٤٤ » السادسة والثمانون لا يجوز الخلقة إلا في قرين والدليل على ذلك
- ٤٥ » السابعة والثمانون لا يجوز الامر لغير بالغ ولا لجنون ولا امرأة ولا يجوز أن يكون في الدنيا إلا امام واحد ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق والدليل على ذلك كله
- ٤٨ » الثامنة والثمانون التوبة من الكفر والزنا وفعل قوم لوط والحمر وأكل الاشياء الحرمه كالخنزير والدم والميتة وغير ذلك تكون بالندم والافلاخ والعزعة على ان لا عودة أبداً واستغفار الله تعالى وهذا اجماع لا خلاف فيه
- ٤٩ » التاسعة والثمانون اعتقاد ان النبال سيأتي وهو كافر أعور ومحرق ذو حيل والدليل على ذلك
- ٥٠ » التسعون النبوة هي الوحي من الله تعالى
- ٥٠ » الحادية والتسعون اعتقاد ان ابليس باق حتى قد خاطب الله عز وجل معترفا بذنبه مصرأ عليه

﴿ مسائل من الأصول ﴾

نمرة الصحيفة

- ٥٠ المسألة الثانية والتسمعون دين الاسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ إلا من القرآن أو مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٥١ الثالثة والتسمعون الحديث الموقوف والمرسل لا تقوم بهما حجة
- ٥٢ الرابعة والتسمعون القرآن ينسخ القرآن والسنة تنسخ السنة والقرآن
- ٥٣ الخامسة والتسمعون لا يحمل لاحد أن يقول في آية أو في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت هذا منسوخ وهذا مخصص إلا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر أو باجماع متيقن وإلا فهو كاذب في دعواه والدليل على ذلك
- ٥٤ السادسة والتسمعون الاجماع هو ما يتيقن ان جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفوه وقالوا به
- ٥٤ السابعة والتسمعون ما صح فيه خلاف من واحد من الصحابة فليس باجماع
- ٥٤ الثامنة والتسمعون الدليل على حجية الاجماع ووجوب القطع به بشرطه عند المصنف
- ٥٥ التاسعة والتسمعون الرجوع فيما اختلف الناس فيه الى القرآن والسنة الصحيحة دون عمل أهل المدينة ولا غيرهم
- ٥٦ المسألة المائة لا يحمل القول بالقياس في الدين ولا بالرأى بل يجب الرد عند التنازع الى كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك من جهة النقل والعقل
- ٥٩ الكلام على عبد الملك وأقوال العلماء في تمديده ونجرحه
- ٦٠ أدلة ابطال القياس وقد بالغ المصنف في ايراد الادلة في هذه المسألة بما لا يتجدد في غير هذا الكتاب
- ٦٥ الواحدة والمائة أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ليست فرضاً إلا ما كان منها بياناً لامر فهو حيثئذ أمر

٦٥ المسألة الثانية بعد المائة لا يحمل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا عليه الصلاة والسلام

٦٦ « الثالثة بعد المائة لا يحمل لاحد أن يقلد أحد الاحياء ولا ميتا وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته وبرهانه ذلك

٦٧ « الرابعة بعد المائة اذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين وكان هناك صاحب رأي وقياس وصاحب حديث فليأخذ بقول صاحب الحديث ولا يحمل له أن يسأل صاحب الرأي أصلا

٦٨ « الخامسة بعد المائة لاحكم للخطأ ولا لنفسيان الا حيث جاء في القرآن أو السنة لها حكم

٦٨ « السادسة بعد المائة كل فرض كلفه الله تعالى الانسان فعلى حسب قدرته وعجزه

٦٩ « السابعة بعد المائة لا يجوز أن يعمل أحد شيئا من الدين مؤقنا بوقت قبل وقته

٦٩ « الثامنة بعد المائة المجتهد المخطيء أفضل عند الله تعالى من المقلد المصيب والدليل على ذلك

٧٠ « التاسعة بعد المائة الحق من الاقوال في واحد منها وسأرها خطأ والدليل على ذلك من الكتاب والسنة

٧١ لا يحمل الحكم بالظن أصلا ورد العلامة الامير صاحب حبل السلام على المؤلف اطلاق هذه الجملة

كتاب الطهارة

٧٢ المسألة العاشرة بعد المائة الوضوء لفصله فرض لا يجزئ الصلاة الا به لمن وجد الماء

٧٢ « الحادية عشرة بعد المائة لا يجزئ الوضوء الا بنية الطهارة لفصله فرضا وتطوعا

٧٣ قول ابي حنيفة رضى الله عنه بجواز الوضوء والفعل بلانية وبنية التبرد والتنظيف ويان حجة في ذلك وتزييف ماذهب اليه

- ٧٤ المسألة الثانية عشرة بعد المائة يجزئ الوضوء قبل الوقت وبعده والرد على من خالف في ذلك وإيراد أدلته وبيان بطلانها
- ٧٦ المسألة الثالثة عشرة والمائة حكم ما لو خلط بنية الطهارة نية التبريد
- ٧٧ » الرابعة عشرة والمائة لا تجزئ النية الا قبل الابتداء بالوضوء أو غيره
- ٧٧ » الخامسة عشرة والمائة من غس أعضاء الوضوء في الماء ونوى أجزاءه
- ٧٧ » السادسة عشرة والمائة قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف جائز بوضوء وبغير وضوء للجنب والحائض وأقوال علماء الامصار في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام بما لا تجده في غير هذا الكتاب
- ٨٠ » بيان أن سجود القرآن ليس صلاة أصلاً
- ٨١ » الكلام على الآثار التي احتج بها من قال بوجوب الوضوء على من لمس المصحف
- ٨٥ المسألة السابعة عشرة والمائة يجزئ الأذان والاقامة بلا طهارة وفي حال الجنابة وأقوال العلماء في ذلك
- ٨٥ » الثامنة عشرة والمائة يستحب الوضوء للجنب اذا أراد الاكل والنوم أو غير ذلك وتفصيل أقوال الفقهاء
- ٨٨ » التاسعة عشرة والمائة الشرائع لا تلزم الا بالاحتلام أو بالانبات لرجل والمرأة أو بإزالة الماء الذي يكون منه الولد ودليل ذلك كله وأقوال الفقهاء في ذلك وبيان مذاهبهم وأدلتها وتحقيق المقام
- ٩١ » المشرون والمائة إزالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى بإزالته فرض الحادية والعشرون والمائة كيفية تطهير النجاسة التي في الخف أو النعل وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وإيراد أدلتها مفصلة والنظر فيها
- ٩٥ » الثانية والعشرون بعد المائة تطهير القبل والبر من البول والغائط والدم لا يسكون الا بالماء حتى يزول الاثر أو بثلاثة أحجار متفارة ودليل ذلك

بكرة الصغيفة

- ٩٧ بيان ان ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة التمهان ومالك امام دار
المجرة بأن الاستنجاء يكون بأي شيء دون عدد خلاف ما أمر
به رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٩٨ بيان ان ما ذهب اليه الامام الشافعي بأن الاستنجاء بالحجر
الواحد يكفي خلاف السنة
- ١٠٠ المسألة الثالثة والمشرون والمائة تطهير بول القكر برش الماء عليه رها
يزيل أثره وبول الانثى ينسل ومذاهب علماء الامصار في ذلك
- ١٠٢ » الرابسة والمشرون والمائة تطهير دم الحيض أو أي دم كان بالماء
- ١٠٣ » يستحب للمحيض أن تستعمل في غسل الحيض شيئاً من مسك
- ١٠٥ » مذهب أبي حنيفة في دم السمك
- ١٠٦ » الخامسة والمشرون والمائة تطهير المذي بالماء ومذاهب العلماء
في ذلك
- ١٠٧ » السادسة والمشرون والمائة مشروعية تطهير الاناء اذا كان لكتابي
- ١٠٩ » السابعة والمشرون والمائة الفرض في الاناء الذي ولغ فيه الكلب
أي كلب كان اوراق ما في ذلك الاناء ثم يغسل بالماء سبع مرات
أولاهن بالتراب ومذاهب العلماء في ذلك ودليل كل والنظر
فيها نقلاً وعقلاً
- ١١٢ مذهب الامام الشافعي في حكم الاناء الذي ولغ فيه الكلب والنظر فيه
- ١١٣ مذهب الامام مالك في حكم الاناء الذي ولغ فيه الكلب وتفصيله
في ذلك
- ١١٣ مذهب الامام أبي حنيفة التمهان في الاناء الذي ولغ فيه الكلب
وتفنيده بطلانه
- ١١٦ التفريق بين ما ولغ الكلب فيه وبين ما أكل فيه أو أدخل فيه عضو
من أعضائه غير لسانه
- ١١٧ المسألة الثامنة والمشرون والمائة حكم الاناء اذا ولغ فيه الهر ومذاهب
العلماء في ذلك

ثمرة الصلوة

- ١١٨ المسألة التاسعة والعشرون والمائة تطهير جلد الميتة أيا كانت خنزيراً أو
كلباً أو سبعاً أو غير ذلك بالديباغ : وحكم شعر الميتة وصوفها
وريشها ودبرها قبل الديباغ وبمده وإيراد الادلة في هذه المسألة
وبيان مذاهب العلماء في ذلك والنظر فيها
- ١٢٢ مذهب أبي حنيفة في الانتفاع بجلود الميتة اذا دبت
- ١٢٣ مذهب الامام مالك في عظم الميتة
- ١٢٣ تفرق الامام الشافعي رحمه الله تعالى بين جلود السباع والكلب والخنزير
والنظر فيه
- ١٢٤ المسألة الثلاثون والمائة . اناء الحجر ان تخللت فيه صار طاهراً يتوضأ فيه
ويشرب وان لم يفصل
- ١٢٤ تحريم الحجر ثابت بالنص والاجماع المتيقن
- ١٢٥ المسألة الحادية والثلاثون بعد المائة المتى طاهر في الماء كان أو
في الجسد أو في الثوب لا تجب ازالته والدليل على ذلك
- ١٢٦ مذاهب علماء الامصار في طهارة المتى ونجاسته ودليل كل والنظر
في أدلتهم
- ١٢٨ الثانية والثلاثون بعد المائة . اذا احترقت العذرة أو الميتة أو
تغيرت فصارت رماداً أو تراباً طهرت وبرها ذلك
- ١٢٩ الثالثة والثلاثون والمائة لساب المؤمنين الجنب منهم والحائض
ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحمه وسوره طاهر مباح الصلاة به
- ١٢٩ الرابعة والثلاثون والمائة لعاب الكفار من الرجال والنساء
الكتاين وغيرهم نجس كله وكذلك المرق منهم والدمع والليل
ذلك من الكتاب والسنة
- ١٣٠ الجمع بين القول بنكاح الكتايات ووطاهن وبين نجاستهن
- ١٣١ الدليل على تحريم كل ما يؤكل لحمه
- ١٣٢ الخامسة والثلاثون والمائة سؤر كل كافر أو ما يؤكل لحمه أو لا
يؤكل من خنزير أو سبع أو حمار أهلي أو دجاج غلي أو غير غلي

عمدة السحيفة

- إذا لم يظهر لعاب أثر فهو طاهر حلال وبرهان ذلك
 ١٣٣ مذهب أبي حنيفة في سؤر الحيوان الذى يؤكل لحمه ودليله والنظر فيه
 ١٣٣ مذهب الامام مالك في سؤر الحمار والبغل وكل ما لا يؤكل لحمه
 وتفصيل ذلك
 ١٣٤ مذهب الامام الشافعى في أسار الحيوان ما أكل لحمه أو لم يؤكل
 ١٣٥ المسألة السادسة والثلاثون والمائة حكم المانع اذا وقعت فيه نجاسة ودليل
 ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك
 ١٣٨ حكم بيع المائم الذى وقعت فيه نجاسة والانتفاع به وأقوال
 الفقهاء في ذلك
 ١٤٣ مذهب أبي حنيفة فيما اذا وقعت ميتة أو خر أو بول أو نجاسة
 في ماء راكد
 ١٤٤ مذهب أبي يوسف ومحمد صاحبى أبي حنيفة فيما لو ماتت فأرة
 في ماء في طست وصب ذلك الماء في بئر
 ١٤٧ مذهب مالك في حكم البئر تقع فيه السجاجة فتموت فيها
 ١٤٨ بيان تفريق أبي حنيفة ومالك رحمهما الله بين ما لا دم له يموت
 في الماء والمائعات وبين ما له دم يموت فيها
 ١٥٠ مذهب الشافعى وأصحابه وأبي ثور رحمهم الله في الماء غير الجارى
 اذا وقعت فيه نجاسة يفصل فيه بين ما اذا زاد عن خمسائه وظل
 بفداده أو نقص ودليله في ذلك
 ١٥١ الكلام في تحديد القلتين عند الفقهاء والنظر فيه
 ١٥٤ بيان ان من احتج بحديث القلتين لاحجة له فيه أصلا
 ١٥٧ اراد المصنف اشكالات الخصم وتفنيدها
 ١٦٥ فرار المتأخرين من اشكال فوقموا في أحد منه وأفسد وتفصيل ذلك
 ١٦٦ اراد الزامات للمصنف على أدلة الخصم
 ١٦٧ مناظرة المصنف لبعض مخالفيه في مسألة الماء اذا وقعت فيه نجاسة
 ١٦٧ المسألة السابعة والثلاثون والمائة البول كله من كل حيوان حرام أكله

نمرة الصحيحة

- وفربه الا لضرورة تداء او اكراه أو جوع أو عطش فقط
 ١٦٨ مذهب أبي حنيفة ان البول كله نجس إلا أن بعضه أغلظ نجاسة
 من بعضه
 ١٦٩ مذهب مالك التفريق بين بول ما يؤكل لحه وما لا يؤكل
 ١٦٩ مذهب داود الطاهري بول كل حيوان ونجمه طاهر وأما بول
 الانسان ونجمه فهو نجس ويبان أدلة كل من هؤلاء العلماء الاعلام
 والنظر فيها على وجه لم يترك لقول فيه مجالاً للخير .
 ١٧٧ بيان دليل من يقول ان الاشياء على الاباحة
 ١٨٠ ذكر من قال ان الابوال كلها نجسة من الأئمة الاعلام .
 ١٨١ ابطال قول الامام مالك في التفريق بين بول ما يؤكل لحه وما لا يؤكل
 ١٨٢ المسألة الثامنة والثلاثون بعد المائة الصوف والنور والقرن والسنان اذا
 أخذت من حي طاهرة ولا يحل أكلها
 ١٨٣ المسألة التاسعة والثلاثون والمائة . الكافر وقلسه والقصة البيضاء وكل
 ما قطع منه حياً أو ميتاً فهو نجس ومن المسلم طاهرة
 ١٨٣ المسألة الاربعون والمائة ألبان الجلالة حرام والبقر والغنم كذلك
 ١٨٣ المسألة الحادية والاربعون والمائة الوضوء بالماء المستعمل جائز وكذلك
 الفصل به للجنابة وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر أدلتهم
 مفصلة والنظر فيها وتمحيصها وقد أطنب المصنف في هذه المسألة بما
 لا يحمد في غير هذا الكتاب
 ١٩١ المسألة الثانية والاربعون والمائة خرة القباب والبراغيث والنحل وبول
 الغماش ان كان لا يمكن التحفظ منه لم يلزم من غسله إلا ما لا حرج
 فيه ولا عسر
 ١٩١ المسألة الثالثة والاربعون والمائة . التيمم من كل مسلم أو كافر حرام
 يجب اجتنابه
 ١٩١ المسألة الرابعة والاربعون والمائة . الحجر والميسر والانصاب والازلام
 رجس حرام واجب اجتنابه

فهرس الصغفة

- ١٩١ الرد على المصنف دعواه نجاسة الميسر والانصاب والازلام
- ١٩٢ بيان الآفة لاندل على نجاسة الحجر
- ١٩٣ المسألة الخامسة والاربعون والمائة دليل تحريم التبيذ والميسر والنمر والزهو
- ١٩٣ المسألة السادسة والاربعون والمائة في تحريم استقبال القبلة للفائط والبول مطلقا في أى مكان وكذلك عند الاستنجاء
- ١٩٤ دليل المسألة السابعة والخلاف الحاصل بين العلماء بشأن ذلك واستدلالاتهم
- ١٩٥ عدم اعتبار الادلة في المسألة المذكورة وأسباب ذلك
- ١٩٦ بقية القول في أسباب عدم الاخذ بالادلة المذكورة
- ١٩٩ الرد على من لم ير اطلاق الحكم الوارد في المسألة
- ١٩٩ المسألة السابعة والاربعون والمائة جواز الوضوء والفسل الجنباة بالماء الذى اختلط بظاهر مباح ولو تغير فيه الاوصاف الثلاثة وشرط ذلك
- ٢٠٠ دليل حكم المسألة السابقة من الكتاب والسنة
- ٢٠١ مخالفة مالك لاصحابه فى هذا الحكم والرد على منكر الحكم
- ٢٠٢ المسألة الثامنة والاربعون والمائة حكم الوضوء والفسل فى المسألة السابقة اذا لم يوجد شرط الجواز وهو زوال اسم الماء عنه
- ٢٠٢ دليل ما فى هذه المسألة من الكتاب والسنة
- ٢٠٢ تفصيل الفقهاء فى الحكم الوارد فى المسألة السابقة وتخصيصهم له بنوع دون آخر
- ٢٠٣ أشهر أقوال أبى حنيفة فى ذلك الحكم
- ٢٠٣ ماورد من الجمع بين الوضوء بهذا الماء والتيمم معه
- ٢٠٣ أدلة المخصصين للحكم
- ٢٠٤ الرد على المخصصين للحكم وابطال حججهم
- ٢٠٥ بقية القول فى ابطال حجج المخصصين للحكم
- ٢٠٦ اعتراض فرضى والجواب عنه
- ٢٠٦ نقض الشافعيين والمالكين قولاً من أقوالهم فى الاصول والتروع
- (م ٣٦ - ج ١ المحلى)

نمرة الصحيفة

- ٢٠٦ نقض أبي حنيفة لقوله بالقياس
- ٢٠٦ المسألة التاسعة والاربعون والمائة في عدم جواز غمس المستيقظ يديه في وضوئه حتى يكون قد غسلها واستنشق واستنثر ثلاثاً في الجميع
- ٢٠٧ دليل ماورد في هذه المسألة من الاحاديث
- ٢٠٧ ما ادعاه قوم من تخصيص هذا الحكم بالليل فقط
- ٢٠٨ الرد على هذا المدعى
- ٢٠٩ بيان بعض ما يجب انكاره من أقوال الائمة الذين ادعوا تخصيص هذا الحكم
- ٢١٠ المسألة الخمسون والمائة عدم جواز الفسل من الماء الراكد للجنب وجوازه وجواز الوضوء لغير الجنب
- ٢١٠ ماورد في هذه المسألة من حكم ماء النهر والبحر
- ٢١٠ ماجاء في هذه المسألة كذلك من عدم جواز الوضوء والافتسال لمن بال في ماء راكد ثم جرى
- ٢١٠ ماجاء في هذه المسألة من جواز الفسل للجنب وغيره في الماء الجاري وجوازه وجواز الوضوء منه وفيه لمن بال فيه
- ٢١٠ دليل هذه الاحكام من السنة
- ٢١١ المسألة الحادية والخمسون والمائة عدم صحة وضوء الرجل وغسله من فضل المرأة الخائض وغير الخائض مطلقاً وجواز شربه للرجال والنساء والافتسال به للنساء فقط
- ٢١١ جواز استعمال ما فضل من الرجال للرجال والنساء
- ٢١٢ ما استدلل به على ما ورد في هذه المسألة
- ٢١٤ حجة المخالفين لهذه الاحكام
- ٢١٥ رد الاحتجاج الذي أورده المخالفون
- ٢١٥ مخالفة المخالفين لما أورده في حجبتهم
- ٢١٦ المسألة الثانية والخمسون والمائة عدم صحة وضوء وصلاة من توضأ بماء لاحق له فيه أو من أneau منصوب وكذلك الفسل

نمرة الصحيحة

- ٢١٦ دليل هذه الاحكام
- ٢١٧ الرد على المخالفين لهذه الاحكام
- ٢١٨ المسألة الثالثة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والفسل من آنية الذهب والفضة للرجال والنساء
- ٢١٨ دليل ماورد من الاعتراض على هذه المسألة
- ٢١٩ ما ورد من الاعتراض على هذه الادلة والرد عليها
- ٢١٩ المسألة الرابعة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والشرب من الماء الذي بأرض نمود واستثناء بئر النافقة
- ٢٢٠ الاستدلال على هذا الحكم بالاحاديث
- ٢٢٠ المسألة الخامسة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والفسل بماء المعصير مطلقاً
- ٢٢٠ المسألة السادسة والخمسون والمائة بيان المياه الجائز التطهير بها
- ٢٢٠ الاستدلال على ذلك من الكتاب الكريم
- ٢٢١ المسألة السابعة والخمسون والمائة من موجبات الوضوء ذهاب العقل
- ٢٢١ الدليل على هذه المسألة
- ٢٢٢ الرد على من خالف في هذا الحكم
- ٢٢٢ المسألة الثامنة والخمسون والمائة من موجبات الوضوء النوم مطلقاً
- ٢٢٣ الدليل على ذلك من الاحاديث
- ٢٢٤ ما ورد من الاحاديث التي تدل على عدم تقض النوم للوضوء
- ٢٢٤ تفصيل الأئمة في هذا الحكم واختلافهم
- ٢٢٥ قول أبي يوسف في تقض الوضوء بالنوم وتفصيل ذلك
- ٢٢٥ قول الامام مالك والامام احمد بن حنبل فيمن نام نوما يسيراً وهو قاعد
- ٢٢٥ قول الامام الشافعي في أن جميع النوم ينقض الوضوء قل أو كثر الا غير المتمكن
- ٢٢٥ ايراد حجج أقوال هؤلاء الأئمة والنظر فيها رواية ودراية بصورة مسبهة
- ٢٢٨ الكلام على حديث أعم النبي ﷺ بالنساء وبيان أن لا حجة فيه للخصم
- القائل بالتفريق بين أحوال النائم وأحوال النوم

مرة الصحيحة

- ٢٢٩ ابطال قول من ذهب الى أن النوم ناقض للوضوء مطلقا من جهة النظر
- ٢٣٠ ذكر أحاديث هي دليل للنخص وليس كذلك
- ٢٣٢ المسئلة التاسعة والخمسون والمائة في أن المني والبول والغائط من أي موضع خرجا من الدبر والاحليل ينتقض بها الوضوء وأدلة ذلك
- ٢٣٣ المسئلة الستون والمائة الرج الخارجة من الدبر تنقض الوضوء
- ٢٣٣ المسئلة الحادية والستون والمائة يجب الوضوء على المستنكح بشيء لكل صلاة فرضا كانت أو نافلة والدليل على ذلك مفصلا
- ٢٣٣ قول أبي حنيفة في المستنكح وحجته في ذلك
- ٢٣٥ ابطال قول الشافعي فيما ذهب اليه في مسئلة المستنكح
- ٢٣٥ المسئلة الثانية والستون بعد المائة يبان أن الوجوه المتقدمة تنقض الوضوء عمدا كان أو نسيانا أو بظلة اجماعا
- ٢٣٥ المسئلة الثالثة والستون والمائة مس الرجل ذكر نفسه خاصة عمدا وكذلك المرأة من النواقض والدليل على ذلك من الامر والنظر
- ٢٣٦ توثيق المصنف مروان بن الحكم وبسرة والاخذ بمحدينهما في المسألة
- ٢٣٧ بيان من قال بالوضوء من مس الفرج ومن خالف ذلك
- ٢٣٨ تحفظة الامام الشافعي في إيجاب الوضوء من مس الدبر
- ٢٣٨ احتجاج أبي حنيفة بمحدث طلق بن علي وبيان أن لا حجة له فيه
- ٢٤١ رأي أبي حنيفة الوضوء من الرعاف وملء الفم من القلس والرد عليه
- ٢٤٤ المسئلة الرابعة والستون والمائة من نواقض الوضوء أكل لحوم الابل نيئة ومطبوخة أو مشوية عمدا دون شعورها بحضة
- ٢٤٤ أدلة تقض الوضوء من أكل لحوم الابل والنظر فيها رواية ودراية
- ٢٤٤ المسئلة الخامسة والستون والمائة من نواقض الوضوء مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لأي عضو من أحدهما الآخر اذا كان عمدا وبهذا يقول الشافعية وأصحاب الظواهر

ثمرة مصيصة

- ٢٤٤ ايراد الادلة في الوضوء ينتقض من المس قرآنا وسنة وتفسير الملامسة
- ٢٤٥ ادعى قوم أن المس المذكور في الآية هو الجماع و بيان خطأهم
- ٢٤٦ دليل من قل إن الوضوء لا ينتقض باللمس ورد ذلك من جهة الاثر والنظر
- ٢٤٧ بيان أن حديث حمل النبي ﷺ أمامة بنت أبي المصمى يضمها اذا سجد ويرفها اذا قام ليس بحجة لمن خالفنا
- ٢٤٨ قول أبي حنيفة ان الوضوء لا ينتقض باقبلة ولا بالملامسة وجدت اللة أو لم توجد
- ٢٤٨ مذهب مالك أن الوضوء لا ينتقض بملامسة الرجل المرأة اذا كان بغير لثة واذا كان بلثة فعلى الملتذ فيهما الوضوء
- ٢٤٨ ابطال قول أبي حنيفة و بيان أنه ظاهر التناقض ولا يمكنه التعلق بالتأويل في الملامسة
- ٢٤٩ بيان أن لادليل لماك في مراعاة الشهوة واللة لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قول صاحب ولا ضبط قياس ولا احتياط
- ٢٤٩ ابطال تفريق الشافعي بين الشعر وغيره
- ٢٤٩ المسألة السادسة والستون والمائة من نواقض الوضوء ابلاج الذ كر في الفرج أنزل أو لم ينزل والدليل على ذلك
- ٢٥٠ المسألة السابعة والستون والمائة حمل الميت في نعش أو في غيره من نواقض الوضوء والدليل على ذلك
- ٢٥١ المسألة الثانية والستون والمائة من نواقض الوضوء طهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج اذا كان بعد اقطاع الحيض لكل صلاة وبرهان ذلك
- ٢٥٢ بيان من قل بايجاب الوضوء لكل صلاة على التى ينمادى بها الدم من

نمرة الصحيفة

فرجها متصلا بدم المحيض

- ٢٥٣ قول أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف في المسألة والنظر فيها
- ٢٥٥ المسألة التاسعة والستون والمائة أن الوضوء لا ينتقض بالرعاف ولا بالدم السائل من الجسد أو الخلق أو الأسنان أو الاحليل أو الدبر أو بحجامة وفصد ولا في كثير أو قل ولا قلس ولا قيح ولا أذى المسلم ولا ظلمه ولا مس الصليب والوثن ولا الردة والانحاط بلقة أو بغير لثة ولا المعاصي من غير ما ذكرنا إلى غير ذلك
- ٢٥٦ برهان إسقاط الوضوء من كل ما ذكرنا قرآنا وسنة واجماعا وقد اطنب المصنف في هذه المسألة بما لا مزيد عليه فينبغي الاطلاع عليه
- ٢٥٧ أدلة من قال بأحاديث تنيد وجوب النقض من أشياء وليس كذلك

﴿ ثم التهرست والمحمد لله أولا وآخرا ﴾

الموسوعات الإسلامية

المحلى

تصنيف للامام بهليل ، المحقق ، الفقيه ، الأصولي ، قوي المعارضة
شديد المعارضة ، بلغ البصائر ، صاحب التصانيف
المتممة في العقول والنقول ، والسنة ، والفقه ، والأصول
والفلسف ، مجتهد القرن الخامس ، فخر الاندلس
أبي محمد علي بن احمد بن سعيد بن حرم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مصبحة ومقابلة
على نسخة مخطوطات ونسخ معتقة
كاقتبست من النسخة التي اشتقها الأستاذ
شيخ احمد محمد شاكر

المجلد الثاني

منهورات
الكتاب : دار المعارف والعلوم - بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآشياء الموجبة غسل الجسد كله

١٧٠ - مسألة - إيلاج الحشفة أو إيلاج مقذارها ، من الذكر الذاهب الحشفة والذاهب أكثر من الحشفة - في فرج المرأة التي هو مخرج الولد منها ، بحرام أو حلال ، إذا كان تعمداً (١) أنزل أولم ينزل ، فإن عمدت هي أيضاً فذلك (٢) فكذلك أنزلت أولم تنزل ، فإن كان أحدهما مجنوناً (٣) أو سكران أو نائم أو مضى عليه أو مكرهاً ، فليس على من هذه صفته (٤) منهما إلا الوضوء فقط إذا أفاق أو استيقظ إلا أن ينزل ، فإن كان أحدهما غير بالغ فلا غسل عليه ولا وضوء ، فإذا بلغ لزمه الغسل فيما يحدث (٥) لافياً سلف له من ذلك والوضوء *

برهان ذلك ما حدثناه أحمد بن محمد الطنكي ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن المنثري ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه (٦) عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « إذا التقي الختانان وجب الغسل » *

وحدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب (٧) ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا شعبة وهشام الدستوائي كلاهما عن قتادة

-
- (١) في العينة « بسمد » (٢) كلمة « لذلك » محذوفة في العينة (٣) في المصرية « مجبوا » وهو خطأ ظاهر (٤) في المصرية « هذا صفته » (٥) في العينة « بما يحدث » (٦) في العينة « عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن أبيه » وهو خطأ (٧) في المصرية « أحمد بن وهب بن حرب » وهو خطأ

عن الحسن البصري عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا قد بين شعبها الأربع وألحق الختان بالختان قد وجب الغسل » •

قال أحمد بن زهير : وحدثنا عفان بن مسلم ثنا همام بن يحيى وأبان بن يزيد الطمار قالا جميعا ثنا قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا قد بين شعبها الأربع وأجهده نفسه قد وجب عليه الغسل أنزل أولم ينزل » قال أبو محمد : هذا فيه زيادة ثابتة عن الأحاديث التي فيها إسقاط الغسل ، والزيادة شريفة واردة لا يجوز تركها •

وانما قلنا في مخرج الولد لأنه لا ختان الا هنالك ، فواء كان محتوناً أو غير محتون (١) ، لأن لفظة « أجهده نفسه » تقتضي ذلك ، ولم يخص عليه السلام حراماً من حلال •

وانما قلنا بذلك في العمدة دون الأحوال التي ذكرنا ، لأن قوله عليه السلام : « إذا قد تم أجهده » وهذا الإطلاق ليس الا للمختار القاصد ، ولا يسمى المطلوب أنه قد ولا التام ولا المعنى عليه (٢)

وأما المجنون قد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر عليه السلام « المجنون حتى يفيق والصبي حتى يبلغ » فإذا زالت (٣) هذه الأحوال كلها من الجنون والاعماء والنوم والصبا فالوضوء لازم لهم قطعاً ، لأنهم يصيرون مخاطبين بالصلاة والوضوء لها جملة ، وبالنسبة (٤) ان كانوا مجننين ، وهؤلاء ليسوا بمجننين . وبالله تعالى التوفيق (٥)

(١) في المصرية « محبوباً أو غير محبوب » وهو خطأ (٢) هنا بهامش العينية ما نصه « قال شمس الدين الذهبي : هذا فيه نظر أن لو وكلنا الى هذا الحديث ، كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم : إذا اتى الختانان . في الحديث الآخر ! وهذا عما غفل عنه ابن حزم فان النبي عليه السلام أوجب الغسل بالقتاء الختانين لم يخص مكرها ولا تاماً ، وأظنه خرق الاجماع بهذا » (٣) في العينية « فإذا زادت » وهو خطأ (٤) في المصرية « وبالنسبة وبالوضوء » (٥) هنا بهامش العينية ما نصه : « قال الشيخ شمس الدين الذهبي : أتراه اذا أجنب المجنون يقول لا غسل عليه لكونه رفع عنه القلم ؟ بل حكم

فان قيل : فلا أوجبتم الفصل بقوله عليه السلام « اذا التقى المختانان وجب للفصل » ؟ قلنا : هذا الخبر أعم من قوله عليه السلام : « اذا أقحطت أو أكلت فلا غسل عليك » فوجب أن يستثنى الأقل (١) من العام ولا بد ، ليؤخذ بهما معاً ثم حديث أبي هريرة زائد حكاه على حديث الاكل فوجب إعماله أيضاً .
وأما كل موضع لاختان فيه ولا يمكن فيه المختان فلم يأت نص ولا سنة بإيجاب الفصل من الايلاج فيه ، ومن رأى أن لاغسل من الايلاج في الفرج ان لم يكن أنزل - : عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود ورافع بن خديج وأبو سعيد الخدري وأبي بن كعب وأبو أيوب الأنصاري وابن عباس والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت وجهور (٢) الأنصار رضى الله عنهم وعطاء بن أبي رباح وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وهشام بن عروة والأعمش وبعض أهل الظاهر * (٣)

وروى الفصل في ذلك عن عائشة أم المؤمنين وأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والمهاجرين رضى الله عنهم ، وبه يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي وبعض أصحاب الظاهر *

١٧١ - مسألة - فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد اذا أفاق المضي عليه والمجنون وانتهى التام ووصح السكران وأسلم الكافر ، وبالاجتناب يجب الفصل والبلوغ * (٤)

برهان ذلك قول الله تعالى : (قلن كنتم جنبا فاطهروا) فلو اغتسل الكافر قبل أن يسلم والمجنون قبل أن يفيق أو غسل المضي عليه قبل أن يفيق والسكران : لم يجزهم ذلك من غسل الجنابة وعليهم إعادة الفصل لأنهم مخروج الجنابة منهم صاروا

أزاله في جنونه حكم ولوج ذكره في فرج » (١) في الجنبة « الاول » بدل « الأقل » وهو خطأ (٢) في الجنبة « وجهرة الأنصار » (٣) في الجنبة « وبعض أصحاب الظاهر » (٤) كلمة « والبلوغ » ثابتة في الأصلين ولا نرى لها موقفاً في سياق القول ، ونظها من أخطاء الناسخين

الفصل من الجنابة

جنباً ووجب الفسل به ولا يجوز الفرض المأمور به إلا بغية أذاته قصداً إلى تأدية ما أمر الله تعالى به قال الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وكذلك لو توضؤا في هذه الأحوال للحدث لم يجزم ولا بد من إعادته بعد زوالها لما ذكرنا (١) •

١٧٢ - مسئة - والجنابة هي الماء الذي يكون من نوعه الولد ، وهو من الرجل أبيض غليظ راحته الطلع وهو من المرأة رقيق أصفر ، وماء العقيم والماء يوجب الفسل ، وماء الخصى (٢) لا يوجب الفسل ، وأما المني والذكر السالم الاثنيتين أو إحداهما فإياه يوجب الفسل •

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عباس بن الوليد ثنا يزيد بن ريع ثنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن أم سليم حدثت « أنها سألت نبي الله ﷺ عن المرأة ترى في منائها ما يرى الرجل ؟ فقال رسول الله ﷺ : إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل قيل وهل يكون هذا ؟ قال رسول الله ﷺ : نعم فمن أين يكون الشبه ! إن ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر ، فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه » •

قال أبو محمد فهذا هو الماء الذي يوجب الفسل وماء العقيم والماء والماء الخصى وإن كان محبوباً فهذه صفته وقد يولد لهذا وأما ماء الخصى فإما هو أصفر فليس هو الماء الذي جاء النص بإيجاب الفسل فيه فلا غسل فيه ولو أن امرأة شفت (٣) وهي بالغ أو غير بالغ فدخل التي فرجها فغسلت فأنسل عليها ولا بد لأنها قد أنزلت الماء يقينا. ١٧٣ - مسئة وكيف خرجت الجنابة المذكورة بضربة أو عدة أو لغير ذلك أو لم يشعر به حتى وجده أو باستنكاح أو بفسل واجب في ذلك

برهان ذلك قوله تعالى : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) وأمره عليه السلام إذا فضخ (٤)

(١) في المصرية « كما ذكرنا » (٢) في المصرية « ماء الحيض » وهو خطأ (٣) بضم الشين وكسر الفاء مبنى لما لم يسم فاعله - والشفر بضم الشين واسكان الفاء حرف الفرج وشفر المرأة - بفتح الشين والفاء - ضرب شفرها (٤) بالضاد

الماء أن يقتل، وهذا عموم لسلك من خرجت منه الجنابة، ولم يستثن عز وجل ولا رسوله عليه السلام حالا من حال فلا يحل لأحد أن يخص النص برأيه بغير نص، وهذا هو قول الشافعى وداود.

وقال ابو حنيفة ومالك من خرج منه المني - لمعة قال ابو حنيفة: او ضرب على استه فخرج منه المني فعليه الوضوء ولا غسل عليه وهذا قول لخلاف للقرآن وللسنن الثابتة والقياس وما نعلمه عن أحد من السلف إلا عن سعيد بن جبير وحده فإنه ذكر عنه لا غسل إلا من شهوة *

قال أبو محمد: أما خلافهم للقياس فإن الغائط والبول والريح موجبة للوضوء ولا يختلفون أن كيفما خرج ذلك فالوضوء فيه وكذلك الحيض موجب للفسل وكيفما خرج فالفسل فيه فكان الواجب أن يكون المني كذلك فلا بالقرآن أخذوا ولا بالسنة عملوا ولا القياس طردوا *

والعجب أن بعضهم احتج في ذلك بأن الغائط والبول ليس في خروجهما حال تحميل الجسد قال: والمني اذا خرج لشهوة أذهب الشهوة وأحدث في الجسد أثراً فوجب أن يكون بخلافهما *

قال على: وهذا تخليط بل اللذة في خروج البول والغائط والريح أشد عند الحاجة الى خروجها منها في خروج المني وضرر المني (١) امتناع خروجها (٢) أشد من ضرر امتناع خروج المني فقد استوى الحكم في ذلك (٣) والله تعالى التوفيق. فمن تأذى المستنكح بالفسل فليتميم لانه غير واجد ما يقدر على الفسل به فحكمه التيميم بنص القرآن. والله تعالى التوفيق *

١٧٤ - مسئلة ولو أن امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها، لا غسل ولا وضوء لأن الفسل إنما يجب عليها من إنزالها لا من إنزال غيرها والوضوء إنما يجب عليها من حدثها لا من حدث غيرها وخروج ماء

والخاء المجتمعين أى دفق وضخ الماء دفقه (١) لفظ « ألم » ساقط من التيمية (٢) في المصرية « خروج » (٣) هذه الجملة في التيمية غير واضحة ونصها « وضرر امتناع خروجها أشد عند الحاجة الى خروجها فقد استوى في الحكم في ذلك » وهو معروف

الرجل من فرجها ليس ازالا منها ولا حدثا منها (١) فلا غسل عليها ولا وضوء. وقدرى
من الحسن أنها تقتسل وعن قتادة والأوزاعي وأحمد واسحاق تنوضاً. قال على :
ليس قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ .

١٧٥ - مسألة - فلو أن امرأة شفرها رجل فدخل ماؤه فرجها فلا غسل عليها
إذا لم تنزل هي . وقدرى عن عطاء والزهرى وقاتدة : عليها الغسل قل على : إيجاب
الفصل لا يلزم الابنص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ *

١٧٦ - مسألة - ولو أن رجلاً أو امرأة أجنبيا وكان منهما وطء دون إزال (٢)
فاغتسلا وبالا أو لم يبالا (٣) ثم خرج منهما أو من أحدهما بقية من الماء المذكور أو كله
فالفصل واجب في ذلك ولا بد ، فلو صليا قبل ذلك أجزأتها صلاتهما ثم لا بد من
الفصل ، فلو خرج في نفس الفصل وقد بقي أقله أو أكثره لزمهما أو اقله خرج ذلك
منه ابتداء الفعل ولا بد *

رهان ذلك عموم قوله عز وجل : (وان كنتم جنبا فاطهروا) والجنب هو من
ظهرت منه الجنابة . وقوله عليه السلام : « اذا فضخ الماء فليغتسل » ولا يجوز
تخصيص هذا العموم بالرأى

وقال أبو حنيفة : ان كان الذى خرج منه المني قد بال قبل ذلك فانفصل عليه
وان كان لم يبل فلا غسل عليه

وقال مالك : لا غسل عليه بال أو لم يبل

وقال الشافعى كقولنا .

قال أبو محمد : واحتج من لم ير الفصل بأنه قد اغتسل والفصل انما هو لتزول
الجنابة من الجسد وإن لم تظهر

وخطأ . والصواب ما هنا وهو الذى في المصرية (١) أما وجوب الغسل فلا دليل عليه
لأنه لم يحصل منها ازال ، وأما الوضوء فالظاهر وجوبه لأن الخارج منها وان كان منى
الرجل الا انه لا يخلو من اختلاطه برطوبات خارجية منها . وهذا الاحوط (٢) في المصرية
« وطء فقصد دون ازال » ولفظ « فقصد » لا معنى له ولعل صوابه « فقط »
والذى هنا هو ما في التنية (٣) في المصرية « أولم ينزلا » وهو خطأ يأباه السياة

قال علي : وهذا ليس كما قالوا بل ما انفصل إلا من ظهور الجنابة (١) لقوله عليه السلام : « اذا رأيت الماء » ولو ان امرأ التذّن بالتذكر حتى أيقن أن المي قد صار في المثانة ولم يظهر ما وجب عليه غسل لأنه ليس جنباً بعد ومن ادعى عليه وجوب الغسل فعليه البرهان من القرآن أو السنة *

فان قيل : قد روى نحو قول مالك عن علي وابن عباس وعطاء . قلنا : لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد صح عن علي وابن عباس وابن الزبير إيجاب الغسل على المستحاضة لكل صلاة ، فلم يأخذ بذلك مالك ولا أبو حنيفة ، ومن الباطل أن يكون علي وابن عباس رضى الله عنهما حجة في مسألة غير حجة في أخرى . والله تعالى التوفيق *

١٧٧ - مسألة - ومن أوج في الفرج وأجنب فعليه النية في غسله ذلك لها معاً ، وعليه أيضاً الوضوء ولا بد ، ويجزئ في أعضاء الوضوء غسل واحد ينوي به الوضوء والغسل من الإيلاج ومن الجنابة ، فان نوى بعض هذه الثلاثة ولم ينو سائرها أجزأه لما نوى ، وعليه الاعادة لما لم ينو ، فان كان مجنباً باحتلام أو يقظة من غير إيلاج فليس عليه إلا نية واحدة للغسل من الجنابة فقط *

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أوجب الغسل من الإيلاج وان لم يكن انزال (٢) ومن الانزال وان لم يكن إيلاج ، وأوجب الوضوء من الإيلاج ، فهي أعمال متفجرة ، وقد قال عليه السلام « اتما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » ، فلا بد لكل عمل ما مور به من القصد الى تأديته كما أمره الله تعالى ، ويجزئ من كل ذلك عمل واحد لأنه قد صح عنه ﷺ أنه كان يغتسل غسل واحد من كل ذلك ، فأجزأ ذلك بالنص ، ووجبت النيات بالنص ، ولم يأت نص بأن نية لبعض ذلك تجزئ عن نية الجميع ، فلم يجز ذلك . والله تعالى التوفيق *

١٧٨ - مسألة - وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال والنساء وكذلك الطيب والسواك

(١) في النية « إلا لظهور الجنابة » (٢) في المصرية « وان لم يكن أنزل »

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله الحمداً ثنا أبو اسحاق ابراهيم ابن احمد ثنا القزيرى ثنا البخارى ثنا علي — هو ابن المني — ثنا حرمي بن عمارة (١) ثنا شعبة عن أبي بكر بن المنكر حدثني عمرو بن سليم الانصارى قال : أشهد على أبي سعيد الخدرى قال : أشهد على رسول الله ﷺ قال : « الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيباً » قال عمرو بن سليم : أما الفصل فأشهد انه واجب وأما الاستئذان والطيب فله أعلم أو واجب هو أم لا ولكن هكذا في الحديث • وروينا بإيجاب الفصل أيضاً مسنداً من طريق عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس وأبي هريرة كلها في غاية الصحة فصار خبراً متواتراً يوجب العلم (٢) ومن قال بوجوب فرض الفصل يوم الجمعة عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لم يخالفه فيه أحد منهم ، وأبو هريرة وابن عباس وأبو سعيد الخدرى وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعمرو بن سليم وعطاء وكعب والمسيب بن رافع •

أما عمر فإنه قال على المنبر لثمان يوم الجمعة — وقد قال عثمان : ما هو الا أن سمعت الأذان الاول فتوضأت وخرجت فقال له عمر — والله لقد علمت ما هو بالوضوء ، والوضوء أيضاً وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالفصل • وروينا عن أبي هريرة انه قال : لله على كل مسلم أن يقتل من كل سبعة أيام يوماً فينسل كل شيء منه ويمس طيباً إن كان لأهله ، والنسل يوم الجمعة واجب كفصل الجنابة •

فأما اللفظ الاول فن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة واللفظ الثاني عن مالك بن أنس عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة •

وعن سعد بن أبي وقاص : ما كنت أرى مسلماً يدع الفصل يوم الجمعة وقال ابن مسعود في شيء غلب به : لأننا أحق من الذي لا يقتل يوم الجمعة • قال أبو محمد : لا يحمق من ترك ما ليس فرضاً ، لأن رسول الله ﷺ قال فيه :

(١) حرمي — بالحاء والراء المفتوحين — وعمارة باليم والراء — ووقع في المصرية « عبادة » بالباء والدال وهو خطأ (٢) في البنية « فوجب العلم »

« أفلح إن صدق ، دخل الجنة إن صدق » والمفلح المضمون له الجنة ليس أحق
وعن عمار بن ياسر في شيء ظن به : أنا إذ كن لا يقتل يوم الجمعة
وعن أبي سعيد الخدري : أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الفسل يوم
الجمعة على كل محتمل

وعن ابن عمر - وسئل عن الفسل يوم الجمعة فقال - : أمرنا به رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وعن كعب انه قال : لله على كل حالم أن يقتل في كل سبعة
أيام مرة فيفسل رأسه جسده وهو يوم الجمعة ، فقال ابن عباس : وأنا أرى أن يتطيب
من طيب أهله ان كان لهم *

وسئل ابن عباس عن غسل يوم الجمعة فقال : اغتسل . وروينا أمره بالطيب
من طريق حماد بن سلمة عن جعفر بن أبي وحشية عن مجاهد عن ابن عباس ،
وأمره بالفسل عن ابن جريج عن عطاء عنه . وروينا من طريق عبد الرزاق عن
سفيان الثوري أن غسل يوم الجمعة واجب *

وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة عن ابراهيم بن
ميسرة عن طاوس قال : سمعت أبا هريرة يوجب الطيب يوم الجمعة
وروينا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال
سمعت أبا سعيد الخدري يقول : ثلاث هن على كل مسلم يوم الجمعة : الفسل والسواك
ومس من طيب ان وجده *

قال أبو محمد : ما علم أنه يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم إسقاط
فرض الفسل يوم الجمعة

وذهب جماعة من المتأخرين الى أنه ليس بواجب واحتجوا بحديث عمر وعثمان
الذي ذكرناه وبحديث رويناه من طريق عائشة رضي الله عنها : « كان الناس يأتون
الجمعة من منازلهم ومن العوالي فيأتون في العباء ويصيبهم الغبار فيخرج منهم الريح
فأتى رسول الله ﷺ إنسان منهم وهو عندي فقال رسول الله ﷺ : لو أنكم
تظهرون لي يومكم هذا » . وعنهما أيضاً : « كان الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة فكان

يكون لهم غل (١) قيل لهم : لو اغتسلتم يوم الجمعة وبمحدث عن الحسن : « أنبئنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يغتسل يوم الجمعة ولكن كان أصعابه يغتسلون » *

وبمحدث من طريق ابن عباس : « كان رسول الله ﷺ ربما اغتسل وربما لم يغتسل يوم الجمعة » . وبمحدث آخر من طريق ابن عباس في الغسل يوم الجمعة : « أنه خير لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس بواجب ، وسأخبركم كيف بدأ الغسل ، (٢) كان الناس بمجهدين يلبسون الصوف ويسلمون على ظهورهم ، وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف ، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار وعرق الناس في الصوف حتى ثارت منهم رياح أدّى بذلك بعضهم بعضاً ، فلما وجد رسول الله ﷺ ذلك الريح قال أيها الناس إذا كان هذا اليوم فغسلوا ولبس أحدكم طيباً أفضل ما يجيد من دهنه وطيبه قال ابن عباس : ثم جاء الله بالخير ، ولبسوا غير الصوف ، وكفوا العمل ، ووسعوا مسجدهم ، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من من العرق » *

وبمحدث عن سمرة عن النبي ﷺ « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » ومثله من طريق أنس عنه عليه السلام نصاً ، وكذلك من طريق الحسن ، ومن طريق جابر عنه عليه السلام ، ومثله نصاً (٣) عن عبد الرحمن ابن سمرة وأبي هريرة ، ومثله عن يزيد بن عبد الله أبي العلاء (٤) *

وهذا كل ما شئوا به ، وكله لا حجة لهم فيه ، لأن كل هذه الآثار لا خير فيها ، حاشا حديث عائشة وعمر فهما صحيحان ، ولا حجة لهم فيهما على مسنيين إن شاء الله تعالى

أما حديث الحسن ويزيد بن عبد الله فرسلان ، وكم من مرسل للحسن

(١) بفتح التاء المشددة والفاء أي ريح كريهة

(٢) في النسخة « كيف كان بدء الغسل (٣) في النسخة « أيضاً »

(٤) حديث يزيد هذا لم أعرفه ولم يتكلم عيه المؤلف فيما يأتي ، فإن كان كما قال

فهو مرسل لأن يزيد من التابعين مات سنة ١٠٨ أو ١١١

لا يأخذون به ، كرسله في الوضوء من الضحك في الصلاة ، لا يأخذ به المالكيون والشافعيون ، وكرساله « ان الأرض لا تنجس » لا يأخذ به الحنفيون ، وكذلك ليزيد بن عبد الله ، ومما يوجب المقت من الله تعالى أن يجعلوا المرسل حجة ثم لا يأخذون به ، أو أن لا يروه حجة ثم يحتجون به ، فيقولون مالا يفضلون (كبر مقتا عند الله) *

وأما حديثنا (١) ابن عباس فأحدهما من طريق محمد بن معاوية النيسابوري ، وهو معروف بوضع الاحاديث والكذب والثاني من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة وقد رويناه من طريق عمرو بن أبي عمرو — هذه نفسها — عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « من أتى بهيمة فأقتلوه واقتلوهام معه » فان كان خبر عمرو حجة فلما أخذوا بهذا (٢) ، وان كان ليس بحجة فلا يحمل لهم الاحتجاج به في رد السنن الثابتة وأما عمرو فضعيف لا نحتاج به لنا ، ولا قبله حجة علينا ، وهذا هو الحق الذي لا يحمل خلافه ، ولو احتججنا به في موضع واحد لأخذنا بخبره في كل موضع (٣) فان قالوا : قد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في قتل البهيمة ومن أتاها ، قلنا لهم : وقد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في إسقاط غسل الجمعة ولا فرق ، ثم لو صح حديث عمرو هذا لما كان لهم فيه حجة ، بل لكان لنا حجة عليهم (٤) لانه ليس فيه من كلام (٥) النبي ﷺ إلا الامر بالنسل وإيجابه وأما كل ما تعلقوا به من إسقاط وجوب النسل فليس من كلامه عليه السلام ، وإنما هو من كلام ابن عباس وظنه ولا حجة في أحد دونه عليه السلام *

وأما حديث سمرة قاتما هو من طريق الحسن بن سمرة ، ولا يصح للحسن سمع من سمرة إلا حديث العقبة وحده ، فان أبوا الا الاحتجاج به ، قلنا لهم : قد رويناه

(١) في المصرية « حديث » بالافراد وهو خطأ (٢) في المصرية « قلنا خذوا بهذا » (٣) عمرو بن أبي عمرو ثقة وثقه أبو زرعة والسجلى وقال احمد وأبو حاتم : ليس به بأس ، وقد أنكروا عليه حديث البهيمة . وروى له الشيخان وقال الذهبي . حديثه حسن منقطع عن الرتبة العليا من الصحيح (٤) في الغيبة « بل كان حجة لنا عليهم » (٥) في المصرية « كلام من »

من طريق الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ : « من قتل عبده قتلناه . ومن جده جدهناه » والخنفزيون والمالكيون والشافعيون لا يأخذون بهذا ، وروينا أيضا عنه عن سمرة عن النبي ﷺ : « عبدة الرقيق أربع » وهم لا يأخذون بهذا . ومن الباطل والمار احتجاجهم في الدين برواية ما اذا وافقت تقليدنا ، ومخالفتهم لها بعينها اذا خالفت تقليدنا ، ما نرى ديننا يبقى ^(١) مع هذا ، لانه اتباع الهوى في الدين •

وأما حديث أنس فهو من رواية يزيد الرقاشي وهو ضعيف ، صح عن شعبة أنه قال : لأن أقطع الطريق وأزني أحب اليّ من أن أروى عن يزيد الرقاشي ، ورب حديث ليزيد الرقاشي تركوه لم يحتجوا فيه الا بضعفه فقط ^(٢) ، ومن رواية الضحاك ابن حمزة وهو هالك ، عن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط ، عن ابراهيم بن مهاجر وهو ضعيف ، ثم نظرنا في حديث جابر فوجدناه ساقطا ، لانه لم يرو الا من طرق ^(٣) في أحدها رجل مسكوت عن اسمه لا يعرف من هو ، وفي ثانيهما أبو سفيان عن جابر وهو ضعيف ، ومحمد بن الصلت وهو مجهول ، وفي الثالث منها الحسن بن جابر ولا يصح مماع الحسن بن جابر •

وأما حديث عبد الرحمن بن سمرة فهو من طريق سلم بن سليمان أبي هشام البهرى وليس بالقوى ^(٤)

وأما حديث أبي هريرة فهو من رواية أبي بكر الهذلي وهو ضعيف جدا ^(٥)

(١) في المصرية « ينبغي » (٢) يزيد بن ابان الرقاشي رجل قاص زاهد سمى الحفظ قال ابن حبان : « كان من خيار عباد الله من البكائين بالليل لسكرته غفل عن حفظ الحديث شغلا بالعبادة ، لأنحل الرواية عنه الا على جهة التعجب »

(٣) في المصرية « طريق » بالافراد وهو خطأ ^(٤) في المصرية « سالم بن سليمان أبي هشام » وفي اليمنية « سلم بن سليم بن هاشم » وكلاهما خطأ ، والصواب أن اسمه سلم بن سليمان ، وكنيته أبو هاشم أو أبو هشام على اختلاف فيها قال العقيلي : « لا يقيم الحديث » وحديث سلم هذا ذكره في لسان الميزان أنه رواه سلم عن أبي حرة عن الحسن بن سمرة . ولم يذكر عبد الرحمن بن سمرة قاله أعلم بالصواب .

(٥) في اليمنية بمحذ « جدا » .

فسقطت هذه (١) الآثار كلها ثم لو صحت لم يكن فيها نص ولا دليل على أن غسل الجمعة ليس بواجب ، وإنما فيها أن الوضوء نعم العمل (٢) ، وأن الغسل أفضل وهذا لاشك فيه ، وقد قال الله تعالى : (ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم) فهل دل هذا اللفظ على أن الإيمان والتقوى ليس فرضاً ؟ حاشا لله من هذا ، ثم لو كان في جميع هذه الأحاديث نص على أن غسل الجمعة ليس (٣) فرضاً لما كان في ذلك حجة ، لأن ذلك كان يكون موافقاً لما كان الأمر عليه قبل قوله عليه السلام « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وعلى كل مسلم » وهذا القول منه عليه السلام شريعته ورواه وحكم زائد ناسخ للحالة الأولى بيقين لاشك فيه ، ولا يحل ترك النسخ بيقين ، والاخذ بالنسخ •

وأما حديث عائشة رضي الله عنها : « كانوا أعمال أنفسهم ويأتون في العباء والغبار من الموالى فتشور لهم رواه قال رسول الله ﷺ : لو تطهروا ليومكم هذا » أو « أو لا تغسلون » فهو خبر صحيح ، إلا أنه لا حجة لهم فيه أصلاً ، لأنه لا يخلو هذا من أن يكون قبل أن يخطب عليه السلام على المنبر فأمر الناس بالغسل يوم الجمعة ، وقيل أن يخبر عليه السلام بأن غسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم وكل محتلم والطيب والسواك وقبل أن يخبر عليه السلام أنه حق لله تعالى على كل مسلم ، أو يكون بعد كل ما ذكرنا ولا سبيل إلى قسم ثالث ، فإن كان خبر عائشة قبل ما رواه عمر بن الخطاب وابنه وأبو هريرة وابن عباس ، وأبو سعيد الخدري وجابر ، فلا يشك ذو حس سليم في أن الحكم المتأخر ، وإن كان خبر عائشة بعد كل ما ذكرنا من إيجاب الغسل يوم الجمعة والسواك والطيب وأنه حق لله تعالى على كل مسلم ، فليس فيه نص ولا دليل على نسخ الإيجاب المتقدم ، ولا على إسقاط حق الله تعالى المنصوص على إثباته ، وإنما هو تبكيك لمن ترك الغسل المأمور به الموجب فقط ، وهذا تأكيد للأمر المتيقن لا إسقاط له فقد نهى

(١) في النسخة بجذف لفظ « هذه » (٢) في النسخة « يوم العمل » وهو خطأ

(٣) في النسخة بجذف « ليس » وهو خطأ

ورسول الله ﷺ عن الوصال فلم يمتنعوا فواصل بهم تنكيلا لهم ، أفيسوغ في عقل أحد أن ذلك نسخ لنهي عن الوصال ؟ !

وكل ما اخبر عليه السلام أنه واجب على كل مسلم ، وحق الله تعالى على كل محتلم ، فلا يحمل تركه ولا القول بأنه منسوخ أو أنه ندب ، الا بنص جلي بذلك ، مقطوع على أنه وارد بعده ، مبين انه ندب أو أنه قد نسخ ، لا بالظنون الكاذبة المتروك لها اليقين •

هذا لو صح أن خبر عائشة كان بعد الايجاب للفعل (١) وهذا لا يصح أبدا بل في خبر عائشة دليل بين على أنه كان قبل الايجاب ، لانها ذكرت أن ذلك كان والناس عمال انفسهم ، وفي ضيق من الحال وقلة من المال ، وهذه صفة أول الهجرة بلا شك والراوى لا يوجب الفعل أبو هريرة ، وابن عباس ، وكلاهما متأخر الاسلام والصحبة أما أبو هريرة فاسلامه اترفتح خير ، حين أنست أحوال المسلمين ، وارتفع الجهد والضيق عنهم ، وأما ابن عباس فبعد فتح مكة قبل موت رسول الله صلعم بعامين ونصف فقط ، فارتفع الاشكال جملة والحمد لله رب العالمين

واما حديث عمر فاتهم قالوا : لو كان غسل الجمعة واجبا عند عمر وعثمان ومن حضر من الصحابة رضي الله عنهم لما تركه عثمان ولا أقر عمر وسائر الصحابة عثمان على تركه وقالوا : فدل هذا على انه عندم غير فرض

قل أبو محمد : هذا قول لا ندرى كيف استطلعت (٢) به ألسنتهم ! لانه كله قول بما ليس في الخبر منه شيء لا نص ولا دليل ، بل نصه ودليله بخلاف ماقلوه أول ذلك أن يقال لهم : من لكم بأن عثمان لم يكن اغتسل في صدر يومه ذلك ؟ ومن لكم بأن عمر لم يأمره بالرجوع للفعل ؟

قلنا قالوا : ومن لكم بأن عثمان كان اغتسل في صدر يومه ؟ ومن لكم بأن عمر أمره بالرجوع الى الفعل قلنا : هبكم أنه لا دليل عندنا بهذا ، ولا دليل عندكم بخلافه

(١) في البنية « هذا لو صح خبر عائشة كان هذا الايجاب للفعل » وهو خطأ وتحريف

(٢) في البنية « انحطقت »

فن جعل دعواكم في الغلبر ، وتكهنكم ما ليس فيه ، وفقوكم ما لا علم لكم به : أولى من مثل ذلك من غيركم ؟ وإنما اتقى في هذا اذ دعواكم ودعوانا ممكنة - أن يبقى الغلبر للاحجة فيه لكم ولا عليكم ، ولاننا ولا علينا ، وهذا ما لا مخلص منه ، فكيف ومعنا الدليل على كل ما قلناه ؟ *

وأما عثمان رضى الله عنه فان عبد الله بن يوسف حدثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب محمد بن العلاء واسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - كلاهما عن وكيع عن مسمر بن كدام عن جامع بن شداد قل سمعت حمران بن أبان قل : كنت أضمر لثمان طهورة فما أتى عليه يوم الا وهو يفيض دليه نطفة (١) . فقد ثبت بأصح إسناد أن عثمان كان يغتسل كل يوم ، فيوم الجمعة يوم من الايام بلا شك ، ولو لم يكن هذا الغلبر عندنا ، لوجب أن لا يظن مثله رضى الله عنه خلاف أمر رسول الله ﷺ بل لا يقطع عليه إلا بضاعته ، وان لم يمين ذلك في خبر ، كما يقطع بأنه صلى الصبح في ذلك اليوم وسائر الايام له بلا شك وان لم يرو لنا ذلك *

وأما عمر رضى الله عنه ومن معه من الصحابة رضى الله عنهم ، فهذا الغلبر عنهم حجة لنا ظاهرة بلا شك ، لأن عمر قطع الخطبة منكرًا على عثمان أن لم يصل الفضل بالروح ، فلو لم يكن ذلك فرضا عنده وعندهم لما قطع له الخطبة ، وعمر قد حلف : « والله ما هو بالوضوء » فلو لم يكن الفضل عنده فرضا لما كانت يمينه صادقة ، والذي حصل من عمر بن الخطاب ومن الصحابة بلا شك فهو إنكار ترك الفضل ، والاعلان بأن رسول الله ﷺ كان يأمر بالنسل يوم الجمعة ، ولا يجوز أن نظن بأحد من الصحابة رضى الله عنهم أن يستجيز خلاف أمره عليه السلام ، مع قول الله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) فصح ذلك الغلبر

(١) في الاصل « لميط عليه لطمه » بدون اعجام وهو خطأ . والصواب ما هنا وصحناه من صحيح مسلم . قال النووي : « النطفة . بضم التاء وهي المساء القليل ومراده لم يكن يمر عليه يوم الاغتسل » انظر هامش للقسطاني (ج ٢ ص ٢٢٤)

حجة لنا وإجماعاً من الصحابة رضى الله عنهم ، إذ لم يكن فيهم آخر يقول لعمر : ليس ذلك عليه واجباً *

قال أبو محمد : و يبين ندرى أن عثمان قد أجاب عمر في إنكاره عليه وتمظيمه أمر الفسل بأحد أجوبة لأبد من أحدها : إما أن يقول له : قد كنت اغتسلت قبل خروجى الى السوق ، وإما أنت يقول له : بى عذر مانع من الفسل ، أو يقول له : أنسيت وهأنذا راجع^(١) فاقفلس ، فداره كانت على باب المسجد مشهورة الى الآن أو يقول له : سأغفلس ، فإن الفسل لليوم لا للصلاة . فهذه أربعة أجوبة كلها موافقة لقولنا . أو يقول له : هذا أمر ندب وليس فرضاً وهذا الجواب موافق لقول خصوصنا *

فليت شعرى ! من الذى جعل لم التعلق بمجواب واحد من جملة خمسة أجوبة كلها ممكن ، وكلها ليس فى الخير شيء منها أصلاً ؟ دون أن يحاسبوا أنفسهم بالأجوبة الأخرى ، التى هى أدخل فى الامكان من التى تعلقوا به ، لأنها كلها موافقة لأمر رسول الله ﷺ ، ولما خاطبه به عمر رضى الله عنه بمحضرة الصحابة رضى الله عنهم . والتى تعلقوا هم به تكهنات مخالف لأمر رسول الله ﷺ ولما أجمع عليه الصحابة *

ثم لو صح لم ما يدعونه من الباطل من أن عمر ومن يحضرته رأوا الأمر بالفسل ندباً وهذا لا يصح بل الصحيح خلافه بنهى الخبر ، فقد أوردنا عن أبى هريرة وسعد وأبى سعيد وابن عباس القطع بإيجاب الفسل يوم الجمعة بعد موت عمر بهدر - فصح وجود خلاف ما يدعونه بالدعوى الكاذبة إجماعاً ، وإذا وجد التنازع فليس قول بعضهم أولى من قول بعض ، بل الواجب حينئذ الرد الى سنة رسول الله ﷺ ، وسفته عليه السلام قد جاءت بإيجاب الفسل والسواك والطيب ، إلا أن يدعوا أن أباً هريرة وسعداً وأباً سعيد وابن مسعود وابن عباس خالفوا الاجماع فحسبهم بهذا ضلالاً *

(١) فى الجنة « وهأنذا أرجع »

ثم لو صح لم أن عمر وعثمان قالا بأن الغسل يوم الجمعة نذر — ومعاذ الله من أن يصح هذا عنهما — فمن أين لم تعظيم خلاف عمر وعثمان في هذا الباطل المتكهن؟ ولم يظلموا على أنفسهم خلاف عمر وعثمان بحضرة الصحابة رضى الله عنهم في هذا الخبر نفسه ، في ترك عمر الخطبة ، وأخذ في الكلام مع عثمان ، ومجاوبة (١) عثمان له بعد شروع عمر في الخطبة ، وهم لا يجيزون هذا *

وكذلك الخبر الثابت من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عمر قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة قنزل وسجد وسجدوا معه ، ثم قرأها في الجمعة الأخرى فتبشروا للسجود فقال لهم عمر : على رسلكم ، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء . فقال المالكيون : ليس العمل على هذا ، وقال الحنفيون : السجود واجب *

قال أبو محمد : أفىكون أعجب من هذا أو أدخل في الباطل منه أن يكون كلام عمر مع عثمان في الخطبة بما لا يجذونه فيه من إسقاط فرض غسل الجمعة — حجة عندهم ، ثم لا يبالون مخالفة عمر في عمله وقوله بحضرة الصحابة رضى الله عنهم — إن السجود ليس مكتوبا علينا عند قراءة السجدة وفي نزوله عن المنبر للسجود إذا قرأ السجدة ؟ أفىكون في العجب أكثر من هذا ؟ ! وأن هذا الى التلاعب أقرب منه الى الجدل *

وكم قصة خالفوا فيها عمر وعثمان تقليداً لآراء من لا يضمن له الصواب في كل أقواله ، كقول عثمان وعلى وطلحة والزبير وغيرهم : أن لا غسل من الإيلاج إذا لم يكن هناك إماء (٢) وكقول عمر وابن مسعود : من أجنب ولم يججد الماء فلا يجوز له التيمم ولا الصلاة ولو بقي كذلك شهرا وكما روى عن عمر وعثمان بالقضاء بأولاد الفارة (٣) رقيقاً لسيدها ، ومثل هذا كثير جداً *

وقال بعضهم : هذا مما تعظم به البلوى ، فلو كان فرضاً لما خفي على العلماء ، قلنا :

(١) في المصرية «ولمجاوبة» وهو خطأ (٢) في المصرية «منا» وهو خطأ ولحن . (٣) بالثنين المجمة وهو التي خدع فيها زوجها فقام أنها حرة ثم ظهر له أنها أمة . ونفله هذا يخالف ما نقله ابن الاثير في النهاية ان عمر قضى فيه برة أي يفرم الزوج لمولاه عبداً أو أمة ويرجع بها على من غره ويكون ولده حراً *

ثم ما خفى ، قد عرفه جميع الصحابة رضى الله عنهم وقلوا به *
وهؤلاء الخنفزيون قد أوجبوا الوضوء من كل دم خارج من الثنات أو الجسد أو
من القلس ، وهو أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرفه غيرهم ، فلم يروا ذلك حجة على
أنفسهم *

والمالكيون يوجبون التمسك في النسل فرضاً ، والفوري في الوضوء فرضاً ، تبطل
الطهارة والصلاة بتركه وهذا أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرف ذلك غيرهم ، فلم يروا
ذلك حجة على أنفسهم *

والشافعيون يرون الوضوء من مس الدبر ، ومن مس الرجل ابنته وأمه ، وهو
أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرف ذلك غيرهم ، فلم يروا ذلك حجة على أنفسهم ، ثم
يرونه حجة إذا خالف (١) أهواءهم وتقليدكم : ونعوذ بالله من مثل هذا العمل في الدين
ومن أن يقول رسول الله ﷺ في شيء : إنه واجب على كل مسلم وعلى كل محتلم ، وأنه
حق الله تعالى على كل مسلم محتلم . ثم نقول نحن : ليس هو واجباً ولا هو حق الله
تعالى . هذا أمر تقشعر منه الجلود والمجد لله رب العالمين على عظيم نعمته *

١٧٩ - مسئلة - وغسل يوم الجمعة إنما هو لليوم لا للصلاة ، فإن صلى الجمعة والعصر
ولم يغتسل أجزاءه (٢) ذلك وأول أوقات النسل المذكور إثر طلوع الفجر من يوم الجمعة ،
الى (٣) أن يبقى من قرص الشمس مقدار ما يتم غسله قبل غروب آخره ، وأفضله أن
يكون متصلاً بالرواح الى الجمعة ، وهو لازم للحائض والنفساء كزومه لنهرهما *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
الفربرى ثنا البخارى ثنا أبو اليان الحكم بن نافع ثنا شبيب - هو ابن أبي حمزة

(١) في الجنة « إذا خالفوا » وهو خطأ (٢) هكذا في الاصلين « ولم يتسل »
ويظهر لي أنه خطأ . وان الصواب « فإن صلى الجمعة والعصر ثم اغتسل أجزاءه ذلك »
كايدل عليه بساط القول ، لان المؤلف يذهب الى أن النسل لليوم فقط وأن وقت
النسل من بعد العصر الى قبل التروب ، وأن هذا النسل واجب ، فلأمنى اذن لان يقول
أن ترك النسل مجزئ ، وهذا ظاهر .

(٣) في المصرية « الا أن يتي » وهو خطأ .

— عن الزهري قال طاوس : قلت لابن عباس : ذكروا أن النبي ﷺ قال : اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً وأصيدوا (١) من الطيب » قال : أما الفصل فنعيم ، وأما الطيب فلا أدرى *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن حاتم ثنا بهز ثنا وهيب — هو بن خالد ثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « حق الله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يغسل رأسه وجسده » * حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا محمد بن أحمد (٢) بن فرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا يحيى بن حبيب بن عربي ثنا روح بن عباد ثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة رفعه قل : « على كل مسلم في كل سبعة أيام غسل وهو يوم الجمعة » *

وهكذا روينا من طريق جابر والبراء مسنداً ، فصح بهذا أنه لليوم لا للصلاة وروينا عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يغتسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة فيجتزئ به من غسل الجمعة ، وعن شعبة — عن منصور بن المعتمر عن مجاهد قال : إذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر أحزاه ، وعن الحسن : إذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر أحزاه للجمعة فاذن هو لليوم ففي أي وقت من اليوم اغتسل أجزاءه ، وعن إبراهيم النخعي كذلك *

فان قال قائل : فانكم قد روينا من طريق شعبة عن الحكم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ : « إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل » . وروينا من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » وعن الليث عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال وهو قائم على المنبر : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » *

(٤) في المصرية (واطيو) وهو خطأ وتصحيح . (٥) في النجدة « أحمد بن محمد بن فرج » وهو خطأ . انظر هامش المسألتين ١١٦ و ١١٨ بالجزء الاول

قلنا : نعم ، وهذه آثار صحاح ، وكلها لا خلاف فيها لما قلنا »
 أما قوله عليه السلام : « من جاء منك الجمعة فليقتل » فهو نص قولنا ، وإنما فيه
 أمر لمن جاء الجمعة بالنسل ، وليس فيه أي وقت يقتل ، لا بنص ولا بدليل ، وإنما
 فيه بعض ما في الأحاديث الأخرى ، لأن في هذا إيجاب النسل على كل من جاء إلى الجمعة
 فليس فيه إسقاط النسل عن لا يأتي الجمعة (١) وفي الأحاديث الأخرى التي من
 طريق ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم إيجاب النسل على كل
 مسلم وعلى كل محتلم ، فهي زائدة حكما على ما في حديث ابن عمر ، فلاخذ بها واجب .
 وأما قوله عليه السلام : « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليقتل » فكذلك
 أيضا سواء سواء وقد يريد الرجل أن يأتي الجمعة من أول النهار ، وليس في هذا الخطر
 ولا في غيره إلزامه أن يكون أتياه الجمعة لا من أول النهار وليس في هذا الخطر ولا في
 غيره إلزامه أن يكون أتى متصلا بآرائه لآتيانها ، بل جائز أن يكون بينهما ساعات ،
 فليس في هذا اللفظ أيضا دليل ولا نص يوجب أن يكون النسل متصلا بالروح *
 وأما قوله عليه السلام : « إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليقتل » فظاهر هذا اللفظ
 أن النسل بعد الروح ، كما قال تعالى : (فإذا أطمأننتم فأقيموا الصلاة) ومع الروح
 كما قال تعالى (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) أو قبل الروح كما قال تعالى :
 (إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) فلما كان كل ذلك ممكنا ،
 ولم يكن في هذا اللفظ نص ولا دليل على وجوب اتصال النسل بالروح أصلا صح
 قولنا ، والحمد لله *

وأيضا فأننا إذا حققنا مقتضى ألفاظ حديث ابن عمر كان ذلك دالا على قولنا
 لأنه إنما فيها : « إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليقتل » أو أراد أحدكم أن يأتي إلى
 الجمعة (٢) فليقتل . « من جاء منك الجمعة فليقتل » وهذه ألفاظ ليس يفهم
 منها إلا أن من كان من أهل الرواح إلى الجمعة ومن يجيء إلى الجمعة ومن أهل

(١) في المصرية « على كل من لم يأت إلى الجمعة »

(٢) في اليمنية « أن يأتي الجمعة »

الأرادة للاتبان الى الجمعة فضليه للفنسل ، ولا مزيد ، وليس في شيء منها وقت الفنسل ، فصارت الفاظ خبر ابن عمر موافقة لقولنا *

وعهدنا بخصوصنا يقولون : ان من روى حديثا فهو أعرف بتأويله ، وهذا ابن عمر راوي هذا الخبر قد روينا عنه انه كان ينقل يوم الجمعة إثر طلوع الفجر من يومها *

وقال مالك والاوزاعي : لا يجزى غسل يوم الجمعة الا متصلا بالرواح ، إلا أن الاوزاعي قال : ان اغتسل قبل الفجر ونهض الى الجمعة أجزأه ، وقال مالك : ان بال أو أحدث بعد الفنسل لم ينتقض غسله ويتوضأ فقط ، فان أكل أو نام انتقض غسله قال أبو محمد : وهذا عجب جدا

وقال أبو حنيفة والليث وسفيان وعبد العزيز بن أبي سلمة والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وداود كقولنا ، وقال طاوس والزهري وقتادة ويحيى بن أبي كثير : من اغتسل للجمعة ثم أحدث فيستحب (١) أن يعيد غسله *

قال علي : ما نعلم مثل قول مالك عن أحمد من الصحابة والتابعين ، ولا له حجة من قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب ، وكثيرا ما يقولون في مثل هذا بتشنيع خلاف قول صاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخاف ، وهذا مكان خلفوا فيه ابن عمر ، وما يعلم له من الصحابة في ذلك مخاف *

فان قالوا : من قال قبلكم إن الفنسل لليوم ؟ قلنا : كل من ذكرنا عنه في ذلك قولاً من الصحابة رضي الله عنهم ، فهو ظاهر قولهم ، وهو قول أبي يوسف نصاً وغيره ، وأعجب شيء أن يكونوا مبينين للفنسل يوم الجمعة في كل وقت ، ومبينين تركه في اليوم كله ، ثم ينكرون على من قال بالفنسل في وقت هم يبيحونه فيه . وبالله تعالى التوفيق *

١٨٠ - مسألة - وغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد ، فان دفن بغير غسل أخرج ولا بد ، ما دام يمكن أن يوجد منه شيء وينسل (٢) الا الشهيد الذي

(١) في الميتة « فليستحب » وهو تحريف (٢) في الاصلين « وينسل » وهو خطأ .

قتله المشركون في المعركة فات فيها ، فإنه لا يلزم غشه •

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري (١) ثنا اسماعيل بن عبد الله - هو ابن أبي أويس حدثني مالك عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الانصارية : أن رسول الله ﷺ دخل عليهن حين توفيت ابنته فقال : « اغسلنها ثلاثاً أو خسا أو أكثر (٢) من ذلك ان رأيتهن ذلك » . فأمر عليه السلام بالنسل ثلاثاً ، وأمره فرض ، وغير في أكثر على الوتر ، وأما الشهيد فذكر في الجنائز إن شاء الله عز وجل ١٨١ - مسألة ومن غسل ميتاً متولياً ذلك بنفسه - بصب أو حرك - فعليه أن يغتسل فرضاً •

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا احمد بن صالح ثنا ابن أبي فديك حدثني ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عمرو بن عمرو عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من غسل الميت فليغتسل ، ومن حمه فليتوضأ » . قال أبو داود : وحدثنا حامد ابن يحيى عن سفيان بن عيينة عن سويل بن ابي صالح عن أبيه عن اسحق مولى زائدة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمعناه •

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي ثنا احمد ابن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن محمد ابن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن حوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمها فليتوضأ » ، قال أبو محمد : يعني من حمل الجنائزة • ومن قال بهذا على بن أبي طالب وغيره ، رويانا ذلك من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي قال : من غسل ميتاً فليغتسل ، ومن طريق وكيع عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي

(١) في المصرية بتكرار لفظ « أو أكثر » مرتين وهو خطأ

(٢) سقط من المصرية لفظ « ثنا البخاري » وهو خطأ

عن مكحول أن حذيفة سأله رجل مات أبوه ، فقال حذيفة : اغسله فإذا فرغت فاغتسل ، وعن أبي هريرة — من غسل ميتا فليقتل ، ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال كان أصحاب علي يقتلون منه .
يعنى من غسل الميت *

قال علي : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وداود : لا يجب الغسل من غسل الميت ، واحتج أصحابنا في ذلك بالآثر الذي فيه : « إنما الماء من الماء » *
قال علي : وهذا لا حجة فيه ، لأن الأمر بالغسل من غسل الميت ومن الإيلاج وإن لم يكن إنزال — مما شرعان زائدان على خبر « الماء من الماء » والزيادة واردة من عند الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ، فرض الأخذ بها ، *

واحتج غيرهم في ذلك بأثر رويناه من طريق ابن وهب قال : أخبرني من اتفق به يرضع ^(١) الحديث إلى رسول الله ﷺ قال : « لا تتنجسوا من موتاكم » وكره ذلك لهم ، ^(٢) وعن رجال من أهل العلم عن سعيد وجابر وابن مسعود وابن عباس وابن عمر أنه لا غسل من غسل الميت ، وبحديث رويناه من طريق مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن أسماء بنت عميس غسلت أبا بكر الصديق فلما فرغت قالت لمن حضرها من المهاجرين أتى صائمه وإن هذا يوم شديد البرد فهل علي من غسل ؟ قالوا : لا ، وعن إبراهيم النخعي : كان ابن مسعود وأصحابه لا يقتلون من غسل الميت وبحديث رويناه من طريق شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة المدوية سئلت ^(٣) عائشة رضي الله عنها : أيقتل من غسل المتوفين ؟ قالت لا : قال أبو محمد وكل هذا لا حجة لهم فيه أما الخبر عن رسول الله ﷺ ففي غاية السقوط ، لأن ابن وهب لم يسم من أخبره ، والمسافة بين ابن وهب وبين رسول الله ﷺ بعيدة جدا ، ثم لو صح بنقل الكافة ما كان لهم فيه متعلق ، لأنه ليس فيه إلا أن لا تتنجس ^(٤) من موتانا فقط ، وهذا نص قولنا ، ومعاذ الله أن نكون

(١) في النجاسة « ويرضع » (٢) في النجاسة « وكره لهم ذلك »

(٣) في النجاسة « سألت عائشة » (٤) في النجاسة « أن لا تتنجس »

تتجنب من ميت مسلم ، أو أن يكون المسلم نجساً ، بل هو طاهر حيا وميتا وليس
الفصل الواجب من غسل الميت لنجاسته أصلاً ، لكن كغسل الميت الواجب عندنا
وعندهم ، كما غسل رسول الله ﷺ وهو أطهر ولد آدم حيا وميتا ، وغسل أصحابه
رضي الله عنهم اذ ماتوا وهم الطاهرون الطيبون أحياء وأمواتا ، وكغسل الجمعة ولا
نجاسة هنالك ، فبطل تمويههم بهذا الخبر *

وأما حديث أسماء بن عبد الله بن أبي بكر لم يكن ولد يوم مات أبو بكر
الصديق ، نعم ولا أبوه أيضاً ، ثم لو صح كل ما ذكروا (٣) عن الصحابة لكان قد
عارضه ما روينه من خلاف ذلك عن علي وحذيفة وأبي هريرة ، وإذا وقع التنازع
وجب الرد الى ما افترض الله تعالى الرد اليه ، من كلامه وكلام رسول الله ﷺ والسنة
قد ذكرناها بالاسناد الثابت بإيجاب الغسل من غسل الميت ، وكما قصة خالفوا فيها
الجمهور من الصحابة لا يعرف منهم مخالف ، وقد أفردنا لذلك كتاباً ضخماً ، والمعجب
من احتجاجهم بقول عائشة وهم قد (٤) خالفوها في إيجاب الوضوء مما مست النار !
وخالفوا على بن أبي طالب وابن عباس وابن الزبير في إيجاب الغسل على المستحاضة
لكل صلاة أو للجمع (٥) بين صلاتين ، وعائشة في قولها . تقتسل كل يوم عند
صلاة الظهر ، ولا مخالف يعرف لهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم : ومثل هذا
كثير جداً *

١٨٢ - مسألة - ومن صب على مقتسل ونوى ذلك المقتسل الغسل أجزاءه *
برهان ذلك ان الغسل هو إمساس الماء البشرية بالقصد الى تأدية ما افترض الله
تعالى من ذلك ، فإذا نوى ذلك المره فقد فعل الغسل الذى أمر به ، ولم يأت نص ولا
إجماع بأن يتولى هو ذلك بيده . وبالله تعالى التوفيق *

١٨٣ - مسألة - وإعطاء دم الحيض في مدة الحيض - ومن جعله دم
النفاس - يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس *
وهذا إجماع متيقن ، من خالفه كفر عن نصوص ثابتة . وبالله تعالى تأييد .

(١) في المصرية « ثم لو صح ما ذكرنا » وهو خطأ (٢) في اليمنية « وقد »
(٣) في اليمنية « والجمع » (٤) م ٤ ج ٢ - (الحلى)
(٥) في اليمنية « والجمع »

وقد ذكرنا أن الحامل لا تحيض ، ودم النفاس هو الخارج إثر وضع المرأة آخر ولد في بطنها لانه المتفق عليه ، وأما الخارج قبل ذلك فليست نفساء ، وليس دم نفاس ، ولا نص فيه ولا إجماع ، وسند كوفي الكلام في الحيض مدة الحيض ومدة النفاس ان شاء الله تعالى .

١٨٤ - مسألة - والنساء والحائض شيء واحد ، فأيتهما أرادت الحج أو العمرة فرض عليهما أن تغتسل ثم تهل *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هناد بن السري وزهير ابن حرب وعثمان بن أبي شيبة كلهم عن عبدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت (١) : « نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن بكر الصديق بالشجرة فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن تغتسل وتهل » وجاء في الخبر الصحيح : نفست أسماء بنت عميس بالشجرة بمحمد بن أبي بكر فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، وحاضت عائشة وأم سلمة أما المؤمنین رضي الله عنهما فقال رسول الله ﷺ لكل واحدة منهما « أنفست ؟ » قالت : نعم ، فصح أن الحيض يسمى نفاسا ، فصح انهما شيء واحد وحكم واحد ولا فرق ، وأمر عليه السلام التي ترى الدم الاسود بترك الصلاة ، وحكم بأنه حيض وأنها حائض ، وأن الدم الآخر ليس حيضا ولا هي به حائض ، (٢) وأخبر أن الحيض شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم ، فكل دم أسود ظاهر (٣) من فرج المرأة من (٤) مكان خروج الولد فهو حيض ، إلا ما ورد النص باخراجه من هذه الجملة وهي الحامل (٥) والتي لا يتميز دما ولا ينقطع . والله تعالى التوفيق *

١٨٥ - مسألة - والمرأة تهل بعمره ثم تحيض ففرض عليها أن تغتسل ثم تعمل

(١) في المصرية « قال » وهو خطأ *

(٢) كلمة « ولاهي به حائض » محذوفة في النسخة (٣) « ظهر » (٤) لفظ « من » زدناه من النسخة (٥) في النسخة « وهي الحامل » وهو خطأ

في حبها ما سند كره في الحج ان شاء الله تعالى *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر قال : « أقبلنا مع رسول الله ﷺ مهلين يجمع مفرداً وأقبلت عائشة بعمره حتى اذا كنا بسرف عركت » ثم ذكر الحديث وفيه : « أن رسول الله ﷺ دخل عليها فقالت : قد حضت وحل الناس ولم أحل ولم أظف بالبيت ، والناس يذهبون الى الحج ، فقال لها رسول الله ﷺ : ان هذا كتبه الله على بنات آدم فاغتسلي ثم أهلى بالحج ففعلت » *

١٨٦ - مسألة - والمتصلة الدم الاسود الذى لا يتميز ولا تعرف أيامها فان الغسل فرض عليها ان شامت لكل صلاة فرض أو تطوع ، وان شامت اذا كان (١) قرب آخر وقت الظهر اغتسلت وتوضأت وصلى الظهر بقدر ما تسلم منها بعد دخول وقت العصر ، ثم تتوضأ وتصلى العصر ، ثم اذا كان قبل غروب الشفق (٢) اغتسلت وتوضأت وصلى المغرب بقدر ما تفرغ منها بعد غروب الشفق ، ثم تتوضأ وتصلى العتمة ، ثم تغتسل وتتوضأ لصلاة الفجر ، وان شامت حينئذ أن تغتسل عند كل صلاة فرض وتوضأ بعد الفريضة أو قبلها فلها ذلك ، وسند كره البرهان على ذلك في كلامنا في الحيض ان شاء الله تعالى *

١٨٧ - مسألة - ولا يوجب الغسل شئ غير ما ذكرنا أصلاً لأنه لم يأت في غير ذلك أثر يصح (٣) البتة ، وقد جاء أثر في الغسل من واردة الكافر فيه ناجية (٤) ابن كعب وهو مجهول ، والشرائع لا تؤخذ الا من كلام الله أو من كلام رسوله ﷺ * وعن لا يرى (٥) الغسل من الايلاج في حياء البهيمة (٦) ان لم يكن انزال

(١) في المصرية وان شامت لكل صلاة اذا كان « الح (٢) في المصرية » ثم اذا كانت قبل غروب الشمس وهو خطأ (٣) في اليمنية « أثر صحيح » (٤) في المصرية « بأخته » وهو خطأ (٥) في اليمنية « لم ير » (٦) حياء البهيمة وحياءها رحماً أو فرجاً يمد ويقصر كما حكاه الليث والصحيح الذى احتاره صاحب اللسان انه لا يجوز قصره الا في ضرورة الشعر لان أصله الحياء من الاستحياء *

أبوحنيفة والشافعي. وقال مالك في الوطء في الدبر: لا غسل فيه إن لم يكن انزال، فمن قاس ذلك على الوطء في الفرج قيل له: بل هو معصية، فقياسها على سائر المعاصي من القتل وترك الصلاة أولى، ولا غسل في شيء من ذلك باجماع، فكيف والقياس كله باطل . *

﴿ صفة الغسل الواجب في كل ما ذكرنا ﴾^(١)

١٨٨ - مسألة - أما غسل الجنابة فيختار - دون أن يجب ذلك فرضاً - أن يبدأ بغسل فرجه إن كان من جماع، وأن يمسح بيده الجدار أو الأرض بعد غسله ثم يضمض ويستنشق ويستنثر ثلاثاً ثلاثاً ثم يغمس يديه في الاناء^(٢) بعد أن يغسلها ثلاثاً فرضاً ولا بد، إن قام من نوم والافلا، فيخلل أصول شعره حتى يوقن أنه قد بل الجلد ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً بيده، وأن^(٣) يبدأ بميامته وأما الفرض الذي لا بد منه فإن يغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلها في الماء إن كان قام من نوم والافلا، ويغسل فرجه إن كان من جماع، ثم يفيض الماء على رأسه ثم جسه بعد رأسه ولا بد افاضة يوقن أنه قد وصل الماء الى بشرة رأسه وجميع شعره وجميع جسه *

برهان ذلك قوله عز وجل: (وان كنتم جنباً فاطهروا) فكيفما أتى بالظهور فقد أدى ما أقرض الله تعالى عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد، ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - ثنا عوف -^(٤) هو ابن أبي حميلة - ثنا أبو رجاء عن عمران - هو ابن حصين قال: « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر - فذكر الحديث وفيه - أن رسول الله ﷺ أعطى الذي أصابته الجنابة اناء من ماء وقال: اذهب فأفرغه عليك » *

(١) هذا العنوان لم يجعل في الجنة عنواناً بل جعل صدر المسألة ١٨٨ وما هنا أحسن كثيراً (٢) في الجنة « ثم يغمس يده في الماء » (٣) في المصرية « فان » وهو خطأ (٤) في المصرية « عون » بالتون وهو خطأ صوابه بالناء.

وانما استحبنا ما ذكرنا قبل لما روينا بالسند المذكور الى البخارى ثنا الحميدى
ثنا سفيان ثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة
« ان النبي ﷺ اغتسل من الجنابة فغسل فرجه بيده ثم ذلك بها الحائط ثم غسلها ثم
توضأ وضوءه للصلاة، فلما فرغ من غسله غسل رجله » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السدي ثنا عيسى بن
يونس ثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس حدثني خالي ميمونة
قالت أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ثم أدخل
يده في الإماء ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض فدلكهما دلْكاً
شديداً ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفه، ثم غسل
سائر جسده ثم تمنى عن مقامه فغسل رجله، ثم أتيت به بالمندبل فردته، وقد ذكرنا قوله
عليه السلام لام سلمة : انما يكفك أن تحي على رأسك ثم تفيض الماء عليك فإذا
بك قد طهرت » *

« فله أن يقدم غسل فرجه وأعضاء وضوئه قبل رأسه فقط إن شاء فإن انغمس في
ماء جار فليبه أن ينوي تقديم رأسه على جسده » *

ولا يلزمه ذلك في سائر الاغسال الواجبة (١) إذا لم يأت بذلك نص، إلا أن
يصح أن هكذا (٢) علمه رسول الله ﷺ في الحيض فنقف عنده والأفلا، ولم
يأت ذلك في الحيض إلا من طريق إبراهيم بن المهاجر، وهو ضعيف وروينا (٣)
من طريق عبد بن حميد عن عبد الرزاق، وليس ذكر الحيض محفوظاً عن عبد
الرزاق أصلاً، فإن صح ذلك في الحيض قلنا به، ولم نستجز مخالفته.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى
ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة أخبرني أشعث بن سليم قل : سمعت أبي عن مسروق

(١) في المصرية « في سائر الاغسال » ويحذف « الواجبة » وهو خطأ

(٢) في المصرية « إلا أن يصح هكذا » يحذف « أن » الثانية وهو خطأ

(٣) في المصرية « وروينا » يحذف الضمير وهو خطأ

عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يمجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره في شأنه كله » (١) *

١٨٩ - مسألة - وليس عليه أن يتدلك : وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي وأحمد بن حنبل وداود وأبي حنيفة والشافعي وقال مالك بوجوب التدلك *

قال أبو محمد : برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم وعمرو الناقد وابن أبي عمر كلهم عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت « قلت لرسول الله : إنني امرأة أشد ضفر رأسي ، أفأقتضه لغسل الجنابة ؟ فقال : لا إنما يكفيك أن تحني على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك فتطهرين » *

وبهذا جاءت الآثار كلها في صفة غسله عليه السلام ، لا ذكر للتدلك (٢) في شيء من ذلك . وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال في الغسل من الجنابة : فوضاً وضوءك للصلاة ثم اغسل رأسك ثلاثاً ثم أفض الماء على جلدك . وعن الشعبي والنخعي والحسن في الجنب يتمس في الماء أنه يجزيه من الغسل *

واحتج من رأى التدلك فرضاً بأن قال : قد صح الإجماع على أن الغسل إذا تدلك فيه فانه (٣) قد تم واختلف فيه إذا لم يتدلك ، قالوا يجب أن لا يجزيه زوال الجنابة إلا بالإجماع . وذكرنا حديثاً فيه أن رسول الله ﷺ علم عائشة الغسل من الجنابة فقال لها عليه السلام : « يا عائشة اغسلي يديك » ثم قال لها : « تمضمضي ثم استنثقي واستثري » (٤) ثم اغسلي وجهك » ثم قال : « اغسلي يديك إلى المرفقين » ثم قال : « أفرغي على رأسك » ثم قال « أفرغي على جلدك » ثم أمرها بتدلك وتبعم يديها كل شيء لم يمس الماء من جسدها ، ثم قال : « يا عائشة أفرغي على رأسك الذي بقي

(١) هكذا هو في البخاري في كتاب الوضوء في باب « التيمن في الوضوء والغسل »

بلفظ « في شأنه كله » بدون واو السكت

(٢) في النجفة « لتدلك » (٣) في المصرية « بأنه » (٤) في النجفة « واستثري »

ثم أدلكى جلدك وتتبعي » وبحديث آخر فيه أنه عليه السلام قل : « ان تحت كل شجرة جنابة فاقسلوا الشعر واقوا البشر وبحديث آخر فيه * « خلل أصول الشعر واتق البشر » وبحديث آخر فيه : أن امرأة سألته عليه السلام عن غسل الجنابة . فقال عليه السلام « تأخذ احدا كن مامعا فتطهر فتحسن الطهور أو تبلغ في الطهور ثم تصب الماء على رأسها فتدلك حتى يبلغ شؤون رأسها ثم تفيض الماء على رأسها » وقال بعضهم : قسنا ذلك على غسل النجاسة لا يميزى إلا بمرء . وقال بعضهم : قوله تعالى : (فاطمروا) دليل على المبالغة *

قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به ، وكه ايها وباطل أما قولهم : ان الغسل اذا كان بتدلك فقد أجمع على تمامه ولم يجمع على تمامه دون تدلك — : قول فاسد ، أول ذلك أنه ليس ذلك مما يجب أن يراعى في الدين لأن الله تعالى إنما أمرنا باتباع الاجماع فيما صح وجوبه من طريق الاجماع أو صح تحريمه من طريق الاجماع أو صح تحليله من طريق الاجماع ، فهذا هو الحق : وأما العمل القبي ذكروا قائما هو إيجاب اتباع الاختلاف لا وجوب اتباع الاجماع ، وهذا باطل ، لأن التدلك لم يفتق على وجوبه ولا جاء به نص ، وفي العمل القبي ذكروا إيجاب القول بما لانص فيه ولا اجماع ، وهذا باطل ثم هم أول من تقض هذا الاصل ، وان اتبعوه بطل عليهم أكثر من تسمة أعشار مذاهبهم ، أول ذلك أنه يقال لهم ان اغتسل ولم يعضض ولا استنشق فأبو حنيفة يقول لا غسل له ولا تحل له الصلاة بهذا الاغتسل^(١) (يقال لهم : فيلزمكم إيجاب المضمضة والاستنشاق في الغسل فرضا لانهما ان أتى بهما الغتسل قد صح الاجماع على أنه قد اغتسل ، وان لم يأت بهما فلم يصح الاجماع على أنه قد اغتسل قالوا بان لا يزول حكم الجنابة الا بالاجماع ، وهكذا فيمن اغتسل بماء من ثمر قد بال فيه شاة فلم يظهر فيها للبول أثر وهكذا فيمن نكس وضوءه وهذا أكثر من أن يحصر^(٢) ، بل هو

(١) في البينة « ولا تحل الصلاة بهذا الغسل » (٢) في البينة « يحصى »

داخل في أكثر مسائلهم ، وما يكاد يخلص لهم ولغيرهم مسألة من هذا الالتزام ^(١) ، ويكنى من هذا أنه حكم فاسد لم يوجب قرآن ولا سنة لأن الله تعالى لم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى القرآن والسنة فقط ، وحكم التذلك مكان تنازع ^(٢) فلا يراعى فيه الاجماع أصلا .

وأما خبر عائشة رضي الله عنها فساقت لانه من طريق عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمر أن عائشة ، وعكرمة ساقط ^(٣) ، وقد وجدنا عنه حديثا موضوعا في نكاح رسول الله ﷺ أم حبيبة بعد فتح مكة ، ثم هو مرسل ، لان عبد الله بن عبيد بن عمر لم يدرك عائشة ، وأبعد ذكره رواية ابن عمر أيام ابن الزبير ، فسقط هذا الخبر ، ثم لو صح اكان حجة عليهم لانه جاء فيه الامر بالتذلك كما جاء فيه بالمضضة والاستنثار والاستنشق ^(٤) ولا فرق وهم لا يرون شيئا من ذلك فرضا ، وأبو حنيفة يرى كل ذلك فرضا ولا يرى التذلك فرضا ، فكأنهم ان احتج بهذا الخبر فقد خالفوا حجتهم وأسقطوها ، وعصوا ما أقرؤا انه لا يحل عصيانه ، وليس لاحدى الطائفتين من أن تحمل ما وافقها على الفرض وما خالفها على التذب إلا مثل ما للأخرى من ذلك ، وأما نحن فانه لو صح لقلنا بكل ما فيه فاذا لم يصح ^(٥) فسلكه متروك .

وأما الخبر « ان تحت كل شعرة جناة فاعسلوا الشعر وافقوا البشر » فانه من رواية الحارس بن وجيه ، وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه الا غسل الشعر وافقوا البشر ، وهذا صحيح ولا دليل على أن ذلك لا يكون الا بالتذلك ، بل هو تام دون تذلك .

وأما الخبر الذي فيه « خلل أصول الشعر وأتق البشر » فهو من رواية يحيى بن عنبسة عن حميد عن أنس ، ويحيى بن عنبسة مشهور برواية الكذب ، فسقط ، ثم لو صح لما كان فيه الا لإيجاب التخليل فقط ، لا التذلك ، وهذا خلاف قولهم ، لانهم

(١) في المصرية « من هذه الالتزام » وهو تحريف (٢) في المصرية « مكان التنازع » (٣) أما عكرمة فليس ساقطا ولا روي حديثا موضوعا
(٤) في المصرية « والاستنشق والاستنثار » (٥) في المصرية فاذا لم يصح

لا يخلطون فيمن صب الماء على رأسه وَمَمَكَ (١) بيديه دون أن يخلطه أن يجره ، فسقط ثقلهم بهذا الخبر والله الحمد .

وأما حديث « تأخذ إحداكن مامها » فانه (٢) من طريق إبراهيم بن مهاجر عن صفية عن عائشة ، وإبراهيم هذا ضعيف ، ثم لو صح لما كان إلا عليهم لالم ، لانه ليس فيه الادلك شؤون رأسها فقط ، وهذا خلاف قولهم ، فسقط كل ما تعلقوا به من الاخبار . (٣)

وأما قولهم قسنا ذلك على غسل النجاسة ، فالقياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل ، لان حكم النجاسة يختلف ، ففيها ما يزال بثلاثة أحجار دون ماء ، ومنها ما يزال بصب الماء فقط دون عرك ، ومنها ما لا بد من فسله وإزالة عينه (٤) فما الذي جعل غسل الجنابة أن يقاس على بعض ذلك دون بعض ؟ فكيف وهو قاسد على أصول أصحاب القياس ، لان النجاسة عين نجس إزالتها ، وليس في جلد الجانب عين نجس إزالتها ، فظهر فساد قولهم جملة . والله تعالى التوفيق .

وأياضا فان عين النجاسة اذا زال بصب الماء فانه لا يحتاج فيها الى عرك ولا ذلك ، بل يجرى العصب ، فلا قساو غسل الجنابة على هذا النوع من إزاله النجاسة فهو أشبه به ؟ اذ كلاهما لا عين هناك تزال وبالله تعالى التوفيق .

وأما قولهم : ان قوله تعالى : (فاطهروا) دليل على المبالغة ، فتخليط لا يقتل ، ولا ندرى في أى شرية وجدوا هذا أو في أى لغة ؟ وقد حل تعلق في التيمم : (ولكن يريد ليطهركم) وهو مسح خفيف بأجاء منا وجهم ، فسقط كل ما هووا به ، ووضح ان التملك لا معنى له في النسل . والله تعالى التوفيق . وما نعلم لهم سلفا من الصحابة رضى الله عنهم في القول بذلك .

١٩٠ - مسألة ولا معنى لتخليل اللحية في النسل ولا في الوضوء ، وهو قول

مالك وأبي حنيفة والشافعي وداود .

(١) الملك الملك (٢) في المصرية « قاتها » وهو خطأ (٣) في البنية « كل ما تعلقوا به من ذلك » (٤) في المصرية « وإزالة عينها » (م - ٥ - ج ٢ المحل)

والحجة في ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع (١) ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن سفیان الثوري ثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : « ألا أخبركم بوضوء رسول الله ﷺ ؟ فتوضأ مرة مرة » •

قال علي : وغسل الوجه مرة لا يمكن معه بلوغ الماء الى أصول الشعر ، ولا يتم ذلك الا بترداد الغسل والمرك ، وقال عز وجل : (فاغسلوا وجوهكم) والوجه هو ملاوجه ما قابله (٢) بظاهره ، وليس الباطن وجها ، •

وذهب الى إيجاب التخليل قوم ، كما روينا عن مصعب بن سعد (٣) أن عمر ابن الخطاب رأى قوما يتوضؤون ، فقال خلوا ، وعن ابنه عبد الله (٤) أيضا مثل ذلك ، وعن ابن جريج عن عطاء أنه قال . اغسل أصول شعر الحية ، قال ابن جريج : قلت لعطاء : أيحى على أن ابل أصل (٥) كل شعرة في الوجه ؟ قال نعم ، قال ابن جريج : وأن أزيد (٦) مع الحية للشاربين والحاجبين ؟ قال : نعم ، وعن ابن سابط وعبد الرحمن ابن أبي ليلى وسعيد بن جبيرة إيجاب تخليل الحية في الوضوء والغسل ، وروينا عن غير هؤلاء فعل التخليل دون أن يأمرؤا بذلك فروينا عن عثمان بن عفان انه توضأ تغلل لحيته ، وعن عمار بن ياسر مثل ذلك ، وعن عبد الله بن أبي أوفى وعن أبي الدرداء وعلي بن أبي طالب مثل ذلك ، والى هذا كان يذهب أحمد بن حنبل ، وهو قول أبي البختري وأبي ميسرة وابن سيرين والحسن وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وعبد الرزاق وغيره •

قال أبو محمد : واحتج من رأى إيجاب ذلك بحديث روينا عن أنس : « ان

- (١) في المصرية « عبد الله بن وكيع » وهو خطأ (٢) في البنية « من قابله »
 (٣) في البنية « مصعب بن سعيد » وهو خطأ . وهذا الأثر مرسل لان مصعب لم يترك عمر بل احتلف في ادراكه عثمان (٤) في البنية « وعن أبيه عبد الله »
 وهو مصحف (٥) في البنية « أيحى أن ابل » بحذف « على »
 (٦) في البنية « وأنا أزيد » وهو خطأ ظاهر

رسول الله ﷺ كان اذا توضأ أخذ كفا من ماء فادخله تحت حنكته فغسل به لحيته ، وقال بهذا أمرني ربي . » وبحديث آخر عن أنس عن رسول الله ﷺ قال « اتاني جبريل فقال : ان ربك يأمرك بغسل الفينك (والفينك الثغور) خلل لحيته عند الطهور » - وعن ابن عباس « كان رسول الله ﷺ ينظر ويخلل لحيته ، ويقول : هكذا أمرني ربي . » ومن طريق وهب : « هكذا أمرني ربي . »

قال أبو محمد : : وكل هذا لا يصح ، ولو صح قلنا به : أما حديث أنس فانه من طريق الوليد بن زوران وهو مجهول (١) والطريق الآخر فيها عمر بن ذؤيب (٢) وهو مجهول ، والطريق الثالثة من طريق مقاتل بن سليمان وهو مغموز بالكذب ، والطريق الرابعة فيها المهيم بن جاز (٣) وهو ضعيف ، عن يزيد الرقشي وهو لا شيء ، فسقطت كلها . ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه من طريق نافع مولى يوسف وهو ضعيف منكر الحديث ، والأخرى فيها مجهولون لا يعرفون ، والقي من طريق ابن وهب لم يسم فيه ممن بين ابن وهب ورسول الله ﷺ أحد (٤) ، فسقط كل ذلك .

وأما من استحب التخليل فاحتجوا بحديث من طريق عثمان بن عفان : « أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيته » وعن عمار بن ياسر مثل ذلك ، وعن عائشة مثل ذلك ، وعن عبد الله بن (٥) أوفى مثل ذلك ، وعن الحسن مثل ذلك ، وعن أبي أيوب مثل ذلك ، وعن أنس مثل ذلك ، وعن أم سلمة مثل ذلك ، وعن جابر مثل ذلك .

(١) « زوران » بتقديم الزاي على الراء . والوليد ليس مجهولا ذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو داود : لا ندرى سمع من أنس أولا .

(٢) في المصرية « عمرو بن ذئب » وفي البنية « عمرو بن ذؤيب » وكلاهما خطأ والتصحيح من لسان الميزان . قال القليل « عمرو بن ذؤيب » عن ثابت مجهول وحديثه غير محفوظ ثم ساقه عن ثابت عن أنس في تخليل اللحية وقال بهذا أمرني ربي .

(٣) في المصرية « حمان » وفي البنية « حبان » وكلاهما خطأ ، وصوابه « جاز » بالحيم والزاي (٤) هو نائب فاعل لم يسم (٥) في البنية « عبيدة بن أبي أوفى » وهو خطأ

ذلك وعن عمرو بن الحارث (١) مثل ذلك *

قال أبو محمد : وهذا كله لا يصح منه شيء : أما حديث عثمان بن طريق إسرائيل وليس بالقوى ، من عامر بن شقيق وليس مشهوراً بقوة النقل (٢) وأما حديث عامر بن طريق حسان بن بلال المزني وهو مجهول ، وأيضاً (٣) فلا يعرف له لقاء لعمار وأما حديث عائشة فانه من طريق رجل مجهول لا يعرف من هو ؟ شعبة يسميه عمرو بن أبي وهب . وأميه بن خالد يسميه عمران بن أبي وهب (٤) . وأما حديث ابن أبي أوفى فهو من طريق أبي الوركاء فائد بن عبد الرحمن (٥) المطار وهو ضعيف أسقطه أحمد ويحيى والبخارى وغيرهم . وأما حديث أبي أيوب فن طريق واصل بن السائب وهو ضعيف ، وأبو أيوب المذكور فيه ليس هو أبا أيوب الانصاري صاحب النبي ﷺ قاله ابن معين وأما حديث أنس فهو من طريق أيوب بن عبد الله وهو مجهول (٦) وأما حديث أم سلمة فهو من طريق خالد بن الياس المدني (٧) من ولد أبي الجهم بن حذيفة المدوي وهو سقط منكر الحديث ، وليس هو خالد بن الياس الذي يروي

(١) في المصرية « وعن عائشة » وفي الحجة « وعن عمرو بن الحارث » وكلاهما خطأ ، لان حديث عائشة سبق ذكره ، والحديث حديث عمرو بن الحارث كما سيظهر في كلام المؤلف على كل هذه الاحاديث

(٢) قال ابن حجر في التهذيب : « صحيح الترمذي حديثه في التخلييل وقال في العلل الكبير : قال محمد أصح شيء في التخلييل عندي حديث عثمان ، قلت انهم يتكلمون في هذا فقال هو حسن ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم (٣) في الاصلين « وهو مجهول أيضاً » بحذف الواو ، وزيادتها لازمة ، لانه يطله بمجهول حال الراوى ، وارسال الحديث لعدم لقائه من حدث عنه ، فها علتان لالة واحدة . وقال ابن حجر بعد حكاية كلام ابن حزم : « قوله مجهول مردود فقد روي عنه جماعة ووفقه ابن الدني وكفى به » (٤) لم أجد له ترجمة

(٥) فائد بالفاء وفي الحجة بالقاف وهو خطأ (٦) هو الملاح . له ترجمة في لسان الميزان (٧) في الأصل « خالد بن الناس » بالتون وهو خطأ . وخالد ترجمة في التهذيب

عنه شعبة ، ذا بصري ثقة . وأما حديث جابر فهو من طريق أصرم بن قيث وهو ساقط البتة ، لا يحتاج به (١) وأما حديث الحسن وعمر بن الحارث فرسلان فسقط كل ما في هذا الباب .

وقد كان يلزم من يحتاج بمحدث ساذ : « اجتهد رأيي » وبجمله أصلا في الدين وبأحاديث الوضوء بالنيذ وبالوضوء من التهنية في الصلاة ، وبحديث بيع اللحم بلحيوان ، ويدعى فيها الظهور والتواثر — أن يحتاج بهذه الاخبار (٢) فهي أشد ظهورا وأكثر توازرا — من تلك ، ولكن القوم اتما همهم نصر ما هم فيه في الوقت فقط . واحتج أيضا من رأى التخليل بأن قالوا : وجدنا الوجه يلزم غسله بلا خلاف قبل نبات اللحية ، فلما ثبتت ادعى قوم سقوط ذلك (٣) وثبت عليه آخرون ، فواجب أن لا يسقط ما اتفقنا عليه الا بنص آخر أو إجماع .

قال أبو محمد : وهذا حق ، وقد سقط ذلك بالنص ، لانه انما يلزم (٤) غسله مادام يسمى وجهها ، فلما خفي نبات الشعر سقط عنه اسم الوجه وانتقل هذا الاسم الى ما ظهر على الوجه من الشعر ، واذ سقط اسمه سقط حكمه وبالله تعالى التوفيق .

١٩١ — مسألة — وليس على المرأة أن تخلل (٥) شعر ناصيتها أو صفاتها في غسل الجنابة فقط ، لما ذكرناه قبل هذا بيايين في باب التذلل (٦) وهو قول الحاضرين من المخالفين لنا .

١٩٢ — مسألة — ويلزم المرأة حل صفاتها وناصيتها في غسل الحيض وغسل الجمعة والفصل من غسل الميت ومن النفاس .

لما حدثناه يونس (٧) بن عبد الله بن ميث ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن هشام بن

(١) له ترجمة في لسان الميزان . (٢) في المصرية « فهو » وهذا خطأ

(٣) في النية « سقوطها » وما هنا أحسن (٤) في المصرية « انما ازم »

(٥) في المصرية « تخل » (٦) في المسألة ١٨٩

(٧) في المصرية « يوسف » وهو خطأ . انظر المسألة ١٢٦ وغيرها من الكتاب

عروة من أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في الحيض : « اقضي رأسك واغتسلي » •

قال علي : والاصل في الغسل الاستيعاب لجميع الشعر ، وإيصال الماء الى البشرة ، ييقن ، بخلاف المسح ، فلا يقطع ذلك إلا حيث أسقطه النص ، وليس ذلك إلا في الجنابة قطع ، وقد صح الاجماع بان غسل النفاس كغسل الحيض •

قال قيل : فان عبد الله بن يوسف حدثكم قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة أم المؤمنين قالت : « يارسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأغضه للحيضة والجنابة ؟ قال : لا » •

قال علي : قوله هنا راجع الى الجنابة لا غير ، وأما النقض في الحيض فالتنص قد ورد به ، ولو كان كذلك لكان الاخذ به واجب إلا أن حديث عائشة رضي الله عنها نسخ ذلك بقول النبي ﷺ لها في غسل الحيض : « اقضي رأسك واغتسلي » فوجب الاخذ بهذا الحديث (١) •

قال علي : قلنا : نعم ، إلا أن حديث هشام بن عروة عن عائشة — الوارد بنقض ضفرها في غسل الحيضة — هو زائد حكاه ومثبت شرعا على حديث أم سلمة والزيادة لا يجوز تركها •

قال أبو محمد : وقد روينا حديثاً ساقطاً عن عبد الملك بن حبيب عن عبد الله ابن عبد الحكم عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ : في المرأة تغتسل من حيضة أو جنابة ، « لا تنقض شعرها » وهذا حديث

(١) هذه القطعة من أول قوله قال علي : « قوله هنا راجع الى الجنابة » الخ الى قوله « فوجب الاخذ بهذا الحديث » غير موجودة في النسخة . وحذفها في رأينا أولى من اثباتها ، وما رآها موضع ما سيجيء عليها في الاجابة عن حديث عائشة وان كان اجابة متكلفة

لو لم يكن فيه إلا ابن لهيعة لكنني سقوياً ، فكيف وفيه عبد الملك بن حبيب وحسبك (١) به ، ثم لم يقل فيه أبو الزبير « حدثنا » وهو مدلس في جابر ما لم يقله .
 فان قيل : قسنا غسل الحيض على غسل الجنابة ، قلنا القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هناك عين الباطل ، لان الأصل يقين اوصول الماء الى جميع الشعر ، وهم يقولون : ان ماخرج عن أصله لم يقس عليه ، وأكرم يقول : لا يؤخذ به كما فعلوا في حديث المصراة ، وخبر جمل الآتين ، وغير ذلك •

فان قيل : فان عائشة قد أنكرت قس الضفائر ، كما حدثكم عبد الله بن يوسف قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى (٢) ثنا اسماعيل بن حلية عن أبيوب السخيتي عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير قال : « بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو ابن العاصي يأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن قتالت : يا عجباً لابن عمرو هذا ! يأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن . أو لا يأمرهن أن يحلقن رؤسهن ؟ قد كنت أغسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفرغات •

قال أبو محمد : هذا لا حجة علينا فيه لوجوه : أحدها أن عائشة رضی الله عنها لم تمن بهذا إلا غسل الجنابة فقط (٣) وهكذا قول (٤) ، وبيان ذلك إحالتها (٥) في آخر الحديث على غسلها مع رسول الله ﷺ من إناء واحد ، وهذا إنما هو بلا شك للجنابة لا للحيض ، والثاني أنه لو صح فيه أنها أرادت الحيض لما كان علينا فيه حجة لأننا لم نؤمر بقبول رأيها ، إنما أمرنا بقبول روايتها ، فهذا هو الفرض اللازم ، والثالث أنه قد خلفها عبد الله بن عمرو ، وهو صاحب ، وإذا وقع التنازع ، وجب الرد الى

(١) هو الاندلسي أبو مروان السلمي . له ترجمة في التهذيب وقد تحامل عليه ابن حزم
 (٢) في البنية : « يحيى بن أبي يحيى » وهو خطأ
 (٣) في البنية « لم تمن بهذا الغسل إلا الجنابة فقط » وما هنا أحسن :
 (٤) في المصرية « وهكذا القول » (٥) في البنية « وبيان ذلك ان إحالتها »

القرآن والسنة ، لا إلى قول أحد المتنازعين دون الآخر ، وفي السنة ما ذكرنا . والحمد لله رب العالمين * (١)

١٩٣ — مسألة — فلوانقمس من عليه غسل واجب — أي غسل كل — في ماء جار أجزأه إذا نوى به ذلك الفسل ، وكذلك لو وقف تحت ميزاب ونوى به ذلك الفسل أجزأه ، إذا تم جميع جسده . لما قد ذكرنا من أن التذلل لا معنى له ، وهو قد تطهر واغتسل كما أمر ، وهو قول أبي حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد ودارد وغيرهم *

١٩٤ — مسألة — فلوانقمس من عليه غسل واجب في ماء راكد ، ونوى الفسل أجزأه من الحيض ومن النفاس ومن غسل الجمعة ومن الفسل من غسل الميت ولم يجزه للجنابة ، قلن كان جنباً ونوى بإتقائه في الماء الراكد غسلًا من هذه الاغسال ولم ينو غسل الجنابة ، أو نواه ، لم يجزه أصلاً ، لا للجنابة ولا لسائر الاغسال ، والماء في كل ذلك طاهر بحسبه ، قل أو كثر ، مطهر له إذا تناوله ، ولغيره على كل حال ، وسواء في كل ما ذكرنا كان ماء قليلاً في مطهرة أو جب أو بئر ، أو كان غديرًا راكداً فراسخ في فراسخ ، كل ذلك سواء *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر

(١) تكلف ابن حزم تكلفاً شديداً في التفصي من الحجة التي لزمته بمحدث عائشة ، وحاول محاولة غير مقبولة . فتأوله بما لا يرضاه منصف لنفسه . فان دعواه ان حديث عائشة في غسل الجنابة فقط دعوى لا دليل عليها . ثم قاصدة الظاهر دعواه ان هذا رأي لعائشة فلا حجة فيه — اذا صح أنه في غسل الحيض — وقد عارضها ابن عمرو . هذامع انه يسلم أن اقرار الرسول صلى الله عليه وسلم عمل الصحابة بحجة . ولن يكون اقرار أكثر من اقراره عمل زوجته وهي تفعل معه من اناه واحد . فتوقع فيها أكثر الظن به على مخالفته من نصرم المسألة الحاضرة فقط . والله الهادي الى سواء السبيل

وهارون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب ثنا عمرو بن الحارث (١) عن بكير بن الأشج أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا يقتسل أحدكم في الماء الدائم (٢) وهو جنب » قيل : كيف يغسل يا أبا هريرة ؟ قال : يقتلوه تناولوا •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن محمد بن عجلان قال سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا ينون أحدكم في الماء الدائم ولا يقتسل فيه من الجنابة » •

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن أبي دليم ثنا ابن رضاء ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا علي بن هاشم (٣) عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال : « كنا نمتحب أن نأخذ من ماء التندبر وفتسل به في ناحية » •

قال أبو محمد : قهى رسول الله ﷺ الجنب عن أن يقتسل في الماء الدائم - في رواية أبي السائب عن أبي هريرة - جملة ، فوجب منه أن كل من اغتسل وهو جنب في ماء دائم ، فقد عصي الله تعالى أن كان عالماً بالهني ، ولا يجزیه لا يغسل (٤) نواه ، لانه خالف ما أمره به رسول الله ﷺ جملة •

وهذا الحديث أهم من حديث ابن عجلان عن أبيه ، لأنه لو لم يكن إلا حديث ابن عجلان لأجزأ الجنب أن يقتسل في الماء الدائم لغير الجنابة ، لكن العموم وزيادة العدل لا يحمل خلافها •

ومن رأى أن اغتسال الجنب في الماء الدائم لا يجزیه أبو حنيفة ، إلا أنه هم

(١) في المصرية « عمرو بن الحارث » وهو خطأ (٢) في المصرية « الراكد » (٣) في البنية « علي بن هشام » وهو خطأ ، بل هو علي بن هاشم بن البريد ، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى (٤) في البنية « لا في غسل » واستظهر كاتبها بحاشيتها أن يكون « لاجل غسل » والصواب ما هنا

بذلك كل غسل وكل وضوء، وخص بذلك ما كان دون التقدير الذي إذا حرك طرفه لم يتحرك الآخر، ورأى الماء يفسد بذلك، فكان ما زاد بذلك على أمر رسول الله ﷺ من عموم كل غسل - خطأ، ومن تنجيس الماء، وكان ما نقص بذلك من أمره عليه السلام - من تخصيصه بعض المياه الزواكد دون بعض - : خطأ، وكان ما وافق فيه أمره عليه السلام صواباً، وقوله أيضاً الحسن بن حى، إلا أنه خص به ما دون السكر^(١) من الماء، فكان هذا التخصيص خطأ^(٢)، وقال به أيضاً الشافعى، إلا أنه خص به ما دون خمسية رطل، فكان هذا التخصيص خطأ، وهم به كل غسل، فكان هذا الذي زاده خطأ، ورأى الماء لا يفسد، فأصاب، وكره مالك ذلك، وأجازه إذا وقع، فكان هذا منه خطأ، لأن رسول الله ﷺ قال: « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »، ومن المحال أن يجزىء غسل نهى عنه رسول الله ﷺ عن غسل أمر به، أبى الله أن تنوب المعصية عن الطاعة، وأن يجزىء الحرام مكان الفرض *

وقولنا هو قول أبى هريرة وجابر من الصحابة رضى الله عنهم، وما نعلم لها^(٣) في ذلك مغالفاً من الصحابة رضى الله عنهم *

قال علي: فلو غسل الجنب شيئاً من جسده في الماء الدائم لم يجزه، ولو أنه شعرة واحدة، لأن بعض الغسل غسل، ولم ينع عليه السلام عن أن يغتسل غير الجنب في الماء الدائم، (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) (وما كان بك نسياً) فصح أن غير الجنب يجزىء أن يغتسل في الماء الدائم لكل غسل واجب أو غير واجب وبالله تعالى التوفيق *

١٩٥ - مسألة - ومن أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة - فلا يجزىء الاغسلان غسل ينوى به الجنابة ولا بد، وغسل آخر ينوى به الجمعة ولا بد، فلو غسل ميتاً

(١) الكر بفتح الكاف وتشديد الراء مكيال لأهل الرقاق يختلف في مقداره

(٢) في البنية « فكان هذا تخصيص خطأ » وهو لحن

(٣) في الاصلين « لهم » وفي البنية يحذف « في ذلك »

أيضا لم يميزه إلا غسل ثالث ينوي به ولا بد ، فلو حاضت امرأة بعد أن وطئت نفى
بالتحليل ان شامت عجلت الغسل للجنابة وأن شامت آخرته حتى تطهر ، فإذا طهرت
لم يميزها إلا غسلان ، غسل تنوي به الجنابة وغسل آخر تنوي به الحيض ، فلو صادفت
يوم جمعة وغسلت ميتا لم يميزها أربعة أغسال كما ذكرنا (١) فلو نوى بغسل واحد غسليْن
مما ذكرنا فأكثر ، لم يميزه ولا لواحد منهما ، وعليه أن ينيدهما ، وكذلك ان نوى
أكثر من غسليْن ، ولو أن كل من ذكرنا يغسل كل عضو من أعضائه مرتين - ان
كان عليه غسلان - أو ثلاثا (٢) - ان كان عليه ثلاثة أغسال (٣) - أو أربعا - ان
كان عليه أربعة أغسال - ونوى في كل غسلة الوجه الذي غسله له (٤) أجزأه ذلك
والأفلا ، فلو أراد من ذكرنا ، الوضوء ، لم يميزه إلا المني ، بالوضوء بنية الوضوء مفرداً
عن كل غسل ذكرنا ، حاشا غسل الجنابة وحده فقط ، فانه إن نوى بغسل أعضاء
الوضوء غسل الجنابة والوضوء مما أجزأه ذلك ، فان لم ينو إلا الغسل فقط لم يميزه
لوضوء ، ولو نواه للوضوء فقط لم يميزه للغسل ، ولا يميزه للوضوء ما ذكرنا إلا مرتباً
على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى •

برهان ذلك قول الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقول
رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات والكل امرئ بما نوى » فصح يقينا أنه
مأمور بكل غسل من هذه الأغسال ، فاذا قد صح ذلك فمن الباطل أن يميز عمل
واحد عن عَليْن أو عن أكثر ، وصح يقينا أنه ان نوى أحد « ما عليه من ذلك فأتما
له - بشهادة » رسول الله ﷺ الصادقة - : الذي نواه فقط وليس له ما لم ينوه ، (٥)
فان نوى بمثل ذلك غسليْن فصاعداً قد خالف ما أمر به ، لأنه مأمور بغسل تام
لكل وجه من الوجوه التي ذكرنا ، فلم يغسل ذلك ، والغسل لا ينقسم ، فبطل عمله
كله ، لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » •

وأما غسل الجنابة والوضوء فإنه أجزأ فيهما عمل واحد بنية واحدتهما جميعاً للنص

(١) في المصرية « أربع اغتسالات » (٢) في المصرية « أو ثلاث » وهو الحق

(٣) في المصرية « ثلاث اغتسالات » (٤) في الجنية « غسله به »

(٥) في الجنية « التي نوى فقط وليس له ما لم ينو »

الوارد في ذلك ، كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ : « كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ،
ثم قوضاً (١) كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ،
ثم يصب على رأسه ثلاث فرقات بيده ، ثم يفيض الماء على جلده كله » .
وهكذا رواه أبو معاوية وحاد بن زيد وسفيان بن عيينة وغيرهم عن هشام عن أبيه
عن عائشة •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السدي ثنا
عيسى بن يونس ثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس
قال : حدثني خالي ميمونة قالت : « أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة
فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ، ثم أدخل يده في الإماء ، ثم أفرغ على فرجه وغسله
بشماله ، ثم ضرب بشماله الأرض فدللكها دللكاً شديداً ، ثم قوضاً وضوءه للصلاة ، ثم
أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفيه ، (٢) ثم غسل سائر جسده ، ثم تنحي من
مقامه ذلك فغسل رجله ، ثم أتيت بالنديل فردته » فهذا رسول الله ﷺ لم يغسل
أعضاء الوضوء في غسله للجنابة ، ونحن نشهد الله أن رسول الله ﷺ ما ضيع نية كل
عمل أقدمه الله عليه ، فوجب ذلك في غسل الجنابة خاصة وبقيت سائر الأغسال
على حكمها •

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجرى غسل واحد للجنابة
والحيض ، وقال بعض أصحاب مالك : يجرى غسل واحد للجمعة والجنابة ، وقال
بعضهم : أن نوي الجنابة لم يجره من الجمعة ، وإن نوى الجمعة أجزأه ، من الجنابة : •
قال علي وهذا في غاية الفساد ، لأن غسل الجمعة عندهم تطوع ، فكيف يجرى
تطوع عن فرض ؟ أم كيف يجرى نية في فرض لم تخلص وأضيف إليها نية تطوع ؟

(١) في النية « يتوضأ » (٢) في النية « كفه » بالافراد

ان هذا لسبب ١ •

قال علي: واحتجوا في ذلك بأنكروا: وجدنا وضوئاً واحداً وتيمناً واحداً يجزى به من جميع الأحداث الناقضة للوضوء، وغسلاً واحداً يجزى به عن جنابت كثيرة، وغسلاً واحداً يجزى به عن حيض أيام، (١) وطوافاً واحداً (٢) يجزى به عن مرة وحج في القرآن، فوجب أن يكون كذلك كل ما يوجب الغسل •

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل، لأنه لو صح القياس لم يكن القياس لأن يجزى غسل واحد (٣) من غسليْن مأثور بهما على ما ذكرنا في الوضوء - : بأولى من أن يقاس حكم من عليه غسلاَن على من عليه يومان من شهر رمضان، (٤) أو رقبَتان عن ظهاريْن، أو كفارتان (٥) عن يمينيْن، أو هديان عن متعتيْن، أو صلاتا ظهر من يومين، أو درهمان من عشرة دراهم عن مالين مختلفين، فيلزمهم أن يجزى في كل ذلك صيام يوم واحد، ورقبة واحدة، وكفارة واحدة، وهدي واحد، وصلاة واحدة ودرهم واحد، وهكذا في كل شيء من الشرعية (٦) وهذا ما لا يقوله أحد، فبطل قياسهم الفاسد •

ثم قولهم وبالله تعالى التوفيق: أما الوضوء فإن رسول الله ﷺ قال: « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وسنذكره إن شاء الله تعالى بإسناده في باب الحديث في الصلاة، فصح بهذا الخبر أن الوضوء من الحدث جملة، فدخل في ذلك كل حدث، وقال تعالى: (وإن كنتم جنبا فاطهروا) فدخل في ذلك كل جنابة، وصح أيضاً عن رسول الله ﷺ وضوء واحد لفلاة من كل حدث سلف، من نوم وبول وحاجة المرء وملامسة، وأنه عليه السلام كان يطوف على نسائه بفصل واحد،

(١) في المصرية « يجزى به عن غسل حيض أيام » وهو خطأ

(٢) في الاصلين « وطواف واحد » بالرفع وهو لحن

(٣) في المصرية « لأن يجزى واحد » وما هنا أصح

(٤) في اليمنية « من أن شهر رمضان » وزيادة « أن » خطأ

(٥) في المصرية « أو كفارتان » وهو خطأ فاحش

(٦) في المصرية « من الشرعية »

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا ابن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا هشيم ثنا حميد الطويل عن أنس : « أن رسول الله ﷺ كان يطوف على نسائه ، في ليلة بغسل واحد . » *

وأما - طواف واحد وسعى واحد في القرآن عن الحج والعمرة ، فقول رسول الله ﷺ : « طواف واحد يكفيك لحجك وعمرك . » وقوله عليه السلام : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » *

والمعجب كله من أبي حنيفة إذ يجزئ (١) عنه غسل واحد عن الحيض والجنابة والتبرد ، ولا يجزئ عنه للحج والعمرة في القرآن الا طوافن وسعيان ، وهذا عكس الحقائق وإبطال السنن (٢) *

قال أبو محمد : « ومن قال بقولنا جماعة من السلف كما روينا عن عبد الرحمن ابن مهدى ، قال : ثنا حبيب وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وعبد الاعلى وبشر بن منصور (٣) قال حبيب عن عمرو بن هرم (٤) قال : سئل جابر بن زيد - هو ابو الشما - عن المرأة تجماع ثم تحيض ؟ قال : عليها أن تغتسل يعني للجنابة (٥) وقال سفيان عن ليث والمغيرة بن مقسم (٦) وهشام بن حسان ، قال ليث : عن طاوس ، وقال المغيرة عن ابراهيم النخعي ، وقال هشام عن الحسن ، قالوا كلهم في المرأة تجنب ثم تحيض : أنها تغتسل ، ينعون للجنابة ، وقال ابن المبارك عن الحجاج عن ميمون بن مهران وعمرو بن شعيب في المرأة تكون جنباً ثم تحيض قالاً جميعاً : تغتسل ، ينعين للجنابة ، قال : سألت عنها الحكم بن عتيبة (٧) قال : تصب عليها الماء ، غسلة دون غسلة ، وقال عبد الاعلى ثنا ممر ويونس بن عبيد وسعيد ابن أبي عمرو (٨) قال ممر عن الزهري ، وقال يونس عن الحسن وقال سعيد عن

(١) في الجنبة « أن يجزئ » (٢) في المصرية « عكس للحقائق وإبطال للسنن »

(٣) في الجنبة « بشر وهو خطأ » (٤) في المصرية « عمر » وهو خطأ

(٥) في الجنبة من الجنابة (٦) في الجنبة والمغيرة بن مقسم وهو خطأ

(٧) في الجنبة « عينة » وهو خطأ (٨) في الجنبة « وعن سعيد بن أبي عروبة »

قنادة ، قالوا كلهم في المرأة نجامع ثم تحيض ، أنها تقتل لجنايتها وقال بشر بن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح في المرأة نجامع ثم تحيض أنها تقتل فان أخرت فسلان عند طهرها . فهؤلاء جابر بن زيد والحسن وقنادة وإبراهيم النخعي والحكم وطاوس وعطاء وعمر بن شبيب والزهرى وميمون بن مهران ، وهو قول داود وأصحابنا *

١٩٦ - مسألة - ويكره للفقتل أن يتكشف في ثوب غير ثوبه الذي يلبس فان فعل فلا حرج ، ولا يكره ذلك في الوضوء *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا ابن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى ثنا أبو عوانة ثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث قالت : « وضعت لرسول الله ﷺ غسلا وسنترته - فذكرت صفة غسله عليه السلام قالت - وغسل رأسه ثم صب على جسده ، ثم تحنى فغسل قدميه ، فناولته خرقة ، فقال بيده هكذا ولم يردّها » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأهرابي ثنا أبو داود ثنا هشام ثنا أبو مروان ومحمد بن المنى قال حدثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي سمعت يحيى بن أبي كثير ^(١) يقول حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارمة عن قيس ابن سعد ^(٢) قال « زارنا رسول الله ﷺ في منزلنا - فذكر الحديث وفيه - ان رسول الله ﷺ أمر له سعد بنسل فاغتسل ، ثم ناوله ملحفة مصبوعة بزعفران أو ورس فاشتمل بها رسول الله ﷺ » *

قال أبو محمد هذا لا يضاد الأول ، لانه عليه السلام اشتمل فيها فصارت لباسه ^(٣) حيثئذ وقال بهذا بعض السلف ، كما روينا عن عبد الزقاق عن ابن جريج عن عطاء : أنه سئل عن المنديل المهذب : أيسح به الرجل الماء ؟ فأبى أن يرخص فيه ،

(١) في المصرية « يحيى بن كثير » وهو خطأ (٢) في الجنية بحذف « عن قيس بن سعد » (٣) تصحفت الكلمة على ناسخ النسخة المصرية فكتبها « لنا سنة » وهو تصحيف لطيف لكنه لا معنى له *

وقال : هو شيء أحدث ، قلت : أ رأيت ان كنت أريد أن ينهب غني المنديل ورد الماء اقل : فلا بأس به اذن ، ولم ينه عليه السلام عن ذلك في الوضوء فهو مباح فيه . (١)

١٩٧ - مسألة - وكل غسل ذكرنا فليدركه أن يبدأ به من رجله أو من أي أعضائه شاء ، حاشا غسل الجمعة والجنابة ، فلا يجوز فيه الا البدأة بغسل الرأس أولاً ثم الجسد ، فان انغمس في ماء فليدركه ان ينوي البدأة برأسه ثم بجسده ولا بد •
برهان ذلك قول رسول الله ﷺ - الذي قد ذكرناه بإسناده : « حق لله على كل مسلم أن يقتل في كل سبعة أيام يوماً ، يغسل رأسه وجسده » وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ابدؤا بما بدأ الله به » وسنذكره في ترتيب الوضوء بإسناده ان شاء الله تعالى ، وقد بدأ عليه السلام بالرأس قبل الجسد ، وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) ، فصح أن ما ابتدأ به رسول الله ﷺ في نطقه فمن وحى اتاه من عند الله تعالى ، فالله تعالى هو الذي بدأ بالذي بدأ به رسول الله ﷺ •

١٩٨ - مسألة - وصفة الوضوء أنه ان كان انتبه من نوم فليدركه أن يغسل يديه ثلاثاً كما قد ذكرنا قبل ، وأن يستنشق وأن يستنثر ثلاثاً ، ليطرد الشيطان عن خيشومه كما قد وصفنا ، وسواء تباعد ما بين نومه ووضوئه أو لم يتباعد ، فان كان قد فعل كل ذلك فليس عليه أن يعيد ذلك الوضوء من حدث غير النوم ، فلو صب على يديه من اناء دون أن يدخل يده فيه لزمه غسل يده أيضاً ثلاثاً ان قام من نومه ، ثم تختار له ان يتمضمض ثلاثاً ، وليست المضمضة فرضاً ، وان تركها فوضوؤه تام وصلاته تامة ، عمداً تركها او نسياناً ، ثم ينوي وضوءاً للصلاة كما قدمنا ، ثم يضع الماء في انفه ويجيبه (٢)

(١) لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر صحيح نهي عن المنديل بعد الفصل ولا بعد الوضوء ولا يفهم أحد من رده المنديل بعد الفصل أنه كره ذلك . ومن فهم هكذا فأنما اشتبه عليه وجه الحق . وظاهر من مثل هذا أنه إنما رده لعدم الحاجة اليه . لا أنه مكروه شرعاً (٢) في التيمية « ومحتديه » وهو خطأ

بنفسه ولا بد ، ثم يفرغ بأصابعه ولا بد مرة ، فإن فعل الثانية والثالثة نجس ، وأما
فرضان لا يجزئ الوضوء ولا الصلاة دونهما ، لا عمدا ولا نسيانا ، ثم يغسل وجهه من
حد منابت الشعر في أعلى الجبهة الى أصول الاذنين بما الى منقطع اللقن ،
ويستحب أن يغسل ذلك ثلاثا أو اثنتين ويجزئ مرة ، وليس عليه أن يغمس الماء
ما انحدر من لحيته تحت ذقنه ، ولا أن يخلل لحيته ، ثم يغسل خراعيه من منقطع
الاعطاف الى أول المرافق مما يلي القراعين ، فإن غسل ذلك كله ثلاثا نجس ، ومرتين
حسن ، ويجزئ مرة ، ولا بد ضرورة من إيصال الماء بيقين الى ماتحت الاعظام تحريكه
عن مكانه ، ثم يمسح رأسه كيفما مسحه اجزأه وأحب البنا ان يمسح رأسه بالمسح ، فكيفما
مسحه بيديه (١) أو بيد واحدة أو باصبع واحدة اجزأه . فلو مسح بعض رأسه
أجزأه وإن قل ، وتستحب أن يمسح رأسه ثلاثا أو مرتين وواحدة تجزئ ، وليس
علي المرأة والرجل مس ما انحدر (٢) من الشعر عن منابت الشعر على القفا والجبهة ،
ثم يستحب له مسح أذنيه ، ان شاء بما مسح به رأسه وإن شاء بما جديد ، ويستحب
تجديد الماء لكل عضو ، ثم يغسل رجله من مبتدأ منقطع الاعطاف الى آخر الكعبين
مما يلي الساق ، فإن غسل ذلك ثلاثا لحسن ، ومرتين حسن ومرة تجزئ ، وتستحب
تسمية الله تعالى على الوضوء ، وإن لم يفعل فوضوؤه تام *

أما قولنا في المضمضة فلم يصح بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ، وأما
هي (٣) فل فعله عليه السلام ، وقد قلنا أن أهله عليهم السلام ليست فرضا ، وأما فيها
الاعتناء به عليه السلام ، لان الله تعالى إنما أمرنا بطاعة أمر نبيه عليه السلام ولم
يأمرنا بأن فعل أهله ، قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم
فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)

(١) في المصرية « بيده » وهو خطأ (٢) في المصرية « ما ينحدر »

(٣) في المصرية « هو »

وأما الاستنشاق والاستنثار فلن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم ليستنثر » ، ورويناه أيضاً من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مسنداً ، ومن طريق سلمة بن قيس عن رسول الله ﷺ •

قال علي : قال مالك والشافعي : ليس الاستنشاق والاستنثار فرضاً في الوضوء ولا في الغسل من الجنابة ، وقال أبو حنيفة . هما فرض في الغسل من الجنابة وليساً فرضاً في الوضوء ، وقال أحمد بن حنبل وداود : الاستنشاق والاستنثار فرضان في الوضوء وليسافرضين في الغسل من الجنابة ^(١) ، وليست المضمضة فرضاً لا في الوضوء ولا في غسل الجنابة وهذا هو الحق ^(٢) •

وعن صح عنهم الأمر بذلك جماعة من السلف . روينا عن علي بن أبي طالب إذا توضأت فأنثر فأذهب مائي المنخرين من الغيب ، وعن شعبة قال حماد بن أبي سليمان فيمن نسي أن يعضض ويستنشق قال : يستقبل ^(٣) وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة فيمن صلى وقد نسي أن يعضض ويستنشق قال : أحب الي أن يعيد - يعني الصلاة - وعن وكيع عن سفيان الثوري عن مجاهد : الاستنشاق شرط الوضوء ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى قالا جميعاً : إذا نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد ينون ^(٤) الصلاة - وعن

(١) في البنية « الاستنشاق والاستنثار فرضان وليس فرضين في غسل الجنابة » وهو سقط ظاهر

(٢) هنا بهامش البنية ما نصه « وقال شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي رحمه الله تعالى : احتجاجه بـ (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) يدل على أن أماله تتأكد فينا ، وفي حديث رواه أبو داود في مسنده بإسناد حسن : إذا توضأت فتمضمض .

(٣) يعني يعيد الوضوء ، ووقع في الاصلين « بعل » بدون اعجام وهو خطأ

(٤) كذا في الاصلين ، واستظهر بحاشية البنية انه « ينون » وهو أظهر

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري. من نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد—
يعني الصلاة — وعن ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن هشام عن الحسن في المضمضة
والاستنشاق والاستنثار وغسل الوجه واليدين والرجلين: فثنتان تجزيان وثلاث أفضل •
قال علي وشغب قوم بأن الاستنشاق والاستنثار ليسا مذكورين في القرآن وأن
رسول الله ﷺ قال: « لا تتم صلاة أحدكم حتى يتوضأ كما أمره الله تعالى » •
قال أبو محمد: وهذا لاحجة لم فيه لأن الله تعالى يقول: (من يطع الرسول فقد
أطاع الله) فكل ما أمر به رسول الله ﷺ فله تعالى أمر به •

وأما قولنا في الوجه، فانه لا خلاف في أن الذي قلنا فرض غسله قبل خروج
الحية، فإذا خرجت الحية فمضى مكان ما سترت، ولا يسقط غسل شيء يقع عليه اسم
الوجه بالدمعوى، ولا يجوز أن يؤخذ بالرأى فرق بين ما ينسل الامرد من وجهه والكوسج
والألحى (١) وأما ما انفرد عن القعن من الحية وما انفرد عن منابت الشعر من
التفأ والجبهة — فانما أمرنا به وجل ينسل الوجه ومسح الرأس (٢) وبالضرورة يدري
كل أحد أن رأس الانسان ليس في قفاه، وأن الجبهة من الوجه المفصول، لاحظ فيها
للرأس المسوح، وأن الوجه ليس في الضيق ولا في الصدر، فلا يلزم في كل ذلك شيء،
اذ لم يوجب قرآن ولا سنة، •

وأما قولنا في غسل القراعين وما تحت الخاتم والمرقين، فان الله تعالى قل:
(وأيديكم الى المرافق) فن ترك شيئاً ولو قرشرة مما أمر الله تعالى بغسله فلم يتوضأ
كما أمره الله تعالى، ومن لم يتوضأ كما أمره الله تعالى فلم يتوضأ أصلاً ولا صلاة له فوجب
ايصال الماء بيقين الى ما ستر الخاتم من الاصبع، وأما المرافق فان « الى » في لغة العرب
التي بها نزل القرآن تقع على معنيين، تكون بمعنى الغاية، وتكون بمعنى مع، قال الله
تعالى: (ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم) بمعنى مع أموالكم، فلما كانت تقع « الى »
على هذين المعنيين وقوعاً صحيحاً مستويًا، لم يجوز أن يقتصر بها على أحدهما دون

(١) الكوسج هو الذي لم يثبت له لحية: قال الازهري لا أصل له في العربية:
وقيل معرب والألحى (٢) في المصرية « ومسح الرأس ويغسل الوجه »

الآخر، فيكون ذلك تخصيصاً لما تقع عليه بلا برهان، فوجب أن يجزى غسل القرايين إلى أول المرقطين بأحد المنيين، فيجزى قلن غسل المرافق فلا بأس أيضاً. • وأما قولنا في مسح الرأس قلن الناس اختلفوا. فقال مالك بموم مسح الرأس في الوضوء، وقال أبو حنيفة يمسح من الرأس فرضاً مقدار ثلاث أصابع، وذكر عنه تحديد الفرض مما يمسح من الرأس بأنه ربع الرأس وأنه إن مسح رأسه بأصبعين أو بأصبع لم يجزه ذلك، قلن مسح بثلاث أصابع أجزاءه، وقال سفيان الثوري: يجزى من الرأس مسح بعضه ولو شعرة واحدة، ويجزى مسحه بأصبع وبعض أصبع، وحد أصحاب الشافعي ما يجزى من مسح الرأس بشعرتين، ويجزى بأصبع وبعض أصبع وأحب (١) ذلك إلى الشافعي الموم بثلاث مرات، وقال أحمد بن حنبل يجزى المرأة أن تمسح بمقدم رأسها وقال الاوزاعي والليث: يجزى مسح مقدم الرأس فقط ومسح بعضه كذلك، وقال داود: يجزى من ذلك ما وقع عليه اسم مسح، وكذلك بما مسح من أصبع أو أقل أو أكثر وأحب إليه الموم ثلاثاً وهذا هو الصحيح، وأما الاختصار على بعض الرأس قلن الله تعالى يقول (واسمحو برءوسكم) والمسح في اللغة التي نزل بها القرآن هو غير التسل بلا خلاف، والتسل يقتضى الاستيعاب، والمسح لا يقتضيه •

حدثنا حام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا التيمي (٢) هو سليمان — عن بكر بن عبد الله المزني عن الحسن — هو البصري — عن ابن المقيرة ابن شعبة — هو حمزة — عن أبيه: « أن رسول الله ﷺ توضأ ف مسح بيمينه ومسح على الخفين والمامة » •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد عن المعتمر بن سليمان التيمي قال: سمعت أبي يحدث عن بكر بن عبد الله

(١) في النسخة « واجب » وهو تصحيف

(٢) في النسخة « التيمي » وهو خطأ

الزني من الحسن عن ابن المنيرة بن شعبة عن أبيه : « أن رسول الله (١) ﷺ كان يمسح على الخفين وعلى ناصيته وعلى عمامته » قال بكر : وقد سمعته من ابن المنيرة : وعن قال بهذا جماعة من السلف ، وروينا عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع (٢) عن ابن عمر : أنه كان يدخل يده في الوضوء فيمسح به مسحة واحدة ، اليابوخ فقط . ورويناه أيضاً (٣) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . ومن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن طائفة بنت المنذر بن الزبير : أنها كانت تمسح عارضها إلا بمن ييدها اليمنى ، وعارضها الأيسر ييدها اليسرى من تحت الخمار ، وطائفة هذه أدركت جدتها أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها وروت عنها . وعن وكيع عن قيس عن أبي هاشم عن النخعي قال : إن أصاب هذا - يعنى مقدم رأسه وصدغيه - أجزاء - يعنى في الوضوء - وعن وكيع عن اسماعيل الأزرق عن الشعبي قال : ان مسح جانب رأسه أجزاء . وروى أيضاً عن عطاء وصفية بنت أبي عبيد (٤) وعكرمة والحسن وأبي العالية وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم . قال أبو محمد : ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلاف لما رويناه عن ابن عمر في ذلك ، ولا حاجة لمن خالفنا فيمن روى عنه من الصحابة وغيرهم مسح جميع رأسه ، لأننا لاننكر ذلك بل نستحب ، وإنما نطالبهم بمن (٥) أنكر الاتصال على بعض الرأس في الوضوء فلا يجحدونه *

قال علي : ومن خالفنا في هذا فاتهم يقتاضون ، فيقولون في المسح على الخفين : إنه خطوط لا يمسح الخفين ، فما الفرق بين مسح الخفين ومسح الرأس ؟ وأخرى . وهي (٦) أن يقال لم : ان كان المسح عندكم يقتضى الصوم فهو والغسل سواء ، وما الفرق بينه

(١) في البنية أن نبي الله (٢) في البنية « عن رافع » وهو خطأ

(٣) في المصرية « وروينا من طريق » وهو سقط

(٤) في البنية « بنت عبيدة » وهو خطأ

(٥) في المصرية « فيمن » وهو خطأ

(٦) في الاصلين « وم » وهو خطأ ، لان المراد وحجة عليهم أخرى وهي

وبين الفسل ؟ وان كلن كذلك ^(١) فلم تنكرون مسح الرجلين فى الوضوء وتأبرون إلا غسلهما ان كان كلاهما يقتضى الصوم ؟ وأيضا فانكم لا تختلفون فى أن غسل الجنابة يلزم تقصى الرأس بللاء ، وأن ذلك لا يلزم فى الوضوء ، قد أقررتم بأن المسح بالرأس خلاف الفسل ، وليس هنا فرق إلا أن المسح لا يقتضى الصوم قط ، وهذا ترك قولكم ^(٢) . وأيضا فما تقولون فيمن ترك بعض شجرة ^(٣) واحدة فى الوضوء فلم يمسح عليها ؟ فنقولهم : إنه يميزه ، وهذا ترك منهم لقولهم . قلن قالوا : انما نقول بالأغلب ، قيل لهم : ترك شترتين أو ثلاثا ؟ وهكذا أبدا ، فان حدوا حدا قالوا بباطل لادليل عليه ، وان نادوا صاروا الى قولنا ، وهو الحق *

فان قالوا يسن عم رأسه فقد صح أنه توشأ ، ومن لم يعمه فلم يتفق ^(٤) على أنه توشأ ، قلنا لم أفوجبوا بهذا الدليل نفسه الاستنشاق فرضا والترتيب فرضا ، وغير ذلك مما فيه ترك الجمهور منهم *

فان قالوا : مسحه عليه السلام مع ناصيته على عمامته يدل على الصوم ، قلنا : هذا أعجب شئ . لانكم لا تجيزون ذلك من فعل من فعله ، فكيف تحتجون بما لا يجوز عندكم ؟ وأيضا فن لكم بأنه فعل واحد ؟ بل هما فلان متغايران على ظاهر الاخبار فى ذلك *

وأما تخصيص أبى حنيفة لربع الرأس أولمقدار ثلاثة أصابع ففاسد ، لانه قول لادليل عليه ، فان قالوا : هو مقدار الناصية ، قلنا لم : ومن لكم ^(٥) بأن هذا هو مقدار الناصية ؟ والأصابع تختلف ، وتحديد ربع الرأس يحتاج الى تكسير ومساحة ، وهذا باطل ، وكذلك قولهم فى منع المسح بأصبع أو بأصبعين . قلن قالوا : انما أردنا أكثر اليد ، قلنا لم : أنتم لا توجبون المسح باليد فرضا ، بل تقولون أنه لو وقف ^(٦)

(١) فى المصرية « وان كلن ذلك »

(٢) فى المصرية « لقولهم » وهو خطأ لان المقام مقام خطاب

(٣) فى اليمنية « فما تقولون ان تقص بعض شجرة » وما هنا أحسن

(٤) فى المصرية « فلم يتفق » وهو خطأ (٥) فى اليمنية « ومن أين لكم »

(٦) فى اليمنية « انه ان وقف »

نحت ميزاب فمس الماء منه مقدار ربع رأسه أجزأه ، فظهر غشاد قو لم . ويسألون أيضاً عن قولهم بأكثر اليد ؟ قتهم (١) لا يجيئون دليلاً على تصحيحه ، وكذلك يسألون عن اقتصارهم على مقدار الناصية ؟ قلنا : قلوا : اتباعاً للخبر في ذلك ، قيل لهم : فلم تعديم الناصية الى مؤخر الرأس ؟ وما الفرق بين تعديم الناصية الى غيرها وبين تعدى مقدارها الى غير مقدارها ؟ •

وأما قول الشافعي قل النص لم يأت بمسح الشعر فيكون ما قل من مراعاة عدد الشعر ، وانما جاء القرآن بمسح الرأس ، فوجب أن لا يراعى الا ما يسى مسح الرأس قطع (٢) ، والخبر الذي ذكرنا من النبي ﷺ في ذلك هو بعض ما جاء به القرآن ، فالآية أهم من ذلك الخبر ، وليس في الخبر منع من استعمال الآية ، ولادليل على الاقتصار على الناصية قطع . والله تعالى التوفيق •

١٩٩ - مسألة - وأما مسح الأذنين فليس فرضاً ، ولأما من الرأس *
لأن الآثار في ذلك واهية كلها ، قد ذكرنا فسادها في غير هذا المكان ، ولا يختلف أحد في أن البياض الذي بين منابت الشعر من الرأس وبين الأذنين ليس هو من الرأس في حكم الوضوء ، فمن الحال أن يكون يحول بين أجزاء رأس الحى عضو ليس من الرأس ، وأن يكون بعض رأس الحى مبايناً لسائر رأسه ، وأيضاً . فلو كان الاذنان من الرأس لوجب حلق شعرهما في الحج ، وهم لا يقولون هذا ، وقد ذكرنا البرهان على صحة الاقتصار على بعض الرأس في الوضوء ، فلو كان الاذنان من الرأس لاجزأ أن يحسحاً عن مسح الرأس ، وهذا لا يقوله أحد ، ويقال لهم : ان كانتا من الرأس فما بالكما تأخذون لهما ماء جديداً وها بعض الرأس ؟ وأبن رأيهم (٣) عضواً يحدد لبعضه ماء غير الماء الذي مسح به سائر . ثم لو صح الاتزانها من

(١) في المصرية « بأنهم » وهو خطأ

(٢) هنا بهامش الجنية ما نصه « الصحيح أن قول الشافعي رحمه الله لا يتقدر بثلاث شرات ، بل الواجب عنده ما يقع عليه اسم المسح ، كقول سفبان الثوري وداود ومن معها كما اختاره ابن حزم
(٣) في المصرية « وأبن رأيكم »

الرأس ، لما كان علينا في ذلك قفص لشيء من أقوالنا والله تعالى التوفيق *
 ٢٠٠ - مسألة - وأما قولنا في الرجلين قلن القرآن نزل بالمسح ، قال الله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) وسواء قرئ بمحض اللام أو بفتحها هي على كل حال (١) عطفت على الرأس : إما على اللفظ وإما على الموضع ، لا يجوز غير ذلك ، لأنه لا يجوز أن يحال بين المطوف والمطوف عليه بقضية مبتدأة . وهكذا جاء عن ابن عباس : نزل القرآن بالمسح - يعني في الرجلين في الوضوء *
 وقد قال بالمسح على الرجلين جماعة من السلف ، منهم علي بن أبي طالب وابن عباس والحسن وعكرمة والشعبي وجماعة غيرهم ، وهو قول الطبري ، ورويت في ذلك آثار *

منها أن من طريق همام عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ثنا علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه - هو رقاعة بن رافع - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « انها لا يجوز صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عز وجل ثم يفسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه الى الكعبين » *
 وعن اسحاق بن راهويه ثنا عيسى بن يونس (٢) عن الاعمش عن عبد خير عن علي « كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما » *

قال علي بن أحمد : وإنما قلنا بالفصل فيهما لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو بن الماص قال : « تخلف النبي ﷺ في سفر فادركننا وقد أرهقنا (٣) العصر فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا ، فنادى بأعلى صوته ويل للعقاب من النار ، مرتين أو ثلاثا » *

-
- (١) في المصرية « هي كل حال » بحذف « على »
 (٢) في المصرية عيسى بن يوسف وهو خطأ (٣) في المصرية « راحتنا »
 (٤) انظر ضبطه وزججه في السألة ١٤٩

كتب الى سالم بن أحمد قال ثنا عبد الله بن سعيد الششتجالي ثنا عمر (١) بن محمد السجستاني ثنا محمد بن عيسى الجلودي ثنا ابراهيم بن محمد بن سفيان ثنا مسلم ابن الحجاج ثنا اسحاق بن راهويه ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو ابن المعتز - عن هلال بن أساف (٢) عن أبي يحيى (٣) - هو مصدع الاعرج - عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: « خرجنا مع رسول الله ﷺ من مكة الى المدينة حتى اذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند المصر ، فتوضوا وهم عجال ، فالتهمنا اليوم وأعقابهم تلوح لم يسها الماء ، فقال رسول الله ﷺ : ويل للأعقاب من النار ، أسبقوا الوضوء » فأمر عليه السلام بأسباغ الوضوء في الرجلين ، وتوعد بالنار على ترك الأعقاب ، *

فكان هذا الخبر زائدا على مافي الآية ، وعلى الأخبار التي ذكرنا ، وناسخا لما فيها ، ولما في الآية والأخذ بالزائد واجب ، ولقد كان يلزم من قول يترك الأخبار للقرآن أن يترك هذا الخبر للآية ولقد كان يلزم من يترك الأخبار الصحيح لقياس أن يترك هذا الخبر ، لأننا وجدنا الرجلين يسقط حكمهما في التيمم ، كما يسقط الرأس ، فكان حملهما على ما يسقطان (٤) بسقوطه ويثبتان بنباته أولى من حملهما على مالا يثبتان بنباته ، وأيضا فالرجلان مذكوران مع الرأس ، فكان حملهما على ما ذكرنا معه أولى من حملهما على ما لم يذكرنا معه ، وأيضا فالرأس طرف والرجلان طرف ، فكان قياس الطرف على الطرف أولى من قياس الطرف على الوسط ، وأيضا فتم قولون بالمسح على الخفين فكان تعويض المسح من المسح أولى من تعويض المسح من النعل ، وأيضا فإنه لما جاز المسح على ساتر للرجلين (٥) ولم يميز على ساتردون الوجه والقرابين دل - على أصول أصحاب القياس - أن أمر الرجلين أخف من أمر الوجه والقرابين ،

(١) في المصرية « عمرو » بفتح العين وهو خطأ

(٢) في النجدة « يسار » وهو خطأ

(٣) في المصرية « عن ابن يحيى » وهو خطأ (٤) في النجدة « يسقط »

(٥) في النجدة « على ساتر الرجلين »

فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ إِلَّا الْمَسْحُ وَلَا بَدَ، فَهَذَا أَصَحُّ قِيَاسٍ فِي الْأَرْضِ لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا *

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ : قَدْ سَقَطَ حُكْمُ الْجَسَدِ فِي التَّيْمِيمِ وَلَمْ يَدُلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ حُكْمَهُ الْمَسْحُ *

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فَتَقُولُ : صَدَقْتَ ، وَهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُكُمْ بِالْقِيَاسِ ، وَيُرِيكُمْ تَفَاسُدهُ كُلَّهُ ، وَبِإِثْنِهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ . وَهَكَذَا كُلُّ مَا رَمَتُمُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا بِالْقِيَاسِ - لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ - فَإِنَّهُ لَا يَدُ فِيهِمَا مِنْ صِفَةٍ يَتَرَقَّانِ فِيهَا *

قَالَ عَلِيٌّ : وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الرَّجُلَيْنِ : (إِلَى الْكَعْبَيْنِ) كَمَا قَالَ فِي الْإِيدِي : (إِلَى الْمِرْفَاقِ) دَلَّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الرَّجُلَيْنِ حُكْمُ الْقِرَاعَيْنِ ، قِيلَ لَهُ : (١) لَيْسَ ذِكْرُ الْمِرْفَقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ دَلِيلًا عَلَى وَجوبِ غَسْلِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ ذَكَرَ الْوَجْهَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي مِثْلِهِ حَدًّا ، وَكَانَ حُكْمُ الْفِئْسَلِ ، لَكِنْ لَمَّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقِرَاعَيْنِ بِالْفِئْسَلِ (٢) كَانَ حُكْمُهُمَا الْفِئْسَلُ ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي الرَّجُلَيْنِ وَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ حُكْمُهُمَا مَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يُوجِبَهُ نَصٌّ آخَرُ *

قَالَ عَلِيٌّ : وَالْحُكْمُ لِلنَّصُوصِ لَا لِلدَّهْلَوِيِّ وَالظَّنُونِ . وَبِإِثْنِهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ *

٢٠١ - مِثْلُهُ - وَكُلُّ مَا لَبَسَ عَلَى الرَّأْسِ مِنْ عِمَامَةٍ أَوْ خِطٍّ أَوْ قَلَنْسُوَةٍ أَوْ بَيْضَةٍ أَوْ مَغْفَرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ : - أَجْزَأُ الْمَسْحِ عَلَيْهَا ، الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ ، لَعَلَّةٌ أَوْ غَيْرُ لَعَلَّةٍ (٣) *

بَرَّهَانَ ذَلِكَ حَدِيثُ الْخَيْرَةِ الْقَيِّ ذَكَرْنَا آخِذَا ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ حَزْمٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي نَافِعٍ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ثَنَا بَشَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ (٤) حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - حَدَّثَنِي

(١) كَلِمَةُ « لَه » سَقَطَتْ مِنَ الْمَصْرِفَةِ (٢) كَلِمَةُ « بِالْفِئْسَلِ » سَقَطَتْ مِنَ الْمَصْرِفَةِ

(٣) فِي الْخِجْمَةِ « الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ سَوَاءٌ ذَلِكَ لَعَلَّةٌ وَلَيْسَ لَعَلَّةٌ »

(٤) فِي الْخِجْمَةِ « عَنْ أَبِي يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ » وَهُوَ خَطَأٌ

عمرو بن أمية الضمري : « أنه رأى رسول الله ﷺ مسح على الخفين والعمامة »
ورويناه من طريق البخاري عن عبدان عن عبد الله بن داود الخيري (١)
عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جعفر بن
عمرو بن أمية الضمري عن أبيه . وهذا قوة للخبر لأن أبا سلمة سمعه من عمرو بن أمية
الضمري سمعها ، وسمعه أيضا من جعفر ابنه عنه (٢) كما فعل بكر بن عبد الله المزني
الذي سمع حديث المغيرة من حمزة بن المغيرة (٣) وسمعه أيضا من الحسن (٤)
عن حمزة *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو
كريب محمد بن العلاء (٥) وإسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - قال أبو بكر وأبو
كريب : ثنا معاوية وقال ابن راهويه ، ثنا عيسى بن يونس ، ثم اتفق أبو معاوية
وعيسى كلاهما عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن
كعب بن عجرة عن بلال : « أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين والخطار » وروينا
أيضا من طريق أبي إدريس الخولاني عن بلال : « أنه عليه السلام مسح على العمامة
والمواقين » وروينا أيضا من طريق أيوب السختياني عن أبي قلابة عن سلمان (٦)
ومن طريق محمد بن الحسين عن هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن عبد الله
ابن الصامت عن أبي ذر : « رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الواقين
والخطار » *

-
- (١) بضم الخاء وفتح الراء ، وبالباء ، وفي المصرية « الحريمي » بالميم وهو خطأ
 - (٢) في الأصلين « عن جعفر أبيه عنه » وهو خطأ واضح
 - (٣) قوله « من حمزة بن المغيرة » سقط من المصرية
 - (٤) في المصرية « عن الحسن » وهو غير جيد
 - (٥) في المصرية « وأبو كريب ثنا محمد بن العلاء » وهو خطأ
 - (٦) في المصرية في الموضين « سليمان » وهو خطأ

فهؤلاء ستة من الصحابة رضى الله عنهم : المغيرة بن شعبة وبلال و سلمان (١) وعمر بن أمية وكعب بن عجرة (٢) وأبوذر — كلهم يروى ذلك عن رسول الله ﷺ بأسانيد لا معارض لها ولا مطعن فيها *

وهذا القول يقول جمهور الصحابة والتابعين ، كما روينا من طريق ابن أبي شبة عن عبد الله بن نمير وإسماعيل بن علية كلاهما عن محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخليل مرثد بن عبد الله اليزنى عن عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي قال : رأيت أبا بكر الصديق يمسح على الخمار — يعنى فى الوضوء — *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن عمران بن مسلم عن سويد ابن غفلة قال : سألت نبأة الجعفي (٣) عمر بن الخطاب عن المسح على العمامة ؟ فقال له عمر بن الخطاب : ان شئت فامسح على العمامة وان شئت فدع *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن أبي جعفر عبد الله بن عبد الله الرازي عن زيد بن أسلم قال قال عمر بن الخطاب : من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله * وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس كلاهما عن أنس بن مالك : انه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة ، وهذه أسانيد فى غاية الصحة *

وعن الحسن البصري عن أمه : أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تمسح على الخمار وعن سلمان الفارسي : أنه قال لرجل : امسح على خفيك وعلى خمارك وامسح بناصيتك . وعن أبي موسى الأشعري : أنه خرج من حدث فسح على خفيه وقلنسوته . وعن أبي أمامة الباهلي أنه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة . وعن علي بن أبي طالب : أنه سئل عن المسح على الخفين ؟ فقال . نعم ، وعلى النعلين والخمار . وهو قول سفيان الثوري ، روينا عن عبد الرزاق عنه قال : القلنسوة بمنزلة

(١) فى المصرية سليمان وهو خطأ

(٢) فى المصرية « عجرة » بالزاي وهو تصحيف قبيح

(٣) نبأة بضم النون — ويقال بفتحها — ثم الباء الموحدة المفتوحة ثم تاء مثناة مفتوحة . ذكره ابن حبان فى الثقات وقال : كان من المعلمين على عهد عمر .

العمامة - يعني في جواز المسح عليها - وهو قول الاوزاعي واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وأبي ثور ودาวود بن علي وغيرهم •

وقال الشافعي : ان صح الخبر عن رسول الله ﷺ فيه أقول •
قال علي : والخبر - وقه الحمد - قد صح فهو قوله .

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يمسح على عمامة ولا خمار ولا غير ذلك وهو قول الشافعي ، قال : إلا أن يصح الخبر •

قال علي : ما نعلم للمؤمنين من ذلك حجة أصلاً ، فان قالوا جاء القرآن بمسح الرؤوس ، قلنا : نعم ، وبالمسح على الرجلين ، فأجزتم المسح على الخفين ، وليس بأثبت من المنع على العمامة ، والمؤمنون من المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم أكثر من المانعين من المسح على العمامة ، فما روى المنع من المسح على العمامة إلا عن جابر وابن عمر ، وقد جاء المنع من المسح على الخفين عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس . وأبطلتم مسح الرجلين - وهو نص القرآن - بخبر يدعي مخالفنا ومخالفكم أننا ساعنا أنفسنا وساعتم أنفسكم فيه ، وأنه لا يدل على المنع من مسحها وقد قال بمسحها طائفة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وقلمت بالمسح على الجباثر ولم يصح قط فيه أثر عن رسول الله ﷺ ، وهذا تخليط •

وقال بعضهم : حديث المغيرة بن شعبة فيه : « انه مسح بناصيته وعلى عمامته » فأما من لا يرى المسح على الناصية يجزى فقد جاهر الله تعالى والناس في احتجاجه بهذا الخبر ، وهو عاص لكل ما فيه •

وأما من يرى المسح على بعض الرأس يجزى فانهم قالوا : ان الذي أجزاه عليه السلام فهو مسح الناصية فقط وكان مسح العمامة فضلاً •

قال أبو محمد : رام هؤلاء أن يجعلوا كل ما في خبر المغيرة حكاية عن وضوء واحد ، وهذا كتب وجراً على الباطل ، بل هو خبر عن علقين متباينين ، هذا ظاهر الحديث ومقتضاه ، وكيف وقد رواه جماعة غير المغيرة ! •

وقال بعضهم : أخطأ الاوزاعي في حديث عمرو بن أمية ، لان هذا خبر رواه - عن يحيى بن أبي كثير - شيان وحرب بن شداد وبكر بن مضر وأبان العطار

وعلى بن المبارك فلم يذكره فيه المسح على العمامة •
قال على : قلنا لم فكان ماذا ؟ قد علم كل ذى علم بالحديث أن الاوزاعي أحفظ
من كل واحد من هؤلاء ، وهو حجة عليهم ، وليسوا حجة عليه ، والاوزاعي ثقة ،
وزيادة الثقة لا يجل ردها ، وما الفرق بينكم وبين من قال في كل خير احتجتم به :
ان راويه أخطأ فيه ، لان فلانا وفلان لم يرو هذا الخبر ؟ •

وقال بعضهم لا يجوز المسح على العمامة كما لا يجوز المسح على القفازين •
قال أبو محمد . وهذا قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه
عين الباطل ، لانهم يعارضون فيه ، فيقال لم ان كان هذا القياس عندكم صحيحا
فابطالوا به المسح على الخفين ؟ لان الرجلين ^(١) باليدين أشبه منها بالرأس ، فتولوا :
كما لا يجوز المسح على القفازين كذلك لا يجوز المسح على الخفين ولا فرق •
فان قالوا : قد صح المسح على الخفين عن رسول الله ﷺ ، قيل لهم ^(٢) : وقد
صح المسح على العمامة عن رسول الله ﷺ •

ويعارضون أيضا بأن يقال لهم : ان الله تعالى قرن الرأس بالرجل في الوضوء
وأنتم تميزون المسح على الخفين فأجيزوا المسح على العمامة ، لانهما جميعا عضوان
يسقطان في التيمم ، ولانه لما جاز تعويض المسح عندكم من غسل الرجلين فينبى
أن يكون يجوز تعويض المسح من المسح في العمامة على الرأس أولى ، ولأن الرأس طرف
والرجلان طرف ، وأيضا قد صح تعويض المسح من جميع أعضاء الوضوء ، فوض
المسح بالتراب في الوجه والذراعين من غسل كل ذلك ، وعوض المسح على الخفين
من غسل الرجلين ، فوجب أيضا أن يجوز ^(٣) تعويض المسح على العمامة من المسح
على الرأس ، لتتفق أحكام جميع أعضاء الوضوء في ذلك قال علي : كل هذا انما أوردناه
معارضة لقياسهم الفاسد وأنه لا شيء من الاحكام قالوا فيه بالقياس الا ولما خالفهم

(١) في النسخة « لان الرجل » بالافراد ، وهو خطأ

(٢) في النسخة « قلت لهم »

(٣) في النسخة « فوجب أيضا تجوز » وهو خطأ

— من التعلق باقياس — كالذي لم أو أكثر ، فيظهر بذلك بطلان القياس لكل من أراد الله توقيفه *

وقال بعضهم : انما مسح رسول الله ﷺ على العمامة والحمار لمرض كان في رأسه قال علي : هذا كلام من لا مؤونة عليه من الكذب ، ومن يستغفر الله تعالى من حكمة مثله ، لأنه متعمد للكذب والا فك بقول لم يأت به قط لانس ولادليل ، وقد عجل الله العقوبة لمن هذه صفته ، بأن تبوأ مقعده من النار ، لكذبه على رسول الله ﷺ *

ثم يقال لهم : قولوا مثل هذا في المسح على الخفين ، أنه كان لعله بقديمه ولا فرق ، على أن امراً لو قال هذا لكان أعذر منهم (١) ، لاتنا قد روينا عن ابن عباس أنه قال في المسح على الخفين : لو قلم ذلك في البرد الشديد أو السفر الطويل . ولم يرو قط عن أحد من الصحابة أنه قال ذلك في المسح على العمامة والحمار (٢) ، فبطل قول من منع المسح على العمامة والحمار ، وصح خلافه للسنن الثابتة ، ولأبي بكر وعمر وعلي وأنس وأم سلمة وأبي موسى الأشعري (٣) وأبي أمامة وغيرهم ، والقياس (٤) ان كان من أهل القياس *

فان قال قائل : انه لم (٥) يأت عن النبي ﷺ أنه مسح على غير العمامة والحمار ، فلا يجوز ترك ما جاء في القرآن من مسح الرأس لغير (٦) ما صح النص به ، والقياس باطل ، وليس فعه عليه السلام عموم لفظ (٧) فيحمل على عمومه *

(١) في الجنية « لكان عذر منهم » وهو خطأ

(٢) كلمة « والحمار » سقطت من الجنية

(٣) في المصرية بن أم سلمة وأبي موسى زيادة لفظ « فكيف » وهي زيادة مقحمة لا معنى لها

(٤) في المصرية « والقياس » وما هنا أصح

(٥) في المصرية بحذف « انه » (٦) في المصرية « بغير »

(٧) في المصرية « لفظه » زيادة الضمير

قلنا : هذا خطأ ، لأنه عليه السلام لم يقل إنه لا يمسح إلا على عمامة او خمار ، لكن علمنا بمسحه عليها أن مباشرة الرأس بالماء ليس فرضاً ، فاذ ذلك كذلك ، فأى شيء لبس على الرأس جاز المسح عليه *

ثم نقول (١) لهم : قولوا لنا لو أن الراوى قال مسح رسول الله ﷺ على عمامة صفراء من كتان مطوية (٢) ثلاث طيات ، أ كان يجوز عندكم المسح على جفراء من قطن ملوية (٣) عشر مرات أم لا ؟ وكذلك لو قال مسح (٤) عليه السلام على خنين أسودين ، أ كان يجوز على أبيضين أم لا ؟ فإن لموافق الراوى أحدثوا ديناً (٥) جديداً ، وإن لم يراعوه رجعوا الى قولنا *

٢٠٢ - مسألة قال أبو محمد : وسواء لبس ما ذكرنا (٦) على طهارة أو غير طهارة : قال ابو ثور : لا يمسح على العمامة والخمار إلا من لبسهما على طهارة ، قياساً على الخفين وقال اصحابنا كما قلنا *

قال على : القياس باطل ، وليس هنا علة جامعة بين حكم المسح على العمامة والخمار والمسح على الخفين ، وإنما نص رسول الله ﷺ في اللباس على الطهارة - : على الخفين ، ولم ينص ذلك في العمامة (٧) والخمار ، قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) وما كان ربك نسياً فلو وجب هذا في العمامة والخمار ، لبينه عليه السلام ، كما بين ذلك في الخفين ، ومدعى المساواة في ذلك بين العمامة والخمار وبين الخفين - : مدع بلا دليل ، ويكلف البرهان على صحة دعواه في ذلك ، فيقال له : من اين وجب - إذ نص عليه للسلام في المسح على الخفين انه لبسهما على طهارة - : ان يجب هذا الحكم في العمامة والخمار ولا سبيل له (٨) اليه اصلاً بأكثر من قضية من رأيه ، وهذا لا معنى له ، قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

(١) في المصرية « مطويات » وهو خطأ (٢) في التنية « ثم يقال لهم »

(٣) في المصرية ملونة وهو تصحيف (٤) في التنية « يمسح وهو خطأ »

(٥) في المصرية « حكماً » وما هنا أحسن وأظهر (٦) في المصرية « ما ذكر »

(٧) في المصرية « على العمامة » (٨) كلمة « له » سقطت من المصرية

٢٠٣ - مسألة - ويمسح على كل ذلك أبدا بلا توقيت ولا تحديد ، وقد جاء من عمر بن الخطاب رضى الله عنه التوقيت في ذلك ثابتاً عنه (١) كالمسح على الخفين وبه قال أبو ثور ، وقال أصحابنا كما قلنا *

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والقياس باطل ، وقول القائل : لما كان المسح على الخفين وقتاً بوقت محدود في السفر ، ووقت في الحضر وجب أن يكون المسح على العمامة كذلك - : دعوى (٢) بلا برهان على صحتها وقول (٣) لا دليل على وجوبه ، ويقال له ما دليلك على صحة ما تذكر من أن يحكم للمسح (٤) على العمامة بمثل الوقتين المنصوصين في المسح على الخفين ؟ وهذا لا سبيل الى وجوده بأكثر من الدعوى ، وقد مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على العمامة والخمار ، ولم يوقت في ذلك وقتاً ، ووقت في المسح على الخفين فيلزمنا ان نقول ما قلناه عليه السلام وان لا نقول في الدين ما لم يقله عليه السلام قال الله تعالى « تلك حدود الله فلا تمسوها » *

٢٠٤ - مسألة - فلو كان تحت ما لبس على الرأس خضاب أو دواء جاز المسح عليهما كما قلنا ولا فرق ، وكذلك لو تمعد لباس ذلك ليمسح عليه جاز المسح ايضاً ، وانما المسح المذكور في الوضوء خاصة ، وأما في كل غسل واجب فلا ، ولا بد من خلص كل ذلك وغسل الرأس *

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ مسح على العمامة وعلى الخمار ، ولم يخص لنا حالاً من حال ، فلا يجوز أن يخص بالمسح حال دون حال وإذا كان المسح جائزاً فالتمسك الى الجائز جائز ، وانما مسح عليه السلام في الوضوء خاصة ، فلا يجوز أن يضاف الى ذلك ما لم يفعله عليه السلام ، ولا يجوز أن يزداد في السن ما لم يأت فيها ، ولا أن ينقص منها ما اقتضاه لفظ الخبر بها . والله تعالى التوفيق ، وهكذا يقول (٥) خصوصاً في

(١) كلمة « عنه » سقطت من المصرية (٢) كلمة « دعوى » سقطت من البنية
(٣) في الأصلين « وقولا » بالنصب وهو لحن (٤) في المصرية من أن الحكم للمسح « (٥) في البنية » وبهذا يقول

المسح على الخفين سواء سواء .

٢٠٥ - مسألة . ومن ترك مما يلزمه غسله في الوضوء أو الفسل الواجب ولو قدر شعرة عمدا أو نسيانا - : لم تجزه الصلاة بذلك الفسل والوضوء حتى يوعبه كله ، لأنه لم يصل بالطهارة التي أمر بها ، وقال عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » .

٢٠٦ - مسألة . ومن نكس وضوءه أو قدم عضوا على المذكور قبله في القرآن عمداً أو نسيانا لم تجزه الصلاة أصلا ، وفرض عليه أن يبدأ بوجهه ثم ذراعيه ثم رأسه ثم رجله ، ولا بد في الذراعين والرجلين من الابتداء باليمين قبل اليسار كما جاء في السنة . فان جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوءه أو بعد عضو من الأعضاء المذكورة لم يجز ذلك فان فعل شيئا مما ذكرنا لزمه أن يعود الى الذي بدأ به قبل الذي ذكره الله تعالى قبله فيعمله الى أن يتم وضوءه ، وليس عليه أن يتبديء من اول الوضوء ، وهو قول الشافعي وإبي ثور واحمد بن حنبل واسحاق قال : انقسم في ماء جار وهو جذب ونوى الفسل والوضوء معا لم يجزه ذلك من الوضوء ولا من الفسل وعليه ان يأتي به مرتبا (١) وهو قول اسحاق .

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا ابراهيم بن هارون البلخي ثنا حاتم بن اسماعيل ثنا جعفر بن محمد عن ابيه قال : دخلنا على جابر بن عبد الله قلنا : اخبرني عن حجة برسول الله ﷺ قال جابر : « خرجنا معه - فذكر الحديث وفيه - ان رسول الله ﷺ خرج من الباب الى الصفا فلما دنا الى الصفا قال : (ان الصفا والمروة من شعائر الله ابدأوا بما بدأ الله به) »

قال علي : وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وانما قلنا : لا يجزى في الاعضاء المنقوصة مما لا الوضوء ولا الفسل اذا نوى بذلك النفس كلا الامرين

(١) في الاصلين « لم يجزه ذلك من الوضوء ولا من الفسل في تلك الا وعليه أن يأتي به مرتبا » فزيادة « في تلك إلا » زيادة مقحمة لم تقم مقامها ولا تراها صوابا فذلك حذقها

فلاته لم يأت بالوضوء كما أمر، ولم يخلص النفس فيجزيه ، لكن (١) خلطه بمل فاسد فبطل أيضا غسل في تلك الاعضاء لانه أني به بخلاف ما أمره الله تعالى به ، وأما الاستنشاق والاستنثار فلم يأت فيهما (١) في الوضوء ذكر بتقديم ولا تأخير فكيفما أتى بهما في وضوئه أو بعد وضوئه وقبل صلاته (٣) أو قبل وضوئه — أجزأه (٤) * قال علي : وقال أبو حنيفة : جائز تنكيس الوضوء والآذان والطواف والسعي والاقامة ، وقال مالك : يجوز تنكيس الوضوء ولا يجوز تنكيس الطواف ولا السعي ولا الآذان ولا الاقامة *

قال أبو محمد : لا يجوز تنكيس شيء من ذلك كله ، ولا يجزئ شيء منه منكسا ، فاما قول مالك فظاهر التناقض ، لانه فرق بين ما لافرق بينه ، وأما أبو حنيفة فانه أطرد قولاً ، وأكثر خطأ ، والقوم أصحاب قياس برعهم ، فهلا قاسوا ذلك على ما اتفق عليه من المنع من تنكيس الصلاة ؟! على أنه قد صح الاجماع في بعض الاوقات على تنكيس الصلاة وهي حال من وجد الامام جالسا أو ساجداً ، فانه يبدأ بذلك وهو آخر الصلاة وهذا مما تناقضوا فيه في قياسهم *

وقد روينا عن علي بن أبي طالب وابن عباس جواز تنكيس الوضوء ، ولكن لاحجة في أحد مع القرآن إلا في القى أمر ببيانه وهو رسول الله ﷺ ، وهذا مما

(١) في المصرية « ولكن » (٢) في المصرية « فلم يأت بينهما في الوضوء » وهو خطأ (٣) في المصرية « أو قبل صلاته » وما هنا أحسن . (٤) هذا مناقض لما قاله المؤلف في أول هذه المسئلة « فان جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوئه أو بعد عضون الأعضاء المذكورة لم يجز ذلك » وأظن أن الصواب ما هنا لانه استدل على جوازه بأنه لم يأت فيهما ذكر بتقديم ولا تأخير ، واذن فيكون ما هناك خطأ من النسخ ولعل صوابه « جاز ذلك ودليل المؤلف في هذه النقطة ضعيف لأن الأمر جاء صريحاً بهما وبين رسول الله ﷺ موضعهما فهو بيان ملحق بأمره يدل على الوجوب في الفعل وفي الترتيب . وكذلك المضمضة في رأينا ، بل نرى أن المضمضة والاستنشاق والاستنثار إنما هي جزء من غسل الوجه جاء فعل النبي ﷺ بنا للواجب مرة غسله بوضوء القرآن الكريم

تناقض فيه الشافعيون تركوا فيه قول صاحبين لا يعرف لها من الصحابة مخالف . والله تعالى التوفيق *

والعجب كله أن المالكيين أجازوا تنكيس الوضوء القبيح لم يأت نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ فيه، ثم أتوا إلى ما أجاز الله تعالى تنكيسه فنسوا من ذلك، وهو الرمي والحلق (١) والنحر والقبض والطواف، فإن رسول الله ﷺ أجاز تقديم بعض ذلك على بعض، كما سنده أن شاء الله تعالى في كتاب الحج، قالوا: لا يجوز تقديم الطواف على الرمي ولا تقديم الحلق على الرمي وهذا كما ترى *

حدثنا أحمد بن قاسم ثنا أبي حدثني جدي قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا أحمد بن واقد ثنا زهير بن معاوية عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: « إذا توضأتم ولبستم فأبدأوا بيمينكم » *

وأما وجوب تقديم الاستنشاق والاستنثار ولا بدء فلحديث رفاعة بن رافع أن رسول الله ﷺ قال: « لأنتم صلاة أحدكم حتى يسبح الوضوء كما أمره الله عز وجل وينسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين فصيح أن ههنا أسبابا عطف عليه غسل الوجه، وليس إلا الاستنشاق والاستنثار (٢) » *

٢٠٧ - مسألة - ومن فرق وضوءه أو غسله أجزأه ذلك، وإن طالبت المدة في خلال ذلك أو قصرت، ما لم يحدث في خلال وضوءه ما ينقض الوضوء، وما لم يحدث في خلال غسله ما ينقض الغسل *

برهان ذلك أن الله عز وجل أمر بالتطهر من الجنابة والحيض، وبالوضوء من الأحداث، ولم يشترط عز وجل في ذلك متابعة فكيف أتى به المرء أجزأه، لانه قد وقع عليه اسم الاخبار بأنه تطهر، وبأنه غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل رجليه. حدثنا عبد الله بن (٣) ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا

(١) في المصرية «والحلاق» وهو خطأ

(٢) من أول «حدثنا أحمد بن قاسم» إلى هنا سقط من النسخة، وكلامه هنا

يناقض ما سبق للوقوف من عدم وجوب تقديم الاستنشاق والاستنثار،

(٣) في النسخة «عبد الله بن فتح» وهو خطأ

على بن عبد العزيز ثنا المجاج بن المنهال ثنا حاد بن سلمة عن عطلة بن السائب عن أبي سلمة - وهو ابن عهد الرحمن بن عوف - عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يتقبل من الجنابة بدأ بفصل يديه ثلاثاً ثم يأخذ يمينه فيصب على يساره فيفصل فرجه حتى يتيقنه ثم يفصل يديه غسلاً حسناً ثم يغمض ثلاثاً، ثم يستنشق ثلاثاً ويفصل وجهه ثلاثاً، ويفصل ذراعيه ثلاثاً ثم يصب على رأسه ثلاثاً، ثم يفصل جسده غسلاً، فإذا خرج من منفله غسل رجليه» *

قال علي: إذا جاز أن يحمل رسول الله ﷺ بين وضوئه وغسله وبين تمامها بفصل رجليه مهلة خروجه من منفله فالتفريق بين المذهب لائنص فيه ولا برهان وهذا قول السلف كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه قال بالسوق ثم توضع فصل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعي الجنابة (١) حين دخل المسجد ليصلي عليها فسح (٢) على خفيه ثم صلى عليها، وروينا عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال كان أحدهم يفصل رأسه من الجنابة بالسدر ثم يمكث ساعة ثم يفصل سائر جسده، وإبراهيم تابع أدرك أكبر التابعين وصغار (٣) الصحابة رضى الله عنهم، قال إبراهيم في الرجل تكون له المرأة والجارية فبرأفت (٤) امرأته بالفصل أنه لا بأس بأن يفصل رأسه ثم يمكث ثم يفصل سائر جسده بعد ولا يفصل رأسه. وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إن غسل الجنب رأسه بالسدر أو بالخطمي ثم يجلس حتى يجف رأسه نجسه ذلك *

وهو قول أبي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري والأوزاعي والحسن بن حي، وقد روى نحوه هذا عن سعيد بن المسيب وطاوس، وقال مالك: إن طال الأمر (٥) ابتداء الوضوء، وإن لم يطل بقى على وضوئه، وقد روينا عن قتادة وابن أبي ليلى وغيرهم نحوه هذا *

(١) في الأصل المصري «ثم دعا بجنازة» وهو خطأ صححناه من الموطأ ص ١٢

(٢) من أول قوله «فصل وجهه» إلى هنا سقط من النسخة اليمنية، وهو خطأ

(٣) في المصرية «وصغار» وهو خطأ (٤) في اليمنية «فبرأفت» وهو تصحيف

(٥) في المصرية «إن طال الأمر» وهو خطأ

وحد بعضهم ذلك بالجوف ، وحد بعضهم ذلك بأن يكون في طلب الماء فينبى
أو يترك وضوءه وينتدى (١) *

قال أبو محمد : أما تحديد مالك بالطول فانه يكلف المنتصر له بيان (٢) ما ذلك
الطول الذي تجب (٣) به شربة ابتداء الوضوء ، والقصر القى لا تجب به هذه
الشربة ، فلا سبيل لهم الى ذلك الا بالدعوى التي لا يسج عنها أحد ، وما كان من
الاقوال لا برهان على صحته فهو باطل ، إذ الشرائع غير واجبة على أحد حتى يوجبها
الله تعالى على لسان رسوله ﷺ *

وأما من حد ذلك بجوف الماء فخطأ ظاهر ، لانه دعوى بلا برهان ، وما كان
هكذا فهو باطل لما ذكرناه ، وأيضاً قلن (٤) في الصيف في البلاد الحارة لا يتم أحد
وضوءه حتى يجف وجهه ، ولا يصح وضوءه على هذا *

وأما من حد في ذلك بمادام في طلب الماء فقول أيضاً لا دليل على صحته ،
والدعوى لا يسج عنها أحد ، (٥) والمعجب أن مالكا يجوز أن يجعل المرء اذا رفع
بين أجزاء صلاته (٦) مدة وعلا ليس من الصلاة ، ثم يمنع من ذلك في الوضوء *

قال على : قلن تعلق بعضهم بخبر رويناه عن رسول الله ﷺ من طريق قبية عن
بحير (٧) عن خالد عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ : « ان رسول الله ﷺ رأى
رجلاً يصلى وفي قدمه لعة لم يصبها الماء فأمره عليه السلام أن يعيد الوضوء والصلاة : »

(١) في الغنية « فينتدى » (٢) في الغنية « بيان ذلك »

(٣) في الغنية « الذي تحد به » وهو خطأ

(٤) في المصرية « وأيضاً فكلن » وهو خطأ

(٥) كلمة « أحد » سقطت من المصرية

(٦) في المصرية « بين آخر صلاته » وهو خطأ واضح

(٧) بفتح الباء الموحدة وكسر الحاء المهملة ، وهو ابن سعد ووقع في الاصل

« بحير » وهو خطأ ، وخالد هو بن معاذ

(٨) في الغنية « بخبر رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم رأى » الخ . باسقاط السند وهو خطأ .

قلن هذا خبر لا يصح لان راويه بقية ، وليس بالقوى ، وفي السند من لا يدري (١)
من هو : وروينا أيضاً عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمر بن الخطاب : وعن
أبي سفيان (٢) عن جابر عن عمر بن الخطاب : أنه رأى رجلاً يعلى وقد ترك من
رجله موضع ظفر فأمره أن يمسد الوضوء والصلاة (٣) *

قال على : أما الرواية عن عمر أيضاً فلا تصح ، لان أبا قلابة لم يدرك عمر ،
وابو سفيان ضعيف *

وقد جاء أثر عن رسول الله ﷺ هو أحسن من هذا ، وروناه من طريق قاسم بن
أصيح ثنا بكر بن مضر عن حرمة بن يحيى (٤) ثنا ابن وهب عن جابر بن حازم
عن قتادة عن أنس : « أن رسول الله ﷺ أتاه وقد توضأ وترك موضع الظفر لم يصبه
الماء (٥) فقال له رسول الله ﷺ : ارجع فأحسن وضوءك » وعن ابن وهب عن ابن لميعة

(١) الحديث رواه أبو داود في سننه (ج ١ ص ٦٨) عن حيوة بن شريح عن
بقية ثقة وإنما عيب عليه التدليس فإذا صرح بالحديث فحديثه صحيح ، وقد نقل
الشوكاني في نيل الاوطار (ج ١ ص ٢٩١) أن في المستدرک تصريح ببقية بالحديث
ولم أجد هذا الحديث في المستدرک . وأما جهالة الصحابة فإنها لا تضر ، قال الأثرم :
« قلت لأحمد : هذا اسناد جيد ؟ قال نعم ، فقلت له : إذا قال رجل من التابعين :
حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فالحديث صحيح ؟ قال نعم » وهذا
الحديث رواه أيضاً أبو داود (ج ١ ص ٦٧) والبيهقي (ج ١ ص ٧٠) ونسبه الشوكاني
لأحمد وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني كلهم من حديث أنس بلفظ « ارجع
فأحسن وضوءك » وهو حديث صحيح من الطريقين كل منهما شاهد للأخر بقوة .
وسبروي المؤلف حديث أنس بعد أسطر من طريق قتادة

(٢) في المصرية « عن أبي سفيان » بحذف واو السقف وهو خطأ

(٣) من أول قوله « كان هذا خبر لا يصح » الى هنا سقط من البنية ، وحديث
عمر هذا سيأتي مرفوعاً من طريق صحيحة وهو شاهد قوي للموقوف .

(٤) في البنية « ثنا حرمة » (٥) في البنية بحذف قوله « لم يصب الماء »

عن أبي الزبير عن جابر عن عمر مثل هذا أيضاً (١) •

قال علي : لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف قول عمر (٢) هذا قد خالفوا
ههنا صاحباً لا يعرف له من الصحابة مخالف ، ويقتن يدري كل ذي علم أن مرور
الآوقات ليس من الأحداث الناقضة للوضوء ، وقد تناقض مالك في هذا المكان ،
فروى أن من نسي عضواً من أعضاء وضوئه فإن غسله أجزاءه ، ورأى فيمن توضأ
ومسح على خفيه وبقي كذلك نهاره ثم خلع خفيه فإن وضوءه وجليه عنده قد انتقض ،
وأنه ليس عليه الاغسل رجله قط ، وهذا تبويض الوضوء (٣) الذي منع منه .
وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٨ - مسألة - ويكره الاكثار (١) من الماء في الغسل والوضوء ، والزيادة
على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء ومسح الرأس ، لأنه لم يأت عن رسول الله ﷺ
أكثر من ذلك •

وروينا من طريق سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن أبي حية بن قيس :
« أن علياً توضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ (٥) » . وعن ابن
المبارك عن الاوزاعي حدثني المطلب بن عبد الله بن حنطب : « أن عبد الله بن

(١) حديث عمر رواه مسلم (ج ١ : ص ٨٥) والبيهقي (ج ١ : ص ٧٠) من طريق
معقل عن أبي الزبير عن جابر قال : « أخبرني عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ
فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فاحسن
وضوءك ، فرجع ثم صلى »

(٢) في المصرية « ابن عمر » وهو خطأ

(٣) في المصرية « وهذا يفيض الوضوء » وهو تصحيف

(٤) في اليمنية « ويلزم الاكثار » وهو خطأ غريب

(٥) حديث الثوري عن أبي اسحق رواه الترمذي (ج ١ ص ١١) . ورواه هو أيضاً
(ج ١ ص ١١) وأبو داود (ج ١ ص ٤٣) وابن ماجه (ج ١ ص ٨٦) والنسائي (ج ١ ص ٢٨)
من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق عن أبي حية مفصلاً وفيه الوضوء ثلاثاً
ثلاثاً ومسح الرأس مرة واحدة وهذا المفصل بين المجلد في رواية الثوري كما هو
ظاهر . وانظر نيل الاوطار (ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٩)

عمر تَوْضاً ثلاثاً يسند ذلك الى رسول الله ﷺ (١) وعن عثمان أيضاً مثل ذلك (٢) فلم يخص في هذه الآثار رأساً من غيره *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد ابن منصور ثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد الذي أرى النداء قال : « رأيت رسول الله ﷺ تَوْضاً فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين ومسح برأسه مرتين » (٣) *

وقد روينا عن أنس مسح رأسه في الوضوء ثلاثاً واثنين ، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء : أكثر ما مسح برأسي ثلاث مرات لا أزيد بكف واحدة لا أزيد ولا أنقص ، وعن حماد بن سلمة ثنا جرير بن حازم : رأيت محمد بن سيرين تَوْضاً فمسح برأسه مسحتين أحدهما ببلل يديه والآخرى بماء جديد ، وعن أبي عبيد ثنا هشيم ثنا العوام : أن إبراهيم التيمي (٤) كان يمسح رأسه ثلاثاً ، وهو قول الشافعي وداود وغيرهم وأما الاكثر من الماء فنموم من الجميع *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن نافع ثنا شعبة ثنا ليث - هو ابن سعد - عن يزيد بن أبي حبيب عن هراكل بن مالك عن حفصة

(١) الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ : ص ٨٣) من طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي ، والنسائي (ج ١ : ص ٢٥) من طريق ابن المبارك عن الاوزاعي (٢) حديث عثمان رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٠) وقال : « أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة ، قلهم ذكروا الوضوء ثلاث وقالوا فيها : ومسح رأسه لم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره »

(٣) في سنن النسائي (ج ١ : ص ٢٨) ورواه البيهقي (ج ١ : ص ٦٣) وقال : « وقد خالفه — يعني سفيان بن عينة — مالك ووهيب وسليمان بن بلال وخاله الواسطي وغيرهم فرووه عن عمرو بن يحيى في مسح الرأس مرة الا أنه قال أقبل وأجبر » وقد رواه الترمذي (ج ١ : ص ١١) من طريق ابن عينة بدون ذكر تكرار مسح الرأس .

(٤) في البنية (تا العوام بن ابراهيم التيمي) وهو خطأ

(م ١٠ — ج ٢ المحل)

بنت عبد الرحمن بن أبي بكر - وكانت تحت المنذر بن الزبير - قالت : « إن عائشة أم المؤمنين أخبرتها أنها كانت تنقل هي ورسول الله ﷺ في إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قريباً من ذلك » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأهرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن حبيب الانصاري قل سمعت عباد بن نعيم عن جدتي - وهي أم عمارة - : « أن النبي ﷺ توضأ فأنى بانه فيه قدر ثلثي المد » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلمة المرادي ثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهري عن مخزومة بن سليمان القرشي عن كريب مولى ابن عباس أن ابن عباس أخبره : « أنه رأى رسول الله ﷺ قام من النوم فمد إلى شجب (١) من ماء فسوك وتوضأ فسلخ الوضوء ولم يهرق من الماء الا قليلاً » . و ذكر الحديث *

قال علي : وقد جامت آثار أنه عليه السلام توضأ بالمد واغتسل بالصاع ، وأنه عليه السلام توضأ بمكوك واغتسل بخمس مكاي (٢) وأنه عليه السلام كان يتوضأ من إناء فيه مد وربع ، وكل هذا صحيح لا يختلف ، وانما هو مأجراً فقط . والله تعالى التوفيق *

٢٠٩ - مستلة - ومن كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجليه (٣) جبائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك ، وقد سقط حكم ذلك المكان ، حتى سقط شيء من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه إمساك ذلك المكان بالماء ، وهو على طهارته ما لم يحدث *

برهان ذلك قول الله تعالى : (لا يكلف الله فحشا ولا وسعياً) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فسقط بالقرآن والسنة كل ما عجز

(١) الشجب بالسكون السقاء الذي قد خلق وبلى وصار شتا

(٢) في الجنة : ينسل بخمس مكاي

(٣) في الجنة : على ذراعيه أو أصابعه أو رجليه « وما هنا أحسن

عنه المرء ، وكان التيميم منه شرعا ، والشرع لا يلزم الا بقرآن أو سنة ، ولم يأت قرآن ولا سنة بتيميم المسح على الجباثر والدواء من غسل مالا يقدر على غسله ، فسقط القول بذلك *

فان قيل فانه (١) قد روى من طريق زيد عن أبيه عن جده عن علي : « قلت يا رسول الله أمسح على الجباثر ؟ قال : نعم امسح عليها » . قلنا : هذا خبر لا يحمل روايته إلا على بيان سقوطه ، لانه انفرد به أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ، وهو مذکور بالكذب (٢) *

فان قيل : قد جاء أنه عليه السلام أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين قلنا : هذا لا يصح من طريق الاسناد ، ولو كان لما كانت فيه حجة ، لان العصائب هي البهام ، قال الفرزدق : *

وركب كأن الريح تطلب عندهم لهاثرة من جنبها بالعصائب (٣)

(١) كلمة « فانه » سقطت من المصرية

(٢) أبو خالد هذا وضاع قال وكيع : « كان في جوارنا يضع الحديث فلما فطن له تحول الى واسط » وقال احمد : « يروى عن زيد بن علي عن آبائه احاديث موضوعة يكذب » وقال ابن معين : « كذاب غير ثقة ولا مأمون » واحاديثه التي يرويها هي التي عرفت باسم « مسند زيد » أو « المجموع الفقهي » وطبع في ميلانو بايطاليا سنة ١٩١٩ وفي مصر سنة ١٣٤٠ هجرية وما يؤسف له ان يقرظه بعض افاضل العلماء من شيوخنا علماء الازهر غير متحرين معرفة ما فيه من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ناظرين الى عاقبة وثوق العامة — بمن لا يعرف الصحيح من السقيم — بوجود توقعاتهم على مدائح لهذه الاكاذيب ، والله الامر من قبل ومن بعد .

(٣) الترة الثأر والبيت هنا كرواية الاغانى (ج ١ ص ٣٣٦) طبع دار الكتب وهو الموافق لما في ديوان الفرزدق ورواه صاحب اللسان في مادة عصب

وركب كأن الريح تطلب منهم لها سلبا من جنبها بالعصائب وكذلك رواه أبو علي القالي في الامالي (ج ٣ ص ٤٠) طبع دار الكتب .

والتساخين (١) هي الخفاف *

وانما أوجب من أوجب المسح على الجبائر قياساً على المسح على الخفين ، والقياس باطل ، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً ، لان المسح على الخفين فيه توقيت ، ولا توقيت في المسح على الجبائر ، مع أن قول القائل : لما جاز المسح على الخفين وجب المسح على الجبائر — دعوى بلا دليل ، وقضية من عنده ، ثم هي أيضاً موضوعة وضماً فاسداً ، لانه إيجاب فرض قيس على إباحة وتخيير ، وهذا ليس من القياس في شيء *

وقد روينا مثل قولنا عن بعض السلف ، كما روينا من طريق ابن المبارك عن صفيان الثوري عن عبد الملك بن أبيجر (٢) عن الشعبي أنه قال في الجراحة : — اغسل ماحولها *

قال قيل : قد روينا عن ابن عمر أنه ألقم أصبع رجله مرارة (٣) فكان يمسح عليها ، قلنا : هذا فضل منه ، وليس إيجاباً للمسح عليها ، وقد صح عنه رضي الله عنه أنه كان يدخل الماء في باطن عينيه في الوضوء والغسل ، وأنهم لا ترون ذلك ، فضلاً عن أن توجيهه فرضاً ، وصح انه كان يبيع الحامل واستثناء ما في بطنها ، وهذا عندكم حرام ، ومن المقت عند الله تعالى أن تحتجوا به فيما اشتبهتم وتسقطوا الحجة

وبعد هذا اليقظة كما في الاغاني والامالي — على اختلاف في بعض الالفاظ —

سروا يركبون الريح وهي تلفهم على شعب الاكوار من كل جانب

اذا استوضحوا نارا يقولون ليتها وقد خضرت ايديهم نار غالب

قال في اللسان « والصابئة البهامة والهمام يقال لها الصائب »

(١) في المصرية في الموضعين « والساحي » وهو خطأ لا معنى له .

(٢) يفتح الهزمة وإسكان الباء الموحدة وفتح الحيم وهو عبد الملك بن سعيد بن

حيان بن أبيجر ، وكان ثقة من الأبرار ومن أعلم الناس بالطب ولا يأخذ عليه أجراً .

ووقع في التهمة « بجر » وهو خطأ

(٣) المرارة هنا لازمة بالكبد وهي التي تمرى الطعام ، تكون لكل ذى روح

الا التمام والابل قلها لا مرارة لها . قاله في اللسان . وأثر ابن عمر هذا رواه

البيهقي (ج ١ : ص ٢٢٨)

به حيث لم تشهوا ، وهذا عظيم في الدين جداً *

واذ قد صرح ما ذكرنا بالوضوء إذا تم وجازت به الصلاة فلا ينقضه إلا حدث أو نص جلي (١) وارد باتقاضه ، وليس سقوط العصاة أو الجبيرة أو الرباط حدثاً ، ولا جاء نص بإيجاب الوضوء من ذلك ، والشرائع لا تؤخذ (٢) إلا عن الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ . ومن رأى المسح على الجبائر أبو حنيفة ومالك والشافعي ولم يرد ذلك داود وأصحابنا . والله تعالى التوفيق *

٢١٠ — مسألة — ولا يجوز لأحد من ذكره يمينه جملة إلا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك ، ولا بأس بأن يمس يمينه ثوباً على ذكره ، ومن الذكر بالشمال مباح ، ومسح سائر أعضائه يمينه وبشماله مباح ، ومس الرجل ذكر صغير لمداواة أو نحو ذلك من أبواب (٣) الخبر كالثان ونحوه — : جائز باليمين والشمال ، ومس المرأة فرجها يمينها وشمالها جائز ، وكذلك مسها ذكر زوجها أو سيدها يمينها أو بشمالها جائز *

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا فلا نص في النهي عنه ، وكل ما لا نص في تحريمه فهو مباح بقول الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) . وقول رسول الله ﷺ : « من أعظم الناس جرماً في الإسلام من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » : وقوله عليه السلام : « دعوني ما تركتكم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه » : أو كما قل عليه السلام فنص تعالى على أن كل محرم قد فصل لنا باسمه ، فصح أن ما لم يفصل تحريمه فلم يحرم ، وكذلك بالخبرين المذكورين *

وقد جاء النهي عن مس الرجل ذكره يمينه كما حدثنا حماد وعبد الله بن يوسف قال عبد الله ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد

(١) في النجدة « إلا حدثاً ونص جلي » وفي المصرية « إلا حدث أو نص جلي »
وكلاهما غير صواب (٢) في المصرية « لا توجد » وهو تصحيف
(٣) في المصرية « أبواب » وهو تصحيف

ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابن أبي عمر ثنا الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب السخيتاني ، وقال حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي (١) قاضي بغداد ثنا أبو نعيم - هو الفضل ابن دكين - ثنا بغيان - هو الثوري - عن معمر ، ثم اتفق أيوب السخيتاني ومعمر ، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يمس الرجل ذكره يمينه » . هذا لفظ معمر . ولفظ أيوب : « نهى رسول الله ﷺ أن يتنفس في الاناء وأن يمس ذكره يمينه وأن يستطيب يمينه » . وبهذا الخبر حرم أن يزيل أحد (٢) أثر البول يمينه بئسل أو مسح ، لانه استطابة *

قال علي : رواية معمر وأيوب زائدة على كل ما رواه غيره عن يحيى بن أبي كثير من الاختصار بالنهي عن مس الذكر باليمين في حال البول وعند دخول الغلاء ، والزيادة مقبولة لا يجوز ردها ، لا سيما وأيوب ومعمر أحفظ ممن روى بعض ما رواه ، وكل ذلك حق ، وأخذ كل ذلك فرض لا يحل رد شيء (٣) مما رواه الثقات ، فنأخذ برواية أيوب ومعمر فقد أخذ برواية همام وهشام الدستوائى والأوزاعي وأبي اسماعيل ، ومن أخذ برواية هؤلاء وخالف رواية أيوب ومعمر فقد عصى (٤) *
وقد روينا مثل قولنا هذا عن بعض السلف ، كما روينا من طريق وكيع عن

(١) بكسر الباء الموحدة واسكان الزاء وكسر التاء المثناة نسبة الى « برت » بليدة في سواد بغداد وهو أحمد بن محمد بن عيسى بن الأزهرى الحافظ وقد سبق ذكره في المسئلة رقم ١٣٧ وتردنا في صحة اسمه لعدم اتفاق النسخ ولكن نين لنا الآن صحة انه « البرقي » لأنه هو الذى ولي قضاء بغداد وروى عن أبي نعيم ، وترجمته في السعائى (ورقة ٧١) وتذكرة الحفاظ (ج ٢ : ص ١٥٧) وطبقات الحنفية (ج ١ : ص ١١٤) ومعجم البلدان (ج ٢ : ص ١٠٩)

(٢) في الاصلين « أحداً » بالنصب وهو لحن (٣) في المصرية « لا يحل شيء » وهو خطأ (٤) في النجدة « فقد عصاه »

الصلت بن دينار عن عقبة بن صهبان (١) : سمعت أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه يقول : مامست ذكرى يميني مذ (٢) بايست بها رسول الله ﷺ ، وبه الى وكيع عن خالد بن دينار سمعت أبا العالية يقول : مامست ذكرى يميني مذ (٣) ستين سنة أو سبعين سنة ، وروينا عن مسلم بن يسار وكان من خيار التابعين أنه قال : لا أمس ذكرى يميني وأنا أرجو أن آخذ بها كتابي . والله تعالى التوفيق •

٢١١ — مسألة — ومن أيقن بالوضوء والنسل ثم شك هل أحدث أو كان منه ما يوجب النسل أم لا فهو على طهارته ، وليس عليه أن يجدد غسلاً ولا وضوياً ، فلو اغتسل وتوضأ ثم أيقن (٤) أنه كان محدثاً أو مجنباً أو أنه قد أتى بما يوجب النسل لم يجزئه النسل ولا الوضوء الاذان أحدثنا بالشك ، وعليه أن يأتي بنسل آخر ووضوء آخر ، ومن أيقن بالحدث وشك في الوضوء أو النسل فليعلم أن يأتي بما شك فيه من ذلك ، فإن لم يفعل وصلى بشك ثم أيقن أنه لم يكن محدثاً ولا كان عليه غسل لم تجزئه صلاته تلك أصلاً •

برهان ذلك قول الله تعالى : (ان يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يقضى من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « يا أيكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » •
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد ثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره أحدث أو لم يحدث فأشك (٥) عليه فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » . وهذا قول

(١) الصلت — فتح الصاد المهمة واسكان اللام — ضيف . وعقبة بن صهبان —
بضم الصاد المهمة واسكان الهاء — ثقة من التابعين (٢) في الجنية «مذ»
(٣) في الجنية «مذ» (٤) في المصرية «ثم تيقن»
(٥) في المصرية «أشك» بدون الفاء وهو خطأ ، صححاء من الجنية ومن
ابن داود (ج ١ : ص ٦٩) والحديث رواه أيضاً مسلم (ج ١ : ص ١٠٨) والترمذي
بلفظ آخر (ج ١ : ص ١٦)

أبي حنيفة والشافعي وجاود *

وقال مالك يتوضأ في كلا الوجهين ، واحتج بعض مقلديه بأن رسول الله ﷺ أمر من شك فلم يدر كم صلى بأن يلقى للشك ويبنى على اليقين *
 قال أبو محمد : وهذا خطأ من وجهين أحدهما تركهم (١) للخبر الوارد في المسألة بينهما ، ومخالفتهم له ، وإن يجعلوا هذا الأمر حدثاً يوجب الوضوء في غير الصلاة ولا يوجب (٢) في الصلاة ، وهذا تنقض قد انكروا مثله على أبي حنيفة في الوضوء من القهقهة في الصلاة دون غيرها ، واخضعوا بخبر جاء في حكم آخر . والثاني أنهم احتجوا بخبر هو حجة عليهم ، لأنه عليه السلام لم يجعل للشك حكماً ، وإبقاء على اليقين عنده بلا شك ، وإن جاز (٣) أن يكون الأمر كما ظن — هذا — إلى تناقضهم ، فأنهم يقولون : من شك اطلق أم لم يطلق ، وايقن بصحة النكاح فلا يلزمه طلاق ، ومن ايقن بصحة الملك فشك أنه اعتق أم لم يعتق (٤) فلا يلزمه عتق ، ومن تيقنت حياته وشك في موته فهو على الحياة ، وهكذا في كل شيء *

قال علي : قاذ هو كما ذكرنا فإن توضأ كما ذكرنا وهو شك في الحدث ثم ايقن بأنه كان أحدث لم يجرئه ذلك الوضوء ، لأنه لم يتوضأ الوضوء الواجب عليه ، وإنما توضأ وضوءاً لم يؤمر به ، ولا ينوب وضوء لم يأمر الله عز وجل به عن وضوء أمر الله تعالى به . والله تعالى التوفيق *

٢١٢ — مسألة — والمسح على كل مالبس في الرجلين — مما يحمل لباسه مما يبلغ فوق الكعبين — سنة سواء كانا خفين من جلود أو لبود (٥) أو عود أو حلفاء أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن أو وبر أو شعر — كان عليهما جلد أو لم يكن — أو جرموقين أو خفين على جوربين أو جوربين على جوربين أو ما كثر من ذلك

(١) في المصرية « تركهما » وهو خطأ (٢) في المصرية « ولا يوجبها » (٣) في اليمنية « وإنه أجاز » وهو خطأ (٤) في اليمنية « فشك اعتق أو لم يعتق » (٥) اللبود بضم اللام وتخفيف الباء جمع لبد ولبدة وهو كل شعر أو صوف ملتبد بضه على بعض

أوهرا كس ، وكنتك إن لبست للمرأة ما ذكرنا من الحرير ، فكل ما ذكرنا اذا لبس على وضوء جاز المسح عليه للقيم يوماً وليلة والسافر ثلاثة أيام بلياليهن ، ثم لا يحمل له المسح ، فإذا انتفض هذان الأمران - يعني أحدهما - لمن وقت له صلى بذلك المسح ما لم تنتفض طهارته ، فإن انتقضت لم يحمل له أن يمسخ ، لكن يخلع ما على رجله ويتوضأ ولا بد ، فإن أصابه مايوجب الغسل خلصهما ولا بد ، ثم مسح كما ذكرنا ان شاء ، وهكذا أبداً كما وصفنا *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا زكريا بن أبي زائدة عن عامر هو الشعبي ثنا هروثة ^(١) بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال : « كنت مع رسول الله ﷺ » - فقد كر وضوءه عليه السلام - قال المغيرة : « ثم أهويت لانتزع الخفين ^(٢) » ، فقال عليه السلام : « دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين ، ومسح عليهما » *

حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن أحمد بن علي بن احمد بن فراس ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو الاحوص ثنا الاعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال : « كنت أمشي مع رسول الله ﷺ بالمدينة فأنهني الى سباطة ^(٣) » فأس فبال عليها قائماً ثم توضأ ومسح على خفيه » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ويحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال عبد الله - ثنا محمد بن معاوية القرشي الهشامى ثنا أحمد بن شعيب ثنا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - وقال يحيى ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن

(١) في الاصل « عوروة » وهو خطأ والصواب « عروة »

(٢) في مسلم (ج ١ : ص ٩٠) « أخبرني » وفي البنية « أخبرنا »

(٣) في البنية « سباطة » وهو خطأ ، والسباطة الكناسة وزنا ومعنى

ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ، ثم اتفق أحمد واسحاق واللفظ لأحمد قالنا (١) وكيع ثنا سفيان الثوري عن أبي قيس عبد الرحمن بن نوان (٢) عن هزيل (٣) بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة : « أن رسول الله ﷺ تواضع ومسح على الجوربين والتمطين » (٤) •

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هناد بن السرى عن أبي معاوية عن الأعمش عن الحكم — هو ابن عتيبة عن القاسم بن غميرة عن شريح بن هانئ قال . سألت عائشة أم المؤمنين عن المسح على الخفين فقالت . أتت على بن أبي طالب فانه اعلم بذلك منى فأتيت عليا فسألت عن المسح ؟ قال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن بمسح الخفين يوما وليلة والمسافر ثلاثا (٥) . وروناه أيضا كذلك من طريق مسلم بن الحجاج عن اسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق وذكر يا بن عدى قال عبد الرزاق انا سفيان الثوري عن عمرو بن قيس الملائي — وكان سفيان اذا ذكره اثني عليه — ، وقال زكريا عن عبيد الله بن عمرو الرقي (٦) عن

(١) في المصرية « قال وكيع » وهو خطأ (٢) يفتح التاء المثلثة واسكان الراء (٣) بضم الهاء وفتح الزاي (٤) هذا الحديث لا يوجد في سنن النسائي المطبوعة وهي رواية أبي القاسم ، وانما وجد زائدا في نسخة أخرى وطبع بالهامش وذكر المصحح أنه في رواية ابن الاحرر وانه عزاه في الاطراف الى النسائي ، (انظر التناسي ج ١ : ص ٣٧) وابن الاحرر هو محمد بن معاوية بن الاحرر الاندلسي شيخ شيخ ابن حزم في هذا الاسناد ، وقد رواه أبو داود (ج ١ : ص ٦١ — ٦٢) والترمذي (ج ١ : ص ٢) وابن ماجه (ج ١ : ص ١٠٢) والبيهقي (ج ١ : ص ٢٨٣ — ٢٨٤) وصححه الترمذي وابن حبان ، وأعله النسائي وأبو داود بما لعبد الرحمن بن مهدي وغيره بأن المعروف من رواية المغيرة « ومسح على الخفين » وبسببه تكلم بعضهم في أبي قيس والحق أنه ثقة ثبت وأن الحديث صحيح لأن حكاية المسح على الخفين لا تنافي المسح على الجوربين بل هما حديثان مختلفان يحمل كل منهما على حكاية حال غير حال الآخر وهو واضح لا يحتمل أى اشتباه (٥) في التناسي (ج ١ : ص ٣٧) (٦) في التمنية « عبيد الله بن عمرو » وهو خطأ

زيد بن ابي انيسة ، ثم اتفق زيد وعمرو^(١) عن الحكم بن عتيبة بمثل حديث الاعمش عن الحكم واسناده^(٢) *

حدثنا هشام بن سعيد اظهرنا عبد الجبار بن احمد المقرئ ثنا الحسن بن الحسين النخعي ثنا جعفر بن محمد بن الحسن الاصباهي ثنا يونس بن حبيب بن عبد القاهر ثنا أبو داود الطيالسي ثنا حماد بن سلمة وحامد بن زيد وهمام بن يحيى وشعبة بن الحجاج^(٣) ، كلهم عن عاصم ابن ابي النجود عن زر بن حبيش قال . اتيت صفوان بن عسال^(٤) قلت : إتهك في نفسى من المسح على الخفين شيء^(٥) فبل سمعت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً ؟ قال . « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر^(٦) فأمرنا أن نمسح عليهما^(٧) ثلاثة أيام وليالهن من غائط وبول ونوم الامن جنابة^(٨) » ورويناه ايضا من طريق معمر وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة كلهم عن عاصم عن زر عن صفوان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله *

وهذا نقل تواتر يوجب العلم ، ففي حديث المفبرة أن المسح انما هو على من أدخل الرجلين وهما طاهرتان ، وفي حديث حذيفة المسح في الحضر ، وفي حديث هزيل عن المفبرة المسح على الجوربين ، وفي حديث على عوم المسح على كل مالبس في الرجلين يوما و ليلة للعقيم ، وثلاثا للمسافر ، وأن لا يخلع إلا لفسل الجنابة في حديث صفوان *

وأما قولنا إنه اذا انقضى أحد الامدين^(٩) المذكورين صلى الماسح بذلك المسح مالم ينتقض وضوؤه ، ولا يجوز له أن يمسح الا حتى ينزههما ويتوضأ : - فلأن

(١) في الهجئة « زيد وعمر » وهو خطأ (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٩١)

(٣) في المصرية « وسعيد بن الحجاج » وهو تصحيف (٤) في مسند أبي داود الطيالسي برقم ١١٦٦ « غدوت على صفوان بن عسال » (٥) كلمة « شيء » زدناها من مسند الطيالسي (٦) في المسند « سراً أو مسافرين »

(٧) في الاصلين « عليهما » وصحناه من المسند (٨) في الهجئة « لا من جنابة » وهو خطأ (٩) في الهجئة « الامر بن » وهو خطأ

رسول الله ﷺ أمره أن يمسح أن كان مسافراً ثلاثاً فقط ، وأن كان مقبلاً يوماً (١) وليلة فقط ، وأمر عليه السلام بالصلاة بذلك المسح ، ولم ينهه عن الصلاة به بعد أمده (٢) المؤقت له ، وإنما نهاه عن المسح فقط ، وهذا نص الخبر في ذلك *

ومن قال بالمسح على الجوربين جماعة من السلف ، كما روينا عن سفیان الثوري عن الزبرقان بن عبد الله الصدي (٣) ويحيى بن أبي حية (٤) والأعشى قال الزبرقان عن كعب بن عبد الله قال : رأيت علي بن أبي طالب رضى الله عنه يمسح على جوربيه وعليه (٥) ، وقال يحيى عن أبي الجلاس (٦) عن ابن عمر : أنه كان يمسح على جوربيه وعليه ، وقال الأعشى عن اسماعيل بن رجاء وإبراهيم النخعي وسعيد ابن عبد الله بن ضرار قال اسماعيل عن أبيه قال رأيت البراء بن عازب يمسح على جوربيه وعليه (٧) ، وقال إبراهيم عن همام بن الحارث عن أبي مسعود البدرى (٨) : أنه كان يمسح على جوربيه وعليه ، وقال سعيد بن عبد الله : رأيت أنس بن مالك أتى الخلاء ثم خرج وعليه قلنسوة بيضاء مزرورة (٩) فمسح على القلنسوة وعلى

(١) في المصرية « فيوماً » (٢) في المصرية « بعد أمره » وهو خطأ

(٣) الزبرقان هذا في حديثه وهم ، قاله البخاري

(٤) يحيى هذا هو أبو جناب الكلبي وهو لا بأس به إلا أنه مدلس

(٥) أثر على هذا رواه البيهقي بإسنادين آخرين من طريق الزبرقان بن عبد الله

وهو أبو الورقاء (ج ١ ص ٢٨٥)

(٦) بضم الحيم وتخفيف اللام وآخره سين مهمة وأظنه الكوفي الذي روى عن

علي ، وأثر ابن عمر هذا لم أجد من رواه

(٧) رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٨٥) من طريق الأعشى

(٨) في المصرية « عن ابن مسعود البدرى » وهو خطأ

(٩) كذا في المصرية وسنن البيهقي ولعل مناه أن لها زراً أي تشد به كأزرار

القبض ، وفي النية « مرده » بدون فقط

جوربين له من خز عربي أسود^(١) ثم صلى، ومن طريق الضحاك بن غزاة عن سفیان الثوري حدثني عاصم الاحول قل . رأيت أنس بن مالك مسح على جوربيه ، وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك قالا جميعا . كان أنس بن مالك يمسح على الجوربين والخفين والعمامة^(٢) ، وعن حماد بن سلمة عن أبي غالب^(٣) عن أبي أمامة الباهلي أنه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة ، وعن وكيع عن أبي جناب^(٤) عن أبيه عن خلاص^(٥) بن عمرو عن ابن عمر قل : بال عمر بن الخطاب يوم جمعة ثم توطأ ومسح على الجوربين والخفين وصلى بالناس الجمعة . وعن وكيع عن مهيدي بن ميمون عن واصل الاحدب

(١) في البنية « من خز عربي أسود » بدون نقط ، وفي المصرية « من مرعري أسود » وفي البيهقي « وعلى جوربين أسود بن مرعزي » وفي نسخة منه « مرعدين » وقد رجحنا أن صحته « من خز عربي أسود » لرواية ثانية رواها البيهقي فيها وعليه جوربان أسفلهما جلود وأعلامها خز فسح عليهما » ويحتمل أن يكون الأصل هنا « وعلى جوربين له من مرعزي أسود » والمرعزي هو الصوف وهو بكسر الميم وقتحها واسكان الراء وكسر العين المهمة وتشديد الزاي المفتوحة ، ويقوى هذا الاحتمال ما رواه الدولابي في الكنى والاسماء (ج ١ ص ١٨١) : « أخبرني احمد بن شبيب — هو النسائي — عن عمرو بن علي قال أخبرني سهل بن زياد أبو زياد الطحان قال حدثنا الأزرق بن قيس قال : رأيت أنس بن مالك أحدث فسل وجهه وبديه ومسح على جوربين من صوف ، فقلت : أتمسح عليهما ؟ فقال : أتتماخض عليهما ولكنهما من صوف »

(٢) الاثر عن أنس من طريق الضحاك وطريق حماد اسناداهما صحيحان
(٣) أبو غالب صاحب أبي أمامة هذا اختلف في اسمه وهو ثقة وصح له الرمزي أحاديث وضعفه بعضهم
(٤) في المصرية « ابن جباب » وفي البنية « أبي جباب » وكلاهما تصحيف والصواب « جناب » بفتح الجيم وتخفيف التون ، وهو يحيى بن أبي حية السابق ذكره وأبوه ابو حية اسمه « حى » (٥) خلاص بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام

عن ابى وائل عن ابى مسعود أنه مسح على جورين له من شعر^(١) وعن وكيم عن يحيى البكاء^(٢) قال سمعت ابن عمر يقول المسح على الجورين كالسح على الخفين: وعن قتادة عن سعيد بن المسيب الجور بان بمنزلة الخفين في المسح، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء^(٣) نمسح على الجورين؟ قال نعم امسحوا عليهما^(٤) مثل الخفين، وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي: أنه كان لا يرى بالمسح على الجورين بأساً^(٥) وعن أبى نعيم الفضل بن دكين قال: سمعت الاعشى^(٦) سئل عن الجورين أيمسح عليهما من بات فيهما؟ قال نعم، وعن قتادة عن الحسن وخلاس بن عمرو أنها كانا يريان الجورين في المسح بمنزلة الخفين وقد روى أيضاً عن عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وسهل بن سعد وعمر بن حريث، وعن سعيد بن جبيرة ونافع مولى بن عمر - فهم عمر وعلي وعبد الله بن عمرو وأبو مسعود والبراء ابن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وابن مسعود وسهل بن سعد وعمر بن حريث لا يعرف لهم ممن يميز المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم مخالف: ومن التابعين سعيد بن المسيب وعطاء وابراهيم النخعي والأعشى وخلاس بن عمرو وسعيد بن جبيرة ونافع مولى ابن عمر، وهو قول سفيان الثوري والحسن بن حى وأبى يوسف ومحمد بن الحسن وأبى ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود ابن علي وغيرهم.

وقال أبو حنيفة: لا يمسح على الجورين، وقال مالك: لا يمسح عليهما الا ان يكون أسفلهما قد خرز عليه جلد، ثم رجع فقال: لا يمسح عليهما، وقال الشافى لا يمسح عليهما الا أن يكونا مجلدين.

قال على: اشتراط التجليد خطأ لا معنى له، لانه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا

(١) أثر أبى مسعود الانصاري رواه البيهقي أيضاً (٢) يحيى بن مسلم البكاء

ضيف (٣) في البنية «أمسح» (٤) في المصرية «امسح عليها»

(٥) في البنية «أنه كان لا يرى بالمسح على الجورين كالسح على الخفين بأساً»

(٦) في البنية «يسأل»

قياس ولا قول صاحب ، والمنع من المسح على الجورين خطأ لأنه خلاف السنة الثابتة من رسول الله ﷺ ، وخلاف الآثار ، ولم يخص عليه السلام في الاخبار التي ذكرنا خفين من غيرها ،

والمعجب أن الحنفيين والمالكيين والشافعيين يشنعون ويعظمون مخالفة صاحب اذا وافق تقليدهم ! وم قد خالفوا هنا احد عشر صاحباً ، لا يخاف لهم من الصحابة ممن يميز المسح ، فيهم عمر وابنه وعلى وابن مسعود وخالفوا أيضاً من لا يميز المسح من الصحابة ، فحصلوا على خلاف كل من روى عنه في هذه المسألة شيء من الصحابة رضي الله عنهم ، وخالفوا السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ والقياس بلا معنى . والله تعالى التوفيق *

وأما القائلون بالتوقيت في المسح من الصحابة رضي الله عنهم فروينا من طريق شعبة وابن المبارك عن عاصم الاحول عن أبي عثمان النهدي (١) قال : شهدت سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر اختلعا في المسح ، فسح سعد ولم يمسخ ابن عمر ، فسألوا عمر بن الخطاب وأنا شاهد فقال عمر : امسح يومك وليلتك الى القدر ساعتك *

وعن شعبة عن عمران بن مسلم سمعت سويد بن غفلة قال بشنا نبأته الجعفي الى عمر بن الخطاب يسأله عن المسح على الخفين ، قال فسأله فقال عمر : للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة يمسخ على الخفين والعمامة ، وهذان اسنادان لانظيرهما في الصحة والجلالة *

وقد رويناه ذلك ايضا من طريق سعيد بن المسيب وزبيد (٢) بن الصلت كلاهما عن عمر *

ومن طريق سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث

(١) في النسخة « الهذلي » وهو خطأ

(٢) بضم الزاي وياءين متتابعتين الاولى مفتوحة تصغير « زيد » وفي المصرية

زير « وهو خطأ

ابن سويد عن عبد الله بن مسعود قال ثلاثة أيام للمسافر ويوم للمقيم يعني في المسح *
وروينا أيضا من طريق شقيق بن سلمة^(١) عن ابن مسعود ، وهذا أيضا اسناد صحيح *

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة^(٢) عن شريح بن هانيء الحارثي : سألت عليا عن المسح فقال للمسافر ثلاثا وللمقيم يوما وليلة *
وعن شعبة عن قتادة عن موسى بن سلمة قال : سألت ابن عباس عن المسح على الخفين فقال : ثلاثة أيام ولياليتين للمسافر ويوما وليلة للمقيم ، وهذا اسناد في غاية الصحة *

وعن الشعبي عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن ابيه قال صارت سنة للمسافر ثلاثة أيام ولياليتين وللمقيم يوما وليلة في المسح *
وعن حماد بن سلمة عن سعيد بن قطن^(٣) عن أبي زيد الانصاري صاحب رسول الله ﷺ قال : مسح المسافر ثلاثة أيام ولياليتين والمقيم يوما وليلة^(٤) *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج ومحمد بن راشد ويحيى بن ربيعة قال ابن جريج أخبرني أبان بن صالح أن عمر بن شريح^(٥) أخبره أن شريكا القاضي كان يقول للمقيم يوم الى الليل وللمسافر ثلاث ، وقال ابن أبي راشد أخبرني سليمان بن موسى قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى أهل المصيصة : أن اخلعوا^(٦) الخفاف في كل

(١) في المصرية « سفيان بن سلمة » وهو خطأ

(٢) بضم الميم وفتح الحاء المعجمة واسكان الياء وفتح الميم الثانية والراء وآخره هاء

(٣) بفتح القاف والطاء المهملة (٤) في اليمنية « وللمقيم يوم وليلة »

(٥) كذا في المصرية وفي اليمنية « عمر بن شريح » ولم يحقق من صحة هذا

الاسم فإنه ليس في الرواة من يدعى هكذا الا « عمر بن شريح » وصحة اسمه على التحقيق « عمر بن سعيد بن شريح » ولكنه غير الذي هنا فذاك يروي عن الزهري المتوفي سنة ١٢٣ او سنة ١٢٤ والذي هنا يروي عن شريك بن عبد الله القاضي المتوفي سنة ١٧٧ أو سنة ١٧٨ وبين الطبقتين بون شاسع

(٦) في المصرية « أن اخلعوا » وهو خطأ

ثلاث وقال يحيى بن زبيدة : سألت عطاء بن أبي رباح عن المسح على الخفين فقال ثلاث للمسافر ويوم للقيم ، وقد روي أيضا عن الشعبي *

وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي والحسن بن حى وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وداود بن علي وجميع أصحابهم ، وهو قول اسحاق بن راهويه وجملة أصحاب الحديث *

وقد رواه أيضا أشهب عن مالك والرواية عن مالك مختلفة ، فلا ظهر عنه كراهة المسح للقيم وقد روى عنه إجازة ^(١) المسح للقيم ، وأنه لا يرى التوقيت لا للقيم ولا للمسافر وانهما يمسحان أبدا ما لم يجنبا *

وتعلق مقلدوه في ذلك بأخبار ساقطة لا يصح منها شيء ، أرفعها من طريق خزيمة بن ثابت ، رواه أبو عبد الله الجدلي صاحب راية الكافر المختار ، ولا يعتمد على روايته ^(٢) ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ أباح المسح أكثر من ثلاث ولكن في آخر الخبر من قول الراوى : ولو تبادى السائل زادنا . وهذا ظن وغيب لا يحل القطع به في أخبار الناس ، فكيف في الدين إلا أنه صح من هذا اللفظ أن السائل لم يتماد فلم يزد شيئا ، فصار هذا الخبر

(١) في الغنية « إجابة » وهو خطأ

(٢) الجدلي بفتح الحيم والدال المهملة . وأبو عبد الله هذا اسمه عبد بن عبد . وقيل عبد الرحمن بن عبد . وهو ثقة وثقه أحمد وابن معين والجلي وضفه ابن سعد . قال ابن حجر في التهذيب : « كان ابن الزبير قد دعا محمد بن الحنفية الى بيته فأبى فحصره في الشعب وأخافه هو ومن معه مدة ، فبلغ ذلك المختار بن أبي عبيد وهو على الكوفة ، فأرسل اليه حيثما مع أبي عبد الله الجدلي الى مكة فأخرجوا محمد بن الحنفية من محبسه ، وكفهم محمد عن القتال في الحرم ، فن هنا أخذوا على أبي عبد الله الجدلي وعلى أبي الطفيل أيضا ، لأنه كان في ذلك الحيش ، ولا يقدح ذلك فيهما إن شاء الله تعالى » وحديثه هذا رواه أبو داود (ج ١ : ص ٦٠) والترمذي (ج ١ : ص ٢١) وابن ماجه *

لوصح - حجة لنا عليهم ، وبمطلا قولهم ، ومبيناً لتوقيت الثلاثة أيام في السفر واليوم واليلة في الحضر *

وآخر من طريق أنس ، رواه أسد بن موسى عن حماد بن سلمة ، وأسد منكر الحديث (١) ، ولم يرو هذا الخبر أحد من ثقات أصحاب حماد بن سلمة *

وآخر من طريق أنس منقطع ، ليس فيه إلا : « إذا توضأ أحدكم ولبس (٢) خفيه فليصل فيهما وليمسح عليهما ما لم يخلعهما إلا من جنبه (٣) » ، ثم لو صح لكانت أحاديث التوقيت زائدة عليه ، والزيادة لا يحل تركها *

وآخر من طريق أبي بن عمار (٤) ، فيه يحيى بن أيوب الكوفي وآخر مجهولون وآخر فيه : قال عمر بن اسحاق بن يسار - أخو محمد بن اسحاق - : قرأت

في كتاب لعطاء بن يسار مع عطاء بن يسار : سألت ميمونة عن المسح على الخفين فقالت : « قلت : يا رسول الله أكل ساعة يمسح الانسان على الخفين ولا ينزعهما ؟

قال نعم »

(١) كلا بل أسد ثقة وثقه النسائي والبخاري والزار وغيرهما ، قال ابن دقيق العيد في الامام - فيما نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٩٣ و ٩٤) : « ولعل ابن حزم وقف على قول ابن يونس في تاريخ الثرياء : أسد بن موسى حدث بأحاديث منكورة وكان ثقة وأحسب الآفة من غيره فان كان أخذ كلامه من هذا فليس بمجيد لأن من يقال فيه منكر الحديث ليس كمن يقال فيه روى احاديث منكورة لان منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه ، والعبارة الاخرى تقتضى انه وقع له في حين لا دائماً » ثم قال : « وقد حكم ابن يونس بأنه ثقة ، وكيف يكون ثقة وهو لا يحتاج بحديثه ! » ، والحديث رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٧٩ و ٢٨٠)

(٢) في النجنية « فليس »

(٣) رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٧٩)

(٤) بكسر الهمزة وهو الأشهر ، وقيل بضمها ، وفي النجنية « أبي بن أبي عمار » وهو خطأ. وحديث أبي هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ٦٠ و ٦١) والبيهقي (ج ١ ص ٢٧٨ و ٢٧٩) والحاكم (ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١) وهو حديث ضيف مضطرب

قال علي : هذا لا حجة فيه لأن عطاء بن يسار لم يذكر لعمر بن اسحاق أنه هو السائل ميمونة ، ولعل السائل غيره ، ولا يجوز القطع في الدين بالشك (١) ثم لو صح لم تكن فيه حجة لهم ، لأنه ليس فيه إلا إباحة للمسح في كل ساعة ، وهكذا نقول ، إذا أتى بشروط المسح من اتمام الوضوء ولباسهما على طهارة واتمام الوقت المحدود وخلعهما للجنابة ، وهذا كله ليس مذكوراً منه شيء في هذا الخبر ، فبطل تعلقهم به : وذكروا آثاراً عن الصحابة رضى الله عنهم لا تصح (٢)

منها أثر عن أسد بن موسى عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن زبيد بن الصلت (٣) سمعت عمر بن الخطاب يقول : إذا توضأ أحدكم وبأس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ما لم يخلعهما إلا من جنابة . وهذا مما انفرد به أسد بن موسى عن حماد ، وأسد منكر الحديث لا يحتاج به ، وقد أحاله ، والصحيح من هذا الخبر هو ما رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد قال سمعت زبيد (٤) بن الصلت سمعت عمر بن الخطاب يقول (٥) إذا توضأ أحدكم وأدخل خفيه في رجله وهما طاهرتان فليمسح عليهما إن شاء ولا يخلعهما إلا من جنابة . وهذا ليس فيه « ما لم يخلعهما » كما روى أسد ، والثابت عن عمر في التوقيت — برواية ، نبأه الجعفي وأبى عثمان النهدي ، وهما من أوثق التابعين — هو الزائد على ما في هذا الخبر .

-
- (١) احتمال أن السائل غيره احتمال بعيد يأباه سياق الكلام : والحديث رواه الدارقطني (ص ٧٣) من طريق أحمد بن حنبل
- (٢) في الأصلين « لا يصح منها أثر » والذي نراه أن الأحسن جعل « منها أثر » استئناف لبيان الآثار التي وصفها بدم الصحة كما يقضي بذلك السياق :
- (٣) في النسخة « عن محمد بن زياد بن الصلت » وهو خطأ ، وزيد يابن شتاتين كما سبق ، وحديثه في البيهقي (ج ١ : ص ٢٧٩)
- (٤) في الأصل المصري « زيد » وهو خطأ
- (٥) من أول قول عمر في الأثر « إذا توضأ » إلخ الذي رواه أسد بن موسى — إلى هنا سقط من النسخة

وآخر من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر : أن عمر بن الخطاب كان لا يجلس في المسح على الخفين وقتاً ، وهذا منقطع ، لأن عبيد الله بن عمر لم يدرك أحداً أدرك عمر ، فكيف عمر *

وآخر من طريق كثير بن شظير^(١) عن الحسن : سافروا مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا^(٢) يمسحون على خفافهم من غير وقت ولا عذر ، وكثير ضعيف جداً *

وخبر رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن يزيد عن يزيد بن أبي حبيب^(٣) عن علي^(٤) بن رباح عن عقبة بن عامر أن عمرو بن العاص وشرحبيل بن حسنة بشاه بريداً^(٥) إلى أبي بكر برأس سان^(٦) — فذكر الحديث وفيه — : ثم أقبل على عقبة وقال : مذكم لم تنزع خفيك ؟ قال : من الجمعة إلى الجمعة ، قال أصبت . وقد حدث به عبد الرحمن مرة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير^(٧) عن عقبة *

قال علي : هذا أقرب ما يمكن أن يغلط فيه من لا يعرف الحديث ، وهذا خبر معلول ، لأن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من علي بن رباح ولا من أبي الخير ، وإنما سمعه من عبد الله بن الحكم البلوي عن علي بن رباح ، وعبد الله بن الحكم

(١) كثير بفتح الكاف وشنظير بكسر الشين المعجمة واسكان التون وكسر الفاء المعجمة ، وفي النجدة « شظير » بالطاء المهملة ووضع لها علامة الإهمال ويحذف التون وهو خطأ ، وفي المصرية بدون نقط فلم تتبين في القراءة . وكثير هذا ثقة فيه بعض ضعف ويحتمل لصدقه وقد روى له البخاري ومسلم . (٢) في المصرية « وكانوا » (٣) في النجدة « عن سعيد بن يزيد بن أبي حبيب » وهو خطأ وسقط (٤) بضم العين وفتح اللام مصفر (٥) في المصرية « بشاه يزيداً » وهو خطأ ولحن (٦) كذا في الأصلين رسم بدون اعجام ، وقد حاولت جهدي أن أعرف صحة هذا الاسم أو ذكر شيء عن هذه الرأس المحمولة فلم أصل إلى تحقيق صحيح في ذلك والعلم عند الله (٧) في النجدة « عن أبي الحسين » وهو خطأ وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله الزني

مجهول ، هكذا روينا عن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث واليثة بن سعد كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم أنه سمع علي بن رباح الغصني يخبر أن عقبة بن عامر الجعفي قال : قدمت على عمر بن جندب الشام وعليّ خفان لي (١) جرموقان (٢) غليظان ، فقال لي عمر : كم لك مذ لم تنزههما ؟ — قلت : لبستهما يوم الجمعة واليوم الجمعة ، قال : أصبت (٣) قال ابن وهب : وصحمت زيد بن الحباب (٤) يذكر عن عمر بن الخطاب أنه قال : لو لبست الخفين ورجلاي طاهران وأنا على وضوء لم أبال أن لا أنزعهما حتى أبلغ العراق *

قال علي : فهكذا هو الحديث فسقط جملة — والله الحمد — وزيد بن الحباب لم يلق أحداً رأى عمر فكيف عمر (٥) *

وقد روى أيضاً هذا الخبر من طريق معاوية بن صالح عن عياض القرشي عن يزيد بن أبي حبيب أن عقبة (٦) وهذا اسقط واخبت ، لأن يزيد لم يدرك عقبة ، وفيه معاوية بن صالح وليس بالقوي ، فبطل كل ملجاء في هذا الباب *

ولا يصح خلاف التوقيت عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر فقط ، فأننا روينا من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يوقت في المسح على الخفين شيئاً *

(١) كلمة « لي » سقطت من النجدة (٢) الجرموق — بضم الجيم واسكان الراء — خف صغير يلبس فوق الخف ، وفي سنن البيهقي « جرمقانيان » وفي شرح معاني الآثار للطحاوي « جرمقانيان » وليس لهما معنى معروف ، قال الجرمقاني هو واحد الجرامقة وهم أنباط الشام ، وعلي كل فالخرف معرب لا أصل له في كلام العرب *

(٣) رواه البيهقي (ج ١: ص ٢٨٠) من طرق والطحاوي (ج ١: ص ٤٨) ورواه الدارقطني (٧٢) مختصراً . (٤) في النجدة « الحبان » وهو خطأ (٥) نعم لأن زيد بن الحباب من الرواة عن مالك والثوري وغيرهما ، مات سنة ٢٠٣

(٦) في المصرية « عن يزيد بن أبي حبيب بن عقبة » وفي النجدة عن يزيد بن أبي حبيب أن عقبة « وكل منهما خطأ

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه ، لأن ابن عمر لم يكن عنده المسح ولا عرفه ، بل أنكره حتى اعلمه به سعد بالكوفة ، ثم أبوه بالمدينة في خلافته ، فلم يكن في علم المسح كغيره ، وعلى ذلك فقد روى عنه التوقيت ، وروينا من طريق حماد بن زيد عن محمد بن عبيد الله العرزي عن نافع عن ابن عمر قال : أين السائلون عن المسح على الخفين ؟ للسافر ثلاثاً والمقيم يوماً وليلة •

ثم لوصح عن أبي بكر وعمر وعقبة (١) رضى الله عنهم ما ذكرنا وكان قد خالف ذلك على وابن مسعود وغيرهما — : لوجب عند التنازع الرد الى بيان رسول الله ﷺ وببانه عليه السلام قد صح بالتوقيت ، ولم يصح عنه شيء غيره أصلاً ، فكيف ولم يصح قط عن عمر الا التوقيت •

قال على . فاذا انقضى الامدان (٢) المذكوران قلن أبا حنيفة والشافعي وبعض أصحابنا قالوا : يغسلهما ويغسل رجليه ولا بد ، وقال : أبو حنيفة — : اذا قدم الانسان مقدار التشهد في آخر صلاته ثم أحدث عمداً أو نسياناً يبول أو ريم أو غير ذلك أو تكلم عمداً أو نسياناً فقد تمت صلاته ، وليس السلام من الصلاة فرضاً ، قلن : قد مضى مقدار التشهد في آخر صلاته وانقضى وقت المسح بعد ذلك فقد بطلت صلاته وبطلت طهارته ما لم يسلم (٣) وفي هذان التناقض والخطأ ما لا يحتاج معه الى تكليف رد عليه والحمد لله على السلامة •

وقد قال الشافعي مرة : يبتدئ الوضوء ، •

وقال ابراهيم النخعي والحسن البصري وابن أبي ليلى وداود : يصلى ما لم تنتقض طهارته بمحدث ينقض الوضوء ، وهذا هو القول الذى لا يجوز غيره لانه ليس في شيء من الاخبار (٤) أن الطهارة تنتقض عن اعضاء الوضوء ولا عن بعضها بانقضاء وقت المسح ، وانما نهي عليه السلام عن أن يمسح أحداً أكثر من ثلاث للسافر أو يوم وليلة للمقيم •

(١) في المصرية « وقتية » وهو خطأ (٢) في المصرية الامران » وهو تصحيف (٣) قوله « ما لم يسلم » سقط من النسخة (٤) في المصرية « من الآثار »

فمن قال غير هذا فقد أقصر في الظاهر (١) ما ليس فيه ، وقول رسول الله ﷺ ما لم يقل ، فمن فعل ذلك وإهما فلا شيء عليه ، ومن فعل ذلك عامداً بعد قيام الحجة عليه فقد أتى كبيرة من الكبائر ، والطهارة لا ينقضها إلا الحدث وهذا قد صنعت طهارته ولم يحدث فهو طاهر ، والطاهر يصلي ما لم يحدث أو ما لم يأت (٢) نص جلي في أن طهارته انتقضت وإن لم يحدث وهذا الذي أفضى وقت مسح لم يحدث ولا جاء نص في أن طهارته انتقضت لأعن بعض أعضائه ولا عن جميعها ، فهو طاهر يصلي حتى يحدث فيخلع خفيه حينئذ وما على قدميه ويتوضأ ثم يستأنف المسح توقيتاً آخر وهكذا أبداً وبالله تعالى التوفيق *

وأما من قال أن الطهارة تنتقض عن قدميه خاصة ، فقول فاسد لا دليل عليه لا من سنة ولا من قرآن ولا من خبر واه ولا من إجماع ، ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا رأى سديد أصلاً ، وما علم في الدين قط حدث ينقض الطهارة — بعد تمامها وبعد جواز الصلاة بها — عن بعض الأعضاء دون بعض وبالله تعالى التوفيق .

وأما تقسيم أبي حنيفة فإروى قط عن أحد من الناس قبله . وبالله تعالى تأييد *

٢١٣ — مسألة — ويبدأ بعد اليوم واليلة المقيم وبعد الثلاثة الأيام بلباها المسافر من حين يجوز له المسح أثر حدثه ، سواء مسح وتوضأ أو لم مسح ولا توضأ عامداً أو سهواً ، فإن أحدث يومه بعد ماضى أكثر هذين (٣) الامدين (٤) أو أقلها كان له أن مسح باقي الامدين فقط ، ولو مسح قبل انقضاء أحد الامدين بدقيقة كان له أن يصلي به ما لم يحدث *

قال على : قل أبو حنيفة والشافعي والثوري : يتبدى بعد هذين الوقتين من حين يحدث وقال أحمد بن حنبل يبدأ بعدهما من حين مسح ، وروى عن الشعبي بمسح

(١) في البنية « فقد أقصر بالحديث » (٢) في المصرية « أو لم يأت » وهو خطأ

(٣) في المصرية « بعد ماضى هذين » وما هنا أصح (٤) و هـ في الأصلين « في

الموضعين » الامرئ » باراء وهو خطأ واضح

الحس صلوات قط ان كان مقيا ولا يمسح لاكثر ويمسح الحس عشرة صلاة قط ، ان كان مسافرا ولا يمسح لاكثر ، وبه يقول اسحاق بن راهويه وسليمان بن داود الهاشمي وأبو ثور قال على : فلما اختلفوا وجب ان ننظر في هذه الاقوال وزدنا الى ما افترض الله عز وجل علينا أن نردّها عليه من القرآن وسنة رسول الله ﷺ (١) فقلنا فنظرنا في قول من قال يبدأ بعد الوقتين من حين يحدث ، فوجدناه ظاهرا للفساد لان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم — الذى به تعلقوا كلهم وبه اخذوا أو وقفوا في أخذهم به — إنما جاءنا بالمسح مدة أحد الأمدنين (٢) المذكورين ، وهم يقرون بهذا ، ومن المحال الباطل أن يجوز له المسح في الضوء في حال الحدث ، هذا مالا يقولون به هم ولا غيرهم ، ووجدنا (٣) بعض الأحداث قد تطول جدا الساعة والساعتين والأكثر كالتقاط ، ومنها ما يدوم أقل كالبول ، فسقط هذا القول ييقين لاشك فيه ، وهو أيضاً مخالف لنص الخبر ، ولا حاجة لهم فيه أصلا *

ثم نظرنا في قول من حد ذلك بالصلوات الحس أو الحس عشرة ، فوجدناه لاحاجة لهم فيه إلا مراعاة عدد الصلوات في اليوم واليلة وفي الثلاثة الايام بلباليهن ، وهذا لا معنى له ، لأنه إذا مسح (٤) المرء بعد الزوال في آخر وقت الظهر فانه يمسح الى صلاة الصبح ثم لا يكون له أن يصلى الضحى بالمسح ، ولا صلاة بعدها الى الظهر وكذلك من مسح لصلاة الصبح في آخر وقتها فانه يمسح الى أن يصلى العتمة ، ثم لا يكون له أن يوتر ولا أن يتشهد ولا أن يركع ركعتي الفجر يمسح وهذا خلاف لحكم رسول الله ﷺ ، لأنه عليه السلام فسح للقيم في مسح يوم ويلة ، وهم منعه من المسح إلا يوما وبعض ليلة ، أو ليلة وأقل من نصف يوم ، وهذا خطأ بين *

(١) في التمنية « وزدنا الى ما افترض الله علينا من سنة رسول الله » الخ وما هنا أصح وأوضح (٢) في التمنية « إنما جاء بأباحة المسح من الأمدنين »
 (٣) في المصرية « وقد وجدنا » (٤) في الأصلين « إذا تيمم » وهو خطأ يأباه بساط القول ، فان البحث إنما هو في المسح لافى التيمم ، ولذلك صححناه .

وأيضاً فإنه يلزمهم أن من عليه خمس صلوات نام هنين ثم استيقظ — وكان قد توشأ ولبس خفيه على طهارة ثم نام — أنه مسح عليهما (١) ، فإذا أتمين لم يميز أن يمسح بسدهن باقي يومه وليلته ، وهذا خلاف الخبر ، فسقط هذا القول بمخالفته للخبر (٢) وتعيه من أن يكون لصحته برهان •

ثم نظرنا في قول أحمد فوجدناه يلزمه أن كان انسان فاسق قد توشأ ولبس خفيه على طهارة ثم بقى شهراً لا يصلى عامداً ثم تاب : أن له أن يمسح من حين توبته يوماً وليلة أو ثلاثاً ان كان مسافراً ، وكذلك ان مسح يوماً ثم تعمد ترك الصلاة أياماً فإن له ان يمسح ليلة ، وهكذا في المسافر ، فلي هذا يتبادى مانحاً عاماً وأكثر ، وهذا خلاف نص الخبر ، فسقط أيضاً هذا القول ولم يبق الا قولنا •

فنظرنا فيه فوجدناه موافقاً لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي صح عنه ، وموافقاً لنص الخبر الوارد في ذلك ، ولم يبق غيره فوجب القول به ، لان رسول الله ﷺ أمره بأن يمسح يوماً وليلة ، فله أن يمسح ان شاء ، وأن يخلع ما على رجله ، لا بد له من أحدهما ، ولا يميز به غيرهما ، وهو عصى الله عز وجل ، فليق ان لم يأت بأحدهما ، فإن مسح فله ذلك وقد أحسن ، وان لم يمسح فقد عصى الله ، أو أخطأ (٣) ان فعل ذلك ناسياً ولا حرج عليه ، وقد مضى من الامد الذي وقت رسول الله ﷺ مدة ، وبقى باقياً فقط ، وهكذا ان تعمد أو نسي حتى ينقضى اليوم واليلة للقيم والثلاثة الايام لباليهين للمسافر ، فقد مضى الوقت الذي وقته له الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وليس له أن يمسح في غير الوقت الذي أمره الله تعالى بالمسح فيه •

فلو كان فرضه التيمم ولم يجد ماء فتيمم ثم لبس خفيه ، فله انه يمسح اذا وجد

(١) في المصرية « يمسح لمن » وفي الجنية « يمسح عليهن » وكل منهما خطأ ، لان المقصود المسح عليهما أى على الخفين ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل

(٢) في الجنية « لمخالفته الخبر » (٣) في المصرية « قد عصى » وخطأ ، الخ وهو غلط

الماء ، لان التيمم طهارة تامة ، قال الله تعالى وقد ذكر التيمم : (ولكن يريد ليطهركم) ومن جازت له الصلاة بالتيمم فهو طاهر بلا شك ، واذا كان طاهرا كله قدماه طاهرتان بلا شك ، فقد أدخل خفيه القدمين وهما طاهرتان ، فجاز له المسح عليهما الامد المذكور للمسافر ، فان لم يجد الماء إلا بعد تمام الثلاث بأياها — من حين أحدث بعد لباس خفيه على طهارة التيمم — لم يجز له المسح ، لان الامد قد تم وقد كان يمكنه أن يمسخ بنزول مطر أو وجود من معه ماء ، وكذلك لو لم يجد الماء إلا بعد مضي بعض الامد المذكور ، فليس له أن يمسخ إلا بقي الامد فقط * .

قل على : فلذا تم حديثه (١) فيثبت جازه الوضوء والمسح ولا يبال بالاستنجاء لان الاستنجاء بعد الوضوء جائز وليس فرضه أن يكون قبل الوضوء ولا بد ، لانه لم يأت بذلك أمر في قرآن (٢) ولا سنة ، وانما هي عين أمرنا بازالتها بصفة ما للصلاة قطع ، فتم أزيلت قبل الصلاة وبعد الوضوء أو قبل الوضوء — : فقد أدى مزيلها ما عليه ، وليس بقاء البول في ظاهر الخثر (٣) وبقاء النجس في ظاهر المخرج حدثا انما الحديث خروجهما من المخرجين قطع ، فلذا ظاهرا فانها خبثان في الجسد يجب إزالتها للصلاة قطع ، فمن حيثئذ يعد ، سواء كان وقت صلاة أو لم يكن ، لان التطهر للصلاة قبل دخول وقتها جائز ، وقد يصلى بذلك الوضوء في ذلك الوقت صلاة فائنة ، أو كفي دخول المسجد ، فان كان مقبلا فالى مثل ذلك الوقت من التمدد ان كان ذلك نهارا ، والى مثله من الليلة التالية ان كان ذلك ليلا ، فان انقضى له الامد المذكور وقد مسح أحد خفيه ولم يمسخ شيئا من الآخر بطل المسح ، ولزمه خطبها وغسلها ، لأنه لم يتم له مسحه إلا في وقت قد حرم عليه فيه المسح ، وان كان مسافرا فالى مثل ذلك الوقت من اليوم الرابع ان كان حديثه نهارا أو الى مثل ذلك الوقت من الليلة الرابعة ان كان ذلك ليلا والله تعالى التوفيق *

(١) في البنية « وان تم حديثه » (٢) في المصرية « في القرآن »
 (٣) الخثر بفتح الحاء وضما مع اسكان الراء فيها : الثقب في الأذن والابرة وغير ذلك ، وفي البنية « في ظاهر الحديث » وهو خطأ سخي فليس له معنى .

٢١٤ - مسألة - والرجال والنساء ^(١) في كل ما ذكرنا سواء، وسفر الطاعة ^(٢) والمعصية في كل ذلك سواء، وكذلك ما ليس طاعة ولا معصية، وقليل السفر وكثيره سواء *

برهان ذلك عموم أمر رسول الله ﷺ وحكمه، ولو أراد عليه السلام تخصيص سفر من سفر، ومعصية من طاعة، لما عجز عن ذلك، وهو أهاب الرزق والصحة وعلا اليد للعاصي والرجو للمغفرة له، يتصدق عليه من فسخ الدين بما شاء، وقرولنا هو قول أبي حنيفة *

ولا معنى لتفريق من فرق في ذلك بين سفر الطاعة وسفر المعصية - ، لامن طريق الخبر ولا من طريق النظر *

أما الخبر فله تعالى يقول : (لتبين للناس ما نزل إليهم) فلو كان هنا فرق لما أحمله رسول الله ﷺ، ولا كلفنا علم ما لم يخبرنا به، ولا ألزما العمل بما لم يعرفنا به، هذا أمر قد أمناه وفه الحمد *

وأما من طريق النظر فإن المقيم قد تكون أقامته إقامة معصية وظلم للمسلمين وهدوانا على الاسلام أشد من سفر المعصية، وقد يطيع المسافر في المعصية في بعض أعماله، وأولها الوضوء الذي يكون فيه المسح ^(٣) المذكور الذي منموه منه فنموه من المسح الذي هو طاعة وأمره بالتسل الذي هو طاعة أيضا، وهذا فساد من القول جبا، وأطلقوا المسح للمقيم العاصي في أقامته *

فلنقلوا المسح رخصة ورحمة قلنا ما حاجر على الله الترخيص للعاصي في بعض أعمال طاعته ولا رحمة الله تعالى له الا جاهل بالله تعالى، قاتل بما لا علم له به، وكل سفر قصر فيه الصلاة فيمسح فيه مسح سفر، وما لا قصر فيه ^(٤) فهو حضر وإقامة، لا يمسح فيه ^(٥) الا مسح المقيم وبالله تعالى التوفيق *

(١) في الجنية سقطت كلمة « والرجال » ^(٢) في الجنية « وسن الطاعة » وهو خطأ سخي (٣) في المصرية « يكن » وهو لحن (٤) في الجنية « وما لا تصرف فيه » وهو خطأ (٥) في المصرية « لا يمسح فيها »

٢١٥- مسألة- ومن توضأ فلبس أحد خفيه بعد أن غسل تلك الرجل ثم أنه غسل الأخرى بعد لباسه الخلف على المصولة ثم لبس الخلف الآخر ثم أحدث فالمسح له جائز كما لو ابتدأ لباسهما بعد غسل كلي رجليه ، وبه يقول أبو حنيفة وداود وأصحابهما ، وهو قول يحيى بن آدم وأبي ثور والمزني ، وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل : لا يمسح لكن إن خلع التي لبس أولاً ثم أعادها من حينه فله المسح *

قال علي كلاً القولين عمدة أهله علي قول رسول الله ﷺ : « دعهما فاني أدخلهما طاهرتين » فوجب النظر في أي القولين هو أسعد (١) بهذا القول ، فوجدنا من طهر إحدى رجليه ثم ألبسها الخلف فلم يلبس الخلفين ، وإنما لبس الواحد ، ولا أدخل القدمين الخلفين ، إنما أدخل القدم الواحدة فلما طهر الثانية ثم ألبسها الخلف الثاني صار حينئذ مستحقاً لأن يخبر عنه أنه أدخلهما طاهرتين (٢) ولم يستحق هذا الوصف قبل ذلك ، فصح أن له أن يمسح ، ولو أراد رسول الله ﷺ ما ذهب إليه مالك والشافعي لما قال هذا اللفظ ، وإنما كان يقول : دعهما فاني ابتدأت أدخلهما في الخلفين بعد تمام طهارتهما جميعاً ، فاذ لم يقل عليه السلام هذا القول فكل من صدق الخبر عنه بأنه أدخل قدميه جميعاً في الخلفين وهما طاهرتان فجاز له أن يمسح إذا أحدث بعد الإدخال ، وما علمنا خلق خف وإعادته في الوقت يحدث طهارة لم تكن ، ولا حكا في الشرع لم يكن ، فالموجب له مدح بلا برهان . وبالله تعالى التوفيق *

٢١٦- مسألة- فإن كان في الخلفين أو فيما لبس على الرجلين خرق صغير أو كبير طويلاً أو عرضاً فظهر منه (٣) شيء من القدم أقل القدم أو أكثرها أو كلاهما : — فكل ذلك سواء والمسح على كل ذلك جائز ، مادام يتطرق بالرجلين منهما شيء ، وهو قول سفيان الثوري وداود وأبي ثور وإسحاق بن راهويه ويزيد بن هارون (٤) *

(١) في المصرية « أبرد » وهو خطأ (٢) في اليمنية « طاهرتان » وهو لحن (٣) في اليمنية « يظهر منه » (٤) هو يزيد بن هرون الواسطي أبو خالد أحد الاعلام الحفاظ المشاهير ، مات سنة ٢٠٦ في خلافة المأمون ، ووقع في المصرية « زيد بن هرون » وهو خطأ

قال أبو حنيفة : ان كان في كل واحد من الخفين خرق عرضا يبرز من كل خرق أصبعان فأقل أو مقدار أصبعين فأقل — : جاز المسح عليهما فان ظهر من أحدهما دون الآخر ثلاثة أصابع أو مقدارها فأكثر لم يجز المسح عليهما قال : فان كان الخرق طويلا مما لو فتح ظهر منه أكثر من ثلاثة أصابع جاز المسح *

وقال مالك : ان كان الخرق يسيرا لا يظهر منه القدم جاز المسح ، وان كان كبيرا فاحتسب لم يجز المسح عليهما ، فیهما كان أو في أحدهما *

وقال الحسن بن حي والشافعي وأحمد : ان ظهر من القدم شيء من الخرق لم يجز المسح عليهما ، فان لم يظهر من الخرق شيء من القدم جاز المسح عليهما *

قال الحسن بن حي : فان كان من تحت الخرق قل أم كثر جوبب يستر القدم جاز المسح *

وقال الاوزاعي : ان انكشف من الخرق في الخلف شيء من القدم مسح على الخفين وغسل ما انكشف من القدم أو القدمين وصلى ، فان لم يغسل ما ظهر أعاد الصلاة *

قال علي : فلما اختلفوا وجب أن ننظر ما احتجت به كل طائفة لقولها ، فوجدنا قول مالك لا معنى له ، لانه منع من المسح في حال ما وأباحه في حال أخرى ولم يبين لمقلديه ولا لمريدي معرفة قوله ولا لمن استفتاه : ما هي الحال التي يحل فيها المسح ؟ ولما الحال التي يحرم فيها المسح ؟ فهذا انشباب (١) للمستفتي فيها لا يعرف ، وأيضا فانه (٢) قول لا دليل على صحته ، ودعوى لا برهان عليها ، فسقط هذا القول *

ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فكان تحكما بلا دليل ، وفوقا بلا برهان ، لا يميز عن مثله أحد ، ولا يحل القول في الدين بمثل هذا وأيضا فالأصابع تختلف في الكبر

(١) بكسر الهزة واسكان التون وبالشين المعجمة ، من « نشب » الشيء في الشيء — من باب طرب « علق فيه وانشبته أنا فيه انشابا أي أعلقته فانتشب .

والمنى انه لم يفت السائل بقوى قاطعة ، بل جعله مترددا مطلقا فيما يجهل *

(٢) في المصرية « قلها » وهو خطأ

والصغر فتفاوتا شديداً ، فليت شرعي أي الاصابع أراد !! وما نعلم أحداً سبقه الى هذا القول مع فساده ، فسقط أيضاً هذا القول بيقين *

ثم نظرنا في قول الحسن بن حي والشافعي وأحمد فوجدنا حجتهم أن فرض الرجلين النسل إن كانتا مكشوفتين أو المسح ان كانتا مستورتين ، فإذا انكشف شيء منهما وإن قل فقد انكشف شيء فرضه النسل ، قالوا : ولا يجمع غسل ومسح في رجل واحدة ، ما نعلم لهم حجة غير هذا *

قال علي : كل ما قلوه صحيح ، إلا قولهم اذا انكشف من القدم شيء فقد انكشف شيء فرضه النسل ، فانه قول غير صحيح ، ولا يوافقون عليه ، إذ لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ، لكن الحق في ذلك ملجأت به السنة المبينة للقرآن من أن حكم القدمين اللتين ليس عليهما شيء ملبوس يمسح عليه أن يفصلا ، وحكهما إذا كان عليهما شيء ملبوس أن يمسح على ذلك الشيء ، بهذا جاءت السنة ، (وما كان ربك نسياً) وقد علم رسول الله ﷺ — إذ أمر بالمسح على الخفين وما يلبس في (١) الرجلين ومسح على الجوربين — أن من الخفاف والجوارب وغير ذلك مما يلبس على الرجلين المحرق خرقاً قاحشاً أو غير قاحش ، وغير المحرق ، والاحمر والاسود والابيض ، والجديد والبالى ، فما خص عليه السلام بعض ذلك دون بعض ، ولو كان حكم ذلك في الدين يختلف (٢) لما أغفله الله تعالى أن يوحى به ، ولا أهمله رسول الله ﷺ المقترض عليه البيان ، حاشاله من ذلك ، فصح أن حكم ذلك المسح على كل حال ، والمسح لا يقتضى الاستيعاب في الفنة التي بها خوطبنا ، وهكذا رويناه عن سفيان الثوري أنه قال : امسح مادام يسمى خفاً ، وهل كانت خفاف (٣) المهاجرين والانصار إلا مشقة مخزقة بمزقة ١٢ *

وأما قول الاوزاعي فنذكره إن شاء الله تعالى في المسألة التالية لهذه وبالله تعالى تأييد *

(١) في المصرية « وما يلبس الرجلين » (٢) في المصرية « مختلف » وهو خطأ

(٣) في النجبية « اخفاف » وهو جائز ، وكلاهما جمع خف

٢١٧ - مسألة - فإن كان الخفان (١) مقطوعين تحت الكعبين فالمسح جائز عليهما ، وهو قول الاوزاعي ، روى عنه انه قال : يمسح المحرم على الخفين المقطوعين تحت الكعبين ، وقال غيره لا يمسح عليهما إلا أن يكونا فوق الكعبين •

قال علي : قد صح عن رسول الله ﷺ الامر بالمسح على الخفين ، وأنه مسح على الجوربين ، ولو كان ههنا حد محدود لما أمهل عليه السلام ولا أغفله ، فوجب أن كل ما يقع عليه اسم خف أو جورب أو لبس على الرجلين فالمسح عليه جائز ، وقد ذكرنا بطلان قول من قال ، إن المسح لا يميز إلا على ما يسترجع الرجلين والكعبين وبذلك الدليل يبطل هذا القول الذي لم يفسد في هذه المسألة ، لاسيما قول أبي حنيفة المحبب المسح على الخفين الذين يظهر منهما مقدار أصبعين من كل خف ، فانه يلزم ان ظهر من الكعبين من كل قدم فوق الخف مقدار أصبعين فالمسح جائز والا فلا ، وكذلك يلزم المالكيين أن يقولوا ان كان الظاهر من الكعبين فوق الخف يسيراً جاز المسح ، وان كان فاحشاً لم يجز ، وما ندرى على م بنوا هذين القولين ؟ فانهما لائنص ولا قياس ولا اتباع . والله تعالى التوفيق •

قال علي : وأما قول الاوزاعي في الجمع بين الغسل والمسح في رجل واحدة فقول لا دليل على صحته ، لا من نص ولا من إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، وحكم الرجلين الملبوس عليهما شيء المسح فقط بالسنن الثابتة ، فلا معنى لزيادة الغسل على ذلك . •

٢١٨ - مسألة - ومن لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ثم خلع أحدهما دون الآخر فإن فرضه أن يخلع الآخر ان كان قد أحدث ولا بد ، ويسئل قميه ، وقد روى المعافى بن عمران (٢) ومحمد بن يوسف الفريابي (٣) عن سفيان الثوري أنه يسئل الزجل المكشوفة ويمسح على الاخرى المستورة ، وروى

(١) في النجدة « فإن كان الخفاف » وهو خطأ

(٢) في النجدة « المعافى بن عمرو » وهو خطأ

(٣) في المصرية « محمدان يوسف » في النجدة « محمد بن يوسف الفريابي »

بالتون وكلاهما خطأ

الفضل بن دكين عنه أنه يترع ما على الرجل الأخرى ويصلهما، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي *

قال علي : فنظرنا في ذلك فوجدنا نص حكه عليه السلام أنه مسح عليهما لانه أدخلهما طاهرتين ، وأمره عليه السلام بصل القدمين المكشوفتين ، فكان هذان النصفان لا يحمل الطروج عنهما ، ووجدنا من غسل رجلا ومسح على الأخرى قد عمل عملا لم يأت به قرآن ولا سنة ولا دليل من لفظهما ، (١) ولا يجوز في الدين إلا ما وجد في كلام الله تعالى أو كلام نبيه عليه السلام ، فوجب أن لا يجوز غسل رجل ومسح على الأخرى ، وأنه لا بد من غسلها أو المسح عليهما ، سواء في ذلك في الابتداء أو بعد المسح عليهما *

وقد حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث قال : ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس — هو الأودي — عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد — هو المقبري — عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إذا لبس أحدكم فليبدأ باليمنى ، وإذا خلعه فليبدأ باليسرى ، ولا يمشي في نعل واحدة ولا خف واحدة ، ليخلهما جميعاً أو ليمش فيهما جميعاً » *

فأوجب عليه السلام خلعهما ولا بد أو تركهما جميعاً ، فإن خلع إحداهما دون الأخرى فقد عمى الله في إبعائه (٢) الذي أبى ، وإذا كان بإبعائه عاصياً فلا يحمل له المسح على خف فرضه نزع ، فإن كان ذلك لعله برجله لم يلزمه في تلك الرجل شيء أصلاً ، لا مسح ولا غسل ، لأن فرضه قد سقط *

ووجدنا بعض الواقفين لنا قد احتج في هذا بأنه لما لم يجوز عند أحد ابتداء الوضوء بغسل رجل ومسح على خف على أخرى لم يجوز ذلك بعد نزع أحد الخفين *

قال أبو محمد : وهذا كلام فاسد ، لأن ابتداء الوضوء يرد على رجلين غير طاهرتين ، وليس كذلك الأمر بعد صحة المسح عليهما بعد ادخالهما طاهرتين ، فبين

(١) في الجنية « لفظها » (٢) في المصرية « في القائه » وهو خطأ

الآخرين أعظم فرق . والله تعالى التوفيق *

٢١٩ - مسألة - ومن مسح كما ذكرنا على ماقى رجله ثم خطبها لم يضره ذلك شيئاً ، ولا يلزمه إعادة وضوء ولا غسل رجله ، بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك وكذلك لو مسح على عمامة أو خمار ثم نزعها فليس عليه إعادة وضوء ولا مسح رأسه بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك ، وكذلك لو مسح على خف على خف (١) ثم نزع الأعلى فلا يضره ذلك شيئاً ، ويصلي كما هو دون أن يمسح مسحاً ، وكذلك من توضأ أو اغتسل ثم حلق شعره أو قصص أو أقفاره فهو في كل ذلك على وضوئه وطهارته ويصلي كما هو دون أن يمسح مواضع القص *

وهذا قول طائفة من السلف ، كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان ، وروينا عن سفيان الثوري عن الفضيل (٢) بن عمرو عن إبراهيم النخعي : أنه كان يحدث ثم يمسح على جرموقين له من لبود ثم ينزعها فإذا قام إلى الصلاة لبسها وصلى *

وأما أبو حنيفة فإنه قال : من توضأ ثم مسح على خفيه ثم أخرج قدمه الواحدة من موضعها إلى موضع الساق أو أخرج كليهما كذلك فقد بطل مسحه ، ويلزمه أن يخرج قدميه جميعاً ويصلهما ، وكذلك هنده لو أخرجهما بالكل ، قال أبو يوسف وكذلك إذا أخرج أكثر من نصف القدم إلى موضع الساق : قال فلو لبس جرموقين على خفين ثم مسح عليهما ثم خلع أحد الجرموقين فليس عليه أن يمسح على الخلف الذي كان تحت الجرموق ويمسح أيضاً على الجرموق الثاني ولا بد لأن بعض المسح إذا انتقض انتقض كله ، قال : فلو توضأ ثم جز شعره وقص شاربه وأقفاره فهو على طهارته ، وليس عليه أن يمس الماء شيئاً من ذلك *

(١) يبنى على خف ملبوس على خف آخر

(٢) الفضيل بالتصغير وهو الفضيل بن عمرو الفقيمي الثقة مات سنة ١١٠ ، وفي المصرية « الفضل بن عمر » وفي البنية « الفضل بن عمرو » وكلاهما خطأ
(م ١٤ - ج ٢ المحل)

وأما مالك فإنه قال : من مسح على شيء ثم خلع أحدهما فإنه يلزمه أن يخلع الثاني ويغسل رجله ، وكذلك لو خلعها جميعاً وكذلك من أخرج إحدى رجله (١) أو كتفها من موضع القدم إلى موضع الساق فإنه يخلعها جميعاً ولا بد ويغسل قدميه فإن لم يغسل قدميه في غوره ذلك لزمه ابتداء الوضوء ، ولو توضأ وحده بعد ذلك شعره أو قص أظفاره فليس عليه أن يمس شيئاً من ذلك الماء (٢) ، قال فلو أخرج عقبه (٣) أو إحداهما من موضع القدم إلى موضع الساق إلا أن سائر قدميه في موضع القدم فليس عليه أن يخرج رجله لذلك وهو على طهارته *

وقال الشافعي : من خلع أحد خفيه لزمه خلع الثاني وغسل قدميه ، فإن خلعها جميعاً فكذلك ، فلو أخرج رجله كليهما (٤) عن موضعهما ولم يخرجهما ولا شيئاً منهما عن موضع ساق الخلف فهو على طهارته ، ولا شيء عليه حتى يخرج شيئاً مما يجب غسله من جميع الخلف ، فيلزمه أن يخلعها . حيثئذ يغسلهما ، فإن توضأ ثم جز شعره أو قص أظفاره فهو على طهارته ، وليس عليه أن يمس الماء شيئاً من ذلك *

وقال الأوزاعي إن خلع خفيه أو جز شعره أو قص أظفاره لزمه أن يتديعه الوضوء في خلع الخفين وإن مسح على رأسه ويمس الماء موطع التقطع من أظفاره في الجز والقص ، وهو قول عطاء ، وكذلك قال الأوزاعي فيمسح على عمامته ثم نزعها فإنه يمسح رأسه بالماء *

قال علي : أما قول أبي يوسف في مراعاة إخراج أكثر من نصف القدم عن موضعها فيلزمه الفصل في رجله مما أو إخراج نصفها فأقل فلا يلزمه غسل رجله - فتحكم في الدين ظاهر وشرع لم يأذن به الله تعالى ، ولا أوجبه قرآن ولا سنة ، ولا قياس ولا قول صاحب ولا رأى مطرد ، لأنهم يرون مرة الكثير أكثر من النصف ، ومرة الثلث ، ومرة الربع ومرة شبراً في شبر ، ومرة أكثر من قدر الدرهم ، وكل هذا تخليط

(١) في الاصل « أحد رجله » وهو لحن

(٢) من أول قوله « وأما مالك » إلى هنا سقط من النسخة .

(٣) في النسخة « فلو أخرج قدميه » (٤) في النسخة « كلاهما » وهو لحن

وأما فرق مالك بين اخراج العقب الى موضع الساق فلا ينتقض المسح وبين اخراج القدم كلها الى موضع الساق فينتقض المسح — : فتحكم أيضا لا يجوز القول به ، ولا يوجب قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي مطرد ، لانه يرى أن بقاء العقب في الوضوء لا يظهر (١) أن فاعل ذلك لا وضوء له ، فان كان المسح قد انتقض عن الرجل بخروجها عن موضع القدم ، فلا بد من انتقاض المسح عن العقب بخروجها عن موضعها الى موضع الساق لا يجوز غير ذلك ، وان كان المسح لا ينتقض عن العقب بخروجها الى موضع الساق فانه لا ينتقض أيضا بخروج القدم الى موضع الساق كما قال الشافعي *

وأما تفريقهم جميعهم بين المسح على الخفين ثم يخطان فينتقض المسح ويلزم اتمام الوضوء ، وبين الوضوء ثم يمسح الرأس — : ففرق قاسد (٢) ظاهر التناقض ولو عكس لإنسان هذا القول فأوجب مسح الرأس على من حلق شعره ومس بحجز الاظفار بالماء ولم ير المسح على من خلع خفيه — : لما كان بينهما فرق *

قال علي : وما وجدنا لهم في ذلك متعلقا أصلا إلا أن بعضهم قال : وجدنا مسح الرأس وغسل القدمين في الوضوء اما قصد به الرأس لا الشعر ، واما قصد به الاصابع لا الاظافر (٣) ، فلما جز الشعر وقطعت الاظفار بقي الوضوء بمحسبه ، وأما المسح فاما قصد به الخفان لا الرجلان ، فلما نزعنا بقيت الرجلان لم تؤضأ فهو يصلي برجلين لا مفسولتين ولا ممسوح عليهما فهو ناقص الوضوء *

قال أبو محمد : وهذا لا شيء لانه باطل وتحكم بالبطل ، فهو عكس عليه قوله قبيح له : بل المسح على الرأس وغسل الاظفار اما قصد به الشعر والاظفار قطع ، بدليل أنه لو كان على الشعر حناء وعلى الاظفار كذلك لم يجوز الوضوء ، وأما الخفان فالتقصود

(١) في المصربة « لا يظهر » بالظاء المثالة وهو تصحيف

(٢) في الجنية « فقول قاسد » (٣) في الجنية لا الاظفار

بالمسح القدمان لا الخفان ، لان الخفين لولا القدمان لم يجز المسح عليهما ، فصح أن حكم القدمين الفصل ، ان كانتا مكشوفتين ، والمسح ان كانتا في خفين لما كان : — بين القولين فرق *

ثم يقال لهم : هبكم أن الامر كما قلتم ، في أن المقصود بالمسح الخفان ، وبالمسح في الوضوء الرأس ، وبمسح اليدين الاصابع لا الاظفار — : فكان ماذا ؟ أو من أين وجب من هذا أن يمسح المسح بخلم الخفين ولا يمسح بمحلق الشعر ؟ * قال علي : فظهر فساد هذا القول *

وأما قولهم : انه يصلى بقدمين لا مفسولتين ولا ممسوح عليهما — فباطل ، بل ما يصلى — إلا على قدمين ممسوح على خفين عليهما *

قال علي : فبطل هذا القول كما بينا . وكذلك قولهم : يغسل رجله فقط ، فهو باطل متيقن ، لانه قد كان بإقرارهم قد تم وضوؤه وجازت له الصلاة به ثم أرتعوه بغسل رجله فقط ، ولا يخرج من أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما أن يكون الوضوء الذي قد كان تم قد بطل أو يكون لم يبطل ، فان كان لم يبطل فهذا قولنا ، وان كان قد بطل فعليه أن يبتدئ الوضوء ، والا فمن المحال الباطل الذي لا يخيل (١) : — أن يكون وضوء قد تم ثم ينقض بعضه ولا ينقض بعضه ، هذا أمر لا يوجب نص ولا قياس ولا رأي يصح ، فبطلت هذه الاقوال كلها ، ولم يبق إلا قولنا أو قول الاوزاعي ، فنظرنا في ذلك فوجدنا البرهان قد صح بنص السنة والقرآن على أن من توضأ ومسح على عمامته وخفيه فانه قد تم وضوؤه وارتفع حديثه وجازت له الصلاة ، وأجمع هؤلاء المخالفون لنا على ذلك فيمن (٢) مسح رأسه وخفيه ثم إنه لما خلع خفيه وعمامته وحلق رأسه أو قصص وقطع أظفاره — : قال قوم : قد انتقض وضوؤه ، وقال آخرون : لم ينتقض وضوؤه فنظرنا في ذلك ، فوجدنا الحلق وقص الشعر وقص الاظفار وخلع الخفين والعمامة ليس شيء منه حدثاً ، والطهارة لا ينقضها إلا الاحداث ، أو نص وارد بانتقاضها ، وأنه (٣) لم يكن حدث ولا نص معنا على انتقاض طهارته ولا على انتقاض

(١) في البنية «الذي لا يحل» (٢) في الاسلين «فيا» وهو خطأ (٣) في المصرية «ان لم يكن» وفي البنية «ان لم يكن» وكل منها خطأ يأباه سياق الكلام

بعضها فبطل هذا القول ، وصح القول بأنه على طهارته ، وأنه يصلي ما لم يحدث ، ولا يلزمه مسح رأسه ولا أظفاره ولا غسل رجليه ولا إعادة وضوئه ، وكاف من أوجب الوضوء من ذلك كمن أوجب من المشي أو من الكلام أو من خلط قميصه ولا فرق . وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٠ - مسألة - ومن تعمد لبس الخفين على طهارة لمسح عليهما أو خضب رجليه أو حل عليهما دواء ثم لبسهما لمسح على ذلك . أو خضب رأسه أو حل عليه دواء ثم لبس العمامة أو الخمار لمسح على ذلك : - فقد أحسن . وذلك لانه قد جاء النص باباحة المسح على كل ذلك مطلقاً . ولم يحظر عليه شيئاً من هذا كله نص : (وما كان ربك نسياً) . وبلغنا عن بعض المتقدمين أنه قال : من توضأ ثم لبس خفيه ليبيت (١) فيها لمسح عليهما ، فلا يجوز له المسح . وهذا خطأ لانه دعوى بلا برهان . وتخصيص السنة بلا دليل . وكل قول لم يصححه النص فهو باطل . وبالله تعالى التوفيق *

٢٢١ - مسألة - ومن مسح في الحضر ثم سافر - قبل انقضاء اليوم والليلة أو بعد انقضائهما - مسح أيضاً حتى يتم لمسحه في كل ما مسح في حضره وسفره مما ثلاثة أيام بلياليها . ثم لا يحمل له المسح فان مسح في سفر ثم أقام أو دخل موضعه ابتداء مسح يوم وليلة ان كان قد مسح في السفر (٢) يومين وليتين فأقل . ثم لا يحمل له المسح فان كان مسح في سفره (٣) أقل من ثلاثة أيام بلياليها وأكثر من يومين وليتين مسح باقي اليوم الثالث وليلته فقط . ثم لا يحمل له المسح . فان كان قد أتم في السفر مسح ثلاثة أيام بلياليها خلع ولا بد . ولا يحمل له المسح حتى يفصل رجليه *

برهان ذلك ما قد ذكرناه من أن رسول الله ﷺ لم يبع المسح الا ثلاثة أيام

(١) في الجنة « ليثبت » وهو خطأ

(٢) في الجنة « في الحضر » وهو خطأ

(٣) في الجنة « في سفر »

لنّاسفر بلياليها ويوماً وليلة للقيم ، فصح قيناً أنه لم يبح لأحد أن يمسح أكثر من ثلاثة أيام بلياليها ، لا مقياً ولا مسافراً ، وانما نهى عن ابتداء المسح — لا عن الصلاة (١) بالمسح المتقدم — فوجب ما قلنا ، فلو مسح في الحضر يوماً وليلة ثم سافر ثم رجع قبل أن يتم يوماً وليلة في السفر أو بعد أن انعمها (٢) لم يميز له المسح اصلاً ، لأنه لو مسح لكان قد مسح وهو في الحضر أكثر من يوم وليلة ، وهذا لا يحل البتة •

وقال ابو حنيفة وسفيان : من مسح وهو مقيم فان كان لم يتم يوماً وليلة حتى سافر مسح حتى يتم ثلاثة ايام بلياليها من حين أحدث وهو مقيم ، فان كان قد أتم يوماً وليلة في حضره ثم سافر لم يميز له المسح ، ولا بد له من غسل رجله ، قال . فان سافر فمسح يوماً وليلة فأكثر ثم قدم أو أقام لم يميز له المسح حتى يغسل رجله ، فلو مسح في سفره أقل من يوم وليلة ثم قدم أو أقام كان له أن يمسح تمام ذلك اليوم واليلة فقط ، وليس له أن يستأنف مسح يوم وليلة •

وقال الشافعي من مسح في الحضر ثم سافر فان كان قد أتم اليوم واليلة خلم ولا بد ، وان كان لم يتم يوماً وليلة مسح باقي ذلك اليوم فقط (٣) ثم يخلع (٤) وكذلك لو مسح في السفر ثم قدم سواء سواء ، ان كان مسح في سفره يوماً وليلة وقدم أو أقام (٥) فانه يخلع ولا بد ، وان كان مسح أقل من يوم وليلة في سفره أتم باقي ذلك اليوم واليلة (٦) بالمسح فقط •

واختلف أصحابنا ، فقال بعضهم كما قلنا ، وقال بعضهم : إذا مسح في سفره أقل من ثلاثة ايام بلياليها او ثلاثة ايام بلياليها لا أكثر وقدم استأنف مسح يوم

(١) في المصرية «عن الصلاة» بحذف «لا» وهو خطأ

(٢) في اليمنية «أو بعد أن يتمها»

(٣) من أول قوله «وليس له أن يستأنف» إلخ الى هنا سقطت من اليمنية

(٤) في اليمنية «ثم خلع»

(٥) في اليمنية «يوماً وليلة قدم اذا قام» وهو خطأ لامن له

(٦) كلمة «واليلة» سقطت من اليمنية .

ولييلة ، فان لم يزد على ذلك حتى سافر استأنف ثلاثة ايام بلياليها ، واحتج هؤلاء بظاهر لفظ الخبر في ذلك *

قال على : وظاهر لفظه يوجب صحة قولنا ، لأن الناس قسبان : مقيم ومسافر ، ولم يبح عليه السلام للمسافر الا ثلاثا ، ولا أباح للقيم الا بعض الثلاث ، فلم يبح لأحد — لا مقيم ولا مسافر — أكثر من ثلاث ، ومن خرج الى سفر تقصر في مثله الصلاة مسح مسح مسافر ، ثلاثا بلياليهن ، ومن خرج دون ذلك مسح مسح مقيم ، لأن حكم هذا البروز (٢) حكم الحضرة والله تعالى التوفيق *

٢٢٢ — مسألة — والمسح على الخفين وما لبس على الرجلين انما هو على ظاهرهما فقط ، ولا يصح مسح باطنهما الأسفل تحت القدم ، ولا الاستيماب (٣) ظاهرهما ، وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر أجزا (٤) *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الابرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن الللاء ثنا حفص بن غياث ثنا الأعمش عن أبي اسحق (٥) عن عبد خير عن علي قال : « لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخلف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر الخفين (٦) » *

وبه يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري وداود ، وهو قول علي بن أبي طالب كما ذكرنا وقيس بن سعد كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري ثنا أبو اسحاق هو السبيعي عن يزيد بن أبي الللاء (٣) قال : رأيت قيس بن سعد بال

-
- (١) في المصرية « البزر » وهو خطأ فيج (٢) في المصرية « ولا استيماب »
 (٣) في المصرية « أجزأها » وما هنا أحسن
 (٤) في المصرية « عن ابن اسحق » وهو خطأ
 (٥) في سنن أبي داود (ج ١ : ص ٦٣) « عن الأعمش » بدل « ثنا الأعمش » وفيه أيضاً
 « على ظاهر خفيه » وهذا الحديث صحيحه ابن حجر في التلخيص وحسنه في بلوغ اللرام
 (٦) هو يزيد بن عبد الله بن الشخير وكنيته أبو الللاء . وفي الحاشية « يزيد ابن الللاء » وهو خطأ

ثم أتى رحله فتوضأ ومسح على خفيه على أعلاهما حتى رأيت أثر أصابعه على خفيه . وروينا عن معمر بن أيوب السخيتاني قال : رأيت الحسن بال ثم توضأ ثم مسح على خفيه على ظاهرهما مسحة واحدة ، فرأيت أثر أصابعه على الخفين . وروينا عن ابن جريج : قلت لعطاء : أمسح على بطون الخفين ؟ قال لا إلا بظهورهما *

قال علي : والمسح لا يقتضى الاستيعاب ، فما وقع عليه اسم مسح فقد أدى فوضه ، إلا أن أبا حنيفة قال : لا يجرى المسح على الخفين إلا بثلاثة أصابع لا بأقل ، وقل سفيان وزفر والثاقفي وداد : أن مسح باصبع واحدة أجزأه ، قل زفر : إذا مسح على (١) أكثر الخفين *

قال أبو محمد : تحديد الثلاث أصابع وأكثر الخفين كلام فاسد ، وشرع في الدين بارد (٢) لم يأذن به الله تعالى * واحتج بعضهم بأنهم قد اتفقوا على أنه إن مسح (٣) بثلاث أصابع أجزأه ، وإن مسح بأقل فقد اختلفوا *

قال علي : وهذا يهدم عليهم أكثر مذاهبهم ، ويقال لهم مثل هذا في فور الوضوء وفي الاستنشاق والاستنثار وفي الوضوء بالنبيذ (٤) وغير ذلك ، فكيف ولا تحل (٥) مراعاة اجماع إذا وجد النص يشهد بقول بعض العلماء (٦) ! وقد جاء النص بالمسح دون تحديد ثلاثة أصابع أو أقل ، (وما كان ربك نسيا) بل هذا القى قالوا هو إيجاب الفرائض بالدعوى المختلف فيها بلا نص ، وهذا الباطل المجمع على أنه باطل (٧) *

(١) في الجنية بحذف « على » (٢) كلمة « بارد » زيادة من الجنية (٣) في المصرية « على أنه مسح » وهو خطأ (٤) قوله « وفي الوضوء بالنبيذ » سقط من الجنية (٥) في المصرية « فكيف لا تحل » بحذف الواو (٦) في المصرية « لقول العلماء » (٧) في الجنية « المجمع على الباطل » وهو خطأ

ويصارضون بأن يقال لهم : قد مسح اجمعهم على وجوب المسح بأصبع واحدة واختلفوا في وجوب المسح بما زاد ، فلا يجب ما اختلف فيه ، وانما الواجب ما اتفق عليه ، وهذا أصح في الاستدلال اذا لم يوجد لفظ مروي *

وقال الشافعي : يستحب مسح ظاهر الخفين وباطنهما ، فان اقتصر على ظاهرهما دون الباطن أجزاء ، وان اقتصر على الباطن دون الظاهر لم يميزه *

قال علي : وهذا (١) لا معنى له ، لانه اذا كان مسح الاسفل ليس فرضا ولا جاء نذب اليه — فلا معنى له *

وقال مالك : يمسح (٢) ظاهرهما وباطنهما ، قال ابن القاسم صاحبه : (٣) ان مسح الظاهر دون الباطن أعاد في الوقت ، وان مسح الباطن دون الظاهر أعاد أبدا . وقد روينا مسح ظاهر الخفين وباطنهما عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمرو عن مصر عن الزهري *

قال علي : الاعداء في الوقت على أصول هؤلاء القوم لا معنى لها ، لانه (٤) ان كان أدى فرض طهارته وصلاته فلا معنى للاعداء ، وان كان لم يؤدهما فيلزمه عندم أن يعلى أبدا *

واحتج من رأى مسح باطن الخفين مع ظاهرهما بحديث رويناه من طريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة : « أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما » وحديث آخر رويناه عن ابن وهب عن سليمان بن يزيد الكعبي (٥) عن عبد الله بن عامر الاسلمى عن ابن شهاب عن المغيرة بن شعبة : « أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح أعلى الخفين

(١) كلمة « وهذا » سقطت من المصرية خطأ (٢) في النسخة « لا يمسح » وهو خطأ (٣) كلمة « صاحبه » سقطت من المصرية (٤) في المصرية « لانها » وهو خطأ (٥) هو ابو المنى الكعبي ، وهو ضعيف ، ووقع في التهذيب في الكنى (ص ١٢ ج ٢٢١) « الكعبي » وهو خطأ ، وقد ذكر على الصواب « الكعبي » في الاسماء في التهذيب وفي الميزان وفي لسان الميزان ج ٦ : ص ٨١٢ و ٨٤٨

وأسفلهما » وآخر رويناه من طريق ابن وهب : حدثني رجل عن رجل من أعيان
عن أشياخ لهم عن أبي أمانة الباهلي وعبادة بن الصامت : « أنهم رأوا رسول الله
ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما » *

قال على : هذا كله لا شيء ، أما حديث أبي أمانة وعبادة فأسقط من أن يخفى
على ذي لب ، لأنه عن لا يسمي عن لا يدري من هو عن لا يعرف ، وهذا فضيحة *
وأما حديثا (١) المغيرة فأحدهما عن ابن شهاب عن المغيرة ، ولم يولد ابن شهاب
إلا بعد موت المغيرة بدهر طويل ، والثاني مدلس أخطأ فيه الوليد بن مسلم في
موضعين ، وهذا خبر حدثناه حماد قال ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك
ابن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي قال قال عبد الرحمن بن مهدي عن
عبد الله بن المبارك عن ثور بن يزيد قال حدثت (٢) عن رجاء بن حيوة عن كاتب
المغيرة : « أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما » فصح أن ثورا لم يسمه
من رجاء بن حيوة ، وأنه مرسل لم يذكر فيه المغيرة ، وعلته ثالثة وهي أنه لم يسم فيه
كاتب المغيرة ، فسقط كل ما في هذا الباب . وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٣ — مسألة — ومن لبس على رجله شيئا مما يجوز المسح عليه على غير
طهارة ثم أحدث فلما أراد الوضوء وتوضأ ولم يبق له غير رجله فغثه خوف شديد لم
يدرك معه غسل رجله بعد نزع خفيه : — فإنه ينهض ولا يمسح عليهما ، ويعمل
كما هو ، وصلاته تامة ، فلذا أمكنه نزع خفيه ووجد الماء بعد تمام صلاته فقد قل
قوم : يلزمه نزعهما وغسل رجله فرضا ، ولا يبعد ما صلى ، فإن قدر على ذلك قبل
أن يسلم بطلت صلاته ، ونزع ما على رجله وغسلهما وابتدأ الصلاة ، وقال آخرون
قد تم وضوؤه ويصل بذلك الوضوء ما لم يفتقد يحدث ، لا بوجود الماء ، وهذا أصح *
برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم — وقد ذكرناه بإسناده فيما مضى
من كتابنا هذا — : « إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » وقول الله تعالى :

(١) في المصرية « حديث » بالافراد وهو لحن (٢) في الجنة « حدثنا »
وكلاهما مبنى لما لم يسم فاعله

(لا يكف الله نفساً الا وسماً) فلما عجز هذا عن غسل رجله سقط حكمها ،
وبقى عليه ما قدر عليه من وضوء سائر أعضائه ، واذا كان كذلك فقد توشأ كما أمره
الله عز وجل ، ومن توشأ كما أمر الله فصلاته تامة •

وأما من قال : انه اذا قنر على الماء لزمه اتمام وضوئه فرضاً وقد تمت صلاته ،
فلوقدر على ذلك في صلاته فقد لزمه فرضاً أن لا يتم ما بقى من صلاته الا بوضوء تام ،
والصلاة لا يحل أن يفرق بين أعمالها بما ليس منها — : قول غير صحيح ، ودعوى
بلا برهان ، بل قد قام البرهان (١) من النص من القرآن والسنة (٢) على أنه قد
توشأ كما أمر ، وقد تمت طهارته ، وأن له أن يصلي ، فمن الباطل أن يعود عليه حكم
الحدث من غير أن يحدث ، إلا أن يوجب ذلك نص فيوقف عنده ، ولا نص في
هذه المسألة يوجب عليه إعادة الوضوء ، فلا يلزمه اعادته ولا غسل رجله ، لانه على
طهارة تامة ، لكن يصلى بذلك الوضوء ما لم يحدث لما ذكرناه •

فان قيل : قسمنا ذلك على التيمم . قلنا : القياس باطل كله ، ومن أين لكم اذا
وجب ذلك في التيمم أن يجب في العاجز عن بعض أعضائه ؟ فليس بأيديكم غير
دعواكم أن هذا وجب في العاجز كما وجب في التيمم ، وهذه دعوى مفتقرة الى برهان ،
ومن أراد أن يعطى بدعواه فقد أراد الباطل ، ثم لو كان القياس حاكماً لكان هذا منه
باطلاً ، لانهم موافقون لنا على أن العاجز عن بعض أعضائه — كن ذهب رجله
أو نحو ذلك — لا يجوز له التيمم ، وأن حكمه انما هو غسل ما بقى من وجهه وذراعيه
ومسح رأسه فقط ، وأن وضوئه بذلك تام وصلاته جائزة ، فلما لم يجعلوا له
أن يتيمم لم يجوز أن يجعل له حكم التيمم (٣) وهذا أصح من قياسهم . واجد الله
رب العالمين •

(١) في المصرية « بل من قام البرهان » وفي العينية حذف هذه القطعة وكل
منهما خطأ (٢) في المصرية « أو السنة » وهو خطأ (٣) في المصرية
« لم يجوز له أن يجعل حكم التيمم » وفي العينية « لم يجوز أن يجعل له التيمم » وكل
منهما خطأ

(كتاب التيم)

٢٢٤ - مسألة : لا يتيم من المرضى الا من لا يجد الماء ، أو من عليه مشقة وخرج في الوضوء بلقاء أو في الفصل به أو المسافر القى لا يجد الماء القى يقدر على الوضوء به أو للفصل به *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) فهذا نص ما قلناه واسقاط الحرج ، وقيل تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) فالخرج (١) والعسر ساقطان - والله تعالى الخد - سواء زادت علة أو لم تزد وكذلك إن خشي زيادة علة فهو أيضاً عسر وخرج ، وقال عطاء والحسن - المريض لا يتيم أصلاً ما دام يجد الماء (٢) ، ولا يجزى به الا الفصل والوضوء ، المجذور وغير المجذور سواء *

٢٢٥ - مسألة : وسواء كان السفر قريباً أو بعيداً سفر طاعة كان أو سفر معصية أو مباح ، هذا مما لا نعلم فيه خلافاً (٣) الا ان بعض العلماء ذكر قولاً لم ينسبه الى أحد ، وهو ان التيم لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة *

قال على ولقد كان يلزم من حد في قصر الصلاة والفطر سفر دون سفر ، في بعض المسافات دون بعض ، وفي بعض الاسفار دون بعض ، وقرى بين سفر الطاعة والمعصية في ذلك (٤) - أن يفعل ذلك في التيم ، ولكن هذا (٥) مما تناقضوا فيه أقبح تناقض ، فإن ادعوا هنا اجماعاً لزمهم إذ هم أصحاب قياس بزعمهم أن يقيسوا ما اختلف فيه من صفة السفر في القصر والفطر والمسح على ما اتفق عليه من صفة

(١) في المصرية « والخرج » وما هنا أحسن (٢) في المصرية « يجد ماء »

(٣) في المصرية « بما لا يعلم فيه خلاف »

(٤) قوله « في ذلك » محذوف من النسخة

(٥) في النسخة « ولكن هذا » وهو خطأ

السفر في التيمم ، والا قد تركوا القياس ، وخالفوا القرآن والسنة وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٦ - مسئلة : والمرض هو كل ما أحال الانسان عن القوة والتصرف ، هذا حكم اللغة التي بها نزل القرآن وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٧ - مسئلة : قال علي : ويقيم من كان في الحضر صحيحاً اذا كان (١) لا يقدر على الماء الا بعد خروج وقت الصلاة ، ولو أنه على شفير البئر والدلو في يده أو على شفير النهر والساقية والمعين ، الا انه يوقن أنه لا يتم وضوءه أو غسله حتى يطلع أول قرن الشمس ، وكفكفت المسجون واغتاف *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الاشجعي عن ربه بن حراش عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : « فضلنا على الناس بثلاث - فذكر فيها - : وجعلت لنا الارض مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء » *

وبه الى مسلم : حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ان النبي ﷺ قال : « فضلت على الانبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالعرب ، وأحللت لي الفنائم ، وجعلت لي الارض طهوراً ومسجداً ، وأرسلت الى الناس كافة ، وختم بي النبيون » هذا عموم دخل فيه الحاضر والبادي *

فان قيل : فان الله تعالى قال : (يا أيها الذين آمنوا لا تهربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغسلوا) وقال رسول الله ﷺ : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » . فلم يبح عز وجل للجنب أن يقرب الصلاة حتى يتنسل أو يتوضأ الا مسافراً ، قلنا : نعم ، قال الله تعالى هذا ، وقال رسول الله ﷺ ما ذكرتم ، وقال تعالى

(وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الفائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) فكانت هذه الآية زائدة حكما ، وواردة بشرع ليس في الآية التي ذكرتم ، بل فيها أباحة أن يقرب الصلاة الجنب دون أن يقتل ، وهو غير عابر سبيل ، لكن اذا كان مريضا لا يجد الماء أو عليه فيه حرج وكانت هذه الآية أيضا زائدة حكما على الخبر الذي لفظه « لا تقبل صلاة (١) من أحدث حتى يتوضأ » - ثم جاء الخبران اللذان ذكرنا بزيادة (٢) وعموم على الآيتين والخبر المذكور ، فدخل في هذين الخبرين الصحيح (٣) المقيم اذا لم يجد الماء ، وكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فرض جمع بعضه الى بعض وكله من عند الله تعالى *

وقولنا هذا هو قول مالك وسفيان والليث :

وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يتيمم الحاضر ، لكن ان لم يقدر على الماء الاخرى بغت الوقت تيمم وصلى ، ثم أعاد ولا بد اذا وجد الماء ، وقال زفر : لا يتيمم الصحيح في الحضر البتة وان خرج الوقت ، لكن يصبر حتى يخرج الوقت ويجدد الماء فيصلى حينئذ *

قال على : أما قول أبي حنيفة والشافعي فظاهر الفساد ، لانه لا يخلو أمرها له بالتيمم والصلاة من أن يكونا أمرا بصلاة هي فرض الله تعالى عليه أو بصلاة لم يفرضها (٤) الله تعالى عليه ، ولا سبيل الى قسم ثالث فان قال مقلدهما أمرا بصلاة هي فرض عليه ، قلنا فلم (٥) يبيدها بعد الوقت ان كان قد أدى فرضه ؟ وان قالوا : بل (٦) أمرا بصلاة ليست فرضا عليه ، أقرا بأنهما أزماء مالا يزمه ، وهذا خطأ ، وأما

(١) في المصرية « على الخبر الذي فيه : لا يقبل الله صلاة الخ »

(٢) في المصرية « زيادة » بحذف الجار وهو خطأ

(٣) في النجدة « الصحيحين » على أنه وصف للخبرين ، والذي هنا أحسن ،

لان المراد أن الخبرين دخل في عمومها الشخص الصحيح المقيم .

(٤) في النجدة « لم يفرضها » (٥) في النجدة « قلنا : نعم فلم » الخ .

(٦) في النجدة بحذف « بل »

قول زفر نخطأ ، لأنه أسقط فرض الله تعالى في الصلاة في الوقت الذى أمر الله تعالى بأدائها فيه ، والزمه إياها في الوقت الذى حرم الله تعالى تأخيرها إليه •

قال أبو محمد : والصلاة فرض مطلق بوقت محدود ، والتأخير فيها أعظم من أن يجهله مسلم ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » . فوجدنا هذا الذى حضرته الصلاة هو مأمور بالوضوء والنفل إن كان جنباً وبالصلاة فإذا عجز عن النفل والوضوء سقطا عنه ، وقد نص عليه السلام على أن الأرض طهور (١) إذا لم يجد (٢) الماء وهو غير قادر عليه ، فهو غير باق عليه (٣) وهو قادر على الصلاة فعلى باقية عليه ، وهذا بين . والحمد لله رب العالمين •

٢٢٨ — مسألة — والسفر الذى يتيمم فيه هو الذى يسمى عند العرب سفراً ، سواء كان مما تقصر فيه الصلاة أو مما لا تقصر فيه الصلاة ، وما كان دون ذلك — مما لا يقع عليه اسم السفر من البروز عن المنزل — فهو فى حكم الحاضر ، فلما المسافر سفراً يقع عليه اسم سفر والمريض الذى له التيمم فلا يفضل لما أن يتيمم فى أول الوقت ، سواء رجوا الماء (٤) أو أيقنا بوجوده قبل خروج الوقت ، أو أيقنا أنه لا يوجد حتى يخرج الوقت ، وكذلك رجاء الصحة ولا فرق ، وأما الحاضر للصحيح ومن له حكم الحاضر فلا يحمل له التيمم إلا حتى يوقن بخروج الوقت قبل إمكان الماء •

برهان ذلك أن النص ورد فى المسافر الذى لا يجد الماء ، وفى المريض كذلك وفى المريض ذى الحرج ، وكان البدار إلى الصلاة أفضل ، لقول الله تعالى (سارعوا

(١) فى البنية « طهوراً » بالنصب وهو لحن

(٢) فى المصرية « نجد » بالتون وهو خطأ

(٣) فى المصرية « وهو قادر عليه فهو باق عليه » وفى البنية « وهو قادر عليه فهو غير باق عليه » وكل منهما خطأ يأباه سياق الكلام والزام الحجة كما هو واضح

(٤) فى المصرية « رجوا من الماء »

إلى مغفرة من ربكم) وأما الحاضر فلا خلاف من أحد في أنه مادام يرجو بوجود الماء قبل خروج الوقت فإنه لا يحل له التيمم ، وما أبيض له التيمم عند يقين خروج (١) الوقت إلا باختلاف ، ولولا النص ماحل له *

وقال أبو حنيفة في المشهور عنه : لا يتيمم المسافر إلا في آخر وقت الصلاة ، إلا أنه قد روي عنه أن هذا إنما هو مادام يطعم في الماء فإن لم يرج به (٢) فليتيمم في أول الوقت ، وقال سفيان : يؤخر المسافر التيمم إلى آخر الوقت لعله يجد الماء ، وهو قول أحمد بن حنبل ، وروي أيضا عن علي وعطاء ، وقال مالك مرة : لا يسجل ولا يؤخر ، ولكن في وسط الوقت ، وقال مرة : إن يقن بوجود الماء قبل خروج وقت الصلاة فإنه يؤخر التيمم إلى آخر الوقت ، فإن وجد الماء والا تيمم وصلى ، وإن كان طامعا في وجود (٣) الماء قبل خروج الوقت أخر التيمم إلى وسط الوقت ، فيتيمم في وسطه ويصلي ، وإن كان موقنا أنه لا يجد الماء حتى يخرج الوقت فيتيمم في أول الوقت ويصلي ، وقال الأوزاعي : كل ذلك سواء *

قال علي : التعلق بتأخير التيمم لعله يجد الماء لا معنى له ، لأنه لا نص ولا إجماع على أن عمل المتوضئ أفضل من عمل المتيمم ، ولا على أن صلاة المتوضئ أفضل ولا آتم من صلاة المتيمم (٤) وكلا الأمرين طهارة تامة ، وصلاة تامة ، وفرض في حالة فاذ ذلك كذلك فتأخير الصلاة رجاء وجود الماء ترك للفضل في البدار إلى أفضل الأعمال بلا معنى ، وقد جاء مثل هذا عن رسول الله ﷺ وعن ابن عمر وغيره *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا

(١) في النجدة « عند خروج » بحذف « يقن »

(٢) في المصرية « فإن لم يرج فيه »

(٣) في المصرية « بوجود »

(٤) في النجدة « ولا على أن صلاة المتيمم أفضل ولا آتم من صلاة المتوضئ »

البخاري ثنا يحيى بن بكير (١) (قال حدثنا الليث (٢) عن جعفر بن ربيعة عن
الاعرج قال : سمعت عيصراً مولى ابن عباس قال : اقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى
ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الانصاري
قال : « اقبل رسول الله ﷺ من نحو برجل فقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه
النبي (٣) ﷺ حتى اقبل على الجدار ففسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام »

ورويانا عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع : ان ابن عمر
تيمم ثم صلى المصربين وبينه وبين المدينة ميل او ميلان ثم دخل المدينة والشمس
مرتفعة فلم يرد ، وعن مالك عن نافع : انه اقبل مع ابن عمر من الجرف فلما آتى المريد
لم يجد ماء فنزل فتيمم بالصعيد وصلى ثم لم يرد تلك الصلاة *

قال علي : وهو قول داود وأصحابنا *

وقال محمد بن الحسن : أما المسافر فان كان الماء منه على أقل من ميل طلبه وان
خرج الوقت ، فان كان على ميل لم يلزمه طلبه وتيمم ، قل : وأما من خرج من
مصره غير مسافر قل : لا يبحث لا يسمع حس الناس واصواتهم تيمم *

قال علي : وهذه أقوال محمد الله على السلامة منها ومن مثله *

٢٢٩ - مسألة - ومن كان امانه منه قريباً إلا انه يخاف ضياع رحله او فوت
الزقة او حال بينه وبين الماء عدو ظالم او نار او اى خوف كان في القصد اليه مشقة
فرضه التيمم. برهان ذلك قول الله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) وكل
هؤلاء لا يجيدون ماء بقدرهم على الطهارة به *

٢٣٠ - مسألة فان طلب بحق فلا عذر له في ذلك ، ولا يجزئه التيمم ، لان
فرضاً عليه أن لا يمتنع من كل حق قبله الله تعالى أو لعباده ، فان امتنع فهو عاص .

(١) في المصرية « يحيى بن بكير » وهو خطأ

(٢) في الاصلين « يحيى بن بكير عن جعفر » باسقاط « قال حدثنا الليث » وهو

خطأ ، صحاحه من البخاري (ج ١ : ص ٥٢) ومن كتب الرجال

(٣) في الجنية « فلم يردائي » بمحذوف « عليه » وما هنا هو الصحيح الموافق لبخاري

قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وأمر رسول الله ﷺ أن يعطى كل ذى حق حقه . والله تعالى التوفيق *

٢٣١ - مسألة - فلو كانت على بشر يراها ويمر بها في سفر وخاف فوات أصحابه (١) أو فوت صلاة الجماعة أو خروج الوقت - : تيمم وأجزأه ، لكن يتوضأ لما يستأنف ، لأن كل هذا عذر مانع من استعماله الماء ، فهو غير واجد الماء يمكنه (٢) استعماله بلا حرج *

٢٣٢ - مسألة - ومن كان الماء في رحله (٣) ففسده أو كان بقربه بشر أو عين لا يدري بها فتيمم وصلى أجزأه ، لأن هذين غير واجدين للماء ، ومن لم يجد الماء تيمم بنص كلام الله تعالى ، وهذا قول أبي حنيفة وداود ، وقال مالك : يبعد في الوقت ولا يبعد أن يخرج الوقت . وقال أبو يوسف والشافعي : يعيد أبدا . وقال أبو يوسف : إن كانت البر منة على رمية سهم أو نحوه وهو لا يعلم بها أجزأه التيمم ، فإن كان على شفيرها أو قربها وهو لا يعلم بها لم يجزه التيمم (٤) *

٢٣٣ - مسألة - وكل حدث ينقض الوضوء فإنه ينقض التيمم ، هذا ما لا خلاف فيه من أحد من أهل الاسلام *

٢٣٤ - مسألة - وينقض التيمم أيضا وجود الماء ، سواء وجد في صلاة أو بعد أن صلى أو قبل أن يصلى ، فإن صلاته التي هو فيها تنقض لا تنقض طهارته ، ويتوضأ أو يقتل ، ثم يبتدىء الصلاة ، ولا قضاء عليه فيما قد صلى بالتيمم *

ولو وجد الماء أثر سلامه منها ، اختلف في هذا في ثلاث مواضع *

أحدها خلاف قديم في أن الماء (٥) إذا وجد لم يكن على المتيمم الوضوء به ولا النسل ما لم يحدث منه ما يوجب النسل أو الوضوء *

(١) في الجنبة « فوت أصحابه » (٢) في الجنبة « فهو غير واجد لا يمكنه » الخ

(٣) في المصرية « في خرجه » وهي كلة عامية لعلها من أغلاط الناسخين

(٤) في الجنبة « لم يضره التيمم » وهو خطأ (٥) في الجنبة « خلاف قديم فإن

الماء » وهو خطأ ظاهر

وروينا ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه أن أباسلة بن عبد الرحمن بن عوف قال : إذا كنت جنباً في سفر قمصك ثم إذا وجدت الماء فلا تقتسل من جنبه أن شئت ، قال عبد الحميد : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : ما يدريه ؟ إذا وجدت الماء فاغسل . وبأحداث الفسل والوضوء يقول جمهور المتأخرين *

وكان من حجة من لا يرى تجديد الوضوء والفسل أن قل : التيمم طهارة صحيحة ، فإذا ذلك كذلك فلا ينقضها إلا ما ينقض الطهارات ، وليس وجود الماء حدثاً ، فوجود الماء لا ينقض طهارة التيمم *

قال علي . وكان هذا قولاً صحيحاً لولا (١) ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - ثنا عوف - هو ابن أبي حميلة - ثنا أبو رجاء المطاردى عن عمران بن الحصين قال : « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر » فذكر الحديث وفيه : « أن رسول الله ﷺ صلى بالناس ، فلما اغتسل رسول الله ﷺ من صلاته إذ هو بهجل مستزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منكم يا فلان أن تصلي مع القوم ؟ قال : أصابني هذابة ولا ماء ، قال : « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » ثم ذكر في حديثه ذلك أمر الماء الذي أحدثه الله تعالى آية لنبيه عليه السلام قال : - « وكان آخر ذلك أن أعطى النبي أصابته الجذابة إناؤه من ماء ، وقال : إذهب فأفرغه عليك » *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا إبراهيم ابن اسحاق النيسابورى يشهدنا ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبي ثنا المصملي بن مسلم (٢) ثنا أبو رجاء المطاردى عن عمران بن الحصين قال : « كنت مع رسول

(١) في النسخة « وهذا قول صحيح لولا » الخ

(٢) في النسخة « ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا المصملي بن مسلم » بحذف . والد ابن نعيم من الأسناد وهو خطأ ، والمصملي بن مسلم ضعيف من قبل حفظه وكان صدوقاً يكثر اللط ، وقال ابن معين : ليس بشيء .

الله ﷻ وفي التوم جنب ، فأمره رسول الله ﷺ فقيم وصلي ، ثم وجدنا الماء بعد فأمره رسول الله ﷻ أن يقتل ولا يبيد الصلاة ، وقد ذكرنا حديث حذيفة عن رسول الله ﷻ : « وجلت لنا الأرض مسجداً وجلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » .

فصح بهذه الأحاديث أن الطهور بالتراب إنما هو ما لم يوجد الماء ، وهذا لفظ يقتضي أن لا يميز التطهر (١) بالتراب الا اذا لم يوجد (٢) الماء ، ويقتضي أن لا يصح طهور بالتراب الا ان لا نجد (٣) الماء الا لمن أباح له ذلك نص آخر . وإذا كان هذا فلا يميز أن ينص بالقبول أحد المعنيين دون الآخر ، بل فرض العمل بهما معاً ، وصحح (٤) هذا أيضاً أمره عليه السلام المجنب بالقيم بالصعيد والصلاة ثم أمره عند وجود الماء بالنسل فصح ما قلناه نعم والحمد لله *

والموضع الثاني : إن وجد الماء بعد الصلاة (٥) أيبيدها أم لا ؟ قال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والشعبي والحسن وأبو سلمة بن عبد الرحمن : إنه يبيد ما دام (٦) في الوقت . رويناه من طريق عمر بن سعيد بن عبد الرحمن الحمصي (٧) عن أبي سلمة ، ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن ، ومن طريق الحجاج بن لثمال عن سفیان الثوري عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة (٨) عن سعيد بن المسيب ، ومن طريق وكيع عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي ، ومن طريق سفیان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن عطاء ، ومن طريق الحسن بن صالح عن العلاء بن المسيب عن طاوس *

(١) في النجاسة « التطهير » (٢) في النجاسة « نجد »

(٣) في النجاسة « يوجد » (٤) في النجاسة « وصح » وهو خطأ

(٥) في النجاسة « يبيد الصلاة » وهو خطأ

(٦) في النجاسة « يبيدها دام » وهو خطأ وتضعيف

(٧) بضم الميم وقطع الميم بكسر الحاء المهمة ، وهو ضعيف ، وفي النجاسة « الحسن » بالحاء المهمة والثقل وهو خطأ .

(٨) في النجاسة « عبد الحميد بن جبير بن أبي شيبة » وهو خطأ

وقل مالك : المسافر والمريض والخائف يتيمسون في وسط الوقت ، فان تيمموا وصلوا ثم وجدوا الماء في الوقت فن المسافر لا يعيد ، وأما المريض والخائف فيعيدان الصلاة •

قل على : أما قول مالك فظاهر الخطأ في تفرقه بين المريض والخائف وبين المسافر لأن المريض الذي لا يججد الماء مأمور بالتيمم والصلاة ، كما أمر به المسافر في آية واحدة ولا فرق وأما المريض والخائف المباح لهما التيمم لرفع الحرج والسر فكذلك أيضا ، وكل من ذكرنا (١) فلم يأت بالفرق بين أحد منهم في ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه ، نعم ، ولا نعلم أحدا قبل مالك ، فسقط هذا القول جملة ، ولم يبق إلا قول من قال : يعيد الكل ، وقول من قال : لا يعيد ، فنظرنا ، فوجدنا كل من ذكرنا (٢) مأمورا بالتيمم ببعض القرآن ، فلما صلوا كانوا لا يخلون من أحد وجهين : إما ان يكونوا صلوا كما أمروا ، أو لم يصلوا كما أمروا ، فان قالوا : لم يصلوا كما أمروا ، قلنا لهم : فهم اذا منيئون عن التيمم والصلاة ابتداء ، لا بد من هذه ! وهذا لا يقوله أحد ، ولو قاله لكان خطأ مخالفا للقرآن والسنة والاجماع ، فاذ قد سقط (٣) هذا القسم يبقين فلم يبق إلا القسم الثاني ، وهو انهم قد صلوا كما أمروا فاذ قد صلوا كما أمروا (٤) فلا تحمل لهم اعادة صلاة واحدة في يوم مرتين ، لنهي رسول الله ﷺ •

حدثنا بذلك عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا أبو كامل ثنا يزيد — يعني ابن زريع — (٥) ثنا حسين — هو المعلم (٦) عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار مولى ميمونة قل : أتيت ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقال : أتى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تصلوا صلاة

(١) في المصرية « وكل ما ذكرنا » وما هنا أحسن

(٢) في الجينة « فوجدنا لكل من ذكرنا » وهو خطأ

(٣) في الجينة « فان قد سقط » وهو خطأ (٤) في الجينة « فان صلوا » وهو خطأ

(٥) في المصرية « زريعة » وهو خطأ (٦) في الجينة « هو العلم » وهو تصحيف

في يوم مرتين . . فقط الامر بالاعادة جملة . والحمد لله رب العالمين •
والثالث من رأى الماء وهو في الصلاة ، فأن مالكا والشافعي وأحمد بن حنبل
وأبا ثور وداود قالوا : ان رأى الماء وهو في الصلاة فليتأذى على صلاته ولا يميدها ،
ولا تنتقض طهارته بذلك ، وان رآه بعد الصلاة فليتوضأ وليغتسل ولا بد ، لا تجزيه
صلاة مستأنفة الا بذلك ، وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري والاوزاعي :
سواء وجد الماء في الصلاة أو بعد الصلاة يقطع الصلاة ولا بد ، ويتوضأ أو يغتسل
ويبتدئها ، وأما ان رآه بعد الصلاة فقد تمت صلاته تلك ، ولا بد له من الطهارة
بالماء لما يستأنف لا تجزيه صلاة يستأنفها الا بذلك •

قال على : فلما اختلفوا نظرنا في ذلك ، فوجدنا حجة من فرق بين وجود الماء
في الصلاة ووجوده بعد الصلاة — ان قالوا : قد دخل في الصلاة كما أمر ، فلا يجوز له
ان ينقضها الا بنص أو إجماع •

قال أبو محمد : لا نعلم (١) لهم حجة غير هذه ، ولا متعلق لهم بها ، لانه — وان
كان قد دخل في الصلاة كما أمره الله تعالى — فلا يخلو وجود الماء من أن يكون (٢)
ينقض الطهارة ويبيده في حكم المحدث أو المجنب ، أو يكون لا ينقض الطهارة ولا
يبيده في حكم المجنب أو المحدث (٣) فن قالوا : لا ينقض الطهارة ولا يبيده مجنبا
ولا محدثا ، فهذا جواب أبي سليمان وأصحابنا ، قلنا : فلا (٤) عليكم ، أنتم مقرون
بأنه مع ذلك مقترض عليه الغسل أو الوضوء متى وجد الماء بلا خلاف منكم ، فمن
قولهم : نعم ، قللنا لهم : فهو مأمور بذلك في حين وجوده في الصلاة وغير الصلاة بنص مذهبننا
ومذهبيكم في البدار الى ما أمرنا به ، فن قالوا : ليس مأمورا بذلك في الصلاة لشغله
بها ، قلنا : هذا فرق لا دليل عليه ، ودعوى بلا برهان فاذ هو مأمور بذلك في
الصلاة وغير الصلاة قد صح إذ هو مأمور بذلك في الصلاة ان أمركم بالتخاضع على

(١) في الجنية « ما نعلم » (٢) في الجنية « فلا يخلو وجوده من الماء أو
يكون » وهو خطأ (٣) هذا المثلث الثاني محضوف من الجنية
(٤) في الجنية « فلا حجة عليكم » وهو خطأ

ترك استعمال الماء خطأ ، لانه على أصلكم لا تنتقض بذلك صلاته ، فكان اللازم على أصولكم أن يستعمل الماء ويبني على ما مضى من صلاته كما يقولون في الحديث ولا فرق ، وهم لا يقولون هذا ، فسقط قولهم •

وأما المالكيون والشافعيون فجوابهم أن وجود الماء ينقض الطهارة ويميد التيمم بجنبها ومحدثا في غير الصلاة ، ولا ينقض الطهارة في الصلاة •

قال علي : فكان هذا قولاً ظاهر الفساد ودعوى عارية عن الدليل ، وما جاء قط في قرآن ولا سنة ولا في قياس ولا في رأي له وجه ان شيئاً يكون حدثاً في غير الصلاة ولا يكون حدثاً في الصلاة والدعوى لا يعجز عنها أحد ، وهي باطل ما لم يصححها برهان من قرأت أو سنة ، لا سيما قولهم : أن وجود المصل (١) الماء في حال صلاته لا ينقض صلاته ، فإذا سلم انتقضت طهارته بالوجود الذي كان في الصلاة ، وان لم يناد ذلك الوجود الى بعد الصلاة ، فهذا أطرف (١) ما يكون !! شيء ينقض الطهارة اذا عدم ولا ينقضها اذا وجد ! وهم قد انكروا هذا بينه على أبي حنيفة في قوله : ان القهقهة تنقض الرضوء في الصلاة ولا تنقضها في غير الصلاة • قال علي : فإذا قد ظهر ايضاً فساد هذا القول فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « ان التراب طهور ما لم يوجد الماء » فصح ان لا طهارة تصح بتراب مع وجود الماء إلا لمن اجاز له النص من المريض الذي عليه من استعماله حرج ، فاذ ذلك كذلك فقد صح بطلان طهارة التيمم اذا وجد الماء في صلاة كان أو في غير صلاة ، وصح قول سفيان ومن وافقه ،

الا ان ابا حنيفة تناقض هنا في موضعين احدهما انه يرى لمن احدث مغلوباً ان يتوضأ ويبني ، وهذا احدث مغلوباً ، فكان الواجب على أصله أن يأمره بأن يتوضأ ويبني والثاني : أنه يرى السلام من الصلاة ليس فرضاً ، وأن من قعد في آخر صلاته مقدار التشهد فقد تمت صلاته ، وانه ان احدث عامداً او ناسياً فقد صحت صلاته

(١) في النية « ان وجد المصل »

(٧) بالطاء المهملة . وفي المصرية بالمعجمة وهو تصحيف .

ولا إعادة عليه ، ثم رأى ههنا أنه وإن قصد في آخر صلاته مقدار التشهد ثم وجد الماء وإن لم يعلم فإن صلاته تلك قد بطلت ، وكذلك طهارته وعليه أن يتطهر ويبيدها أبداً ، وهذا تناقض في غاية القبح والبعد عن النصوص والقياس وسداد الرأي ، وما علمنا هذه التفاريق لاحد قبل أبي حنيفة *

٢٣٥ - مسألة : والمريض المباح التيمم مع وجود الماء بخلاف ما ذكرناه ، فإن صحته لا تنقض طهارته *

برهان ذلك أن الخبر الذي أتبعنا إنما جاء فيمن لم يجد الماء ، (١) فهو الذي تنتقض طهارته بوجود الماء ، وأما من أمره الله تعالى بالتيمم والصلاة مع وجود الماء فإن وجود الماء قد صح قيناً أنه لا ينقض طهارته بل هي صحيحة مع وجود الماء فاذا ذلك كذلك فإن الصحة ليست حدثاً أصلاً ، إذ لم يأت بأنها حدث لا قرآن ولا سنة ، فإن قالوا : قسنا المريض على المسافر . قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأنه قياس الشيء على ضده ، وهذا باطل عند أصحاب القياس ، وهو قياس واجد الماء على عاده ، وقياس مريض على صحيح ، وهم لا يختلفون أن احكامهما في الصلاة وغيرها تختلف وبالله تعالى التوفيق *

٢٣٦ - مسألة : والتيمم يصلى بتييمه ما شاء من الصلوات الغرض والنوافل ما لم ينقض تيممه بحدث أو بوجود الماء ، وأما المريض فلا ينقض (٢) طهارته بالتيمم الا ما ينقض الطهارة من الاحداث فقط ، وهذا يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والليث بن سعد وداود *

وروينا (٣) أيضاً عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : يصلى الصلوات كلها بتييم واحد مثل الوضوء ما لم يحدث ، وعن معمر قال سمعت الزهري يقول : التيمم بمنزلة الماء ، يقول يصلى به ما لم يحدث ، وعن قتادة عن سعيد ابن المسيب قال : صل بتييم واحد الصلوات كلها ما لم تحدث ، هو بمنزلة الماء . وهو

(١) في المصرية «في من لا يجد الماء» (٢) في اليمنية «تنتقض» وهو خطأ

(٣) في اليمنية «ورويناه»

قول يزيد بن هارون ومحمد بن علي بن الحسين (١) وغيرهم •
وقال مالك: لا يصلى صلاتا فرض بتيمم واحد وعليه أن يتيمم لكل صلاة، فإن
تيمم وتطوع بركنى الفجر أو غيرها (٢) فلا بد له من أن يتيمم تيمما آخر لفريضة قدر
تيمم ثم صلى الفريضة جاز له أن يتنفل بعدها بذلك التيمم •
وقال الشافعي يتيمم لكل صلاة فرض ولا بد، وله أن يتنفل قبلها وبعدها بذلك

التيمم •

وقال شريك يتيمم لكل صلاة، وروى مثل قول شريك عن إبراهيم النخعي
والشعبي وربيعة وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهو قول الليث بن سعد واحد
واسحاق •

وقال أبو ثور: يتيمم لكل وقت صلاة فرض إلا أنه يصلى الفوائت من الفروض
كلها بتيمم واحد •

قال علي: أما قول مالك فلا متعلق له بحجة أصلا، لا بقرآن ولا بسنة صحيحة
ولا سقيمة ولا قياس، ولا بخلو التيمم من أن يكون طهارة أولا طهارة، فإن كان طهارة،
فيصلى بطهارته (٣) ما لم يوجب قضاها قرآن أو سنة، وإن كان ليس طهارة فلا يجوز
له أن يصلى بنهر طهارة •

وقال بعضهم: ليس طهارة تامة ولكنه استباحة للصلاة •
قال علي: وهذا باطل من وجوه: أحدها أنه قول بلا برهان، وما كان

(١) في الجنية « ومحمد بن علي بن الحسن » وهو خطأ، لأن المراد هنا أبو
جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان من التابعين من فقهاء
أهل المدينة، مات سنة ١١٤ أو سنة ١١٧

(٢) في المصرية « وتطوع بركنى الفجر وغيرها » وفي الجنية « وتطوع ركنى
الفجر أو غيرها » فحينما بين النسختين زيادة الباء والهزلة لتكون البارة أصح
من كل منهما (٣) في المصرية « فبطل بطهارته » وهو خطأ

(١٧٢ - ج ٢ المحل)

هكذا فهو باطل . والثاني أنه قول يكذبه القرآن ، قال الله تعالى : (فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم) فنص تعالى على أن التيمم طهارة من الله تعالى . والثالث أنه تناقض منهم لانهم قالوا : ليس طهارة تامة - ولكنه استباحة للصلاة ، وهذا كلام ينقض أوله آخره لأن الاستباحة للصلاة لا تكون الا بطهارة ، فهو إذن طهارة لا طهارة . والرابع أنه هبكت أنه كما قالوا استباحة للصلاة ، فمن أين لهم أن لا يستباحوا بهذه الاستباحة الصلاة الثانية كما استباحوا به الصلاة الاولى ؟ ومن أين وجب أن يكون استباحة للصلاة الاولى دون أن يكون استباحة لثانية ؟ *

وقالوا : ان طلب الماء ينقض طهارة التيمم وعليه ان يطلب الماء لكل صلاة قلنا لهم : هذا باطل ، أول ذلك ان قولكم : ان طلب الماء ينقض طهارة التيمم دعوى كاذبة بلا برهان ، وثانيه أن قولكم : ان عليه طلب الماء لكل صلاة باطل ، وأى ماء (١) يطلب ؟ وهو قد طلبه وأيقن أنه لا يجده ؟! ثم لو كان كذلك ، فأى ماء يطلبه المريض الواحد الماء ؟ فظهر فساد هذا القول جملة ، لاسيما قول مالك في بقاء الطهارة بعد الفريضة للنوافل وانتقاض الطهارة بعد النافلة للفريضة ، وبعد الفريضة للفريضة ، وطلب الماء على قولهم يلزم للنافلة ولا بد ، كما يلزم للفريضة ، اذا لافرق في وجوب الطهارة (٢) للنافلة كما تجب للفريضة ولا فرق ، بلا خلاف به من أحد من الامة (٣) وان اختلفت أحكامها في غير ذلك ، لاسيما وشيخهم الذى قبلوه - مالك - يقول في الموطأ : ليس المتوضىء بأطهر من التيمم ، ومن تيمم فقد فعل ما أمره الله تعالى به (٤) *

(١) في المصرية « وإلى ما » وهو خطأ

(٢) في الجنية « اذا لافرق لوجوب ما للطهارة » وهو خطأ

(٣) في المصرية « فلا خلاف بين أحد من الامة » وما هنا أصح

(٤) لفظ مالك في الموطأ (ص ١٩) : « من قام الى الصلاة فلم يجد ماء فعلم بما

أمره الله به من التيمم فقد أطاع الله عز وجل ، وليس الذى وجد الماء بأطهر منه

وأما قول الشافى فظاهر الخطأ أيضاً ، لأنه أوجب تجديد التيمم لفريضة ولم يوجب للنافلة ، وهذا خطأ بكل ما ذكرناه *

وأما قول أبى ثور فظاهر الخطأ أيضاً ، لأنه جعل الطهارة (١) بالتيمم تصح (٢) ببقاء وقت الصلاة وتنتقض بخروج الوقت ، وما علمنا فى الاحداث خروج وقت أصلاه لا فى قرآن ولا سنة ، وإنما جاء الأمر بالفصل فى كل صلاة فرض أو فى الجمع بين الصلاتين فى المستحاضة ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه باطلاً ، لأن قياس التيمم على المستحاضة لم يوجب شبه (٣) بينهما ولا علة جامعة ، فهو باطل بكل حال ، فحصلت هذه الأقوال دعوى كلها بلا برهان وبالله تعالى التوفيق .
فان قالوا ان قولنا هذا هو قول ابن عباس وعلى وابن عمر وعمرو بن العاص *

قلنا أما الرواية عن ابن عباس فساقطة لأنها من طريق الحسن بن عمار وهو هالك وعن رجل لم يسم *

وأما الرواية عن عمرو بن العاص فأما هى عن قتادة عن عمرو بن العاص ، وقتادة لم يولد الا بعد موت عمرو بن العاص *

والرواية فى ذلك عن على وابن عمر أيضاً لا تصح ، ولو صحت لما كان فى ذلك حجة ، إذ ليس فى قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ .
وأيضاً فن تقسيم مالك والشافى وأبى ثور لم يرو عن أحد من ذكرنا ، فهم مخالفون للصحابه (٤) المذكورين (٥) فى كل ذلك *

ولأتم صلاة ، لانها أمران جميعاً ، فكل عمل بما أمره الله عز وجل به وإنما العمل بما أمر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد الماء قبل أن يدخل فى الصلاة *

(١) فى المصرية « للطهارة » وهو خطأ

(٢) فى المصرية « لا تصح » وهو خطأ تنافيه حكاية قول أبو ثور الماضية

(٣) فى المصرية « لم توجه سنة » وهو تصحيف

(٤) فى المصرية « لأصحابه » وهو خطأ (٥) فى الحديث « المذكورون » وهو لحن

وأيضاً فقد روى نحو قولنا عن ابن جبريل أيضاً ، فصح قولنا وبالله تعالى التوفيق •
وقد قال بعضهم : لما قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) إلى قوله : (فتيمموا صعيداً طيباً) قل : فأوجب عز وجل الوضوء على كل قائم إلى الصلاة : فلما صلى النبي ﷺ الصلوات بوضوء واحد خرج الوضوء بذلك عن حكم الآية ، وبقي التيمم على وجوبه على كل قائم للصلاة •
قل على رضى الله عنه وهذا ليس كما قالوا ، لا سيما المالكيين والشافعيين المبيحين للقيام إلى صلاة النافلة بعد الفريضة بغير أحداث تيمم ولا أحداث طلب الماء ، فلا متعلق لهاتين الطائفتين (١) بشيء مما ذكرنا في هذا الباب ، وإنما الكلام بيننا وبين من قال بقول شركك ، فنقول وبالله تعالى التوفيق : إن الآية لا توجب (٢)
شيئاً مما ذكرتم ، ولو أوجبت ذلك لأوجبت غسل الجنابة على كل قائم إلى الصلاة أبداً ، وإنما حكم الآية في إيجاب الله تعالى الوضوء والتيمم والغسل إنما هو على المجنبين والمحدثين فقط ، بنص آخر الآية المبين لأولها ، لقول الله تعالى فيها (وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) ولا يختلف اثنان من الأمة في أن ههنا حذفاً دل عليه المعطف (٣) وإن معنى الآية : : وإن كنتم مرضى أو على سفر فأحدثتم أو جاء أحد منكم من الغائط ، فبطل ما شغبوا به •

بل لو قال قائل أن حكم تجديد الطهارة عند القيام إلى الصلاة إنما هو بنص الآية إنما هو على من حكمه الوضوء لا على من حكمه التيمم - لكان أحق بظاهر الآية منهم لأن الله تعالى لم يأمر قط بالتيمم في الآية إلا من كان محدثاً فقط ، لا كل قائم إلى الصلاة أصلاً ، وهذا لا يخص لهم منه البتة . فبطل ما تلقفهم في إيجاب تجديد

(١) في المصرية « لما بين الطائفتين » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « لم توجب »

(٣) في النجدة « دل على المعطف » وهو خطأ

التيمم لكل صلاة بالآية (١) وصارت الآية موجبة لقولنا ، ومسقطه لتيمم الايمن
 كان محذوفاً قط ، (٢) وإن التيمم طهارة صحيحة بنص الآية ، فإذ الآية موجبة لثبوت
 قد صح أنه يصلي بتيمم واحد ماشاء المصل من صلوات الفرض في اليوم واليلة وفي
 أكثر من ذلك ومن النافذة ، ما لم يحدث أو يجنب أو يجد الماء بنص الآية نفسها
 والحمد لله رب العالمين *

٢٣٧ - مسألة - والتيمم جائز قبل الوقت وفي الوقت إذا أراد أن يصلي به نافذة أو
 فرضاً كالوضوء ولا فرق ، لأن الله تعالى أمر بالوضوء والنفل والتيمم عند التيمم الى
 الصلاة ، ولم يقل تعالى الى صلاة فرض دون النافذة ، فكل مريد صلاة فافرض
 عليه أن يتطهر لها بالنفل إن كان جنباً ، وبالوضوء أو للتيمم إن كان محدثاً ، فإذ
 ذلك كنتك فلا بد لمريد الصلاة من أن يكون بين تطهره وبين صلاته مهلة من
 الزمان ، فإذا لا يمكن غير ذلك فمن حد في قدر تلك المهلة حداً (١) فهو مبطل ، لأنه
 يقول من ذلك ما لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، فإذا
 هذا كما ذكرنا فلا ينقض الطهارة بالوضوء ولا بالتيمم طول تلك المهلة ولا قصرها
 وهذا في غاية البيان . والحمد لله رب العالمين *

٢٣٨ - مسألة - ومن كان في رحله ماء فغسله فتييم وصلى فصلاته تامة ،
 لأن التامى غير واجد للماء . وبالله تعالى التوفيق *

٢٣٩ - مسألة - ومن كان في البحر والسفينة تجري فإن كان قادراً على أخذ
 ماء البحر والتطهر به لم يجزه غير ذلك ، فإن لم يقدر على أخذه تيمم وأجزأه *
 رويانا عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنهم أن ماء البحر لا يميزى الوضوء به ، وأن حكم من لم يجد غيره التيمم ، وروينا
 عن عمر رضي الله عنه الوضوء بماء البحر ، وهو الصحيح ، لقول الله تعالى : (فم
 يجدوا ماء فتييموا) ولقول رسول الله ﷺ : « وجعلت تربتها لنا (٢) طهوراً إذا لم

(١) في النية « وبالإية » وهو خطأ (٢) في النية « فان » وما هنا أصح
 (٣) في النية « فمن حد في قدر ذلك حداً » (٤) في المصرية يحذف « لنا »

نجد الماء « وماء البحر ماء مطلق ، فإن لم يقدر على أخذ الماء منه فهو لا يجد ماء يقدر على التطهر به (١) ، ففرضه التيمم *

٢٤ - مسألة - وكذلك من كان في سفر أو حضر وهو صحيح أو مريض فلم يجد إلا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض ، ولا يقدر على تسخينه إلا حتى يخرج الوقت : - فإنه يقيم ويصلي ، لأنه لا يجد ماء يقدر على التطهر به (٢) *

٢٤١ - مسألة - وليس على من لا ماء معه (٣) أن يشتره للوضوء ولا للفعل لا بما قل ولا بما كثر ، فإن اشتراه لم يجزه الوضوء به ولا الفسل وفرضه التيمم ، وله أن يشتره لشرب إن لم يسله بلان ، وأن يطلبه للوضوء (٤) فذلك له وليس ذلك عليه ، فإن وهب له توضأ به ولا بد ، ولا يجزيه (٥) غير ذلك *

برهان ذلك نهى رسول الله ﷺ عن بيع الماء ، وروينا من طريق مسلم : حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي ثنا أبو عاصم الضحاك بن محمد ثنا ابن جريج أخبرني زياد بن سمع أخبرني هلال بن أسامة (٦) أن أباسلمة بن عبد الرحمن بن عوف أخبره أنه سمع أباهريزة يقول قال رسول الله ﷺ : « لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاء » (٧) حدثنا حام ثنا عيسى بن أصغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا أبي هن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أخبره أبو المنهال

- (١) في المصرية « بجذف » به « (٢) في الجنة » لأنه لا يقدر على التطهر به « وما هنا أصح وأوضح (٣) في الجنة » من لأمه « بجذف » ماء « وهو خطأ (٤) في الجنة » وأن طلبه للوضوء « (٥) في المصرية » ولا يجزيه « (٦) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ٤٦٠ - ٤٦١) أن هلال بن أسامة أخبره « (٧) رواه أيضاً مسلم من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة ، ورواه مالك (ص ٣١١) والبخاري (ج ٥ : ص ٢١ فتح) والترمذي (ج ١ : ص ٢٤٠) وابن ماجه (ج ٢ : ص ٤٩) ويحيى بن آدم في الخراج (رقم ٣١٦) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة . والكلاء مهموز مقصور ما يرعاه الحيوان من رطب ويابس .

أن إياس بن عبد^(١) قال لرجل: « لا تبع الماء ، فإن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء . »
ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا سفیان بن عیینة عن عمرو بن دينار عن أبي
التمهال عن إياس بن عبد^(٢) المزني — ورأى ناسا يبيعون الماء — . فقال :
« لا تبيعوا الماء ، قاتى سمعت رسول الله ﷺ نهى أن يباع^(٣) »

ومن طريق ابن أبي شيبة . ثنا يزيد بن هارون ثنا أبو اسحاق عن محمد بن
عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « نهى
رسول الله ﷺ أن نمنع قمع البئر^(٤) يعني فضل الماء — » هكذا في الحديث
تفسيره ، ورويناه أيضاً مسنداً من طريق جابر^(٥) فهؤلاء أربعة من الصحابة ،
فهو قتل تواتراً لا يحل مخالفته *

قال علي : وقد تفصيت الكلام في هذا في مسألة المنع من بيع الماء في كتاب
البيع من ديواننا هذا . والحمد لله *

قال أبو محمد^(٦) : فاذ نهى رسول الله ﷺ عن بيعه^(٧) فيمعه حرام ، وإذا
هو كذلك فأخذه بالبيع أخذ بالباطل ، وإذا هو مأخوذ بالباطل فهو غير متملك له ،
وإذا هو غير متملك^(٨) له فلا يحل استعماله له ، لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم

(١) عبد بالتون بدون اضافة لفظ الجلالة ، وفي الأصل « عبد الله » وهو خطأ

(٢) في الأصل « عبد الله » وهو خطأ (٣) رواه يحيى بن آدم في الخراج

(رقم ٣٣٨) عن سفیان بن عیینة وأنظر ما كتبناه في شرحنا عليه . (٤) قمع — بفتح

التون واسكان القاف — البر هو الماء المجمع فيها قبل أن يستقى ، وفي الأصل « قمع »

بالفاء وهو تصحيف . والحديث رواه أيضاً يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٣٣١)

عن ابراهيم بن أبي يحيى عن صالح بن كيسان عن ابن الرجال وهو محمد بن عبد الرحمن ،

وابراهيم بن أبي يحيى ضعيف ورواه غيره أيضاً بأسانيد فيها مقال ، والاسناد الذي هنا

اسناد صحيح فهو يقوى تلك الأسانيد ويؤيد صحة الحديث . وانظر ما كتبناه في شرح

الخراج (٥) رواه مسلم (ج ١ : ص ٤٦٠) وأحمد (ج ٣ : ص ٣٣٨)

(٦) من أول قوله « وروينا من طريق مسلم » الى هنا سقط من النسخة

الجبية (٧) في الجبنة « قاذأ نهى عليه السلام عن بيعه » (٨) في الجبنة « قاذأ هو غير

مالك له »

بينكم بالباطل ، وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » .
 فإذا لم يجده إلا بوجه حرام - من غصب أو بيع محرم - فهو غير واجد الماء ، وإذا
 لم يجد الماء ففرضه التيمم *

وأما ابتياعه للشرب فهو مضطر الى ذلك ، والتمن حرام على البائع ، لأنه أخذه
 بغير حق ، ومنع فضل الماء هو محرم عليه ذلك (١) . وأما استياعه الماء فلم يأت بذلك
 ليحجب ولا جاء عنه منه فهو مباح ، قال عليه السلام : « دعوني ما تركتم فإذا أمرتكم
 بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » أو كما قال عليه السلام ،
 فإذا ملكه بهبة فقد ملكه بحق ، فواجب عليه استعماله في الطهارة وبالله تعالى
 التوفيق *

وقد اختلف الناس في هذا فقال الاوزاعي والشافعي واسحاق : عليه أن
 يشتري الماء لوضوءه بتمنه ، فإن طلب منه أكثر من تمته ، تيمم (٢) ولم يشتره . وقيل
 أبو حنيفة : لا يشتريه بتمن كثير ، وقيل مالك : ان كان قليل الدرهم ولم يجد الماء
 إلا بتمن غال تيمم ، وان كان كثير المال اشترى ما لم يشطوا عليه في التمن ، وهو قول
 أحمد ، وقيل الحسن البصري : يشتريه ولو بماله كله *

قال أبو محمد : ان كان واجده بالتمن واجداً للماء (٣) فالحكم ما قاله الحسن ، وان
 كان غير واجد فاقول قولنا وأما التقسيم في ابتياعه ما لم يزل عليه ، فيه ، وتركه
 ان غلب به : - فلا دليل على صحة هذا القول ، وكل ما دعت اليه ضرورة فليس غالياً
 بشيء أصلاً (٤) وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٢ - مسألة - ومن كان معه ماء يسير يكفيه لشربه فقط ففرضه التيمم ،
 قول الله تعالى : (ولا تهاونا أنفسكم) *

(١) في النية بحذف « عليه ذلك » (٢) في المصرية « يتيمم » بالمضارع وبأبائه
 السابق ، وفي النية حذفت هذه الكلمة
 (٣) في المصرية « واجد الماء » (٤) في النية بحذف قوله « وكل ما دعت اليه
 ضرورة فليس غالياً بشيء أصلاً »

٢٤٣ - مسألة - ومن كان منه ماء يسير يكفيه لغرضه وهو جنب تيمم الجنباة وقوساً بالماء ، لا يبالى أيها قسم ، لا يميزه غير ذلك ، لا نهما فرضان متبايران ، وإذا كان كذلك فلا يتوب أحدهما عن الآخر على ما قلنا ، وهو قادر على أن يؤدي أحدهما بكامله بالماء ، فلا يميزه إلا ذلك ، ويؤدي الآخر بالتيمم أيضاً كما أمره .

٢٤٤ - مسألة - فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله (١) في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يمس به سائر أعضائه - : ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم ، وقال الشافعي : يسل به أي أعضائه شاء ويتيمم (٢) .

قال علي . قال أصحابنا : وهذا خطأ ، لأنه غير عاجز (٣) عن سائر أعضائه . يمنع منها فيجزيه تطهير بعضها - : ولكنه عاجز عن تطهير ما أمر بتطهيره بالماء ، ومن ههنا صفة الفرض عليه التيمم ولا بد ، بتعويض الله تعالى الصميد من الماء إذا لم يوجد . والله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذا مستطیع لأن يأتي بيمض وضوءه أو ببعض غسله ، غير مستطیع علی (٤) باقيه ، ففرض عليه أن يأتي من الفصل بما يستطيع في الأول فالأول من أعضاء الوضوء وأعضاء الفصل حيث (٥) بلغ ، فإذا نفذ لزمه التيمم لباقي أعضائه . ولا بد ، لأنه غير واجد لداء في تطهيرها ، فالواجب عليه تعويض التراب كما أمره الله تعالى ، فلو كان بعض أعضائه ذاهباً أولاً يقدر على مسه الماء لجرح أو كسر - سقط حكمه ، قل أو كثر ، وأجزأه غسل ما بقي ، لأنه واجد للماء عاجز عن تطهير الأعضاء ، وليس من أهل

(١) في المصرية « يسيراً فلو استعمله » وفي النجدة « يسيراً أو استعمله » وكلاهما خطأ (٢) هنا بهامش النجدة مانعه « هذا على أحد قولي الشافعي ، وقوله : أنه يسل به أي أعضائه شاء إنما هو في الجنب مع أن الأولى أن يسل به أعضاء الوضوء ، وأما المحدث فإنه يسل به الوجه ثم اليدين على ما عرف من وجوب الترتيب عنده . » (٣) في النجدة « لأنه ليس عاجزاً » (٤) كذا في الأصل ، عدى « استطاع » به « على » (٥) في النجدة « من أعضاء الوضوء أو أعضائه حيث بلغ » وهو خطأ .

الثيم لوجوده الماء ، وسقط عنه ما عجز عنه لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وبالله التوفيق •

٢٤٥ - مسألة - فمن أجنب ولا ماء مع فلا بد له من أن يقيم تيممين ، ينوى بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء ، ولا يبالي أيهما قدم •

برهان ذلك أنها إعلان متفايران كما قدمنا ، فلا يجرى عمل واحد عن عملين مفترضين إلا بأن يأتي (١) نص بأنه يجرى عنهما ، والنص قد جاء بأن غسل أعضاء الوضوء يجرى عن ذلك وعن غسلها في غسل الجنابة فصرنا إلى ذلك ، ولم يأت هنا نص بأن تيمما واحداً يجرى عن الجنابة وعن الوضوء (٢) . وكذلك لو أجنبت المرأة ثم حاضت ثم طهرت يوم جمعة وهي مسافرة ولا ماء معها فلا بد لها من أربع تيممات: تيمم للحيض وتيمم للجنابة وتيمم للوضوء وتيمم للجمعة لما ذكرناه ، فلن كانت قد غسلت ميتاً فتيمم خامس ، والبرهان في ذلك قد ذكرناه في الفصل واجتماع وجوهه الموجبة له . وبالله تعالى التوفيق •

٢٤٦ - مسألة - ومن كان محبوساً في حضر أو سفر بحيث لا يجد ثراباً ولا ماء . أو كان مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو ، وصلاته تامة ولا يسيدها ، سواء وجد الماء (٣) في الوقت أو لم يجد الماء بعد الوقت •

برهان ذلك قول الله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »

(١) في البنية « إلا أن يأتي » (٢) هنا بهامش البنية مانعه : « قال الشيخ شمس الدين الذهبي رضي الله عنه : حديث عمار يدل على أنه يكفي تيمم واحد للجنابة والوضوء ، فانه قال : أجنبت فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ، ثم أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فقال : إنما يكفيك أن تقول يديك هكذا ثم ضرب يديه الأرض مرة ومسح الشمال على اليمن ونفض فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه . أخرجه م ، وجه الدلالة منه قوله : إنما يكفيك ، وإنما من صبح الحصر » (٣) كلمة « الماء » سقطت من البنية .

وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) فصح بهذه النصوص (١) أنه لا يلزمنا من الشرائع إلا ما استطعنا ، وأن ما لم نستطع فسقط عنا ، وصح أن الله تعالى حرم علينا ترك الوضوء أو التيمم للصلاة إلا أن نضطر إليه ، والمنوع من الماء والتراب مضطر إلى ما حرم عليه من ترك التطهر بالماء أو التراب ، فسقط عنا تحريم ذلك عليه (٢) ، وهو قادر على الصلاة بتوفيقها أحكامها وبالإيمان (٣) فبقى عليه ما قدر عليه (٤) ، فإذا صلى كما ذكرنا قد صلى كما أمره الله تعالى ، ومن صلى كما أمره الله تعالى فلا شيء عليه ، والمبادرة إلى الصلاة في أول الوقت أفضل لما ذكرنا قبل *
وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي فيمن هذه صفته (٥) لا يصلي حتى يجد الماء متى وجده ، قال أبو حنيفة : فإن قدر على التيمم وصلى ، ثم إذا وجد الماء أعاد ولا بد متى وجده ، وإن خشي الموت من البرد تيمم وصلى وأجزأه *

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي : يصلي كما هو ، فإذا وجد الماء أعاد متى وجده ، فإنه يدرى المصر على التراب تيمم وصلى ، وأعاد أيضاً ولا بد إذا وجد الماء ، وقال زفر في المحبوس في المصر بحيث لا يجد ماء ولا تراباً أو بحيث يجد التراب :- إنه لا يصلي أصلاً حتى يجد الماء ، لا بتيمم (٦) ولا بلا تيمم ، فإذا وجد الماء توضأ وصلى تلك الصلوات ، وقال بعض أصحابنا : لا يصلي ولا يمسك ، وقال أبو ثور : يصلي كما هو ولا يمسك (٧) *

قال علي أما قول أبي حنيفة فظاهر التناقض ، لأنه لا يميز الصلاة بالتيمم في المصر لتعب المريض وخائف الموت ، كما لا يميز له الصلاة بغير الوضوء والتيمم ولا فرق ، ثم فرق بينهما - وكلاهما عنه لا تميز به صلاته - فأمر أحدهما بأن يصلي صلاة لا تميز به ، وأمر الآخر بأن لا يصليها ، وهذا خطأ لا يخفى به ، فسقط هذا القول سقوطاً

(١) في المصرية « بهذا النصوص » وهو خطأ (٢) من قوله « من ترك التطهر بالماء » إلى هنا سقط من الإجماع خطأ (٣) في الإجماع « أو بالإيمان » وهو خطأ (٤) كلمة « عليه » محذوفة من الإجماع (٥) في الإجماع « من هذه صفته » (٦) في المصرية « لا تيمم » وهو تصحيف (٧) مذهب أبي ثور لم يذكر في الإجماع .

لاخفاء به ، وماله حجة أصلاً يمكن أن يتعلق بها (١) .
وأما قول أبي يوسف ومحمد نطقاً ، لانهما أمراه بصلاة لا تجزيه ولا لها معنى ،
فهي باطل (٢) وقد قل الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) .
وأما قول زفر نطقاً أيضاً ، لأنه أمره بأن لا يصل في الوقت الذي أمر الله تعالى
بالصلاة فيه ، وأمره أن يصل في الوقت الذي نهى الله تعالى عن تأخير الصلاة
إليه (٣) وقد أمره الله تعالى بالصلاة في وقتها أوكد (٤) أمر وأشده ، قل الله تعالى :
(فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) فلم يأمر تعالى بتخليه سبيل
الكافر حتى يتوب من الكفر ويقم الصلاة ويؤتي الزكاة ، فلا يعمل ترك ما هذه
صفته عن الوقت الذي لم يفسح تعالى في تأخيرها عنه ، فظهر فساد قول زفر وكل من
أمره بتأخير الصلاة عن وقتها .

وأما من قل : لا يصل أصلاً قاتم احتجاجاً بقول رسول الله ﷺ : « لا تقبل
صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وقال عليه السلام : « لا يقبل الله صلاة بنيء طهور ،
قالوا : فلا نأمره بما لم يقبله الله تعالى منه ، لأنه في وقتها غير متوضئ ولا متطهر ،
وهو بعد الوقت محرم عليه تأخير الصلاة عن وقتها .

قل على : هذا كن أصح الأقوال ، لولا ما ذكرنا من أن النبي ﷺ أسقط عنا
ما لا نستطيع مما أمرنا به ، وأبقى علينا ما نستطيع ، وأن الله تعالى أسقط عنا ما لا
نقدر عليه ، وأبقى علينا ما نقدر عليه ، بقوله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) فصح أن
قوله عليه السلام : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » و : « لا يقبل الله
صلاة إلا بطهور » إنما كلف ذلك من يقدر على الوضوء أو الطهور (٥) بوجود الماء
أو التراب ، لا من لا يقدر على وضوء ولا تيمم ، هذا هو نص القرآن والسنة ، فلا

(١) في الأصلين « به » وهو خطأ (٢) يستعمل المؤلف دائماً لفظ « باطل »
في وصف المؤنث والأخبار عنه وهو جائز (٣) في الجنة « عن تأخير » الصلاة
إليه (٤) في الجنة « أوكد » بالجمعة وهو تصحيف لامعني له .
(٥) في المصرية « أو الطهر

صح ذلك سقط عنا تكليف ما لا نطق من ذلك، وبقي علينا تكليف ما نطقه، وهو الصلاة، فاذ ذلك كذلك قلل على كذا ما أمر به، ومن أدى ما أمر به فلا قضاء عليه. وبالله تعالى التوفيق *

فكيف وقد جاء في هذا نص ! كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا النخعي ثنا أبو معاوية عن هشام بن هرو عن أبيه عن عائشة قالت : بعث رسول الله ﷺ أسيد بن الحضير (١) وأتلفاً معه في طلب قلادة أضلها عائشة، فحضرت الصلاة فصاروا بنير وضوء، فأتوا النبي ﷺ فذكروا ذلك (٢) له، فأنزلت آية التيمم *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري (١) ثنا البخاري ثنا زكريا بن يحيى ثنا ابن نمير — هو عبد الله — ثنا هشام بن هرو عن أبيه عن عائشة : « أنها استمارت من أسماء قلادة (٢) فهاكت ، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً (٣) فوجدها ، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء فصاروا ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فأمر الله تعالى آية التيمم . فهذا أسيد وطائفة من الصحابة مع حكم الله تعالى ورضاء نبيه ﷺ . وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٧ — مسئلة — ومن كان في سفر ولا ماء معه أو كان مريضاً يشق عليه استعمال الماء فله أن يقبل زوجته وأن يعاها ، وهو قول ابن عباس وجابر بن زيد

(١) « أسيد » بالتصغير « ابن الحضير » بالحاء المهملة والضاد المعجمة وبالتصغير أيضاً ، وفي المصرية « أسد بن الحضير » وهو خطأ وتصحيف (٢) في الجنية بمجذف « له » وهي ثابتة في أبي داود (ج ١ : ص ١٢٥) (٣) في المصرية « حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري » زيادة « ثنا إبراهيم بن خالد » في الاسناد وهو خطأ . وفي الجنية لم تذكر هذه الزيادة على الصواب ، ولكن فيها « ثنا إبراهيم بن أحمد الفريري » وهو خطأ ، لأن الفريري شيخ إبراهيم بن أحمد كما هو ظاهر (٤) ما هنا هو الذي في الجنية والموافق للبخاري (ج ١ : ص ٥٢) وفي المصرية « قلادة من أسماء » (٥) كلمة « رجلاً » سقطت من الأصلين وزدناها من البخاري

والحسن البصري وسميد بن المسيب وقتادة وسفيان الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة
والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود وجهور أصحاب الحديث *

وذوي عن علي وابن مسعود وابن عوف وابن عمر النخعي عن ذلك ، وقيل عطله :
إن كان بينه وبين الماء ثلاث ليال فأقل فلا يطؤها ، وإن كان بينه وبين الماء أربع
ليال فله أن يطأها ، وقال الزهري : إن كان مسافراً فلا يطؤها وإن كان مغرباً رجلاً (٢)
فله أن يطأها ، وإن كان لا ماء معه ، وقال مالك : إن كان مسافراً فلا يطؤها ولا
يقبلها إن كان على وضوء ، فإن كان به جراح يكون حكمه معها التيمم فله أن يطأها
ويقبلها ، لأن أمر هذا يطول ، قال : فإن كانت حائض فطهرت فتيممت وصلت
فليس لزوجها أن يطأها . قال : وكذلك لا يطؤها وإن كانت طاهراً متيممة *

قال علي : أما تقسيم عطاء فلا وجه له ، لأنه لم يوجب ذلك الحد قرآن ولا سنة ،
وكذلك تقسيم الزهري ، وأما قول مالك فكذلك أيضاً ، لأنه تفريق لم يوجبه قرآن
ولا سنة صحيحة ولا مقبولة ولا إجماع ولا قول صاحب لم يخالف ولا قيل ولا
احتياط ، لأن الله تعالى سمي التيمم طهراً ، والصلاة به جائزة ، وقد حض الله تعالى
على مباضة (٣) الرجل امرأته ، وصح أنه مأجور في ذلك ، وما خص الله تعالى بذلك
من حكمه التيمم من حكمه (٤) الفسل أو الوضوء *

قال أبو محمد : والمجب أنه يرى أنه يجزئ للجنبه وللوضوء وللحيض (٥) تيمم
واحد ، ثم يمنع المحدثه والمتطهرة (٦) من الحيض بالتيمم والمحدث أن يطأ امرأته !
فقد أوجب أنها مملان متفيران ، فكيف يجزئ عندها عمل واحد !! *

قال علي : ولا حجة للمانع من ذلك أصلاً ، لأن الله تعالى جعل نساءنا حرثاً لنا
ولباساً لنا ، وأمرنا بالوطء في الزوجات وذوات الأيمان ، حتى أوجب تعالى على

(١) يعني كثير التربة والارتفاع لا يقر بمكان كالاعراب البادين

(٢) في النجاسة « مياضة » بالياء المثناة وهو تصحيف (٣) في النجاسة « من حكمه
التيمم من حكمه » وهو خطأ (٤) في المصرية « أنه يرى للجنبه وللحيض » بمحذف
« أنه يجزئ » وبمحذف « وللوضوء » وهو خطأ

(٥) في النجاسة « والتطهر » وهو خطأ

الحالف أن يطا أمرأته أجلاً عموماً — : إما أن يطا وإما أن يطلق ، وجعل حكم الواطئ والمحدث (١) النسل والوضوء أن وجد الماء ، والتيمم أن لم يجد الماء ، لأفضل لأحد العاملين على الآخر ، وليس أحدهما بأطهر من الآخر ولا بأنم صلاة ، فصح أن لكل واحد حكمه ، فلا معنى لمنع من حكمه التيمم من الوطء ، كما لا معنى لمنع من حكمه النسل من الوطء ، وكل ذلك في النص سواء ، ليس أحدهما أصلاً والثاني فرعاً ، بل هما في القرآن سواء . وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٨ - مسئلة - وجائز أن يؤم التيمم المتوضين والمتوضي التيممين والماسح للفاسلين والفاسل الماسحين ، (٢) لأن كل واحد من ذكرنا قد أدى فرضه ، وليس أحدهما بأطهر من الآخر ، ولا أحدهما أنم صلاة من الآخر ، وقد أمر رسول الله ﷺ إذا حضرت الصلاة أن يؤمهم أقرؤهم ، ولم يخص عليه السلام غير ذلك ، ولو كان هنا واجب غير ما ذكره عليه السلام لبينه ولا أهمله ، حاشا لله من ذلك ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وسفيان والشافعي وداود وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، وروى ذلك عن ابن عباس وعمار بن ياسر وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وعطاء والزهرى وحاد بن أبي سليمان *
وروى المنع في ذلك عن علي بن أبي طالب ، قال : لا يؤم التيمم المتوضين ولا المقيدين المطلقين ، وقال ربيعة : لا يؤم التيمم من جنابة إلا من هو مثله ، وبه يقول يحيى بن سعيد الأنصاري . وقال محمد بن الحسن والحسن بن حي : لا يؤمهم ، وكره مالك وعبيد الله بن الحسن (١) أن يؤمهم ، فإن فعل أجزأه ، وقال الأوزاعي : لا يؤمهم إلا إن كان أميراً *

(١) في المصرية « حكم الواطئ المحدث » وهو خطأ

(٢) في المصرية « والماسح للفاسلين والفاسل للماسحين »

(٣) عبد الله بالتصغير ، وهو ابن الحسن الشبري القاضي الفقيه ولي قضاء البصرة

وكان من سادات أهلها علماً وفقهاً ولد سنة ١٠٥ ومات في ذي القعدة سنة ١٦٨

وفي التيمية « وعبيد الله » وحذف اسم أبيه وهو خطأ

قال علي : التعمي عن ذلك أو كراهته لا دليل عليه من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قياس وكذلك تحميم من قسم (١) . وبالله تعالى التوفيق •
٢٤٩ - مسألة - ويقيم الجنب والحائض وكل من عليه غسل واجب كما يقيم المحدث ولا فرق •

وروينا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما : أن الجنب لا يقيم حتى يجرد الماء ، وعن الأسود وإبراهيم مثل ذلك •
كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن واصل الأحمد والحكم بن عتيبة قال واصل : سمعت أبا وائل قال كان عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود - وهما خير مني - يقولان : إن لم يجرد الماء لم يصل ، يعني الجنب ، قال : وأنا لو لم أجرد الماء لتيممت وصليت ، وقال الحكم : سألت إبراهيم النخعي إذا لم تجرد الماء وأنت جنب ؟ قال : لا أصلي ، قال شعبة : وقلت لأبي إسحاق : أقال ابن مسعود : إن لم أجرد الماء شهراً لم أصلي ؟ يعني الجنب ، فقال أبو إسحاق : قال : نعم والاسود (١) •

وقال غيرهما من الصحابة يقيم الجنب : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا عوف هو ابن أبي جميلة - ثنا أبو رجاء - هو العطاردي - عن عمران ابن الحصين قال : « كنا مع رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وأنه عليه السلام صلى

-
- (١) في النجبة « التعمي عن ذلك كله من قسم » وهو سقط أضع فائدة الكلام
(٢) في المصرية « يان » وهو خطأ
(٣) في المصرية « عينة » وهو خطأ
(٤) يعني قال ابن مسعود : نعم وكذلك قال الأسود . وفي المصرية بجذف « قال »
وفي النجبة « أقال » بهزة الاستفهام ، وزيادة الهزة لا معنى لها

بالناس « فلما اغتسل عليه السلام من صلاته إذا هو ^(١) برجل معزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منكم أن تصلى ^(٢) مع القوم ؟ قال : أصابني جنابة ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك » .

واحتج من ذهب الى قول ابن مسعود بقوله تعالى : (فإن كنتم جنبا فاطهروا) قال : — فلم يجمل للجنب إلا الغسل ، قلنا له : ان رسول الله ﷺ هو المبين عن الله عز وجل قال الله تعالى (لتبين للناس ما نزل اليهم) وقال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحى يوحى) وهو عليه السلام قد بين أن الجنب حكمه التيمم عند عدم الماء •

فلنذكر ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عوف الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن أبي عدي ثنا شعبة عن الحارث ^(٣) ابن عبد الله عن طارق بن شهاب قال : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله انى أجنب فلم أصل ، قال : أحسنت ، وجاءه آخر فقال : انى أجنب فتيمنت فضليت ، قال : أحسنت ، قلنا : هذا خبر صحيح ، والحارث ثقة : تابع ، وطارق صاحب ، صحيح الصحبة مشهور ^(٤) ، وانظر به قول ^(٥) وهذا الذى أجنب

(١) في المصرية « إذ هو عليه السلام » وما هنا هو الموافق للبخارى (ج ١ ص ٥٣) (٢) في البخارى « قال ما منكم يا فلان أن تصلى » الخ

(٣) يضم الميم وبالهاء المسجدة والراء والقاف ، وفي النجدة كتب بالجيم والزاى والفاء وهو خطأ وتصحيح (٤) طارق بن شهاب قال أبو داود : « رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً » تهذيب (ج ٥ ص ٤) وقد حكى هو عن نفسه انه رأى النبي وغزا في خلافة أبي بكر كما في طبقات ابن سعد (ج ٦ ص ٤٣) ومسند الطيالسى (ص ١٨٠) والاستيعاب (ص ٢٢٠) ياستاد صحيح ، ويؤيد ما قاله ابن حزم من أنه صاحب صحيح الصحبة ما رواه الطيالسى (ص ١٨١) : « حدثنا شعبة عن عمارق قال سمعت طارق بن شهاب يقول : قدم وفد بحجة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ابدأ بالاحسين ، ودعا لنا « وهذا انما يحكيه من شهد الحال وسمع الكلام كما هو ظاهر أو راجح ، وبذلك يكون عمارق من التابعين (٥) في المصرية

فلم يصل لم يكن عليه حكم التيمم ، فأصاب إذ لم يصل بما لا يدري ، وإنما تلزم الشرائع بعد البلوغ ، قال الله تعالى : (لا نذكركم به ومن بلغ) ، والفتى تيمم علم فرض التيمم ففعله (١) لا يجوز البتة أن يكون غير هذا *

فأما أن يكون التيمم فرض المحنب إذا لم يجد الماء — فيخطئ — من ترك الفرض من عليه ، أو يكون التيمم ليس فرض المنب المذكور فيخطئ من فعله ، وقد صح أنه فرضه بما ذكرنا في خبر عمران بن الحصين ، فيصح ما قلناه من أن أحدهما لم يصله والآخر علمه (٢) فأنى به والله تعالى التوفيق *

وأما الحائض وكل من عليه غسل واجب فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « جعلت لنا الأرض مسجداً وتربها طهوراً إذا لم نجد الماء » وكل مأمور بالطهور إذا لم يجد الماء (٣) فالتراب بنص عموم هذا الخبر . والله تعالى التوفيق *

٢٥٠ — مسألة — وصفة التيمم للجنازة وللحيض ولكل غسل واجب وللوضوء صفة عمل واحد ، إنما يجب في كل ذلك أن ينوى به الوجه الذي تيمم له ، من طهارة أو جناية أو إيلاج في الفرج أو طهارة من حيض أو من نفاس أو يوم الجمعة أو من غسل الميت ، ثم يضرب الأرض بكفيه متصلاً بهذه النية ، ثم ينفخ فيهما ويمسح وجهه ويظهر كفيه إلى الكوعين بضربة واحدة قطعاً وليس عليه استيعاب الوجه ولا الكفين ولا مسح في شيء من التيمم ذراعيه ولا رأسه ولا رجليه ولا شيئاً من جسمه *

أما النية فقد ذكرنا وجوبها قبل ، وقال أبو حنيفة (٤) يجزئ الوضوء وغسل الجنازة بلا نية ، ولا يجزئ التيمم فيهما (٥) الابنية ، وقال الحسن بن حي : كل ذلك يجزئ بلا نية (٦) *

« مشهور الخبر به نقول » بحذف الواو وهو خطأ

(١) في النية « فصله »

(٢) قوله « والآخر علمه » سقط من النية خطأ

(٣) في النية « فكل مأمور بالطهور أن لم يجد الماء » .

(٤) في المصرية « أبو يوسف »

(٥) في المصرية « فيها » وهو خطأ (٦) كلمة « يجزئ » سقطت من المصرية

وأما كون^(١) عمل التيمم للجنباء والحيض والنفس ولسائر ما ذكرنا - كصفته
لرفع الحدث - : فاجماع لاخلاف فيه من كل من يقول بشيء من هذه الأغسال
وبالتيمم لها *

وأما سقوط مسح الرأس والرجلين وسائر الجسد في التيمم فاجماع^(٢) متيقن ،
الاشيئا فعله عمار بن ياسر رضي الله عنه في حياة رسول الله ﷺ نهاه عنه عليه
السلام *

وفي سائر ذلك^(٣) اختلاف ، وهو أن قوما قالوا بأن التيمم ضربتان ولا بد ،
وقالت طائفة عليه استيعاب الوجه والكفين ، وقالت طائفة عليه استيعاب ذراعيه الى
الآباط ، وقال آخرون الى المرافق *

فأما الذين قالوا: ان التيمم ضربتان واحدة للوجه والاخرى لليدين والذراعين^(٤)
الى المرافق : فانهم احتجوا بمحدث من طريق أبي أمامة الباهلي عن رسول الله ﷺ
قال في التيمم : « ضربتان »^(٥) ، ضربة للوجه وأخرى^(٦) للذراعين ، ومحدث
من طريق عمار أن رسول الله ﷺ قال : « الى المرفقين » ، ومحدث من طريق ابن
عمر قال : « سلم رجل على رسول الله ﷺ في سكة من السكك فلم يرد عليه ثم ضرب
بيده عليه السلام على الخائط ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه
ثم رد على الرجل ، وقال عليه السلام^(٧) : « انه لم يمنعني أن أرد عليك السلام الا أني
لم أكن على طهر » ، ثم بمحدث الاسلع رجل من بني الأعرج بن كعب قال : « قلت
يا رسول الله أصابتني جنباء ؟ فسكت عليه السلام حتى جاءه جبريل بالصعيد ، فقال قم

(١) كلمة « كون » سقطت من النسخة

(٢) في المصرية « باجماع » وهو خطأ

(٣) في النسخة « وفي ذلك سائر ذلك » ف « ذلك » الأولى « زائدة » لا موضع لها

(٤) في المصرية « للذراعين واليدين » وما هنا أحسن

(٥) في النسخة « ضربتين » وهو لحن (٦) في المصرية « والاخرى »

(٧) في المصرية « وقال انه السلام » وهو خطأ

يا أسلم فارحل (١)، قل ثم علمني رسول الله ﷺ التيمم، فضرب بكفيه الأرض ثم نفضهما ثم مسح بهما وجهه حتى أمر على لحيتيه ثم أعادها إلى الأرض فمسح بكفيه الأرض فذلك إحداها بالأخرى ثم نفضهما ثم مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما. ومحدث عن أبي ذر (٢) قال: «وضع رسول الله ﷺ يديه على الأرض ثم نفضهما، ثم مسح وجهه ويديه إلى المرققين». ليس في هذا الخبر إلا ضربة واحدة، ومحدث عن ابن عمر عن النبي ﷺ في التيمم: «ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين» ومحدث عن الواقدي أن رسول الله ﷺ قال: «التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين».

وقالوا: قد صح عن عمر بن الخطاب وعن جابر بن عبد الله وعن ابن عمر، من قتيام وفعلهم أن التيمم ضربتان، ضربة للوجه وضربة للذراعين واليدين، قالوا: والتيمم بدل من الوضوء، فلما كان يجدد الماء للوجه وماء آخر للذراعين وجب كذلك في التيمم، ولما كان الوضوء إلى المرققين وجب أن يكون التيمم القوي هو بدله كذلك. هذا كل ما شقوا به، وكله لاحجة لم فيه.

أما الأخبار فكأها ساقطة، لا يجوز الاحتجاج بشيء منها. أما حديث أبي أمامة قاتنار وبنائه من طريق ابن وهب عن محمد بن عمرو اليافي عن رجل حدثه عن جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن (٣) عن أبي أمامة، ففيه هتان: أحدهما القاسم وهو ضعيف، والثانية أن محمد بن عمرو لم يسم من أخبره به عن جعفر بن الزبير وقد دللنا بعض الناس فقال: عن محمد بن عمرو عن جعفر،

(١) في الأصلين ثم يأسلم فافتسل وهو خطأ في موضعين، لأن اسمه «أسلم» ولأن الأسلم — كما جاء في هذه القصة — كان يخدم رسول الله ﷺ ويرحل له راحته، وأنظر لفظ الحديث مطولا في الإصابة لابن حجر (ج ١ ص ٣٤ و ٣٥).

(٢) في النسخة «من طريق أبي ذر» وما هنا أصح.

(٣) في المصرية «القاسم بن عبد الله» وهو خطأ، بل هو القاسم بن عبد الرحمن الشامي الدمشقي، وهو ثقة وإنما أنكروا عليه الحديث رواها عنه الضعفاء كجعفر بن الزبير، فاطلاق ابن حزم تضعيفه ليس بمجيد.

ومحمد لم يدرك جعفر بن الزبير (١) فسقط هذا الخبر *

وأما حديث عمار قاتنا رويناه من طريق أبان بن يزيد العطار عن قتادة قال :
حدثني محدث (٢) عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبيزي عن عمار ، فلم يسم قتادة من
حدثه ، والاخبار الثابتة كلها عن عمار بخلاف هذا ، فسقط هذا الخبر أيضا *

وأما حديث ابن عمر قاتنا رويناه من طريق محمد بن إبراهيم الموصلي عن محمد بن
ثابت العبدي عن نافع عن ابن (٣) عمر ، ومحمد بن ثابت العبدي ضعيف لا يحتج
بحديثه ، ثم لو صح لكان حجة عليهم ، لأن فيه التيمم في الحضرة للصحيح ، والتيمم
لرد السلام ، وترك رد السلام على غير طهارة ، وهم لا يقولون بشيء من هذا كله ، ومن
المقت احتجاج أمرئ بما لا يراه لاهو ولا خصه حجة ، واحتجاجه بشيء هو أول مخالف
له ، فإن كان هذا الخبر حجة في التيمم (٤) إلى المرقين ، فهو حجة في ترك رد السلام
الا على طهر ، وفي التيمم بين الحيطان في المدينة (٥) لرد السلام ، وإن لم يكن حجة
في هذا (٦) فليس حجة فيما احتجوا به . فإن قالوا : هو على الندب ، قلنا : وكذلك
قولوا في صفة التيمم فيه مرتين وإلى المرقين (٧) أنه على الندب ولا فرق ، فسقط
هذا الخبر أيضا *

وأما حديث الأسلم في غاية السقوط ، لأننا رويناه من طريق يحيى بن
عبد الحميد الخثاعي عن علية (٨) — هو الربيع — عن أبيه عن جده عن

- (١) بل ضعف الحديث إنما جاء من جعفر بن الزبير الدمشقي هذا . قال ابن
حبان : « يروى عن القاسم وغيره أشياء موضوعة وروى عن القاسم عن أبي أمامة
نسخة موضوعة » وقال شعبة : « وضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائة
حديث كذب » (٢) في المصرية « محمد » بدل « محدث » وهو خطأ ظاهر
(٣) رواية محمد بن ثابت العبدي رواها أبو داود (ج ١ ص ١٢٩) والبيهقي (ج ١ ص ٢٠٦)
وانظر الكلام عليها فيها وفي نصب الراية (ج ١ ص ٧٩) وقد ورد عن ابن عمر مرفوعا
من طرق أصح منها (٤) في المصرية « فإن كان في هذا الخبر في التيمم » الخ وهو
خطأ (٥) كلمة « في المدينة » سقطت من البنية (٦) قوله « وإن لم يكن حجة
في هذا » سقطت من البنية (٧) كلمة « أنه » سقطت من البنية
(٨) يضم العين المهملة وتفتح اللامتين بينهما ياء وهو لقب الربيع وهو ضعيف ليس بثقة

الاسلع (١)، وكل من ذكرنا فليسوا بشيء ولا يحتاج بهم •
وأما حديث أبي ذرقانار ورويناه من طريق ابن جريج عن عطاء : حدثني رجل
أن أباً ذر، وهذا كما ترى ، لا ندرى من ذلك الرجل ، فسقط هذا الخبر أيضاً •
وأما حديث ابن عمر الثاني فرويناه من طريق شابة بن سوار عن سليمان بن
داود الحراني (٢) عن سالم ونافع عن ابن عمر ، وسليمان بن داود الحراني ضعيفه
لا يحتاج به •

وأما حديث الواقدي فأسقط من أن يشتغل به ، لانه عن الواقدي وهو مذکور
بالكذب ثم مرسل من عنده ، فسقط كل ما موهوا به من الآثار •

وأما احتجاجهم بما صح من ذلك عن عمر وابن عمر وجابر فقد صح عن عمر وابن
مسعود : لا يتيمم الجنب وإن لم يجد الماء شهراً ، وقد صح عن أبي بكر وعمر وابن
مسعود وأم سلمة وغيرهم المسح على العمامة ، فلم يلتفتوا الى ذلك ، فما الذي جعلهم حجة
حيث يشعرون ولاه ولم يجعلهم حجة حيث لا يشعرون ؟ هذا موجب للنار في
الآخرة وللعار في الدنيا ، فكيف وقد خالف في هذه المسألة عمر وابنه وجابر على
ابن أبي طالب (٣) وابن مسعود وعمار وابن عباس ، على ما نذكر بعد هذا إن شاء
الله تعالى ، فسقط تعلقيهم بالصحابة رضى الله عنهم •

وأما قولهم : إن التيمم بدل من الوضوء ، فيقال لهم : فكان ما ذا ؟ ومن أين

(١) الاسلع هذا في اثبات شخصه وصحته نظر ، لانه لم يرو عنه الا من هذا
الطريق الواهي . وحديثه رواه البيهقي (ج ١ : ص ٢٠٨) والطبراني ، نسب اليه ابن حجر
في الاصابة (ج ١ : ص ٣٤ و ٣٥) وانظر الكلام عليه فيما
(٢) الحراني بالراء ، وفي المصرية — في الموضين — الخداني بالذال وهو خطأ
صحناه من المستدرك ولسان الميزان (ج ٣ : ص ٩٠) والمشتبه (ص ٦٩) وهذا الحديث رواه
الحاكم (ج ١ : ص ١٨٠) وقال انه ذكره في الشواهد يعني لم يحتاج به ، وفيه « سليمان بن
ابي داود الحراني » وكذلك في نصب الراية (ج ١ : ص ٧٩) وما هنا هو الصواب
(٣) عمر ومن عطفوا عليه بالنصب ، وعلى ومن عطفوا عليه بالرفع وفي التيممة
« وجابر وعلى بن ابي طالب » الخ سقط الجميع وهو خطأ

وجب أن يكون البديل على صفة المبدل منه ؟ وإن كن هذا قائم أول مخالف لهذا الحكم الذي قضيت أنه حق ، فأسقطتم في التيمم الرأس والرجلين ، وما فرضان في الوضوء ، وأسقطتم جميع الجسد في التيمم للجنابة ، وهو فرض في الغسل ، وأوجبتم أن يحمل الماء الى الاعضاء في الوضوء ، ولم توجبوا (١) حمل شيء من التراب الى الوجه والذراعين في التيمم ، وأسقط أبوحنيفة منهم النية في الوضوء والغسل وأوجبها في التيمم ، ثم أين وجدتم في القرآن أو السنة أو الاجماع أن البديل لا يكون إلا على صفة المبدل منه ؟ وهل هذا إلا دعوى فاسدة كاذبة ؟ وقد وجدنا الرقة واجبة في الظهار وفي كفارة اليمين (٢) وكفارة قتل الخطأ وكفارة المجامع عمداً نهراً في رمضان وهو صائم — : ثم عوضها تعالى وأبدل من رقة الكفارة صيام ثلاثة أيام ، ومن رقاب القتل والجماع والظهار صيام شهرين متتابعين ، وعوض من ذلك إطعاماً في الظهار والجماع ، ولم يوضه في القتل ، وهكذا في كل شيء . *

قلن قالوا : قسنا التيمم على الوضوء ، قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، وهلا قسم ما يقيم (٣) من اليدين على ما يقطع من اليدين في السرقة ! كما تركتم أن تقيسوا ما يستباح به فرج الحرة في النكاح على ما يستباح به فرج الأمة في البيع ، وقسموه على ما تقطع فيه يد السارق ! لا سيما وقد فرقتم بالنص والاجماع بين حكم التيمم وبين الوضوء في سقوط الرأس والرجلين في التيمم دون الوضوء ، وسقوط الجسد كله في التيمم دون الغسل *

ويقال لم كما جعلتم سكوت الله تعالى عن ذكر الرأس والرجلين في التيمم دليلاً على سقوط ذلك فيه ولم تقيسوه على الوضوء — : فهلا جعلتم سكوته تعالى عن ذكر التحديد الى المرافق في التيمم دليلاً على سقوط ذلك ، ولا تقيسوه على الوضوء ؟ كما فعل أبوحنيفة وأصحابه في سكوت الله تعالى عن دين الرقة (٤) في الظهار ، ولم

(١) هو في الغنية « فلم يوجبوا » وهو خطأ (٢) في الغنية « وفي الظهارة وفي هذه اليمين » وهو خطأ (٣) في الغنية « ما يقيموا » وهو خطأ (٤) في المصرية « عن عتق الرقة » وهو خطأ ، لان الشاهد في مسألة اشتراط

الاسلام في المعتق كما هو ظاهر

يقيسوها على المنصوص عليها في رقبة القتل ، وإذا قسم التيمم للوضوء على الوضوء
فقيسوا التيمم للجنازة على الجنازة ، فموا به الجسد ! ! وهذا ما لا يخلص منه (١)
وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وقد رأى قوم أن التيمم ضربتان ، ضربة للوجه وضربة للكفين
فقط ، واحتجوا بحديث رويناه من طريق حرمي بن عمارة ثنا الحريش بن الخريت (٢)
أخو الزبير بن الخريت ثنا عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين : « نزلت
آية التيمم فضرب رسول الله ﷺ ضربة ومسح بها وجهه ، ثم ضرب على الأرض
أخرى فمسح بها كفيه » (٣) وبحديث رويناه من طريق شبابة بن سوار عن
سليمان بن داود الحراني عن سالم ونافع عن ابن عمر (٤) عن رسول الله ﷺ قال في
التيمم : « ضربة للوجه وضربة للكفين » *

قال علي : وهذا لا شيء ، لأن أحدهما من طريق الحريش بن الخريت وهو
ضعيف ، والثاني من طريق سليمان بن داود الحراني وهو ضعيف *

وعن رأى أن التيمم ضربتان ضربة للوجه والأخرى لليدين والذراعين الى
المرفقين : الحسن البصري وأبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وابن أبي ليلى والحسن
ابن حي والشافعي وأبو ثور ، قالوا (٥) : إلا أن يصح عن رسول الله ﷺ غير ذلك

(١) في التيمم « وهذا مما لا يخلص منه » (٢) الحريش — بفتح الحاء المهملة
وكسر الراء وآخره تين معجمة — والخريت بكسر الحاء المعجمة وتشديد الراء وكسر
وآخره تاء مثاء (٣) نسبة الزيلعي في نصب الراية (ج ١ : ص ٧٩) الى البزار في مسنده
بلفظ غير هذا بتمامه وقال : « قال البزار : لانه يروى عن عائشة الا من هذا الوجه ،
والحريش رجل من أهل البصرة أخو الزبير بن الخريت انتهى : ورواه ابن عدى في
الكامل وأسند عن البخاري أنه قال : حريش بن الخريت فيه نظر ، قال : وأنا لا
أعرف حاله فاني لم أعتبر حديثه » ونقل في التهذيب عن البخاري أنه قال : أرجو أن
يكون صالحا ، وعن يحيى بن معين : ليس به بأس .

(٤) في المصرية « ونافع وابن عمر » وهو خطأ (٥) في التيمم « قالوا » وهو
الظاهر عندى أن يكون القائل بهذا القيد الشافعي وأبو ثور

فنقول به ، واختلف في ذلك عن الشعبي *

وقال ابراهيم : أحب الى أن يكون الى المرفقين ، ولهذا قال مالك ، ولم يرع لي من تيمم الى الكوعين أن بعيد الصلاة إلا في الوقت *

وقد ذهب قوم الى أن التيمم الى المناكب ، واحتجوا بما رويناه من طريق العباس بن عبد العظيم عن عبد الله بن محمد بن أسماء بن عبيد عن عمه جويرية بن أسماء عن مالك بن أنس عن الزهري : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار بن ياسر قل : « تيممنا مع رسول الله ﷺ ف مسحنا بوجوهنا وأيدينا الى المناكب . » ورويناه أيضاً من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد : ثنا أبي عن صالح بن كيسان عن الزهري : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عمار بن ياسر - فذكر نزول آية التيمم قال - : « فقام المسلمون مع رسول الله ﷺ فصرخوا أيديهم الى الأرض ثم رفعوا أيديهم ولم يقبضوا من التراب شيئاً ، فمسحوا وجوههم وأيديهم الى المناكب ، ومس بطون أيديهم الى الأباط » ورويناه من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري : حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار ، وبه كان يقول عمار والزهري ، ورويناه من طريق سليمان ابن حرب الواشحي (١) : ثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني قال : سمعت الزهري يقول : التيمم الى المنكبين *

قال علي : هذا أثر صحيح (٢) إلا أنه ليس فيه نص ببيان أن رسول الله ﷺ أمر بذلك ، فيكون ذلك حكم التيمم وفرضه ، ولانص بيان (٣) بأنه عليه السلام علم بذلك فأقره ، فيكون ذلك ندباً مستحباً ، ولا حجة في فعل أحد دون رسول الله ﷺ ، وإن العجب ليطول ممن يرى انكار عمر على عثمان أن لم يصل الغسل بالرواح الى الجمعة بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم - : حجة في ابطال وجوب الغسل ، وهذا الخبر مؤكد لوجوبه منكر لتركه ، ثم لا يرى عمل المسلمين في التيمم الى المناكب مع

(١) بالثين المعجمة والحاء المهملة ، وواشح بطن من الازد

(٢) في النجدة « هذا أصح » الخ (٣) كلمة « بيان » حذفت من النجدة

رسول الله ﷺ حجة في وجوب ذلك ١١

قال علي : فاذل حجة في شيء من هذه الآثار - وقد اختلف الناس كما ذكرنا - قالوا يجب الرجوع إلى ما اقترض الله الرجوع إليه من القرآن والسنة عند التنازع ، فقلنا فوجدنا الله تعالى يقول : (فقيموا صعيدا طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) فلم نجد الله تعالى ذكر غير اليدين (١) ونحن على يقين من أن الله تعالى لو أراد إلى المرافق (٢) والرأس والرجلين لينه ونص عليه كما فعل في الوضوء ، ولو أراد جميع الجسد لينه كما فعل في الفصل ، فاذل لم يزد عز وجل على ذكر الوجه واليدين فلا يجوز لأحد أن يزيده في ذلك ما لم يذكره الله تعالى ، من القراعين والرأس والرجلين . مسائر الجسد ، ولم يلزم في التيمم إلا الوجه والكفان ، وهما أقل ما يقع عليه اسم يدين ، ووجدنا السنة الثابتة قد جاءت بذلك لا إلا كاذب (٣) المفقة *

كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفريزي ثنا البخاري ثنا محمد (٤) بن كثير أخبرنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ذر - هو ابن عبد الله المرهبي - عن ابن عبد الرحمن بن أبي - هو سعيد - عن أبيه قال قال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب : « تمسكت فأنيت رسول الله ﷺ فقال : يكفيك الوجه والكفان » (٥) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير كلهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق ابن سلمة قال : كنت جالساً مع عبد الله بن مسعود وأبي موسى الأشعري - فذكر الحديث وفيه - فقال أبو موسى لابن مسعود : « ألم تسمع قول عمار : بمثنى رسول

(١) في الاصلين « فلم يجد الله تعالى غير اليدين » ونحن نوقن أنه سقط منها كلمة « ذكر » كما هو ظاهر من سياق الكلام فلذلك زدناها

(٢) في النسخة « إلى المرفقين » (٣) في النسخة « المكاذيب »

(٤) في النسخة « أحمد بن كثير » وهو خطأ

(٥) في الاصلين « والكفان » وهو لحن ، صحناه من البخاري (ج: ١ ص: ٥٢)

الله ﷺ في حاجة فأجبت فلم أجد الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تترغ الحمامة ، ثم أتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، قال : إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا ، ثم ضرب يديه (١) الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمن وظاهر كفيه ووجهه ؟

وبه الى مسلم ثنا عبد الله بن هاشم العبدى ثنا يحيى بن سعيد القطان عن شعبة ثنا الحكم عن زر — هو ابن عبد الله — عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه أن رجلاً أتى عمر بن الخطاب قال : أتى أجبت فلم أجد ماء (٢) ، قال عمر لا تصل ، قال عمار : أما تذكر يا أمير المؤمنين إذا أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماء ، فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتمسكت في التراب وصليت (٣) قال رسول الله ﷺ إنما يكفيك (٤) أن تضرب الأرض بيديك (٥) ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك » وذكر باقي الحديث *

قال علي : في هذا الحديث إبطال القياس ، لأن عمارة قدر أن المسكوت عنه من التيمم للجناية حكمه حكم الفصل للجناية ، إذ هو بدل منه ، فأبطل رسول الله ﷺ (٦) ذلك ، وأعلمه أن لكل شيء حكمه المنصوص عليه فقط ، وفيه أن صاحب قد يهيم ويفسى ، وفيه نص حكم التيمم *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا يحيى بن بكير ثنا الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن الأعرج قال سمعت عمر بن عبد الله بن عباس قال : أقبلت أنا عبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم (٧) بن الحارث بن

(١) في الاصلين « يده » وصحناه من مسلم (ج ١ : ص ١١٠)

(٢) في النسخة « فقال عمر » وفي مسلم (ج ١ : ص ١١٠) « فقال » فقط

(٣) في مسلم « فصليت » (٤) في مسلم « إنما كان يكفيك »

(٥) في مسلم « يديك الأرض » (٦) من قوله « حكم الفصل » الى هنا

سقط من النسخة

(٧) بالتصغير ، وفي النسخة في الموضعين « جهيم » وهو خطأ

الصمة الانصارى قال أبو جهم : « أقبل رسول الله ﷺ من نحو برجل ، فلقبه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه السلام ، ^(١) حتى أقبل على الجدار ففسح بوجهه ويديه ثم رد السلام ^(٢) »

قال أبو محمد : هذا هو الثابت لأحدِيث محمد بن ثابت ^(٣) . وهذا فضل مستحب يعنى التيمم رد السلام فى الحضر ، *

وبهذا يقول جماعة من السلف ، كما روينا عن عطاء بن السائب عن أبى البختري عن على بن أبى طالب قال التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين الى الرسغين ^(٤) ، وروينا عن أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبى مالك الأشجعى قال سمعت عمار بن ياسر يقول : التيمم ضربة للوجه والكفين ، وروينا عن محمد بن أبى عدي حدثنا شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن أبى مالك أنه سمع عمار بن ياسر يقول فى خطبته التيمم هكذا وضرب ضربة للوجه والكفين *

قال أبو محمد : هذا بمحضرة الصحابة فى الخطبة ، فلم يخالفه من حضر أحد ، وعن أحمد بن حنبل حدثني مسكين بن بكير ثنا الأوزاعى عن عطاء أن ابن عباس وابن مسعود كانا يقولان : التيمم للكفين والوجه ، قال الاوزاعى وبهذا كان يقول عطاء ومكحول ، وهو الثابت عن الشعبي وقناة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وبه يقول الاوزاعى وأحمد بن حنبل واسحاق وداود *

قال على : وأما استيعاب الوجه والكفين فما نعلم فى ذلك لمن أوجبه حجة الاقياس ذلك على استيعابهما بالماء *

قال أبو محمد : والقياس باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لأن حكم الرجلين عندنا وعندهم فى الوضوء الفصل ، فلما عوض منه المسح على الخفين سقط

(١) فى البخارى (ج ١ : ص ٥٧) « فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم »

(٢) فى البخارى « ثم رد عليه السلام » (٣) يعنى حديث ابن عمر الذي

مضى من رواية محمد بن ثابت العبدي (٤) فى الجنة « الرصنين » بالصاد ، والرصغ لغة فى الرسخ ،

الاستيعاب عندهم، فيازمهم ان كانوا يدرون ما القياس - أن كذلك لما كان حكم الوجه واليدين في الوضوء التسل ثم عوض منه المسح في التيمم - : ان يسقط الاستيعاب كما سقط في المسح على الخفين، لاسيا ومن أصول أصحاب القياس أن المشبه بالشيء لا يقوى قوة الشيء بعينه *

قال أبو محمد: هذا كله لاشيء، وإنما نوره تزيينهم (١) تناقضهم وفساد أصولهم، وهمد بعضها لبعض، كما نحتاج على كل ملة وكل نحلة وكل قولة بأقوالها الهادم بعضها لبعض، لأنهم (٢) يصححونها كلها، لا على أننا نصحح منها شيئا، وإنما عمدتنا ههنا ان الله تعالى قال: (بلسان عربي ميين) وقال تعالى (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) والمسح في اللغة لا يقتضى الاستيعاب، فوجب الوقوف عند ذلك (٣) ولم يأت بالاستيعاب في التيمم قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب، نعم ولا قياس، فيطل القول به، وعن قال بقولنا في هذا وأنه إنما هو ما وقع عليه اسم مسح فقط: - أبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي (٤) وغيره *

قال أبو محمد: والعجب أن لفظة المسح لم تأت في الشريعة إلا في أربعة مواضع ولا من يد: مسح الرأس، ومسح الوجه واليدين في التيمم ومسح على الخفين والعمامة والحمار، ومسح الحجر الاسود في الطواف، ولم يختلف (٥) أحد من خصوصنا المخالفين لنا في أن مسح الخفين ومسح الحجر الاسود لا يقتضى الاستيعاب، وكذلك من قل منهم بالمسح على العمامة والحمار، ثم نقضوا ذلك في التيمم، فأوجبوا فيه الاستيعاب تحكما بلا برهان، واضطربوا في الرأس، فلم يوجب أبو حنيفة ولا الشافعي فيه

(١) في المصرية « لتزيينهم » وهو خطأ من الناسخ قبيح

(٢) في المصرية « لأنها » وهو خطأ (٣) في التيمم « عنده »

(٤) سليمان هذا هو ابن داود بن علي بن عبد الله بن عباس، تلميذ الشافعي وشيخ البخاري واحمد بن حنبل، قال الشافعي: ما رأيت أعقل من رجلين احمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي وقال احمد: « لو قيل لى اختر للامة رجلا استخلف عليهم، استخلفت عليهم سليمان بن داود »

(٥) في التيمم « فلم يختلف »

الاستيعاب ، وهم مالك بأن يوجه ، وكاد قلّ فضل ، فن أين وقع ^(١) لم تخصّص المسح في التيمم بالاستيعاب بلا حجة ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من لغة ولا من إجماع ، ولا من قول صاحب ولا من قياس ؟ وبالله تعالى التوفيق ^(٢) .

٢٥١ - مسألة - وإن عدم الميت الماء يعم كما يقيم الحى ، لأن غسله فرض ، وقد ذكرنا عن النبي ﷺ أن التراب طهور إذا لم نجد الماء ، فهذا عموم لكل طهور واجب ، ولا خلاف في أن كل غسل طهور *

٢٥٢ - مسألة - ولا يجوز التيمم إلا بالارض ، ثم تنقسم الارض الى قسمين : تراب وغير تراب ، فأما التراب فالتيمم به جائز ، كان في موضعه من الارض ، أو منزوعاً مجسولاً في إناء أو في ثوب أو على يد انسان أو حيوان ، أو نفث غبار من كل ذلك فاجتمع منه ما يوضع عليه الكف ، أو كان في بناء لبن أو طابية ^(٣) أو غير ذلك ، وأما ما عدا التراب من الحصى أو الحصباء أو الصحراء ^(٤) أو الرضراض ^(٥) أو المضاب أو الصفا أو الرخام أو الرمل أو معدن كحل أو معدن زرينخ أو جبار ^(٦) أو حص أو معدن ذهب أو توتيا أو كبريت ^(٧) أو لا زورد أو معدن ملح أو غير

(١) في الغنية « يقع »

(٢) هنا بها مش الغنية ما نصه « قال الشيخ شمس الدين الذهبي : يلزمه على هذا التقدير أن يقول في مسح التيمم بجواز بعض الوجه وبعض الدين كما قال في مسح اليسر من الرأس والحقين ، وما أمكن يقول بهذا أحد !! وكذا بالأصل « وما أمكن » ولعل صوابها : « وما أظن » فتصحفت على الناسخ

(٣) كذا في الاصلين . (٤) كذا فيها . (٥) كذا في المصرية والرضراض الحصى ، والصفى ، وفي الغنية « الرصاص » (٦) بفتح الحيم وتشديد الياء وهو التورة ، وقيل الجبر إذا خلط بالتورة ، وفي المصرية « جبار » وفي الغنية « حيار » وكلاهما خطأ (٧) في الغنية « كبريتا » وهو خطأ

ذلك : — فإن كان في الأرض غير مزال عنها (١) إلى شيء آخر فالتيمم بكل ذلك جائز ، وإن كان شيء من ذلك مزال إلى إناه أو إلى ثوب أو نحو ذلك لم يجوز التيمم بشيء منه ، ولا يجوز التيمم بالآجر فإن روى حتى يقع عليه اسم تراب جاز التيمم به ، وكذلك الطين (٢) لا يجوز التيمم به ، فإن جف حتى يسي تراباً جاز التيمم به ، ولا يجوز التيمم بملح انقصد من الماء كان في موضعه أو لم يكن ، ولا بثلج ولا بورق ولا بحشيش ولا بخشب ولا بغير ذلك مما يحول بين التيمم وبين الأرض .

برهان ذلك قول الله تعالى (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وقال رسول الله ﷺ « وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » وقال عليه السلام « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » وقد ذكرنا كل ذلك بأسناده قبل فأغنى عن إعادته ، فصح أنه لا يجوز (٣) التيمم إلا بما نص عليه الله تعالى ورسوله ﷺ ، ولم يأت النص إلا بما ذكرنا من الصعيد ، وهو وجه الأرض في اللغة التي بها نزل القرآن وبالأرض — وهي معروفة (٤) — وبالتراب فقط فوجدنا التراب سواء كان منزوعاً عن الأرض محولاً في ثوب أو في إناه أو على وجه إنسان أو هرق فرس أو لبد أو كان لبناً أو طابية أو رصاصاً آجر أو غير ذلك (٥) فإنه تراب لا يقطع عنه هذا الاسم ، فكان للتيمم به على كل حال جائزاً ، ووجدنا الآجر والطين قد سقط منهما اسم تراب واسم أرض واسم صعيد فلم يجوز التيمم به ، فإذا روى أو جفف عاد عليه اسم تراب فجاز التيمم به ، ووجدنا سائر ما ذكرنا من الصخر ومن الرمل ومن المعادن ما دامت في الأرض فإن اسم الصعيد واسم الأرض يقع على كل ذلك ، فكان التيمم بكل ذلك جائزاً ، ووجدنا كل ذلك إذا أزيل عن الأرض سقط عنه اسم الأرض واسم

(١) في الجنة أو معدن ملح أو غير ذلك فإن كان في الأرض غير ذلك فإن في الأرض مزال عنها « وهو خلط

(٢) في المصرية « وكذلك التيمم بالطين »

(٣) في المصرية « لا يحل »

(٤) في المصرية « التي هي معروفة »

(٥) في الجنة « أو رصاص لم يجوز غير ذلك » وهو كلام لا معنى له

الصعيد ولم يسم تراباً ، فلم يجز التيمم بشيء من ذلك ، ووجدنا الملح المنعقد من الماء والتلج والحشيش والورق لا يسي شيئاً من ذلك صعيداً ولا أرضاً ولا تراباً ، فلم يجز التيمم به ، وهذا هو الذى لا يجوز غيره *

وفى هذا خلاف من ذلك ان الحسن بن زياد قال ان وضع التراب في ثوب لم يجز التيمم به ، وهذا تفريق لا دليل عليه وقال مالك يتيمم على التلج وروى أيضا ذلك عن أبي حنيفة ، وهذا خطأ ، لأنه لم يأت به نص ولا اجماع

فان قيل : ما حال بينك وبين الارض فهو أرض ، قيل لهم فان حال بينه وبين الارض قتلى (١) أو غنم أو ثياب أو خشب أيكون ذلك من الارض (٢) فيتيمم عليه ؟ وم لا يقولون بذلك ، وقولهم : ان ما حال بينك وبين الارض فهو أرض أو من الارض - قول فاسد لم يوجهه قرآن ولا سنة ولا لغة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس *

قال على : والتلج والطين والملح لا يتوضأ بشيء منها ولا يتيمم ، لأنه ليس بشيء من ذلك يسمى ماء ولا تراباً ولا أرضاً ولا صعيداً ، فإذا ذاب الملح والتلج فصارا ماء جاز (١) الوضوء بهما ، لانهما ماء ، وإذا جف الطين جاز التيمم به لانه تراب *

وقل الشافعي وابويوسف : لا يتيمم الا بالتراب خاصة ، لا بشيء غير ذلك ، فادعوا أن قول رسول الله ﷺ : « وجعلت تربتها لنا طهورا » بيان لمراد الله تعالى بالصعيد ، ولمراده عليه السلام بقوله : « جعلت لى الارض مسجدا وطهورا » *

قل على : وهذا خطأ ، لانه دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل قل عز وجل : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) ، بل كل ما قل عز وجل ورسوله عليه السلام فهو حق ، فقال الله عز وجل : (صعيداً طيباً) وقال رسول الله ﷺ : « الارض مسجد وطهور » وقال عليه السلام : « الارض مسجد وتربتها طهور »

(١) في المصرية « قتلاء » وهو خطأ ، ولم يذكر في الجنية
 (٢) من قوله « فهو أرض قيل لم » حذف من الجنية ، وهو سقط من التاسع
 (٣) في المصرية « فإذا أذيب الملح والتلج فصل مله » وما هنا أحسن

فكل ذلك حق ، وكل ذلك مأخوذ به ، وكل ذلك لا يحمل ترك شيء منه لشيء آخر
فالتراب كله طهور والأرض كلها طهور والصعيد كله طهور ، والآية وحديث جابر فى
عموم الأرض زائد حكما على حديث حذيفة فى الاختصار على التربة ، فلاخذها زائد
واجب ، ولا يمنع ذلك من الاخذ بمحدث حذيفة ، وفى الاختصار على ما فى حديث
حذيفة مخالفة للقرآن ولما فى حديث جابر ، وهذا لا يحمل . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : الصعيد كله يقيم به ، كالتراب والطين والزرنيخ والجير
والكحل والمرداسنج (١) وكل تراب نفث من وسادة أو فراش أو من حنطة أو
شعر : — فالتيمم به جائز وكذلك قال سفيان الثوري : ان كان فى ثوبك أو سرجك
أو بردعتك تراب أو على شجر فتيمم به ، وهذا قولنا . وبالله تعالى التوفيق *

٢٥٣ — مثله — قال الاعشى : يقدم فى التيمم اليدان قبل الوجه ، وقال
الشافعي يقدم الوجه على الكفين ولا بد ، وأباح أبو حنيفة تقديم كل منهما
على الآخر *

قال على : وهذا قول ، لأننا روينا من طريق البخارى عن محمد بن سلام
عن أبي معاوية عن الاعشى عن شقيق عن أبي موسى الأشعري عن عمار بن ياسر :
« أن رسول الله ﷺ عليه التيمم فضرب ضربة بكفه على الأرض ثم نفثها ثم مسح
بها (٢) ظهر كفه بشمله أو ظهر شمله بكفه ثم مسح بها وجهه » فكان هذا حكما
زائدا ، وبيانا أن كل ذلك جائز ، بخلاف الضوء . وبالله تعالى التوفيق *

فمن أخذ بظاهر القرآن فبدأ بالوجه فحسن ، ومن أخذ بمحدث عمار فبدأ
باليدين قبل الوجه فحسن ، ثم استدركتنا قوله عليه السلام : « ابدأوا بما بدأ الله به »
فوجب أن لا يجرى إلا الاجتهاد بالوجه ثم اليدين *

(١) كذا فى المصرية ، وفى التينة « والمراد امسح » والله اعلم

(٢) فى المصرية « بهما » وهو خطأ . انظر البخارى (ج ١ ص ٥٤)

﴿كتاب^(١) الحيض والاستحاضة^(٢)﴾

٢٥٤ - مسئلة^(٣) - الحيض هو الدم الاسود الغليظ الكريه الرائحة خاصة ، ففي ظهر من فرج المرأة لم يجل لها أن تصلى ولا أن تصوم ولا أن تطوف بالبيت ولا أن يطأها زوجها ولا سيدها في الفرج ، الا حتى ترى الطهر ، فاذا رأت أحمر أو كخضلة اللحم أو صفرة أو كدرة أو يابضا أو جفوا^(٤) قد طهرت وفرض عليها أن تنسل^(٥) جميع رأسها وجسدها بالماء ، فإن لم تجد الماء فلتتيمم ثم تصلي وتصوم وتطوف بالبيت ويأتيها زوجها أو سيدها ، وكل ما ذكرنا فهو قبل الحيض وبمده طهر ليس شيء منه حيضا أصلا •

أما امتناع الصلاة والصوم والطواف والوطء في الفرج في حال^(٦) الحيض فاجماع متيقن مقطوع به ، لا خلاف بين أحد^(٧) من أهل الاسلام فيه ، وقد خالف في ذلك قوم من الازارقة حقههم ألا يمدوا في أهل الاسلام^(٨) •
وأما ما هو الحيض ؟ قال يونس بن عبد الله بن مفيث حدثنا قال ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الغشني ثنا محمد ابن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام بن عروة حدثني أبي عن عائشة : « ان فاطمة ابنة أبي حبيش أتت رسول الله ﷺ فقالت : إني أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : ليس ذلك بالحيض ، انما ذلك عرق ، فاذا أقبلت الحيضة فدمي الصلاة ، وإذا أدبرت^(٩) فاغتسلي وصلي » . وهكذا رويناه من طريق حماد بن زيد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن جريج ومعمرو وزهير بن معاوية

-
- (١) كلمة كتاب زدناها من العينة (٢) في العينة زيادة « من الحلى شرح المجلى »
 (٣) في العينة « مسئلة قال ابو محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم الفقيه رضى الله عنه »
 (٤) يقال : جفا الشيء جفواً وجفافاً (٥) في المصرية « ان تنسل » وهو خطأ
 (٦) كلمة « حال » سقطت من العينة (٧) في العينة « من أحد »
 (٨) في العينة « من أهل الاسلام » ، وأما ما هو الحيض « الخ وسقط ما في اثناء ذلك »
 (٩) في العينة « فاذا أدبرت »

وأبي معاوية وعبد الله بن نعيم ووكيع بن الجراح وجريز وعبد العزيز بن محمد القراوردي وأبي يوسف كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. ورويناه من طريق مالك والليث وسجاد بن سلمة وعمرو بن الحارث وسعيد بن عبد الرحمن الجنحى كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ : « إذا أقبلت الحيضة فدى الصلاة ، وإذا ذهبت فاغسلي عنك الدم ثم صلي » وفي بعضها « فتوضئي » *

وحدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو بكر بن أحمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام حدثني محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « استحيضت أم حبيبة بنت جحش فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال عليه السلام : إنها ليست بالحيضة ولكنه عرق ، فإذا أقبلت الحيضة فدى الصلاة ، وإذا أدبرت (١) فاغتسلي وصلي » *

حدثنا أبو سعيد الجمفرى ثنا أبو بكر الأذفرى (٢) المقرئ ثنا أحمد بن محمد بن اسماعيل ثنا الحسن بن غليب (٣) ثنا يحيى بن عبد الله ثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن النذر بن المغيرة عن عروة بن الزبير أن فاطمة بنت أبي حبيش أخبرته : « أنها أتت الى رسول الله ﷺ فشكت اليه الدم ، فقال : إنما ذلك عرق ، فانظري إذا أتاك قرؤك فلا تصلي ، فإذا مر القرء فتطهري ثم صلي من القرء الى القرء » *

فأمر عليه السلام باجتناب الصلاة لأقبال الحيضة ، وبالتسل لا دبارها ، وخطب (٤) بذلك نساء قريش والعرب المارقات بما يقع عليه اسم الحيضة ، فوجب أن يطلب بيان ذلك وما هي الحيضة في الشريعة والقصة ، فوجدنا ما حدثناه حمام ابن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن

(١) في النجدة « فإذا أدبرت »

(٢) كذا في المصرية ، وفي النجدة « أبو بكر بن الأدلوى » بدون أعجام ولم اعرف من هو ولا ماصحة هذه النسبة (٣) بالعين المعجمة مصر وفي النجدة بالهمزة وهو تصحيف (٤) في المصرية « وحاضت » وهو تصحيف

حبل ثنا أبي ثنا محمد بن أبي عدي ثنا محمد بن عمرو - هو ابن حلقة بن وقاص - عن الزهري عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش : « كانت استحيضت فقال لها رسول الله ﷺ : إن دم الحيض اسود (١) يرف ، فإذا كانت ذلك فأسكي عن الصلاة ، وإذا كان الآخر فتوضي ، وصلي ، فثما هو عرق (٢) »

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة ثنا يزيد بن زريع (٣) عن خالد الحذاء عن عكرمة عن عائشة قالت « اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه ، فكانت ترى الصفرة والدم والطمث تحتها (٤) ، وهي تصلي »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلمة المرادي ثنا عبد الله ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وعروة بنت عبد الرحمن كلاهما (٥) عن عائشة زوج النبي ﷺ : « ان أم حبيبة بنت حبيش كانت تحت عبد الرحمن بن عوف (٦) استحيضت سبع سنين ، فاستفتت رسول الله ﷺ في ذلك ، قال رسول الله ﷺ ان هذه ليست بالحيضة ، ولكن هذا عرق فاهتسلي وصلي ، قالت عائشة فكانت تغتسل في مكن في حجرة أختها زينب بنت جحش حتى تملأ حرة الدم الماء »

- (١) في البنية « الحيضة » (٢) الحديث بهذا الاسناد ليس في سند أحمد بن حبل ، وإنما هو فيه من حديث فاطمة باسنادين آخرين انظر السند (ج ٦ ص ٤٢٠ و ٤٦٣ و ٤٦٤) (٣) في البنية « ثا قتيبة بن يزيد بن زريع » وهو خطأ (٤) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٤) : « اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه مستحاضة فكانت ترى الحرة والصفرة ، فربما وضنا الطمث تحتها وهي تصلي » وفي البنية « الطمث » (٥) كلمة « كلاهما » ليست في صحيح مسلم (٦) في مسلم (ج ١ ص ١٠٣) « بنت حبيش حنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت عبد الرحمن بن عوف »

فصح بما ذكرنا أن الحيض إنما هو الدم الأسود وحده وأن الحرة والصفرة
والسكرة عرق وليس حيضاً ، ولا يمنع شيء من ذلك الصلاة *

فإن قيل : إنما هذا لما اتصل بها الدم أبداً ، قلنا فإن اتصل بها الدم بعض
دهرها وانقطع بعضه فما قولكم ؟ ألها هذا الحكم أم لا ؟ فكلهم جمع على أن هذا
الحكم لها ، قلنا لم : حدوا لنا المدة التي إذا اتصل ^(١) بها الدم والصفرة والسكرة
كان لها هذا الحكم الذي أمر به رسول الله ﷺ والمدة التي إذا اتصل بها هذا كله لم
يكن لها ذلك الحكم ، فكان الذي وقفوا عليه من ذلك أن قالت طائفة تلك المدة هي
أيامها المتتادة لها ، وقالت طائفة أخرى : بل تلك المدة هي أكثر من أيامها
المتتادة ^(٢) لها ، فإذا كان ذلك ^(٣) راعوا في أيام عادتھا تكون الدم والا فلا ، قلت
لهم : هاتان دعويان ^(٤) قد سمعناهما ، والدعوى مردودة ساقطة الا برهان ، فهاتوا
برهانكم ان كنتم صادقين ، فقال بعضهم قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « أقدمي
أيام أقرائك ودعي الصلاة » ^(٥) قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ، قلنا : نعم هذا
صحيح ، وإنما أمر عليه السلام بهذا التي لا يتميز دما والذي هو كله ^(٦) أسود متصل ،
برهان ذلك قوله ﷺ التي يتميز دما : « ان دم الحيض أسود يعرف فإذا جاء الآخر فصل
واذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرتي فاغتسلي وصلي واغسل عنك الدم
وصلي » على ما نبين في باب المستحاضة ان شاء الله تعالى *

قال أبو محمد : وهذا لا يخلص لهم منه ، فإن تلقوا بمن روى عنه مثل قولهم ،

(١) في المصرية « اتصلت » وهو خطأ

(٢) في الجنية « فكان الذي وقفوا عليه من ذلك قالت طائفة تلك المدة هي

أكثر » الخ وهذا خطأ (٣) في المصرية « كذلك »

(٤) في المصرية « قلت لم هذا دعويان » وفي الجنية « قلنا لم هذه دعويان »

وكلاهما خطأ (٥) في المصرية « وقدر » وهو خطأ

(٦) في الجنية « التي لا يتميز دما والتي هو كله

مثل مارويناه من طريق علقمة بن أبي علقمة (١) عن أمه كنت أرى النساء يرسلن الى عائشة بالفرجة فيها الكرسف (٢) فيها الصفرة يسألنها عن الصلاة فسمعت عائشة تقول : لا تصلين حتى ترين القصة البيضاء •

قال أبو محمد : ما نعلم لهم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم متعلقا الا هذه الرواية وحدها ، وقد خولف أم علقمة في ذلك عن عائشة ، وخالف هذه الرواية عن أم علقمة غير أم المؤمنين من الصحابة •

فأما الرواية عن عائشة رضى الله عنها فان احمد بن احمد بن عمر بن أنس (٣) قال ثنا عبد بن احمد الهروي أبو ذر ثنا أحمد بن عبدان الحافظ بنيسابور ثنا محمد بن سهل ابن عبد الله المقرئ البصري ثنا محمد بن اسماعيل البخاري — هو جامع الصحيح — قال : قال لنا علي بن ابراهيم ثنا محمد بن أبي الشمال (٤) المطاردى البصري حدثنى أم طلحة قالت : سألت عائشة أم المؤمنين فقالت : دم الحليض بحراني أسود •

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن أبي بكر الهذلي عن معاذة العدوية عن عائشة قالت . ما كنا نعد الصفرة والكدره حيصاً •

ورويانا من طريق أحمد بن حنبل ثنا اسماعيل بن علية ثنا خالد الخذاء عن

(١) في البنية « علقمة بن علقمة » وهو خطأ

(٢) في المصرية « الكرسف » وهو خطأ . والكرسف بضم الكاف والسین المهمة وينها راء ساكنة هو القطن

(٣) في المصرية « احمد بن عفراء بن أنس » وهو خطأ

(٤) في البنية « السالك » وهو خطأ . وابن ابى الشمال هذا ذكره ابن حبان في الثقات فقال وقال البخاري : لا يتابع على حديثه « وأثره هذا رواه العقيلي في الضعفاء من طريق محمد بن المنثري عنه ، نقله في لسان الميزان (ج ٥ ص ١٩٩ و ٢٠٠) وفيه « ان دم الحليض احمر بحراني » قال في المصباح « يقال للدم الخالص شديد الحمرة باحر وبحراني ، وقيل الدم البحراني منسوب الى بحر الرحم وهو عمقها » .

أنس بن سيرين قال : استحيضت امرأة من آت أنس فأمروني فسألت ابن عباس فقال : أما مارأت الدم البحراني فلا تصلى ، فإذا رأت الطهر ولو ساعة من نهار فلتغتسل وتصلى . فلم يلتفت ابن عباس الى اتصال الدم ، بل رأى وأقبح أن ما عدا الدم البحراني فهو طهر ، تصلى مع وجوده ، ولو لم تر إلا ساعة من النهار ، وأنه لا يمنع الصلاة الا الدم البحراني ، وهذا اسناد في غاية الجلالة *

ومن طريق البخارى : حدثنا قتيبة ثنا اسماعيل - هو ابن علي - عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : كنا لا نعد الصفرة والكدرية شيئاً . وأم عطية من المبايعات من نساء الأنصار (١) قديمة الصحبة مع رسول الله ﷺ وقد ذكرنا عن نساء النبي ﷺ (٢) وقاطمة بنت أبي حبيش (٣) وأم حبيبة بنت جحش هذا نفسه ، وكل هذا هو الثابت الصحيح بالأسانيد (٤) العالية الصحيحة . وروينا عن علي بن أبي طالب : إذا رأت بعد الطهر (٥) مثل غسالة الدم أو مثل قطرة الدم من الرغاف فأنما تلك ركضة من ركضات الشيطان فلتنضح بالماء ولتتوضأ وتصل ، فإن كان عبيطاً لاخفاء به فلتدع الصلاة . وعن ثوبان في المرأة ترى البرية (٦) قال : تتوضأ وتصل ، قيل : أشيء تقوله أم سمعته ؟ قال : ففاضت عيناه وقال : بل سمعته *

قال أبو محمد : فهذا أقوى من رواية أم علقمة وأولى ، وقد روى ما يوافق رواية

(١) قوله « من نساء الأنصار » ليس في الجنية

(٢) قوله « وقد ذكر عن نساء النبي صلى الله عليه وسلم » سقط من المصرية

فاحتل الكلام حتى لم يفهم ، وزدناه من الجنية

(٣) في الجنية « وقاطمة بنت أبي جحش وهو خطأ

(٤) في الجنية « والاسانيد » وهو خطأ

(٥) في الجنية « إذا رأت الطهر » بحذف « بعد » وهو خطأ

(٦) كذا في المصرية وفي الجنية « البرية » وكلاهما غير مفهوم ، ولم أجد هذا

الحديث في مسند أحمد ولا في غيره من كتب السنة

أم طعنة عن عمة من رأبها ، وعن ربيعة ويحيى بن سعيد مثل ذلك ، وقد خاف هؤلاء من التابعين من هو أجل منهم ، كسعيد بن المسيب ، وروينا من طريق قتادة عنه في المرأة ترى الصفرة والكمدرة : أنها تقتل وتصلى ، وروينا عن سفيان الثوري عن القمقاع : سألتنا إبراهيم النخعي عن المرأة ترى الصفرة ؟ قال : تتوضأ وتصلى ، وعن مكحول مثل ذلك •

ثان ذكرنا حديث ابن عباس عن النبي ﷺ في القى يأتي امرأته وهي حائض قال : « ان كان الدم عبيطاً فدينار ، وان كان فيه صفرة فنصف دينار » قلنا : هذا حديث لو صح لكانوا قد خافوا ما فيه ، ومن الباطل أن يكون بعض الطبر حجة وبعضه ليس حجة ، فكيف وهو باطل لا يصح ! لأن راويه عبد الكريم بن أبي المخارق وليس بشقة جرحه (١) أيوب السختياني وأحمد بن حنبل وغيرهما •

ثان قالوا : ان حديث ابن أبي عدي اضطرب فيه ، فرة حدث به من حفظه (٢) ، قال : عن الزهري عن عروة عن عائشة ، ومرة حدث به من كتابه فقال : عن الزهري عن عروة عن قاطمة بنت أبي حبيش ، ولم يذكر هذا الكلام أحد غير محمد بن أبي عدي ، قلنا : هذا كله قوة للخبر ، وليس هذا اضطراباً ، لان عروة رواه عن قاطمة وعائشة معاً ، وأدركهما (٣) معاً ، فمأثرة خالته أخت أمه (٤) ، وقاطمة بنت أبي حبيش ابن المطلب بن أسد (٥) ابنة عمه ، وهو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد ابن أسد (٦) ، ومحمد بن أبي عدي الثقة الحافظ المأمون ، ولا يعترض بهذا الا المعتزلة الذين لا يقولون بخبر الواحد ، تملأ على إبطال السنن فسقط كل ما تعلقوا به . والحمد لله رب العالمين •

وقولنا هذا هو قول جمهور أصحابنا •

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد واسحاق وعبد الرحمن

-
- (١) في النجدة « خرج » وهو تصحيف (٢) في النجدة « من لفظه » وهو خطأ
(٣) في النجدة « فأدركهما » وما هنا أصح (٤) لان أمه اسماء بنت أبي بكر الصديق
(٥) في المصرية « أسيد » بالتصغير وهو خطأ (٦) في النجدة بمحذف ابن « أسد »

ابن مهدي: الصفرة والكسرة في أيام الحيض حيض ، وليست في غير أيام الحيض
حيضا ، وقال الليث بن سعد : الدم والصفرة والكسرة في غير أيام الحيض ليس شيء
من ذلك حيضا ، وكل ذلك في أيام الحيض حيض ^(١) وقال مالك وعبيد الله بن الحسن ^(٢) *
الصفرة والكسرة حيض ، سواء كان في أيام الحيض أو في غير أيام الحيض ، وقال أبو
يوسف وعبد: الصفرة والدم فكل ذلك في أيام الحيض حيض ^(٣) وأما الكسرة فهي
في أيام الحيض قبل الحيض ليست حيضا ، وأما بعد الحيض فهي حيض ، وكل ذلك
ليس في غير أيام الحيض حيضا ^(٤) ، على عظيم اضطرابهم في الدم في غير أيام
الحيض ، فإن أبا حنيفة قال: إذا رأت المرأة الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فأكثر
واقطع في أيام حيضها أو اتصل أقل من ثلاثة أيام منها فليس شيء من ذلك حيضا
ولا تنتم بذلك من الصلاة والصوم ، والوطء إلا أن يتكرر ذلك عليها مرتين ويتصل
كذلك فهو حيض منتقل ^(٥) ، قال : فإن رأت الدم قبل أيام حيضها بيومين فأقل
واتصل بها في أيامها ثلاثة أيام فأكثر فهو كله حيض ، ما لم تجاوز عشرة أيام ، قال : فإن
رأت الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فصاعدا وفي أيام الحيض متصلا بذلك ثلاثة
أيام فصاعدا ، فرة قال : كل ذلك حيض ، ومرة قال : أما ما رأت قبل أيامها فليس
حيضا ، وأما ما رأت في أيامها فهو حيض ، وهذه تخالط ناهيك بها ! وقال أبو ثور
وبعض اصحابنا: الصفرة والكسرة في غير أيام الحيض ليستا حيضا ، وفي أيام الحيض
قبل الدم ليستا حيضا ، وأما بعد الدم متصلا به فهما حيض *

قال علي : واحتج هؤلاء بأن قالوا: ما لم يتيقن الحيض فلا يجوز أن تترك الصلاة

(١) في الاصلين « حيضا » وهو لحن (٢) هو عبيد الله بن الحسن النخعي قاضي
البصرة فقيه ثقة . وهو الذي قال ان كل مجتهد مصيب ، وأخذت عليه هذه الطلعة وقيل
انه رجع عنها . وللسنة ١٠٥ ومات سنة ١٦٨ . وفي المصرية « عبدالله » بالتكثير وهو خطأ
(٣) في النسخة « حيضا » وهو لحن (٤) في النسخة « حيض » وهو لحن
(٥) في النسخة « فهو حيض ومنتقل » وهو خطأ

والصوم المتيقن وجوبهما، ولا أن تمنع من الوطء المتيقن تحليله حتى إذا تيقن (١)
 الحيض وحرمت الصلاة والصوم والوطء يتيقن لم يسقط تحريم ذلك الا يتيقن آخره *
 قال على وهذا على غير صحيح البيان، بل هو موهوم، وذلك أن هاتين المقدمتين
 حق، الا أن اليقين الذى ذكروا هو النص، وقد صح النص بأن ما عدا الدم (٢)
 الاسود ليس حيضا، ولا يمنع من صلاة ولا من صوم ولا من وطء، فصارت حجبتهم
 حجة عليهم، وأيضا فللم يكن ههنا هذا النص لما وجب ماقوله، لان الصلاة والصوم
 فرضان قد تيقن وجوبهما والوطء حق قد تيقنت اباحتها في الزوجة والامة المباحة
 والحيض قد تيقن أنه محرم به كل ذلك، فلا يجوز أن يقطع على شيء بأنه حيض محرم
 للصلاة وللصوم وللوطء الا بنص وارد أو بإجماع متيقن، وأما بدعوى مختلف فيها
 فلا، فهذا هو الحق، ولا نص ولا إجماع ولا لغة في أن ما عدا الدم الاسود حيض
 أصلا، وقد صح النص والاجماع واللغة على أن الدم الاسود حيض، فلا يجوز أن
 يسمى حيضا الا ما صح النص والاجماع بأنه حيض، لا ما لا نص فيه ولا إجماع *
 واحتج بعض أهل المقالة الاولى بأن قل لما كان السواد حيضا وكانت الحمرة جزءا
 من أجزاء السواد وجب أن تكون حيضا، ولما كانت الصفرة جزءا من أجزاء الحمرة
 وجب أن تكون حيضا (٣)، ولما كانت الكدرة جزءا من أجزاء الصفرة وجب أن
 تكون حيضا، ولما كان كل ذلك في بعض الاحوال حيضا وجب أن يكون في كل
 الاحوال حيضا *

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه
 عين الباطل، لأنه يمارض بأن يقال له: لما كانت القصة البيضاء طهرا ولمست حيضا
 بإجماع ثم كانت الكدرة بياضا غير ناصع - : وجب أن لا تكون حيضا، ثم لما كانت

(١) في المصرية « إذا لم يتيقن » وهو خطأ

(٢) في المصرية « وقد صح النص فان ما عدا الدم » وفي النجدة « بل ما عدا الدم »

(٣) في النجدة « وجب ان تكون في بعض الاحوال حيضا » وهذه الزيادة.

لا لزوم لها هنا الآن.

الصفرة كسرة مشبهة وجب ان لا تكون حيضاً لما كانت الحمرة صفرة مشبهة وجب ان لا تكون حيضاً ولما كان ذلك في بعض الاحوال — وهو ماكن بعد أكثر أيام الحيض — ليس حيضاً وجب أن يكون في جميع الأحوال ليس حيضاً فهذا أصح من قياسهم ، لأننا لم نساعد قط على ان الحمرة والصفرة والكدره حيض في حل من الاحوال ، ولا في وقت من الأوقات ، ولا جاء بذلك قط نص ولا اجماع ولا قياس غير معارض ولا قول صاحب لم يعارض ، وهم كلهم قد وافقونا على أن كل ذلك ليس حيضاً اذا روي فيما زاد في أيام الحيض ، فبطل قياسهم ، وكان ما جئناهم به — لوصح القياس لا يصح غيره ، وكذلك لا يوافقون على أن الحمرة جزء من السواد ، ولأن الصفرة جزء من الحمرة ، ولا أن الكدره جزء من الصفرة ، بل هي دعوى عارضناهم بدعوى مثلها فسقط كل ما قالوه ، والحمد لله رب العالمين ، وثبت قولنا بشهادة النص والاجماع له .

٢٥٥ — مسألة — فإذا رأت الطهر (١) كما ذكرنا لم تحل لها الصلاة ولا

الطواف بالكعبة حتى تنسل جميع رأسها وجسدها بالماء ، أو تقيم ان عدت الماء أو كانت مريضة عليها في الفصل حرج ، وإن أصبحت صائمة ولم تنسل فاغتسلت أو تيممت — ان كانت من أهل التيمم — بمقدار ما تدخل في صلاة الصبح صح صيامها ، وهذا كله إجماع متيقن ، وقول رسول الله ﷺ : « إذا أدبرت الحيضة فتطهري » وقول الله تعالى : (فإذا تطهرن فأتوهن) وقد أخبر عليه السلام أن الأرض طهور (٢) اذا لم نجد الماء ، فوجب التيمم للحائض عند عدم الماء وفي تأخيرها الغسل والتيمم عن هذا المقدار خلاف نذكره في كتاب الصيام إن شاء الله *

٢٥٦ — مسألة — وأما وطء زوجها أو سيدها لها اذا رأت الطهر فلا يحل إلا بأن تنسل جميع رأسها وجسدها بالماء أو بأن تقيم (٣) ان كانت من أهل التيمم فإن لم تفعل فبأن تتوضأ وضوء الصلاة أو تقيم ان كانت من أهل التيمم ، فإن لم تفعل فبأن تنسل فرجها بالماء ولا بد أي هذه الوجوه الاربعة فلت حل له وطؤها *

(١) في المصرية « الكدره » وهو خطأ (٢) في المصرية « طهورا » وهو الحق (٣) في المصرية « وأن تقيم » وما هنا أحسن

برهان ذلك قول الله تعالى (ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تربعن حتى يطهرن فإذا طهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) بقوله : (حتى يطهرن) معناه حتى يحصل لمن الطهر الذي هو عدم الحيض ، وقوله تعالى : (فإذا طهرن) هو صفة فلهن وكل ما ذكرنا يسى في الشريعة وفى الفنة تطهراً وطهوراً وطهراً ، فأى ذلك فلت قد تطهرت : قال الله تعالى : (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) فجاء النص والاجماع بأنه غسل الفرج والدبر بالماء . وقال عليه السلام : « جئت لى الارض مسجداً وطهوراً » فصيح أن التيمم للجنازة وللحدث طهور . وقال تعالى : (وان كنتم جنبا فاطهروا) وقال عليه السلام : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور) يعنى الوضوء »

ومن اقتصر بقوله تعالى : (فإذا تطهرن) على غسل الرأس والجسد كله دون الوضوء ودون التيمم ودون غسل الفرج بالماء فقد قفأ مالا علم له به ، وادعى أن الله تعالى أراد بعض ما يقع عليه كلامه بلا برهان من الله تعالى .
ويقال لم : هلا قلتم هذا فى الشفق (١) ؟ اذ قلتم أى شىء توقع عليه اسم الشفق فبرؤيه تدخل صلاة التيمم ، فرة تحملون اللفظ على كل ما يقتضيه ، ومرة على بعض ما يقتضيه بالدعوى والمهور .

فلن قل اذا حاضت حرمت باجماع فلا تحمل الا باجماع آخر ، قلنا هذا باطل ، ودعوى كاذبة ، لم يوجبها لا نص ولا اجماع ، بل اذا حرم الشىء باجماع ثم جاء نص يبيحه فهو مباح ، ما نبألى أجمع على اباحته أم اختلف فيها ، ولو كانت قضيتكم هذه صحيحة لبطل بها عليكم أكثر أقوالكم ، فيقال لكم : قد حرمتم الصلاة على المحدث والمجنب باجماع ، فلا تحمل لهما الا باجماع ولا تميزوا للمجنب (٢) أن يصلى بالتيمم ولو عدم الماء شهراً فلا اجماع فى ذلك ، بل عمر بن الخطاب وابن مسعود وابراهيم والاسود لا يميزون له الصلاة بالتيمم ، وأبطلوا صلاة من تروأ ولم يستنشق

(١) فى العجبة « فى الشفق » وهو خطأ يغسد المنى
(٢) من قوله « فيقال لكم » الى هنا سقط من العجبة

لأنه لا إجماع في صحتها (١) وأبطلوا صلاة من توضأ بفضل امرأة (٢) ومن لم يتوضأ بما مست النار ، وهذا كثير جداً ، وكذلك القول في الصيام والزكاة والحج وجميع الشرائع ، فصح أن قضيتهم (٣) هذه في غاية الفساد في ذاتها ، وفي غاية الإفساد قولهم •

قال علي : وعن قال بقولنا في هذه المسألة عطاء وطاوس ومجاهد ، وهو قول أصحابنا •

وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن كانت أيامها عشرة أيام فبأنقطاع العشرة الأيام يحل له وطؤها ، اغتسلت أو لم تغتسل ، مضى لها وقت صلاة (٤) أو لم يمض توضأت أو لم تتوضأ ، تيممت أو لم تتيمم ، غسلت فرجها أو لم تغسله ، فإن كانت أيام حيضها أقل من عشرة أيام لم يحل له أن يطأها إلا بأن تغتسل أو يمضى لها وقت ادنى صلاة من طهرها فإن مضى لها وقت صلاة واحدة طهرت فيه أو قبله ولم تغتسل فيه فله وطؤها ، وإن لم تغتسل ولا تيممت ولا توضأت ولا غسلت فرجها فإن كانت كتابية حل له وطؤها إذا رأت الطهر على كل حال •

وهذه أقوال نحمد الله على السلامة منها ، ولم يرو عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسألة شيء ، ولا نعلم أيضاً (٥) عن أحد من التابعين إلا عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والزهري وربيعة المنع من وطئها حتى تغتسل ولا حجة في قولهم لو انفردوا ، فكيف وقد عارضهم من هو مثلهم . وبالله تعالى التوفيق •

- (١) قوله « وأبطلوا صلاة من توضأ » ولم يستشق لأنه لا إجماع في صحتها « سقط من الجنية (٢) في المصرية « بفضل امرأته » وما هنا أصح (٣) في المصرية « قضيتكم » وما هنا أنسب لسياق الكلام (٤) في المصرية « وقت الصلاة » وما هنا أحسن (٥) في المصرية « ولا يعلمه أحد أيضاً » وما هنا أقرب إلى الصواب ، فليس من عادة ابن حزم أن يحزم بمثل هذه العوى العريضة : أنه لا يوجد أحد من الناس يعلم قولاً عن واحد من التابعين في هذه المسألة إلا ما علمه هو فقط

وكم من مسافة خالفوا فيها أكثر عدداً (١) من هؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم فيها مخالف ، وقد ذكرنا منها كثيراً قبل ، ونذكر ان شاء الله عز وجل من ذلك الرواية عن عمرو بن عبد الله بن عباس وأنس وأبي هريرة وعبد الله بن عمر ونافع بن جبير : لا تجوز الصلاة في مقبرة ولا الى قبر (٢) ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة ، نفالقوم بأرائهم ، إذ عن أبي بكر وثابت بن قيس وأنس : الفخذ ليست عورة (٣) ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة ، نفالقوم ، ومثل ذلك كثير جداً *

ولو أن الله تعالى أراد بقوله : (تطهرون) بعض ما يقع عليه اللفظ دون بعض لما أغفل رسول الله ﷺ بيان ذلك ، فلما لم يخص (٤) عليه السلام ذلك وأحالنا على القرآن أيقنا قطعاً بأن الله عز وجل لم يرد بعد ما يقتضيه اللفظ دون بعض فان قالوا قولنا أحوط ، قلنا حاشا لله ، بل الاحوط أن لا يحرم عليه ما أحله الله عز وجل من الوطء بغير يقين فان قالوا : لا يحمل له وطؤها إلا بما يحمل لها الصلاة ، قلنا هذه دعوى باطل منتقضة ، أول ذلك أنها لا برهان على صحتها ، والثاني أنه قد يحمل له وطؤها حيث لا تحمل لها الصلاة ، وهو كونها مجنبة ومحدثة ، والثالث أن يقال لهم : هلا قلتم لا يحمل له وطؤها إلا بما يحمل لها به الصوم وهو يحمل لها عندهم برؤية الطهر فقط فهذه دعوى يدعى !!
فان قال بعضهم : وجدنا التحريم يدخل بأدق الأشياء (٥) ، ولا يدخل التحليل إلا بأغلظ الأشياء ، كنعكاح مانكح الآباء ، يحرم بالعقد ، وتحليل المطلقة ثلاثاً لا يحمل لها إلا بالعقد والوطء ، قلنا ليس كما قلتم ، بل قد خالفتم قضيتكم هذه على فسادها وبطلانها فتركتم أغلظ الأشياء مما قلتم غيركم وهو الاجتناب ، فان الحسن البصري لا يرى المطلقة ثلاثاً تحمل إلا بالعقد والوطء والانزال ولا بد ، وسعيد بن

(١) في النجبة « الأكثر عدداً » (٢) في النجبة « في حفرة ولا الى قبر »

(٣) في المصرية « الفخذ ليس عورة » وهو خطأ لأن الفخذ مؤنثة

(٤) في النجبة « فلم يخص » بحذف « لما » وهو خطأ

(٥) في النجبة « بأدق الاشياء » وهو تصحيف

السبب يرى أنها تحمل بالقدح قط وان لم يكن وطء ولا دخول ، ثم يقال لم : قد وجدنا التحليل يدخل بأذن الاشياء (١) وهو فرج الاجنبية التي في وطئه دخول للنار ، وباحة الدم بالرجم والشهرة بالسياط ، فانه يحمل بثلاث كلمات أو كلمتين : انكحني ابنتك ، قال : قد انكحتها أو تلفظ هي بالرضا والولي بالأذن (٢) وبأن يقول سيد الأمة : هي لك هبة ، ووجدنا التحريم لا يدخل الا بأغلظ الاشياء وهو طلاق الثلاث أو انقضاء أمد العدة ، ووجدنا تحريم الريبة (٣) لا يدخل الا بالقدح والدخول والا فلا فظهر أن التي قاله تخطيط ، وقول بالباطل في الدين ، والحق من هذا هو أن التحريم لا يدخل الا بما يدخل به التحليل ، وهو القرآن أو السنة ولا مزيد . وبالله تعالى التوفيق *

٢٥٧ مسألة — وقد تقضى الحائض اذا ظهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام حيضها ، وتقضى صوم الايام التي مرت لها في أيام حيضها ، وهذا نص بجمع لا يختلف فيه أحد *

٢٥٨ مسألة — وان حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن صلت تلك الصلاة سقطت عنها (٤) ولا اعادة عليها فيها ، وهو قول أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابنا ، وبه قال محمد بن سيرين وحماد بن أبي سليمان ، وقال النخعي والشعي وقناة واسحاق : عليها القضاء ، وقال الشافعي إن أمكنها أن تصلبها فليها القضاء *

قال علي : برهان قولنا هو أن الله تعالى جعل للصلاة وقتاً محدوداً أوله وآخره وصح أن رسول الله ﷺ صلى الصلاة في أول وقتها وفي آخر وقتها ، فصح أن المؤخر لها

(١) في البنية « قد وجدنا التحليل بأذن الاشياء »

(٢) كلمة « بالأذن » محذوفة في البنية (٣) في البنية « الزينة » وهو خطأ

(٤) في البنية « وان حاضت امرأة في أول الوقت ولم تكن صلاة سقطت عنها »

الخ وهو سقط ضاع به كثير من معنى الكلام ، وما هنا هو الصواب

الى آخر وقتها ليس عاصياً ، لأنه عليه السلام لا يفعل المضيئة ، فذ ليست عاصية فلم تتمين الصلاة عليها بعد ، ولما تأخيرها ، فإذا لم تتمين عليها حتى حاضت فقد سقطت عنها ، ولو كانت الصلاة تجب بأول الوقت لكان من صلاحها بعد مضي مقدار تأديتها من أول وقتها قاضياً لها لا مصلياً ، ولفسناً بتأخيرها عن وقتها ، ومؤخراً لها عن وقتها ، وهذا باطل لا اختلاف فيه من أحد . *

٢٥٩ - مسألة فإن ظهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها الفسل والوضوء حتى يخرج الوقت ، فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها ، وهو قول الأوزاعي وأصحابنا ، وقال الشافعي وأحمد : عليها أن تصلي . قل أبو محمد : برهان صحة قولنا أن الله عز وجل لم يبيح (١) الصلاة إلا بطهور ، وقد حد الله تعالى للصلوات أوقتها ، فإذا لم يمكنها الطهور وفي الوقت بقية فتحن على يقين من أنها لم تكاف تلك الصلاة التي لم يحل لها أن تؤديها في وقتها . *

٢٦٠ - مسألة - والرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء ، حاشا لإيلاج في الفرج ، وله أن يشفر ولا يوج وأما الدبر فغرام في كل وقت . *
وفي هذا خلاف فروينا عن ابن عباس أنه كان يعتزل فراش امرأته إذا حاضت وقال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب وعطاء - إلا أنه لا يصح عن عمر - وأبو حنيفة (٢) ومالك والشافعي : له ما فوق الإزار من السرة فصاعداً الى أعلاها ، وليس له ما دون ذلك . *

فأما من ذهب مذهب ابن عباس فانه احتج بقول الله تعالى . (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن)

(١) في المصرية « لم يجتج » وبمحذف « الصلاة » وهو خطأ غريب

(٢) في المصرية « وقال أبو حنيفة » وهو خطأ ، لانه يكون قول عمر وسعيد وعطاء محذوفاً ، مع أن المراد أنهم هم وأبو حنيفة ومالك والشافعي قالوا : له ما فوق الإزار الخ الا ان هذا لم يصح عن عمر ، وهذا ظاهر من سياق كلام المؤلف

وبحديث رويناه من طريق أبي داود عن سعيد بن عبد الجبار (١) عن عبد العزيز
الهراردي (٢) عن أبي اليمان عن أم ذرة (٣) عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كنت
إذا حضت نزلت من المائل (٤) على الخصر فلم يقرب رسول الله ﷺ ولم يثن مني
حتى نظير () » *

قال أبو محمد : وأما هذا الخبر فإنه من طريق أبي اليمان كثير بن اليمان الرحال
وليس بالمشهور ، عن أم ذرة وهي مجعولة فقط (٦) وأما الآية فهي (٧) موجبة لفعل بن
عباس ، إلا أن يأتي بيان صحيح عن رسول الله ﷺ فيوقف عنده ، فأرجأنا
أمر الآية ، *

ثم نظرنا فيما احتج به من ذهب الى ما قال به أبو حنيفة ومالك ، فوجدناهم
يحتجون بخبر رويناه من طريق ابن وهب عن محمرة بن بكير عن أبيه عن كريب
مولى ابن عباس سمعت ميمونة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يضطجع
معي وأنا حائض ويبقى وبينه ثوب » ، *
وبحديث آخر رويناه من طريق الليث بن سعد عن الزهري عن حبيب مولى

-
- (١) في العينة « سعيد بن الجباب » وهو خطأ
(٢) براه بن ينيها ألف وواو ، وفي المصرية « الداوردي بحذف الراء الاولى
وهو خطأ (٣) بفتح الذال المعجمة وفي الاصلين بالذال المهملة وهو تصحيف
(٤) في المصرية « على المائل » وفي العينة « عن المائل » وكلاهما خطأ صحاح
من أبي داود (ج ١ ص ١١٠) والمائل بالياء المثلثة الفرائس .
(٥) في المصرية « فلم يقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يثن مني حتى
يطهر » وفي العينة « ولم يثن مني حتى يطهر » وكلاهما خطأ صحاح من أبي داود
(٦) ان جعلها ابن حزم فقد عرفها غيره فأبو اليمان ذكره ابن حبان في
الثقات وام ذرة هي مولاة عائشة روى عنها ابن المنكر وأبو اليمان هذا وعائشة بنت
سعد فارتفعت حياء عنها وذكرها ابن حبان في الثقات وقال السجلى « تابية ثقة »
فارتفعت حياء وصفها . (٨) في المصرية « فهو » وهو خطأ
(٣٣٣ - ج ٢ المحلى)

عروة عن ندية مولاة ميمونة : « ان رسول الله ﷺ كان يياشر المرأة من نساءه وهي حائض اذا كان عليها لذار يبلغ انصاف الفخذين (١) أو الركبتين وهي عتجرة (٢) »
 ومحدث روينا من طريق أبي خليفة عن مسدد عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن عائشة : « انها كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهي حائض وفيهما ثوب » *

ومحدث روينا عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو المجلي أن قرأ سألوا عمر فقال : « سألت رسول الله ﷺ ما يحمل للرجل من امرأته حائضاً ؟ قال رسول الله ﷺ : لك ما فوق الأزار ، لا تطلن الى ما تحته حتى تطهر » ، وروى أيضاً عن أبي اسحاق عن عمرو بن مولى عمر مثله ، وعن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن مغول عن عاصم بن عمرو : ان عمر مثله (٣) وروينا أيضاً عن مسدد عن أبي الاحوص عن طارق بن عبد الرحمن عن عاصم بن عمرو ، *

ومحدث روينا من طريق هرون بن محمد بن بكارتنا مروان — يعني ابن محمد — ثنا الهيثم بن حميد ثنا العلاء بن الحارث (٤) عن حرام بن حكيم (٥) عن عمه : « أنه سأل رسول الله ﷺ : ما يحمل لي من امرأتى وهي حائض ؟ قال : لك ما فوق الأزار » *

ومحدث روينا من طريق هشام بن عبد الملك البرقي (٦) عن بقية بن الوليد

(١) في الجنية « الفخذ » وهو خطأ (٢) في الأصل بالراء وفي الجنية « عتجرة » وكل خطأ ، والحجز المنع والحاجز الحائل أى تشد الأزار على وسطها وفي أبي داود (ج ١ ص ١٠٩) « أو الركبتين تحتجز به » .

(٣) في المصرية « عن عاصم بن عمرو ان مثله » وهو خطأ

(٤) العلاء بالعين المهملة . وفي الجنية « الجلاء » بالميم وهو خطأ

(٥) حرام بفتح الحاء والراء المهملتين ، وعمه هو عبد الله بن سعد بن الحكم الانصاري وقد روى أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . انظر مسند احمد (ج ٤ ص ٣٤٧ وج ٥ ص ٢٩٣) وطبقات ابن سعد (ج ٢ ص ١٩٣) وليس فيها هذا الحديث

(٦) شيخ الباء والزاي وآخره نون ثم ياء النسبة

عن سميد بن عبد الله الأخطش (١) عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي - هو ابن قرط أمير حمص - عن معاذ بن جبل : « سألت رسول الله ﷺ عما يحمل للرجل من امرأته وهي حائض ؟ قال : ما فوق الأزار ، والتشف عن ذلك أفضل » •

وبحديث رويناه من طريق عبد الرحيم بن سليمان ثنا محمد بن كريب عن ابن عباس أنه سئل عما يحمل من المرأة وهي حائض لزوجها ؟ قال : ممحنا والله أعلم أن كان قاله رسول الله ﷺ فهو كذلك : يحمل ما فوق الأزار •

وبخبر رويناه من طريق محمد بن الجهم عن محمد بن الفرغ (٢) عن يونس بن محمد ثنا عبد الله بن عمر عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة : « إن رسول الله ﷺ سئل ما يحمل للرجل من امرأته ؟ قال : ما فوق الأزار » •

فنظرنا في هذه الآثار فوجدناها لا يصح منها شيء ، أما حديثنا ميمونة فأحدهما عن مخزومة بن بكير عن أبيه ولم يسمع من أبيه ، وأيضاً فقد قل فيه ابن معين : مخزومة هو ضعيف ليس حديثه (٣) بشيء والآخر من طريق ندبة وهي مجهولة لا تعرف ، وأبو داود يروي هذا الحديث عن الليث قال : قل ندبة بفتح النون والهمال ومصر يرويه ويقول : ندبة بضم النون واسكان الهمال ، ويونس قول بديعة ، بالباء المضموه والهمال المفتوحة والياء المشددة ، كلهم يرويه عن الزهري كذلك ، فسقط خبرا ميمونة •

وأما حديثنا عائشة فأحدهما من طريق عمر بن أبي سلمة ، وقد ضمه شعبة ولم

(١) الأخطش بالثين المعجمة والطاء المهملة والثين المعجمة ، وفي التنية بالين المهمة وهو تصحيف ، وسميد هذا اختلف في اسمه فقيل سعد وقيل سيد .

(٢) بالجيم وفي الاصلين بالحاء المهملة وهو تصحيف

(٣) أما أنه لم يسمع من أبيه فتم ، وقيل أنه سمع منه حديثاً واحداً هو حديث الوتر ، وأما أنه ضعيف فلا ، فقد وثقه مالك واحمد وابن الدني وابن سعد وغيرهم •

يوتقه أحد (١) فسقط ، وأما الثانى : فن طريق عبد الله بن عمر وهو المصري الصغير ، وهو متفق على ضعفه ، أما الثقة أخوه عبيد الله ، فسقط حديثنا عائشة .
وأما حديث عمر بن قن أبا اسحاق لم يسمه من غير مولى عمر ، هكذا روينا من طريق زهير بن حرب : ثنا عبد الله بن جعفر المحرمي (٢) ثنا عبيد الله بن عمرو الجزري (٣) عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو عن غير مولى عمر عن النبي ﷺ فذكر هذا الحديث نصاً ، فسقط اسناده لأن عاصم بن عمرو لم يسمه من عمر بل رواه كما ذكرنا منقطعاً عن عمر ، وروينا أيضاً عن زهير بن معاوية عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو الشامي عن أحد الثفر الذين أتوا عمر فذكر هذا الحديث بنصه ، وروينا أيضاً من طريق شعبة قال : سمعت عاصم بن عمرو (٤) البجلي يحدث عن رجل عن القوم (٥) الذين سألوا عمر فذكر الحديث نفسه قائماً رواه عاصم عن رجل مجهول عن مجهولين ، فسقط جملة .
ثم نظرنا في حديث حرام بن حكيم عن عمه فوجدناه لا يصح ، لأن حرام بن

(١) كيف هذا وقد روى عن ابن معين انه صح له حديثا ، وقال ابن حنبل صالح ثقة ان شاء الله ، وقال ابن عدى : حسن الحديث لا بأس به 11 ولعل قول ابن عدى هو اعدل ما قيل فيه

(٢) بفتح الميم واسكان الحاء المسجدة وتخفيف الراء المفتوحة وأظن ان ذكر « المحرمي » هنا خطأ من ابن حزم لأن المحرمي هنا مات سنة ١٧٠ وعبيد الله بن عمرو الجزري مات سنة ١٨٠ فبعد أن يروى المحرمي عنه ولم يذكر أحد أنه روى عنه ، والظاهر ان صوابه « عبد الله بن جعفر الرقي » وهو المعروف بالرواية عن عبيد الله بن عمرو ، ومات الرقي سنة ٢٢٠

(٣) هو عبيد الله بن عمرو ابو وهب الجزري الرقي . وفي المصرية « الجوزي » وهو خطأ

(٤) في المصرية « البلخي » وهو خطأ

(٥) في اليمنية « عن العوام » وما هنا أصح

حكيم ضيف ، وهو القوي غسل الأثني من المني (١) ، وأيضاً فإن هذا الخبر رواه عن حرام مروان بن محمد وهو ضيف (٢) •

ثم نظرنا في حديث ماذا فوجدناه لا يصح ، لأنه عن جبة وليس بالقوي ، عن سميد الأعطش (٣) وهو مجهول ، مع ما فيه من أن التمتع عن ذلك أفضل ، وم لا يقولون بهذا •

ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه لم يحقق اسناده ، فسقطت هذه الأخبار كلها ولم يجز التعلق بشيء منها (٤) •

ثم نظرنا فيما قلناه فوجدنا الصحيح عن ميمونة وعائشة أمي المؤمنين رضي الله عنهما هو ما روياه من طريق عبد الله بن شداد عن ميمونة : « كان رسول الله ﷺ يباشر نسائه فوق الإزار وهن حيض » وما روياه من طريق عبد الرحمن بن الأسود وأبراهيم النخعي كلاهما عن الأسود عن عائشة : « أنه عليه السلام كان يأمرها أن تنزل في فور حيضها ثم يباشرها ، وأيمك بملك إربه (٥) كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه » •

(١) في العينة هنا في الموضعين « حزام » بالزاي وكذلك في طبقات ابن سعد (ج ٧ ص ٢١٩٣) وهو تصحيف . وفي ابن سعد أيضاً « حزام » بن معاوية وقد فرق البخاري بين حرام بن حكيم وحرام بن معاوية ، قال الخطيب . وم البخاري في ذلك لأنه رجل واحد اختلف على معاوية بن صالح في اسم أبيه . وحرام هذا وثقه السجلي ودحيم وابن حبان ، قال ابن حجر في التهذيب : « وقد ضعفه ابن حزم في المحلى بغير مستند » (٢) مروان بن محمد هو الاسدي الطاطري — بفتح الطاءين المهملتين — وهو ثقة . قال ابن حجر « ضعفه أبو محمد بن حزم فأخطأ لأننا لانسلم له سلفاً في تضعيفه الا ابن قانع وقول ابن قانع غير مقنع »

(٣) في العينة « الأعطش » بإعمال العين وهو تصحيف

(٤) ثم هو ضيف لأن في اسناده محمد بن كريب ، قال احمد والبخاري « منكر الحديث »

(٥) في العينة « إربه » بإلواء المتأخرة وهو تصحيف ، والأرب بكسر الهمزة وإلواء

الموحدة هو العضو والمعنى أنه يملك نفسه عن الوقوع في محذور تدعو إليه شهوة فهو يقيمها

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عمرو بن منصور ثنا هشام بن عبد الملك - هو الطيالسي - ثنا يحيى بن سعيد - هو القبطان - حدثني جابر بن صبح قال سمعت خلاص بن عمرو يقول سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: «كنت أنا ورسول الله ﷺ في الشمار الواحد وأنا حائض قلن أصابه متى شيء غسله لم يمتد إلى غيره وصلى فيه ثم يعود معي» (١) • •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن أيوب عن عكرمة عن بعض أزواج رسول الله ﷺ: «أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئاً أتى على فرجها ثوباً» (٢) • •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا حماد بن سلمة (٣)، ثنا ثابت - هو البناني - عن أنس بن مالك: «أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يواكلوها ولم يجامعوهن في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ عن ذلك، فأنزل الله تعالى (ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض) إلى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ: اصنعوا كل شيء إلا النكاح» • •

فكان هذا الخبر بصحته وبيان أنه كان أنزل الآية هو البيان عن حكم الله تعالى في الآية، وهو القس لا يجوز تصديه، وأيضاً فقد يكون الحيض في اللغة موضع الحيض وهو الفرج، وهذا فصيح معروف، فتكون الآية حينئذ موافقة للخبر

(١) هذا الحديث في النسائي (ج ١ ص ٥٤) عن محمد بن النضر عن يحيى بن سعيد ولم أجده فيه بالاسناد الذي هنا ورواه أبو داود عن مسدد عن يحيى (ج ١ ص ١١٠)
 (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ١١١) ونقل شارحه عن الفتح أنه قال «إسناده قوى»
 (٣) من أول قول «ثنا عمرو بن منصور ثنا هشام بن عبد الملك» في حديث أحمد بن شعيب النسائي الذي قبل هذا بحديث إلى هنا سقط من النسخة اليمنية وهو خطأ

المذكور ، ويكون معناها : فاعتزلوا النساء في موضع الحيض ، وهذا هو الذي صح من جاء عنه في ذلك شيء من الصحابة رضى الله عنهم ، كما روينا عن أيوب السختياني عن أبي مشر عن إبراهيم النخعي عن مسروق قال : سألت عائشة : ما يعمل لى من امرأتى وحى حائض ؟ قالت كل شيء إلا الفرج ، وعن علي بن أبي طلحة (١) عن ابن عباس (فاعتزلوا النساء في الحيض) (٢) قال : اعتزلوا نكاح فروجهن ، وهو قول أم سلمة أم المؤمنين ومسروق والحسن وعطاء وإبراهيم النخعي والشعمي ، وهو قول سفیان الثوري ومحمد بن الحسن والصحيح من قول الشافعي ، وهو قول داود وغيره من أصحاب الحديث •

قال أبو محمد : وقال من لا يبالي بما أطلق به لسانه : إن حديث عمر - الذي لا يصح - ناسخ لحديث أنس - الذي لا يثبت غيره في معناه - قال : لأن حديث أنس كان متصلا بنزول الآية •

قال علي : وهذا هو الكذب بعينه وقهو مالا علم له به ، ولو صح حديث عمر فمن له أنه كان بعد نزول الآية ؟ ولعله كان قبل نزولها ، فاذ ذلك ممكن هكذا فلا يجوز القطع بأحدهما ، ولا يجوز ترك يقين ما جاء به القرآن وبينه رسول الله ﷺ أثر نزول الآية لظن كاذب في حديث لا يصح ، مع أن الحديثين الثابتين اللذين رويناها : أحدهما عن الأعشى عن ثابت بن عبيد (٣) عن القاسم بن محمد عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لها : ناوليني الخمرة من المسجد ، قالت قلت : انني حائض ،

(١) في التهذيب في ترجمة علي بن طلحة أنه روى عن ابن عباس ولم يسمع منه
(٢) في النجاة « وعن علي بن أبي طالب قال » (اعتزلوا النساء في الحيض) الخ
فحله من كلام علي بن أبي طالب بدلا من ابن عباس وحذف علي بن أبي طلحة وأسقط الفاء من لفظ الآية ، ونحن نرجح ما هنا لأن هذا الأثر رواه الطبري في تفسيره (ج ٢ : ٢٢٥) عن علي عن ابن عباس .

(٣) هو ثابت بن عبيد الانصاري مولى زيد بن ثابت . وفي المصرية « ثابت عن عبيد » وهو خطأ

قال رسول الله ﷺ : ان حيضتك ليست في يدك « (١) وروينا الآخر من طريق يحيى بن سعيد القطان عن يزيد بن كيسان وأبي حازم عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ كان في المسجد قال : يا عائشة ناوليني الثوب قالت : اني حائض ، قال : إن حيضتك ليست في يدك فما دليل أن لا يجتنب إلا الموضع القى فيه الحيضة وحده . والله تعالى التوفيق »

٣٦١ - مسألة - ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض ، هذا لا خلاف فيه من أحد ، حاشا الطواف بالبيت ، فإن النساء تطوف به ، لأن النهي ورد في الحائض ولم يرد في النفاء (وما كان ربك نسياً) ثم استدركنا فأرينا أن النفاس حيض صحيح ، وحكمه حكم الحيض في كل شيء . قول رسول الله ﷺ لعائشة : « أنفست ؟ قالت : نعم » فسي الحيض فاسماً ، وكذلك الفصل منه واجب باجماع .

٣٦٢ - مسألة - وجائز للحائض والنفاء أن يتزوجا وأن يدخل (٢) المسجد وكذلك الجنب ، لانه لم يأت نهى عن شيء من ذلك ، وقد قال رسول الله ﷺ : « المؤمن لا ينجس » وقد كان أهل الصفة يبيتون في المسجد بمحضرة رسول الله ﷺ ، وهم جماعة كثيرة ولا شك (٣) في أن فهم من يحتلم ، فأنهوا قط عن ذلك .

وقال قوم : لا يدخل المسجد (٤) الجنب والحائض إلا مجتازين ، هذا قول الشافعي ، وذكرنا قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقرأوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغسلوا) فادعوا أن زيد بن أسلم أو غيره قال (٥) . معناه لا تقرأوا مواضع الصلاة .

قال علي : ولا حجة في قول زيد ولو صح أنه قاله لكان خطأ منه لانه لا يجوز

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٠٨) ورواه مسلم والترمذي والنسائي

(٢) في التيمية « والنساء يروحا بأن يدخلن » وهو خطأ .

(٣) كلمة « ولا شك » حذف من المصرية

(٤) في التيمية « المساجد »

(٥) من أول قوله « وأنتم سكارى » الى هنا حذف من المصرية وهو خطأ

أن يظن أن الله تعالى أراد أن يقول لا تقربوا مواضع الصلاة (١) فيلبس علينا فيقول :
(لا تقربوا الصلاة) وروى ان الآية في الصلاة نفسها عن علي بن أبي طالب وابن عباس وجماعة ، *

وقال مالك : لا يمر فيه أصلاً ، وقال أبو حنيفة وسفيان لا يمر فيه ، فإن
اضطرا الى ذلك تيمم مرا فيه ، *

واحتج من منع من ذلك بحديث رويناه من طريق أفلت بن خليفة عن
جسرة بنت دجاجة (٢) عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : وجوا
هذه البيوت عن المسجد فاني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب (٣) » وآخر رويناه
من طريق ابن أبي غنية (٤) عن أبي الخطاب الهجري عن محدوج (٥) الهذلي عن
جسرة بنت دجاجة حدثتني أم سلمة : « أن رسول الله ﷺ نذى بأعلى صوته :
ألا إن هذا المسجد لا يحمل لجنب ولا حائض الا لثني وأزواجه وعلى وقاطعة » وخبر
آخر رويناه عن عبد الوهاب عن عطاء الخفاف (٦) عن ابن أبي غنية عن اسماعيل
عن جسرة بنت دجاجة عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ : « هذا المسجد حرام على
كل جنب من الرجال وحائض من النساء الا محمداً وأزواجه وعلياً وقاطعة » وخبر آخر
رويناه من طريق محمد بن الحسن بن زبالة (٧) عن سفيان بن حمزة عن كثير بن

- (١) في التنية « اراد بقوله لنا لا تقربوا مواضع الصلاة » وهو خطأ
(٢) أفلت بإسكان الفاء وفتح اللام وآخره تاء مثناة وجسرة بفتح الميم واسكان
السين المهملة ودجاجة بكسر الدال لا غير (٣) ورواه أبو داود بهذا الاسناد (ج ١ ص :
٩٢ — ٩٣) ونسبه ابن حجر في التهذيب الى صحيح ابن خزيمة (ج ١ ص : ٣٦٦)
(٤) بفتح النون المعجمة وكسر التون وتشديد الباء ، وهو عبد الملك بن حميد بن أبي غنية
(٥) بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وضم الدال وآخره جيم ، وفي المعصرة « محروج »
بالراء ، وفي التنية « محدوج » بالحاء وكلاهما خطأ
(٦) في التنية « عبد الوهاب بن عطاء الخفاف » وهو خطأ (٧) بفتح الباء وازاى

زيد عن المطلب بن عبد الله . « ان رسول الله ﷺ لم يكن أذن لاحد أن يجلس في المسجد ولا يمر فيه وهو جنب الا على بن أبى طالب » *

قال على : وهذا كله باطل أما أفلت فغير مشهور ولا معروف بالثقة ، وأما عروج (١) فساقط يروى المضلات عن جبرة ، وأبو الخطاب (٢) المجرى مجهول وأما عطاء الخفاف فهو عطاء بن مسلم منكر الحديث ، واسماعيل مجهول ، ومحمد بن الحسن مذكور بالكذب ، وكثير بن زيد (٣) مثله ، فسقط كل ما في هذا الخبر جملة *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبيد بن اسماعيل ثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه (٤) عن عائشة أم المؤمنين : « أن وليدة سوداء كانت ملي من العرب فأعتقوها فجاءت الى رسول الله ﷺ فأسلمت فكان لها خباء في المسجد أو حفش (٥) » *

قال على : فهذه امرأة ساكنة في مسجد النبي ﷺ ، والمهود من النساء الحيض فما منعهما عليه السلام من ذلك ولا نهى عنه ، وكل ما لم ينه عليه السلام عنه فباح

(١) في المصرية « عروج » وفي اليمنية « عروج » وكلاهما خطأ كما سبق

(٢) في اليمنية « ابن الخطاب » وهو خطأ

(٣) كثير بن زيد هو الاسمي السهمي ، ولم يخرج أحد بالكذب ، وهو مختلف فيه وثقه بعضهم وضعفه آخرون . قال ابن حجر في التهذيب وخطه ابن حزم بكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف فقال في الصلح : رويانا من طريق كثير بن عبد الله وهو كثير بن زيد عن أبيه عن جده حديث الصلح جائز بين المسلمين » الحديث . ثم : قال كثير بن عبد الله بن زيد بن عمرو ساقط متفق على اطراحه وان الرواية لا تحمل عنه ، وتعبه الخطيب ثم قال ابن حجر « فظلهما ابن حزم واحدا وكثير بن زيد لم يوصف بشئ مما قال بخلاف كثير بن عبد الله »

(٤) كلمة « عن أبيه » سقطت من المصرية .

(٥) بكسر الحاء واسكان الفاء : البيت الصغير أو من الشعر والحديث مطول في

البخاري (ج ١ ص ٦٧)

وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ قوله : « جلست لى الارض مسجدا » ولا خلاف فى أن الحائض والجنب مباح لهما جميع الارض ، وهى مسجد ، فلا يجوز أن يخصص بالمنع من بعض المساجد دون بعض ، ولو كان دخول المسجد لا يجوز للحائض لأخبر ذلك عليه السلام عائشة إذ حاضت فلم ينهها الا عن الطواف بالبيت فقط ، ومن باطل المتيقن أن يكون لا يحل لها دخول المسجد فلا يتهاها عليه السلام عن ذلك يقتصر على منعها من الطواف ، وهذا قول المزني وداود وغيرهما . وبالله تعالى التوفيق *

٢٦٣ - مسألة - ومن وطئ حائضا فقد عصى الله تعالى ، وفرض عليه التوبة والاستغفار ، ولا كفارة عليه فى ذلك *

وقال ابن عباس : ان أصابها فى الدم فيتصدق بدينار ، وان كان فى انقطاع الدم فنصف دينار ، وروينا عنه أيضا قال : من وطئ حائضا فعليه عتق رقبة ، وروينا عن عطاء بن أبي رباح أنه قال فى النبي ﷺ : يتصدق بدينار ، وروينا عن قتادة : ان كان واجدا فدينار وان لم يجد فنصف دينار ، وقال الاوزاعي ومحمد بن الحسن : يتصدق بدينار ، وقال أحمد بن حنبل : يتصدق بدينار وان شاء بنصف دينار ، وقال الحسن البصرى : يتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا *

فأما من قال : يتصدق بدينار أو نصف دينار فاحتجوا بمحدث روياه من طريق مقسم عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ قال : يتصدق بدينار أو بنصف دينار » وفى بعض ألفاظ هذا الخبر : « ان كان الدم عبيطا (١) فدينار ، وان كان به صفة فنصف دينار » ومحدث روياه من طريق شريك عن خفيف (٢) عن بكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ فى النبي ﷺ : « يتصدق (٣) »

(١) الدم المييط : الطرى الخالص (٢) بالحاء الموحدة والصاد المهمله مصغر ، فى المصرية « خفض » وهو خطأ فحش (٣) فى الجنية « يتصدق » والفاء موقع لها هنا

بنصف دينار » وبحديث روى من طريق الاوزاعي عن يزيد بن أبي مالك (١)
 عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب : « ان رسول الله ﷺ أمره (٢)
 — يعني الذي يعمد وطء حائض — أن تصدق بخمسة (٣) دينار » وبحديث رويناه من
 طريق عبد الملك بن حبيب ثنا أصبغ بن الفرغ عن السبيعي عن زيد بن عبد الحميد
 عن أبيه : « ان عمر بن الخطاب وطء جاريتيه فاذا بها حائض (٤) ، فأتى رسول الله ﷺ
 فأخبره ، فقال له رسول الله ﷺ : تصدق بنصف دينار » وآخر رويناه من
 طريق عبد الملك بن حبيب عن المكفوف عن أيوب بن خوط عن قتادة عن ابن عباس
 عن النبي ﷺ : « فليصدق بدينار أو بنصف دينار (٥) » وبحديث آخر رويناه من
 طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر (٦) عن علي بن بذيمة (٧)
 عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ أمر رجلاً أصاب حائضاً
 بعق نسمة » ورويناه أيضاً من طريق محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن
 ابن يزيد السلمي (٨) عن علي بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي

-
- (١) في الاصلين « زيد بن مالك وهو خطأ صححناه من أبي داود والبيهقي والتهذيب
 (٢) في المصرية « أمر » بدون الضير وهو خطأ
 (٣) في المصرية « بخمس » وفي النجدة « بخمسين » وكلاهما خطأ والصواب
 « بخمسة » كما في أبي داود (ج ١ ص ١٠٩) وقد رواه معلقاً عن الاوزاعي ورواه
 البيهقي كذلك من طريق أبي داود (ج ١ ص ٣١٦) وفيهما « عن عبد الحميد بن
 عبد الرحمن أظنه عن عمر بن الخطاب »
 (٤) في النجدة « حائضاً » وهو لحن
 (٥) في المصرية « بدينار ونصف دينار » وهو خطأ
 (٦) في المصرية « عن جابر » ورجحنا ما في النجدة لانا نرجح أنه عبد الرحمن
 ابن يزيد بن جابر الأزدي
 (٧) بفتح الباء وكسر الهمزة وفي النجدة « قديمة » وهو خطأ
 (٨) هذا غير ابن جابر قال هذا هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي وكلاهما
 يروى عن علي بن بذيمة

بمنه نصا^(١) : واحتج من أوجب عليه العتق أو الصيام أو الاطعام بقياسه على الوطء نهارا في رمضان *

قال أبو محمد . كل لا يصح منه شيء ، أما حديث مقدم فمقدم ليس بالقوي ، فسقط الاحتجاج به ، وأما حديث عكرمة فرواه شريك عن خصيف وكلهما ضعيف وأما حديث الازعاعي فرسل ، وأما حديثنا عبد الملك بن حبيب فلم يكن غيبه لكفى به سقوطا^(٢) فكيف وأحداهما عن السبيعي ، ولا يدري من هو ؟ ومرسل مع ذلك ، والآخرمع المكفوف ، ولا يدري من هو ؟ عن أيوب بن خوط وهو ساقط وأما حديثنا الوليد بن مسلم فن طريق موسى بن أيوب وعبد الرحمن بن يزيد وهما ضعيفان ، فسقط جميع الآثار في هذا الباب ، وأما قياس الواطء حائضا على الواطء في رمضان فالقياس باطل *

ولقد كان يلزم الآخذين بالآثار الواهية كحديث حزام في الاستظهار وأحاديث الوضوء بالنبيذ ، وأحاديث الجعل في الأنف وحديث الوضوء من القهقهة ، وأحاديث جسرة بنت دجاجة وغيرها في أن لا يدخل المسجد حائض ولا جنب وبالأخبار الواهية في أن لا يقرأ القرآن الجنب — : أن يقولوا بهذه الآثار فهي أحسن على علانها من تلك الصلح الدبرة التي أخذوا بها هنا^(٣) ، ولكن هذا يليح اضطرابهم وأنهم لا يتعلقون بمرسل ولا مسند ولا قوي ولا ضعيف الا ما وافق تقليدهم^(٤) ، ولقد كان

(١) في الخيئة « أيضاً »

(٢) عبد الملك بن حبيب الاندلسي تحامل عليه ابن حزم كثيرا ونسبه الى الكذب ، وتعبه جماعة بأنه لم يسبقه أحد الى رميه بالكذب ، واعدل ما قيل فيه انه كان يروي الحديث من كتب غيره فيغلط ، وما اكثر من يفعل هذا ولم يكن سببا لجرحه ، الا ان ابن حبيب ليست له معرفة بالحديث بل كان فقها

(٣) في المصرية « من ذلك الصلح الدبرة الذي أخذوا بها هناك » وفي الخيئة من تلك الصلح الدبرة الذي أخذوا بها هنا فاختارنا الخيئة ، وصححنا « الذي » الى « التي » ولم نعرف مراده تماما من هذه الجملة (٤) في المصرية « مقلديهم »

يلزم من قلّس الأكل في رمضان على الواطئ فيه في إيجاب الكفارة أن يقضى واطئ الحائض على الواطئ في رمضان، لأن كليهما واطئ فرجا حلّالا في الأصل حراما بصفة تدور، وهذا أصح من قياساتهم الفاسدة، فإن الواطئ أشبه بالواطئ من الأكل بالواطئ، نعم ومن الزيت بالسمن ومن المتفوط بالبائل، ومن الخنزير بالكلب ومن فرج الزوجة المسلمة بيد السارق الملعون، وسائر تلك المقاييس الفاسدة، وبهذا يتبين كل ذي فهم أنهم لا النصوص يلتزمون، ولا القياس يقعون، وإنما هم مقلدون أو مستحسنون وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد: وأما نحن فلو صح شيء من هذه الآثار لأخذنا به، فاذ لم يصح في إيجاب شيء على واطئ الحائض فإله حرام، فلا يجوز أن يلزم حكما أكثر مما أزمه الله من التوبة من المعصية التي عمل، والاستغفار والتميز، لقول رسول الله ﷺ: «من رأى منك منكرا فليغيره بيده» وقد ذكرناه بإسناده، وسنذكر مقدار التميز في موضعه إن شاء الله عز وجل وبه تأييد •

٢٦٤ - مسألة - وكل دم رآته الحامل مالم تضع آخر ولد في بطنها فليس حيضا (١) ولا نفاسا، ولا يمنع من شيء، وقد ذكرناه أنه ليس حيضا قبل وبرهانه، وليس أيضا نفاسا لأنها لم تنفس ولا وضعت حملها بعد (٢) ولا حائض، ولا إجماع بأنه حيض أو نفاس، وبالله تعالى التوفيق، فلا يسقط عنها ما قد صح وجوبه من الصلاة والصوم وإباحة الجماع إلا بنص ثابت لا بالدهوى الكاذبة •

٢٦٥ - مسألة - وإن رأت المجوز المسنة دما أسود فهو حيض مانع من الصلاة والصوم والطواف والوطء •

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه قبل بإسناده: «إن دم الحيض أسود يعرف» وأمر رسول الله ﷺ إذا رآته بترك الصلاة، وقوله عليه السلام

(١) قوله «فليس حيضا» سقط من النسخة

(٢) كلمة «بعد» محذوفة من النسخة

في الحيض: « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » فهذا دم أسود وهي من بنات آدم، ولم يأت نص ولا إجماع بأنه ليس حيضاً كاجاء به النص في الحامل، فذكروا قول الله عز وجل: (واللأني يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر) قلنا: انما أخبر الله تعالى عنهن بيأسهن، ولم يخبر تعالى أن يأسهن (١) حق قاطع لحيضهن، ولم تنكر (٢) يأسهن من الحيض، لكن قلنا: إن يأسهن من الحيض ليس مانعاً من أن يحدث الله تعالى لمن حيضاً، ولا أخبر تعالى بأن ذلك لا يكون، ولا رسوله ﷺ، وقد قال تعالى: (والتواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً) فخير تعالى أنهن يائسات من النكاح، ولم يكن ذلك مانعاً من أن ينكحن بلا خلاف من أحد، ولا فرق بين ورود الكلامين من الله تعالى في اللاتي يئسن من الحيض واللاتي لا يرجون نكاحاً وكلاهما حكم وارد في اللواتي يفتن هذين الظنين وكلاهما لا يمنع مما يئسن منه، من الحيض والنكاح، وبقولنا في المجوز يقول الشافعي وبالله تعالى التوفيق *

٢٦٦ — مسألة — وأقل الحيض دفعة، فلذا رأت المرأة الدم الاسود من فرجها أمسكت عن الصلاة والصوم وحرم وطؤها على بعلها وسيدها، فان رأت أثره الدم الاحمر أو كفسالة اللحم أو الصفرة أو الكدرة أو البياض أو الجفوف التام — فقد طهرت وتقتسل أو تتيمم ان كانت من أهل التيمم، وتصلي وتصوم ويأتيها بطلها أو سيدها، وهكذا أبداً متى رأت الدم الأسود فهو حيض، ومتى رأت غيره فهو طهر، وتمتد بذلك من الطلاق، فان تمادى الأسود فهو حيض الى تمام سبعة عشر يوماً، فلو زاد ما قل أو كثر فليس حيضاً (٣)، ونذكر حكم ذلك بعد هذا ان شاء الله عز وجل *

(١) في العينة « أنه حق »

(٢) في العينة « ولم نذكر » وهو خطأ

(٣) في العينة « فليس حيض » وهو لحن

برهان ذلك ما ذكرناه من ورود النص بأن دم الحيض أسود يعرف ، وما عداه ليس حيضا ، ولم ينص عليه السلام لكذلك عدد أوقات من عدد ، بل أوجب برؤيته أن لا تصلي ولا تصوم ، وحرم تعالى تكالحن فيه ، وأمر عليه السلام بالصلاة عند إيدار الصوم ، وأباح تعالى الوطء عند الطهر منه ، فلا يجوز تخصيص وقت دون وقت بذلك ، وما دام يوجد الحيض فله حكمه الذي جعله الله تعالى له ، حتى يأتي نص أو إجماع على أنه ليس حيضا ، ولا نص ولا إجماع في أقل من سبعة عشر يوما ، فاصح الإجماع فيه أنه ليس حيضا وقف عنده ، وانتقلت عن حكم الحائض (١) وما اختلف فيه فردود إلى النبي ﷺ ، وهو عليه السلام جعل لدم الأسود حكم الحيض ، فهو حيض مانع مما ذكرنا ، ولم يأت نص ولا إجماع على أن بعض الطهر المبيح للصلاة والصوم لا يكون قرأ في العدة ، فالفرق بين ذلك غلط متيقن الخطأ ، قائل لا قرآن جاء به ولا سنة ، لا صحة ولا سقيمة ، ولا قياس ولا إجماع ، بل القرآن والسنة كلاهما يوجب ما قلنا : من امتناع الصلاة والصوم بالحيض ، ووجودهما بدم الحيض ، ووجود الطهر وكون الطهر بين الحيضتين قرأاً يحسب به في العدة (٢) قال الله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فمن حد في أيام القرء حداً فهو مبطل ، وقاف ما لا علم له به ، وما لم يأت به نص ولا إجماع *

وفي هذا خلاف في ثلاثة مواضع : أحدها أقل مدة الحيض ، والثاني أكثر مدة الحيض ، والثالث الفرق بين العدة في ذلك وبين الصلاة والصوم ، فأما أقل مدة الحيض فإن طائفة (٣) قالت : أقل الحيض دفعة تترك لها الصلاة والصوم ويحرم الوطء ، وأما في العدة فأقله ثلاثة أيام ، وهو قول مالك ، وقد روى عن مالك : أقله في العدة خمسة

(١) في المصرية « وانتقلت إلى حكم الحائض » وهو خطأ

(٢) في اليمنية « وكون الطهر بين الطهر قد يحسب به في العدة » وهو خطأ

(٣) في المصرية « قاطمة » بدل « طائفة » وهو خطأ سخيف

أيام وقالت طائفة : أقل الحيض دفعة واحدة في الصلاة والصوم والوطء والمعدة ، وهو قول الاوزاعي وأحد قولي الشافعي وداود وأصحابه ، وقالت طائفة : أقل الحيض يوم وليلة ، وهو الاظهر من قولي (١) الشافعي وأحمد بن حنبل وهو قول عطاء ، وقالت طائفة : أقل الحيض ثلاثة أيام ، فان اقطع قبل الثلاثة الأيام فهو استحاضة وليس حيضاً ، ولا تترك له صلاة ولا صوم ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسفيان ، وقالت طائفة : حيض النساء ست أو سبع ، وهو قول لاحد بن حنبل *

قل على : أما من فرق بين الصلاة والصوم وتحريم الوطء وبين المدة بقول (٢) ظاهر الخطأ ، ولا نعلم له حجة أصلاً ، لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من اجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من احتياط ولا من رأى له وجه ، فوجب تركه ، *

ثم نظرنا في قول من قل : حيض النساء يدور على ست أو سبع فلم نجد لهم حجة إلا أن قالوا : هذا هو المذهب في النساء ، وذكروا حديثاً رويناه من طريق ابن جريج عن عبد الله بن محمد عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة (٣) عن أم حبيبة : « انها استحيضت (٤) فجعل رسول الله ﷺ أجلاً حيضتها ستة أيام أو سبعة » ورويناه أيضاً من طريق الحارث بن أبي أسامة عن زكريا بن هدى عن عبيد الله بن (٥) عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن

- (١) في الاصلين « قول » بالافراد وهو خطأ (٢) في البيهية « فهو قول »
 (٣) في المصرية « عن عبد الله بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة » وفي البيهية
 « عن عبد الله بن محمد عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة » وهو
 خطأ فيها في اسم « عمران بن طلحة » وفي المصرية في الاسناد كله . وعبد الله بن
 محمد هو ابن عقيل بن أبي طالب (٤) في البيهية « استحاضت » وهو لحن
 (٥) في البيهية « عبيد الله بن عمر » وهو خطأ

محمد بن طلحة عن عمه عمران^(١) بن طلحة عن أمه حنة بنت جحش : « أن رسول الله ﷺ قال لها : تحيضى ستة أيام أو سبعة في علم الله عز وجل ثم اغتسلي ، فإذا (٢) استتقأت فصلى أربعاً وعشرين أو ثلاثاً وعشرين وأيامها وصومى كذلك ، وافعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرون لمقات حيضهن وطهرهن » (٣) وقد أخذ بهذا الحديث أبو عبيد فجعل هذا حكيم المبتدأة *

قال على أما هذان الخبران فلا يصحان ، أما أحدهما فإن ابن جريج لم يسمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل ، كذلك حدثناه حمام عن عباس بن أصبغ^(٤) عن ابن إمين عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه — وذكر هذا الحديث فقال — قال ابن جريج : حدثت عن ابن عقيل ، ولم يسمعه ، قال أحمد : وقد رواه ابن جريج عن النعمان بن راشد قال أحمد : والنعمان يعرف فيه الضعف ، وقد رواه أيضاً شريك وزهير بن محمد وكلاهما ضعيف ، وعن عمرو بن ثابت^(٥) وهو ضعيف ، وأيضاً فعمر

(١) في المصرية « عمر » وهو خطأ

(٢) استتقأت بالمهزة وأصله استتقت وقد يهزم العرب ما لا يهزم زيادة في الفصاحة

(٣) الحديث رواه أبو داود (ج ١ : ص ١١٦) والترمذى (ج ١ : ص ٢٧)

كلاهما من طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل ورواه ابن ماجه (ج ١ : ص ١١٢)

من طريق شريك عن ابن عقيل . قال الترمذى : « حديث حسن صحيح ، ورواه

عبيد الله بن عمرو الرقي وابن جريج وشريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن

إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران عن أمه حنة ، إلا أن ابن جريج يقول عمر

ابن طلحة والصحيح عمران بن طلحة ، وسألت محمداً — يبنى البخاري — عن هذا

الحديث فقال هو حديث حسن صحيح وهكذا قال أحمد بن حنبل هو حديث حسن

صحيح

(٤) في المصرية « حمام بن عباس بن أصبغ » وهو خطأ

(٥) في المصرية « عمرو بن ثابت » وفي البغية « عمرو بن ثابت » ورجحنا أنه

« عمرو بن ثابت » لأنه يروى عن عبد الله بن محمد بن عقيل

ابن طلحة غير مخلوق لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر*
وأما الآخر فن طريق الحارث بن أبي أسامة وقد ترك حديثه فسقط
الطريق جلة (١) *

وأما قولهم: ان هذا هو المهود من حيض النساء فلا حاجة في هذا، لانه لم يوجب
مراعاة ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع، وقد يوجد في النساء من لا تحيض أصلاً فلا يجبل
لها حكم الحيض، فيبطل حملهن على المهود، وقد يوجد من تحيض أقل وأكث، فسقط
هذا القول *

ثم نظرنا في قول من قال: أقل الحيض خمس، فوجدناه قولاً بلا دليل، وما كان
هكذا فهو ساقط *

ثم نظرنا في قول من جعل أقل الحيض ثلاثة أيام فوجدناه يحنون بقول رسول الله
ﷺ: « دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي » ورويناه
من طريق أبي أسامة: سمعت هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة أن رسول الله ﷺ
قال ذلك لفاطمة بنت أبي حبيش، ورويناه أيضاً من طريق سهيل بن أبي صالح
عن الزهري عن عروة بن الزبير: حدثني فاطمة بنت أبي حبيش: « أنها أمرت
أسماء، أو أسماء حدثني (٢) أنها أمرتها فاطمة بنت أبي حبيش أن تسأل رسول الله
ﷺ فأمرها أن تقعد (٣) الأيام التي كانت تقعد (٣) ثم تقفل » *
قال أبو محمد: وقالوا: أقل ما يقع عليه اسم أيام فتلاثة، (٤) وبحديث رويناه

(١) في المصرية « كله ». وهنا بهامش الجنية ما نصه: « قال الشيخ شمس الدين
الذهبي: هذا يدل على قلة معرفة المؤلف، إذ يسقط هذا الحديث برواية الحارث له،
كأنه لم يروه الا الحارث، وقد رواه جماعة غيره، وقد صححه الترمذي وأخرجه
هو وأبو داود » وقد بينا هذا فيما سبق

(٢) في المصرية « أنها أمرت أسماء حدثني » وهو خطأ

(٣) في المصرية في الموضعين « تقعد » وهو تصحيف.

(٤) في المصرية « ثلاثة » بجذف الفاء، وفي الجنية « اسم فتلاثة » بجذف « أيام »
فجمعنا بينهما ليكون التركيب أصح والمعنى أوضح

من طريق جعفر بن محمد بن بريق عن عبد الرحمن بن نافع دوخت ثنا أسد بن سعيد البلخي عن محمد بن الحسن الصدوق عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ : « لا حيض أقل من ثلاث ولا فوق عشر » قالوا : وهو قول أنس بن مالك ، ورويناه من طريق الجلاء بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك ، (١) وروينا أيضا عن عائشة أفتت بذلك بعد موت رسول الله ﷺ من طريق ابن عقيل عن نبيه (٢) وهو قول الحسن *

قال علي : أما الخبر الصحيح في هذا من طريق عائشة وطائفة وأسماء فلا حاجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ أمر بذلك من كانت لها أيام معهودة ، هذا نص ذلك الخبر القى لا يجهل أن يحال عنه ولم يأمر عليه السلام بذلك من لا أيام لها *

برهان ذلك أن الناس والجلم (٣) الفغير يحيى بن سعيد القطان وزهير بن معاوية وحامد بن زيد وسفيان (٤) وأبو معاوية وجري (٥) وعبد الله بن نمير وابن جريج والداروردي (٦) ووکیع بن الجراح ، كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، فإذا أدبرت الحيضة فاعتسلي وصلي » ورواه مالك والليث بن سعد وسعيد بن عبد الرحمن وحامد بن سلمة وعمرو بن الحارث كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فإذا ذهب قدرها فاعسلي عنك الدم وصلي » ورواه الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة ، والمنذر بن المغيرة عن عروة كلهم : « إذا جاءت الحيضة » و « إذا جاء قروك » و « إذا جاء الدم الأسود » دون ذكر أيام *

(١) أنظر طرق أثر أنس هذا والكلام عليها في البيهقي (ج ١: ص ٣٢٢ و ٣٢٣)

(٢) هكذا في الأصلين ولا أعرفها ، وفي النسخة « أبي عقيل » بدلا من « ابن

عقيل » ولم أجد هذا الاثر بهذا الاسناد .

(٣) في النسخة « والجلاء » (٤) بنى التورى وابن عينة ، وحذف أحدهما في المصرية

(٥) في المصرية « وجريج » وهو خطأ (٦) في المصرية « والداروردي » وهو خطأ

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى (١) ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن ربيع وقتيبة كلاهما عن القيث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن جعفر بن ربيعة عن عراك ابن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : « إن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم ، قالت عائشة : رأيت مركنها ملآن (٢) فقال لها رسول الله ﷺ : امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي » فهذا أمر لمن كانت حيضتها أقل من ثلاثة أيام ، ومن يوم وأكثر من عشرة أيام أيضاً ، وهذه كلها فتاوى حق لا يجل تركها ، ولا إحالة شيء منها عن ظاهرها ، ولا يجل لأحد أن يقول إن مراده عليه السلام بقوله كل ما (٣) ذكرنا - : إنما أراد ثلاثة أيام ، فإن أقدم على ذلك مقدم كان كاذبا على رسول الله ﷺ ، فقط تعلقهم بالحديث *

وأما خبر معاذ في غاية السقوط ، لأنه من طريق محمد بن الحسن الصدقي (٤) وهو مجهول ، فهو موضوع بلا شك ، والمجب من انتصارم (٥) هنا على أنه لا يقع اسم الأيام إلا على ثلاث لأقل ، وهم يقولون : إن قول الله تعالى : (فإن كان له إخوة فلأمه السدس) - : أنه يقع على آخرين قط ! فهلا جعلوا لفظة الأيام تقع هنا على يومين ١٢ *

وأما احتجاجهم بقول أنس وعائشة فلا يصح عنهما ، لأنه من طريق الجلود بن أيوب (٦) وهو ضعيف ، ومن طريق ابن عقيل (٧) وليس بالقوي ، ثم لو صح عنه

(١) في المصرية « عبد الواحد بن عيسى » وهو خطأ

(٢) في الأصلين ملا وصحناه من مسلم (ج ١ : ص ١٠٣ - ١٠٤)

(٣) في المصرية « بقوله كما ذكرنا » وهو غير صواب

(٤) بالقاء وفي البنية « الصدي » وهو تصحيف وحديثه هذا لا أصل له

(٥) في المصرية « انتصارم » وفي البنية « انتصارم » وكلاهما خطأ

(٦) في المصرية « الجلود بن أيوب » وهو خطأ

(٧) في البنية « أبي عقيل » وينظر

وعن أم المؤمنين لما كان في ذلك حجة ، لأنه قد خالفها غيرها من الصحابة على ما نذكر
بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فكيف وانما أفقت أم المؤمنين بذلك من لها أيام
معهودة ، وبالله تعالى التوفيق ، فسقط هذا القول . وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا في قول من قال : أقل الحيض يوم وليلة ، فوجدناه أيضاً لا حجة لهم
من شيء من النصوص ، فإن ادعى مدح إجماعاً في ذلك فهذا خطأ ، لأن الأوزاعي
يقول : إنه يعرف امرأة تطهر عشية وتحيض غدوة ، وأيضاً فإن مالكا والشافعي قد
أوجباً برؤية تدفئة من الدم ترك الصلاة وفطر الصائمة وتحريم الوطء ، وهذه أحكام الحيض ،
فسقط أيضاً هذا القول . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : ثم نسألهم عن رأيت الدم في أيام حيضتها : بما ذا فتنونها ؟ فلا يختلف
منهم أحد في أنها حائض ولا تصلي ولا تصوم^(١) ، ففسألهم : إن رأيت الطهر إثرها ؟
فكلهم يقول : تنتسل وتصل ، فظهر فساد قولهم ، وكان يلزمهم إذا رأيت الدم في أيام
حيضتها ألا تفطر ولا تدع الصلاة ولا يحرم وطؤها إلا حق ثم يوماً وليلة ، في قول
من يرى ذلك أقل الحيض ، أو ثلاثة أيام بلياليها في قول من رأى ذلك أقل الحيض ،
فاذا لا يقولون بهذا ولا يقوله أحد من أهل الاسلام فقد ظهر فساد قولهم ، وصح
الاجماع على صحة قولنا . والحمد لله *

وأيضاً قلنا الأئمة الصحاح كما ذكرنا عن رسول الله ﷺ : « إذا جاءت
الحيضة فدمي الصلاة فإذا أدبرت فلتغتسل وتصل » دون تحديد وقت ، وهذا هو
قولنا ، وقد ذكرنا قبل — بأصح إسناد يكون — عن ابن عباس أنه أفق إذا رأيت
الدم البحراني أن تدع الصلاة فإذا رأيت الطهر ولوساعة من نهار فلتغتسل وتصل *

وأما أكثر مدة الحيض قلنا مالكا والشافعي قالا : أكثر خمسة عشر يوماً
لا يكون أكثر ، وقال سعيد بن جبير : أكثر الحيض ثلاثة عشر يوماً ، وقال
أبو حنيفة وسفيان : أكثر عشرة أيام *

فاحتج أبو حنيفة بالأخبار التي ذكرنا ، وقال : لا يقع اسم أيام ^(١) إلا على عشرة ، وادعى بعضهم أنه لم يقل أحد إن الحيض أقل من ذلك *
قال على أما قولهم : إن اسم أيام لا يقع على أكثر من عشرة ^(٢) فكذب لا توجه لنة ولا شريعة ، وقد قل عز وجل : (فعدة من أيام أخر) وهذا يقع على ثلاثين يوماً بلا خلاف ، وحديث معاذ قد ذكرنا بطلانه ، وأما قولهم : أنه لم يقل أحد إن أيام الحيض أقل من عشرة فهو كذب ، وقد ذكرنا قول من قل : إن أيام الحيض ستة أو سبعة ، وقول مالك أقل الحيض خمسة أيام ، لحصل ^(٣) قولهم دعوى بلا برهان ، وهذا باطل . وأما من حد ثلاثة عشر يوماً فكذلك أيضاً ، وأما من قل خمسة عشر يوماً فأنهم ادعوا الإجماع على أنه لا يكون حيض أكثر من ذلك *

قال على : وهذا باطل ، قد روى من طريق عبد الرحمن بن مهدي : أن الثقة أخبره أن امرأة كانت تحيض سبعة عشر يوماً ، ورويناه عن أحمد بن حنبل قال : أكثر ما سمعنا سبعة عشر يوماً ، وعن نساء آل الماجشون أنهم كن يحضن سبعة عشر يوماً *

قال على : قد صح عن رسول الله ﷺ أن دم الحيض أسود فإذا رآته المرأة لم تصل ، فوجب الاحتياط لذلك ، وصح أنها ما دامت تراه فهي حائض لما حكم الحيض ما لم يأت نص أو إجماع في دم أسود أنه ليس حيضاً ، وقد صح النص بأنه قد يكون دم أسود وليس حيضاً ، ولم يوقت لنا في أكثر عدة الحيض من شيء ، فوجب أن نزاعي أكثر ما قيل ، فلم نجد إلا سبعة عشر يوماً ، قلنا بذلك ، وأوجبنا ترك الصلاة برؤية الدم الأسود هذه المدة — لا مزيد — فأقل ، وكان ما زاد على ذلك إجماعاً متيقناً أنه ليس حيضاً *

وقالوا : إن كان الحيض أكثر من خمسة عشر يوماً فانه يجب من ذلك أن يكون

(١) في المصرية « لا يقع عليه اسم أيام » وزيادة « عليه » خطأ

(٢) في الأصلين « لا يقع إلا على أكثر من عشرة » زيادة « إلا » وهو

خطأ واضح (٣) في المصرية « فجعل » وهو خطأ

الحيض أكثر من الطهر وهذا محال ، قلنا لم : من أين لكم أنه محال ؟ وما المانع
إن وجدنا ذلك (١) ألا يوقف عنده ؟ فما نعلم منع من هذا قرآن ولا سنة أصلاً ولا
إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، والله تعالى للتوفيق •

٣٦٧ - مسألة - ولا حد لأقل الطهر ولا لأكثره (٢) ، قد يتصل
الطهر بقي حرم المرأة فلا تحيض بلا خلاف من أحد مع المشاهدة لذلك ، وقد نرى
الطهر ساعة وأكثر بالمشاهدة •

وقال أبو حنيفة : لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً ، وقال بعض المتأخرين :
لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً ، وقال مالك : الأيام الثلاثة والأربعة والخمسة
بين الحيضتين ليس طهرًا وكل ذلك حيض واحد ، وقال الشافعي في أحد أقواله
كقول أبي حنيفة ، والثاني أنه لا حد (٣) لأقل الطهر ، وهو قول أصحابنا ، وهو قول ابن
هيب كما أوردنا قبل ، ولا يخالف له في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم •

فأما من قال لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً فما نعلم لهم حجة يشتمل بها
أصلاً ، وأما من قال : لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً فاتهم احتجوا فقالوا : ان
الله تعالى جعل المدة ثلاثة قروء ، فلي تحيض وجعل ليلي لتحيض ثلاثة أشهر ، قالوا :
فصح أن بأزاء كل حيض وطهر شهراً (٤) ، فلا يكون حيض وطهر في أقل من شهر •

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه ، لأنه قول لم يقله الله تعالى فناسب إلى الله تعالى
كاذب ، نعم أن الله تعالى لم يقل قط أني جعلت بأزاء كل حيضة وطهر شهراً ، بل لا يختلف اثنان
من المسلمين في أن هذا باطل ، لأننا وهم لا نختلف في امرأة تحيض في كل شهرين
مرة أو في كل ثلاثة أشهر مرة - : قلنا تبرص حتى تتم لها ثلاثة قروء ، وبلايد ،
فظهر كذب من قال : أن الله تعالى جعل بدل كل حيضة وطهر شهراً ، بل قد وجدنا

(١) في المصرية « ان وجد ذلك »

(٢) في المصرية « ولا أكثره » (٣) في المصرية « والثاني لا حد »

بخلاف « أنه » (٤) في البنية « فصح أن كل حيض وطهر شهراً » بخلاف
« بأزاء » وينصب « شهراً » وهو خطأ

العدة تنقضى في ساعة يوضع الحمل ، فبطل كل هنر أتوا به وكل ظن كاذب شرعوا به الدين *

وأما قول مالك فظاهر الخطأ أيضاً ، لانه لم يجعل خمسة أيام بين الحيضتين طهراً وهو يأمرها فيه بالصلاة والصوم ويبيح وطأها لزوجها ، فكيف لا يكون طهراً ما هذه صفته ؟ وكيف لا يعد اليوم وأقل منه حيضاً وهو يأمرها فيه بالفطر في رمضان وبترك الصلاة ؟ وهذه أقوال يغنى ذكرها عن تكلف فسادها ، ولا يعرف لشيء منها قائل من الصحابة رضى الله عنهم *

فان قالوا فأنكم ترون العدة تنقضى في يوم أوفى يومين على قولكم ؟ قلنا نعم ، فكان ماذا ؟ وأين منع الله تعالى ونبيه ﷺ من هذا ؟ وأنتم أصحاب قياس بزعمكم ، وقد أريناكم العدة تنقضى في أقل من ساعة فما أنكرتم من ذلك ؟ *

فان قالوا : ان هذا لا يؤمن معه أن تكون حاملاً ، قلنا لم : ليست العدة للبراءة من الحمل (١) ، لبراهين : أول ذلك : أنه كنكم دعوى كاذبة لم يأت بها نص ولا إجماع ، والثاني : أن العدة عندنا وعندكم تلزم العجوز ابنة المائة عام ، ونحن على يقين من أنها لا حمل بها ، والثالث : أن العدة تلزم الصغيرة التي لا تحمل ، والرابع : أنها تلزم من العقيم ، والخامس : أنها تلزم من الخصى مابق له ما يولده ، والسادس : أنها تلزم العقرة (٢) ، والسابع : أنها تلزم من وطئ مرة ثم غاب الى الهند وأقام هناك عشرين سنة ثم طلقها ، وكل هؤلاء نحن على يقين من أنها لا حمل بها ، والثامن : أنه لو كانت من أجل الحمل لكانت حيضة واحدة تبرئ (٣) من ذلك ، والتاسع : أنها تلزم المطلقة أثر نفاسها ولا حمل بها ، والعاشر : أن المكين بالعدن منهم ، قالوا : لا تصدق

(١) في المصرية « ليست العدة للمرأة من الحمل » وهو خطأ

(٢) في المصرية « أنها تلزم من العاقر » وهو خطأ ، لأن المراد هنا المرأة التي لا تحمل وأنها يجب عليها العدة ، والأصل في العقر أنه استعقام الرحم فلا تحمل المرأة ، وقد يقال للرجل « عاقر » و « عقر » بمعنى أنه لا يولد له ، ولكنه غير مراد هنا

(٣) في المصرية « تبرأ » وهو خطأ

المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ثلاثة أشهر، وتصديق في ثلاثة أشهر، وقال أبو حنيفة: لا تصدق المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ستين يوماً، وتصديق في الستين، وقال محمد بن الحسن: تصديق في أربعة وخمسين يوماً لا في أقل، وقال مالك: تصديق في أربعين يوماً لا في أقل، وقال أبو يوسف: تصديق في تسعة وثلاثين يوماً لا أقل، وقال الشافعي: تصديق في ثلاثة وثلاثين يوماً لا أقل *

قال علي: وكل هذه المدد التي بنوها على أصولهم لا يؤمن مع انقضاء وجود الحمل، فهم أول من أبطل عليهم، وكنب دليلهم، ولا يجوز البتة أن يؤمن الحمل إلا بعد انقضاء أزيد من أربعة أشهر، فكيف وهم المحتاطون برعهم للحمل وهم يصدقون قولها، ولو أنها أفق البرية وأكذبهم في هذه المدد، أمانن فلا نصدقها إلا بينة من أربع قوالب عدول عالمت، فظهر من المحتاط للحمل، لاسيما مع قول أكثرهم: أن الحامل نهيض، فهذا يبطل قول من قال منهم: أن المدد وضعت لبراءة الرحم من الحمل، وقد روينا عن هشام بن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي: أن علي بن أبي طالب أتى برجل طلق امرأته فحاضت ثلاث حيض في شهر أو خمس وثلاثين ليلة، فقال علي لشرع: اقض فيها، قال: إن جاءت بالبينة من النساء المدول من بطانة أهلها ممن يرضى حده وعدله - أنها رأته ما يحرم عليها الصلاة من الطمث الذي هو الطمث وتفتسل عند كل قرء وتصلى فقد انقضت عدتها والا فهي كاذبة، قال علي بن أبي طالب: قالون، معانها أصبت (١) *

(١) هذا الاثر ذكره البخاري في الصحيح تعليقاً بلفظ « ويذكر عن علي بن شريح أن جاءت » الخ قال ابن حجر (ج ١: ص ٣٦٠) « وصله الدارمي ورجاله ثقات، وإنما لم يجزم به لثروده في سماع الشعبي من علي، ولم يقل أنه سمع من شريح فيكون موصولاً » ثم رواه من طريق الدارمي وكذلك فعل البني (ج ٣: ص ٣٠٦) ثم نقله أيضاً من الحلى كما هنا، والاثار في مسند الدارمي (ص ٨٠): أخبرنا علي بن — هو ابن عبيد — ما اسماعيل — هو ابن أبي خالد — عن عامر — هو الشعبي — قال: جاءت امرأة إلى علي بن شريح زوجها طلقها فقالت: قد حضت في شهر ثلاث حيض، فقال علي لشرع: اقض بينهما، قال: يا أمير المؤمنين وأنت هنا! قال اقتض

قال علي بن أحمد : وهذا نص قولنا ، وروي عنه محمد بن سيرين أنه سئل :
 أيكون طهرًا خمسة أيام ؟ قال : النساء أعلم بذلك *
 قال علي : لا يصح من أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف قول علي بن أبي
 طالب وابن عباس ، وهو قولنا . وبالله تعالى التوفيق . والنفاس والحيض سواء في
 كل شيء . وبالله تعالى التوفيق (١) *

٣٦٨ - مسألة - ولاحد لأقل النفاس ، وأما أكثره فسيمة أيام لا يزيد
 قال أبو محمد : ولم يختلف أحد في أن دم النفاس (٢) أن كان دفعة ثم انقطع
 الدم ولم يماودها فثما تصوم وتصلّي ويأتيها زوجها ، وقال أبو يوسف : أن عاودها دم
 في الأربعين يوما فهو دم نفاس ، وقال محمد بن الحسن . أن عاودها بعد الحصة عشر
 يوما فليس دم نفاس *

قال أبو محمد : وهذه حدود لم يأذن الله تعالى بها ولا رسوله ﷺ فهي باطل *
 وأما أكثر النفاس فن مالك قال مرة : ستون يوما ، ثم رجع عن ذلك ، وهو
 قول الشافعي وقال مالك : النساء أعلم ، وقال أبو حنيفة : أكثر النفاس أربعون يوما ،
 فأما من حد ستين يوما فما نعلم لهم حجة ، وأما من قال : أربعون يوما (٣) فاتهم

بينهما قال يا أمير المؤمنين وأنت هنا قل أقض بينهما قال إن جئت من بطانة أهلها من رضي
 دينه وأما ته يزعم أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلّي جاز لها والأفلا ، فقال
 علي : قالون ، وقالون بلسان الروم : أحسنت . ملحوظة : في السبي طبع الإدارة المنيرة
 في هذا الأثر عندما نقله الشارح عن المحلى — غلطتان يجب تصحيحهما ، أولا : أنها رأت
 ما يحرم عليهما الصلاة من الطهر الذي هو الطمث فقوله « من الطهر » خطأ صحته « من
 الطمث » . ثانيا . « وتنقل عبد كل قرء وتصلّي فيه فقد انقضت عدتها فكلمة « فيه »
 زائدة لا موقع لها في المعنى وليست في المحلى وهو الذي نقل عنه السي .

(١) قوله « والنفاس والحيض » إلخ سقط من النسخة

(٢) في النسخة « مستح » ولم يختلف في أن دم النفاس « إلخ » وملحنا أصبح وأحسن

(٣) من قوله « فأما من حد ستين » إلخ هنا سقط من النسخة وهو خطأ

ذكروا روايات عن أم سلمة من طريق مسة الازدية^(١) وهى مجهولة، ورواية عن عمر من طريق جابر الجعفي، وهو كذاب، ورواية عن عائذ بن عمرو^(٢) : أن امرأته رأت الطهر بعد عشرين يوماً فاعتسلت ودخلت معه في لحافه فضر بها برجله وقال : لا تغضي من ديني^(٣) حتى تمضي الأربعون، وم لا يقولون بهذا، ولا أسوأ حالاً ممن يحتاج بما لا يراه حجة وهو أيضاً عن الجلد بن أيوب وليس بالقوي^(٤)، وعن الحسن عن عثمان بن أبي العاصي مثله^(٥)، وعن جابر بن خيشمة عن أنس بن مالك، وعن وكيع^(٦)

(١) بضم الميم وفتح السين المهلة المشددة، والأزدية بالزاي . وفي المصرية « الاسدية » وفي الغيبة « سد » بدون نقط ومن غيرهم وكلاهما خطأ . وحديث مسة هذا عن أم سلمة رواه أبو داود (ج ١ ص ١٢٣) والترمذي (ج ١ ص ٣٠) وابن ماجه (ج ١ ص ١١٥) والبيهقي (ج ١ ص ٣٤١) ولفظ الحديث في الترمذي « عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل عن مسة الازدية عن أم سلمة قالت . كانت النساء يجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً » قال الترمذي . « هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسة عن أم سلمة، واسم أبي سهل كثير بن زياد، قال محمد بن اسمعيل . على ابن عبد الأعلى ثقة وأبو سهل ثقة ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل » . ورواه الحاكم أيضاً في المستدرک (ج ١ ص ١٧٥) وصححه هو والذهبي، ولكن قال ابن حجر في التلخيص أن مسة مجهولة الحالة مع أنه لم يشكك عليها في التهذيب ونقل عن الدارقطني أنها لا يقوم بها حجة، وعن ابن القطان : لا تعرف

(٢) في الغيبة « عائذ بن عمر » وهو خطأ

(٣) في الغيبة « لا تمرني من ديني » وفي الدارقطني (ص ٨٧) : اليك عنى فلست بالذى تمرني عن ديني حتى يمضي لك أربعون ليلة » قال الدارقطني : لم يروه عن معاوية بن قررة غير الجلد بن أيوب وهو ضعيف

(٤) بل هو ضعيف جداً

(٥) رواه الحاكم في المستدرک مرفوعاً (ج ١ ص ١٧٦) والبيهقي موقوفاً (ج ١ ص ٣٤١)

قال الحاكم : « مرسل صحيح فان الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص » ووافقه الذهبي، والمرسل لا يكون صحيحاً ولا حجة، ومراسيل الحسن أضف من مراسيل غيره

(٦) في الغيبة « عن وكيع » بخذف الواو وهو خطأ ظاهر

عن أبي عوانة عن جعفر بن إياس عن يوسف بن مارك عن ابن عباس : تنتظر
النفاس نحواً من أربعين يوماً (١) •

قال أبو محمد : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد ذكرنا ونذكر
ما خالفوا فيه الصحابة والصحاب لا يُعرف لهم منهم مخالفون (٢) . وأقرب ذلك
ما ذكرناه في المسئلة المتصلة بهذه من حد أقل الطهر، فابهم خلفوا فيه ابن عباس ولا
مخالف له من الصحابة أصلاً ، ولقد يلزم المالكيين والشافعيين المشنعين بمخالف
الصحابة الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف : — أن يقولوا بما روي هنا عن
ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم •

قال علي : فلما لم يأت في أكثر مدة النفاس (٣) نص قرآن ولا سنة وكان الله
تعالى قد فرض عليها الصلاة والصيام يقيين وأباح وطأها لزوجها لم يميز لها أن تمتنع (٤)
من ذلك إلا حيث تمتنع بدم الحيض لأنه دم حيض •

وقد حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا العبري ثنا عبد الرزاق
عن معمر عن جابر عن الضحاك بن مزاحم (٥) قال تنتظر إذا ولدت سبع ليال أو
أربع عشرة ليلة ثم تغتسل (٦) وتصلي ، قال جابر ، وقال الشعبي : تنتظر أقصى ما تنتظر
امرأة ، وبه إلى عبد الرزاق عن معمر وابن جريج ، قال معمر عن قتادة ، وقال ابن
جرير عن عطاء ثم اتفق قتادة وعطاء : تنتظر للبكر إذا ولدت كأمراً من نساءها ،
لإل عبد الرزاق : وبهذا يقول سفيان الثوري •

(١) رواه البيهقي (ج ١ : ص ٣٤١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن أبي عوانة
وهذا أثر موقوف صحيح الاسناد (٢) في البنية « مخالف »

(٣) في البنية « أكثر أمر النفاس » وهو خطأ (٤) في البنية « لم يميز أن تمتنع »

(٥) في البنية « عن جابر الصحابي عن مزاحم » وهو خطأ لا معنى له

(٦) في البنية « تنتظر إذا ولدت » سبع عشرة ليلة ثم تغتسل وتصلي وما هنا هو

الصحيح الموافق للمصرية

قال علي : وقال الأوزاعي عن أهل دمشق : تنظر لنفسه من الغلام ثلاثين ليلة ومن الجارية أربعين ليلة *

قال علي : إن كان خلاف الطائفة من الصحابة رضى الله عنهم — لا يعرف لم يخالف — خلافاً للاجماع فقد حصل في هذه المسألة في خلاف الاجماع الشعبي وعطاء وقتادة ومالك وسفيان الثوري والشافعي ، إلا أنهم حدوا حدوداً (١) لا يدل على شيء منها قرآن ولا سنة ولا اجماع ، وأما نحن فلا نقول إلا بما اجمع عليه : من انه دم يمنع مما يمنع منه الحيض ، فهو حيض *

وقد حدثنا حام ثنا يحيى بن مالك بن عائذ (٢) ثنا ابو الحسن عبيد الله بن ابي غسان ثنا ابو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣) ثنا ابو سعيد الاشج ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي (٤) عن سلام بن سليمان المدائني عن حميد عن انس عن رسول الله ﷺ : « أكثر النفاس أربعين يوماً » *

قال ابو محمد : سلام بن سليمان ضعيف منكر الحديث (٥)

(١) في البنية « حدوا حداً » بالافراد وهو خطأ

(٢) بالهمزة والذال المعجمة وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١٩٧)

(٣) في البنية « أبو يحيى وزكريا بن الساجي » وهو خطأ ، والساجي هذا هو الامام الحافظ محدث البصرة له ترجمة في التذكرة (ج ٢ ص ٢٥٠)

(٤) في الأصلين « محمد بن عبد الرحمن المحاربي » وهو خطأ بل صوابه « عبد الرحمن بن محمد »

(٥) هذا الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١١٦ و ١١٧) من طريق المحاربي « عن سلام ابن سليم أو سلم شك أبو الحسن وأظنه هو أبو الاحوص عن حميد عن انس » هذا لفظ ابن ماجه ، وأخطأ الحافظ الهيثمي في الزوائد اعتماداً على هذا الظن فقال : « اسناد حديث انس صحيح ورجاله ثقات » والحق انه حديث ضعيف جداً. أما أبو الاحوص سلام بن سليم الحنفي فانه ثقة حافظ ، ولكنه لم يرو هذا الحديث ، وإنما هو من رواية سلام بن سليمان المدائني الطويل ويقال ابن سليم أو ابن سلم ، وهو كما قال المؤلف منكر الحديث ، وقال ابن خراش : كذاب ، وقال ابن حبان : « روي الموضوعات عن الثقات كانه كان المتعمد لها » والذي يؤكد أنه هو لا أبو الاحوص

وقال أبو حنيفة : أقل أمد النفس (١) خمسة وعشرون يوماً ، وقال أبو يوسف أقل أمد النفس (٢) أحد عشر يوماً (٣) .

وقال أبو محمد : هذان حدان لم يأذن الله تعالى بهما ، والمعجب بمن يجد مثل هذا برأيه ولا ينكره على نفسه ، ثم ينكر على من وقف عندما أوجبه الله تعالى في القرآن ورسوله ﷺ ، وأجمع عليه المسلمون إجماعاً متيقناً ، والحمد لله رب العالمين .

قال أبو محمد : ثم رجعنا إلى ما ذكرنا قبل من أن دم النفس هو حيض صحيح ، وأمه (٤) أمد الحيض وحكمه في كل شيء حكم الحيض ، تقول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها « أغضت » بمعنى حضت فيها شيء واحد ، وقوله عليه السلام في الدم الأسود ما قل من اجتناب للصلاة إذا جاء ، وهم يقولون بالقياس ، وقد حكموا لها بمحرم واحد في تحريم الوطء والصلاة والصوم وغير ذلك ، فيأزمهم أن يجعلوا أمدهما واحداً والله تعالى التوفيق .

٣٦٩ مسألة — فإن رأت الجارية الدم أول ما تراه أسود فهو دم حيض كما

الثقة التصريح باسمه في اسناد المؤلف هنا ، وقول البيهقي في السنن : « وكذلك رواه سلام الطويل عن حميد عن أنس » وقول الحافظ في التهذيب « روى له ابن عدي أحاديث وقال لا يتابع عليها وأخرج له الحديث الذي أخرجه ابن ماجه وليس له عنده غيره وهو حديث أنس . وقت للنساء » ونقل عن ابن حبان أنه قال . « هو الذي روى عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت للنساء أربعين يوماً » وكذلك أعلاه به الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ١٠٧) . ورواه البيهقي (ج ١ ص ٣٤٣) من طريق زيد العمي عن أبي أبياس عن أنس وزيد العمي ضعيف جداً ، قال ابن حبان : « يروى عن أنس أشياء موضوعة لأصول لها حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها »

(١) في المصرية « أقل أمر النفس » وهو خطأ

(٢) في المصرية « أقل أمر النفس » وهو خطأ

(٣) في البنية « وقال أبو حنيفة أقل مدة النفس إحدى عشر يوماً » وهو خطأ لأنها

نسبت قول أبي يوسف لأبي حنيفة وحذفت قول أبي حنيفة ولثابت « إحدى »

بدون وجه (٤) في البنية « فأمه » وما هنا أحسن

قدمنا ، تدع الصلاة والصوم ولا يطؤها بسلها أو سيدها ، فإن تلون أو انقطع الى سبعة عشر يوماً فأقل فهو طهر صحيح تقتل وتصل وتصوم ويأتيها زوجها (١) وإن تمادى أسود تمادت على أنها حائض الى سبع عشرة (٢) ليلة ، فإن تمادى بعد ذلك أسود فأنها تقتل ثم تصل وتصوم (٣) ويأتيها زوجها (٤) ، وهي طاهر أبداً لا ترجع الى حكم (٥) الحائضة إلا ان ينقطع أو يتلون كما ذكرنا ، فيكون حكمها اذا كان أسود حكم الحيض واذا تلون أو انقطع أو زاد على السبع عشرة (٦) حكم الطهر ، فاما التي قد حاضت وطهرت فتمادى بها الدم فكذلك (٧) أيضاً في كل شيء ، إلا في تمادى الدم الاسود متصلاً فأنها (٨) اذ جاءت الايام التي كانت تحيضها أو الوقت الذي كانت تحيضه إما مراراً في الشهر أو مرة في الشهر أو مرة في شهر أو في عام — : فاذا جاء ذلك الأمد أمسكت عما تمسك به الجائض ، فاذا انقضى ذلك الوقت اغتسلت وصارت في حكم الطاهر في كل شيء. وهكذا أبداً ما لم يتلون الدم أو ينقطع ، فان كانت مختلفة الايام بنت على آخر ايامها قبل ان يتمادى بها الدم ، فان لم تعرف وقت حيضها لزمها فرضا ان تقتل لكل صلاة وتوضاً لكل صلاة ، أو تقتل وتوضاً وتصلى الظهر في آخر وقتها ، ثم تتوضاً وتصلى العصر في أول وقتها ، ثم تقتل وتوضاً وتصلى المغرب في آخر وقتها ، ثم تتوضاً وتصلى المنة في أول وقتها (٩) ثم تقتل وتوضاً لصلاة الفجر ، وأن شامت أن تقتل في أول وقت الظهر للظهر والمصر فذلك لها ، وفي أول وقت المغرب

(١) في الجنبة « ويأتيها زوجها » (٢) في الجنبة « سبعة عشرة » وهو خطأ

(٣) في المصرية « ثم تصوم وتصل » (٤) في الجنبة « ويأتيها زوجها »

(٥) لفظ « الى حكم » سقط من الجنبة (٦) في الجنبة « السبعة عشرة »

(٧) في الجنبة « وكذلك » وهو خطأ (٨) في المصرية « فانه »

(٩) في الجنبة « لزمها فرضا ان تقتل لكل صلاة وتوضاً لكل صلاة أو

تقتل وتصل الظهر في آخر وقتها ثم تتوضاً وتصل المنة في أول وقتها » وهذا خطأ وما هنا أصح

للمغرب والعمرة فذلك لها ، وتصل كل صلاة لوقتها ولا بد وتتوضأ لكل صلاة فرض ونافلة في يومها وليلتها (١) ، فإن عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج تيممت كما ذكرنا *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ — الذي قد ذكرنا بإسناده في أول مسألة من الحيض من كتابنا هذا — : « إن دم الحيض أسود يعرف قذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة وإن كان الآخر فتوضي وصلي » وقوله ﷺ : « إذا أقبات الحيضة فدعى الصلاة فإذا أدبرت وغتسلي وصلي » وفي بعضها : « قذا أدبرت فغسلي هناك الدم وتوضي » وفي بعضها : « فإذا ذهب قدرها فغسلي عنك الدم وتوضي وصلي » وهكذا رويناه من طريق حماد بن زيد وحماد بن سلمة كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ ، ففي هذه الأخبار إيجاب مراعاة تلون الدم *

وما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد بن أبي رجاء ثنا أبو أسامة سمعت هشام بن عروة بن الزبير قال أخبرني أبي عن عائشة « أن قاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي ﷺ قالت إني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قل : لا : إن ذلك عرق ، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي » (٢) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن ربيع وقتيبة كلاهما عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة قالت : « إن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم ، قالت عائشة : رأيت مركنها ملآن دماً » (٣) ، فقال لها رسول الله ﷺ

(١) من أول قوله « فإن عجزت عن ذلك » إلى قوله فيها يأتي « وقال الشافعي تقعد يوما وليلة » الخ سقط من النسخة (٢) في البخاري (ج ١ ص ٥٠) (٣) في الأصل « ملأ دماً » وهو خطأ وصحناه من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤) (م ٢٧ — ج ٢ المحل)

عليه : أمكنى قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسل وصلى *
قال أبو محمد : ففي هذين الخبرين إيجاب مراعاة القدر الذى كانت تحبسه قبل
أن يمتد بها الدم *

وأما المبتدأة التى لا يتلون دمها عن السواد ولا مقدار عندها لحيض متقدم —
فنحن على يقين من وجوب الصلاة والصيام عليها ، ونحن على يقين من أن الدم
الأسود منه حيض ومنه ما ليس بحيض ، فاذ ذلك كذلك فلا يجوز لأحد أن
يجعل برأيه بعض ذلك الدم حيضاً وبعضه غير حيض ، لأنه يكون شارباً في الدين
ما لم يأذن به الله ، أو قاتلاً على الله تعالى ما لا علم لديه ، فاذ ذلك كذلك فلا يحمل لها
ترك يقين ما افترض الله عليها من الصوم والصلاة لظن في بعض دمها أنه حيض ،
ولعله ليس حيضاً ، والظن أ كذب الحديث *

وهذا الذى قلناه هو قول مالك وداود ، وقال الأوزاعي : تجعل لنفسها مقدار
حيض أمها وخالتها وعمتها وتكون فيما زاد في حكم المستحاضة ، فان لم تعرف جعلت
حيضها سبعة أيام من كل شهر ، وتكون في باقي الشهر مستحاضة تصوم ، وقال (١)
سفيان الثوري وعطاء : تجعل لنفسها قدر حيض نساءها (٢) ، وقال الشافعي : تقعد
يوماً وليلة من كل شهر تكون فيه حائضاً ، وباقي الشهر مستحاضة تصلى وتصوم ،
والى هذا مال أحمد بن حنبل ، وقال أبو حنيفة : تقعد عشرة أيام من كل شهر
حائضاً وباقي الشهر مستحاضة تصلى وتصوم *

قال علي : يقال لحيضهم : من أين قطعتم بأنها تحبض كل شهر ولا بد ؟ وفي
الممكن أن تكون ضياء (٣) لا تحبض قتركنم بالظن فرض ما أوجه الله تعالى
عليها (٤) من الصلاة والصيام ، ثم ليس لأحد منهم أن يقول : أقصر بها على أقل

(١) في الاصل « قال » بحذف الواو والسياق يقضى بزيادتها

(٢) من أول قوله « فان عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج » الى هنا سقط
من النسخة (٣) الضياء بوزن فعيل والضياء بوزن فعلا هي التى لا تحبض أو التى
لا يثبت ثدياها ، وكذلك الضياء بوزن فعلا . (٤) كلمة « عليها » محذوفة في النسخة

ما يكون من الحيض لثلاث ترك الصلاة الا ييقين : — إلا كان للآخر (١) أن يقول : بل أقصر بها على أكثر الحيض ثلاثا تصلى وتصوم ويوطؤها زوجها وهي حائض ، وكل هذين القولين يفسد صاحبه ، وهما جميعا قسدان (٢) لانهما قول بالظن ، والحكم بالظن في دين الله عز وجل لا يجوز ، ونحن على يقين لا شك فيه أن هذه المبتدأة لم تحض قط ، وأن الصوم والصلاة فرضان عليها ، وأن زوجها مأمور ومندوب الى وطنها ، ثم لا ندري ولا قطع أن شيئاً من هذا الهم الظاهر عليها دم حيض ، فلا يحل ترك اليقين والفرائض اللازمة بظن كاذب . وبالله تعالى التوفيق *
وأما وضوؤها لكل صلاة فقد ذكرنا برهان ذلك في كتابنا هذا في الرضوء وما يوجبه *

وأما غسلها لكل صلاتين أو لكل صلاة فلما حدثناه حماد بن أحمد ثنا عباس ابن أصح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا علان (٣) ثنا محمد بن بشار ثنا وهب ابن جرير بن حازم ثنا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أم حبيبة بنت جحش : « أنها كانت تهراق الدم وأنها سألت رسول الله ﷺ فأمرها أن تغتسل لكل صلاة *

وبه الى ابن أيمن : ثنا أحمد بن محمد البرقي (٤) القاضى ثنا أبو ممر ثنا عبد الوارث بن سعيد التنوري (٥) عن الحسين (٦) الملقب عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : أخبرني زينب بنت أبي سلمة المخزومي :

(١) في النجدة «لآخر» (٢) في المصرية «وكلاهما قسدان»

(٣) بفتح العين وتشديد اللام وهو لقب جماعة من المحدثين والذي في هذه الطبقة هو علي بن عبد الرحمن بن المنورة الخزومي المصري شيخ الطحاوي مات بمصر في ١٠ شعبان سنة ٢٧٢ قال غالب أنه هو

(٤) في النجدة «البرقي» وهو خطأ وانظر حاشية المسئلة رقم ٢١٠

(٥) بفتح التاء المتناة وضم التون وهما مشددة تان

(٦) في المصرية «الحسن» وهو خطأ

« أن امرأة كانت تهراق الدم ، وكانت (١) تحت عبد الرحمن بن عوف ، وإن رسول الله ﷺ أمرها أن تغتسل عند كل صلاة وتصل » *
 قال على : زينب هذه ربيبة رسول الله ﷺ ، نشأت في حجره عليه السلام ، ولها صحبة به عليه السلام (٢) *

وبه الى ابن أبي عمير : أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثني محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة بنت جحش « أنها استحاضت فأمرها رسول الله ﷺ بالغسل عند كل صلاة » *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا هناد بن السرى عن عبيدة بن سليمان عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة : « أن أم حبيبة بنت جحش استحاضت في عهد رسول الله ﷺ فأمرها بالغسل لكل صلاة (٣) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا وهب بن بقية ثنا خالد بن اسماعيل (٤) عن سهيل بن أبي صالح عن

(١) في النجفة « كانت » بحذف الواو

(٢) حديث زينب هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ١١٨) والبيهقي (ج ١ ص ٣٥١) من طريق أبي معمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج عن عبد الوارث بإسناده ولفظه، ورواه البيهقي أيضا من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال « حدثني أبو سلمة وعكرمة مولى ابن عباس أن زينب بنت أم سلمة كانت تعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تهريق الدم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل لكل صلاة » وهو اسناد صحيح ولكن لعل الأوزاعي — أو من روى عنه — أخطأ، فيه لأن زينب كانت ضيرة دون البلوغ عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك اختلفوا في سماعها منه ، وقيل أنها ولدت بالحبشة وقيل ولدت بالمدينة ، وعلى كل فهذه الرواية فيها شيء من الخطأ .

(٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ١١٨) (٤) في النجفة « خالد » وحذف اسم أبيه وهو المواقف لابن داود (ج ١ ص ١١٩)

أثري عن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عيسى قالت : « يارسول الله (١) ان طائفة بنت أبي حبيش استحيضت ، قال رسول الله ﷺ : لتغتسل للظهر والمصر غسلاً واحداً ، وتغتسل المغرب والعشاء غسلاً واحداً ، وتغتسل للفجر غسلاً (٢) وتوضأ (٣) فيما بين ذلك » •

فهذه آثار في غاية الصحة رواها عن رسول الله ﷺ أربع صواحب : عائشة أم المؤمنين ، وزينب بنت أم سلمة . وأسماء بنت عيسى . وأم حبيبة بنت جحش ، ورواها عن كل واحدة من عائشة وأم حبيبة عروة وأبوسلمة ورواه أبو سلمة عن زينب بنت أم سلمة ، ورواه عروة عن أسماء ، وهذا نقل تواتر يوجب العلم •

وقال بهذا جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، كما روينا من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : ان أم حبيبة استحيضت فكانت تغتسل لكل صلاة ، فهذه أم حبيبة ترى ذلك وعائشة تذكر ذلك لا تنكره (٤) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب السختياني عن سعيد بن جبير : أنه كان عند ابن عباس فأقام كتاب امرأة ، قال سعيد : فدفعه ابن عباس الى ، قرأته فإذا فيه : إني امرأة مستحاضة أصابني بلاء وضّر ، وإني ادع الصلاة الزمان الطويل ، وإن ابن أبي طالب سئل عن ذلك فأفتاني أن أغتسل عند كل صلاة . فقال ابن عباس : اللهم لا أجدها ألا ما قال علي ، غير أنها تجمع بين الظهر والمصر بغسل واحد والمغرب والعشاء بغسل واحد وتغتسل للفجر غسلاً واحداً ، قيل لابن عباس : أن الكوفة أرض باردة وإنها يشق عليها ، قل : لو شاء الله لا يتلاها بأشد من ذلك وروينا أيضاً من طريق سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ومن طريق ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أنه سمع سعيد بن جبير يذكر هذا عن ابن عباس ومن طريق شعبة وحماد بن سلمة كلاهما عن حماد بن أبي

(١) في سنن أبي داود « قالت : قلت يارسول الله »

(٢) في سنن أبي داود « غسلاً واحداً » والحديث هناك أطول فاقصره المؤلف

(٣) في سنن أبي داود « وتوضأ » بحذف إحدى التاءين

(٤) في النجدة « وعائشة تنكر ذلك لا تنكره » وهو خطأ واضح

ساجان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو بكر بن أحمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال عن ابن جريج ^(١) قال : أخبرني أبو الزبير قال أخبرني سعيد بن جبير قال : أرسلت امرأة مستحاضة إلى ابن الزبير : أفي أفئت أن أغتسل لكل صلاة ، فقال ابن الزبير : ما أجدها إلا ذلك ، ثم أرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقالا جميعاً : ما نجد لها إلا ذلك . ومن طريق أبي جاز عن ابن عمر في المستحاضة قال : تغتسل لكل صلاة ، وقد رواه أيضاً عكرمة ومجاهد عن ابن عباس ، قال مجاهد عنه : تؤخر الظهر وتمجل العصر وتغتسل لها غسلاً واحداً ، وتؤخر المغرب وتمجل المشاء وتغتسل لها غسلاً واحداً ، وتغتسل للفجر غسلاً *

ورويانا عن ابن جريج ^(٢) عن عطاء : تنتظر المستحاضة أيام إقرائها ثم تغتسل غسلاً واحداً للظهر والعصر تؤخر الظهر ^(٣) قليلاً وتمجل العصر قليلاً وكذلك المغرب والمشاء وتغتسل للصبح غسلاً . ورويانا من طريق صفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي مثل قول عطاء سواء سواء . ورويانا من طريق معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : المستحاضة تغتسل لكل صلاة وتغسل *

فهؤلاء من الصحابة أم حبيبة وعلي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وابن الزبير لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم ، إلا رواية عن عائشة : أنها تغتسل كل يوم عند صلاة الظهر ^(٤) ورويانه هكذا من طريق معمر بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هكذا مبيناً : كل يوم عند صلاة الظهر . ومن التابعين عطاء وسعيد بن المسيب والنخعي وغيرهم كل ذلك بأسانيد في غاية الصحة

(١) هنا بهامش النسخة « قال النخعي » لم يسمع حجاج بن منهل من ابن جريج ولا أدركه . (٢) في النسخة « ورويانه من طريق ابن جريج » وما هنا أحسن كما هو واضح (٣) في النسخة « وتؤخر الظهر » بزيادة الواو (٤) في النسخة « كل يوم عند صلاة الصلاة » وهو خطأ

فأين المشنعون بمخالفة صاحب^(١) إذا وافق^(٢) أهواءهم وتقليد من الخفيفين والمالكين والشافعيين عن هذا ومنهم^(٣) السنة الثابتة من رسول الله ﷺ
قال على : جاءت السنة في التي تميز دمها أن الأسود حيض ، وأن ماعداه طهر ،
فوضح أمر هذه ، وجاءت السنة في التي لا تميز دمها — وهو كله أسود لأن ما عداه
طهر لا حيض ولما وقت محدود ميز كانت تبيض فيه — : أن تراعى أمد حيضها^(٤)
فتكون فيه حائضاً ، ويكون ماعداه طهرأ ، فوجب الوقوف عند ذلك ، وكان^(٥)
حكم التي كانت أيامها مختلفة منتقلة أن تبثى دلى آخر حيض حاضته قبل اتصال دمها ،
لأنه هو الذي استقر عليه حكمها وبطل^(٦) ما قبله باليقين^(٧) والمشاهدة ، فخرجت
هاتان بحكمهما ، ولم يبق إلا التي لا تميز دمها ولا لها أيام مبرودة ، ولم يبق إلا المأمورة
بالفصل لكل صلاة أو لكل صلاتين ، فوجب ضرورة أن تكون هي ، إذ ليست
إلا ثلاث صفات وثلاثة أحكام فلاصفين^(٨) حكمان منصوصان عليهما ، فوجب أن
يكون الحكم الثالث للصفة الثالثة ضرورة ولا بد *

قال على : وأما مالك فإنه غلب حكم تلون الدم^(٩) ولم يراع^(١٠) الايام وأما
أبو حنيفة فغلب الايام ولم يراع حكم تلون الدم ، وكلا الدمايين^(١١) خطأ ، لأنه ترك
لسنة لا يحل تركها ، وأما الشافعي وابن حنبل وأبو عبيد وداود فأخذوا بالحكمين
معاً ، إلا أن احمد بن حنبل وأبا عبيد^(١٢) غلبا الايام ولم يجعلا لتلون الدم حكماً

(١) في النجية « فأين المشنعون مخالفة صاحب » بحذف الباء .

(٢) في المصرية « إذا خالف » وهو خطأ ظاهر والتصحيح من النجية

(٣) في النجية « ومعهم » والصواب ما هنا

(٤) في النجية « امر حيضها » وهو خطأ (٥) في النجية « أو كان »

(٦) في النجية « أو بطل » وهو خطأ (٧) في المصرية « بالنفى » وهو خطأ

(٨) في النجية « وللصنفين » وهو خطأ (٩) في النجية « تغير الدم »

(١٠) في المصرية « ولم يراعى » وهو لحن (١١) في النجية « وكلي العملين »

وهو لحن (١٢) في المصرية « وأبو عبيد » وهو خطأ

إلا في التي لا تعرف (١) أياما ، وجلا لقي تعرف أيامها حكم الايام وان تلون دما ، وأما الشافعي ودادو فقلبا حكم تلون الدم . سواء عرفت أيامها أو لم تعرفها ، ولم يجملها حكم مراعاة وقت الحيض إلا لقي لا يتلون دما (٢) .

قال علي : فبقى النظر في أى المملين هو الحق ؟ ففعلنا ، فوجدنا النص قد ثبت وصح بأنه لا حيض إلا الدم الاسود ، وما عداه ليس حيضاً ، لقوله عليه السلام : « ان دم الحيض أسود يعرف » فصح أن المتلونة الدم طاهرة تامة الطهارة لا مدخل لها في حكم الاستحاضة (٣) ، وأنه لا فرق بين الدم الاحمر وبين القصة البيضاء ، ووجب أن الدم اذا تلون قبل اقضاء أيامها المبرودة انه طهر صحيح ، فبقى الاشكال في الدم الاسود المتصل فقط ، فجاء النص بمراعاة الوقت لمن تعرف وقتها ، وبالفصل المردد لكل صلاة أو لصلاتين (٤) في التي نسيت وقتها . وبالله تعالى التوفيق .

وما نعلم لمن ترك شيئاً من هذه الاخبار (٥) سبباً (٦) يتعلق به ، لامن قياس ولا من قول صاحب ولا من قرآن ولا سنة .

وقال مالك في بعض أقواله : إن (٧) التي يتصل بها الدم تستظهر بثلاثة أيام ان كانت حيضتها اثني عشر يوماً فأقل ، أو بيومين (٨) ان كانت حيضتها ثلاثة عشر يوماً ، أو بيوم ان كانت حيضتها أربعة عشر يوماً ، ولا تستظهر بشيء ان كانت

(١) في الجنية « تفرق » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « الا التي يتلون دما » بجذف « لا » وهو خطأ

(٣) في المصرية « ان دم الحيض أسود يعرف ، فصح أن المتلونة الدم طاهرة تامة الطهر لا مدخل لها فيه لأن دم الحيض أسود يعرف فصح أن المتلونة الدم حكم المستحاضة » وهو خطأ وغلط من الناسخين ، وما هنا هو الصحيح الذي في الجنية .

(٤) في الجنية « وبالفصل المردود بكل صلاة أو الصلاتين » وهو خطأ

(٥) في الجنية « ترك هذه الاخبار » (٦) في المصرية « شيئاً »

(٧) في المصرية « بأن » وهو خطأ (٨) في المصرية « أو يومين »

حيضها خمسة عشر يوما، وهذا قول لا يعضده قرآن ولا سنة، لا صحيحة ولا سقيمة، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي له وجه ولا احتياط، بل فيه إيجاب ترك الصلاة المفروضة والصوم اللازم بلا معنى *

واحتج له بعض مقلديه بمحدث سوء رويناه من طريق إبراهيم بن حمزة عن الفراروردي عن حرام بن عثمان (١) عن عبد الرحمن ومحمد ابني جابر عن أبيهما قال: «جاءت أسماء بنت مرشد الحارثية (٢) إلى رسول الله ﷺ وأنا جالس عنده فقلت: يا رسول الله حدثني حيضة أنكرها، أمكث بعد الطهر ثلاثا أو أربعا (٣) ثم تراجعني فتحرم علي الصلاة، قال: إذا رأيت ذلك فامكثي ثلاثا ثم تطهري اليوم الرابع فصلي إلا أن تري دفعة من دم قاعة (٤)» *

قال أبو محمد: فكان هذا الاحتجاج أقبح من القول المحتج به، لأن هذا الظاهر باطل إذ هو مما انفرد به حرام بن عثمان، ومالك نفسه يقول: هو غير قاعة،

(١) حرام: بفتح الحاء والراء المهملتين، وفي النجدة «حزام» بازاء وهو تصحيف
(٢) مرشد بالشين ووقع في الإصابة «مرشد» بالثاء وهو خطأ مطبعي، وليس لاسماء هذه إلا هذا الحديث الواحد وهو لا يصح كما قال ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٧٣٦)
وابن الاثير في اسد الغابة (ج ٥ ص ٣٩٦) وابن حجر في الإصابة (ج ٨ ص ١١) وفي طبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٢٤٥) أن اسم أبيها «مرشدة» وأنها تزوجها الضحاك بن خليفة فولدت له ثابتا وأبا جيرة وغيرها وأنها أسلمت وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم
(٣) في النجدة «أم أربعا»

(٤) رواه اليهقي مختصرا وذكره ابن الاثير معلقا بطوله ونسبه ابن حجر في الإصابة إلى اسمعيل بن اسحق القاضي في أحكامه وإلى ابن منده، وهو حديث ضعيف انفرد به حرام بن عثمان: قال الشافعي وابن معين وغيرهما «الرواية عن حرام حرام» وقال ابن المديني: سمعت «يحيى بن سعيد يقول قلت لحرام بن عثمان: عبد الرحمن بن جابر ومحمد بن جابر وأبو عتيق هم واحد؟ قال: «ان شئت جعلتهم عشرة!» وهذا يدل على أنه كذاب ضيق الوجه لا يستحي من افتعال أسماء لا تعرف *

قالجب لهؤلاء القوم والحنيفيين - وقد جرح أبو حنيفة جابرا الجعفي وقتل: ما رأيت أكتب من جابر، ومالك جرح حرام بن عثمان وصالحاً مولى التوأمة - ثم لا وثقة على المالكيين والحنيفيين إذا جاء هؤلاء خبر من رواية حرام وصالح يمكن (١) أن يوهوا به أنه حجة لتقليدهم إلا احتجوا به واكذبوا بتجريح مالك لهم ولا وثقة على الحنيفيين إذا جاءهم خبر يمكن أن يوهوا به أنه حجة لتقليدهم من رواية جابر إلا احتجوا به، ويكذبوا بتجريح (٢) أبي حنيفة له، ونحن - والله الحمد - أحسن بمجاملة لسيوئهم منهم، فلا نرد بتجريح مالك فيمن لم تشتهر امامته *

قال أبو محمد: ثم لو صح هذا الخبر لما كان لهم به متعلق لأنه ليس فيه شيء من قول مالك، ولا من تلك التقاسيم، بل هو مخالف لقوله، وموجب للصلاة إلا أن ترى دماً، فظهر فساد احتجاجهم به (٣) *

وقال بعضهم: قسنا على حديث المصراة، وعلى أجل الله تعالى لنود، فكان هذا إلى الهزل والاستخفاف بالدين أقرب منه إلى العلم. ونعوذ بالله من الخذلان *

قال علي: وروينا عن إبراهيم النخعي: إن المستحاضة تصوم وتصل ولا يطؤها زوجها. قال علي: وهذا خطأ لأنها إما حائض وأما طاهر غير حائض، ولا سبيل إلى قسم ثالث في غير النساء، فإن كانت حائضاً فلا تحل لها الصلاة (٤) ولا الصوم، وإن كانت غير نساء ولا حائض فوطئ زوجها لها حلال ما لم يكن أحدهما صائماً أو محرماً أو متكفراً أو كان مظاهراً منها، فبطل هذا القول. وبالله تعالى التوفيق *

﴿ الفطرة ﴾

٢٧٠ - مسألة - السواك مستحب، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل، وتنف الأبط واغتتان وحلق العانة وقص الأظفار، وأما قص الشارب ففرض ولا يحل للمرأة (٥) تنف الشعر من وجهها، ويستحب للجنب إن أراد الأكل أو النوم أو الشرب أن يتوضأ، وليس فرضاً عليه، وإن أراد المعادة فيجب عليه

(١) في المصرية بمحذف « يمكن » وهو خطأ (٢) في الغنية « وتركوا بتجريح »
 (٣) كلمة « به » حذف من الغنية (٤) في الغنية « فلا تحل لها بالصلاة »
 وهو خطأ (٥) في الغنية « لا يحل لامرأة »

أن يتوضأ أيضاً (١) ، وإن وطئ زوجتين له أو زوجات أو إماء وزوجات (٢) فيقتل بين كل اثنتين غسنة ، وإن لم يقتل الا في آخر ذلك غسن .

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سميذ بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « الفطره خمس أو خمس من الفطرة : الختان والا ستمحدا وتقليم الاظفار وتنشف الابط وقص الشارب (٣) »

وبه الى مسلم : ثنا قتيبة بن سميذ وعمر بن الناقض ثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » (٤) قل علي : فإذا لم يأمرهم فليس فرضاً .

وبه الى مسلم بن الحجاج : ثنا يحيى بن يحيى وقتيبة كلاهما عن جعفر بن سليمان الضبي عن أبي عمران الجوني (٥) عن أنس بن مالك قال : « وقت لنا في قص الشارب وتقليم الاظفار وتنشف الابط وحلق العانة ألا تترك أكثر من أربعين ليلة (٦) »

(١) في البنية « وإن أراد المعاودة فستحب له أن يتوضأ » وهو خطأ لان المعروف عن الظاهرية القول بوجوب الوضوء اذا أراد العود قال ابن حجر في الفتح (ج ١ ص ٣٢٣) « واختلفوا في الوضوء بينهما — أى بين الجماعين — فقال أبو يوسف : لا يستحب ، وقال الجمهور : يستحب ، وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر يجب » وكذلك نقل عنهم المصنف في عمدة القاري (ج ٣ ص ٢١٣) ، ولذلك استغرب كاتب البنية ما فيها فكاتب على حاشيتها « تقدم في أوائل كتاب الطهارة انه يجب الوضوء بين الجماعين ، وقد خالفه هنا فليستظر »

(٢) في الاصلين هنا زيادة « وإماء » مرة أخرى ولا معنى لها

(٣) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٨٧) (٤) في مسلم (ج ١ ص ٨٦)

(٥) في البنية « الحولاني » وهو خطأ

(٦) « ترك » باتون في أوله . والحديث في مسلم (ج ١ ص ٨٧)

وأما فرض قص للشارب (١) واعفاء (٢) الحية فلن عبد الله بن يوسف ثنا قال ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم ابن الحجاج ثنا سهل بن عثمان ثنا يزيد بن زريع عن عمر بن محمد (٣) ثنا نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : خالفوا المشركين ، احفوا الشوارب واعفوا الله (٤) • حدثنا يونس بن عبد الله ثنا احمد بن عبد الله (٥) بن عبد الرحيم ثنا احمد ابن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا محمد ابن عجلان قال : قال لي عثمان بن عبيد الله بن رافع (٦) : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يبيضون شواربهم شبه الحلق ، قلت : من ؟ قال جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأبا أسيد وسلة بن الاكوع وأنس بن مالك ورافع بن خديج • حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الاسود عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ اذا أراد أن ينام أو يأكل أو يشرب وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة •

(١) في البنية « وأما قص الشارب » بحذف فرض
(٢) بالعين المهملة وفي البنية بالمعجمة وهو خطأ (٣) في البنية « عن عمرو ابن عثمان » وهو خطأ غريب . (٤) « أحفوا » و« أعفوا » بالحاء والعين المهملتين ، وفي البنية بالمجتمعتين وهو خطأ والذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ٨٧) في هذا الاسناد « وأوفو الله » وأما رواية « واعفوا » فلها فيه من طريق عبد الله عن نافع (٥) كذا في الاصلين ، وقد مضى مرارا « احمد بن عون الله » وكذلك تكرر في الاحكام للؤقف فلا أدري هل هو هو ؟ أو هذا رجل آخر ؟
(٦) في المصرية « عثمان بن عبد الله بن رافع » ولم أجده ترجمة وهذا الاثر رواه البيهقي (ج ١ ص ١٥١) من طريق الفريابي عن سفيان عن محمد بن عجلان عن عبيد الله بن أبي رافع قال : « رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الانصاري وابن الاكوع وأبا رافع يهكون شواربهم حتى الحلق » ثم قال البيهقي : « كذا وجدته وقال غيره عن عثمان بن عبيد الله بن أبي رافع وقيل ابن رافع » فالخلاف في اسم الراوي موجود ، وعبد الله ثقة ، وأما عثمان هذا فلا ندري من هو .

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله — هو ابن المبارك — عن يونس هو ابن يزيد — عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة (١) قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ ، وإن أراد (٢) أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب »

قال قيل : فقد صح أن عمر ذكر لرسول الله ﷺ أنه تصيب الجنابة من الليل فقال له رسول الله ﷺ : « توضأ واغسل ذكرك ثم تم »

قلنا لحدثنا محمد بن سعيد بن نبات قال ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان ينام وهو جنب كهيئته ولا يمس ماء »

وحدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا احمد بن خاله ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو الاحوص — هو سلام بن سليم الحنفي عن أبي اسحاق عن الأسود عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا رجع من المسجد صلى ما قضى الله له ، ثم مل إلى فراشه أو إلى أهله ، فإن كانت له حاجة إلى أهله قضاهم نام كهيئته لا يمس ماء ، فإذا سمع النداء وثب ، فإن كان جنباً أقض عليه الماء ، وإن لم يكن جنباً توضأ وصلى ركعتين ثم خرج إلى المسجد »

فهذا عموم يدخل فيه الرضوء والغسل معاً وغير ذلك ، ومن ادعى أن سفيان أخطأ في هذا الحديث فهو الغلط ، بدعواه (٣) ما لا دليل له عليه

فإن قيل : قد خالفه زهير بن معاوية . قلنا : سفيان أحفظ من زهير ، ولزم يكن لما كان في خلاف بعض الرواة لبعض دليل على خطأ أحدهم ، بل الثقة مصدق في كل ما يروى . وبالله تعالى التوفيق *

(١) كلمة «عن عائشة» سقطت من النسخة وهو خطأ (٢) في النسخة «فإن أراد»

(٣) في النسخة «للدعواه»

وقول عائشة هذا أخبار عن مداوته عليه السلام على ذلك ، ومن روينا عنه
الاجحة النوم للجامع قبل أن يتوضأ : — سعيد بن المسيب وربيعة ويزيد بن هارون
والشافعي وأبو ثور *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر
ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون وهشيم وحفص بن غياث ، قل يزيد : عن حماد
ابن سلمة عن عبد الرحمن بن أبي رافع عن عمته سلمى عن أبي رافع : « ان رسول الله
ﷺ طاف على نسائه في ليلة واحدة ففقتل عند كل امرأة منهن غسلا » (١) وقال
هشيم : ثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك : « ان رسول الله ﷺ كان يطوف
على جميع نسائه (٢) في ليلة بـل واحد (٣) » وقال حفص بن غياث : عن عاصم
عن أبي المنوكل عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أتى أحدكم
أهله ثم أراد أن يعاود فليتوضأ بينها وضوءاً » (٤)

(١) حديث أبي رافع رواه أحمد في مسنده عن عفان (ج ٦ ص ٨) وعبد الرحمن
وأبي كامل (ج ٦ ص ٩ و ١٠) ويزيد بن هرون (ج ٦ ص ٣٩١) كلهم عن حماد بن سلمة
ورواه أبو داود (ج ١ ص ٨٨) عن موسى بن اسمعيل عن حماد ، وابن ماجه
ج ١ ص ١٠٧ من طريق عبد الصمد عن حماد ونسبه المنذرى للنسائي والشوكاني للترمذى
والنسائي ولم اجد فيهما ورواه البيهقي (ج ١ ص ٢٠٣ و ٢٠٤)

(٢) في الحديث « على نسائه » (٣) حديث أنس رواه مسلم (ج ١ ص ٩٨) وأبو داود
(ج ١ ص ٨٧) والترمذى ج ١ ص ٣٠ والنسائي (ج ١ ص ٥١ و ٥٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠٦)
والبيهقي (ج ١ ص ٢٠٤) بأسانيد مختلفة ورواه البخاري (ج ١ ص ٤٣) بلفظ « كان النبي
صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار ومن أحدى عشرة
قال قالت لأنس أو كان بطيئة ؟ قال. كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين » وليس فيه التصريح
بفسل واحد ولكنه مفهوم من سياقه (٤) حديث أبي سعيد رواه أبو داود (ج ١ ص ٨٨)
عن عمرو بن عون عن حفص بن غياث ، ورواه مسلم (ج ١ ص ٩٨) والترمذى (ج ١ ص ٣٠)
والنسائي (ج ١ ص ٥١) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠٦) ونسبه في المتن للاحد ، ونسبه الشوكاني
لابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأنهم رواه فيه زيادة « فانه انشط لهود » ونسب

﴿ الآنية ﴾

٢٧١ مسألة - لايجل الوضوء ولا الفصل ولا الشرب ولا الأكل لا لرجل ولا لامرأة في أناه عمل من عظم ابن آدم . لما ذكرنا في كتابنا هذا في جلود الميتة من وجوب دفن المؤمن والكافر ، وتحريم المثلة . ولا في أناه عمل من عظم خنزير . لما ذكرنا من أنه كله رجس . ولا في أناه من جلد ميتة قبل أن يدبغ . ولا في أناه فضة أو أناه ذهب *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة والوليد بن شجاع قالا : ثنا علي بن مسهر ^(١) عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ ^(٢) قال : « ان الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة ^(٣) انما يجر جر في بطنه نار جهنم » *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثناموسى بن معاوية ثنا وكيع ثناشعبة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباغ وعن آنية الذهب والفضة ، وقال : هو لم في الدنيا وهو لنا في الآخرة ^(٤) » *

الشوكاني للبيهقي وابن خزيمة ان في روايتهما « فليتوضأ وضوءه للصلاة » وليست هذه اللفظة في البيهقي انظره (ج ١ ص ٢٠٤) وانما هي فيه في حديث عائشة « كان اذا اراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » وهذا غير ذلك

(١) في التنية « على بن زهير » وهو خطأ

(٢) قوله أن « رسول الله صلى الله عليه وسلم » زدناه من صحيح مسلم (ج ٢ :

ص ١٤٩) لأنه ليس في الأصلين

(٣) في مسلم يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب

(٤) رواه الجماعة بألفاظ مختلفة والمعنى واحد ، قال ابن منده ، جمع على صحته

ولا فى اناه مأخوذ بغير حق ، يقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » •

٢٧٢ - مسألة - ثم كل اناه بعد هذا من صفر أو نحاس أو رصاص أو قزدير (١) أو بللور أو زمرد (٢) أو ياقوت أو غير ذلك فباح الأكل فيه والشرب والوضوء والغسل فيه للرجال والنساء ، لقول الله تعالى : (هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا) وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وقول رسول الله ﷺ : « دعوى ما تركتكم ، فانما هلك من كان من قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه » •

فصح ان كل مسكوت عن ذكره بتحريم أو أمر فباح •

والمذهب والمضيب بالذهب حلال للنساء دون الرجال لانه ليس اناه ، وقد صح عن النبي ﷺ « الحرير والذهب حلال لاناث أمي حرام على ذكورها » أو كما قل عليه السلام ، وليس المذهب (١) اناه ذهب والمفضض والمضيب بالفضة حلال للرجال والنساء ، لانه ليس اناه والله تعالى تتأيد . وهو حسينا ونعم الوكيل •

٢٧٣ - مسألة - من عجز عن بعض أعضائه فى الطهارة :

من قطعت يده أو رجلاه أو بعض ذلك سقط عنه حكمه ، وبقي عليه غسل مابقى بقوله عليه السلام « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فان كان فى الجسد جرح سقط حكمه (٥) وبقي فرض غسل سائر الجسد أو الاعضاء لما ذكرناه ، فان عمت القروح يديه أو يده (٦) أو رجليه أو وجهه أو بعض جسده فان أخرجه ذلك الى اسم المرض وكان عليه من إمساكه الماء حرج « تيمم فقط » لان هذا حكم المريض ، وان

(١) المروف الفصدير بالصاد وأما بالزاي فلم أجدها ، والكلمة غير عربية على كل حال (٢) الزمرد بالدال المهملة وبالذال المسجمة

(٣) فى الجنينة « وليس للمذهب » وهو خطأ

(٤) فى الجنينة « سقط جملة » وهو خطأ

(٥) كلمة « أو يده » حذف من الجنينة

كان لا مشقة عليه في الماء غسه (١) ققط وأجزأه ، أو صب عليه الماء وأجزأه وإن كان لم يخرج به إلى اسم المرض غسل ما أمكنه وسقط عنه ما عليه فيه حرج ققط كثر أو قل لما ذكرناه ، ولا يجوز أن يجمع في وضوء (٢) تيمم وغسل ، ولا قيطر واحد أيضا إذ لم يأت بذلك نص ولا إجماع ، إلا في موضع واحد ، وقد ذكرناه قبل ، وهو : من معه ماء لا يعم به جميع أعضائه وضوئه أو جميع جسده ققط . وبالله تعالى التوفيق •

﴿ من شك في الماء ﴾ (٣)

مسئلة ٢٧٤ — من كان بحضرة ماء وشك أولغ فيه الكلب أم لا ؟ أم هو فضل امرأة أم لا ، فله ان يتوضأ به لتبر ضرورة وأن يتنقل به ككنك لأنه على يقين من طهارته في أصله ، وجواز التطهير به ، ثم شك هل حرم ذلك فيه أم لا ، والحق اليقين لا يسقطه الظن ، قال الله تعالى : (ان الظن لا يغنى من الحق شيئا) ، فن شك أهواء أم هو متصر من بعض النبات لم يحل له الوضوء به ولا النسل ، لانه ليس على يقين من انه جاز به التطهير يوما ما ، والوضوء والتنقل فرضان ، فلا يرفع الفرض بالشك ، فان كان بين يديه إنلمان (٤) فصاعدا في أحدهما ماء طاهر ييقن ، وصارها مما ولغ فيه الكلب ، أو قيطا واحد ولغ فيه كلب وسائرهما طاهر ، ولا يميز من ذلك شيئا (٥) ، فله أن يتوضأ بأيهما (٦) شاء ، ما لم يكن على يقين من أنه قد تجاوز عدد الطهارات وتوضأ بالاجل (٧) الوضوء به ، لأن كل ماء منها فصل أصل طهارته على انفراد ، فقا حصل على يقين للتطهير فيها لا يحل للتطهير به فقد حصل على يقين انطرام ، فقلبه أن يطهر أعضائه ان كان ذلك الماء حراما استعماله ، وجله فان

(١) في الجنبة « عمه »

(٢) في المصرية « ولا يجوز أن يجمع وضوء » بحذف « في » وهو خطأ ظاهر

(٣) في الجنبة « من الشك في الماء » (٤) في الجنبة اتان (٥) في الجنبة

« شيء » (٦) في المصرية « بأيهما » (٧) في الجنبة « وتوطأ مالا يحل » الخ وهو خطأ

(م ٢٩ — ج ٢ الحل)

كان فيها واحد مختصر لا يدري (١) ، لم يحل له الوضوء بشيء منها ، لأنه ليس على يقين من أنه توضأ بقاء ، واليقين لا يرتفع بالظن . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا (٢) ونفم الوكيل *

ابتداء كتاب الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله وسلم

﴿ الصلاة ﴾

٢٧٥ - مسألة - الصلاة قسمان : فرض وتطوع ، فالفرض هو الذي من تركه عامداً كان عاصياً لله عز وجل ، وهو الصلوات الخمس : الظهر والعصر والمغرب والعشاء الأخيرة (٣) والفجر ، والقضاء لما نسي منها أو نيم عنها هو هي نفسها (١) • والفرض قسمان : فرض متعين على كل مسلم عاقل بالغ ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وهو ما ذكرناه ، وفرض على الكفاية ، يلزم كل من حضر ، فإذا قام به بعضهم سقط عن سائرهم ، وهو الصلاة على جنازات المسلمين • والتطوع هو ما بين تركه (٥) المرء عامداً لم يكن عاصياً لله عز وجل بذلك ، وهو الوتر وركعتا الفجر وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والضحى وما يتنفل المرء قبل صلاة الفرض وبعدها ، والاشفاق في رمضان ، وتهجد الليل ، وكل ما يتطوع به المرء ، ويكره ترك كل ذلك (٦) •

(١) في الجنية « لم يدري » وهو خطأ (٢) هنا في المصرية ما نصه « تم كتاب الطهارة من المجلد الذي هو شرح المجلد بمحمد الله تعالى وحسن عونه وصلواته على محمد وآله . وعدد مسائل الطهارة مائة وأحدى وستون مسألة . يتلو ان شاء الله تعالى ابتداء كتاب الصلاة »

(٣) في الجنية « والعشاء الأخير وهو خطأ »

(٤) في الجنية « هو بقي تسبها » وهو خطأ »

(٥) في المصرية « بتركه » وهو خطأ (٦) في المصرية « ويكره ترك ذلك »

برهان ذلك (١) أنه ليس في ضرورة النقل إلا التمسك بالذکران : إما شيء يصحى الله تعالى تاركه ، وإما شيء لا يصحى الله تعالى تاركه ، ولا واسطة بينهما •
 وقولنا : الفرض والواجب والحتم (٢) واللازم والمكتوب : — ألتقاط معناها
 الواحد ، وهو ما ذكرنا . وقولنا : التطوع والنافعة بمعنى واحد ، وهو ما ذكرنا •
 وقال قوم : هنا قسم ثالث وهو الواجب •

قال أبو محمد : هذا خطأ ، لأنه دعوى بلا برهان ، وقول لا يفهم ولا يقدر قتله
 على أن يبين مراده فيه •

فإن قالوا : إن بعض ذلك أوكد من بعض . قلنا : نعم ، بعض التطوع (٣)
 أوكد من بعض ، وليس ذلك بمخرج شيء منه عن أن يكون تطوعاً ، لكن أخبرونا
 عن هذا الذي قلتم : هو واجب لا فرض ولا تطوع : — أيكون تاركه عاصياً لله
 عز وجل ؟ أم لا يكون عاصياً ؟ ولا بد من أحد هذين القسمين ، ولا سبيل إلى
 قسم ثالث ، فإن كان تاركه عاصياً فهو فرض ، وإن كان تاركه ليس عاصياً فليس
 فرضاً (٤) •

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
 حمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك

(١) كلمة « ذلك » سقطت من النسخة خطأ

(٢) في الأصلين « والحكم » وهو خطأ فإنه ظاهر هنا أن المقصود « الحتم »

(٣) في الأصلين « بعض الفرض أو كد من بعض » وهو خطأ ظاهر ،

لقوله بعده « وليس ذلك بمخرج شيء منه عن أن يكون تطوعاً » فهو يريد أن بعض
 التطوع أو كد من بعضه ، ولكن هذا المؤكد لا يكون — مع توحيده — إلا تطوعاً .

(٤) في المصرية « وإن تاركه ليس عاصياً » الخ بخذف « كان » وهو خطأ ،

وأما النسخة فإن الجملة كلها مضطربة فيها وسقط منها أكثرها حتى احتل المعنى ونصها « فإن
 كان تاركه عاصياً فليس فرضاً » .

ابن أنس عن أبي سويل بن مالك (١) عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله (٢) يقول : « جاء زجل إلى رسول الله ﷺ فذا هو يسأل عن الاسلام ، قال رسول الله ﷺ : خمس صلوات في اليوم واليلة ، قال : هل على غيرهن ؟ قال : لا ، إلا أن تتطوع » وذكر باقي الحديث « فأدير الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أقص منه (٣) ، قال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق » •

وهذا نص من رسول الله ﷺ على قولنا ، وأنه ليس الا واجب أو تطوع ، قلن ما عدا الخمس فهو تطوع ، وهذا لا يسع أحدا خلافة •

وأما وجوب التندر فقول الله تعالى : (أوفوا بالعقود) وقول رسول الله ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » •

ولا خلاف من أحد من الامة في أن الصلوات الخمس فرض ، ومن خالف ذلك فكافر •

وأما كون صلاة الجنازة فرضاً على الكفاية فقول رسول الله ﷺ « صلوا على صاحبكم » ولا خلاف في أنه إذا قام بالصلاة عليها (٤) قوم قد سقط الفرض عن الباقيين •

وأما كون ما عدا ذلك تطوعاً فاجماع من الحاضرين من المخالفين الا في الوزر قلن أبا حنيفة قال : انه واجب ، وقد روى عن بعض المتقدمين : انه فرض •

قال برهان على من قال : انه فرض ما روينا بالسند المذكور الى مسلم : حدثنا حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب (٥) ثنا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن

(١) أبو سويل اسمه نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، وهو عم الامام مالك بن أنس وفي الجنية « عن سويل بن مالك » وهو خطأ
(٢) في المصرية « طلحة بن عبد الله وهو خطأ

(٣) كلمة « منه » زيادة من الجنية وصحيح مسلم (ج ١ : ص ١٨ - ١٩)

(٤) في المصرية « اذا قام الى الصلاة عليها »

(٥) في الجنية « حرملة بن يحيى بن وهب »

أنس بن مالك - فذكر حديث الاسراء - وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « فرض الله عز وجل على أمتي خمسين صلاة » ثم ذكر عليه السلام مراجعته لربه عز وجل في ذلك إلى أن قال : « فراجعت ربي فقال : هي خمس وهي خمسون (لا يبدل القول لدي) (١) فهذا خبر من الله عز وجل مأمون تبعله ، فصيح أن الصلوات لا تبدل أبداً عن خمس ، وأرمتنا للنسخ في ذلك أبداً بهذا النص ، فبطل بهذا قول من قال : إن الوتر فرض ، وإن تهجد الليل فرض ، وهو قول روينا عن الحسن • وأيضاً قال يونس بن عبد الله حدثنا قال : ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي - هو الجعفي - عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله (٢) أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ قال : الصلاة من جوف الليل ، قال : أي الصيام أفضل بعد رمضان ؟ قال شهر الله الذي يدهونه المحرم » (٣)

قال أبو محمد : فصح أن تهجد الليل ليس من المكتوبة ، والوتر من تهجد الليل ، فهذين الخبرين صح أن قول رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو : « يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل » وقوله عليه السلام لخصه عن أخيها عبد الله ابن عمر رضي الله عن جميعهم : « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل » وقوله عليه السلام الذي روينا من طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر حدثني نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ قال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » وقوله عليه السلام : « بادروا الصبح بالوتر » و : « يا أهل القرآن أوتروا » - أن هذه الأوامر كلها نداء ، لا يجوز غير ذلك •

(١) انظر الحديث بطوله في صحيح مسلم (ج ١ ص : ٥٩)

(٢) في النجدة « فقال : رسول الله » بحذف حرف التداء

(٣) رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بهذا الاسناد ولم يذكر لفظه (ج ١ ص ٣٧٣) ورواه هو (ج ١ ص ٣٧٢) من طريق جرير عن عبد الملك بن عمير بهذا الاسناد أيضاً

وأما الحديث: «ان الشيطان (١) يسعد على ما فيه رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد يضرب كل عقدة عليك ليل طويل فلقد» وفي آخره: «قل صلى انحلت عقدة فأصبح نشيطاً طيب النفس، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان» وقوله عليه السلام إذ ذكر له رجل لم يرل ناعماً حتى أصبح ماظم الى الصلاة قال عليه السلام: «بال الشيطان في أذنه» — : إنما هو على الفرض ونومه عنه لما ذكرنا، والبرهان لا يمرض برهان، وما كان من عند الله فلا يختلف ولا يتكاذب •

ورويانا عن شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: الوتر ليس بحجم ولكنه سنة. ورويانا عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي قال: الوتر ليس فريضة ولكنه سنة سنها رسول الله ﷺ. وعن عبادة بن الصامت تكذيب من قال ان الوتر واجب (٣). ورويانا عن الحجاج ابن المنهال ثنا جرير بن حازم قال: سألت نافعا مولى ابن عمر: أكان (٢) ابن عمر يوتر على راحته؟ قال: نعم، وهل للوتر فضيلة على سائر التطوع؟ ورويانا عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير. أنه سئل عن من لم يوتر حتى أصبح؟ قال: سيوتر يوما آخر (٤) ورويانا عن قتادة عن سعيد بن المسيب: أنه سأل رجل عن الوتر؟ فقال سعيد: أو تر النبي ﷺ، وان تركت فليس عليك، وصلى الضحى، وإن تركت فليس عليك، وصلى ركعتين (٥) قبل الظهر وركعتين بعدها، وان تركت فليس عليك

ورواه هو أبو داود (ج ١ ص ٢٩٨) والترمذي (ج ١ ص ١٤٣) والبيهقي (ج ١ ص ٢٤٠) كلهم عن قتبية عن أبي عوانة عن أبي بشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة. وروى منه فضل صيام المحرم ابن ماجه (ج ١ ص ٢٧٣) عن أبي بكر بن أبي شيبة بالاسناد الذي ذكره المؤلف. وبمثل لفظه. ونسبه المنذرى في الترغيب لابن خزيمة

(١) في الجنة «وأما الحديث في أن الشيطان» الخ
(٢) في الجنة «ان الوتر واحدة» وهو خطأ (٣) في الجنة «كان» بحذف همزة الاستفهام (٤) في الجنة «سيوتر اليوم الآخر»
(٥) في الاصلين «وصل» على الامر والسياق يقضي أن يكون لإخباراً كما هو ظاهر فذلك أصله الى الفعل الماضي

ومن ابن جريج : قلت لطاء : أوجب الوتر وركعتان أمام الصبح أو شيء من الصلاة قبل المكتوبة أو بعدها ؟ قال : لا . وهو قول الشافعي وداود وجهور المتأخرين •

وأما أبو حنيفة فإن كان ذهب إلى أن الوتر فرض فقد ذكرنا بطلان هذا القول ، وإن كان ذهب إلى أن الوتر واجب لا فرض ولا تطوع ، فهو قول قلند ، وقد ذكرنا بطلانه في صدر هذه المسألة •

وقل مالك : ليس بفرض ، ولكن من تركه أدب وكانت جرحه (١) في شهادته • قال أبو محمد : وهذا خطأ بين ، لأنه لا يخلو تاركه أن يكون عاصياً لله عز وجل أو غير عاص ، فإن كان عاصياً لله تعالى فلا يصح أحد بتركه مالا يلزمه وليس فرضاً فالوتر إذن فرض وهو لا يقول بهذا ، وإن قال : بل هو غير عاص لله تعالى ، قيل : فمن الباطل أن يؤدب من لم يصح الله تعالى ، أو أن تبرح شهادة (٢) من ليس عاصياً لله عز وجل ، لأن من لم يصح الله عز وجل فقد أحسن والله تعالى يقول : (مادلى الحسنين من سبيل) •

قال أبو محمد : إلا أن الوتر أوكد التطوع ، للأحاديث التي ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ ، ثم أوكدتها بعد الوتر صلاة الضحى وركعتان عند دخول المسجد ، وصلاة من صلى في جماعة ثم وجد جماعة يصلون تلك الصلاة ، وصلاة الكسوف ، وأربع بعد الجمعة ، لأن رسول الله ﷺ أمر بهذه (٣) ، وما أمر به عليه السلام فهو أوكد مما لم يأمر به • وروينا من طريق مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقني عن أبي قتادة السلمي (٤) أن رسول الله ﷺ : « إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس » •

وروينا عن عبد الوارث بن سعيد التنويري ثنا أبو التياح حدثني أبو عثمان

(١) في البنية « حركة » وهو خطأ

(٢) كلمة « شهادة » زيادة من البنية (٣) في المصرية « لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر به » (٤) في الموطأ (ص ٥٧) « عن أبي قتادة الأنصاري » وكلاهما صواب فإنه أنصاري سلمى — بفتح السين واللام —

التهدي (١) من أبي هريرة قال : « أوصاني خليلي ﷺ بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أرقد » (٢) •

ورويانا عن شعبة (٣) عن أبي نضامة عن عبد الله بن الصامت عن أبي خزيمة قال قال رسول الله ﷺ : « فصل الصلاة لوقتها ، ثم إن أقيمت الصلاة فصل معهم فتبليز يا فتخير » •
ورويانا عن سفيان بن عيينة حدثنا سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال (١) : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلي أربعاً بعد الجمعة » •

ورويانا عن الحسن بن أبي بكرة : « أن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ، فإذا رأيتهما (٥) فصلوا وادعوا حتى ينكسف ما بكم » (٦) •

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أبي عمير ثنا حماد بن يحيى البلخي ثنا سفيان بن عيينة ثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلي بعد الجمعة أربعاً » •

ثم بعد هذه سائر التي ذكرنا ، لأنه لم يأت بها أمر ، لكن جاء بها عمل من عليه السلام وترغيب ، وأما كراهتنا ترك ذلك فلا أنه فعل خير ، قال الله تعالى : (واضلوا الخير) •
٢٧٦ - مسألة - ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء ، ويستحب لوهلهوها إذا عقلوها (٧) لقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه قبل « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر فيه الصبي حتى يبلغ وقد علم رسول الله ﷺ ابن عباس قبل بلوغه بعض حكم الصلاة وأما فيها ، ويستحب إذا بلغ سبع سنين أن يدرب عليها فإذا بلغ عشر سنين أدب عليها •

(١) أبو التياح — بفتح التاء والياء المشددين — هو يزيد بن حميد ، وأبو عثمان التهدي اسمه عبد الرحمن بن مل ، وفي البنية « ثنا أبو التياح وأبو عثمان الهزلي » وهو خطأ صرف (٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم ، انظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٥٣٩) والترغيب (ج ١ ص ٢٣٤) (٣) في البنية « سعيد » وهو تصحيف (٤) كلمة « قال » سقطت من المصرية (٥) في البنية « رأيتوها » وهو خطأ وما هنا هو الصواب الموافق لما في البخاري (٦) رواه البخاري بهذا اللفظ (ج ١ ص ١٤٦) ورواه الترمذي بمناه (ج ١ ص ٢١٣ و ٢١٤) (٧) في البنية « وادركوا » •

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم (١) ثنا ابن الاثيرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن عيسى ثنا ابراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الريم بن سبرة عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ : « مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين فإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها » (٢) *

٢٧٧ — مسألة — ولا على مجنون ولا منى عليه ولا حائض ولا نساء ، ولا قضاء على واحد منهم الا ما أفاق المجنون والمنى عليه ، أو طهرت الحائض والنساء في وقت أدركوا (٣) فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « رغم القلم عن ثلاثة » قد ذكر « المجنون حتى يفيق » . وأما الحائض والنساء واسقاط القضاء عنها فأجماع متيقن *

وأما المنى عليه فاثنا رويانا عن عمار بن ياسر وعطاء ومجاهد و ابراهيم وحامد ابن أبي سليمان وقصادة ان المنى عليه يقضى ، وقال سفيان : يقضى إن أفاق عند غروب الشمس الظهر والمصر فقط . وقال أبو حنيفة : ان أغشى عليه خمس صلوات قضاهن ، فان أغشى عليه أكثر لم يقض شيئاً *

قال علي : أما قول أبي حنيفة في غاية الفساد ، لانه لا نص أتى بما قال ، ولا قياس ، لانه أسقط عن المنى عليه ست صلوات ولم يرد عليه (١) قضاء شيء منهن وأوجب عليه أن أغشى عليه خمس صلوات أن يقضيهن ، فلم يقس المنى عليه على المنى عليه في إسقاط القضاء ، ولا قاس المنى عليه على النائم في وجوب القضاء عليه في كل ما نلم عنه *

(١) سقط من المصرية « ثنا ابن السليم » وهو خطأ

(٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٨٥) والترمذي (ج ١ ص ٨٣) وقال : حسن

صحيح ، وروى أبو داود عنه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وسبرة بن فتح السبيعي المهمة واسكان الباء الموحدة هو ابن مبد الجبني ويقال ابن عوسجة ، صحابي شهد الحندق ومات في خلافة معاوية (٣) قوله « ولم ير عليه » سقط من المصرية

فأضاع مني الكلام . وزدنا من الجنة (٤) في الجنة « وعن منصور »

(م ٣٠ - ج ٢ المحل)

وقد صح عن ابن عمر خلاف قول عمار ، على ان الذى رويانا عن عمار انما هو :
انه اغشى عليه أربع صلوات قضاهن ، كما رويانا عن عبد الرزاق بن جريج عن نافع
ان ابن عمر اشكى مرة غلب فيها على عقله حتى ترك الصلاة ثم أفاق ، فلم يصل
ما ترك من الصلاة وعن عبد الله بن عمر عن نافع : أغشى على ابن عمر يوما وليلة فلم
يقض ما فاتته . وعن ابن جريج عن ابن طلوس عن أبيه : اذا أغشى على المريض
ثم عقل لم يعد الصلاة . قال معمر (١) : سألت الزهري عن المنى عليه فقال لا يقضى
وعن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى ومحمد بن سيرين (٢)
أنهما قالوا فى المنى عليه : لا يبعد الصلاة التى أفاق عندها . قال حماد قلت لعاصم
ابن بهلة (٣) : أعدت ما كان منى عليك ؟ قال أما ذاك (٤) فلا •

قل على : المنى عليه لا يعقل ولا يفهم ، فلنطلب عنه مرتفع ، وإذا كان كل من
ذكرنا غير مخاطب بها فى وقتها الذى ألزم الناس أن يؤدوها فيه — فلا يجوز أدائها
فى غير وقتها ، لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك . وصلاة لم يأمر الله تعالى بها لا تنجب .
وبالله تعالى التوفيق •

٢٧٨ - مسألة : وأما من سكر حتى خرج وقت الصلاة أو نام عنها (١) حتى
خرج وقتها أو نعيمها حتى خرج وقتها : — ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها
أبداً . قال الله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فلم
يبح الله تعالى للسكران أن يصلح حتى يعلم ما يقول •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب (٥) ثنا قتيبة
ابن سعيد ثنا حماد بن زيد عن ثابت — هو البنائى — عن عبد الله بن رباح عن أبي
قتادة أن رسول الله ﷺ قال : « انه ليس فى النوم تفريط ، إنما التفريط فى اليقظة

(١) فى الجنينة « عن الحسن البصرى عن معمر ومحمد بن سيرين » وهو خطأ
(٢) بهلة — بفتح الباء واسكن الهاء وفتح الدال المهملة — وفى المصرية بالذال
المصحمة ، وفى الجنينة « مدلة » وكلاهما خطأ (٣) فى الجنينة « ذلك »
(٤) كلمة « عنها » زيادة من الجنينة (٥) فى الجنينة « احمد بن سعيد » وهو خطأ

فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها . ورويناه أيضا (١) من طريق أنس مسندا : وهذا كله إجماع متيقن .

٢٧٩ - مسألة : وأما من تمتد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبداً ، فليكثر من صل الغير وصلاة التطوع ، ليقبل مبراته يوم القيامة ، وليتوب وليستغفر الله عز وجل .

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يقضيها بعد خروج الوقت ، حتى إن مالكا وأبا حنيفة قالا : من تمتد ترك صلاة أو صلوات فاته يصلها قبل التي حضر وقتها - إن كانت التي تمتد تركها خمس صلوات فأقل - سواء خرج وقت الحاضرة أو لم يخرج ، فلن كانت أكثر من خمس صلوات بدأ بالحاضرة .

برهان صحة قولنا قول الله تعالى : (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وقوله تعالى (تغلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) فلو كان العائد لترك الصلاة مدركا لها بعد خروج وقتها لما كان له الويل ، ولا لتي التي (٢) ، كما لا ويل ولا غي لمن أخرها إلى آخر وقتها الذي يكون مدركا لها (٣) . وأيضا قلن الله تعالى جعل لكل صلاة فرض وقتا محدد الطرفين ، يستعمل في حين محدود ، ويبطل في وقت محدود ، فلا فرق بين من صلاها قبل وقتها وبين من صلاها بعد وقتها ، لأن كليهما صلى في غير الوقت ، وليس هذا قياسا لأحدهما على الآخر ، بل هما سواء في تعدى حدود الله تعالى ، وقد قل الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) .

وأيضا فإن القضاء إيجاب شرع ، والشرع لا يجوز لتغير الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم .

فنسأل من أوجب على العائد قضاء ما تمتد تركه من الصلاة : أخبرنا عن هذه الصلاة التي تأمره بفعلها ، أي التي أمره الله تعالى بها ؟ أم هي غيرها ؟ فإن قالوا : هي هي ، قلنا لهم : فالعائد تركها ليس عاصيا ، لانه قد فعل ما أمره الله تعالى ، ولا اثم

(١) في المصرية « وروينا أيضا »

(٢) في اليمنية « ولا لتي غيا » (٣) في المصرية « الذي يكون فيها مدركا لها »

على قولكم ولا ملامة على من تمتد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها . وهذا لا يقوله مسلم . وإن قالوا : ليست هي التي أمره الله تعالى بها ، قلنا : صدقم ، وفي هذا كفاية إذ (١) أقرروا بأنهم (٢) أمروه بما لم يأمره به الله تعالى .

ثم نسألهم عن تمتد ترك الصلاة بعد الوقت : أطاعة هي أم معصية ؟ فإن قالوا : طاعة ، خالفوا إجماع أهل الاسلام كلهم المتيقن ، وخالفوا القرآن والسنة الثابتة . وإن قالوا (٣) : هو معصية ، صدقوا ، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة .

وأيضاً فإن الله تعالى قد حد أوقات الصلاة على لسان رسوله ﷺ ، وجعل لكل وقت صلاة منها أولاً ليس ما قبله وقتاً لتأديتها ، وآخر ليس ما بعده وقتاً لتأديتها ، وهذا ما لا خلاف فيه من أئمة ، فلو جاز أداؤها بعد الوقت لما كان لتحديد عليه السلام آخر وقتها معنى ، ولما كان لنوأ من الكلام وحاش لله من هذا . وأيضاً فإن كل عمل غلط بوقت محدود فإنه لا يصح في غير وقته ، ولو صح في غير ذلك الوقت لما كان ذلك الوقت وقتاً له . وهذا بين . وبالله تعالى التوفيق .

ونسألهم : لم أجزتم (٤) الصلاة ، بعد الوقت ، ولم تجزوها قبل الوقت ؟ فإن ادعوا الاجماع كذبوا ، لأن ابن عباس والحسن البصري يميزان الصلاة قبل الوقت لا سيما ، والخنفزيون والشافعيون والمالكيون يميزون الزكاة قبل الوقت ، ويدعون أن قتال أبي بكر لأهل الردة ، إنما كان قياساً لزكاة على الصلاة ، وأنه قل : لا تأكلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال وهم قد فرقوا (٥) ههنا بين حكم الزكاة والصلاة . فليعجب المتعجبون !! وإن ادعوا فرقا من جهة نص أو نظر لم يجدهم . فإن قالوا : فانكم (١) تميزون (٢) الناسي والنائم والسكران على قضائها أبداً ،

(١) في العينة « اذا » وهو خطأ (٢) في المصرية « انهم »
 (٣) في العينة « فان قالوا » وهو خطأ (٤) في العينة « لو أجزتم » وهو خطأ
 (٥) في العينة « وقد فرقوا » (٦) في العينة « انكم »
 (٧) كذا في الاصلين « تميزون » وله وجه ، ولعل الاحسن منه أن يكون « تميزون »

وهذا خلاف قولكم بالوقت ؟ قلنا لا ، بل وقت الصلاة للناسي والنائم والسكران
متدأبداً غير منقض •

ويرهان ذلك أنهم ليسوا عصلة في تأخيرها الى أي وقت ملوها فيه •

وكل أمر الله عز وجل فانه منقسم على ثلاثة أوجه لا راجع لها : إما أمر غير مطلق
بوقت ، فهذا يجرىء أبداً متى أدى ، كالجهاد والعمرة وصدة التطوع والدعاء وغير
ذلك (١) ، فهذا يجرىء متى أدى ، والمساورة اليه أفضل ، تقول الله عز وجل :
(وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها ، وإما أمر مطلق بوقت محدود الأول غير
محدود الآخر كالزكاة ونحوها ، فهذا لا يجرىء قبل وقته ، ولا يسقط بعد وجوبه
أبداً ، لأنه لا آخر لوقته (٢) ، والمبادرة اليه أفضل لما ذكرنا . وإما أمر مطلق بوقت
محدود أوله وآخره فهذا لا يجرىء قبل وقته ولا بعد وقته ، ويجرىء في جميع وقته ، في
أوله وآخره ووسطه ، كالصلاة والحج وصوم رمضان وهو ذلك •

وقول ابن خالفا : قد واقتسونا على أن الحج لا يجرىء في غير وقته ، وأن الصوم
لا يجرىء في غير النهار ، فنأين أجزتم ذلك في الصلاة ؟ وكل ذلك ذو وقت محدود
أوله وآخره ؟ وهذا مالا انفكاك منه . فن قالوا : قسنا العائد على الناسي . قلنا :
القياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقاً (٣) لكان هذا منه عين الباطل ، لأن
القياس عند القائلين به إنما هو قياس الشيء على نظيره ، لا على ضده ، وهذا مالا
خلاف فيه بين أحد من أهل القياس ، وقد واقتهم من لا يقول بالقياس ، على أنه
لا يجوز قياس الشيء على ضده ، فصار اجماعاً متيقناً وباطلاً لا شك فيه . والعمد
ضد النسيان ، والمعصية ضد الطاعة . بل قياس ذلك على ما ذكرنا من الحج أولى ،
لو كان القياس حقاً ، لاسيا والخنفزيون والمالكيون لا يقيسون الخائف عامداً للكذب

(١) في البنية « لغير ذلك » وهو خطأ

(٢) في البنية « لانه آخر لوقته » وفي المعصية « لانه لا آخر لوقتها » وكلاهما

خطأ ، الا ان الخطأ في المعصية محتمل ، لانه أساس التنبؤ مؤثا

(٣) في البنية « ثم لو كان حقاً »

على الحالف فيبحث غير عائد للكذب في وجوب الكفارة ، بل يسقطون الكفارة عن العائد ، ويوجبونها على غير العائد ، ولا يقيسون قاتل العمد على قاتل الخطأ في وجوب الكفارة عليه ، بل يسقطونها عن قاتل العمد ، ولا يرون قضاء الصلاة على المرتد فهذا تناقض لا خفاء به وتحكم بالدعوى والله تعالى التوفيق *

ولو كان القضاء واجبا على العائد لترك الصلاة حتى يخرج وقتها لما أغفل الله تعالى ولا رسوله ﷺ ذلك ، ولا نسيه ، ولا تصدا اعتنا بتترك بيانه (وما كان ربك نسيا) . وكل شريعة لم يأت بها القرآن ولا السنة فهي باطل *

وقد صح عن رسول الله ﷺ « من فاتته (٢) صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » . فصح ان ما قلت فلا سبيل الى ادراكه ، ولو أدرك أو أمكن أن يدرك لما قلت ، كما لا تغوت المنسية أبداً ، وهذا لا إشكال فيه . والأمة أيضا كلها مجمعة على القول والحكم بأن الصلاة قد فاتت إذا خرج وقتها ، فصح فوتها باجماع متيقن ، ولو أمكن قضاؤها وتأديتها لكان القول بأنها فاتت كذبا وباطلا . فثبت يقينا أنه لا يمكن القضاء فيها أبداً . *

ومن قل قولنا في هذا عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ، وسعد بن أبي وقاص وسليان ، وابن مسعود ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وبديل (٣) العجلي ، ومحمد ابن سيرين ، ومطرف بن عبد الله ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم *

فروينا من طريق شعبة عن يعلى بن صطاء عن عبد الله بن حراش (٤) قل

(١) في المصرية « وهذا » (٢) في الجنة « ان من فاتته »

(٣) بالياء الموحدة والدال المهملة مصر — وفي الجنة « يزيد » وهو خطأ

(٤) كذا في الاصلين ولم أعرف من هو ولا صحة اسمه ولم أجده ترجمة ، فليس يوجد في كتب الرجال الا عبد الله بن خراش — بكسر الحاء المعجمة — وليس من هذه الطبقة بل هو متأخر من طبقة شعبة ، مات بين سنة ١٦٠ و ١٧٠ وهو كذاب منكر الحديث ، وليس من المقول أبداً أن يكون هو .

رأى ابن عمر (١) رجلاً يقرأ صعيقة ، قال له : يا هذا القلوى ، إنه لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها ، فصل ثم اقرأ ما بدا لك •

وروينا (٢) من طريق ابراهيم بن المنذر الحزامي (٣) عن عه الضحاك بن عثمان (٤) أن عمر بن الخطاب (٥) قال في خطبته بالجمالية : ألا وإن الصلاة لها وقت شرطه الله لا تصلح الا به •

ومن طريق محمد بن المنفى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أنس بن مالك عن سالم بن الجند قال قال سليمان - هو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصلاة مكيال ، فمن وفى وفى له ، ومن طفق فقد علمم ما قيل في المطفئين • قال على : من أخر الصلاة عن وقتها فقد طفق •

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن مصعب ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه سعد أنه قال في قول الله تعالى : (والذين هم من

(١) في الجنية « رأى عمر » ولا أعرف أيهما الصواب فاني لم أجدها الاثر الا هنا (٢) في الجنية « وروينا » وهو خطأ (٣) في الجنية بكسر الحاء المهيضة وفتح الزاي نسبة الى أحد أجداده « حزام بن خويلد بن أسد »

(٤) الضحاك بن عثمان اثنان : أحدهما « الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد ابن حزام بن خويلد بن الأسد » وهذا ليس مرادها فانه قديم وليس عما لابراهيم بل هو عم جده ، وإنما المراد هنا حفيد الاول وهو « الضحاك بن عثمان بن الضحاك » وهو من أصحاب مالك ، وليس عم ابراهيم بن المنذر لما وأما هو عمه كلاله ، لان ابراهيم هو ابن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن الحفيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد « وهو معروف بالرواية عن الضحاك الثاني الحفيد وعلى كل فهذا الأثر منقطع لان الضحاك الاول مات سنة ١٥٣ والثاني مات سنة ١٨٠ فلم يدرك واحدا منهما عمر (٥) في الجنية « الضحاك بن عثمان بن عمر بن الخطاب » وهو خطأ ظاهر

صلاتهم ساهون) قال: السهو التترك عن الوقت (١) *

قال على: لو أجزأت عنده بعد الوقت لما كان له الويل من شيء قد أدله

وبه إلى وكيع (٢) عن المسعودي عن القاسم (٣) - هو ابن عبد الرحمن -
والحسن - هو ابن سمدة (٤): قيل لعبد الله بن مسعود (٥) (الذين هم على صلاتهم
دائمون) (والذين هم على صلاتهم يحافظون) فقال: ذلك على مواقيتها، قالوا:
ما كنا نرى ذلك إلا على تركها، قال: تركها هو الكفر *

وعن محمد بن المنثري: حدثنا عبد الأعلى ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
قال: ذكر لنا أن عبد الله بن مسعود كان يقول: إن الصلاة وقتا وكوت الحج،
فصلوا الصلاة لميقاتها *

وعن محمد بن المنثري حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا حماد بن زيد عن يحيى
ابن عتيق قال: سمعت محمد بن سيرين يقول: إن للصلاة وقتا وحدا فان (٦)
الذي يصلي قبل الوقت مثل الذي يصلي بعد الوقت *

(١) رواه الطبري (ج ٣ ص ٢٠١) من طريق وكيع وجهه من كلام مصعب
ابن سعد ورواه من طرق أخرى عن مصعب عن أبيه
(٢) كذا في الأصلين ولم يتقدم اسناد إلى وكيع حتى يصلح أن يقول «وبه إلى وكيع»
(٣) القاسم هو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، والراوى
عن المسعودي - شيخ وكيع - هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله
ابن مسعود، فثبت الأمر على ناسخ النسخة المصرية - أو صاحبها - فكتب
بجائزتها «له أي يريد لعل الصواب عن المسعودي أي القاسم الخ، وهذا فهم خطأ
والصواب ما أوضحناه وأن المسعودي شيخ وكيع روى عن المسعودي الكبير القاسم
ابن عبد الرحمن، وبذلك يستقيم الاسناد

(٤) «سدة» باسكان السين وهو الذي في اليمنية، وفي المصرية «سيدة» وهو خطأ
(٥) رواية القاسم والحسن بن سعد عن ابن مسعود مرسة، فلها لم يتركها
وهذا الآخر رواه الطبري في التفسير (ج ١٦ ص ٧٤) عن ابن وكيع عن أبيه، وفيه
«الحسن بن مسعود» وهو خطأ وصوابه «الحسن بن سعد» (٦) في المصنفين وان

ومن طريق سحنون عن ابن القاسم أخبرني مالك أن القاسم (١) بن محمد بن أبي بكر الصديق حين كانت بنو أمية يؤخرون الصلاة : أنه كان يصلي في بيته ، ثم يأتي المسجد يصلي معهم ، فكلم في ذلك . قال : أصلي مرتين أحب إلي من أن لا أصلي شيئاً •

قال علي : فهذا يوضح أن الصلاة الأولى كانت فرضه (٢) والآخرى تطوع ، فهما صلاتان صحيحتان ، وإن الصلاة بدل الوقت ليست صلاة أصلاً ، ولا هي شيء (٣) . وعن أسد بن موسى عن مروان بن معاوية الفزاري : أن عمر بن عبد العزيز قال : سمعت الله تعالى ذكر أقواماً فمابهم فقال (أضعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً) ولم تكن أضعنهم إياها ، أن تركوها ، ولو تركوها لكانوا بتركها كفاراً ، ولكن أخروها عن وقتها (٤) •

وعن عبد الرزاق عن معمر عن بديل الثقفي (٥) قال : بلغني أن العبد إذا صلى الصلاة لوقتها صعدت ولها نور ساطع في السماء ، وقالت : حفظني حفظك الله ، وإذا صلاها لغير وقتها طويت كما يطوى الثوب انطلق فضرب بها وجهه •

ومن العجب أن بعضهم قال : معنى قول ابن عمر : لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها أي لا صلاة كاملة ، وكذلك قال آخرون في قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن

(١) في المدونة (ج ١ : ص ٨٧) « وأخبرني مالك عن القاسم » الخ

(٢) في البنية « فريضة »

(٣) في المصرية « ولا هي شيئاً »

(٤) بهذا المعنى تقريباً كلمة أخرى لمعمر بن عبد العزيز في سيرته لابن الجوزي

(ص ٨٦) وفي تفسير الطبري (ج ١٦ ص ٧٤)

(٥) بديل — مصنف — هو ابن ميسرة الثقفي ، ومعمر هو ابن راشد الأزدي ،

وفي المصرية « عن معمر بن بديل الثقفي » وفي البنية « عن معمر بن زيد الثقفي » وكلاهما خطأ فاحش

لا يقيم ^(١) صلبه في الركوع والسجود ، وفي قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » •

قال على : فيقال لهؤلاء : ما حملكم على ما ادعيتم ؟ قلنا قالوا : هو معهود كلام العرب ، قلنا : ما هو كذلك ، بل معهود كلام العرب الذي لا يميز غيره — أن « لا » لنفي والنثرثة جملة إلا أن يأتي دليل من نص آخر أو ضرورة حس على خلاف ذلك ثم هبكم أنه كما قلتم ، فإن ذلك حجة لنا ، وهو قولنا ، لأن كل صلاة لم تكمل ولم تتم فهي باطل كلها ، بلا خلاف منا ومنكم . قلنا قالوا . إنما هذا فيما نقص من فرائضها قلنا : نعم ، والوقت من فرائض الصلاة بأجماع منا ومنكم ومن كل مسلم ، فهي صلاة تمتد ترك فريضة من فرائضها •

قال على : ما تعلم لمن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم مخالفاً منهم ، وهم يشنعون بخلاف صاحب إذا وافق أهواءهم ، وقد جاء عن عمر ومعاذ وعبد الرحمن ابن هوف ومعاذ بن جبل ^(٢) وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمداً حتى يخرج وقتها فهو كافر مرتد . وهؤلاء الحنفيون والمالكيون لا يرون على المرتد قضاء ما خرج وقته . فهؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم أيضاً لا يرون على من تمتد ترك الصلاة حتى خرج وقتها قضاء ^(٣) •

قال على : وما جعل الله تعالى عذراً لمن خوطب بالصلاة في تأخيرها عن وقتها بوجه من الوجوه ، لاني حال المطاعنة والقتال والخوف وشدة المرض والسفر . وقال

(١) في المصرية « لمن لا يقيم » وفي اليمنية « لمن لم يقيم » وكلاهما خطأ والصواب « لمن لا يقيم » فقد رواه بهذا اللفظ احمد في مسنده (ج ٤ ص ٢٣) وابن ماجه (ج ١ ص ١٤٧) ونسبه اليهما ابن تيمية في المستقى (انظر الشوكاني ج ٢ ص ٢٨٠) طبع ادارة الطباعة المنيرية باللفظ « لمن لم يقيم » والصواب ما قلنا . وهذا الحديث قال الهيثمي في زوائد ابن ماجه : « اسناده صحيح ورجاله ثقات ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما » (٢) كذا في الاصلين بتركاز اسم ماذ مرتين (٣) في اليمنية « حتى خرج وقتها أيضاً » وما هنا أصح وأحسن

الله تعالى : (واذا كنت فيهم فأقت لم الصلاة فلتقم طائفة منهم منك) الآية ، وقيل تعالى : (فان ختم فرجالا أو ركبانا) . ولم يفسح الله تعالى ولا رسوله ﷺ في تركها عن وقتها حتى صلاحها بطائفتين من احداهما وجوه (١) احدى الطائفتين الى غير القبلة ، على ما ذكر في صلاة الخوف ان شاء الله عز وجل . ولم يفسح تعالى في تأخيرها عن وقتها للمريض المدنف ، بل أمر ان عجز عن الصلاة قائما أنه يصلي قاعداً (٢) ، فان عجز عن القعود فعلى جنب ، وبالتيمم ان عجز عن الماء ، وبغير تيمم ان عجز عن التراب ، فمن أين أجاز من أجاز تعد تركها حتى يخرج وقتها ؟ ثم أمره بأن يصلها بعد الوقت ، وأخبره بأنها تجزئه كذلك (٣) ، من غير قرآن ولا سنة ، لاصححة ولا سقيمة ، ولا قول لصاحب ولا قياس *

وفد أقدم بعضهم فذكر صلاة رسول الله ﷺ يوم الخندق الظهر والمصر بعد غروب الشمس ، ثم أشار الى أنه عليه السلام تركها متممداً ذا كراً لها *

قال على : وهذا كفر مجرد بمن أجاز ذلك من رسول الله ﷺ ، لأنهم مقرون معنا بلا خلاف من أحدهم (٤) ولان أحد من الأمة - في أن من تعد ترك صلاة فرض ذا كراً لها حتى يخرج وقتها ، فانه فاسق مجرح الشهادة ، مستحق للضرب والنكال ، ومن أوجب شيئاً من النكال على رسول الله ﷺ أو وصفه وقطع عليه بالفسق أو يجرحه في شهادته - فهو كافر مشرك مرتد كاليهود والنصارى ، حلال الدم والمال ، بلا خلاف من أحد من المسلمين *

وذكر بعضهم قول الله تعالى : (أقم الصلاة لذكري) وقوله عليه السلام : « خمس صلوات كتبهن الله تعالى » : وقال قد صح وجوب الصلاة ، فلا يجوز سقوطها إلا برهان نص أو إجماع *

(١) كذا في الاصلين والمراد ظاهر والتركيب فيه شيء.

(٢) في الجنية « ان عجز عن الصلاة قائما أن يصلي قائما » وهو خطأ ظاهر

(٣) في الجنية « وأخبره بأنه يجزئه لذلك » وهو خطأ

(٤) في الجنية « بلا خلاف منهم »

قل على : وهذا قول صحيح ، وقد صح البرهان بأن رسول الله ﷺ أوجب كل صلاة في وقت محدود أوله وآخره ، ولم يوجبها عليه السلام لا قبل ذلك الوقت ولا بعده ، فمن أخذ بمصوم هذه الآية وهذا الخبر لزمه إقامة الصلاة قبل الوقت وبعده ، وهذا خلاف لتوقيت النبي ﷺ الصلاة بوقتها (١) •

وموه بعضهم بحديث رويناه من طريق أنس : انهم اشتدت الحرب غداة فتح تستر (٢) فلم يصلوا إلا بعد طلوع الشمس ، وهذا خير لا يصح ، لأنه انما رواه مكحول : أن أنس بن مالك قل ، ومكحول لم يدرك أنساً (٣) ثم لو صح فإنه ليس فيه أنهم تركوها عارفين بخروج وقتها ، بل كانوا ناسين لها بلا شك ، لا يجوز أن يظن بغافل من عرض المسلمين غير هذا ، فكيف بصاحب من الصحابة رضى الله عنهم ، ولو كانوا ذا كرين لما صلوا صلاة الخوف كما أمروا ، أو رجالاً وركباناً كما أزمهم الله تعالى ، لا يجوز غير هذا ، فلاح يقيناً كذب من ظن غير هذا . والله تعالى التوفيق •

٢٨٠ - مسألة - وأما قولنا : أن يتوب من تعد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ويستغفر الله تعالى ويكثر من التطوع - فقول الله تعالى : (تغلف من بعدكم خلف أضعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يَدْخُلُونَ الجنة) وقول الله تعالى : (والذين إذا ضلوا فاحشاً أو غفلوا

(١) في التمهيد « لوقتها » (٢) تستر بضم التاء الاولى وفتح الثانية بينهما سين مهملة ساكنة : أعظم مدينة بخوستان : تحريب « شوش » بالشين المعجمة اولها مضمومة ، ومنها الاثره والاطيب والاحسن قاله ياقوت رقت سنة ١٧ وقيل سنة ١٦ . وأثر أنس هذا لم أجده (٣) هكذا يقول ابن حزم ، وما أظنه صحيحاً فقد قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٧٧) « حدثنا أبي قال : سألت أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ما سمع عندنا إلا أنس بن مالك » ونقل ابن حجر في التهذيب (ج ١٠ ص ٢٩٠) عن الترمذي قال : « سمع مكحول من واثقه وأنس وابي هند الباري » ثم قال : ويقال أنه لم يسمع من واحد من الصحابة الا منهم •

أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لقنوبهم) وقال تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وقال تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً) ، وأجمعت الأمة - وبه وردت النصوص كلها - على أن التطوع جزءاً من الخير ، الله أعلم بقدره ، وللفريضة أيضاً جزء من الخير ، الله أعلم بقدره^(١) ، فلا بد ضرورة من أن يجتمع من جزء التطوع اذا كثر ما يوازي جزء الفريضة ويزيد عليه ، وقد أخبر الله تعالى أنه لا يضيع عمل عامل ، وأن الحسنات ينعمن للسينات ، وأن من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية ، ومن خفت موازينه فأمه هاوية *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا أبو داود ثنا يعقوب بن ابراهيم^(٢) ثنا اسماعيل - هو ابن علي - ثنا يونس عن الحسن عن أنس بن حكيم الضبي أنه لقي أبا هريرة فقال له أبو هريرة : « أول ما يحاسب الناس به^(٣) يوم القيامة من أعمالهم الصلاة ، يقول ربنا تبارك وتعالى للملائكة^(٤) وهو أعلم : انظروا في صلاة عبدي أتمها أم قصها ؟ فان كانت تامة كتبت له تامة ، وان كان انتقص منها شيئاً قال^(٥) : انظروا هل لعبدي من تطوع ؟ فان كان له تطوع قل : أتموا لعبدي فريضته من تطوعه ، ثم تؤخذ الاعمال على ذلك^(٦) » *

قال أبو داود : وحدثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن داود ابن أبي هند^(٧) عن زرارة بن أوفى عن عيم الداري عن النبي ﷺ بهذا المعنى ،

(١) قوله « وللفريضة أيضاً » الى هنا سقط من الجنية وهو خطأ

(٢) في الجنية « ثنا يعقوب ثنا ابراهيم » وهو خطأ

(٣) في المصرية « يحاسب به الناس » وما هنا أصح وهو الذي في الجنية لموافقته لأبي داود (ج ١ ص ٣٢٢) (٤) في أبي داود « لملائكته »

(٥) في الجنية « انتقص قال » الخ وفي المصرية « انتقص منها شيء » قال « الخ وكلاهما خطأ صحناه من أبي داود (٦) في أبي داود نسختان : « على ذاك » و« على ذاك » (٧) في الجنية « داود بن هند » وهو خطأ

قال : « ثم الزكاة مثل ذلك ، ثم تؤخذ الاعمال على حسب ذلك (١) » •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح في عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب ومحمد بن المنى قالا جميعا ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع (٢) عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده سبعا وعشرين درجة (٣) » •

وبه الى مسلم : حدثنا اسحاق بن ابراهيم أخبرنا المذيرة بن سلمة الخزومي ثنا عبد الواحد - هو ابن زياد - ثنا عثمان بن حكيم أخبرنا عبد الرحمن بن أبي عمرة : قال : دخل عثمان بن عفان رضى الله عنه المسجد بعد صلاة المغرب فقعده وحده (٤) فقصت اليه ، فقال : يا ابن أخي سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صلى المشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله (٥) » •

فهذا بيان مقدار (٦) أجر التطوع وأجر الفريضة ، وإنما هذا لمن تاب وندم وأقلم واستدرك ما لم يطأ •

(١) حديث أبي هريرة نسبة المنذرى لابن ماجه ونسبه ابن تيمية في المنتقى لاحد والترمذي والنسائي أيضا ، وهو في النسائي بإسناد مختلفة (ج ١ ص ٨١ و ٨٢) ، ورواه الحاكم في المستدرك (ج ١ ص ٢٦٢) وصححه هو والذهبي ، وأنس بن حكيم الضبي ذكره ابن حبان في الثقات وجهه ابن القطان وابن المديني ، وحديث ميم الدارنى نسبة المنذرى لابن ماجه ، ورواه أيضا الحاكم (ج ١ ص ٢٦٢ و ٢٦٣) وصححه على شرط مسلم

(٢) في مسلم (ج ١ ص ١٨٠) « أخبرني نافع »

(٣) في الأصولين « سبعا وعشرين جزءاً » وهو خطأ في الرواية وفي تذكير

العدد ، وصححه من صحيح مسلم (٤) الزيادة من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٢)

(٥) في مسلم « صلى الليل كله »

(٦) في التيمية « بيان بمقدار »

وأما من تمتد ترك المفروضات واقتصرت على التطوع ليجبر بذلك ما عصى في تركه مصرا على ذلك ، فهذا عاص في تطوعه ، لانه وضعه في غير موضعه ، لأن الله تعالى لم يضعه لتترك الفريضة ، بل ليكون زيادة خير ونافعة ، فهذا هو القى يجبر به الفرض المضيق . وإذا عصى في تطوعه فهو غير مقبول منه ، قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » *

فان ذكرنا روى من أن التطوع لا يقبل عن لا يؤدي الفريضة كالتاجر لا يصح له ربح حتى يخلص رأس ماله : — فباطل لا يصح ، لانه انما رواه موسى ابن عبيدة الربذي (١) وهو ضعيف ، وعبد الملك بن حبيب الاندلسي عن المكفوف (٢) عن أيوب بن خوط (٣) وهذه ثلاث بلايا في نسق (٤) ، أحداها (٥) يكفى ، ومرسل أيضا ، وعبد الملك بن حبيب عن مطرف عن مالك أن أبا بكر الصديق ، وعبد الملك ساقط (٦) ، وهذا أيضا منقطع ، ولو صح ذلك لكان (٧) المراد به من قصد التطوع ليؤمضه عن الفريضة ، مصرا على ذلك غير نادم ولا تألب . والله تعالى التوفيق *

(١) الربذي بفتح الراء والباء ثم ذال معجمة ، نسبة الى الربهة ، وفي الجنية « الزيدى » وهو تصحيف ، وموسى ثقة اما ضعف من قبل حفظه حتى قيل : لاشيء (٢) ذكره ابن حجر في اللسان (ج ٦ ص ٤٧١) ونقل كلام المؤلف فيه في وطه الخائن وأنه قال « لا يعرف هذا المكفوف » ثم قال « تقدم في اصل الميزان قايم ابن عبد الله المكفوف والذي قبله وهو من طبقة من يروي عن أيوب بن خوط قاله أعلم »

(٣) خوط بفتح الخاء المعجمة واسكان الواو وآخره طاء مهملة ، وفي المصرية بالحاء المهملة ، وهو تصحيف وفي الجنية « حوق » بالمهملة والقاف ، وهو خطأ (٤) في الجنية « فسق » وهو خطأ لأمضى له

(٥) في المصرية « أحداها » وهو خطأ (٦) سبق ان قلنا مرارا ان المؤلف يحمل على عبد الملك بن حبيب بغير وجه فهو عالم جليل الا انه يخطئ في الحديث ولم يكن صناعته . (٧) في الجنية بحذف « لكان » وهو خطأ

الصلوات المفروضة الخمس

٢٨١- مسئلة- المفروض من الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عبد ذكر أو أنثى خمس ، وهي: الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة - وهي العتمة - وصلاة الفجر * فالصبح ركعتان أبداً ، على كل أحد من صحيح أو مريض أو مسافر أو مقيم ، خائف أو آمن . والمغرب ثلاث ركعات أبداً ، كما قلنا في الصبح سواء سواء . وأما الظهر والعصر والعشاء الآخرة فكل واحدة منهن على المقيم - مريضاً كان أو صحيحاً خائفاً أو آمناً :- أربع ركعات أربع ركعات ، وكل هذا اجماع متيقن مقطوع به ، لا خلاف فيه بين أحد من الامة قديماً ولا حديثاً ولا في شيء منه ، وكل واحدة منهن على المسافر الآمن ركعتان ركعتان . وأما المسافر الخائف فان شاء صلى كل واحدة منهن ركعتين وان شاء صلى كل واحدة منهن ركعة واحدة ، والخلاف موجود في كل هذا فيما ذكرنا ذلك السفر ، وفي مقدار ذلك السفر من الزمان ومن المسافة ، وفي هل ذلك القصر عليه فرض أم هو فيه مخير ، وفي هل تجزئ ركعة واحدة في الخوف في السفر أم لا . وسنذكر البرهان على الحق من ذلك ، وبطلان الخطأ فيه ، في أبوابه ان شاء الله عز وجل . ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم . وبه تعالى نستعين وبه تنأيد *

(أقسام التطوع)

٢٨٢- مسئلة- أؤكد التطوع ما قد ذكرناه في أول مسئلة من كتاب الصلاة من ديواننا هذا ، من الأقسام التي أمر بها رسول الله ﷺ مخصوصة بأماكنها ، وبعد ذلك ما لم يرد به أمر ، ولكن جاء التنبؤ اليه *

أؤكد ذلك ركعتان بعد الفجر الثاني وقبل صلاة الصبح ، ثم صلاة العيدين ، ثم صلاة الاستسقاء ، وقيام رمضان ، وأربع ركعات قبل الظهر بعد الزوال ، وأربع ركعات بعد الظهر وأربع ركعات قبل العصر - إن شاء لم يسلم الا في آخرهن (١) ، وإن شاء سلم من كل ركعتين ، وركعتان (٢) بعد صلاة العصر ، وركعتان بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ،

(١) في المصرية « آخرهما » وفي البنية « ان شاء ما لم يسلم الا في آخرهن » فضير المتى في المصرية خطأ ، وزيادة « ما » في البنية خطأ أيضاً والصواب ما اخترناه هنا من مجموعها كما هو واضح (٢) في البنية « وركعتين » وهو خطأ

وركتان بعد صلاة المغرب ، وركتان قبل صلاة العتمة ، وركتان عند القدوم من السفر في المسجد ، وما تطوع به المرء إذا توجاً (١) ، ثم ما تطوع به المرء في نهاره وليله •

حدثنا عبد الله بن يوسف (٢) ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج : حدثني (٣) زهير بن حرب ثنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج (أخبرني عطاء (٤) عن عبيد بن عمر عن عائشة أم المؤمنين : « أن النبي ﷺ لم يكن على شيء من التوافل أشد تعاهداً (٥) منه على ركتين قبل الصبح » •

وبه إلى مسلم : حدثنا محمد بن عبيد الغبري ثنا أبو عوانة (٦) عن قتادة عن زرارة بن أوفى (٧) عن سعد بن هشام بن عامر (٨) عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال : « ركتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » •
وقد صلى رسول الله ﷺ صلاة الاستسقاء على ما سنذكره في بابها إن شاء الله عز وجل (٩) وحض عليه السلام (١٠) أيضا على قيام رمضان على ما نذكره في بابها إن شاء الله عز وجل •

-
- (١) في النية « وما تطوع به المراد اتطوع » وهو خطأ لا معنى له
(٢) في النية « عبيد الله بن يوسف » وهو خطأ
(٣) في النية « ثنا » وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ٢٠١)
(٤) قوله « أخبرني عطاء » سقط من الاصلين وزدناه من مسلم .
(٥) في مسلم « أشد مهاددة » (٦) في المصرية « محمد بن عبيد الغبري »
أبو عوانة « وفي النية » محمد بن عبيد الغبري أبو عوانة « وكلاهما خطأ وصحناه من مسلم (ج ١ ص ٢٠١) (٧) في الاصلين « عن زرارة بن أبي أوفى » وهو خطأ
(٨) في المصرية « سعيد بن هشام بن عامر وفي النية سعيد بن زرارة بن هشام بن عامر » وكلاهما خطأ
(٩) في النية « وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم الاستسقاء على ما نذكره بهذا إن شاء الله عز وجل » وهو خطأ في قوله « سمي » غير مفهوم
(١٠) في النية « وخط عليه السلام » وهو خطأ
(م ٣٢ — ج ٢. المحلى)

وبه إلى مسلم : حدثنا يحيى بن يحيى النيسابورى ثنا هشيم بن خالد (١) - هو الهذلي - عن عبد الله بن شقيق قال : سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ من طولها ؟ فقالت : « كان يصلى فى بيته (٢) قبل الظهر أربعاً ، ثم يخرج فيصلى بالناس ، ثم يدخل فيصلى ركعتين ، ويصلى بالناس العشاء (٣) ، ويصلى بين يدي فيصلى ركعتين » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص بن عمر - هو الحوضي - ثنا شعبة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ابن أبي طالب رضى الله عنه : « أن رسول الله ﷺ كان يصلى قبل العصر ركعتين (٤) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسماعيل ابن مسعود ثنا يزيد بن زريع ثنا شعبة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة : سألنا علياً عن صلاة رسول الله ﷺ ، فوصف قال : « كان يصلى قبل الظهر أربعاً ، وبعدها ثنتين ، ويصلى قبل العصر أربعاً ، يفصل بين كل ركعتين بتسليم على الملائكة المقرئين والنبين ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين (٥) » *

وبه إلى أحمد بن شعيب : أنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن عبد الرحمن ثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة قال : سألنا (٦) علياً عن صلاة رسول الله ﷺ فوصف قال : كان يصلى قبل الظهر أربع ركعات ، يجعل التسليم فى آخر ركعة (٧) ، وبعدها أربع ركعات يجعل التسليم فى آخر ركعة (٨) ،

- (١) فى البنية « هشيم بن خالد » وهو خطأ (٢) فى الاصلين « فى بيتي » وصحناه من مسلم (ج ١ ص ٢٠٢) (٣) فى مسلم « وكان يصلى »
- (٤) كلمة « العشاء » حذف من البنية (٥) فى أبو داود (ج ١ ص ٤٩٠ - ٤٩١)
- (٦) الحديث فى النسائي (ج ١ ص ١٣٩ - ١٤٠) مطول واختصره المؤلف .
- (٧) فى النسائي « سألت » (٨) فى البنية « فى آخر ركعتين »
- (٩) الحديث بهذا الاسناد فى النسائي (ج ١ ص ١٤٠) ولكن لفظه « سألت على ابن أبي طالب عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى النهار قبل المكتوبة ؟ قال : من يطيق ذلك ! ثم أخبرنا قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى حين تزيغ

قال أبو محمد : لا تناقض بين شيء مما ذكرنا ، بل كل ذلك حسن مباح ، من رواية الثقات الانيات •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا ابن علية — هو اسماعيل — عن الجريري (١) عن عبد الله بن بريمة عن عبد الله بن مغفل (٢) قال : قال رسول الله ﷺ : « بين كل أذانين صلاة لمن شاء » (٣) •

قال علي : دخل في هذا الصوم ما بين (٤) اذان العتمة واقامتها ، وما بين اذان المغرب واقامتها ، وما بين اذان صلاة الصبح واقامتها •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنذر ثنا الضحاك — يعني أبا عاصم — ثنا ابن جريج أنا ابن شهاب أن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أخبره عن أبيه وعنه عبد الله وعبيد الله ابني كعب بن مالك عن أبيهما : « ان رسول الله ﷺ كان لا يقدم من سفر إلا نهراً في الضحى ، فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه (٥) ركعتين ثم جلس فيه » •

وبه الى مسلم : ثنا عبد بن حميد أنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله ﷺ

الشمس ركعتين وقبل نصف النهار أربع ركعات يجعل التسليم في آخره » والحديث عند المؤلف هنا أطول ، فما أدرى من أين جاءت هذه الزيادة ؟ ولعلها رواية أخرى ليست بين أيدينا (١) في الغنية « اسمعيل بن الجريري » وهو خطأ (٢) في الغنية « مغفل » وهو تصحيف

(٣) في أبي داود (ج ١ ص ٤٩٥) « بين كل أذانين صلاة » بين كل أذانين صلاة لمن شاء . وهذا الحديث رواه الجماعة وعند بعضهم أنه قال « لمن شاء » في المرة الثالثة (٤) في الغنية « يكن » بدل « بين » وهو خطأ

(٥) في الغنية « فركع فيه » وما هنا هو الصواب الذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٩٩) وفي المصرية أيضاً

يرغب^(١) في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بمزجة •
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمدي ثنا إبراهيم بن أحمد البخاري^(٢) ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا اسحاق بن نصر ثنا أبو أسامة عن أبي حيان التميمي عن
أبي زرعة عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر : يا بلال ،
حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام ؟ » فاني سمعت دف^(٣) نعليك بين يدي في الجنة
قال بلال : ما علمت عملاً أرحى عندي أنني لم أظهر طهوراً في ساعة ليل أو نهار ، إلا
صليت بذلك الطهور^(٤) ما كتب لي أن أصلي •

﴿ فصل في الركعتين قبل المغرب ﴾

٢٨٣ — مسألة — قال أبو محمد : منع قوم من التطوع بعد غروب الشمس
وقبل صلاة المغرب ، منهم مالك وأبو حنيفة ، وما نعلم لهم حجة إلا أن أحمد بن محمد
ابن عبد الله الطلمنكي قال ثنا محمد بن أحمد بن مفرج^(٥) ثنا الصموت ثنا الزرار ثنا
عبد الواحد بن غياث^(٦) ثنا حيان بن عبيد الله عن عبد الله بن بريدة^(٧) عن

(١) في المصرية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب » وما هنا هو
الذي في العينية والموافق لمسلم (ج ١ : ص ٢١٠)
(٢) في العينية « إبراهيم البخاري » وهو خطأ
(٣) بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء أي صوت ، وقال البخاري « يعني تحريك »
والعني واحد (٤) في العينية « الطهر » وهو خطأ وما هنا هو الصواب الموافق
للبخاري (ج ١ ص ١٦٠ — ١٦١)
(٥) في الاصلين « أحمد بن محمد بن مفرج » وهو خطأ انظر ما سبق في
المستثنى (٩١٦ — ١١٨) في تحقيقنا اسمه

(٦) غياث بكسر الفاء المعجمة وآخره ثاء مثناة ، وفي المصرية « عبد الواحد
ابن عمار » وهو خطأ (٧) « حيان » بالحاء المهملة والياء المثناة وفي الاصلين « حبان »
بالموحدة وهو خطأ وأبوه « عبيد الله » بالتصغير وفي العينية « عبد الله » بالتكثير
وهو خطأ . وفي المصرية « حبان بن عبيد الله بن عبد الله بن بريدة » وهو خطأ فاحش

أبيه عن النبي ﷺ : « بين كل أذانين صلاة إلا المغرب » (١)
 قال أبو محمد : هذه الفتنة انفرد بها حيان بن عبيد الله وهو مجهول (٢) ،
 والصحيح هو ما رواه الجريري عن عبد الله بن بريدة ، وقد ذكرناه آنفاً ،
 وذكروا عن إبراهيم النخعي : أن أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا (٣) يصلونها

(١) في التنية « الا صلاة المغرب » وهذا الحديث رواه البزار كما ترى واليه
 نسب الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٨٧) ورواه الدارقطني من طريق
 عبد الغفار بن داود وعبد الواحد بن غياث كلاهما عن حيان (ص ٩٨ - ٩٩)
 ورواه البيهقي من طريق عبد الله بن صالح عن حيان (ج ١ ص ٤٧٤)
 (٢) أما أن حيان مجهول فلا ، بل هو معروف وذكره ابن حبان في الثقات ،
 وهو حيان بن عبيد الله بن حيان أبو زهير ، قال روح بن عبادة « كان رجل صدق ،
 وقال البزار بعد رواية هذا الحديث — كما نقل عنه الزيلعي — « لا نعلم رواه عن
 ابن بريدة الا حيان بن عبيد الله وهو رجل مشهور من أهل البصرة لا بأس به .
 وقال ابن حجر في اللسان : « قال ابن حزم مجهول فلم يصب » وقال أبو حاتم
 « صدوق » . وأما أن هذا الحديث ضعيف فتم ، لأن حيان أخطأ فيه جداً ، ولذلك
 قال الدارقطني « ليس بقوى » يعني حيان لحظه في هذا الحديث وفي غيره . قال
 البيهقي في السنن (ج ١ ص ٤٧٤) « أنبأنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني محمد بن
 اسمعيل حدثنا أبو بكر محمد بن اسحق — يعني ابن خزيمة — على أثر هذا الحديث
 قال : حيان بن عبيد الله هذا قد أخطأ في الاسناد ، لأن كهس بن الحسن وسعيد
 ابن أبي الجريري وعبد المؤمن السكي رووا الخبر عن ابن بريدة عن عبد الله بن مغفل
 لا عن أبيه ، هذا علي من الجنس الذي كان الشافعي رحمه الله يقول : أخذ طريق
 الهجرة . فهذا الشيخ لما رأى أخبار ابن بريدة عن أبيه توم أن هذا الخبر هو أيضاً عن
 أبيه ، ولعله لما رأى العامة لا تصلي قبل المغرب توم أنه لا يصلي قبل المغرب ، فزاد
 هذه الكلمة في الخبر وزاد علماً بأن هذه الرواية خطأ أن ابن المبارك قال في حديثه
 عن كهس : فكان ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين ، فلو كان ابن بريدة قد سمع
 من أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الاستثناء الذي زاد حيان بن عبيد الله
 في الخبر : « ما خلا صلاة المغرب » : لم يكن يخالف خبر النبي صلى الله عليه وسلم اه
 (٣) في المصرية « لم يكونوا » وهو خطأ

وهذا لا شيء ، أول ذلك أنه منقطع ، لأن إبراهيم لم يدرك أحداً ممن ذكرناه ، (١) ولا ولد إلا بعد قتل عثمان بسنين ، (٢) ثم لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس فيه أنهم رضى الله عنهم نهوا عنها ، ولا أنهم كرهوها ، ونحن لا نخافهم في أن ترك جميع التطوع مباح ، ما لم يتركه المرء رغبة عن سنة رسول الله ﷺ ، فهذا هو المالك ، ثم لو صح نهيم عنهما - ومعاذ الله أن يصح - لما كانت في أحد منهم حجة على رسول الله ﷺ ولا على من صلاهما من الصحابة رضى الله عنهم ، وقد خالفوا أبا بكر وعمر وجماعة من الصحابة في المسح على العمامة ومعهم سنة رسول الله ﷺ ، فلا عجب أعجب من إقدامهم على مخالفة الصحابة إذا اشتبهوا وتعظيمهم مخالفتهم إذا اشتبهوا ! وهذا تلاعب بالدين لاختفاء به ! - نفى هؤلاء المقلدين المتأخرين *

وذكروا عن ابن عمر أنه قل : ما رأيت (٣) أحداً يصلحها . وهذا لا شيء ، أول ذلك أنه لا يصح ، لأنه عن أبي شبيب أو شعيب ، ولا ندرى من هو ؟ وأيضاً فليس في هذا لو صح نهى عنها ، ونحن لا ننكر التطوع (٤) ما لم ينه عنه (٥) بنبر حق ، ثم لو صح عنه النهى عنها - وهو لا يصح أبداً ، بل قد روى عنه جواز صلاتها - : لما كان فيه حجة على رسول الله ﷺ ، ولا على سائر الصحابة اللناديين اليها ، ومن المعجائب أنهم لا يرون حجة قول ابن عمر : « صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم يقنت أحد منهم » إذ لم يوافق تقليدهم ، وقد صح هذا عنه ، ثم يحصلون ما لم يصح عنه ، حجة إذ وافق أهواءهم ! وهذا عجب جداً !! *

(١) قوله « ممن ذكرنا » سقط من الجنية وما هنا هو الصواب (٢) في الجنية « بستين » وهو خطأ ، لأن إبراهيم ولد فيها ذكره ابن حبان سنة ٥٠ وأثره هذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم . (٣) في الجنية « مارأينا » (٤) كذا في المصرية وهو خطأ ، ولعل صوابه « ونحن لا ننكر ترك التطوع » كما هو ظاهر (٥) من أول قوله « ولاندى من هو » الى هنا سقط من الجنية

قال على : والحجة فيها هو (١) ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا
ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري (٢) ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يزيد - هو المقرئ -
- ثنا سعيد بن أبي أيوب ثنا يزيد بن أبي حبيب سمعت مرثد بن عبد الله (٣)
اليزنى - هو أبو الخير - قال أتيت عقبة بن عامر الجهني فقلت : ألا أعجبك (٤)
من أبي نعيم ، يركع ركعتين قبل صلاة المغرب ! فقال عقبة : « إنا كنا ففعله على
عهد رسول الله ﷺ » (٥) فسألت فاجئتك الآن قال : الشغل •

وبه الى البخاري : ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة قال سمعت
عمرو بن عامر الانصاري (٦) عن أنس بن مالك قال : « كان المؤمن اذا أذن قام
فأس من أصحاب رسول الله ﷺ يبتدرون السواري ، حتى يخرج النبي ﷺ وم
كنك ، يصلون الركعتين قبل المغرب » •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب وأبو بكر بن أبي
شعبة كلاهما عن ابن فضيل عن المختار بن قلفل عن أنس بن مالك قال : « كنا على
عهد رسول الله ﷺ نصلي ركعتين بعد غروب الشمس (٧) فسألت (٨) : أكان
رسول الله ﷺ يصليهما ؟ (٩) فقال : كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا » •

(١) في البنية مجذوف « هو » (٢) في البنية « ابراهيم بن احمد الفربري » وهو خطأ
(٣) في البنية « سعيد بن أبي أيوب الجهني سمعت مرثد بن عبد الله » وهو خطأ
(٤) « أعجبك » بضم الهززة وإسكان العين ، وضبط ايضا بفتح العين وتشديد الجيم .
(٥) في البنية فقلت وفي البخاري (ج ١ ص ١٦٤) « قلت »
(٦) عمرو بفتح العين ، وفي الاصلين « عمر » بضمها وهو خطأ صححناه من
البخاري (ج ١ ص ٩١)

(٧) في البنية « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين بعد غروب
الشمس » وبما شئت « كذا وينظر في خطئه » وهو خطأ تماماً لان باقى الحديث
يدل على أنهم هم الذين كانوا يصلون (٨) في البنية « قلت » وفي مسلم (ج ١ ص ٢٣٠)
« فقلت له » (٩) في مسلم « صلاهما »

قال علي . ان رسول الله ﷺ لا يقرأ الا على الحق الحسن ، ولا يرى معروها الا كرمه ولا خطأ الا نهى عنه ، قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) *

قال علي : وقال بهذا جمهور الناس ، وروينا عن عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز بن صهيب (١) عن أنس بن مالك قال : « كنا بالمدينة فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السواري فركعوا ركعتين ، حتى ان الرجل الغريب ليستدل المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت ، لكنة من يصليهما (٢) » فهذا عموم للصحابة رضي الله عنهم *

ورويانا عن عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق كلاهما عن سفیان الثوري عن عاصم بن بهلة (٣) عن زر بن حبیش : أنه رأى عبد الرحمن بن عوف وأبى بن كعب يصليان الركعتين قبل صلاة المغرب . وقال حماد بن زيد عن عاصم عن زر عن عبد الرحمن وأبى مثل ذلك ، وزاد : لا يدعانهما *

وعن معمر عن الزهري عن أنس : أنه كان يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خمير (٤) عن خالد بن معدان عن زغبان (٥) مولى حبيب بن مسلمة : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يهبطون الى

(١) صهيب بضم الصاد المهملة وقح الهاء وآخره باء موحدة ، وفي اليمنية « صيت » وهو مخرف

(٢) رواه بهذا اللفظ مسلم عن شيان بن فروخ عن عبد الوارث (ج ١ ص ٢٣٠) ورواه البيهقي في سننه من طريق الحسن بن سفیان عن شيان بن فروخ به (ج ٢ ص ٤٧٥) وانظر الاحاديث والآثار الواردة في هاتين الركعتين في كتاب قيام الليل للبروزي الذي اختصره الحافظ احمد بن علي المقرئ - صاحب الخطط - (ص ٢٥ - ٢٨)

(٣) في اليمنية « عاصم بن رمدله » من غير نقط وهو خطأ

(٤) خير بالحاء المعجمة معنصر

(٥) في سنن البيهقي « زغبان » بالزاي والسين المعجمة وفي المشتهة لذهبي

(ص ٢٢٧ و ٢٢٨) ذكر « زغبان » بالراء والمعجمة جماعة ، و « زغبان » بالزاي

الركعتين قبل صلاة المغرب كما يهجون الى الفريضة (١) *

وروينا عن وكيع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب :
ما رأيت قتيبا يصلي الركعتين قبل المغرب الا سعد بن مالك ، يعني سعد بن
أبي وقاص *

وروينا من طريق حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن داود الوراق عن
جعفر بن أبي وحشية : أن جابر بن عبد الله كان يصلي قبل المغرب ركعتين *
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن (٢) عن راشد
ابن يسار قال : أشهد على خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ من أصحاب الشجرة
أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب *

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة : أنه صلى مع عبد الرحمن
ابن أبي ليلى فكان يصلي الركعتين قبل المغرب *
وعن وكيع عن يزيد بن ابراهيم (٣) : سمعت الحسن البصري يسأل عن الركعتين
قبل المغرب ؟ قال : حسنتين جميلتين لمن أراد بهما (٤) وجه الله تعالى . وبه يقول
الشافعي وأصحابنا *

والمهمة فردا واحدا ، وذكر السيد مرتضى الزبيدي في شرح القاموس (ج ١ ص ٢٧٤)
« ابن رغبان مولى حبيب بن مسلمة الفهري من أهل الشام صاحب المسجد ببغداد »
في باب الرأ المهمة والتين المعجمة فهو . ولكني لم أجده له ترجمة ولا أرجح ان
كان « رغبان » أو « ابن رغبان » (١) هذا الاثر رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٧٦)
من طريق النضر بن شميل عن شعبة ، فان عرف رغبان أو ابن رغبان هذا ولم يكن
فيه مطعن كان الاسناد حسنا أو صحيحا

(٢) لم أعرف من هو ؟ وأظنه سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى المترجم في التهذيب
(ج ٤ : ص ٢٠٨) وأما شيخه راشد بن يسار فلا أعرفه ولم أجده له ترجمة ؟

(٣) في الهينة « يزيد بن ابراهيم » وهو خطأ ، بل هو يزيد بن ابراهيم التستري
أبو سعيد البصري (٤) ، في المصرية « ثم أراد بهما » ولا معنى لحرف « ثم » هنا أصلا
(م ٣٣ — ج ٢ المحلى)

٢٨٤ - مسألة - وأما إعادة من صلى إذا وجد جماعة تصلى تلك الصلاة :-
فإن ذلك مستحب - مكروه تركه - في كل صلاة ، سواء كان صلى (١) منفرداً لندبر
أولى جماعة ، وليصلها ولو مرات كلما وجد جماعة تصليها *

وقد قال قوم : لا يصلها ثانية أصلاً . وقال أبو حنيفة : لا يصل ثانية الا الظاهر
والتمتع فقط ، سواء كان صلاتها في جماعة أو منفرداً ، والأولى هي صلاته ، حاشا
صلاة الجمعة ، فإنه إن صلاها في بيته منفرداً أجزأته ، ولم يكن عليه أن ينهض الى
الجامع ، فإن خرج الى المسجد والامام لم يسلم بعد من صلاة الجمعة ، فحين خروجه
لذلك تبطل صلاته التي كان (٢) صلى في بيته ، وكانت التي تصلى مع الامام فرضه .
وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا تبطل صلاته التي صلى في بيته بخروجه الى الجامع ،
لكن بدخوله مع الامام (٣) في صلاة الجمعة تبطل التي صلى في منزله . وقال مالك :
يعيد من صلى في منزله صلاة فرض مع الجماعة اذا وجدها تصلى تلك الصلاة ، جميع
الصلوات حاشا المغرب فلا يعيدها ، قال : والأمر في أى الصلاتين فرضه الى الله (٤)
تعالى ، قال (٥) : فإن صلى في جماعة لم يعد في أخرى *

قال أبو محمد : أما من منع من الاعادة جلة فإنه احتج بما رويناه من طريق
أبي داود : ثنا أبو كامل يزيد بن زريع (٦) ثنا حسين - هو المعلم - عن عمرو بن
شعيب عن سليمان بن يسار قال : أتيت ابن عمر على البلاط (٧) وهم يصلون ، قلت :

(١) في المصرية « يصل » وما هنا أحسن .

(٢) في النجيلة بمحذف « كان » (٣) في النجيلة « بخروجه الى الجامع بخروجه مع
الامام » وهو خلط لا معنى له

(٤) في النجيلة بمحذف « الى » وهو خطأ (٥) فيها أيضاً بمحذف « قال »

(٦) بالزاي والراء وآخره مهمة مصنوعة في النجيلة « ربيع » وهو خطأ

(٧) في الاصلين « في البلاط » وصحناه من أبي داود (ج ١ : ص ٢٢٦)
والبلاط موضع معروف بالمدينة

ألا تصلى معهم ؟ قال : قد صليت ، وصمحت رسول الله ﷺ يقول « لا تصلوا صلاة في يوم (١) مرتين » •

قال على : وهذا خبر صحيح لا يحمل خلافه ، ولا حجة لم فيه ولم يقل قط — ومعاذ الله من هذا — : إنه يصلى على نية أنها الصلاة التي صلى ، فيجمل في يوم واحد ظهريين أو عصرين أو صبحيين أو مغربيين أو عتمتين ، هذا كفر لا يحمل القول به لأحد لكنه يصلى نافلة كما نص رسول الله ﷺ على ذلك •

وأما قول أبي حنيفة ، فإنه احتج بأن التطوع بعد الصبح وبعد العصر لا يجوز ، واحتج بالأخبار الواردة في ذلك ، وغلبها على أحاديث الأمر ، وغلبنا نحن أحاديث الأمر ، وسند كره البرهان على الصحيح من المملين إن شاء الله تعالى ، بعد تمام كلامنا في هذه المسألة وفي التي بعدها إن شاء الله •

وأما قول مالك فاتهم احتجوا في المنع من أن يصلى مع الجماعة التي تصلى المغرب خاصة بأن قالوا : إن المغرب وتر النهار ، فلو صلاها ثانية لشفعها ، فبطل كونها ترأ •

قال على : وهذا خطأ ، لأن إحداها نافلة ، والأخرى فريضة ، باجماع منا ومنهم ، والنافلة لا تشفع الفريضة ، باجماع منا ومنهم •

وقالوا : لا تطوع (٢) بثلاث ، لأن رسول الله ﷺ قال : « صلاة الليل والنهار منى منى » وهذا لا حجة لم فيه ، لأن الذي وجبت طاعته في إخباره بأن صلاة الليل والنهار منى منى — : هو الذي أمر من صلى (٣) ووجد جماعة تصلى أن يصلى معهم ، ولم يخص صلاة بعد صلاة ، وهو الذي أمر أن يتنفل في الوتر بواحدة أو بثلاث ،

(١) قوله « في يوم » سقط من الأصلين وزدناه من أبي داود، والحديث نسبة المنذري للشمساني أيضا ، وأعله بأن في أسناده عمرو بن شعيب . وعمرو ثقة حجة وسليمان بن يسار هو مولى ميمونة أحد الفقهاء السبعة والاسناد صحيح
(٢) في المصرية « لايتطوع » (٣) في المصرية « أمر به من صلى » وزيادة « به » لا معنى لها

والعجب من احتجاجهم بهذا الظاهر ، ونسوا أنفسهم في الوقت فقالوا : يصلى الظهر والعصر والعتمة مع الجماعة ، فأجازوا له التطوع بأربع ركعات لا يسلم بينها ^(١) ، وليس ذلك مثنى مثنى ، وهذا تناقض منهم . والحق في هذا هو أن جميع أوامره ﷺ حق ^(٢) ، لا يضرب بعضها ببعض ، بل يؤخذ بجميعها كما هي . وقالوا : إن وقت صلاة المغرب ضيق ، وهذا خطأ ، لأن الجماعة التي وجدها تصلى ، لا شك في ^(٣) أنها تصلى في وقت تلك الصلاة بلا خلاف ، فما ضاق وقتها بعد ، فبطل كل ما شغبوا به في تخصيص المغرب هم والحنفيون معاً . وبالله تعالى التوفيق *

وأما تخصيص المالكيين ^(٤) بأن يصلى من صلاها منفرداً نفعاً لأنه لم يأت بتخصيص ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع ، ولا قول صاحب ولا قياس ، ولا رأى صحيح ، وإن كانت الصلاة فضلاً لمن صلى منفرداً قلنا أفضل لمن يصلى ^(٥) في جماعة ولا فرق ، وفضل صلاة الجماعة قائم ^(٦) في كل جماعة يجدها ولا فرق *

وأما قولهم : انه ^(٧) لا يدرى أيهما صلاته نفعاً ، لأنهم لا يمتثلون في أنه إن لم يصلى مع الجماعة التي وجدها تصلى — غير راغب عن سنة رسول الله ﷺ — فلا اثم عليه فاذ لا خلاف عندم في أنه إن لم يصلى فلا يلزمه أن يصلى ولا بد : — فلا شك في أنها نافعة ^(٨) إن صلاها ، لأن هذه هي ^(٩) صفة النافعة ، فلا خلاف ^(١٠) في أن إن شاء صلاها وإن شاء لم يصليها *

وأيضاً فإنه لا يخلو إذا صلى مع الجماعة وقد صلى تلك الصلاة ^(١١) قبل — :

-
- (١) في المصرية « لا يسلم منها » وما هنا أحسن (٢) في الجنية « حتى » بدل « حق » وهو خطأ ظاهر (٣) في الجنية بجذف « في »
 (٤) في الجنية « فبطل كل ما شغبوا به في تخصيص المالكيين » فسقط من الكلام ما أفسد المعنى (٥) في الجنية « لمن صلاها »
 (٦) في الجنية « قائم » بدل « قائم » وهو خطأ لا معنى له
 (٧) في الجنية بجذف « انه » (٨) في المصرية « في أنها هي نافعة »
 (٩) في الجنية بجذف « هي » (١٠) في الجنية « بلا خلاف »
 (١١) في الجنية « وقد صلى مع الجماعة تلك الصلاة » وهو خطأ

من أن يكون نوى صلاته إياها أنه فرض ونوى ذلك أيضاً في التي صلى في منزله ، فإن كان فعل هذا ، فقد عصى الله تعالى ورسوله ﷺ وخرق الاجماع ، في ان صلى صلاة واحدة في يوم مرتين ، على ان (١) كل واحدة منهما فرضه القى أمر به ، أو يكون لم ينو (٢) شيئاً من ذلك في كليهما ، فهذا لم يصل أصلاً ، ولا تجزئه واحدة منهن ، وهو عابث عاص لله تعالى أو يكون نوى في الأولى أنها فرضه وفي الثانية أنها نافلة ، أو في الأولى أنها نافلة وفي الثانية أنها فرضه ، فهو كما نوى ، ولا يمكن غير هذا أصلاً . وقال الأوزاعي : الثانية هي فرضه *

قال علي : والحق في هذا : أنه إن كان ممن له عذر في التخلف عن الجماعة فصلى وحده ، أو صلى في جماعة — فالأولى فرضه بلا شك ، لأنها هي التي أدى على أنها فرضه ، ونوى ذلك فيها ، وقد قال رسول الله ﷺ : « اتما الاعمال بالنيات ، وإنما لسكل (٣) امرئ ما نوى » ، وإن كان ممن لا عذر له في التأخر عن الجماعة ، فالأولى (٤) إن صلاها وحده باطل ، والثانية فرضه ، وعليه أن يصلي ولا بد ، على ما نذكر في وجوب فرض الجماعة ان شاء الله تعالى . والجمعة وغيرها في كل ذلك سواء *

وأما قول أبي حنيفة وأصحابه فيمن صلى الجمعة في منزله لعذر فباطل ، لوجوه أولها تفريقه في ذلك بين الجمعة وغيرها بلا برهان ، والثاني : أنه فرق (٥) بين الجمعة وغيرها فقد أخطأ في قوله : إنها تجزئه إذا صلاها منفرداً لعذر في منزله والثالث : إبطاله تلك الصلاة بعد أن جوزها ، إما بخروجه الى الجامع ، وإما بدخوله مع الامام ، وكل ذلك آراء فاسدة مدخولة (٦) ، وقول في الدين بغير علم *

قال علي : فإذا قد بطلت هذه الأقوال كلها فالتذكر ما صح من رسول الله ﷺ في ذلك *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في الهينة « ليس على أن » وزيادة « ليس » خطأ مفسد للنعني

(٢) في الهينة « لم يبق » هو خطأ (٣) في المصرية « ولكل امرئ »

(٤) في الهينة « والأولى » (٥) في المصرية « أنه إن فرق » وزيادة « أن »

خطأ لا معنى له (٦) في الهينة « من حوله » وهو خطأ وتصحيف

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج : حدثني أبو الربيع الزهراني وأبو كامل الجعفرى قالا (١) ثنا حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال (لى) (٢) رسول الله ﷺ : « وكيف أنت اذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ، أو يمتنون الصلاة (٣) عن وقتها ؟ قلت : فما تأمرنى ؟ قال : صل الصلاة (٤) لوقتها ، فان (٥) أدركتها فيهم فصل قتها لك نافلة »

وبه الى مسلم : حدثني زهير بن حرب ثنا اسماهيل — هو ابن ابراهيم بن علية — عن أيوب السخيتاني عن أبي العالية البراء (٦) قال : أخر ابن زياد الصلاة ، فجاء (٧) عبد الله بن الصامت فذكرت له صنع (٨) ابن زياد فقال : سألت أبا ذر كما سألتنى فقال : « إني سألت رسول الله ﷺ كما سألتنى فغضب فغذى وقال (٩) صل الصلاة لوقتها ، فان أدركتك (الصلاة معهم (١٠) فصل ، ولا قل لى (قد (١١) صليت فلا أصلى »

فهذا عموم منه ﷺ لكل صلاة ، ولن صلاها في جماعة أو منفرداً لا يجوز تخصيص شيء من ذلك بالدعوى بلا دليل . والله تعالى التوفيق *
وأخذ بهذا جماعة من السلف كما روينا عن أبي ذر : أنه أفق بذلك ، وكأروينا

(١) في المصرية « قال » وهو خطأ (٢) كلمة « لى » زدناها من صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٩) (٣) في المصرية « أو يمتنون الصلاة » بالسين وهو تصحيف وفي البنية بجذفها والتصحيح من مسلم (٤) في المصرية « الصلاة » بجذف « صل » وهو خطأ (٥) في المصرية « ان » بدون الفاء وهو خطأ

(٦) البراء بفتح الباء وتشديد الراء نسبة الى يرى الاشياء كما قال السمعاني ، وأبو العالية اسمه زياد بن فيروز وقيل غير ذلك ، بصري تابعى ثقة مات في شوال سنة ٩٠

(٧) في مسلم (ج ١ : ص ١٧٩) « فجاءنى »

(٨) في المصرية « صنع » وما هنا هو الموافق لمسلم

(٩) في المصرية « فقال » وما هنا هو الموافق لمسلم ، وقد اختصر المؤلف الحديث

(١٠ و ١١) الزيادة في الموضعين من صحيح مسلم

عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس بن مالك أن أبا موسى الأشعري والنعمان بن مقرن اتفهما موعداً فجاء أحدهما إلى صاحبه وقد صلى ، فصلى الفجر مع صاحبه . وبه إلى حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحميد كلاهما عن أنس بن مالك قال : قدمنا مع أبي موسى الأشعري فصلى بنا الفجر في المربد (١) ، ثم جئنا إلى المسجد الجامع فإذا للغيرة بن شعبة يصلي بالناس ، والرجال والنساء مختلطون ، فصلينا معهم . فهذا فعل الصحابة في صلاة الفجر بخلاف (٢) قول أبي حنيفة ، وبعد أن صلوا جماعة بخلاف قول مالك ، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف بخص صلاة المنفرد دون غيره *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر (٣) عن سعد بن عبيدة عن صلة بن زفر العبسي : خرجت مع حذيفة فر بمسجد فصلى معهم (٤) الظهر وقد كان صلى ، ثم مر بمسجد فصلى معهم العصر وقد كان صلى ، ثم مر بمسجد فصلى معهم المغرب وشفع بركة وكان قد صلى *

وعن قتادة قال : يعيد العصر إذا جاء الجماعة . قال سميد بن المسيب : صل مع القوم فإن صلاتك معهم تفضل صلاتك وحدك بضعا وعشرين صلاة *

وعن سفيان عن جابر (٥) عن الشعبي : لا بأس أن تعاد الصلاة كلها * وعن ابن جريج عن عطاء : إذا صليت المكتوبة في البيت (٦) ثم أدركتها مع الناس فأتى أجمل التي صليتها في بيتي نافلة ، وأجمل التي (٧) صليت مع الناس المكتوبة ، ولو لم أدرك إلا ركعة واحدة منها *

قال : وسئل عطاء عن المغرب يصلها الرجل في بيته ثم يجد الناس فيها ؟ قال : أشفع التي صليت في بيتي بركة ثم أسلم ثم ألحق بالناس ، فأجمل التي هم فيها المكتوبة *

(١) في النجدة « بالمربد » (٢) في النجدة « خلاف »

(٣) جابر هو ابن يزيد الجعفي وقد ضعفه المؤلف جدا كما مضى مرارا

(٤) في النجدة « يصلي معهم » وهو خطأ

(٥) جابر هو الجعفي أيضا (٦) في النجدة « في بيتي »

(٧) في النجدة « التي » وهو خطأ

ورويانا عن وكيع عن عمرو بن حسان عن وبرة (١) قال : صليت أنا وإبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود المغرب ، ثم جئنا إلى الناس وهم في الصلاة ، فسفلنا معهم ، فلما سلم الإمام قام إبراهيم فشفع بركة *
قال أبو محمد : لم يشفع عبد الرحمن ، وكل ذلك مباح ، لأنه تطوع ، لم يأت نهي عن شيء منه *

وعن حماد بن سلمة أخبرنا عثمان اللبتي (٢) عن أبي الضحى : أن مسروقاً صلى المغرب ، ثم رأى قوماً يصلون فصلّى المغرب معهم في جماعة ، ثم شفع المغرب بركة *
وعن وكيع عن الربيع بن صبيح (٣) قال : تعاد الصلاة إلا الفجر والمصر ، ولكن إذا أذن في المسجد فالفرار (٤) أقبح من الصلاة *

قال أبو محمد : فإن ذكروا ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع : أن ابن عمر قال : إن كنت قد صليت في أهلكت ثم أدركت الصلاة في المسجد مع الإمام فصل معه ، غير صلاة الصبح والمغرب ، فاتهما لا يصليان في يوم مرتين : — فلا حجة لهم في هذا ، لأنهم قد خالفوه ، بخالفه أبو حنيفة في زيادته المصر فيما لا يعاد وخالفه مالك في إعادة صلاة الصبح ، ومن أقر على نفسه بخلاف الحق والحجة ، فقد كفى خصمه مؤنته . وبالله تعالى التوفيق *

٢٥٨ - مسألة - وأما الركعتان بعد المصر فإن أبا حنيفة ومالكاً نهيا عنهما وأما الشافعي فإنه قال : من فاتته ركعتان قبل الظهر أو بعده (٥) أفله أن يصليهما بعد

(١) أما عمرو بن حسان فلم أعرف من هو ؟ وأما وبرة فإنه يفتح الواو والباء الموحدة والراء ، وأظنه وبرة بن عبد الرحمن فإنه من هذه الطبقة يروي عن ابن عباس وابن عمرو الشعبي وسعيد بن جبير وغيرهم ، وسقط هذا الاسم من الجنية
(٢) البتي يفتح الباء الموحدة وكسر التاء المثناة المشددة

(٣) الربيع يفتح الراء وكسر الباء وصبيح يفتح الصاد النيمحة وكسر الباء وآخره حاء مهملة (٤) في الجنية « والفرار » وهو غير الصواب إلا (٥) قوله « أو بعده » سقط من المصرية

المصر، فإن (١) صلاهما بعد العصر فله أن يثبتهما في ذلك الوقت فلا يدعيهما أبداً .
وقال أحمد بن حنبل : لا أصليهما ، ولا أنكر على من صلاهما : وقال أبو سليمان : هما
مستحسنان *

قال علي : حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة عن اسماعيل بن
جعفر أخبرني محمد - هو ابن أبي حرملة (٢) - أنا أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف :
أنه سأل عائشة عن السجدة التي كان رسول الله ﷺ يصليها بعد العصر ؟
فقلت : « كان يصليها قبل العصر ، ثم انه شغل عنها أو نسيها فصلاهما بعد
المصر ، ثم أثبتهما ، وكان رسول الله ﷺ إذا صلى صلاة (٣) أثبتها (٤)
قال علي : بهذا تملق الشافعي ، ولا حجة له فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل
إنهما لا تجوزان إلا لن نسيهما أو شغل عنها ولو لم تكن صلاتهما حينئذ جائزة
حسنة ما أثبتهما في وقت لا تجوزان فيه *

وأما أبو حنيفة ومالك فاحتج لهما (٥) بما روينا من طريق أبي داود : حدثنا
عبيد الله (٦) بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ثنا عيسى - هو يعقوب بن
إبراهيم بن سعد - ثنا أبي عن محمد بن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان
مولى عائشة أنها حدثته : « أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد العصر - يعني
ركعتين .. (٧) وينهي عنها (٨) ويواصل وينهي عن الوصال » *

(١) في المصرية « وإذا »

(٢) في الغنية « اسماعيل بن جعفر ومحمد هو ابن أبي حرملة » وهو خطأ
(٣) في الغنية بحذف كلمة « صلاة » (٤) في مسلم « وكان إذا صلى صلاة أثبتها »
(ج ١ ص ٢٢٩ و ٢٣٠) (٥) في الغنية « فاحتجنا » وما هنا أحسن

(٦) عبيد الله بالتصغير ، وفي المصرية بالتكثير وهو خطأ ، وقد ساق المؤلف نسبة
من عنده - وهو كذلك - ولكنه ليس في أبي داود ، وإنما فيه « عبيد الله بن
سعد » فقط (ج ١ ص ٤٩٤) (٧) قوله « يعني ركعتين » تفسير من المؤلف
وليس في أبي داود ، (٨) أي عن هذه الصلاة ، وفي الغنية « عنها » وهو
(م ٣٤ - ج ٢ المحل)

وبما رويناه من طريق البزار : ثنا يوسف بن موسى ثنا جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « إنما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لأنه جاءه مال قسمه ، شغله عن الركعتين ، بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ولم يعد لهما » .

وبما رويناه من طريق ابن أبي عمير : ثنا قيس بن يونس ثنا أبو صالح عبد الله ابن صالح ثنا الليث ثنا خالد بن يزيد ^(١) عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن بابي ^(٢) مولى عائشة أم المؤمنين ^(٣) أن موسى بن طلحة أخبره : « أن معاوية لما حجج دخلنا عليه ، فقال ابن الزبير عن الركعتين بعد العصر اثنتين صلاهما رسول الله ﷺ ؟ فقال : أخبرتني عائشة ، فأرسل معاوية السور بن مخزومة الى عائشة : هل صلاهما رسول الله ﷺ عندك ؟ ^(٤) قالت : لا ، ولكن أخبرتني أم سلمة أنه صلاهما عندها ، فأرسل معاوية السور الى أم سلمة يسألها ^(٥) ، فقالت : دخل على رسول الله ﷺ بعد العصر فصلى ركعتين ، فقلت : يا رسول الله لقد رأيتك اليوم صليت صلاة ما رأيتك تصلها فقال : شغلني خصم ^(٦) فكانت ركعتين ^(٧) وكنت ^(٨) أصليهما ^(٩) قبل العصر فأجبت أن أصليهما الآن ، قالت : لم أر رسول الله ﷺ صلاهما قبل ذلك اليوم ولا بعده » .

خطأ ويدل عليه ما سبق المؤلف من احتجاجه بهذا للدلالة على انه لم ينه عن الركعتين . وكذلك هو في البيهقي (ج ٢ : ص ٤٥٨) ^(١) هو الجمحي المصري أبو عبد الرحيم ثقة مات سنة ١٣٩ وفي الجيئة «خالد بن زيد» وهو خطأ ^(٢) ويقال « عبد الله بن باباه » ويقال « ابن بابيه » وقيل أنهم ثلاثة مختلفون والراجح أنه واحد اختلف في اسم أبيه ، وهو الذي قاله ابن المديني والبخاري ^(٣) هكذا هنا أنه مولى عائشة ، والذي في التهذيب « مولى آل جبير بن أبي أعاب » ويقال مولى يمان بن أمية « فانه أعلم ^(٤) كلمة «عندك» محذوفة من الجيئة ^(٥) في الجيئة فسألها ^(٦) في المصرية «شغلني خصم» ^(٧) في الجيئة «ركعتي» وهو خطأ ^(٨) في الجيئة «فكنت» ^(٩) في المصرية «أصليها»

وبما (١) رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفيان - هو الثوري - ثنا أبو اسحق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي بركل صلاة مكتوبة ركعتين إلا العصر والصبح (٢) » .

وبما رواه بعض الناس عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة : « صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين ، قلت : يا رسول الله ، صليت صلاة لم تصلها ؟ (٣) قال : قدم على مال فشغلتني عن ركعتين كنت أركعهما بعد الظهر فصليتهما الآن ، قلت : يا رسول الله ، أفنقضيهما (٤) إذا فاتتا ؟ قال : لا » .

وبما رواه أيضاً من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عبد الرحمن بن أبي سفيان (٥) : « أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها (٦) عن السجدة بعد العصر ؟ فقالت : ليس عندي صلاحها لكن أم سلمة حدثتني (٧) أنه صلاحها عندها ، فأرسل إلى أم سلمة فقالت : صلاحها رسول الله ﷺ عندي ، لم أره صلاحها قبل ولا بعد ، قال : هما سجدة كان كنت أصليهما بعد الظهر فقدم عليّ قلائص من الصدقة فتسبينهما حتى صليت العصر ، ثم ذكرتهما ، فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون (٨) فصليتهما عنده » .

وذكروا الأخبار التي وردت في النهي عن الصلاة بعد العصر ، وسند كرها

(١) في العينة « وربما » وهو خطأ سخيف (٢) في العينة « إلا الصبح والعصر » والحديث رواه أبو داود عن محمد بن كثير عن الثوري (ج ١ : ص ٤٩٢) واليهيقي من طريق الحسين بن حفص عن الثوري (ج ٢ : ص ٤٥٩) (٣) في المصرية لم « تصلها » وفي العينة لم « تصلها » وكلاهما خطأ ظاهر (٤) في العينة « أفنقضهما » وهو خطأ (٥) في العينة « عبد الرحمن بن سفيان » وترجع ما هنا — وهو الذي في المصرية — لاتفاق التسخين فيما سيأتي على « عبد الرحمن بن أبي سفيان » . وعبد الرحمن هذا لم أجده له ترجمة ولا ذكر في كتب الرجال ؟

(٦) في العينة « فسألها » وهو خطأ (٧) في العينة « لكن حدثتني أم سلمة » (٨) في العينة « يرون »

ان شاء الله بعد هذه المسألة . وبه تعالى تأييد *

قال على : وكل هذا لا حجة لهم في شيء منه *

أما حديث ذكران عن عائشة ، فليس فيه نهى عنهما وإنما فيه نهى عنها (١) .
يعنى عن الصلاة بعد العصر جملة ، وهذا صحيح ، وإذ ذلك كذلك فالواجب استعمال فعله ونهيه فننهى عن الصلاة بعد العصر ، ونصلى ما صلى عليه السلام ، ونخص الأقل من الأكثر ، ونستعملهما جميعاً ، ولا نخالف واحداً منهما ، ولا فرق بين من ترك الركعتين اللتين صح أنه عليه السلام صلاهما بعد العصر ونهى عنهما من أجل نهيه عن الصلاة بعد العصر : — وبين من ترك نهيه عليه السلام عن الصلاة بعد العصر من أجل صلاته الركعتين بعد العصر . ولو قالت : وكان ينهى عنهما ، لكان ذلك يدل على أنها له خاصة ، ولكن لا يحل بالكذب ولا الزيادة في الرواية ، ومن فعل ذلك فليبتئوا مقعده من النار . فسقط تعلقهم بهذا الخبر جملة *

وأما حديث ابن عباس فمطلوب من وجوه : أولها أن جرير بن عبد الحميد لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء ، وتلفت عقله ، هذا معروف (٢)
عند أصحاب الحديث (٣) . وثانيها أنه لو صح ومعهما نحن ابن عباس يقول ذلك — لما كانت فيه حجة ، لأنه رضى الله عنه أخبر بما عرف ، وأخبرت عائشة بما كان عندها ، مما لم يكن عند ابن عباس : من أن رسول الله ﷺ لم يدع الركعتين بعد العصر إلى أن مات . فهذا العلم الزائد الذى لا يحل تركه ، ومن أيقن وقال : علمت (٤) ، أولى ممن قال : لا أعلم (٥) وكلاهما صادق . وثالثها أنه حتى لو صح قول

(١) في البنية «فليس فيه ينهى عنها وإنما فيه نهى عنها» وهو خطأ واضح

(٢) في المعربة «هذا المعروف»

(٣) في التهذيب عن أحد في الكلام على عطاء «من سمع منه قديماً فسبأه صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء» ، سمع منه قديماً سفيان وشعبة ، وسمع منه حديثاً جرير وخالد الخ وقال ابن معين «عطاء بن السائب اختلط ، وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديثه»

(٤) في البنية «وقد علمت» وهو خطأ ظاهر (٥) في البنية «ولم أعلم»

ابن عباس ولم يأت عن أحد من الصحابة خلافه — لما كانت فيه حجة ، لان فضل رسول الله ﷺ الشيء مرة واحدة حجة باقية ، وحق ثابت أبداً ، ما لم ينه عما فضل من ذلك ، ومن قال : لا يكون فضل رسول الله ﷺ الشيء حقاً إلا حتى يكرر فعله (١) فهو ككفر مشرك ، وسخيف مع ذلك (٢) ، لانه يقال له مثل ذلك فيما فعل مرتين أو ثلاثاً أو ألف مرة ولا فرق ، وهذا لا يقوله مسلم ولا ذو عقل . والمعجب أنهم يقولون : إن صاحب إذا روى خبراً عن رسول الله ﷺ ثم خالفه فذلك دليل عندهم على وهن الخبر ، وقد صح عن ابن عباس الصلاة بعد العصر كما نذكر بعد هذا ! فهلا علوا هذا الخبر بمخالفة ابن عباس لما روى في ذلك ! ولكنهم لا مؤونة عليهم من التناقض . فسقط هذا الخبر جملة . وبالله تعالى التوفيق •

وأما خبر موسى بن طلحة فلا حجة لم فيه ، لوجوه : أولها ضعف سنده ، لانه من طريق أبي صالح كاتب الليث وهو ضعيف (٣) ، وفيه سعيد بن أبي هلال وليس بالقوي (٤) ، ولم يذكر فيه موسى بن طلحة سماعاً من أم سلمة ولا من عائشة رضى الله عنها . والثاني أنه ليس فيه نهى عن صلاتهما . والثالث أنه لو صح لكان حجة لنا ، لان فيه : « أن رسول الله ﷺ صلى الركعتين بعد العصر » ولو كانتا لا تجوزان أو

(١) في النجدة « الا حتى يكون فعله » وهو لا معنى له

(٢) قوله « مع ذلك » زيادة من النجدة

(٣) عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث بن سعد ثقة أخطأ في بعض أحاديث فأخذت عليه ، واقره عن شيخه بإشياء لم يروها غيره فأنكرها بعضهم وماهى بموضع نكارة قال يحيى بن بكير « هل جتا الليث قط الا وأبو صالح عنده رجل كان يخرج معه الى الاسفار والى الشريف (كذا في التهذيب) وهو كاتبه ، فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره ١١ » وقد روى البخارى في صحيحه عن أبي صالح هذا كما حققه ابن حجر (٤) سعيد ثقة ، وثقه ابن سعد والمجلى وابن خزيمة والدارقطنى والخطيب والبيهقى وابن عبد البر وغيرهم وقال أحمد « ما أدري أى شيء يخلط في الأحاديث ! » وما هذا بكاف في تضعيفه مع قول من وثقه ، قال ابن حجر « وقال ابن حزم : ليس بالقوي ، ولعله اعتمد على قول الامام احمد فيه »

مكروهين ما فعلهما عليه الصلاة والسلام ، وفعله عليه السلام حق وهدى ، سواء فعله مرة أو ألف مرة ، ومن قل : إن فعله خلال فهو كافر . والراجح أنه قد صح خلاف هذا عن أم سلمة رضي الله عنها كما تذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى . والخامس أنه موضوع بلا شك ، لأن فيه إنكار عائشة أنه عليه السلام صلاهما عندها ، وقلل التواتر عن عائشة من رواية الأئمة : إنه لم يزل عليه السلام يصلبهما عندها ، مثل عروة بن الزبير وعبد الله بن الزبير ومسروق والأسود بن يزيد وطاوس وأبى سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف وأيمن وغيرهم *

وهذا القول سواء سواء أيضاً في حديث أم سلمة التي ذكرنا من طريق عبد الرحمن بن أبي سفيان ، وعبد الرحمن هذا مجهول ، ولم يذكر أيضاً أنه سمعه من أم سلمة ، وهو خبر موضوع لاشك فيه لأن فيه كذباً (١) ظاهراً لاشك فيه ، وهو مانسب إلى عائشة من قولها : ليس هندی صلاهما : وقد ذكرنا من روى تكذيب هذا آثماً ، ولأن فيه أيضاً نقلاً لا يجوز البتة أن يقوله عليه السلام ، وهو « فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس ينظرون إلى فصليتهما عندك » إذ لا يخلو فعلهما أن يكون مكروهاً أو حراماً أو مباحاً حسناً ، فإن كان حراماً أو مكروهاً ، فنسب إلى رسول الله ﷺ التستر المحرمات فهو كافر ، لتفسيقه (٢) رسول الله ﷺ ، وقد أمر (٣) عليه السلام أن يقرأ على الناس : وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه) ومن المحال الممتنع أن يتعنى عليه السلام بتكليف صلاة مكروهة لا أجر فيها فهذا هو التكلف الذي أمره تعالى أن يقول فيه : (وما أنا من المتكلفين) وحاشى لله تعالى أن يفضل عليه السلام — قاصداً إلى فعله — إلا ما يقربه من ربه تعالى وقد ينسبه تعالى الشيء ليس لنا فيه (٤) ما يقربنا من ربنا عز وجل . ولا مزيد *

(١) في الغيبة « لأنه كذب » وهو خطأ أولحن .

(٢) في الغيبة « لتفسيقه » وهو خطأ (٣) في الغيبة « وما أمر » وهو خطأ غريب

(٤) في المصرية « وينسبه » محذوف « قد » وما هنا أحسن

(٥) في المصرية « الشيء لنا فيه محذوف » ليس « وهو خطأ

وأما حديث علي بن أبي طالب فلا حجة فيه أصلاً ، لأنه ليس فيه إلا إخباره رضي الله عنه بما علم ، من أنه لم ير رسول الله ﷺ صلاتهما ، وهو الصادق في قوله ، وليس في هذا نهى عنهما ، ولا كراهة لهما ، فما صام (١) عليه السلام قط شهراً كاملاً غير رمضان ، وليس هذا بموجب كراهية صوم شهر كامل تطوعاً (٢) ثم قد روى غير علي أنه عليه السلام صلاتهما فكل أخبر بطله ، وكلهم صادق . ثم قد صح عن علي خلاف ذلك ، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، وهم يقولون : إن صاحب إذا روى حديثاً وخالفه فهذا دليل عندنا على سقوط ذلك الخبر ، فها قالوا هذا هنا !

وأما حديث حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة لحديث منكر ، لأنه ليس هو في كتب حماد بن سلمة ، وأيضاً فإنه منقطع ، لم يسمعه ذكوان من أم سلمة . برهان ذلك : أن أبا الوليد الطيالسي روى هذا الخبر عن حماد ابن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة : « أن النبي ﷺ صلى في بينهما ركعتين بعد العصر ، فقلت ما هاتان الركعتان ؟ قل : كنت أصليهما بعد الظهر ، وجاءني مال فشغلتني فصايتهما الآن » فهذه هي الرواية المتصلة ، وليس فيها « أفقتضيهما نحن ؟ قل : لا » (٣) فصح أن هذه الزيادة لم يسمعهما ذكوان من أم سلمة ، ولا ندرى عن (٤) أخذها ؟ فمقطت (٥) . ثم لو صحت هذه اللفظة لما كان لهم فيها حجة أصلاً لأنه ليس فيها نهى عن صلاتهما (٦) أصلاً ، وإنما فيها النهي عن قضائهما فقط ، فلا يحمل توثيب كلامه عليه السلام إلى ما لم يقله تلبساً من

(١) في البنية « وما صام » وما هنا أحسن (٢) في البنية وليس هذا بموجب كراهية صوم رمضان وهو خطأ سخي ف (٣) في البنية « فهذه هي الرواية المتصلة فيها أنقضيهما نحن قال لا » وهو خطأ (٤) في البنية « من » وهو خطأ (٥) ثم أن رواية ذكوان عن عائشة — التي ذكرها المؤلف — هي المعروفة ، وأما الأولى — روايته عن أم سلمة فمكرة . وقد روي البيهقي (ج ٢ ص ٤٥٧) حديث ذكوان عن عائشة من طريق عبد الملك بن إبراهيم عن حماد عن الأزرق عن ذكوان ، وليس فيها زيادة أفقتضيهما ، إلخ

(٦) في المصرية « فيه » وهو خطأ (٧) في البنية « أيضاً » بدل « أصلاً »

فاعل ذلك (١) في الدين . فسقط كل ما تعلقوا به . والله الحمد *

وأما أحاديث النعي عن الصلاة بعد العصر ، فسنذكرها إن شاء الله تعالى إثر هذه المسألة والكلام عليها ، بحول الله تعالى وقوته *

وأما تعلق الشافعي بحديث رسول الله ﷺ الذي ذكرنا من أنه عليه السلام « كان إذا صلى صلاة أتيتها » فلا حجة له فيه ، لأنه ليس فيه نهى عن أن يصليهما من لم ينس الركعتين قبل العصر ، وليس فيه إلا الإباحة للصلاة (٢) حينئذ ، إذ لو لم تكن جائزة لما صلاها عليه السلام ، قاضياً ولا مثبِتاً ، وفي اثباته عليه السلام إياها أصح بيان بأنها حينئذ جائزة حسنة ، ولم يقل عليه السلام : أنه لا يصليهما إلا من نسيهما . فسقط تعلقه به *

قال علي فاذا سقط كل ما شغبوا به فلنذكر إن شاء الله عز وجل — الآثار الواردة في الركعتين بعد العصر *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نمير ، قال زهير ثنا جرير ، قال ابن نمير : ثنا أبي ، ثم اتفقا جيماً : عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر هندي قط (٣) » *

وبه إلى مسلم : ثنا علي بن حجر أنا علي بن مسهر أنا أبو إسحق الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة قالت صلاتان ما تركها رسول الله ﷺ في بيتي قط سرا ولا علانية : ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد العصر (٤) .
وبه إلى مسلم : ثنا حسن (٥) الحلواني ثنا عبد الرزاق أنا ميمر عن ابن طلحة

(١) في البنية « من قائل » (٢) في البنية « إلا إباحة الصلاة »

(٣) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٣٠) (٤) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٣٠)

(٥) في البنية « الحسن » وفي مسلم (ج ١ ص ٧٢٩) « حسن بن علي الحلواني »

عن أبيه عن عائشة قالت : « لم يدع رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر » :
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا إبراهيم بن أحمد البليخي ثنا
 الفريري ثنا البخاري ثنا أبو نعيم — هو الفضل بن دكين — ثنا عبد الواحد
 ابن أيمن حدثني أبي أنه سمع عائشة أم المؤمنين قالت : « والقي ذهب به — تعني
 رسول الله ﷺ — ما تركها حتى بقي الله تعالى ، تعني الركعتين بعد العصر ، قالت :
 وما بقي الله حتى قل عن الصلاة » *

فهذا غاية التأكيد فيهما ، وقد روتهما أيضاً مسلمة وميمونة أمّا المؤمنين (١) ،
 ونعيم الهادي ، وعمر بن الخطاب ، وزيد بن خالد الجعفي ، وغيرهم ، فصار قل تواتر
 يوجب العلم *

حدثنا حام ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثنا
 أبو عمر — هو عبد الله بن عمرو الرقي — ثنا عبد الوارث بن سعيد التنوري ثنا
 حنظلة — هو ابن أبي سفيان الجمعي — عن عبد الله بن الحارث بن نوفل قال : صلى بنا
 معاوية العصر فرأى ناساً يصلون ، فقال : ما هذه الصلاة ؟ فقالوا : هذه فتيا (٢)
 عبد الله بن الزبير ، فجاء عبد الله بن الزبير مع الناس ، فقال له معاوية : ما هذه
 الفتيا التي تأتي : أن يصلوا بعد العصر ؟ قال ابن الزبير : حدثني زوج رسول الله
 ﷺ : « أنه عليه السلام صلى بعد العصر » فأرسل معاوية إلى عائشة فقالت : هذا
 حديث ميمونة بنت الحارث ف أرسل إلى ميمونة تسولين فقالت : إنما حدثت : « أن رسول
 الله ﷺ كان يجهز جيشاً فبسوه حتى أرقع العصر ، فصلى العصر ثم رجع فصلى ما كان
 يصلي قبلها ، قالت : وكان رسول الله ﷺ إذا صلى (٣) صلاة أو فصل شيئاً يجب أن
 يداوم عليه » قال ابن الزبير : أليس قد صلى ؟ والله لتصلينه !

قال علي : ظهرت حجة ابن الزبير ، فلم يجهز عليه الاعتراض

(١) في الغيبة « أم المؤمنين » وما هنا أحسن (٢) في المصرية « هذا فتيا »
 وهو خطأ ، وأن كان يمكن تأويله (٣) في الغيبة « وكان إذا صلى »

قال علي : وقالوا : قد كان عمر يضرب الناس عليها ، وابن عباس معه ، قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله (١) ﷺ ، لا في عمر ولا في غيره ، بل هو عليه السلام الحجة على عمر وغيره . وقد خالف عمر في ذلك طوائف من الصحابة *
وقد صح عن عمر وعن ابن عباس اباحة الركوع والتطوع ، والوجه القبيح من أجله ضرب عمر عليها فقد خالفوا عمر رضي الله عنه في ذلك *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا عبد الله بن جعفر بن الورد (٢) ثنا يحيى بن أيوب بن بادى العلاف (٣) ثنا يحيى بن بكير حدثني الليث بن سعد عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل — يقيم عروة بن الزبير (٤) — عن عروة : « أخبرني نعيم الداري أو أخبرت أن نعيم الداري ركب ركبتين بعد العصر ، فأتاه عمر فضربه بالقدرة ، فأشار إليه نعيم : أن اجلس فجلس عمر حتى فرغ نعيم ، فقال لعمر : لم ضربني ؟ فقال له عمر : لانيك ركبت هاتين الركبتين وقد نهيت عنهما ، قال له نعيم (٥) : اني قد صليت مع من هو خير منك : رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقال له عمر اني ايس في إياكم أيها الرطع ، ولكني اخاف أن يأتي بكم قوم يصلون ما بين المصير الى المغرب ، حتى يمرون بالساعة التي نهى عنها رسول الله ﷺ أن يصل في فيها كما صلوا بين الظهر والمصر ، ثم يقولون : قد رأينا فلانا وفلانا يصلون بعد العصر » *

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن

- (١) في المصرية « لا حجة في أحد على رسول الله » وفي البنية « لا حجة على أحد دون رسول الله » فجمعنا منهما ما كان أصح وأحسن في المعنى ، والذي هو عادة ابن حزم في كلامه ، بل هي كلمة قديمة اقتبسها هذا اللفظ
(٢) في البنية « الورد » زيادة الالف وهو خطأ ، ولابد الله هذا ذكر في التهذيب (ج ١١ ص ١٨٥ و ٤٢٩) (٣) بادي بالباء الموحدة بوزن وادي ، والعلاف بالفاء وفي البنية « العلاف » وهو تصحيف
(٤) سمي يقيم عروة لان أباه كان أوصى به اليه . (٥) في البنية يحذف « له »

جريح سمعت أبا سعيد الأحمي (١) يحدث عن السائب مولى الفارسيين عن زيد بن خالد الجهني : « أن عمر رآه يصلي بعد العصر ركعتين — وعمر خليفة — فضربه بالدرّة وهو يصلي كما هو ، فلما انصرف قال له زيد : يا أمير المؤمنين ، فوالله لا أدهيا أبداً بعد إذ رأيت رسول الله ﷺ يصليهما ، فجلس إليه عمر ، وقال : يا زيد بن خالد لولا أني أخشى أن يتخذهما (٢) الناس سلباً الى الصلاة حتى الليل لم أنضرب فيهما »
فهذا نص جلي ثابت عن عمر بإجازته التطوع بعد العصر ما لم تصفر الشمس وتقارب الغروب *

وروينا بالاسناد الثابت عن شعبة عن أبي جمرّة نصر بن عمران الضبي (٣)
قال قال ابن عباس : لقد رأيت عمر بن الخطاب يضرب الناس على الصلاة بعد العصر ثم قال ابن عباس : صل إن شئت ما بينك وبين أن تنيب الشمس *
قال علي : هم يقولون في الصحاح (٤) يروي الحديث ثم يخالفه : لولا أنه كان عنده علم بنسخه ما خالفه ، فيأزمهم أن يقولوا هنا : لولا أنه كان عند ابن عباس علم أثبت من فعل عمر ما خالف ما كان عليه مع عمر (٥) . وبمثله عن شعبة عن أبي شعيب عن طاوس : سئل ابن عمر عن الركعتين بعد العصر ؟ فرخص فيهما *

(١) لم أعرف أباسم هذا ولا شيخه السائب ؟ (٢) في البنية « يتخذها » وهو خطأ
(٣) أبو جمرّة بالجيم والراء ، والضبي بفتح الصاد المعجمة والباء الموحدة وكسر العين المهملة (٤) في البنية « بالصحاح » وهو خطأ (٥) في البنية « ما كان عليه عمر » بخذف « مع »

تم الجزء الثاني من كتاب المحلى للعلامة ابن حزم بحول الله وقوته
ويتلوه الجزء الثالث ان شاء الله تعالى مفتتحاً بقول المصنف
(قال علي حلا قالوا ان ابن عمر لم يكن الخ)
ونسأل الله التوفيق لاتمامه

صحيحة	الموضوع
٢	﴿ الاشياء الموجبة غسل الجسد ﴾
٢	المسألة ١٧٠ ابلاج الحشفة أو مقدارها في فرج المرأة الخ يوجب الغسل وبرهان ذلك
٤	المسألة ١٧١ فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد : وبالأجنب يجب الغسل والبلوغ ودليل ذلك
٥	المسألة ١٧٢ الجنابة هي الماء الذي يكون من نوعه الولد الخ
٥	المسألة ١٧٣ وكيفما خرجت الجنابة المذكورة فالغسل واجب وبرهان ذلك ومذاهب الأئمة في ذلك
٦	المسألة ١٧٤ ولو أن امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها ودليل ذلك
٧	المسألة ١٧٥ فلو أن امرأة شفرها رجل فدخل مائه فرجها فلا غسل عليها إذا لم تنزل هي
٧	المسألة ١٧٦ ولو أن رجلا وامرأة أجنيا وكان منهما وطء دون انزال فاغتسلا ثم خرج منهما أو من أحدهما بقية من الماء المذكور فالغسل واجب في ذلك وبرهان ذلك
٨	المسألة ١٧٧ ومن أوطأ في الفرج وأجنب فعليه النية في غسله ذلك لها معا وعليه أيضا الوضوء ولا بد الخ
٨	المسألة ١٧٨ وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ وكذلك الطيب والسواك وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وأدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام وقد أطنب المؤلف في هذه المسألة بما لا تحده في غيره هذا الكتاب
١٩	المسألة ١٧٩ وغسل يوم الجمعة إنما هو ليوم لا لصلاة الخ ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء المجتهدين وسرد أدلتهم والنظر فيها من وجوه
٢٢	المسألة ١٨٠ وغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد فان دفن بغير غسل أخرج ولا بد وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك

صحيحة	الموضوع
٢٣	المسألة ١٨١ ومن غسل ميتا متوليا ذلك بنفسه بصب أو عرك ف عليه أن يقتل فرضا ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٢٥	المسألة ١٨٢ ومن صب على مقتل ونوى ذلك المقتل النسل أجزأه وبرهان ذلك
٢٥	المسألة ١٨٣ واقتطاع دم الحيض في مدة الحيض ومن جملته دم النفاس يوجب النسل لجميع الجسد والرأس
٢٦	المسألة ١٨٤ والنساء والحائض شيء واحد فأينهما أرادت الحج والعمرة ففرض عليها أن تقتل ثم تهل ودليل ذلك
٢٦	المسألة ١٨٥ والمرأة تهل بعمرة ثم تحيض ففرض عليها أن تقتل في حجها وبرهان ذلك
٢٧	المسألة ١٨٦ والمتصلة الدم الاسود الذي لا يتميز ولا تعرف أيامها قلن النسل فرض عليها الحج وبرهان ذلك
٢٧	المسألة ١٨٧ ولا يوجب النسل شيء غير ما ذكرنا أصلا
٢٨	﴿صفة النسل الواجب في كل ما ذكرنا﴾
٢٨	المسألة ١٨٨ أما غسل الجنابة فيختارون أن يجب ذلك فرضا أن يبدأ بغسل فرجه ان كان من جماع الحج ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام
٣٠	المسألة ١٨٩ وليس عليه أن يتأكد وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم والنظر فيها من وجوه
٣٣	المسألة ١٩٠ ولا معنى لتخليل اللحية في النسل ولا في الوضوء ودليل ذلك وسرد حججهم ومناقشتها
٣٧	المسألة ١٩١ وليس على المرأة أن تخلل شعر ناصيتها أو ضفائرها في غسل الجنابة فقط
٣٧	المسألة ١٩٢ ويلزم المرأة حل ضفائرها وناصيتها في غسل الحيض وغسل الجمعة والنسل من غسل الميت ومن النفاس وبرهان ذلك وبيان مذاهب

الموضوع	صحيفة
علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها من وجوه	
المسألة ١٩٣ فلو اتمس من عليه غسل واجب في ماء جار اجزأه اذا نوى ذلك الفصل وبيان من قل بهذا من الأئمة	٤٠
المسألة ١٩٤ فلو اتمس من عليه غسل واجب في ماء راكد ونوى الفصل أجزأه من الحيض ومن النفاس ومن غسل الجنابة ومن الفسل من غسل الميت ولم يميزه من الجنابة الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك	٤٠
المسألة ١٩٥ ومن أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة فلا يميزه الا غسلان الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها بانصاف وتحقيق المقام في ذلك	٤٢
المسألة ١٩٦ ويكره للمغتسل أن يتنشف في ثوب غير ثوبه الذي يلبس فان فعل فلا حرج ولا يكره ذلك في الوضوء ودليل ذلك وبيان من أخذ به من الأئمة	٤٧
المسألة ١٩٧ وكل غسل ذكرنا فله مره أن يبدأ به من رجله أو من أعضائه شاء حاشا غسل الجمعة والجنابة فلا يميزه فيها الا البداءة بفسل الرأس أولا ثم الجسد وبرهان ذلك	٤٨
المسألة ١٩٨ وصفة الوضوء أنه ان كان اتلبه من نوم فعليه أن يسفل يديه ثلاثا كما قد ذكرنا قبل ويستشق ويستنثر ثلاثا الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم والنظر فيها وقد بسط التحقيق المصنف في ذلك فطليك به	٤٨
المسألة ١٩٩ وأما مسح الاذنين فليسافرضا ولا هما من الرأس ودليل ذلك ومن قال به	٥٥
المسألة ٢٠٠ وأما قولنا في الرجلين فأن القرآن نزل بالمسح ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين وذكر أدلتهم مفصلة ومن قل بالمسح من علماء السلف	٥٦

صحيحة	الموضوع
٥٨	المسألة ٢٠١ وكل ما لبس على الرأس من عمامة أو خمار أو قفنسوة أو بيضة أو مغفر وغير ذلك اجزأ المسح عليها وبرهان ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة والعود عليها بالنظر والتأمل وتحقيق المقام
٦٤	المسألة ٢٠٢ وسواء لبس ما ذكرنا على طهارة أو غير طهارة ودليل ذلك وبيان من قال بهذا من الأئمة
٦٥	المسألة ٢٠٣ وبمسح على كل ذلك أبدا بلا توقيت ولا تعديد وبيان منهج عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك
٦٥	المسألة ٢٠٤ فلو كان تحت ما لبس على الرأس خضاب أو دواء جاز المسح عليهما كما قلنا ولا فرق وبرهان ذلك
٦٦	المسألة ٢٠٥ ومن ترك مما يلزمه غسله في الوضوء أو الفسل الواجب ولو قدر شعرة عمداً أو نسياناً لم تجز الصلاة بذلك الفسل والوضوء حتى يوعبه كله
٦٦	المسألة ٢٠٦ ومن نكس وضوءه أو قدم عضواً على المذكور قبله في القرآن عمداً أو نسياناً لم تجز الصلاة أصلاً ودليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك
٦٨	المسألة ٢٠٧ ومن فرق وضوءه أو غسله اجزأه ذلك وإن طالت المدة في خلال ذلك أو قصرت الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم والنظر فيها
٧٢	المسألة ٢٠٨ ويكره الاكثر من الماء في الفسل والوضوء والزيادة على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء ومسح الرأس وبرهان ذلك وذكر مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام
٧٤	المسألة ٢٠٩ ومن كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجليه جائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وسرد أدلتهم

الموضوع	صحيفة
المسألة ٢١٠ ولا يجوز لاحد مس ذكره يمينه جملة الا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك وبرهان ذلك	٧٧
المسألة ٢١١ ومن أيقن بالوضوء والفعل ثم شك هل أحدث أو كان منه ما يوجب الفسل أم لا فهو على طهارته ودليل ذلك ومن قال بهذا من الأئمة	٧٩
المسألة ٢١٢ والمسح على كل ملبس في الرجلين مما يحمل لبسه مما يبلغ فوق الكعبين سنة سواء كانا خفين من جلود أو لبود أو عود أو حلفاء أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك ومرد حججهم وتحقيق المقام . واذا نظرت فيما كتبه المصنف هنا تعلم ان كل من كتب في هذه المسألة هو عالة عليه ومتطفل لانه أشبع الكلام فيه	٨٠
مشروعية المسح على الخفين	٨١
مدة المسح على الخفين	٨٣
بيان من قال بالمسح على الجوربين	٨٤
مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهما الله في المسح على الجوربين	٨٦
بيان من قال بالتوقيت في المسح من الصحابة رضي الله عنهم	٨٧
مذاهب أئمة علماء الامصار في مدة المسح على الخفين ودليل كل وبيان ما يرد على الادلة من التوهين والتضييف	٨٩
المسألة ٢١٣ ويبدأ بعد اليوم واليلة المقيم وبعد الثلاثة الايام بلبائها المسافر من حين يجوز له المسح أثر حديثه الخ	٩٥
بيان مذهب أبي حنيفة والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل في ذلك	٩٥
النظر في أقوال الأئمة في ابتداء وقت المسح على الخفين وردها الى ما افترض الله عز وجل علينا	٩٦
بيان ما يزم الامام احمد في ذلك	٩٧
المسألة ٢١٤ والرجال والنساء في أحكام المسح على الخفين وتوقيت المدة	٩٩

صفحة	الموضوع
	سواء وبرهان ذلك
١٠٠	المسألة ٢١٥ ومن توشأ فلبس أحد خفيه بعد أن غسل تلك الرجل فامسح له جائز الخ وأدلة ذلك ومذاهب علماء الامصار فيه
١٠٠	المسألة ٢١٦ فان كان في الخفين أو فبا لبس على الرجلين خرق صغير أو كبير الخ وبيان مذاهب علماء الامصار في حكم ذلك وأدلتهم
١٠٣	المسألة ٢١٧ فان كان الخفان مقطوعين تحت الكعبين فامسح جائز عليهما وذكر اقوال الائمة المجتهدين في ذلك وأدلتهم
١٠٣	المسألة ٢١٨ ومن لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ثم خلم احدها دون الآخر فان فرضه ان يخلع الآخر وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك
١٠٥	المسألة ٢١٩ ومن مسح كما ذكرنا على ما في رجله ثم خلمها ايضره ذلك شيئاً ولا يلزمه اعادة وضوء ولا غسل رجله الخ وبيان مذهب السلف في ذلك
١٠٦	بيان مذاهب ائمة الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها سنداً ومتناً
١٠٩	المسألة ٢٢٠ ومن تعمد لبس الخفين على طهارة ليمسح عليهما أو خضب رجله أو حل عليهما دواء ثم لبسهما ليمسح على ذلك فقد أحسن
١٠٩	المسألة ٢٢١ ومن مسح في الحضرم سافر ثم سافر قبل اقضاء اليوم واليلة أو بعد اقضاءها مسح أيضاً حتى يتم لمسحه في كل ما مسح في حضره وسفره وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم
١١١	المسألة ٢٢٢ والمسح على الخفين وما لبس على الرجلين انما هو على ظاهرهما وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر أجزأ الخ وبيان أقوال علماء الامة في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها بانصاف
١١٤	المسألة ٢٢٣ ومن لبس على رجله شيئاً مما يجوز المسح عليه على غير طهارة

صحيفة

الموضوع

ثم أحدث فلما أراد الوضوء وتوضأ ولم يبق له غير رجليه فجثه خوف شديد فانه ينهض ولا يمسح عليهما الخ وذكر أقوال أئمة المذاهب وحججهم والنظر فيها وتحقيق الحق في ذلك

﴿كتاب التيمم﴾

١١٦

المسألة ٢٢٤ لا يتيمم من المرضى الا من لا يجد الماء أو من عليه مشقة وخرج في الوضوء بالماء الخ ودليل ذلك

المسألة ٢٢٥ وسواء كان السفر قريبا أو بعيدا سفر طاعة كان أو سفر ممصية أو مباحا ودليل ذلك

المسألة ٢٢٦ المرض هو كل ما أحال الانسان عن القوة الخ
المسألة ٢٢٧ ويتيمم من كان في الحضر صحيحا اذا كان لا يقدر على الماء الا بعد خروج وقت الصلاة الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وسرد أدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام

المسألة ٢٢٨ والافر اتي يتيمم فيه هو الذي يسى عند العرب سفرا سواء كان مما تقصر فيه الصلاة أو مما لا تقصر فيه الصلاة الخ والدليل على ذلك وذكر أقوال علماء السلف وأدلتهم والنظر فيها

المسألة ٢٢٩ ومن كان الماء منه قريبا الا أن يخاف ضياع رحله أو فوت الرقعة أو غير ذلك ففرغه التيمم

المسألة ٢٣٠ فان طلب بحق فلا عذر له في ذلك ولا يجزيه التيمم
المسألة ٢٣١ فلو كان على بشر يراها ويعرفها في سفر وخاف فوات أصحابه أو صلاة الجماعة أو خروج الوقت تيمم وأجزأه

المسألة ٢٣٢ ومن كان في رحله الماء فلسيه أو كان بقربه بشر أو عين لا يدري بها فتيمم وصلى أجزأه ودليل ذلك وأقوال العلماء في ذلك

المسألة ٢٣٣ وكل حدث ينقض الوضوء فانه ينقض التيمم هذا ما لا خلاف فيه من أحد

الموضوع

صحيفة

- ١٢٢ المسألة ٢٣٤ وينقض التيمم أيضا وجود الماء سواء وجده في الصلاة أو بعد أن صلى أو قبل أن يصلي الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين وأدلتهم والنظر فيها من وجوه وقد بسط المؤلف الكلام في هذه المسألة بما لا تحجده في غير هذا الكتاب فانظره نظر دقيق
- ١٢٨ المسألة ٢٣٥ والمرضى المباح له التيمم مع وجود الماء بخلاف ما ذكرنا فإن صحته لا تنقض طهارته وبرهان ذلك
- ١٢٨ المسألة ٢٣٦ والتيمم يصلى بتيممه ما شاء من الصلوات الفرض والنوافل ما لم ينقض تيممه بحدث أو وجود ماء الخ وبيان أقوال العلماء المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم والنظر فيها من وجوه
- ١٣٣ المسألة ٢٣٧ والتيمم جائز قبل الوقت إذا أراد أن يصلى به نافلة أو فرضا كالوضوء ولا فرق ودليل ذلك
- ١٣٣ المسألة ٢٣٨ ومن كان في رحله ماء فغسله فغسله وصلى فصلاته تامة
- ١٣٣ المسألة ٢٣٩ ومن كان في البحر والسفينة فبحرى فإن كان قادرا على أخذ ماء البحر والتطهر به لم يجزه غير ذلك
- ١٣٤ المسألة ٢٤٠ وكذلك من كان في سفر أو حضر وهو صحيح أو مريض فلم يجد إلا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض يتيمم ويصلى
- ١٣٤ المسألة ٢٤١ وليس على من لا ماء معه أن يشتريه للوضوء ولا لغسل لا بما قل أو كثر وبرهان ذلك وأقوال أئمة المذاهب في ذلك
- ١٣٦ المسألة ٢٤٢ ومن كان معه ماء يسير يكفيه لشربه فقط ففرضه التيمم
- ١٣٧ المسألة ٢٤٣ ومن كان معه ماء يسير يكفيه للوضوء وهو جنب تيمم للجنباة وتوضأ بالماء لا يبالى أيهما قدم لا يميزه غير ذلك
- ١٣٧ المسألة ٢٤٤ فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يمس به سائر أعضائه ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم وبرهان ذلك وذكر مذاهب العلماء في ذلك

الموضوع

صحيحة

١٣٨ المسألة ٢٤٥ فن أجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يقيم يمينين ينوى بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء ولا يبالي أيهما قدم

١٣٨ المسألة ٢٤٦ ومن كان محبوساً في حضر أو في سفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء أو كان مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو برهان ذلك وأقوال أئمة

المذاهب في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام

١٤١ المسألة ٢٤٧ ومن كان في سفر ولا ماء معه أو كان مريضاً يشق عليه استعمال الماء فله أن قبل زوجته أو أن يطأها ودليل ذلك ومن قال به من علماء الصحابة

والتابعين

١٤٣ — المسألة ٢٤٨ وجائز أن يؤم المقيم المتوضئين والمتوضي المقيمين والماسح

الفاصلين والفاصل الماسحين ودليل ذلك ومذاهب علماء الصحابة والتابعين

وعلماء الامصار في ذلك

١٤٤ المسألة ٢٤٩ ويتيم الجنب والحائض وكل من عليه غسل واجب كما يقيم المحدث

ولا فرق وذكر أقوال الأئمة المجتهدين في ذلك وما استدل به كل منهم والنظر فيها

١٤٦ المسألة ٢٥٠ وصفة التيمم للجنب وللحيض ولكل غسل واجب وللوضوء صفة

عمل واحد انما يجب في كل ذلك أن ينوى به الوجه الذي يقيم له في طهارة

للصلاة أو جنابة أو ايلاج في الفرج الخ ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء

الامصار وادلتهم والنظر فيها من وجوه

١٥٨ المسألة ٢٥١ وإن عدم الميت الماء يجم كما يقيم المحي

١٥٨ المسألة ٢٥٢ ولا يجوز التيمم الا بالارض ثم تنقسم الارض الى قسمين الخ

وبرهان ذلك وبيان أقوال العلماء المجتهدين في ذلك

١٦١ المسألة ٢٥٣ يقدم في التيمم لليدان قبل الوجه وقيل يقدم الوجه على الكفين

ولا بد وقيل جائز كل منهما ودليل ذلك وبيان الحق فيه

﴿ كتاب الحيض والاستحاضة ﴾

١٦٣

١٦٣ المسألة ٢٥٤ الحيض هو الدم الاسود الظاهر الكريه الرائحة خاصة وحكم ذلك

- وبيان ان الصلاة والطواف والوطء في الفرج ممتنع حال الحيض وأدلة ذلك وذكر
مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم
- ١٧١ المسألة ٢٥٥ وما وطء زوجها وسيدها لما اذا رأت الطهر فلا يحمل الابان تفسل جميع
رأسها وجسدها بالماء أو بأن تقيم ان كانت من أهله الخ وبرهان ذلك وبيان
مذاهب العلماء في ذلك وحججهم والنظر فيها من وجوه
- ١٧٥ المسألة ٢٥٧ ولا تقضى الحائض اذا طهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام
حيضها وتقضى صوم الايام التي مرت لما من أيام حيضها وهذا مجمع عليه
- ١٧٥ المسألة ٢٥٨ وان حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن
صلت تلك الصلاة سقطت عنها ولا إعادة عليها فيها الخ ودليل ذلك وبيان
مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر أدلتهم والنظر فيها
- ١٧٦ المسألة ٢٥٩ فان طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها الغسل والوضوء
حتى يخرج الوقت فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها وبيان أقوال العلماء
السلف في ذلك
- ١٧٦ المسألة ٢٦٠ وللرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء حاشا الا بلع في
الفرج الخ وبيان دليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وحججهم
- ١٨٤ المسألة ٢٦١ ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض حاشا الطواف بالبيت
١٨٤ المسألة ٢٦٢ وجائز للحائض والنفساء أن يتزوجا وأن يدخلوا المسجد وكذلك
الجنب ودليل ذلك وذكر أقوال المجتهدين في ذلك وأدلتهم
- ١٨٧ المسألة ٢٦٣ ومن وطئ حائضاً فقد عصى الله تعالى وفرض عليه التوبة
والاستغفار ولا كفارة عليه في ذلك ودليل ذلك وذكر أقوال علماء
السلف وأدلتهم
- ١٩٠ المسألة ٢٦٤ وكل دم رآته الحامل مالم تضع آخر ولده في بطنها فليس حيضاً ولا
فاساً ولا يمنع من شيء وبرهان ذلك
- ١٩٠ المسألة ٢٦٥ وان رأت العجوز المسنة دماً اسود فهو حيض مانع من الصلاة

الموضوع

صحيفة

والصوم والطواف والوطء ودليل ذلك

١٩١ المسألة ٢٦٦ وأقل الحيض دفعة فإذا رأت المرأة الدم الأسود من فرجها أمسكت

عن الصلاة والصوم وحرم وطؤها على بطلها وسيدها الخ وبرهان ذلك وبيان

مذاهب العلماء الامصار في ذلك وحججهم وبيان الحق في ذلك

٢٠٠ المسألة ٢٦٧ ولاحد لاقل الطهر ولا لاكثره فقد يتصل الطهر باقى عمر المرأة

فلا تحيض بلا خلاف من احد مع المشاهدة لذلك الخ وبيان مذاهب علماء

الامصار في ذلك وسرد ادلتهم والنظر فيها

٢٠٣ المسألة ٢٦٨ ولاحد لاقل النفاس وأما أكثره فسبعة أيام لا مزيد ودليل ذلك

وبيان من قال بخلاف ذلك

٢٠٧ المسألة ٢٦٩ فإن رأت الجارية الدم أول ما تراه فهو دم حيض تدع الصلاة

والصوم ولا يطؤها بطلها أو سيدها الخ وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه

٢١٣ أقوال علماء الصحابة في المستحاضة

٢١٨ ﴿الفطرة﴾

٢١٨ المسألة ٢٧٠ السواك مستحب ولو أمكن لكل صلاة أفضل ورتف الابط

واختان وحلق العانة وقص الاظفار ودليل ذلك

﴿الآنية﴾

٢٢٣ المسألة ٢٧١ لا يحل الرضوء ولا الفسل ولا الشرب ولا الاكل لا لرجل ولا

لامرأة في اثناء عمل من عظم ابن آدم ولا في اثناء عمل من عظم خنزير ولا من

جلد ميتة قبل أن يدبغ ولا في اثناء فضة أو اثناء ذهب وبرهان ذلك

٢٢٤ المسألة ٢٧٢ وكل اثناء بعد هذا من صفر أو نحاس أو رصاص أو قزدير أو بلور

أو زمرد أو ياقوت أو غير ذلك فباح الاكل والشرب والوضوء والفسل فيه

لرجال والنساء وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم

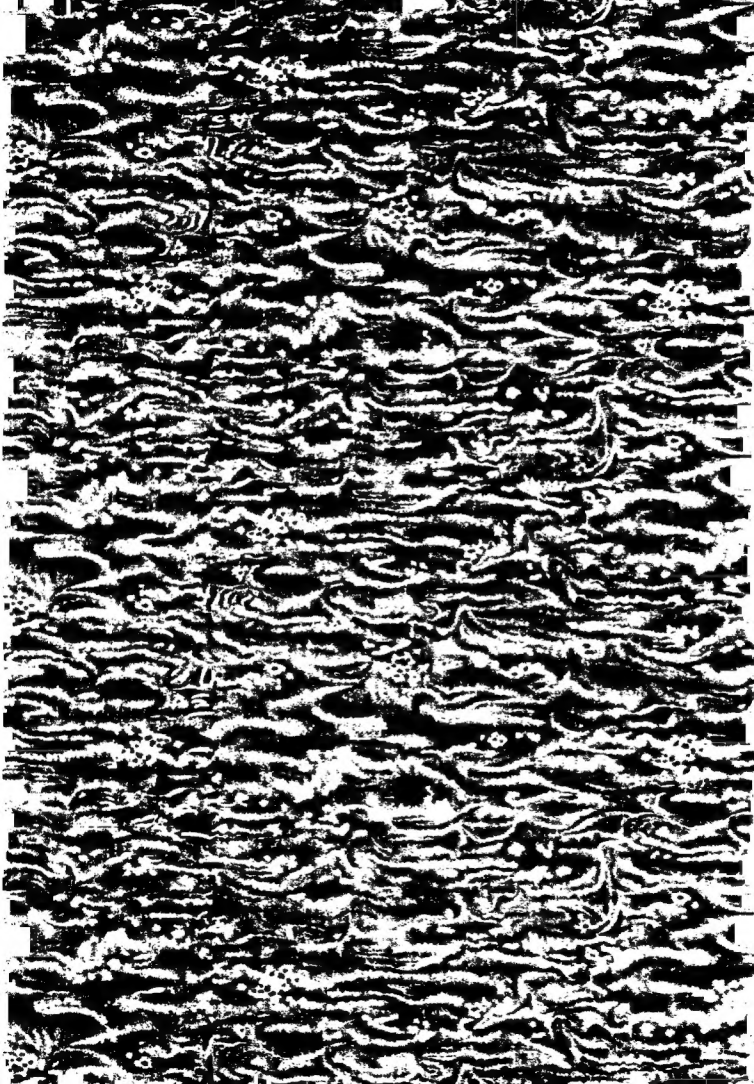
٢٢٥ ﴿من شك في الماء﴾

٢٢٥ المسألة ٢٧٣ من كان بمحضرة ماء وشك أولغ الكلب فيه أم لا فله أن يتوضأ

الموضوع	صحيفة
به لتبر ضرورة وأن يقتسل به كذلك ودليل ذلك	
﴿ابتداء كتاب الصلاة﴾	٢٢٦
المسألة ٢٧٤ الصلاة قسمان فرض وتطوع وتعريف كل منهما وتقسيم الفرض الى نوعين كفاية ومتعين ودليل كل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك وبيان حججهم	٢٢٦
مذهب المصنف ان تهجد الليل ليس المكتوبة والوتر من تهجد الليل	٢٢٩
المسألة ٢٧٥ ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء ويستحب لو علموها اذا عقلوها وبرهان ذلك	٢٣٢
المسألة ٢٧٦ ولا صلاة على مجنون ولا مضى عليه ولا حائض ولا نساء ولا قضاء على واحد منهم الا ما أفتى المجنون والمضى عليه وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم	٢٣٣
المسألة ٢٧٧ وأما من سكر حتى خرج وقت الصلاة أو نام عنها حتى خرج وقتها أو نسيها حتى خرج وقتها ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها أبدا ودليل ذلك	٢٣٤
المسألة ٢٧٨ وأما من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبداً فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع وليتوب وليستغفر الله عز وجل وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وقد افرد بهذه المسألة المصنف وأطنب في الاستدلال العقلي لذلك ولعله خرق الاجماع	٢٣٥
المسألة ٢٧٩ وأما قولنا أن يتوب من تعمد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها فقول الله تعالى (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة) الآية الخ وهي لا تدل له	٢٤٤
﴿الصلوات المفروضة الخمس﴾	٢٤٨
المسألة ٢٨٠ المفروض في الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عبد ذكر أو أنثى خمس وبيانها مفصلة	٢٤٨

الموضوع	صفحة
﴿ أقسام التطوع ﴾	٢٤٨
المسألة ٢٨١ أؤكد التطوع ما قد ذكرناه : وبعد ذلك ما لم يرد به أمر ولكن جاء التندب اليه	٢٤٨
﴿ فصل في الركعتين قبل صلاة المغرب ﴾	٢٥٢
المسألة ٢٨٢ منع قوم من التطوع بعد غروب الشمس وقبل صلاة المغرب منهم ما لا وأبو حنيفة ودليل ذلك وقد اطلب المصنف في هذه المسألة بما لا مزيد عليه فينبغي الاطلاع عليه	٢٥٢
المسألة ٢٨٣ وأما الركعتان بعد العصر فإن أبا حنيفة ومالكا نهيأ عنهما وأما الشافعي فإنه قال من فاتته ركعتان قبل الظهر وبعده فله أن يصليهما بعد العصر الخ وذكر أدلة علماء الامصار في ذلك	٢٥٤
المسألة ٢٨٤ وأما إعادة من صلى إذا وجد جماعة تصلي تلك الصلاة فإن ذلك مستحب مكروه تركه ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم	٢٥٨
المسألة ٢٨٥ وأما الركعتان بعد العصر فإن أبا حنيفة ومالكا نهيأ عنهما وبيان مذهب الشافعي في ذلك وغيره من الأئمة وذكر أدلتهم	٢٦٤
نهي عمر رضي الله عنه عن الصلاة بعد العصر تنفلا	٢٧٢
ضرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه من صلا تنفلا بعد صلاة العصر وبيان جهة ذلك منه	٢٧٤

(نبيه) سند ذكر ان شاء الله تعالى بعد ما عاينا من تصحيح هذا الكتاب وما وفق لنا من النسخ والاجزاء المختلفة النسخ وما لاصحابها من المنة والثواب في هذه الدار ولدار الآخرة اعظم ونسأل الله ان يهدينا لفكره تعالى ويوفقنا لمكافئة من فضل علينا بذلك





AL-MUHELLA

BY

AL-IMAM IEN HAZM AL-ANDALUSI

(384 - 456 A.H.)

PRINTING OFFICE
KARAKULI, DELHI
INDIA

Bibliotheca Alexandrina



0585099